الدكتور خليل حسين

التاريخ السياسي للوطن العربي

قدم له

الدكتور محمد المجذوب
رئيس الجامعة اللبنانية سابقاً

منشورات الحلبي الحقوقية

التاريخ السياسي

للوطن العربي

الدكتور خليل حسين

التاريخ السياسي للوطن العربي

قدم له

الدكتور محمد المجذوب

رئيس الجامعة اللبنانية سابقاً

منشورات الحلبي الحقوقية

منشورات الحلبي الحقوقية

AL - HALABI
LEGAL - PUBLICATIONS

الطبعة الأولى
2012 ©

تنضيد وإخراج

MECA
P.O. BOX 113-5096 BEIRUT - LEBANON
Tel. & Fax 961-1-362370, **Cellular** 961-3-918120
E - mail meca@cyberia.net.lb

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع اول: بناية الزين - شارع القنطاري
قرب تلفزيون أخبارية المستقبل
هاتف: 364561 (1-961+)
هاتف خليوي: 640821 - 640544 (3-961+)
فرع ثانٍ: سوديكو سكوير
هاتف: 612632 (1-961+)
فاكس: 612633 (1-961+)
ص.ب. 11/0475 **بيروت ـ لبنان**
E - mail elhalabi@terra.net.lb
www.halabi-lp.com

ISBN 978-614-401-276-5

الإهداء

إلى شقيقتي فاطمة...

شهيدة عروبة لبنان وقضاياه

تقديم

الدكتور محمد المجذوب
رئيس الجامعة اللبنانية سابقاً

يتميز الباحثون في العلوم السياسية، إلى جانب اهتمامهم بالتقميش والتجميع والعرض، بنزعة التعليل والتحليل، ومحاولة الربط بين الأحداث، والتعرّف إلى المسبّبات، واستنتاج الدروس والعِبر. وتلك ميزة تلازم زميلنا الدكتور خليل حسين، صاحب المجلَدين عن التاريخ السياسي لأقطار الوطن العربي، وعن القضايا والمشكلات والهموم وعوامل التغيير والصراع في هذا الوطن.

فالوطن العربي كان قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من خضوعه للإمبراطورية العثمانية، شبه موحّد، تراثياً وجغرافياً واجتماعياً. غير أن عوامل التفكيك والتشتيت والتجزئة عمّته بعد ذلك وفرّقته وباعدت بين أقطاره.

وإذا كانت القيادات والزعامات العربية تتحمل قسطاً من المسؤولية المترتّبة على هذا التخلف أو الانحطاط أو التقهقر المزري، فإن أصحاب الحملات والمؤامرات والأحقاد والأطماع الاستعمارية الغربية تتحمل معظم الأقساط الباقية. فالغرب الاستعماري الذي

فوجئ بوصول الجيش العثماني إلى أسوار مدينة ڤيينا، وبتمدّد العرب في الأندلس بجامعاتهم ومراكزهم العلمية ومبادئهم وتعاليمهم الروحية والإنسانية، تناسى ثمار الرسالة الحضارية التي حملها العرب إليه لتكون مدماكاً وحافزاً لنهضته وتطوره، وقرر الانتقام ممّن أحسن إليه ونقل إليه علوم الدنيا آنذاك. وكانت نتيجة نكران الجميل سلسلة من الحروب الصليبية الغاشمة، وحملات طرد وتعذيب وإبادة في الأندلس، ومحاولات تدمير وتشويه وتسفيه للمبادئ والقيم واللغة العربية.

وكانت الحرب العالمية الأولى الفرصة المناسبة للإفصاح عن المكنون والمضمر من الأحقاد، وإنجاز ما استُعصي على الغرب، من قبل، من احتلال وهيمنة ونهب للثروات. وتمثل كل ذلك في وعد بلفور، واتفاقيات سايكس - بيكو، وتعزيز نظام الحماية والوصاية، وفرض نظام الانتداب. وكلها، في النهاية، أنظمة مستمدة من أحشاء الاستعمار والإذلال.

ودراسة الزميل الدكتور خليل حسين تشير، إلى المؤامرة الكبرى التي شنّها الغرب الاستعماري على الأمة العربية، والتي أثمرت تجزئة وانقسامات وخلافات ومنازعات بين الأقطار العربية. وكان هذا العرب، كلما لاحت في الأفق بارقة أمل في تحقيق وحدة عربية، شاملة أو جزئية أو مرحلية، يتصدّى لها بكل ما يملك من قوة للحؤول دون قيامها. ولعلَّ التفسير المبسّط لهذا الموقف أو التصرف الغربي إزاء كل محاولة أو مبادرة وحدوية عربية يكمن في فكرة واحدة، هي الخوف أو الهلع من وحدة العرب.

والحقيقة أن فكرة قيام اتحاد يضم الأقطار العربية في إطار تنظيم فدرالي سياسي واحد ليست سوى رغبة تتجاوب مع طموح

العرب، وترتبط بفكرة التلاحم الطبيعي والعضوي والقومي الذي يجب أن يسود بين دول تعيش في وطن مشترك، وتنتمي إلى قومية واحدة، وتتحدث لغة واحدة، وتملك تراثاً فكرياً وحضارياً وروحياً مشتركاً، وتتقاسم مصالح مشتركة، وتواجه مصيراً وعقبات وأخطاراً مشتركة.

والوحدة العربية، كمشروع وهدف، تعرّضت لحملات من التجريح أو التنكيل أو الإحباط تستهدف التشكيك في إمكان تحقيقها. غير أن الشعب في كل الأقطار العربية لم يتخلَّ يوماً، على الرغم من المؤامرات والتجارب المريرة، عن هذا الأمل المرتجى، ولم يتوقف يوماً عن المطالبة بإنجازه. والعواطف الجياشة التي يُبديها، في كل المناسبات والأزمات وإزاء الحركات والتيارات والأغنيات والأناشيد القومية (ومنها نشيد «بلاد العرب أوطاني»، وأغنية «الحلم العربي») شاهد إثبات على مشاعره وآماله وتطلعاته الصادقة.

وتطلّع الشعب أو المواطن العربي إلى الوحدة ينطلق من عدة مفاهيم أو حقائق تُمثّل في وجدانه القومي مكاسب وفوائد من شأنه مساعدته على استعادة الأمجاد، وإثبات الذات، ومواكبة التطورات العلمية والحضارية والتقدمية في العالم، والإسهام في ضخّ المزيد من الروحانيات والأخلاقيات والقيم السامية في العلاقات والمعاملات الدولية. ويتجلّى كل ذلك في أمور عدة، أهمها:

1 - إن كل قطر عربي عاجز، بمفرده، ولو ملك الثروات الطائلة والكفايات الهائلة، عن مواجهة الأخطار والصعوبات الداخلية والخارجية، وتحقيق التنمية الكاملة والشاملة، والاستفادة من العقول المبدعة والاختراعات المتلاحقة.

2 - إن البعث الحضاري للأمة العربية، في عصر الدول والتكتلات والأطماع العملاقة، لا يمكن أن يتم ويُؤتي أُكله إلاَّ بالوحدة، فقوى الغرب، المتمثّلة بتجمعاته الإقليمية الواسعة، تسعى دائماً لإجهاض كل نهضة عربية ووأد كل وحدة عربية، لأنها تدرك أن الوحدة تعني قيام دولة عربية قادرة، بما تملك من كثافة سكانية وطاقات إبداعية وثروات طبيعية ومواقع إستراتيجية وتراث فكري وحضاري، على تطوير قدراتها وتجنيد طاقاتها وتعزيز مكانتها وتغيير موازين القوى في العالم.

3 - إن الوحدة ليست عودة إلى ذكريات الماضي المجيد، وليست عملاً نضالياً مرحلياً، وليست مجرد تعاون بين الأقطار العربية في بعض الميادين، وإنما هي عمل ثوري يُعبّر الأوضاع والعقليات ويتفاعل مع هدف ثوري آخر، هو الانخراط في عالم الديمقراطية التي تهدف إلى تركيز السلطة في يد الشعب، وضمان الحقوق والحريات للجميع دون أي تفرقة أو تمييز، واعتبار أن الديمقراطية لم تعد ذات مضمون سياسي فقط، بل أصبحت أيضاً ذات مضمون اقتصادي واجتماعي وثقافي.

4 - إن الوحدة ليست تحرّراً مادياً أو اقتصادياً فقط، وإنما هي أيضاً تحرر نفسي وأخلاقي، وانطلاق حضاري وإبداعي مناقض لآفة التجزئة وما أفرزته من عقليات متحجرة وعلاقات متوترة وأوضاع سياسية واجتماعية متخلّفة.

5 - إن الوحدة ليست، في النهاية، وحدة الدول العربية فقط، وإنما هي في الدرجة الأولى وحدة المواطنين العرب في

هذه الدول، الذين يرغبون في التواصل والتعاون والمشاركة في رسم السياسة واستشراف المستقبل وحماية الوجود والعزة والشرف، والتصدي مجتمعين للمخاطر التي تتعرض لها أمتهم.

6 - إن التجارب علّمت الشعب العربي عدم الإصرار على تحقيق الوحدة الفوريّة الشاملة، لأن الظروف والأوضاع والرواسب التي خلفتها عصور الانحطاط والقهر ورعتها قوى الاستعمار، لم تعد تسمح إلاَّ بوحدة على مراحل وفي إطار اتحادي (فدرالي).

7 - إن الوحدة، في الظروف القاسية التي تمر بها الأمة العربية، أصبحت ضرورةً تاريخيةً وانتفاضةً مصيريةً، فإستراتيجية المستعمرين كانت تهدف دوماً إلى منع قيام أية وحدة عربية، لأن هذه الوحدة، إن تحقّقت، ستكون ثورة مزدوجةً: ثورة في الوجود العربي من شأنه إيجاد الحلول الجذرية لمعظم التناقضات المحلية أو الطائفية أو العرقية التي تعرقل تقدمه، وثورةً على أطماع القوى الاستعمارية والصهيونية، من شأنها قلب موازين القوى في العالم، والإسهام في تغيير الواقع العربي المتردي، محلياً ودولياً.

وتحدث زميلنا في دراسته عن الحرب الأهلية التي اكتوى لبنان بنارها مدة خمس عشرة سنة، والتي أذهلت العالم بفجورها وأهوالها، والتي انتهت بتوقيع وثيقة الطائف وتوقّف العمليات الحربية. ويمكننا، في هذه المناسبة، إبداء بعض الملاحظات السريعة:

1 - إن وثيقة الطائف لم تأتِ بحل نهائي للأزمة الكبرى

التي عصفت بالبلاد، بل كانت تسويةً سياسيةً تتضمن إطاراً عاماً أو مدخلاً صالحاً للبحث السلمي في الحل النهائي. ومع ذلك فإن البعض يخشى أن تشكّل الوثيقة هدنةً توفّر لمن أضناهم التقاتل فرصةً لالتقاط الأنفاس والإعداد لجولات دموية أخرى. والخشية نابعة من أن النظام السياسي في لبنان قائم على توازنات في الحكم ولا ينطوي على قواعد وآليات وضوابط، ثابتة ومحددة، تسمح بإقامة دولة ترتكز على مؤسسات وأجهزة وشخصيات عادلة ونزيهة.

2 - إن الوثيقة صيغة لا تخلو من بصمات أو خلفيات طائفية. بل إن البعض يرى فيها عملية تكريس دستوري للوضع الطائفي في لبنان. وسئل أحد الزعماء السياسيين يوماً عن رأيه في وثيقة الطائف فأجاب بسرعة بأنها تكرّس الطائفية أكثر من ميثاق العام 1943. وصحيح أن الوثيقة تضمنت وعداً بإلغاء الطائفية السياسية بعد فترة غير محددة من الزمن، وبعد نجاح خطة مرحلية غير واضحة المعالم والنتائج، إلاَّ أنها ناقضت نفسها عندما دعت إلى استحداث مؤسسة كبرى (مجلس الشيوخ) تتمثل فيها جميع العائلات الروحية (أي الطوائف) وتنحصر صلاحياتها في القضايا المصيرية (دون إيراد تحديد لهذه القضايا).

3 - إن الوثيقة لم تحظَ بالتأييد الكامل من كل الأطراف. لقد كانت منذ البداية موضع اعتراض أو تحفّظ ما لبث أن انقلب إلى موضع شكوى وتذمّر على صعيد التطبيق والممارسة. فهناك فئات تكتفي، عند تحليلها لها، بالمآخذ

والسلبيات وهناك فئات أخرى تُجري مقارنةً بين المكتوب والمطلوب، فتُقرّ بأهمية الصيغ والنصوص المكتوبة، ولكنها ترى أن أهميتها لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن تُعادل أهمية الوفاق النابع من القلب، والمرتكز على حسن النيّة وإرادة العيش المشترك والدائم والخالي من العصبية الطائفية. وفي رأيها أن السوابق في مجال الوفاق الوطني لا توحي بالثقة والاطمئنان.

4 - إن الوثيقة لم تُرضِ طموح الأجيال الصاعدة. فمتطلبات القوى الشابة في كل مجتمع لا تنسجم، غالباً أو بالضرورة، مع تطلعات الأجيال الماضية أو الهرمة. إن لكل جيل همومه وآماله وآفاقه. والصيغ التي يضعها ساسةٌ لم يكونوا في ماضيهم على مستوى المسؤولية تأتي بعيدةً وغريبةً عن تطلعات الشباب، وحافلةً بالمصالح الشخصية. ولهذا لم يكن من المستغرب وقوف القوى الشابة الواعية من وثيقة الطائف، أو من أي وثيقة أخرى مماثلة، موقف الرافض، أو موقف اللامبالي على الأقل.

إن الشاب اللبناني عانى من شتّى ضروب الإهمال والحرمان، وخصوصاً خلال الحرب الأهلية وهو يعيش اليوم في عصر التحوّلات السريعة والعميقة والمتلاحقة، وفي خضمّ القلق النفسي والوجودي الرهيب الذي أصبح سمةً من سمات العصر، وهو يسمع ويشاهد ما يجري في مختلف أقطار الدنيا من انتفاضات وثورات ضد القهر والظلم، ومن مظاهرات صاخبة تطالب بالمزيد من الحقوق والحريات والضمانات الاجتماعية (وما يجري حالياً في بعض الأقطار العربية من انتفاضات واحتجاجات ثورية يثبت ذلك).

ثم إن المجتمع الذي يتحرك فيه شباب اليوم ليس سوى مجتمع مضطرب، حافل بالتناقضات والتحديات والمآسي، ويتناوب على حكمه جيلٌ بعد جيل من الزعامات التي لا تريد أن تتطور، ولا تسمح للأجيال الشابة بأن تتطور. فكيف بعد ذلك، نريد من هذه الأجيال أن تُبارك صيغةً وفاقيةً تحدّ من طموحها وتُعَزّم أحلامها؟ وإذا كانت الحرب الأهلية قد اتّسمت (أو أريد لها أن تتسم) بطابع طائفي، فلماذا تبدو فترة ما بعد الحرب عاجزةً عن إنقاذ نفسها من هذه الآفة والاتجاه نحو الهموم والمعضلات الاجتماعية والأخطار الخارجية، ما دام الجميع يعترفون بأن الصراع الاجتماعي والخطر الخارجي أخطر من أيّ صراع سياسي؟.

وتحدث الزميل أيضاً في دراسته القيمة عن القضايا العربية المعاصرة. وأهم قضية فيها هي قضية الصراع العربي - الإسرائيلي ومحاولات إجراء مفاوضات مع العدو الإسرائيلي بغرض الاعتراف به ومساومته على إنشاء دولة فلسطينية مصغّرة بحدود العام 1967، أي على جزءٍ يسيرٍ من أرض فلسطين.

نحن نعتقد أنها مناورة أو حيلة أو خدعة مدبّرة للوصول إلى إنهاء القضية الفلسطينية والاعتراف الواضح والصريح بالكيان الصهيوني، أي التخلّي الكامل عن الأجزاء المتبقية من فلسطين التي اغتصبها ذلك الكيان بالتواطؤ والعنف والمجازر والتشريد.

وهنا يُطرح تساؤل: هل يحقّ لأية دولة أو منظمة أو حكومة أو جماعة عربية الإقدام، بإرادتها المنفردة، على مثل هذا التصرف؟.

إن الصراع القائم بين العرب، أصحاب الحق الطبيعي في الأرض الفلسطينية كلها، وبين الإسرائيليين المغتصبين لجزء عزيز

من هذه الأرض، ليس نزاعاً عادياً بين دولة ودولة، أو بين أنظمة عربية وكيان إسرائيلي. إنه صراع قومي تمثل الأمة العربية، بتاريخها الطويل وتراثها الحضاري وثقلها البشري وثرواتها الطائلة، الطرفَ الأصيل والأوحد فيه.

وعندما تكون الأمة العربية بأسرها هي الطرف الأصيل في هذا الصراع المتعلق بمصيرها القومي، فإن كل محاولة لإدخال أي تعديل على أساس هذا الصراع أو مساره يجب أن تتم برضاها الكامل. وهذا يعني أن ليس في وسع أي زعيم أو حاكم أو نظام عربي، مهما يقلّ شأنه وتتكدّس إنجازاته وتضحياته، أن يتصرّف بمصير أية قضية قومية دون الرجوع إلى الأمة.

إن الأمة العربية، وليس الحكام وحدهم، هي التي رفضته منذ البداية وحتى الآن، زرع الوجود الصهيوني في قلب الوطن العربي. إن هذه الأمة، وليست الأنظمة السياسية وحدها، هي التي رفضت الهزيمة والاستسلام، وضحّت بالشباب والثروات، وتحمّلت بصبر أيوب في أيام الشدائد، ورضيت بالصمود في أحلك الساعات إن هذه الأمة الواحدة، ضميراً ومصيراً، وليست دولها المتعددة، هي التي فرضت، في مؤتمر الخرطوم الشهير للعام 1967، شعار اللاءات الثلاث بعدم الاعتراف. ولهذا فإن التخلّي عن هذا الشعار القومي الثابت لا يُمكن أن يتمّ (إذا قُدّر له أن يتم) إلاَّ بمحض إرادتها.

إن التخلّي عن جزء من أرض الأمة ليس عملاً من اختصاص الحكام، إنه من صميم صلاحيات الأمة. والتخلّي لا يصبح عملاً مشروعاً ومقبولاً إلاَّ عندما توافق عليه الأمة بمحض إرادتها وكامل وعيها القومي، ولهذا فإن كل اعتراف بحق الصهيونيين في احتلال

أرض عربية هو خروج على إرادة الأمة.

إن الأمم أو الشعوب تُستفتى عادةً لتقرير أمور في غاية البساطة، كتغيير السير من اليمين إلى اليسار، أو إجراء تعديل في مادة دستورية، أو إدخال تغييرات طفيفة على تقسيمات إدارية. وإذا كان الأمر كذلك، أفلا يحق للأمة التي اغتُصبت جزء عزيز من أرضها أن تُفصح، في استفتاء ديمقراطي حرّ، عن رأيها في دعوة البعض إلى الاعتراف بعدوها والتخلّي له عن جزء من أرضها؟.

في العام 1972. تحدث المناضل القومي المرحوم فايز صايغ عن موضوع التنازل فكتب يقول: «إن سلطة التنازل عن أي أرض عربية لا يملكها أي شعب عربي، أو أي جيل من أجيال الأمة العربية. بل إن الشعب الفلسطيني لا يملك سلطة التنازل عن أرض فلسطين (ناهيك عن أيّ أرض عربية)، لأن أرض كل قطر في الوطن العربي هي ملك الأمة العربية جمعاء، على امتداد أجيالها مدى التاريخ، وبالتالي ان ادعاء أي قطر عربي، بحق مقايضة مصير جزء من الأرض العربية بمصير جزء آخر إنما هو اعتداء على تراث الأمة العربية جمعاء، وعلى حقوق أجيالها المتعاقبة في كامل التراب العربي، فضلاً عن كونه اعتداءً على حقوق أبناء الجزء المتنازل عنه».

وعندما زار الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، إسرائيل في العام 1977، وأعلن اعترافه بالعدو القومي للعرب، أذاع قادة فصائل الثورة الفلسطينية وثيقةً تضمنت، **أولاً** مناهضة جميع الحلول الاستسلامية الصهيونية الرجعية، **وثانياً** رفض قراريٍ مجلس الأمن 242 و338، وجميع قرارات المؤتمرات الدولية التي تقوم على أساس هذين القرارين. **وثالثاً** التركيز على حق إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية

المحتلة، دون صلح أو تفاوض أو اعتراف.

إن الإصرار الدائم لبعض العرب، أنظمةً وباحثين، على اللجوء إلى المنظمة العالمية (الأمم المتحدة) للبحث في أروقتها ودهاليزها عن حلّ عادل لقضايانا القومية، وفي طليعتها القضية الفلسطينية دليل واضح على أننا لا نريد أن نتعظ ونعتبر ونقتنع بأن القرارات الصادرة عن هذه المنظمة ليست سوى توصيات عابرة وعاجزة كلياً عن حلّ أيّ صراع قومي ومصيري، وبأن حسم كل صراع يتوقّف، أولاً وأخيراً، على مدى ما يملكه الطرف الراغب في الحسم والحل من إرادة وعزم وقوة.

لقد أصدرت الأمم المتحدة، حتى الآن، عدداً هائلاً من القرارات المتعلقة بقضية فلسطين، فبقيت كلها تقريباً حبراً على ورق. ولم يحدث يوماً أن تمكن قرار دولي من فرض حلّ عادل. فالمقاومة الصامدة الحافلة بالإيمان كانت وما زالت أصدق أنباءً من أي قرار دولي، ولو صدر بالإجماع.

والدرس الذي تعلّمته الجماهير العربية، بعد كل تجاربها المريرة مع أجهزة الأمم المتحدة، هو أن القوانين والأحكام والقرارات والاجتهادات الدولية عاجزة كل العجز، في عالم يسوده منطق القوة والهيمنة ومعيار النفاق والتحيّز، عن تحقيق أي شرط من شروط الحق والعدالة.

ألم تتجاوز الجمعية العامة صلاحياتها الميثاقية في العام 1947 عندما اتخذت قراراً بتقسيم فلسطين؟ فماذا كانت النتيجة؟،

ألم تتحمس تلك الجمعية في العام 1948 وتصدر قراراً بعودة اللاجئين والتعويض عليهم؟ فماذا حلّ بهذا القرار؟،

ألم يتخذ مجلس الأمن بالإجماع في العام 1967 القرار 242؟ فماذا كان مصير هذا القرار بعد أكثر من أربعة عقود؟.

ألم تتخاذل الجمعية العامة وتتراجع في العام 1991 عندما أقدمت، لأول مرة في تاريخها، على اتخاذ قرار، دون حيثيات أو ذكرٍ للمبررات، بإلغاء قرار سابق صادر عنها في العام 1975، ينصّ على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري؟ فماذا كان موقف الدول الكبرى والصغرى. وخصوصاً الدول العربية، من هذا التصرّف المشين والتلاعب المزاجي بالقرارات الدولية؟.

ألم تتبنَ الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة في العام 2004، الفتوى التي صدرت بطلب منها عن محكمة العدل الدولية، وأوصت بوجوب هدم الجدار العنصري الفاصل في فلسطين باعتباره عملاً مخالفاً لأحكام القانون الدولي؟ فماذا كان موقف الأمم المتحدة من إسرائيل (العضو الوحيد فيها الذي قُبلت عضويته بشروط) بعد أن رفضت الاستجابة واستمرت في ارتكاب المخالفة؟،

إن الاعتماد على العوامل الخارجية أو المساعدات الدولية أو المتغيرات المفاجئة لا يحسم وحده أمراً ولا يحل مشكلة. واللجوء إلى الأمم المتحدة، في الظروف والأوضاع الدولية الراهنة، دليل عجز وفقدان ثقة بالنفس، فليس بوسع هذه المنظمة، إن حسُنت النيات، إلاَّ القيام بمحاولة التوفيق بين الأطراف المتنازعة. والتوفيق، إن تمَّ برضانا، لن يعني إلاَّ التسوية. والتسوية ليست حلاً عادلاً للمعضلات القومية والحقوق الثابتة.

والحق في المجالات الدولية لا يتحقق إلاَّ من خلال النضال والصمود والانتصار. والعدالة لا تخرج من زنزانتها الدولية إلاَّ على

رؤوس الحراب. وإذا كنا نعتقد أن قرارات الأمم المتحدة هي التي كرّست وجود إسرائيل وأضفت عليها الشرعية، فنحن واهمون. إن إسرائيل وُجدت بإرادة الإمبريالية العالمية ومساندتها المستمرة لخدمة مصالحها. وبين إسرائيل وهذه الإمبريالية، المجسّدة اليوم بالولايات المتحدة، ارتباط عضوي ومصير مشترك. ولنتذكّر دائماً أن الشعب الفلسطيني قد استمدَّ شرعيته من كفاحه المسلح ومناصرة الشعوب المحبة للسلام والعدالة، لا من قرارات المنظمات الدولية. وحرية الجزائر المستقلة وُلدت في ساحة المعركة وليس فوق منابر الهيئات الدولية. والفيتناميون الذين حاربوا، دون كللٍ أو مللٍ، لمدة ثلاثين سنة، عمالقة الإمبريالية والطغيان في العصر الحديث لم يشعروا يوماً بأدنى حاجةٍ إلى تكريس شرعية حقوقهم وكفاحهم عن طريق الأمم المتحدة.

إن الصراع القائم بيننا وبين الصهيونيين وأسيادهم هو، في الحقيقة والواقع، صراع مصير ووجود لا يمكن أن ينتهي، إذا تصفّحنا كتاب التاريخ، إلاَّ بهزيمة إحدى القوتين المتصارعتين، قد يهدأ الصراع حيناً، كما جرى في الحروب الصليبية، لالتقاط الأنفاس وإعادة النظر في المخططات. وقد تتخللّه هدنات ونكسات، وقد يتنكّر له بعض المسؤولين العرب فيتخاذلون وينسحبون من دائرة الصراع. ولكن جذوة الصراع ستبقى ملتهبة ما دام هناك كيان عنصري غريب في أرضنا يهدد وجودنا الحضاري بالخطر، وما دام هناك عربي واحد قادر على التصدّي ومؤمن بحق أمته في العيش بكرامة.

يستسهل البعض بسذاجة عملية الاعتراف والصلح مع الكيان الصهيوني، ويعتبرها مسألة شكلية وموقتة باستطاعة العرب أن يتجاهلوها ويتعايشوا معها إلى أن يصبحوا قادرين على إزالة

إسرائيل من الوجود.

إن هذا التفكير مجرد وهم خادع، **أولاً** لأن إصرارنا حتى الآن على رفض الاعتراف بإسرائيل هو العنصر الشرعي والقانوني والمعنوي الوحيد المتبقي لنا للدفاع عن حقنا والكفاح من أجله. **وثانياً** لأن توقيع معاهدة صلح مع إسرائيل سيُسفر عن ظهور وثيقة دولية مكتوبة تطلع عليها دول العالم. وهذه الدول ليست على استعداد في المستقبل لتقبّل مبرّراتنا إذا ما عنّ لنا أن نُخلّ بالتزاماتنا الدولية. ثم أنه ليس من الشهامة والفروسية في شيء أن نعترف اليوم بحق إسرائيل في الوجود بيننا وفوق أرضنا ثم نتنكّر غداً لهذا الاعتراف، معلنين ندمنا على ما بدر منّا.

إن أجدادنا مروا بظروف مشابهة، ولكنهم لم يفرطوا في حق ولم يتخاذلوا أمام الصعاب. لقد اضطروا أحياناً إلى الجلاء عن أرضٍ، ولكنهم لم يفكروا أبداً في توقيع وثيقة رسمية تُثبت تنازلهم عن حقهم في الأرض. والمؤرخون يروون عن آخر الملوك العرب في الأندلس أنه، بعد هزيمته واستسلامه، رفض التوقيع على وثيقة يعلن بموجبها تخلّي سلالته العربية عن كلّ حق لها في هذه البلاد. لقد أبى، في الحقيقة، أن يتنازل عن حق ليس من صلاحياته التصرف به. ولعل فكرة الاحتكام إلى الأجيال القادمة والاعتماد عليها في استرداد ما قصرّ جيله في الاحتفاظ به هي التي خامرته عندما فضّل عدم إلزام بني قومه بوثيقة مصيريّة ترهن مستقبلهم.

ومن ناحية ثانية، وكما كتب المرحوم الدكتور هشام شرابي، فإن «مصير الشعوب لا تقرره العلاقات وموازين القوى الآنية، بل القوى الموضوعية وجدلية التاريخ على مراحل زمنية معيّنة. إن حجم إسرائيل في حقيقته الموضوعية أصغر بكثير ممَّا يبدو في هذه

اللحظة العابرة. وما يحدّد هذا الحجم ليس العلاقات الخارجية، ولا التقنيّة المتفوقة مؤقتاً، بل الموارد البشرية والمادية والمحيط الذي توجد فيه».

... والمواضيع التي تطرق إليها الزميل الكريم في المجلدين من كتابه أكثر وأشمل من المسائل التي اخترناها وألقينا نظرة عجلى عليها. ولا يسعنا، بعد الإطلاع على الكتاب، إلاَّ أن نُثني على الجهود الحميدة التي بذلها من أجل إعداد كتاب يشتمل، ولو باختصار أحياناً، على التطور السياسي الذي مرَّ به الوطن العربي. وعلى القضايا العربية المعاصرة والملحة التي تؤرق جفون العرب وتهدد وجودهم ومستقبلهم بالخطر في حال تهاونوا أو قصّروا في إيجاد الحلول الحاسمة والعادلة.

ومرة أخرى نُوجّه إلى زميلنا تحية إكبار لحرصه الدائم على معالجة القضايا العربية والدولية بموضوعية وتجرّد، وبأسلوب يتّسم بالمرونة والبساطة. وكل ذلك من أجل تقديم معلومات، واستخراج عبر، وخدمة قضايا الوطن، والدفاع عن الحقوق والحريات في كل بلد. ورجاؤنا أن يستمر في هذا النهج القويم والسليم لإغناء المكتبة العربية بالمزيد من الدراسات الفكرية المفيدة.

بيروت: 2001/8/11

مقدمة

لم تعان امة في التاريخ المعاصر ما عانته الأمة العربية. فرزحت تحت استعمار عثماني أربعة قرون من الزمن، كانت بمثابة الدهور الطويلة التي أثقلت هممها. فغاصت في أتون الصراعات والنزاعات والفرقة. أيقظتها فكرة القومية العربية للخروج من وضع مزر تتخبط به لكنها لم توفق حتى الآن.

لكن التاريخ أيضا لم يرحمها، فوقع معظم المناطق العربية تحت انتداب فرنسي - بريطاني، بعدما شرعن تمزيقها وتفتيتها. فكانت موجة ثورات الاستقلال الثانية، بعدما فشلت الأولى إبان الحكم العثماني. استقل بعض المناطق العربية وشكلت بنيان دول، فيما ظل البعض تحت الاحتلال أو الوصاية كالجزائر وبعض الإمارات والمشيخات الخليجية.

ظن بعض العرب ان جامعة الدول العربية ستكون ملاذاً آمناً للوحدة. فتحوّلت منذ البداية مرتعاً للتعاون بدل الوحدة.وزاد الشرخ والانقسام فيما بعد للعديد من الأسباب الذاتية والموضوعية المتعلقة

بكل قطر عربي.

كانت النكبة الأولى عام 1948 بخسارة فلسطين، وتلاها نكبات ونكسات كثيرة في إطار الصراع مع إسرائيل. بُنيت أنظمة عربية على قواعد وأسس متباينة شكلاً وموضوعاً ومواقف.لكن بمجملها اجتمعت على بنى متخلفة متحكمة ومتسلطة. غابت قضايا حقوق الإنسان وفي طليعتها قضايا الحرية والديموقراطية، وحل مكانها الاستبداد والقهر. ظهرت وسائل التمسك بالسلطة وغاب تداولها. تغنى العرب بقوميتهم العربية، وحل مكانها الحذر والخوف من أقليات فرضت عليها عنوة، واستغلها الخارج أفضل استغلال.

لم نجد نحن العرب حلاً للكثير من قضايانا، ووقفنا وراء خلفية المؤامرة رغم صحتها، لكن لم نفعل شيئاً يذكر لمواجهتها، بل اعتبرناها أمراً مقضياً، فاستسلمنا لواقعنا وغرقنا في سيل مشاكلنا.

حكمتنا أنظمة لم تعرف الرحمة يوماً، فكانت مجتمعاتنا عرضة للمذلة والقهر من الداخل والخارج، فاجأتنا ثورات شبابية لا أحد يعرف حتى الآن من حركها والى أين ستصل.

باختصار،غرقنا وغرقت معنا قضايانا، وبتنا نتلمس دروب الخلاص وكأنها ضرباً من الخيال، فما العمل؟ باختصار أيضاً، إن أمة تختزن معالم الحضارة والثروة والامكانات البشرية، لن تعجز يوما عن إعادة صياغة تاريخها والعمل على بنيان دولتها القادرة - العادلة.

كان هذا المؤلف المتواضع، لبنة متواضعة لسد ثغرات في واقعنا المعاصر. عالجنا فيه التاريخ السياسي لوطننا العربي محاولين

تلمس هذا التاريخ وان كان بمعظمه لم يرض مجتمعاتنا، علَّ وعسى الاتعاظ من المآزق التي أوقعنا بها.

نأمل من خلال هذا المؤلف الأكاديمي، ان نكون قد القينا الضوء على كنه مشاكلنا، وأسباب تفاقمها. كما نأمل من خلال بعض الرؤى والمقترحات ان نسهم في حل بعضها، آملين ان نقتضي نحن العرب بتجارب كثير من الأمم التي سبقتنا في وحدتها وبناء دولتها الفاعلة بين دول وأمم شعوب الأرض.

أخيراً، أتوجه بالشكر والامتنان الكبيرين، لاستاذنا الدكتور محمد المجذوب، السبّاق في رعايته لنا علمياً وأكاديمياً. ويستحضرني اليوم بعد مضي ربع قرن من الزمن، موقف لا زال ينبض في مشاعري وفكري وعقلي، عندما استمزجت رأيه بموضوع أطروحة الدكتوراه حول نظام الحياد في القانون الدولي ومدى مناسبته للبنان، كان جوابه حازماً وحاسماً، نظام الحياد لا يناسب لبنان بالنظر للعديد من الاعتبارات، وأبرزها عدم قدرته في الابتعاد عن قضايا امتنا العربية. لا زالت وصيته ماثلة في ذهني، ولا زلت أسمع منه، عن نشيد «بلاد العرب أوطاني».

خليل حسين

بيروت: 2011/8/17

الجزء الأول

تاريخ لبنان السياسي

الباب الأول

التاريخ المعاصر والقرارات الدولية

الفصل الأول: تاريخ لبنان الحديث والمعاصر.

الفصل الثاني: لبنان ومسلسل القرارات الدولية.

الفصل الأول

تاريخ لبنان الحديث والمعاصر

استوطن العرب الكنعانيون في بلاد الشام قادمين إليها من شبه الجزيرة العربية. وقد استقروا على ساحل البحر المتوسط، فأنشئوا مدناً كثيرة منها بيروت وصيدا، وعرفوا باسم الفينيقيين، وشكلوا ممالك ومدن مستقلة. واهتم الفينيقيون بالزراعة والصناعة والتجارة، فازدهرت أحوالهم، وبلغت سفنهم التجارية مختلف أرجاء البحر المتوسط. فأسسوا عدة محطات تجارية لبضائعهم أصبحت فيما بعد مدنا كبيرة مشهورة وفي مقدمتها «قرطاجة» في تونس. والتي غدت فيما بعد دولة قوية نافست الرومان في السيطرة على البحر المتوسط. كما نقل الفينيقيون تجارتهم إلى مختلف أنحاء العالم، كذلك نقلوا أبجديتهم التي اخترعوها والتي تعد أقدم أبجدية في التاريخ. تعرضت هذه البلاد لغزوات آشورية وفارسية حتى جاء الإسكندر المقدوني

حوالي 350 ق. م. ثم انتقلت السيطرة إلى الإمبراطورية الرومانية حوالي 64 ق. م. وتركوا عدة آثار ضخمة.

أولاً: العهد الإسلامي

بعد وفاة النبي محمد (ﷺ) عام (11 هـ 632 م) بدأت الجيوش الإسلامية بالاتجاه شمالاً وشرقاً لنشر الدين الإسلامي، وتوجه الجيش الإسلامي لفتح بلاد الشام الذي قاده خالد بن الوليد حيث انتصر على الروم في معركة اليرموك، التي كانت بوابة العبور إلى منطقة بلاد الشام[1].

تم إخضاع هذه البلاد للخلافة الإسلامية واستمرت في العهد الأموي والعهد العباسي الأول. وفي العهد العباسي الثاني الذي تميز بالضعف ونشوء الدويلات، فقد كانت هذه البقعة تتبع دويلات مختلفة كالإخشيديين والحمدانيين والأيوبيين والزنكيين والمماليك حتى مجيء العثمانيين، حيث انتصروا على المماليك في معركة مرج دابق قرب حلب عام 1516م. فدخلوا بلاد الشام، وأخضعوها لحكمهم الذي استمر لمدة 400 سنة. وقامت في جبل لبنان عدة ثورات مناهضة للوجود العثماني كان أهمها حركة فخر الدين المعني الثاني.

ثانياً: أحداث لبنان 1868 والاستقلال الذاتي

بعد فشل حملة إبراهيم باشا بن محمد علي والي مصر على

(1) توجه معاوية بن أبي سفيان على رأس قوة من الجيش لفتح المدن الساحلية على البحر المتوسط بدءاً من صور وصيدا وبيروت وطرابلس. كما توجه أبو عبيدة بن الجراح ويرافقه خالد بن الوليد لفتح دمشق ومنها نحو سهل البقاع فبعلبك ومدينة حمص.

بلاد الشام في عام 1841، ظهر تنافس حاد بين فرنسا وبريطانيا، أدى إلى حوادث دامية بين (1845 1860). وبدأت الحوادث عندما عمد كل من قناصل الدول الأربع (إنكلترا وروسيا والنمسا وفرنسا) إلى نشر الدسائس بين السكان كل لمصلحته، واتخاذ الدين وسيلة لذلك، فقد اعتمد قنصل إنكلترا على الطائفة الدرزية، واعتمد ممثل روسيا على الطائفة الأرثوذكسية، وممثل النمسا على الموارنة الكاثوليك منافساً بذلك الفرنسيين الذين كانوا يعتمدون على هؤلاء. أما الدولة العثمانية فقد بسطت سيطرتها المباشرة على المنطقة.

ونتيجة الصدامات بين الدروز والمسيحيين، أقيم نظام إداري جديد في جبل لبنان قضى على نظام الإمارة الإقطاعي، والذي حل محله نظام القائمقاميتين، وازدادت المنافسة بين إنكلترا إلى جانب الدروز وفرنسا إلى جانب الموارنة ونشبت الاضطرابات ثانية عام 1845، وعمد وزير الخارجية العثماني شكيب أفندي على الإبقاء على هذا النظام مع تغيير في الإدارة الذي انتقص من قوة زعماء الإقطاع.

وفي عام 1857 نشبت ثورة الفلاحين الموارنة (ضد الإقطاع) في كسروان وبعض مناطق شمالي جبل لبنان، بدعم من رجال الدين الموارنة، وامتدت إلى المناطق الدرزية في عام 1860، حيث تحولت إلى فتنة طائفية، وامتدت موجتها إلى دمشق، فكانت ضحاياها في جبل لبنان مروعه، وكادت أن تتزايد لولا تدخل بعض العقلاء والمخلصين من الطرفين (المسيحيين والمسلمين). هذه الأحداث حفزت الباب العالي والدول الكبرى إلى العمل لإنهائها. فأبحرت السفن الحربية الأجنبية إلى المياه السورية. وقام الوالي العثماني بفصل جبل لبنان عن بقية بلاد الشام، حيث وضع نظام حكم جديد تميّز باعتماده على أسس واسعة من الحكم الذاتي. وأعلنت الدول الأجنبية (فرنسا وبريطانيا

والنمسا وروسيا وبروسيا وإيطاليا) ضمانها لهذا النظام وبدأت كل منها تعمل على بسط نفوذها السياسي والثقافي فيه، سواء عن طريق الإرساليات التبشيرية والتعليمية أو الامتيازات الاقتصادية.

وهكذا قامت متصرفية جبل لبنان بموجب بروتوكول 1861 والمعدل عام 1864 وتألفت هذه المتصرفية من سبعة أقضية هي: الكورة والبترون وكسروان والمتن والشوف وجزين وزحلة بالإضافة إلى مديريتي دير القمر والهرمل.

أما ولاية بيروت فكانت ولاية عثمانية ملحقة بسوريا ويتبعها صيدا وصور ومرجعيون كما تبعها أيضاً طرابلس واللاذقية في الشمال وعكا ونابلس في الجنوب. فيما البقاع ألحق بولاية دمشق. وكان مكوّناً من أربعة أقضية: بعلبك وراشيا وحاصبيا والبقاع الغربي. أما بالنسبة لموقف اللبنانيين من الدولة العثمانية فقد انقسم عبر الجمعيات الثقافية التي أنشأت. وعمل بعض هذه الجمعيات سراً كالجمعية العربية الفتاة والقحطانية، وبعضها الآخر عمل علناً كجمعية بيروت الإصلاحية، وحزب اللامركزية الإدارية العثماني وجمعية العهد. وقد ظهر اتجاهان متباينان هما: الأول دعا إلى اللامركزية، أي منح لبنان استقلالاً ذاتياً مع بقاء ارتباطه بالدولة العثمانية. والثاني إلى الاستقلال التام عن الدولة العثمانية.

إلا أن حكم الاستقلال الذاتي الذي منح لمتصرفية الجبل سرعان ما ألغيَّ بقرار من الدولة العثمانية عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى في 5 آب 1914، فازدادت النقمة على الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب وهزيمة الألمان وحلفاءهم الأتراك، بعدما إزدادت الضائقة الاقتصادية وانتشار الأمراض والأوبئة، وقيام محكمة عالية ودمشق

العرفية التي شكلها جمال باشا التي رافقتها حملة اعتقالات واسعة وتلتها أحكام بالإعدام على رموز المعارضة في 20 آب 1915 و6 أيار 1916، الأمر الذي سرَّع باندلاع الثورة العربية الكبرى.

ثالثاً: الثورة العربية الكبرى

بعد شهر من تنفيذ أحكام الإعدام في كل من بيروت ودمشق، كانت استعدادات الشريف حسين قد اكتملت في مكة، بالاتفاق مع البريطانيين (حسب مراسلات حسين - مكماهون) وتفاهم الشريف مع شيوخ القبائل، واستدعى ابنه الأمير فيصل من دمشق، وأتفق على تاريخ 5 حزيران 1916 موعداً لانطلاق الثورة من المدينة المنورة حيث أعلن استقلال العرب عن الحكم العثماني.

اندلعت الثورة فسقطت مكة وصمدت المدينة، وراحت مدن الحجاز تسقط الواحدة تلو الأخرى، وسار فيصل إلى الشمال باتجاه بلاد الشام بعدما حرر شمالي الحجاز بالكامل ونودي بالشريف حسين ملكاً على البلاد العربية في أوائل سنة 1917.

دخل فيصل مدينة العقبة وأرسل ابن عمه الشريف ناصر باتجاه سوريا فوصل في 30 أيلول 1918 إلى ضواحي دمشق فاستقبلته حكومة مؤقتة كانت قد تألفت برئاسة الأمير سعيد الجزائري للمحافظة على الأمن واستمرت ثلاثة أيام فقط ورفعت الأعلام العربية في دمشق. وكلف فيصل رضا الركابي بتأليف أول حكومة وبعث الفريق شكري الأيوبي إلى بيروت ممثلاً وحاكماً، فعين حبيب باشا السعد حاكماً على لبنان بعد قسم اليمين ولاءً للشريف

حسين، وارتفع العلم العربي فوق سراي بعبدا وسراي بيروت[1].

رابعاً: الاحتلال الفرنسي

في 8 تشرين الأول 1918 أنزل الأسطول الفرنسي في بيروت بقيادة الكولونيل «دي بياباب» فتسلم مقاليد الأمور في بيروت وأنزل العلم العربي عن سراي بعبدا وبيروت، ورفع العلم الفرنسي. وقسَّم الفرنسيون سوريا إلى ثلاث مناطق هي:

1 - المنطقة الجنوبية: وتمثل فلسطين من حدود مصر جنوباً إلى الناقورة شمالاً ونهر الأردن شرقاً ويديرها البريطانيون.

2 - المنطقة الشرقية: وتشمل ولاية سوريا ومعان، وتمتد إلى الفرات شمالاً. ويديرها الأمير فيصل (ابن الشريف حسين).

3 - المنطقة الغربية: وتضم متصرفية جبل لبنان وولايات بيروت وطرابلس واللاذقية والإسكندرون، ويديرها الفرنسيون.

في هذا الوقت راح الفرنسيون يسعون إلى ترسيخ الخلافات الطائفية وبث روح العداء بين الطوائف. ما أدى إلى تباين في موقف اللبنانيين لجهة لتقرير مصير بلادهم: فالأكثرية الساحقة من المسلمين والأرثوذكس طالب بالانضمام إلى الوحدة السورية

(1) لم تطل الأمور على هذه الحالة، إذ في 8 تشرين الأول كانت القوات الفرنسية تحتل شواطئ بيروت وتنزل علم الحكومة العربية وترفع علمها. وهكذا دخلت المنطقة تحت الحكم الأجنبي تنفيذاً للاتفاقية التي جرى توقيعها بين فرنسا وبريطانيا (سايكس - بيكو) والتي قسّمت البلاد العربية إلى دويلات مستعمرة لكلتا الدولتين.

بقيادة الأمير فيصل. فيما الأكثرية الساحقة من المسيحيين وخاصة الموارنة طالبت باستقلال لبنان الموسّع بحدوده التاريخية ورفض الوحدة مع سوريا[1].

أدت الخلافات الواسعة بين الطرفين إلى إرسال لجنة من مؤتمر الصلح عرفت بلجنة كينغ كراين للوقوف على آراء اللبنانيين، رغم معارضة الفرنسيين والبريطانيين الذين لم ينتظروا نتائج اللجنة وسارعوا إلى تطبيق اتفاقية سايكس بيكو. حيث عُيِّن الجنرال غورو قائداً للجيش الفرنسي في الشرق ومفوضاً سامياً في بيروت ،فنزل فيها في 18 تشرين الثاني 1919. وفي 8 آذار 1920 اجتمع المؤتمر السوري وأعلن قيام الملكية واستقلال سوريا ومن ضمنها لبنان الذي احتفظ بحدوده السابقة، فأغضب ذلك الفرنسيين.

خامساً: مؤتمر سان ريمو

سارع الفرنسيون مع البريطانيون، إلى عقد مؤتمر في مدينة سان ريمو الإيطالية بين 18 و 26 نيسان 1920 إلى جانب إيطاليا واليابان وصدر في 5 أيار 1920 المقررات التالية:

1 - إقرار الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان.

2 - إقرار الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين وشرقي الأردن.

3 - إعطاء إيطاليا نفوذاً في جنوب غربي الأناضول.

---

(1) تحدث الأمير فيصل في مؤتمر الصلح باسم الفريق الأول. أما الفريق الثاني فقد تحرك عن طريق إرسال وفد إلى مؤتمر الصلح لطرح مطالبه بالاستقلال التام والمساعدة الفرنسية (عبر الانتداب).

4 - إعطاء حصة من نفط الموصل في العراق لفرنسا (5%).

5 - الالتزام بتنفيذ وعد بلفور الصادر عن الحكومة البريطانية في 2 تشرين الثاني سنة 1917.

عمد الجنرال غورو بعد هذه القرارات إلى القضاء على حكومة فيصل في دمشق ووجه إنذاراً لها في 20 تموز 1920 للدخول إلى سوريا، ولم ينتظر الجنرال الفرنسي رد الأمير فيصل، بل أمر قواته بالتوجه إلى دمشق فتصدى له وزير الدفاع السوري يوسف العظمة، يدعمه بعض الوزراء والحركات الشعبية. والتقى الجيشان في ميسلون على بعد 35 كلم من دمشق؛ فكانت معركة غير متكافئة انتهت باستشهاد يوسف العظمة ومئات المقاتلين معه في 24 تموز 1920 فدخل الفرنسيون دمشق. أما الأمير فيصل فغادر إلى حيفا ومن هناك أقلته باخرة بريطانية إلى إيطاليا ومنها إلى بريطانيا حيث مكث حتى عام 1921 عندما عوَّضت عليه بريطانيا خسارته لسوريا بتعيينه ملكاً على العراق.

سادساً: إعلان دولة لبنان الكبير 31 آب 1920

استعملت فرنسا في الدول العربية المستعمرة سياسة فرِّق تسد. فأصدر الجنرال غورو في 31 آب 1920 عدة قرارات هدفت إلى إنشاء دويلات صغيرة كانت ضمن بلاد الشام الموحدة سابقاً وهي: دولة دمشق ودولة العلويين ودولة الدروز ودولة حلب ودولة لبنان الكبير بعد توسيع متصرفية جبل لبنان بضم الأقضية الأربعة إليها وهي: حاصبيا وراشيا وبعلبك والبقاع. وولاية بيروت وملحقاتها وتقسيم هذه الدولة إلى أربع متصرفيات ومدينتين ممتازتين:

متصرفية لبنان الشمالي ومركزها زغرتا. متصرفية جبل لبنان ومركزها بعبدا. متصرفية البقاع ومركزها زحلة. متصرفية لبنان الجنوبي ومركزها صيدا. مدينة بيروت الممتازة. مدينة طرابلس الممتازة. وأصبحت مساحة لبنان الكبير 10452 كلم^2 بعد أن كانت المساحة إبان المتصرفية 3500 كلم^2. قد تولى حكم لبنان في هذه الفترة ثلاثة مفوضين عسكريين:

1 - الجنرال غورو (1920 1923): الذي واجهته الثورات، وخاصة في جبل عامل وحوران، وتعرض لمحاولة اغتيال على يد أحد أبطال المقاومة (أدهم خنجر) وطلب من حكومته مده بالقوة اللازمة فرفض طلبه، فاستقال من منصبه.

2 - الجنرال ويغان (1923 1924): الذي هدأت الأحوال في عهده بعض الشيء خاصة وأنه وعد اللبنانيون بدراسة مطالبهم.

3 - الجنرال ساراي (1924 1925): ففي سنة 1924 تسلم اليساريون الحكم في فرنسا فعزلوا ويغان وعين بدلاً عنه الجنرال «ساراي». وفي عهده نشبت الثورة في سوريا سنة 1925 في جبل الدروز، ما أدى إلى إنهاء عهده وعهد الحكم العسكري.

بدأت مرحلة جديدة من الحكم عين لها مفوض سامي جديد غير عسكري هنري دي جوفنيل سعياً لتهدئة الأوضاع. وكانت سلطته مطلقة وهيمن على السلطة القضائية والتشريعية. كما استبد في تطبيق الأحكام وتعسّف في فرض القرارات.

سابعاً: المجلس التمثيلي والدستور الجديد

أجرت المفوضية الفرنسية عام 1921 إحصاءً سكانياً واتخذته كأساس لتوزيع مقاعد نيابية بين الطوائف. وفي 8 آذار 1922 صدر قرار عن المفوضية الفرنسية بإنشاء مجلس تمثيلي منتخب أعطي صلاحيات تشريعية. وتألف من 30 عضواً. وتعاقب على رئاسته كل من حبيب باشا السعد ثم نعوم لبكي (1923) وإميل إده (1924).

وفي أوائل سنة 1925 أقدم الجنرال ساراي على حل المجلس التمثيلي مسايرة للمعارضة اللبنانية، وعين موعداً لإجراء الانتخابات في شهر تموز. التي جرت ما بين 28 حزيران و12 تموز 1925 وتألف المجلس الجديد من 30 عضواً.

شهد هذا المجلس ولادة الدستور اللبناني، وتحول في 25 أيار 1926 إلى مجلس للنواب وفقا للدستور اللبناني، كما شهد هذا المجلس ولادة الجمهورية اللبنانية التي كانت أول جمهورية لبنانية وأول جمهورية عربية[1].

بعد ثلاثة أيام من إعلان الدستور في 23 أيار، دعي مجلس النواب ومجلس الشيوخ لانتخاب رئيس للجمهورية في 26 أيار 1926، وكانت سلطات الانتداب قد أعدت مرشحها سلفاً وهو أحد الذين أشرفوا على ولادة الدستور، مدير العدل آنذاك شارل دباس وهو مسيحي أرثوذكسي، ثم جدد له لثلاث سنوات أخرى حتى عام 1931، وظهرت منافسة قوية بين المرشحين إميل إده وبشارة الخوري

(1) أما لجهة وضع الدستور اللبناني، فقد انتخب مجلس النواب لجنة تألفت من 12 عضواً ستة من النواب وستة من الأعيان. وقامت هذه اللجنة باستشارة عدد كبير من رجال الفكر والسياسة والدين والموظفين حول الأسس التي يجب أن تعتمد في وضع الدستور (ما شكل الحكومة البرلمان من مجلس أو مجلسين)

وكان الخوري يتمتع بتأييد نيابي واسع. فلما أيقن إده أن المعركة خاسرة أعلن تأييده للشيخ محمد الجسر، وحيال هذا الوضع وإزاء تخوف سلطات الانتداب من تطور الأمور صدر قرار عن المفوض السامي بوقف العمل بالدستور وحل المجلس النيابي، وإقالة الوزارة، وعين الدباس من جديد رئيساً للبلاد. وأواخر سنة 1933 استقال شارل دباس فعين المفوض السامي الجديد دي مارتيل حبيب باشا السعد رئيساً للبلاد لمدة سنة ثم جُدد له ثانية، ودعي مجلس نيابي استثنائي لانتخاب رئيس جديد.

ثامناً: عهد إميل إده

ترشّح لمنصب الرئاسة كل من حبيب السعد وإميل إده وبشارة الخوري، وفاز إده بأغلبية ضئيلة، وتزعم الخوري المعارضة. وفي عهده وقعت معاهدة 1936 التي اعترفت فيها فرنسا باستقلال لبنان، مقابل أن تحتفظ بقوات عسكرية على الأراضي اللبنانية وادارة السياسة الخارجية. وفي 4 كانون الثاني 1937 صدر قرار عن المفوض السامي بالعودة إلى العمل بالدستور. وعقب اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939 علق الدستور ثانية وأقيلت حكومة عبد الله اليافي وثُبت إده رئيساً بالتعيين لا بالانتخاب وقُلصت صلاحياته.

تاسعاً: لبنان وحكومة فيشي

بعد أقل من عام وفي 10 أيار 1940، دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا التي زحفت بسرعة فائقة واحتلت فرنسا، وتشكّلت حكومة فيشي الموالية للألمان ،في حين ترأس المعارضة الجنرال ديغول الذي انتقل إلى لندن وأعلن من هناك قيام حكومة فرنسا الحرة ومواصلة الحرب ضد الألمان. وترأس المعارضة. أما في لبنان

فقد انحاز المفوض الفرنسي بيو إلى حكومة فيشي. وعين كاترو ممثلاً لديغول في القاهرة الذي وعد اللبنانيين بالاستقلال في حال مساعدتهم لحكومة فرنسا الحرة. وعينت حكومة فيشي دانتز بدلاً من بيو، الذي يعتبر من المتشددين تجاه اللبنانيين، وأدت سياسته إلى استقالة إميل إده أوائل نيسان 1941، فعيّن دانتز القاضي ألفرد نقاش رئيساً للدولة.

أقنع الجنرال كاترو البريطانيين بضرورة مواجهة حكومة فيشي في سوريا ولبنان،بعدما عملت هذه الحكومة على تقديم المساعدات لثورة الكيلاني في العراق ضد البريطانيين، حيث بدأ الزحف في أواسط حزيران 1941. وقد استطاعت هذه القوات الانتصار على دول المحور وحكومة فيشي بعد معارك ضارية في بيروت ومرجعيون والدامور.

عادت سلطة الانتداب الفرنسي من جديد للمندوب السامي كاترو الذي حدد 26 تشرين الثاني 1941 موعداً للاستقلال. وفي الموعد المحدد أعاد كاترو تعيين الفريد النقاش واعتبر لبنان دولة ذات سيادة مستقلة.

عاشراً: المعارضة اللبنانية

اعتبرت المعارضة اللبنانية وبخاصة الكتلة الدستورية برئاسة بشارة الخوري، أن هذا الاستقلال مزيفا ومجحفاً، وتوالت الاعتراضات من قبل رياض الصلح ومن البطرك عريضة الذي أغضب كاترو مساندة الدول العربية لمطلب الاستقلاليين وخاصة مصطفى النحاس باشا. وبعد معركة العلمين، وتراجع رومل؛ قرر الجنرال كاترو إجراء الانتخابات النيابية؛ فعمد إلى إقالة النقاش

ورئيس حكومته سامي الصلح، وعين أيوب ثابت رئيساً للدولة في 18 آذار 1943 وكانت مهمته الأساسية الإعداد للانتخابات النيابية.

أصدر ثابت مرسوماً تشريعياً حدَّد فيه المقاعد النيابية بـ 54 مقعدا، وأصرَّ على إعطاء المهاجرين حق التصويت ومعظمهم من المسيحيين، فاختل توزيع المقاعد بين الطوائف، فجرت احتجاجات عنيفة من الطوائف الإسلامية، فأقيل أيوب ثابت واختير خلفاً له بترو طراد في 21 تموز 1943. وتوسّط رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس باشا فصدر قرار بتحديد عدد المقاعد بـ 55 موزعة 30 للمسيحيين و25 للمسلمين.

حادي عشر: عهد الاستقلال

في 21 أيلول 1943 انتخب بشارة الخوري لرئاسة الجمهورية فكلف رياض الصلح تشكيل الحكومة، وبدأت الأزمة مع الفرنسيين بعدم قيام الوزارة الجديدة بزيارة المندوب السامي. كما قدم رئيس الوزراء برنامج عمل الوزارة الذي تضمن تعديل الدستور، وجعل التشريع من حق المجلس النيابي وحده، وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة فيه. وأقر المجلس هذا البرنامج رغم تحذيرات المندوب الفرنسي، فما كان منه إلا أن اعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأودعهما في قلعة راشيا، وعين رئيساً جديداً؛ إلا أن بعض أعضاء الحكومة الذين نجوا من الاعتقال (حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان) اجتمعوا في بلدة بشامون وشاركهم رئيس المجلس النيابي صبري حمادة وعدد من النواب ودعوا إلى العصيان المدني، فسقط العديد من الشهداء والجرحى نتيجة الصدامات بين الطرفين. وأحتجّت البلاد العربية، فتراجعت فرنسا وأعادت الحكومة الشرعية إلى الحكم في 22 تشرين الثاني 1943. وعدَّ هذا

اليوم العيد الوطني للبنان. وبعد مفاوضات بين الحكومة اللبنانية الوطنية وبين سلطة الانتداب تقرَّر سحب القوات الفرنسية وإعلان الجلاء في 31 كانون الأول 1946.

ثاني عشر: عهد بشارة الخوري (1943 1952)

يعتبر «الميثاق الوطني» من أهم إنجازات هذا العهد، الذي قرَّب بين مشاعر الوطنيين المسلمين والمسيحيين ممثلين برياض الصلح وبشارة الخوري. فتبلور هذا الاتفاق في عزم المسلمين عن ترك فكرة الوحدة مع سوريا وكذلك المسيحيين ترك فكرة الوصاية الفرنسية. والتشديد على جعل لبنان وطناً مستقلاً حراً ذا وجه عربي يتساوى فيه الجميع. وفي 22 أيار 1949 تم تعديل المادة 49 من الدستور وتم التمديد للرئيس بشارة الخوري ولاية ثانية.

وفي تموز 1949 نفَّذ الحزب القومي السوري الاجتماعي انقلاباً، فشل الانقلاب، ولجأ أنطون سعادة إلى سوريا، غير أن الرئيس السوري حسني الزعيم سلَّم سعادة للحكومة اللبنانية التي أعدمته مع ستة من أنصاره.

وفي أواخر عهد الرئيس بشارة الخوري، عمَّ الفساد والمحسوبيات في الإدارات العامة. ومنيَّ العهد بنكسة تجلت في اغتيال الرئيس رياض الصلح في عمان على يد أحد القوميين السوريين في 16 تموز 1951 ، ففقد بشارة الخوري نصيراً قوياً. ووعد الشيخ بشارة بتنفيذ برنامج إصلاحي ووالى رئيس وزرائه سامي الصلح المعارضة، حيث تفجَّر الوضع باستقالة رئيس الحكومة في 9 أيلول 1952 وعجز الرئيس الخوري عن تأليف وزارة جديدة، ونتيجة لضغط المعارضة والإضرابات الشعبية قدَّم استقالته في 18 أيلول 1952.

ثالث عشر : عهد الرئيس كميل شمعون (1952 1958)

عمل كميل شمعون منذ انتخابه على تحقيق الإصلاحات الإدارية، ونالت حكومته الأولى برئاسة خالد شهاب سلطات استثنائية لوضع قوانين. إصلاحية. إلا أن نفوذ شمعون طغى على رئيس الحكومة، فلم يسمح لأحد مشاركته في القرار، فانقطع تفاهمه مع كمال جنبلاط الذي كان طالب بالمشاركة في وضع سياسة العهد. ولم يمر بعض الوقت على عهد شمعون حتى خاصم جميع الزعماء المسلمين والمسيحيين، الأمر الذي سرَّع بإشعال ثورة 1958، خاصة أن الوطن العربي كان يعيش حراكاً لا سابق له إبان عهد الرئيس جمال عبد الناصر بعد خروج مصر من العدوان الثلاثي عليها منتصرة.

رفض الرئيس كميل شمعون مسايرة مصر في قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، فاستاء رئيس الحكومة عبد الله اليافي ووزير الدولة صائب سلام واستقالا من الحكم. فمال شمعون إلى جهة العراق والأردن وانضم إلى حلف بغداد، إلا أن الأوضاع الداخلية اشتعلت ضد الحكم وخاصة عقب ثورة تموز في العراق وتسلم الضباط الوطنيين الحكم الأمر الذي أدى إلى إنزال الولايات المتحدة قوات المارينز على السواحل اللبنانية في 15 تموز 1958.

رابع عشر : عهد اللواء فؤاد شهاب (1958 1964)

استطاع قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب أن يبقي الجيش بعيداً عن الصراعات التي حدثت في عهد الرئيس كميل شمعون ما رفع رصيده للرئاسة. وقد أتى انتخاب شهاب حلاً مرضياً لمختلف الفئات اللبنانية، حيث شكَّل الرئيس رشيد كرامي حكومته الأولى من أقطاب المعارضة السابقة والمحايدين، وأعلن البدء بقطف ثمار ثورة 1958، فحاول الطرف المقابل القيام بحركة مضادة فتدخل الرئيس شهاب

واستطاع بعد عدة مشاكل، أن يرأب الصدع. فشكل الرئيس رشيد كرامي وزارة ثانية اتخذت شعار «لا غالب ولا مغلوب» فاستكانت الأمور. وعمل العهد على الاهتمام بالمناطق النائية، واستطاع القيام بما عجز عنه العهدان السابقان من الإصلاح الإداري.

أما السياسة الخارجية فقد بدأها الرئيس فؤاد شهاب باجتماع مع الرئيس جمال عبد الناصر على الحدود اللبنانية - السورية، وأبدى الرئيس الجديد تساهلاً حيال الفئة اليسارية وساير التيار العربي دون الإساءة إلى التيار الآخر. واستطاع إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بسحب قواتها من السواحل اللبنانية.

خامس عشر: عهد الرئيس شارل الحلو (1964 1970)

فاز وزير التربية شارل الحلو بانتخابات الرئاسة عام 1964، وعمل على متابعة الإصلاحات الإدارية، وقد واجهت البلاد في عهده مشاكل اقتصادية أهمها قضية بنك انترا، حيث تحرك المجلس النيابي لوضع تشريعات تضمن الودائع المصرفية. وفي 1969 وقعت عدة صدامات بين المقاومة الفلسطينية وبين الجيش اللبناني، فجرت مفاوضات بين الطرفين برعاية مصرية بغية التوصل إلى حل، ووقع الطرفان في 3 تشرين الثاني 1969 «اتفاق القاهرة» الذي سمح للفدائيين الفلسطينيين بحرية العمل ضمن منطقة محددة في جنوب لبنان برعاية الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وقبل انتهاء مدة شارل الحلو، انتخب المجلس النيابي وزير الاقتصاد سليمان فرنجية رئيساً للبلاد، فتسلم سلطاته الدستورية في 23 أيلول 1970.

سادس عشر: عهد الرئيس سليمان فرنجية (1970 1976)

عمل الرئيس فرنجية على تحسين الأوضاع الاجتماعية التي

كانت تهدد بالثورة نتيجة الغبن اللاحق بشريحة كبيرة من الشعب اللبناني. كما زاد الفلسطينيون من نشاطهم وكثرت عملياتهم ضد الاحتلال الإسرائيلي في شمالي فلسطين. كما كثرت وتوسعت مكاتب المقاومة في العديد من المناطق اللبنانية، الأمر الذي أدى إلى استفزازات بسيطة كانت تحل سريعاً، لكنها اخفت أثراً كبيراً لم يظهر إلى العلن إلا مع بداية الحرب الأهلية،فكانت الشرارة الأولى في 13 نيسان 1975 عندما أطلقت قوات حزب الكتائب النار على حافلة تقل عدداً من الفلسطينيين واللبنانيين، ما أدى إلى سقوطهم بين قتيل وجريح، وسرعان ما انتقلت المعارك إلى بعض المناطق الأخرى في بيروت وجبل لبنان، حيث إنقسمت المناطق بشكل سريع بين الفرقاء. إثر ذلك قام الرئيس سليمان فرنجية بالطلب من الرئيس السوري حافظ الأسد بدخول قوات الجيش السوري إلى لبنان للفصل بين المتقاتلين، خاصة بعد ورود الأنباء عن حشد عسكري للقوات الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات والأحزاب الوطنية اللبنانية التي يتزعمها كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وعن نية هذه القوات بالدخول إلى المناطق المسيحية بعد عمليات القتل والتشريد التي حصلت داخل المنطقة بحق سكان مخيمات تل الزعتر والكرنتينا والنبعة.

وفي 31 أيار 1976 دخلت القوات السورية ،إلى لبنان وعلى الفور فكت حصار الفلسطينيين وقوات الأحزاب الوطنية عن المناطق المسيحية بدءاً بمدينة زحلة، حيث وقعت اشتباكات عنيفة على طريق بيروت دمشق وفي ميناء صيدا. هذا التدخل مكّن المسيحيين من التحوّل إلى الهجوم، وخصوصاً ضد الجيوب الفلسطينية في مناطقهم لاسيما مخيم تل الزعتر.

سابع عشر: عهد الرئيس إلياس سركيس 1976-1982

رغم محاولاته الحثيثة لم يستطيع الرئيس الياس سركيس إيقاف نار الحرب المستعرة، حيث لم يستطع إيقاف المليشيات المسيحية عن القيام بأي عمل ما أضعفه.

عكس التدخل السوري في لبنان إلى جانب المسيحيين وضد الفلسطينين صدمة كبيرة لدى الرؤساء العرب الذين تنادوا إلى لقاء قمة عربية عقدت في الرياض عام 1976، اتفق في خلالها على تشكيل قوات عربية مشتركة تكون القوات السورية عمودها الفقري لوقف الحرب الأهلية في لبنان، ودخلت القوات السورية إلى مناطق تواجد الفلسطينيين والقوى الوطنية التي توزعت في مختلف المناطق، فكانت الصدمة الأكبر عندما بدأت إسرائيل بتمويل حلفائها في المناطق المسيحية بمختلف أنواع الأسلحة؛ وفي خضم هذه الأجواء الملبدة تم اغتيال كمال جنبلاط في 16 أذار 1977 الذي كان رمز الحركة الوطنية وقائدها.

وتحت عنوان حماية المستعمرات الإسرائيلية قامت القوات الإسرائيلية في 14 آذار 1978 باجتياح لبعض القرى اللبنانية في الجنوب، وسرعان ما صدر قرار عن الأمم المتحدة حمل الرقم 425 دعا إسرائيل إلى الانسحاب الكامل غير المشروط من لبنان. فيما كان الوضع في بيروت مأساوياً، فقد انقسمت إلى منطقتين حيث انتشر المقاتلون، وانتشر معهم الموت والرعب، فكانت عمليات القتل والقنص لا ترحم أحداً، وازدادت حدة مع موجة القتل الطائفي.

ثامن عشر: الاجتياح الإسرائيلي وسقوط بيروت

حاولت ميليشيا القوات اللبنانية بقيادة بشير الجميل المتحالفة

مع إسرائيل وضع يدها على مدينة زحلة في البقاع الأمر الذي أدى إلى نشوب معارك قوية مع القوات السورية التي أجبرته على الخروج من المدينة، غير أن الطائرات الإسرائيلية تدخلت وأسقطت مروحيتين سوريتين كانتا تنقلان المؤن والإمدادات، فحرك السوريون صواريخ أرض جو من نوع سام إلى البقاع وبدأت أزمة الصواريخ السورية - الإسرائيلية في البقاع؛ وفي 6 حزيران 1982 قامت القوات الإسرائيلية وبحجة إطلاق النار من قبل الفلسطينيين على السفير الإسرائيلي في لندن،شلومو آرغوف، باجتياح لبنان وخلال 40 ساعة كانت القوات الإسرائيلية قد احتلت معظم جنوب لبنان وأجبرت قوات منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية الانسحاب باتجاه بيروت. وأقدمت القوات الإسرائيلية يدعمها قصف مدفعي من البر والبحر وغارات جوية كثيفة بالهجوم على المواقع السورية والفلسطينية والسكنية في ضواحي بيروت وعلى التلال المطلة على العاصمة وضربت حصاراً على بيروت استمر تسعة أسابيع.

وتحت الضغط الإسرائيلي - الأمريكي خرج في أول أيلول 1982 المقاتلون السوريون والفلسطينيون من بيروت. وفي هذه الأثناء تمَّ انتخاب بشير الجميل قائد ميليشيا القوات اللبنانية رئيساً للبنان، ذلك برعاية إسرائيلية، غير أنه وقبل أن يتسلم سدة الرئاسة اغتيل في 14 أيلول 1982، وجاء هذا الاغتيال مناسبة استغلها آرييل شارون وزير الحرب الصهيوني ليدير مذبحة مخيمي صبرا وشاتيلا بحجة مزدوجة: الثأر لبشير الجميل، واستمرار وجود المقاتلين الفلسطينيين في المخيمات.

تاسع عشر: عهد الرئيس أمين الجميل 1982 - 1988

اجتمع مجلس النواب عقب مقتل بشير الجميل واختار شقيقه

أمين الجميل، فزار دمشق والتقى الرئيس السوري حافظ الأسد. إلا أن ضغط وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز، أجبر لبنان على خوض محادثات منفردة مع الجانب الإسرائيلي، ومن ثم التوقيع رغماً عنه على اتفاقية 17 أيار 1983 التي سلخت لبنان عن محيطه العربي، بل وجعلته محمية إسرائيلية.

فشلت الولايات المتحدة الأمريكية عبر الضغط على الرئيس حافظ الأسد للموافقة على هذه الاتفاقية، وتشكلت بدعم سوري جبهة الإنقاذ الوطني في بيروت المناهضة لهذا الاتفاق والتي استطاعت إسقاطه بعد انتفاضة 6 شباط 1984.

بدأت في بيروت عمليات المقاومة النوعية ضد الجيش الإسرائيلي الذي أجبر على الانسحاب من مناطق واسعة في الجنوب والبقاع الغربي، كما اندلعت معارك حامية بين الجيش اللبناني (الذي كان يتبع الطرف اليميني بزعامة أمين الجميل) وبين قوات حركة أمل الموالية لسوريا، واستطاعت هذه القوات من إجبار الجيش على الخروج من مناطقها، وجاءت أحداث الشوف عقب اندحار القوات الإسرائيلية من الجبل ومعارك الشحار الغربي، التي قامت بها قوات الحزب التقدمي الاشتراكي بدحر القوات اللبنانية الموالية لإسرائيل وإخراجها من الجبل. وهكذا بدأت الأمور تميل إلى جانب قوات الحركة الوطنية الموالية لسوريا وبدأت إسرائيل تزداد تراجعاً عن المناطق التي احتلتها، وكانت عمليات المقاومين اللبنانيين تتعقب قواتها طيلة عام 1984.

وبحلول عام 1985 انسحبت إسرائيل إلى منطقة حدودية سمّتها «الحزام الأمني» في جنوب لبنان، وأقامت فيه ميليشيا لبنانية تابعة لها وأوكلت قيادتها إلى ضابط سابق في الجيش

اللبناني، الرائد سعد حداد. كما تعرّضت القوة البحرية الأمريكية لعملية أودت بحياة 241 جندياً أمريكياً من قوات المارينز، كذلك هوجمت القوات الفرنسية بعملية مماثلة أدت إلى سقوط 56 جندياً فرنسياً، يذكر أن هذه القوات دخلت إلى بيروت في إطار القوات الدولية المتعددة للفصل بين الإسرائيليين وبين اللبنانيين وهي قوات لا علاقة لها بهيئة الأمم المتحدة.

وهكذا تمكنت قوات الحركة الوطنية بدعم من القوات السورية، من بسط نفوذها بعد انسحاب القوات الإسرائيلية والقوات المتعددة الجنسيات، فاضطر الرئيس اللبناني، أمين الجميل في 29 شباط 1984 للسفر إلى دمشق للاجتماع بالرئيس السوري حافظ الأسد ليعلن عن استعداده لإلغاء اتفاقية 17 أيار مع إسرائيل.

عشرون: العودة مجدداً للحرب الأهلية

اندلعت في بيروت وبعض المناطق اشتباكات بين الفلسطينيين الموالين إلى ياسر عرفات والمناوئين له، وأسفرت هذه المعارك عن سقوط حوالي 1000 قتيل و4 آلاف جريح، وخرج أنصار عرفات من بيروت. وعلى الساحة المسيحية انتفض سمير جعجع في 12 آذار 1985 من داخل القوات اللبنانية على التقارب الذي كان بدأه حزب الكتائب (الحزب الأم للقوات اللبنانية) مع قادة الحركة الوطنية بدعم من سوريا. لكن بعد شهرين قاد إلياس حبيقة انتفاضة على الانتفاضة، وأصبح الرجل الأقوى على الساحة المسيحية واستقبل رسمياً في دمشق في 9 أيلول 1985.

إلا إن التأزم انتقل إلى بيروت الغربية حيث بدأ حلفاء الأمس (أمل والتقدمي) بصراع عسكري على السيطرة، فاستطاعت دمشق

الجمع بين الطرفين عبر «جبهة الوحدة الوطنية». وفي أوائل أيلول 1985 دخل الجيش السوري مدينة زحلة نتيجة إلحاح من وجهاء المدينة، وفي أواخر الشهر نفسه دخل مدينة طرابلس فارضاً على الأصوليين المسلمين (حركة التوحيد الإسلامي) تسليم أسلحتهم الثقيلة بعد معارك عنيفة. وهكذا بدا الوضع وكأنه جاهز لتوقيع اتفاق سلام بين مختلف الأطراف في لبنان.

وقع هذا الاتفاق (الذي سمي الاتفاق الثلاثي) أو «اتفاق دمشق» في 28 كانون الأول 1985 في دمشق: الياس حبيقة (عن القوات اللبنانية)، ووليد جنبلاط (الحزب التقدمي الاشتراكي)، نبيه بري (حركة أمل) وعدد كبير من الشخصيات الفاعلة على الساحتين الإسلامية والمسيحية. وقد نص هذا الاتفاق على إنهاء حالة الحرب وإقامة توازن في السلطات بين المسيحيين والمسلمين، على ان يصار بعدها إلى إلغاء الطائفية السياسية وإجراء إصلاحات في المؤسسات.

إلا أن هذا الاتفاق ما لبث أن ضاع بعد نحو أسبوعين فقط، إذ رفض رئيس الجمهورية أمين الجميل الانضمام إليه، وقاد سمير جعجع في 13 كانون الثاني 1986 انتفاضته الثانية، الموجهة ضد إلياس حبيقة والاتفاق الذي وقعه، فوقعت معارك داخل المناطق المسيحية أودت بحياة حوالي 300 قتيل هُزم فيها الياس حبيقة وغادر إلى سوريا.

عاد الوضع إلى تأزمه، عبر موجة من السيارات المفخخة جعلت من بيروت جحيماً، إضافة إلى الاشتباكات العنيفة التي وقعت بين الأحزاب الوطنية المسيطرة على بيروت خاصة بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي وبين أمل والمرابطون (حركة ناصرية)،

وازدادت حدة المعارك في عام 1987 بين هذه الأحزاب ولم تتوقف إلا بعودة الجيش السوري إلى بيروت في 22 شباط 1987 ومعالجته بحزم بعد طلب رسمي من الحكومة اللبنانية.

واحد وعشرون: عهد الحكومتين في لبنان

تركز الاهتمام على الموعد المقرر لانتخاب رئيس جديد خلفا للرئيس أمين الجميل،الذي تنتهي ولايته في 23 أيلول 1988، والذي قاطعته سوريا بسبب مسؤوليته عن إفشال الاتفاق الثلاثي. ولم تجر الانتخابات الرئاسية بعدما ضغطت القوات المهيمنة على المنطقة الشرقية على النواب المسيحيين ومنعتهم من حضور جلسة الانتخاب فعطلتها، فعمد أمين الجميل في ربع الساعة الأخيرة من عهده إلى تكليف قائد الجيش العماد ميشيل عون بتشكيل حكومة عسكرية، بينما كان الرئيس سليم الحص رئيساً للحكومة في المنطقة المقابلة (في آخر عهد الجميل قدم الحص استقالة حكومته للرئيس الجميل لكنه لم يقبلها)، وهكذا قامت في البلد حكومتان. إلا أن حكومة عون لم يشارك فيها الضباط المسلمين الذين اختارهم عون لمشاركته في الحكومة، فأعلن عون «حرب التحرير» ضد القوات السورية في 14 آذار 1989، فقامت حرب مدفعية طويلة المدى بين الطرفين أدت إلى وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين.

أثارت هذه المعارك ردود فعل عربية وأجنبية عديدة فتشكلت لجنة وساطة عربية ثلاثية (السعودية المغرب الجزائر) إلا أن هذه اللجنة لم تتوصل إلى حل للأزمة. فعملت السعودية وبدعم من الولايات المتحدة على جمع 62 نائباً لبنانياً في مدينة الطائف السعودية للقيام بمحادثات لبنانية لبنانية لتصحيح الوضع الدستوري في البلد بشكل يساوي بين الطوائف وذلك في 30 أيلول 1989. وأسفرت هذه المحادثات عن «اتفاقية الطائف».

اثنان وعشرون: عهد «الطائف» الجمهورية الثانية

أعلن رئيس الحكومة العسكرية العماد ميشال عون نفسه رئيساً لـ «لبنان الحر» في 7 تشرين الثاني 1989 أي بعد أسبوعين من توقيع اتفاق الطائف وأعلن عن حل المجلس النيابي (الذي وقع اتفاق الطائف في 4 تشرين الأول 1989). إلا أن النواب اجتمعوا في شتورة وانتخبوا رينيه معوض رئيساً للبلاد إلا إنه اغتيل في 22 تشرين الثاني، فعاد النواب اللبنانيين وانتخبوا إلياس الهراوي مباشرة ليتسلم زمام الرئاسة.

في هذه الأثناء كان الوضع الداخلي في المناطق المسيحية متأزماً بين الطرفين (المتسلمين لزمام الأمور) سمير جعجع قائد القوات اللبنانية، وميشال عون قائد الجيش ورئيس الحكومة في المنطقة، فأعلن الأخير «حرب الإلغاء» في 15 كانون الثاني 1990 ضد «القوات اللبنانية» فاندلعت معارك طاحنة بين الفريقين أسفرت عن سقوط أكثر من ألف قتيل وهروب أكثر من 200 ألف مسيحي إلى المناطق الإسلامية، فكان القرار الحازم من رئاسة الجمهورية وهو القيام بحركة عسكرية بمساعدة الجيش السوري لإنهاء حالة تمرد العماد ميشال عون.

في 13 تشرين الأول 1991 تحركت القوات السورية وقوات الجيش اللبناني باتجاه الجيب الذي سيطر عليه عون (وهو لا يتعدى 267 كلم^2) خرج عون من القصر الجمهوري إلى السفارة الفرنسية طالباً اللجوء السياسي إلى فرنسا، وهكذا بسطت الشرعية اللبنانية كامل سيطرتها على الأراضي اللبنانية. وبدأت بعملية فرض هيبتها فكانت البداية بحل الميليشيات العسكرية وتسليم أسلحتها للدولة اللبنانية. وفي 22 أيار 1991 وقع لبنان وسوريا معاهدة الأخوة

والتعاون والتنسيق بين البلدين، التي نظمت السياسات الخارجية والامنية والعسكرية والاقتصادية.

ثلاث وعشرون: عهد الرئيس الياس الهراوي 1989-1998

كان عهد الرئيس الياس الهراوي بداية الجمهورية الثانية عقب اغتيال الرئيس رينيه معوض، فعمدت حكومة العهد الأولى برئاسة عمر كرامي إلى حل الميليشيات العسكرية وتسلم الأسلحة الثقيلة والخفيفة منها، وجمع جميع شباب الأحزاب في معسكر إعادة تأهيل لإدخالهم في الجيش الوطني اللبناني، الذي سلمت قيادته إلى العماد إميل لحود الذي أثبت حنكة ودراية واستطاع بناء جيش موحد وطني، ومنع انقسام المؤسسة العسكرية ذلك بعد إنهاء تمرد العماد ميشال عون في 1990/10/13 بدعم من القوات السورية. وللمرة الأولى بعد الحرب الأهلية في البلاد، جرت الانتخابات النيابية في عام 1992، وجاءت بوجوه جديدة إلى البرلمان، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة رجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري.

كان لمجيء الحريري على رأس الحكومة صدى إيجابي وخاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. فعلى الصعيد الداخلي تحسّنت الأوضاع الاقتصادية، وانتعشت قيمة الليرة اللبنانية، كما وضعت مخططات المشاريع الإنمائية لمختلف المناطق اللبنانية وخاصة في ضواحي بيروت المحرومة، فأعيد لبنان إلى الخارطة السياحية في العالم. وبدأت أكبر ورشة إعمار في الشرق الأوسط استعاد لبنان بفضلها بعضاً من عافيته ومركزه الاقتصادي في المنطقة. وعاد لبنان قبلة المستثمرين العرب والأجانب.

استمر الحريري على رأس السلطة التنفيذية لمدة خمس سنوات، حيث تم التمديد للرئيس الياس الهراوي عندما انتهت مدة ولايته في تشرين الأول 1995، فمدد له لمدة ثلاثة سنوات.

أربع وعشرون: الغضب الإسرائيلي والمقاومة الباسلة

في ظل هذه السنوات، كان الاحتلال الإسرائيلي يواصل اعتداءاته المباشرة على لبنان واللبنانيين عبر غاراته الجوية وقصفه المدفعي المتواصل، الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من الخسائر في صفوف المواطنين المدنيين، غير أن المقاومة اللبنانية (وبالأخص حزب الله) الذي أوجع إسرائيل بعملياته العسكرية النوعية التي كانت تصيبها بخسائر مادية وبشرية جسيمة للغاية، الأمر الذي أبقى على الوضع غير المستقر في الجنوب، حتى أن الطائرات الإسرائيلية غالباً ما كانت تقصف مواقع حزب الله في الداخل اللبناني في مدينة «بعلبك» إضافة إلى قصف المنشآت الحديثة في البلد. وخاصة محطات التوليد الكهربائية.

تجسدت الغطرسة الإسرائيلية في عملية «عناقيد الغضب» العسكرية في 13 نيسان 1996 والتي تواصت على مدى خمسة عشر يوماً كاملاً، الأمر الذي أدى إلى نزوح عدد هائل من سكان الجنوب اللبناني إلى بيروت وباقي المناطق. إلا أن وقوف الشعب اللبناني متكاتفاً مع الدولة وداعماً للمقاومة أفشلا الخطة الإسرائيلية وخاصة عقب وقوع «مجزرة قانا» عندما قامت إسرائيل بقصف أحد المواقع التابعة للقوات الدولية في الجنوب حيث لجأ إليه المدنيين الأمر الذي أدى إلى سقوط 105 شهداء معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، ما أثار حفيظة المجتمع الدولي بأكمله، واضطرت إسرائيل بعد ذلك إلى توقيع اتفاق نيسان مع

لبنان وسوريا برعاية أمريكية وفرنسية، وفيه اعتراف دولي كامل بشرعية المقاومة اللبنانية وعدم شرعية قصف المدنيين اللبنانيين من قبل الطائرات الإسرائيلية.

شكَّل هذا الاتفاق بمثابة «درع واقي» بالنسبة للمقاومة (حزب الله) الذي عرف كيف يوجه ضرباته الموجعة لجنود الاحتلال الذين أصيبوا بالهلع والخوف والإحباط، وبدأ الشعب اليهودي يطالب حكوماته بالانسحاب من المستنقع اللبناني وإنقاذ أولادهم من الموت المحتم على أيدي رجال المقاومة، الذين راحوا يصورون عملياتهم ويقومون ببثها إلى العالم، الأمر الذي أظهر مدى الجبن والخوف والإحباط الذي يعاني منه الجنود الإسرائيليين، مقابل التصميم والعزيمة وحب الجهاد والاستشهاد الذي يتحلى به رجال المقاومة اللبنانية.

خمس وعشرون: عهد الرئيس إميل لحود 1998 - 2007

في تشرين الأول 1998 تم انتخاب قائد الجيش اللبناني العماد إميل لحود رئيساً للجمهورية اللبنانية بأغلبية ساحقة من أصوات النواب في جلسة انتخاب تاريخية. وتسلم الرئيس الجديد الذي حظى بشعبية كبيرة، مقاليد الحكم من الرئيس السابق الياس الهراوي في القصر الجمهوري وفق الدستور.

أجرى الرئيس استشارات نيابية لتعيين رئيس جديد للحكومة الأولى للعهد الجديد. وكانت الغالبية تؤيد عودة الرئيس رفيق الحريري، إنما وبعد لغط حصل جراء قيام بعض النواب بتجيير أصواتهم للرئيس لحود ليختار هو من يريد. فكان اعتراض الرئيس الحريري حول دستورية هذا الأمر، ورفض عملية تجيير الأصوات

لرئيس البلاد، فاعتذر عن تشكيل الحكومة، فأعاد لحود عملية الاستشارات النيابية التي جاءت هذه المرة لمصلحة الرئيس سليم الحص المعارض الأول لحكومات الحريري السابقة. فشكَّل حكومة تكنوقراط، جلها من المعارضة وغابت عنها الأسماء السياسية الكبيرة وممثلي الأحزاب اللبنانية.

عملت هذه الحكومة على هدف واحد وهو تخفيف عبء الدين الذي ترتب على كاهل البلاد جراء الفساد الذي رافق عمليات البناء والأعمار في خلال حكومات الرئيس الحريري، وحاولت تحسين الأوضاع الاقتصادية، غير أن الأمور سارت على غير ما أرادت الحكومة،جراء محاربة الرئيس الحريري للسياسة الاقتصادية والمالية التي اتبعها الرئيس الحص.

ست وعشرون: الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان

بسبب تزايد العمليات النوعية للمقاومة اللبنانية على الجيش الإسرائيلي وعملائه «قوات جيش لبنان الجنوبي بقيادة انطوان لحد) زاد الضغط على الحكومة الإسرائيلية بشأن سحب قواتها من لبنان، فأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك أنه قرر سحب جيشه من الجنوب اللبناني في شهر تموز من عام 2000. غير أنه وخلافاً لكل التوقعات، وتحت ضربات المقاومة الباسلة قام الجيش الإسرائيلي بتفكيك مواقعه في الجنوب وسحب جيوشه تباعاً من المنطقة في بداية شهر أيار، الأمر الذي أدى إلى حالة هلع شديد في صفوف جيش العملاء الذين تركوا بيوتهم وممتلكاتهم وفروا مع الجيش الإسرائيلي طالبين الهروب من لبنان المقاوم. ودخل الشعب اللبناني تؤازره المقاومة إلى القرى الجنوبية المحررة في 25 أيار 2000 في «يوم المقاومة والتحرير» الذي أعلن عيداً رسمياً في لبنان.

الفصل الثاني

لبنان ومسلسل القرارات الدولية

ربما ينفرد لبنان بين دول العالم بحجم الاهتمام وعدد القرارات الدولية المتعلقة به، وغريب المفارقات أن غالبية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن لا سيما في الفترة الأخيرة وتحديدا منذ القرار 1559 شكلت بيئة مناسبة لجعل لبنان رأس حربة في تفجير النزاعات الإقليمية والدولية فضلا عن جعله ساحة مكشوفة للابتزاز السياسي والأمني الداخلي وقاعدة ارتكاز ابتزازية تجاه دول إقليمية لا تماشي السياسات الأمريكية في المنطقة.

ثمة العديد من القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن ورئيسه مرورا بالعديد من التقارير المتعلقة بتنفيذ القرارات،وعليه سنعالج في بحثنا بعض القرارات التي تشكل دلالة خاصة في الواقع اللبناني والإقليمي والدولي.

أولاً: القرار 1559

إن المراجعة الدقيقة للمواقف التي أطلقها مندوبو الدول

الأعضاء في مجلس الأمن لدى مناقشتهم مشروع القرار 1559 الصادر في 2004/9/2 تظهر تناقضات كثيرة بين الدول المتدخلة في لبنان. فبعضها اعترض على التدخل السوري في الشؤون اللبنانية بما يعارض القانون الدولي وطالب برفعه بهدف تحقيق السيادة اللبنانية. وبعضهم الآخر اعترض على القرار ذاته واعتبر الأمر مسألة داخلية لبنانية لا يحق لمجلس الأمن الدولي التدخل فيها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ذاته. إلا أن هذا التعارض في الآراء لم يمنع المجلس من الاتفاق على إصدار القرار 1559 وإن بأكثرية غير مريحة آنذاك.

حقيقة الأمر أن هذا القرار، شأنه شأن القرارات الأخرى العديدة التي عُدلت في بعض العبارات لكي تصبح أكثر شمولية وأقل نفوراً مما كان المشروع المقدم أصلاً ،إذ أن هذه العبارات يمكن تفسيرها على أكثر من وجه بحيث ترضي المندفع إلى القرار والمعترض عليه في آن. وقد عمد الدبلوماسيون المعتمدون لدى الأمم المتحدة إلى تسمية هذا الغموض المصطنع بـ «الغموض البناء». فالحديث مثلاً عن «الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي» للبنان ليس جديداً وإنما كان ولا يزال يتردد في عشرات القرارات السابقة حول لبنان منذ القرار 425 لعام 1978. والحديث عن انسحاب «القوات المسلحة الأجنبية منه» ليس جديداً أيضاً. وبالتالي فإن القرار يمكن فهمه من خلال الظروف التي رافقته أو التي أعقبته أي الاستحقاق الرئاسي اللبناني وليس من خلال عباراته التي وردت في متنه. ومن هنا اقتضى الأمر ضرورة أجراء قراءتين لهذا القرار: قانونية وسياسية في آن معاً.

- يستند القرار 1559 إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. والمعروف إن جميع قرارات مجلس الأمن ملزمة

مبدئياً باعتبار أن المادة (25) من ميثاق الأمم المتحدة تطالب الدول بدعمها. ولكن هذه القرارات لا تنفذ إلا بموافقة الدول المعنية بها. فإذا رفضت هذه الدول تطبيق قرارات الفصل السادس يمكن لمجلس الأمن، عندئذ، أن يذكِّر الدول بمضمونها تكراراً ولكن على المستوى نفسه كما فعل في التذكير المتواصل بالقرار 425 على سبيل المثال؛ كما يمكن لهذا المجلس أن يرفع المستوى إلى الفصل السابع الملزم بحد ذاته وبصرف النظر عن قبول الدول المعنية، كما صعّد قراره 731 الذي كان قد اتخذه بحق ليبيا في مسألة لوكربي، إلى القرار 748 الذي رتَّب عقوبات غير عسكرية عليها بموجب الفصل السابع. وعليه إن الأمر عائد لمجلس الأمن نفسه في اتخاذ الإجراء والتوصيف القانوني الذي يمليه من دون أية قيود ولا حتى معايير موضوعية.

- يتضمن القرار 1559 أربعة مطالب عامة تندرج في إطار احترام سيادة لبنان ووحدته الإقليمية واستقلاله السياسي تحت السلطة الشاملة والوحيدة للحكومة اللبنانية ضمن حدوده المعترف بها دولياً:

1 - انسحاب كل ما تبقى من القوات الأجنبية من لبنان.

2 - تفكيك ونزع سلاح كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

3 - دعم توسيع سلطة حكومة لبنان على كامل الإقليم اللبناني.

4 - دعم عملية انتخابية حرة وعادلة في لبنان وفقاً لقواعد دستورية متخذة من دون تدخل ولا نفوذ أجنبي.

والواضح هنا أن البند الرابع هو الذي دفع المجلس آنذاك إلى التحرك بمناسبة تعديل الدستور اللبناني لتمديد ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود لثلاث سنوات جديدة. وإذا كانت البنود الثلاثة الأولى غير مرتبطة أصلاً بموعد زمني محدد فإن البند الرابع قد أصبح آنذاك وراء القرار 1559 من الناحية العملية. ولعل الجهود الإقليمية والدولية تركّز على تطبيق البنود الثلاثة الأولى،وتستغله لمناسبة انتخاب خلف للرئيس إميل لحود.

تجدر الإشارة هنا إلى إن البند الأخير كان صعب التحقيق اساساً: فهل ثمة مجال للقول أن أكثرية المجلس النيابي اللبناني التي عدلت الدستور كانت واقعة تحت الضغط والتدخل والنفوذ. وإذا جرى التصويت وفقاً للقواعد الدستورية فهل يمكن التأكيد أن هذا أدلى بصوته نتيجة إغراء معين أو أن ذلك أدلى به نتيجة تهديد مبطن؟ ومن يحقق بهذا الأمر؟ وهل أن هذا الاقتراح بعيد عن المجالس الأخرى بدءاً من الديمقراطيات الغربية؟ وهل ثمة شك أساسي بكل الذين انتخبوا للمجلس النيابي اللبناني؟ وهل يقتصر التدخل أو النفوذ على دولة أو سفارة دون سواها؟ الواقع إن ثمة تساؤلات كثيرة تجعل مسألة التحقق من هذا الموضوع صعبة التأكيد في الناحية القانونية مع أنها واضحة المعالم من الناحية السياسية. ولهذا السبب كان المندوب الباكستاني لدى مجلس الأمن محقاً عندما قال إن هذا البند صعب التحقيق.

لقد قامت هيئة الأمم المتحدة في الأساس على مبدأ المساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهذا ما نص الميثاق علية صراحة في الفقرة الأولى للمادة الثانية، وكذلك في الفقرة السابعة لنفس المادة والتي تنص حرفيا على: «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون الداخلية التي تكون

من صميم السلطان الداخلي لدولة ما..» وبداية وفي هذا النص تحديدا هل يمكن أن يكون التعديل الدستوري في أي دولة وفقا لأسس التعديل الواردة في متنه مخالفا للقانون الدولي وأمر من شأنه زعزعة الأمن والسلم الدوليين لكي يبرر مجلس الأمن تدخله وإصدار القرار المناسب بحق هذه الدولة أو تلك؟ أم أن تعديل الدساتير وإجراء العمليات الدستورية أصبح أمرا من صلاحيات واختصاص مجلس الأمن؟ ربما يكون ذلك في زمن استئثار واشنطن في قيادة النظام العالمي وبمجلس الأمن الذي يعكس بشكل أو بآخر التوازنات الدولية القائمة إن وجد هذا التوازن أصلا في هذه المرحلة بالذات.

وإذا كان المناخ الدولي يبدو بهذا الشكل في التعاطي مع الأمور الداخلية وإعطائها أشكالاً وأحجاماً دولية فما هي علاقة الاستحقاق الرئاسي بالقرار 1559 ولما هدف إليه؟ فمن الناحية الدستورية يمكن تسجيل العديد من النقاط أبرزها:

- يعتبر الدستور اللبناني من الدساتير القابلة للتعديل شأنه في ذلك شأن كل دساتير العالم، رغم عدم مرونته بسبب الأغلبية الموصوفة - ثلثا عدد أعضاء المجلس النيابي - وعليه إن أي عملية تعديل وفقاً للسياق الدستوري هو أمر دستوري.

- إن الاستحقاق الرئاسي إن كان انتخاباً أو تمديداً أو تجديداً هو أمر لبناني صرف تقرره إرادة اللبنانيين وحدهم ومن يمثلهم في السلطات الدستورية.

- إن أمر الاحتجاج بعدم دستورية التمديد من بعض القوى

الخارجية، أمر غير مبرر لجهة العلاقات الدبلوماسية بين الدول في الأساس، وأمر يتناقض مع مواقف سابقة لها، لسابقة لبنانية في هذا المجال، ومن هنا يبدو إن الأمر متعلق بمصالح، وليس له أي علاقة بمبادئ أو بقيم تطالب بها هذه الدول.

- وإذا كانت حجة بعض هذه الدول وبالتحديد الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بأن التدخل الخارجي قد لعب دورا حاسما في التمديد،فان نفس المنطق يقود إلى التساؤل أين كانت هذه الدول عندما تمَّ انتخاب رئيس للبنان برعاية اسرائيلية مباشرة في العام 1982، وأين كانت الحَميّة والغيرة على الديموقراطية اللبنانية.

كان الاستحقاق الرئاسي اللبناني لا يعدو كونه محطة ومرتكزاً لواشنطن وباريس وتل أبيب لممارسة الضغوط على العديد من دول المنطقة في محاولة لتحقيق العديد من الأمور التي لم تتمكن من تحقيقه ولو في قرارات سابقة تمكنت من إصدارها في مجلس الأمن، وهذا ما يستدعي إلقاء الضوء على خلفيات القرار 1559 فمن الناحية السياسية يمكن تسجيل التالي:

- لم تتمكن واشنطن حتى من إغلاق الملف العراقي وفقاً للكيفية التي رسمتها، بل زادت حدة مشاكلها وتورطها الأمر الذي جعلها تبحث عن أي مخرج يخفف وطأة الفشل الذي تلصقه بشكل مباشر بالتدخل الخارجي بالشأن العراقي، وتحديداً بسوريا وإيران، ما عجَّل التوقيت بصدور القرار وتحديد المهل الزمنية لقطف الثمار السياسية وتثميرها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

- وعلى الرغم من تراجع مصطلح الشرق الأوسط الكبير وما يعنيه من دعائم للسياسة الإمبراطورية الأمريكية، فانه لم يزل في صلب مشاريع السياسة الخارجية، وبالتالي إن تحقيقه يستدعي البدء في استكمال المربع الجغرافي الممتد من إيران مرورا بالعراق وسوريا وصولاً إلى لبنان، الأمر الذي يستلزم إثارة المشاكل والضغوط على هذه الدول للي ذراعها ووصل المنطقة الممتدة من أفغانستان وما قبلها إلى المغرب العربي، بمواجهة أوروبا وروسيا شمالاً.

- أما ما يختص بفرنسا، فالأمر يبدو تقاطعاً في المصالح مع واشنطن وتحديدا في قضية الاستحقاق للتذكير بأن «الأم الحنون لا تنسى رعاية الابن القاصر» كما انه مدخلاً لتذكير واشنطن بأن أوروبا القديمة والهرمة لا زالت قادرة على «المشاغبة» في حال تناسيها، ومن هنا الرغبة الفرنسية الجامحة للدخول على الخط اللبناني عبر القرار 1559، هذا إذا استثنينا أيضاً لعبة «الزواريب» اللبنانية الصغيرة في إطار دعم جهة ما بمواجهة جهة أخرى!.

- وفيما يتعلق بتل أبيب فهي لا زالت بصدد تصدير مشاكلها الداخلية عبر الهروب إلى الأمام من ضربات ممن تبقى في المقاومة والانتفاضة، حيث تبحث عن النتائج السياسية لغزو العراق واستثمارها بسلسلة ضغوط على سوريا وإيران ولبنان، وهذا ما جعل ارئيل شارون آنذاك اعتبار القرار 1559 «شأناً عظيماً».

وإذا كانت تلك هي الخلفيات والظروف فما هي التداعيات والنتائج وما هي سبل مواجهتها؟ فعلى الرغم من العبارات التي أعادت صياغة مشروع القرار وصولا إلى القرار، وما حُذف من تعابير حادة تميل إلى التحذير والوعيد وتحديد المواعيد، فان ما في القرار من مضامين يجعله «شأن عظيم» بحسب تقييم شارون، ويمكن تسجيل أمور كثيرة من بينها:

- تدويل الوضع اللبناني حيث تدعو الحاجة ووفقاً للتوقيت الأمريكي - الإسرائيلي.
- وضع لبنان خارج إطار الشرعية الدولية وهدفاً قريب المدى للانقضاض عليه.
- الطلب إلى لبنان البدء بتحضير أجواء الفتن الداخلية وصولاً إلى ضرب السلم والوحدة الوطنية، عبر نزع ما اسماه القرار سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية - سلاح المقاومة وسلاح المخيمات الفلسطينية.
- حشر لبنان وسوريا بمهلة زمنية لا تتعدى الثلاثين يوماً بهدف إثبات حسن النوايا في التطبيق.
- إن المرحلة القادمة ستشهد ضغوطا شديدة على سوريا وإيران بهدف تحجيم الدور الإقليمي لهما في العديد من الملفات الشرق الأوسطية لاسيما في مجال الصراع العربي - الإسرائيلي والملف العراقي.

أما البنود الثلاثة الأولى فيمكن إبداء بعض الملاحظات حولها:

فالبند المتعلق بانسحاب القوات الأجنبية إنطبق على القوات السورية بالتأكيد ولكنه ينطبق أيضاً على القوات «الإسرائيلية» التي لا تزال محتلة مزارع شبعا والتلال الثلاث الأخرى في محيطها.

والواقع أن القرار 1559 استند في حيثياته إلى القرارين 425 و426 المتعلقين بانسحاب «إسرائيل» من الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً. وهذه الحدود معترف بها «إسرائيلياً» أيضاً بدليل توقيعها على اتفاق الهدنة عام 1949. والمادة الخامسة من هذا الاتفاق تؤكد على الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين ومن ضمنها - طبعاً مزارع شبعا، ثم أن الأمين العام للأمم المتحدة أعلن أن «الخط الأزرق» يمثل خط الانسحاب من دون أن يشكل ولا أن يعدل الحدود المعترف بها دولياً.

أما فيما يتعلق بالبندين الآخرين نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وبسط نفوذ الحكومة اللبنانية على كامل إقليمها، فهذا أمر يحتمل أكثر من وجه، ولكنه محكوم باعتبارات إقليمية أخرى. ذلك لأن المقاومة ضد الاحتلال مشروعة في القانون الدولي الذي يحظر إرهاب الأفراد وإرهاب الدولة في آن معاً. وبالتالي فإن تشبث الحكومة اللبنانية بحق الدفاع المشروع عن النفس يمثل التزاما بالقانون الدولي وليس تناقضاً معه. وقد سبق للولايات المتحدة ولـ «إسرائيل» معاً أن اعترفتا بهذا الحق المشروع في الدفاع عن النفس وذلك في إطار «تفاهم نيسان» منذ عام 1996.

واليوم يمكن لـ «الميليشيا» اللبنانية أن تنزع سلاحها إذا طبق البند الأول أي انسحاب القوات الأجنبية من كامل الجنوب اللبناني وبانتظار ذلك يمكن للجيش والقوات النظامية اللبنانية الأخرى أن تنسق مع هذه المقاومة وان توجه تحركها وتتعاون معها لهذا الغرض.

أما مسألة نزع سلاح الميليشيات الأخرى غير اللبنانية فهذا موضوع إقليمي يتعلق بمسألة اللاجئين الفلسطينيين عموماً. والحكومة اللبنانية يجب أن تعتبر هذا الطلب لمصلحتها إذا تم التعجيل بحل هذه المسألة وبتمكين الحكومة من استعادة نفوذها الكامل في هذا الإطار.

ثانياً: القرار 1595

ربما يظهر القرار 1595 ومندرجاته للوهلة الأولى عادية ولا يختلف عن غيره من قرارات مجلس الأمن المتعلق بلبنان، إلا أن القراءة المتأنية له وربطه بما سبق فيما يتعلق بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، تظهر العديد من النقاط التي يجب التوقف عندها وإلقاء الضوء عليها، لما يمكن أن تشكل من نقاط ستعتبر سوابق قانونية وسياسية على الصعيد الدولي. فالقرار وان أتى ملتبساً بهدف تلبية بعض مطالب الدولة اللبنانية، لامس في بعض فقراته وفي أسلوب صياغة بعض نصوصه قضايا تطرح العديد من التساؤلات حول خلفياته وأبعاده. وفي هذا الإطار يمكن تسجيل العديد من النقاط أبرزها:

- ففي الشكل أراد مجلس الأمن تصوير القرار وكأنه متخذ وفقاً لصلاحياته المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، أي في الجانب المتعلق بحل القضايا بالطرق السلمية وبإرادة وتعاون الدولة اللبنانية، بينما التدقيق في حيثياته ومستنداته تظهر تصميم وعزم مجلس الأمن تطبيق وتنفيذ ما أتى في القرار وفقا للفصل السابع من ميثاق المنظمة، أي استعمال القوة لكل من سيعرقل أعمال اللجنة التي أنشأها.

- ولتسهيل هذا السياق من العمل التنفيذي المحدد في فقرات القرار أعطى مجلس الأمن صلاحية متابعة الأمور الإنشائية والتنفيذية للجنة التحقيق الدولية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وذلك بهدف إيجاد الرابط القانوني الملائم لنقل تنفيذ مندرجات القرار من الفصل السادس إلى الفصل السابع في أي مرحلة من مراحل التحقيق التي تقوم بها اللجنة وبصرف النظر عن النقطة التي وصلت إليها، وهذا ما ظهر في المادة (8) «وتأذن للأمين العام بأن يمدد عمل اللجنة لفترة أخرى لا تتعدى ثلاثة أشهر، إذا ارتأى ضرورة لذلك لتمكين اللجنة من إنجاز تحقيقها»، فإنشاء اللجنة ومدة عملها هو من صلاحية مجلس الأمن وليس الأمين العام كما أن تمديد عمل اللجنة ينبغي أن تسند إلى السلطة التي أنشأت اللجنة وليس إلى أي مرجع غيرها. كما أن للأمين العام صلاحية تقديم التقارير الشفوية كل شهرين أو «بشكل أكثر تواتراً إذا لزم الأمر» كما ورد في المادة (9) يظهر نية مجلس الأمن عدم ترك هوامش كبيرة للوقت الضائع في تنفيذ عمل لجنة التحقيق، وعلى الرغم من أن إعطاء بعض الصلاحيات للامين العام يعتبر أمراً شائعاً في طريقة عمل المجلس إلا أن التشديد على هذه الآلية تؤكد أيضاً نية المجلس عملية النقل في أي وقت صلاحية التنفيذ إلى الفصل السابع.

- لقد لبى القرار بعض مطالب الدولة اللبنانية كالسيادة كما ورد في الديباجة» دعوته إلى الاحترام الكامل لسيادة لبنان»، كما حدد مدة عمل اللجنة بثلاثة اشهر

قابلة للتمديد لمرة واحدة كما طالب لبنان وبدعم وجهد روسي، إلا أن المجلس لم يوافق على إلغاء كلمة «الإرهاب» التي أوردها ست مرات في القرار، الأمر الذي ينطوي على تأكيد المجلس استناده بشكل أساسي على التوصيف الذي أتى به البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2005/2/15 في الفقرة الثالثة لجهة إدراج عملية الاغتيال كعمل إرهابي وينطبق عليه مندرجات القرار 1566 لعام 2004.

- لقد حدد مجلس الأمن خارطة الطريق التي ينبغي للجنة التحقيق المضي بها عبر تبنيه لما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق، و«إذ يلاحظ مع القلق ما خلصت إليه بعثة تقصي الحقائق» و«قد درس تقرير بعثة تقصي الحقائق» و«إذ يلاحظ أيضاً في هذا السياق ما رأته البعثة» الفقرات 3 و4 و5 من ديباجة القرار، إذ أن عملية تبني موقف التقرير جاء بصيغة جازمة بالدرس والملاحظة والرأي الذي خلصت إليه لجنة التقصي وهو بطبيعة الأمر موقف مسبق لعمل لجنة التحقيق.

أما لجهة مضمون القرار وأبعاده ففيه الكثير من النقاط الملتبسة التي تتناقض وتتعارض مع مظاهر السيادة اللبنانية التي احترمها القرار شكلاً وكذلك لجهة حدود صلاحية عمل لجنة التحقيق إن كان في لبنان أو خارجه ويمكن تسجيل النقاط التالية:

- فالفقرة الأولى من المادة (3) ينبغي للجنة «ان تتمتع بتعاون السلطات اللبنانية تعاوناً تاماً بما في ذلك إتاحة

فرص الوصول بشكل كامل إلى جميع المعلومات والأدلة الوثائقية والمادية والواردة في شهادة الشهود، التي في حوزتها والتي ترى اللجنة أنها ذات أهمية في التحقيق» وكذلك الفقرة الثالثة من نفس المادة «أن تتمتع بحرية التنقل في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، بما في ذلك الوصول إلى جميع المواقع والمرافق التي ترى اللجنة أنها ذات أهمية في التحقيق»؛ فأي ألاماكن التي ستطلب اللجنة الوصول إليها، وماذا لو طلبت الوصول إلى آماكن سيادية مثل القصر الجمهوري أو وزارة الدفاع أو الداخلية، ولو ذهبنا إلى ابعد من ذلك وطالبت بالوصول إلى آماكن متعلقة بعمل المقاومة فكيف سيتم التعامل مع هذه المطالب؟ وكيف يمكن التوفيق بين السيادة وهذه المطالب؟. وما هي طبيعة شهادة الشهود التي في حوزتها وما هي ومن أين أتت بها؟ وإذا كان المقصود شهادات وردت في تقرير لجنة تقصي الحقائق البالغ 300 صفحة فلماذا لم تنشر مع الملخص التنفيذي الذي لم يتضمن سوى 20 صفحة أي 7% من اصل التقرير رغم أن فيه من استنتاجات تصل إلى حد ليس توجيه الاتهام بل تأكيده لبعض الجهات الأمنية اللبنانية والسورية.

- إن الفقرة الثانية في المادة (3) تعتبر الأكثر التباساً في نص القرار»إجراء مقابلات مع جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص في لبنان، ممن ترى اللجنة أن لهم أهمية في التحقيق». فمن هم الأشخاص المسؤولين - والمقصود بهم الرسميون هنا - الذين سيتم الاستماع لهم؟ هل هم موظفون إداريون امنيون؟ أم ذات صفات سياسية أو

سيادية؟ وكيف سيتم التعامل مع هذه الفئات جميعها؟ وفي المقلب الآخر من الفقرة من المقصود بـ «غيرهم من الأشخاص» وهنا المقصود غير المسؤولين الرسميين، فهل سيكونون رؤساء أحزاب وحركات ومنظمات لبنانية؟ وكيف سيتم التعامل مع هذه الفقرة إذا ربطت لسبب ما بالفقرة الثالثة من مقدمة القرار «وإذ يدين ما أعقبها من هجمات في لبنان» بعد جريمة الاغتيال، فهل المقصود التفجيرات الأمنية التي حدثت في بعض المناطق اللبنانية أم أن استنتاجات التحقيق اللاحق يمكن أن يُربط بأعمال وأفعال جرت قبل جريمة الاغتيال؟ وهل يمكن أن تمتد إلى مفعول رجعي إلى قبل اتفاق الطائف وبعده؟.

- إن ما ورد في المادة (7) «يطلب إلى جميع الدول وجميع الأطراف أن تتعاون تعاوناً تاماً مع اللجنة ...» فمن المقصود هنا بالدول سيما وان الدولة اللبنانية قد ورد ذكرها صراحة في القرار؟ فهل سوريا هي المعنية بهذه الفقرة أو غيرها؟ في الواقع هو كذلك، وهذا ما أكدته تصريحات بعض المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية، وما يؤكد ذلك أيضاً ما ورد في تقرير لجنة تقصي الحقائق حول طلب اللجنة لموعد مع الرئيس السوري لاستيضاحه عن أمور واجهت عملها حيث رفض الطلب. فهل سيكون من بين مهام لجنة التحقيق الدولية توسيع عملها إلى خارج الأراضي اللبنانية؟

إن ما ورد في بعض مواد القرار سيشكل سوابق قانونية وسياسية كثيرة تضاف إلى منهج عمل مجلس الأمن الدولي في تعاطيه مع قضايا حساسة تتطلب دراية كبيرة بأوضاع بعض المناطق

في العالم، فالقرار 1595 شكل سابقة قانونية لجهة اعتبار جريمة اغتيال الرئيس الحريري عملاً إرهابياً يتطلب الولوج في عملية كشف المخططين والمنفذين له اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق المنظمة، وهي صلاحية مناطة بمجلس الأمن في حال تعرّض الأمن والسلم الدوليين للخطر. كما يعتبر القرار سابقة لجهة معالجة جريمة اغتيال سياسية بقرار من مجلس الأمن مستنداً إلى قرار سابق هو الـ 1566 وبذلك يكون القرار الأخير قد وضع موضع التطبيق والتنفيذ للمرة الأولى منذ صدوره.

كما إن تحديد عمل لجنة التحقيق الدولية لجهة التوقيت والمدد الزمنية سيكون مترافقاً مع القانون الأمريكي لـ «تحرير لبنان وسوريا» والذي أجاز للرئيس الأمريكي العمل عبر مجلس الأمن الدولي سياسياً ومالياً واقتصادياً وحتى عسكرياً لتنفيذه. فهل يمكن أن تكتمل القراءة القانونية للقرار من دون المقاربة السياسية للموضوع برمته؟

إن خلفيات القرار 1595 وأبعاده السياسية في المنطقة لم تأت من الفراغ بل تهيأت له البيئة القانونية سلفاً بدءاً من القرار 1373 و 1559 مروراً بالـ 1566 وصولاً إلى البيان الرئاسي وتقرير لجنة تقصي الحقائق، فهل سيقتصر الأمر على جلاء حقيقة جريمة الاغتيال؟ إن القراءة المتأنية لما يرسم للمنطقة تشير إلى أن لجنة التحقيق الدولية ستكون كسيف دموقليس الموجه على رقاب دول المنطقة، فبقدر ما تكون الاستجابات والتنازلات كثيرة سيكون ضغط اللجنة مخففاً.

إن لجريمة اغتيال الرئيس الحريري أبعادا تتعدى حجم لبنان وقدرته على تحمل نتائجها بل إن تداعياتها ستشمل نهجاً سيطال دولاً

كثيرة في المنطقة، فهل نحن أمام لجنة تحقيق دولية كلجنة انموفيك في العراق وهل سيضطر رئيسها يوماً التصريح عن الضغوط التي مورست عليه كما فعل بليكس يوماً بعد سقوط بغداد؟.

ثالثاً: القرار 1636

بات واضحاً أن صدور القرار 1636 بهذا الشكل والمضمون لم يكن سوى قيمة إضافية للبيئة القانونية والسياسية التي رسمتها مجموعة القرارات الصادرة قبلاً، بدءاً بالقرار 1373 و1566 مروراً بالـ 1559 و1595 وصولاً إلى 1614، كما أصبح من باب أولى تفسير صيغة القرار الأخير على انه مقدمة لسلسلة قرارات ترجمت الصيغة التنفيذية لخارطة الطريق الأمريكية التي رسمتها للمنطقة بعد احتلال كل من أفغانستان والعراق بحيث لم يعد سوى سوريا ولبنان والملف النووي الإيراني خارج أطار النفوذ الفعلي لمشروع الشرق الأوسط الكبير. وعليه فإن القرار 1636 بدا مشروعاً متطابقاً للعديد من المحاولات الأمريكية السابقة كقانون العقوبات على سوريا وصولا إلى مشروع القانون الأمريكي لتحرير لبنان وسوريا الذي أقر في الكونغرس الأمريكي. وعلى الرغم من أن الأهداف المعلنة للقرار هي جلاء الحقيقة لجريمة اغتيال الرئيس الحريري، وهو مطلب يُجمع اللبنانيون عليه كما العالم بأسره، فإن خلفياته ومراميه البعيدة المدى من الصعب فصلها عما يؤسس للمنطقة وبوتيرة متسارعة، فما هي المعطيات التي ساهمت في صدور القرار بهذا الشكل؟ وما هي الصِيغ الواردة فيه شكلاً ومضموناً؟ وإلى أي مدى يمكن أن يساعد في كشف الحقيقة وبالتالي إلى أين تسير المنطقة؟.

ثمة جملة اعتبارات وعوامل مختلفة ومتنوعة أسهمت في إيصال الأمور إلى ما وصلت إليه، بدءاً بالضغوط المتواترة على

المنطقة مروراً بالسياسات السورية المعتمدة في بعض الملفات الأساسية والفرعية وصولاً إلى اثر هذه السياسات وإسقاطاتها في الساحة اللبنانية وما نتج عنها لاحقاً بعد جريمة الاغتيال، وفي هذا الإطار يمكن تسجيل العديد من الملاحظات منها:

- لم تعد أهداف وثيقة الأمن القومي الأمريكي خافية على احد فهي وان بوشر في تنفيذها علنا بعد 11 أيلول 2001 إلا أن جذورها تعود إلى ما قبل ولاية جورج بوش الابن، وبهذا المعنى إن الضغوط التي تراكمت على المنطقة منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي تعبّر بشكل أو بآخر عن فشل مشروع الشرق أوسطية الداعي إلى إدخال إسرائيل ضمن نظام إقليمي ينهي النظام الإقليمي العربي، وبهذا المعنى أيضاً أتى المشروع الأمريكي للإصلاح ونشر الديموقراطية في إطار مسعى موازٍ لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي مانعته كل من سورياً وإيران ولبنان؛ الأمر الذي دفع واشنطن للعمل بقوة لإزالة العقبات بدءاً بالضغوط السياسية والاقتصادية وصولاً إلى التلميح بقلب الأنظمة ولو عسكرياً إذا اقتضى الأمر كما حدث في أفغانستان والعراق وما يعمل عليه الآن للدول الممانعة.

- وعلى الرغم من وضوح السياسات الأمريكية في المنطقة ظلت القوى الرئيسة في المنطقة تعمل في نفس عدة الشغل إذا جاز التعبير رغم تغيّر الظروف والموازين ومن تلك القوى سوريا. وبصرف النظر عن القدرة أو الرغبة في تحسين وتطوير أساليب العمل في العلاقات الدولية والإقليمية وبخاصة في الساحة اللبنانية فان

دمشق استمرت في تعاطيها مع الملفات اللبنانية بطريقة يسهل استغلالها لغير مصلحتها، أي بمعنى إن الكثير من الملفات التي تضررت منها ولم تكن مستفيدة أيضاً منها أُلصقت نتائجها بها وفي مقدمها جريمة الاغتيال وتداعياتها المختلفة كخسارة الورقة اللبنانية وما لها من ثقل استراتيجي في السياسة الخارجية السورية.

- وفي لبنان المعني الرئيس بنتائج هذه السياسات وآثارها، فقد تجمّعت على مدى ثلاثة عقود أخطاء ما يكفي لإيجاد بيئة قوية لقلب موازين قوى حاولت دمشق جاهدة فرضها منذ العام 1991، حتى أتت جريمة الاغتيال لتكون الشعرة التي قَسَمّت ظهر البعير، ورغم التموضع السياسي الناشيء فقد اجتمع اللبنانيون على وجوب كشف حقيقة الاغتيال وربما سيفترقون حول خلفيات الاغتيال ومن بينها المواقف من القرار 1636.

- وفي المقلب الآخر حيث إسرائيل المعتادة على استثمار أخطاء العرب تمكّنت هذه المرة أيضاً من استثمار فرصة العمر بوضع نفسها فوق الشبهات في جريمة الاغتيال بل باتت مصدراً موثوقاً للمعلومات ومكاناً لا تحوم حوله الشبهات.

وإذا كانت هذه المعطيات التي أسهمت في صدور القرار فما هي حيثياته شكلاً ومضموناً، وما هي آثارها العملية في كل من سوريا ولبنان، وفي هذا الإطار يمكن إدراج بعض النقاط أبرزها:

- بعد سلسلة مشاورات إقليمية ودولية منها العربي ومنها

الـروسـي والإيـرانـي والـصـين لما لـهـا مـن عـقـود نفطية تقدر بسبعين مليار دولار، تجاوز مجلس الأمـن صيغة القرار الأصلي، وتوصّل إلى قرار لم يصل إلى حد فرض العقوبات على دمشق وإنما أبقى السيف مسلطاً ومرهونا بمدى التعاون السوري الذي يجب أن يكون غير مشروط وفقاً لمتطلبات قرار مجلس الأمن.

- ورغم أن العقوبات لم ترد في نص القرار إلا أن الصياغة التي أتت بها بعض البنود تشير إلى تهديد يُستشف منه أن المتابعة اللاحقة ستكون اشد قسوة وأكثر فعالية. فالقرار وفقاً لمنطوقه أتى ضمن الفصل السابع من الميثاق الذي يستوجب تطبيقه بالقوة إذا لزم الأمر ولا يتطلب موافقة الدولة صاحبة العلاقة به، وعلى الرغم من أن الصيغة الأساسية كانت قد استندت في الفقرة الأخيرة على أن هذا القرار يستند إلى المادة 41 من الميثاق، أي التدرج في العقوبات بدءاً من الاقتصادية مروراً بقطع الاتصالات البرية والبحرية والجوية وصولاً إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، فإن الصيغة الأصلية أيضاً والتي صُرف النظر عنها كانت ترمي بشكل أو بآخر إلى المادة 42 من الميثاق، أي استعمال القوة للتنفيذ وهي اشد أنواع التنفيذ ضد أي دولة تهدد السلم والأمن الدوليين كما جاء في العديد من فقرات القرار.

- وللتأكيد على ما سبق لجهة نية مجلس الأمن التشدد في هذا المجال ما استند إليه القرار كذلك في ديباجته من الإشارة إلى القرارين 1373 لعام 2001 و1566 لعام 2004 المتعلقين بالأعمال الإرهابية وتهديد الأمن والسلم

الدوليين، واللذين يجبرا جميع الدول المنضمة إلى الأمم المتحدة كما التي خارجها وجوب تقديم كل التسهيلات الممكنة لتطبيق أي عقوبات يمكن أن تُفرض استناداً إلى هذين القرارين.

- لقد صدر القرار بإجماع أصوات الدول الخمسة عشرة رغم ما قيل عن معارضة كل من بكين وموسكو لمشروع القرار الأساسي،وعلى الرغم من موافقة هاتين الأخيرتين في التصويت إلا أن الأمر كان مشروطاً بوجوب التعاون السوري مع لجنة التحقيق ودون شروط، ما يشير إلى عدم إمكانية استمرار الدعم الروسي والصيني لسوريا لاحقا.

- إن المدة الممنوحة عملياً لدمشق في هذا السياق هي مهلة وجيزة لا تتجاوز الخامس عشر من كانون الأول، وهي مهلة ضاغطة بحيث يصعب تصوّر أي تضييع للوقت وسط ضغوط البنود الباقية ومطالباتها الدقيقة التي لا تحتمل التأويل أو التفسير، كما أن المهلة نفسها ربما تكون أقصر من ذلك في حال كان تقييم سلوك سوريا سلبياً من قبل اللجنة وعلى أي حال فهو بمثابة إنذار أخير.

- لقد وضع هذا القرار سوريا في عين العاصفة بعدما تبنى مجلس الأمن تقرير لجنة التحقيق الدولية وما أتى به، لجهة الاشتباه الذي يصل إلى حد الاتهام وبذلك يعتبر القرار بمثابة القرار الظني الذي يستوجب المتابعة من إجراءات تحقيق وغيره كما ورد في المادة الثانية،

ورغم ذلك فالقرار أشار في الفقرة الرابعة من الديباجه «أن التحقيق لم يتم الانتهاء منه بعد».

- إن اخطر ما ورد في القرار وضع سوريا في طريق التدويل المتقاطع مع مظاهر نزع السيادة، ذلك ما ورد في الفقرة (أ) من المادة الثالثة عبر إقامة شكل من أشكال الانتداب اللبناني على سوريا، فهو إذ يطالب بمنع سفر أشخاص أو تجميد أموالهم يحيل تحديد هوية هؤلاء إلى «اللجنة» أو «الحكومة اللبنانية» وهو ما يعتبر أيضاً ربط نزاع يضاف إلى سلسلة مشاريع الإشكالات في العلاقات اللبنانية - السورية القائمة حالياً.

- ومن مظاهر إمكانية اختراق السيادة أو الأماكن ذات الطابع السيادي، ما ورد في المادة الحادية عشرة لاسيما الفقرة (ب): «يكون للجنة، في علاقاتها بسوريا، نفس الحقوق والسلطات المذكورة في الفقرة 3 من القرار 1595 / 2005، أي «في سبيل ضمان فاعلية اللجنة خلال اضطلاعها بمهماتها، يجب أن تحظى اللجنة بالتعاون الكامل من السلطات السورية، بما في ذلك الوصول الكامل إلى كل المعلومات والأدلة من وثائق وإفادات ومعلومات وأدلة حسية متوافرة في حوزتها وتعتبرها اللجنة ذات صلة بالتحقيق» و«تملك اللجنة سلطة جمع أي معلومات وأدلة إضافية، من وثائق ومعلومات وأدلة حسية على حد سواء، ذات صلة بهذا العمل الإرهابي، وكذلك مقابلة كل المسؤولين والأشخاص الآخرين في سوريا، عندما ترى اللجنة أن المقابلة ذات صلة بالتحقيق» و«تتمتع اللجنة بحرية التنقل في كامل

الأراضي السورية، بما في ذلك الوصول إلى كل الأماكن والمنشآت التي ترتئي اللجنة أنها ذات صلة بالتحقيق».

- إن مقاربة النصوص الواردة في القرارين 1595 و1636 تظهر التشدد الواضح في الثاني مقارنة بالأول، علاوة على أن الأول قد حفظ ولو شكلياً احترام السيادة اللبنانية في معرض تنظيم عمل اللجنة، فيما الثاني لم يشر إلى هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد، بل اكتفى بتحديد كيفية التعاون من قبل سوريا مع اللجنة عبر الإحالة إلى المادة الثالثة من القرار 1595 مع إسقاط أي اعتبار للسيادة.

- ومن حيث الصلاحيات التي تعتبر استثنائية على حساب السيادة السورية ما أعطيَّ للجنة، وهي بوصفها لجنة لا نظام داخلي لها ولا آلية عمل محددة بل فريق عمل اشهرهم رئيسه، ما يعزز الانطباع بأن سلوك اللجنة ربما يكون مرتبطاً بأمور أخرى وربما تخرج أيضاً عن نطاق تحكّمها أو التأثير فيها.

- لقد رتّب القرار سنداً هاماً للبنان في تغيير البيئة الأمنية والقضائية التي سادت قبلاً، فقد اقرَّ في الفقرة السادسة من الديباجة توصية لجنة التحقيق لجهة «الحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى السلطات اللبنانية ومعاونتها على كشف كل خفايا هذا العمل الإرهابي» وتضيف نفس الفقرة: «بأنه من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بجهد متواصل لإقامة برنامج للمساعدة والتعاون مع السلطات اللبنانية في ميدان الأمن والعدالة».

لقد أتي القرار بصيغٍ مُحكمة ومتشددة بحيث يصعب التفلّت من الالتزامات المفروضة فيه لجهة التعاون والمدة، وعليه إن التعاطي مع كيفية التنفيذ ونوعية التعاون تتطلب حكمة وتبصراً بالغتين باعتبار أن مرامي القرار ربما تكون له أبعادا كثيرة غير معلنة، وإذا كان هناك ثمة وجهة نظر سورية تتوافق مع التوجّس من هذه الخلفيات، فان إبعاد الأخطار تستوجب التعامل بطرق مختلفة عما اعتادت عليها دمشق سابقاً؛ فلا الظروف الإقليمية ولا الدولية مهيأة لتقديم المزيد من الفرص، كما إن الوضع السوري ليس بموقع قادر على تغيير موازين قوى أو فرض تسويات.

وفي الجانب اللبناني المعني الأساس بالأهداف الحقيقية للقرار وهي كشف ملابسات الجريمة، يبدو أن الأمر يستلزم دقة متناهية في التعاطي مع مندرجات القرار، بحيث لا يُسمح للاستثمار السياسي أن يكون فاعلاً في الاستفادة من تقاطع النية في كشف الجريمة مع المطالبة في الاقتصاص من سوريا على مواقفها وسياساتها الإقليمية، فالدول الصغيرة غالبا ما تدفع الثمن في حسابات الكبار دون الإلتفات إلى مصالحها الخاصة حتى وان كانت بمستوى جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وما له من وزن دولي فاق حجم لبنان والمنطقة.

إن سياسة حفة الهاوية المعتمدة في المنطقة منذ زمن بعيد مرشحة للاستمرار بمزيد من الضغوط المترجمة بقرارات دولية كالقرار 1636 وما سيستتبعه لاحقاً، وحتى لا يصبح هذا القرار مدخلاً لفوضى بناءة في العديد من دول المنطقة على المعنيين به وجوب قراءته بتأنٍ، وترجمة هذه القراءة بمواقف مدروسة توصل إلى حقيقة الاغتيالٍ وتبعد فِتن الاقتتال.

رابعاً: القرار 1644

إن ما أتى به القرار 1644 كان اقل من طموح البعض في وقت لم يلامس خشية وخوف البعض الآخر، لذا كان القرار اقرب إلى النص القابل للتأويل والتظهير بحسب ما يستفيد منه كل طرف داخلي أم خارجي.وفي هذا الإطار يمكن تسجيل العديد من الملاحظات أبرزها:

- صدر القرار بالإجماع كغيره من القرارات ذات الصلة، إلا أن الجديد بالإجماع كان اقل كلفة، جهداً ووقتاً بخلاف الحالات السابقة، رغم أن مشروع القرار الفرنسي المدعوم أمريكياً وبريطانياً أوحى بإمكانية حصول مداولات صعبة قبل صدوره، ومرد ذلك الموقف الروسي - الصيني الناجم عن قدرة إيران وسوريا في استثمار القضايا الاقتصادية والمالية وغيرها في تأمين مظلة ما لسوريا ولو في حدود معينة.

- جاء نص القرار بعبارات وصياغات دبلوماسية دقيقة بحيث لم تُستعمل لغة الحزم أو الجزم في مواضع يُفترض استعمالها، واكتفى بمصطلحات لا تنم بالضرورة عن التشدد لكنها ليست مرنة بحيث يُساء فهمها. فالقرار وان لم يرفض صراحة بعض المطالب فهو لم يتبناها علناً وأبقاها لمشاورات لاحقة، ورغم أن القرار لم يستعمل عبارات التشدد في مجال التأكد فقد قصَّر مهل المتابعة والملاحقة وبذلك أبقى السيف مسلطاً دون الضرب فيه.

- لقد استعمل مجلس الأمن عبارة «يأخذ علماً» خمس

مرات، ثلاث في الديباجة ومرتين في المادتين (3) و (6) من القرار، وهي عبارة مخففة في اللغة الدبلوماسية تفيد بعدم الإدراج ضمن الأوليات ولو كان الأمر معاكسا لتمَّ استعمال أن المجلس «يسجل» بدل الأخذ بالعلم وهو مصطلح اشد سبكاً. وفي السياق نفسه يأتي استعمال عبارتي إن المجلس «يلحظ» كما ورد في الديباجة و«يشير» كما وردت في الفقرة (4) من القرار الذي يأتي طبعا في إطار الفصل السابع من ميثاق المنظمة الذي ينبغي صياغة فقراته بحنكة متناهية لما يُرتب من نتائج بمعزل عن أرادات الدول وقبولها له.

- أن ترحيب المجلس بالتقرير الثاني للجنة وفقاً للمادة (1) من القرار تعني موافقته الضمنية على مجمل ما ورد في التقرير رغم عدم التبني بشكل واضح وصريح وما يؤيد ذلك ما ورد في الفقرة (4) من الديباجة من تهنئة اللجنة ورئيسها على العمل المتفاني من اجل العدالة في التحقيق، وكذلك ما ورد في المادة (3) من أن المجلس» يؤكد استنتاجات اللجنة».

- إن قرار المجلس تمديد عمل لجنة التحقيق الدولية لمدة ستة اشهر كما ورد في المادة (2) ليس متطابقاً مع طلب الحكومة اللبنانية بالتمديد لمدة ستة اشهر قابلة للتمديد، ذلك بعطفه على آلية التمديد كما وردت في القرار 2005/1595 في المادة (8) التي تنص على: «ويخول الأمين العام تمديد عمل اللجنة فترة إضافية لا تتعدى الثلاثة اشهر، إذا اعتبر أن هذا ضروري للسماح للجنة بإكمال التحقيق». وكذلك في المادة (8) من القرار

2005/1636: «يرحب في هذا الصدد بقرار الأمين العام بأن يمدد ولاية اللجنة حتى 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005، حسب ما أذن به مجلس الأمن في قراره 1595 (2005) ويقرر أنه سيمدد هذه الولاية مرة أخرى إذا أوصت اللجنة بذلك وطلبته الحكومة اللبنانية». فالتمديد هنا ليس مرتبطا بطلب الحكومة اللبنانية وحدها لكن الشرط الإضافي هو تقرير اللجنة والأمين العام لوجوب ذلك وهذا معروف بطبيعة الأمر، إلا أن المسألة مرتبطة بتحديد تقديم تقارير اللجنة حول تقدم عملها والتعاون السوري في هذا المجال المحدد بثلاثة اشهر وأقل من ذلك إذا رأت اللجة ضرورة لذلك كما ورد في المادة (13) من القرار 2005/1636.

- وعلى الرغم من عدم وجود شيء اسمه «محكمة ذات طابع دولي» في القانون الدولي وفي السوابق المُنشِأة للمحاكم الدولية إن كانت محاكم دولية خاصة كالتي أنشأت لقضيتي يوغسلافيا وروانـدا أو المحاكم المختلطة كالتي أنشأت لكل من سيراليون وكمبوديا وتيمور الشرقية، أو المحكمة الجنائية الدولية الموضوعة موضع التطبيق منذ تموز العام 2002، فقد اخذ المجلس علما بطلب الحكومة اللبنانية ولم يتخذ موقفاً محدداً بل اكتفى بالإشارة إلى الطلب كما ورد في المادة (6) «من الأمين العام مساعدة الحكومة اللبنانية على تحديد طبيعة ونطاق المساعدة الدولية المطلوبة بهذا الصدد، كما يطلب من الأمين العام رفع التقارير إليه بشكل سريع حول المسألة». فالمجلس لم يرفض ولم يتبنى وترك الأمر أولا للأمين العام بأن

يساعد الحكومة اللبنانية على تحديد طبيعة المحكمة أي نوعيتها إذا ما كان الآمر يستدعي اللجوء إلى السوابق السالفة الذكر أو تحديد محكمة أخرى بمواصفات معينة بذاتها، كما أن الآمر متعلق بحدود المساعدة في هذا الإطار؛ ورغم عمومية الموقف وضبابيته فقد طُلب من الأمين العام تحديد ذلك بتقارير سريعة دون تحديد التوقيت كما جرى سابقاً وفي هذا القرار تجاه بعض الأمور المتعلقة بالتعاون والمحددة كما أسلفنا بثلاثة اشهر. بمعنى إن مجلس الأمن ورغم تسرّع الحكومة اللبنانية بالطلب لمثل تلك المحاكم غير المحددة أصلا في الطلب، ترك الباب مفتوحاً على مشاورات كثيرة قابلة للاستثمار السياسي اللاحق بين الواقعين اللبناني والإقليمي على قضايا متعددة ليست بالضرورة لها علاقة بالقضية الأساس.

- إن طلب الحكومة اللبنانية توسيع مهام اللجنة الحالية أو إنشاء لجنة دولية أخرى للتحقيق في الجرائم الحاصلة منذ 2004/10/1 كما ورد في الفقرة (2) من الديباجة، حاول المجلس إيجاد مخارج لها في المادة (7) من القرار عبر اتجاهين بعد رفض تشكيل لجنة دولية أخرى:

1 - الأول السماح للجنة بعد طلب الحكومة اللبنانية «بتقديم المساعدة الفنية التي تراها مناسبة للسلطات اللبنانية في التحقيقات حول الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في لبنان منذ 2004/10/1» وهذا يعني إن أمر المساعدة الفنية وان لم تكن محددة لجهة النوع أو الطبيعة أو الكيفية هي مرتبطة في الأساس بتقدير

اللجنة وليس الحكومة في مدى مساهمتها في كشف ملابسات الجرائم وعمليات المتابعة لها،إضافة إلى ذلك فلو افترضنا أن الحكومة اللبنانية طلبت مساعدة ما ولم ترى اللجنة ضرورة لذلك فمن هو المرجع الصالح لحل تلك المسائل، إن العودة إلى البروتوكول الموقع بين اللجنة وبين الحكومة اللبنانية بتاريخ 2005/6/13 لا سيما المادة (5) التي تنص على «يمكن أن تشارك اللجنة في أي تحقيق له صلة بالقضية، سواء تم بناء لطلبها أم لا. ويحق لها إعطاء التوجيهات للسلطات المختصة بشأن أي عمل يجب، أو لا يجب، القيام به خلال هذه التحقيقات بهدف الحفاظ على الأدلة أو الحصول عليها». وهذا دليل آخر على أن اللجنة تبقى هي المرجع الأول والأخير في تحديد الأمور وقيمتها العملية سيما وان النص أعطى الحق للجنة إعطاء التوجيهات للسلطات اللبنانية حول ما يجب عمله أو لا يجب عمله، إضافة إلى ذلك إن أي خلاف حول تفسير أي نص في البروتوكول خاضع لمفاوضات ثنائية كما ورد في المادة (11) من البروتوكول نفسه دون تحديد مرجعية دولية محددة بذاتها.

2 - أما الاتجاه الثاني والمتعلق بتوسيع نطاق صلاحيات اللجنة لتشمل الجرائم الأخرى فقد أناطها القرار في المادة (7) نفسها بالأمين العام عبر «توصيات» بعد التشاور مع اللجنة والحكومة وهي بطبيعة الأمر ليست ملزمة لمجلس الأمن بكونها توصية يمكن الأخذ بها أو تجاهلها، وبذلك هي مرتبطة بمواقف أعضاء مجلس الآمن وليس بأي جهة أخرى.

- لقد عالج المجلس الجانب المتعلق بسوريا بثلاث مواد، فعلى الرغم من الإشارة إلى سوريا وبالاسم فقد حاول التخفيف من حدة عدم التجاوب الكلي غير المشروط كما يطلبه القرار 1636؛ ففي المادة (3) من القرار 1644 «يأخذ علماً بارتياح بالتقدم الذي أحرزه التحقيق منذ تقرير اللجنة الأخير....» ويلحظ بقلق بالغ أن التحقيق وبالرغم من انه لم يكتمل بعد، يؤكد استنتاجات اللجنة السابقة، وبأن الحكومة السورية لم تقدم بعد للجنة التعاون الكامل وغير المشروط»، فالقلق موجه إلى استنتاجات التقرير وليس إلى سوريا، وما يؤكد هذه الصيغة التخفيفية ما ورد في المادة (4) من أن المجلس «يشير إلى واجب سوريا وتعهدها التعاون» أي أن التعاون ورد بصيغة الواجب وليس الوجوب المفروض، رغم مطالبة سوريا صراحة بالتجاوب بشكل فوري لا لبس فيه في المسائل التي يشير إليها قاضي التحقيق وبتلبية أي طلب قد تقدّمه اللجنة في المستقبل بدون إبطاء» كما ورد في المادة عينها.

إن ما توصل إليه مجلس الأمن في القرار 1644 يعتبر عودة لدبلوماسية حفة الهاوية في معالجة القضايا، فالقرار هدّأ روّع اللبنانيين إلى حد كبير بعد التموضع السياسي على قاعدة التعجّل في المحكمة الدولية وتدويل ما يخطر ولا يخطر على بال، كما يُعتبر محاولة لضبط إيقاع الحراك السياسي الداخلي واستثماراته المتنوعة بانتظار أشياء تُطبخ في المنطقة، وبالتالي التأكيد مرة أخرى أن حجم أي قضية مهما بلغت تبقى رهناً بتقاطع مصالح الكبار ومدى الاستفادة من التعجيل بحلها.

في بداية العقد الأخير من القرن الماضي لم يكن همَّ أميركا تحرير الكويت من غزوة صدام حسين، بقدر ما كان الهمّ الأساس في كيفية استثمار هذه الخطيئة الكبرى، على قاعدة تصوير هزيمة نظام العراق آنذاك هزيمة لكل العرب،وبالتالي دفعهم لتقديم تنازلات مجانية لإسرائيل، فكانت اتفاقات وادي عربة واوسلو وواي ريفر وكامب دايفيد وغيرها، فهل جريمة الاغتيال ستكون مدخلاً لإيجاد البيئة المناسبة خلال الفترة القادمة لذلك، إن لبنان كما المنطقة يعج بأسباب الانفجارات الكبرى فهل نعي ذلك؟!

رابعاً: القرار 1680 والعلاقات الدبلوماسية اللبنانية السورية

شكلت المطالبة بإقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا وجهاً من وجوه التأكيد على استقلال لبنان وسيادته، وظلت مقياساً لنوعية العلاقات بين البلدين بعد الاستقلال عن فرنسا. وفي ترجمة منقحة لتذبذب العلاقة بين البلدين شجَّع القرار الدولي 1680 تاريخ 2006/5/18 في المادة الرابعة منه «الحكومة السورية بقوة على الاستجابة لمطلب الحكومة اللبنانية الداعي، تماشيا مع التفاهمات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني،..... إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي، مع الإشارة إلى أن من شأن هذه الإجراءات أن تشكِّل خطوة مهمة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، وتحسين العلاقات بين البلدين، ما يُقدِّم مساهمة إيجابية للاستقرار في المنطقة، ويحث كلا الطرفين على القيام بجهود عبر حوار ثنائي إضافي لتحقيق هذا الغرض، مستذكرين أن إقامة علاقات دبلوماسية بين الدول، وبعثات دبلوماسية دائمة، يتمُّ بموافقة متبادلة». فما هي حدود التوافق المتبادل وعلاقته بقاعدة الرضا لإقامة العلاقات الدبلوماسية؟

وبالتالي هل ثمة إلزام بين الدول لإقامة علاقات دبلوماسية حتى ولو كان هناك اعتراف بينها؟ في هذا الإطار يمكن تسجيل العديد من الملاحظات أبروها:

- إن المعيار الأساس لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول هو تمتع الدولة بالاستقلال والسيادة، وبالتالي تمتعها بميزة حق التبادل الدبلوماسي. وعليه فان كل من لبنان وسوريا يتمتعان بهذه الميزة وبالتالي لكل منهما الحق بذلك، إلا أن الرغبة شيء والواقع شيء آخر.

- إن مبدأ الاعتراف الدولي بأي حالة جديدة تطرأ على دولة ما (حكومة جديدة نتيجة ثورة أو انقلاب أو تغيّر موازين قوى داخلية وخارجية أو إنهاء لوضع قائم بين بلدين) يشكل شرطاً لازماً قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن يؤدي إلى المباشرة في التبادل الدبلوماسي. إن واقع العلاقة بين البلدين قد تغيرت بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان في 2005/4/26، وهذا ما اعترف به البلدان وكذلك المجتمع الدولي.

- وإذا كان الاعتراف الضمني والواقعي يؤدي إلى إقامة نوع من العلاقات التجارية والاقتصادية أو غيرها فذلك لا يعني بالضرورة وصولها لعلاقات دبلوماسية. وإذا كان شرط الاعتراف الصريح ضرورياً للوصول لتلك الحالة فإن اتفاق الدول يعتبر شرطاً لازماً للتعبير عن رغبتها وإرادتها في إقامة العلاقات الدبلوماسية بينها. وعليه فان الاعتراف بالمتغيرات الحاصلة ينبغي أن يستتبع

اتفاق البلدين على إقامة العلاقات الدبلوماسية كتعبير عن هذه الإرادة والرغبة بينهما. أي إن الموضوع لا يرتبط بجهة واحدة وإنما بالجهتين اللبنانية والسورية.

إن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول لا تقام إلا بالرضا المتبادل باعتبارها أرقى وأرفع أنواع العلاقات الدولية، وقيام البعثات الدبلوماسية الدائمة يتطلب ثلاثة شروط، الشخصية القانونية الدولية والاعتراف والاتفاق المتبادل بين الدول المعنية، وهذا ما أكدته اتفاقية ڤيينّا للعلاقات الدبلوماسية للعام 1961 في مقدمتها وكذلك في المادة الثانية منها. وبذلك تكون الاتفاقية قد أخذت بطريق غير مباشر بمبدأ حق التمثيل واعترفت به لكل دولة تتمتع بحق المساواة في السيادة وفقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على «أن الهيئة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها». واستناداً إلى ما سبق تكون اتفاقية ڤيينّا للعام 1961 لم تأخذ بالمفهوم القائل انه بمجرد حصول الاعتراف بين الدول يصبح التبادل الدبلوماسي أمراً تلقائياً. فالاتفاقية أكدت إن إقامة العلاقات الدبلوماسية ليس ملزماً بين الدول وبذلك اعتبرت أن حق التمثيل شيء وممارسته شيء آخر؛ ويظهر ذلك في عدم رغبة بعض الدول في التبادل الدبلوماسي مع دول أخرى لأسباب عديدة ومتنوعة من بينها، انتظار الدولة لبعض الوقت لتتضح صورة علاقاتها مع الدولة المعنية، أو الانتظار لاسترخاء العلاقة بعد توترها، أو الانتظار لاستقرار الوضع القائم الجديد في الدولة المعنية، وفي الواقع ثمة أسباب كثيرة من الصعب حصرها ذلك يعود لطبيعة العلاقة القائمة بين الدولتين، وفي الحالة اللبنانية السورية ثمة أمور كثيرة يمكن أن تقال في هذا الإطار.

كما أن اتفاقية ڤيينّا للعلاقات الدبلوماسية قد ميَّزت أيضاً

بين إقامة علاقات دبلوماسية وإرسال بعثات دبلوماسية دائمة،فقد نصّت المادة الثانية على أن «إقامة العلاقات الدبلوماسية وإرسال البعثات الدبلوماسية الدائمة يتمُّ بالرضا المتبادل» أي أن الحالة الأولى إقامة العلاقات لا تستتبع بالضرورة إرسال البعثات الدائمة، وإذا كانت الحالة الأولى تتطلب شرط الرضا فان الثانية تتطلب أيضاً شرط الرضا والاتفاق المتبادل على تعيين البعثات لجهة المستوى ودرجة التمثيل والشكل لجهة إذا ما كانت دائمة أو مؤقتة أو متعددة أو غير مقيمة في الدولة المعنية.

إن الاتفاق القائم على عنصر الرضا المتبادل هو من الناحية القانونية شرط ضروري ولازم لإقامة العلاقات الدبلوماسية وإرسال البعثات أو استقبالها، كما تأكد هذا الاتجاه عبر التمييز بين التبادل الدبلوماسي الدائم والمؤقت والخاص، حيث نصّت اتفاقية البعثات الخاصة لعام 1969 على أن الدول بإمكانها إيفاد البعثات الخاصة فيما بينها شرط الاتفاق المسبق بصرف النظر إذا ما كان ثمة علاقات دبلوماسية أو قنصلية بينهما أم لا.

وبالعودة إلى القرار 1680 وما أتى فيه لجهة التشجيع على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فيمكن تسجيل التالي:

- لم يستعمل القرار لغة جازمة كما جرت العادة في سلسلة القرارات ذات الصلة بين البلدين والمتخذة سابقاً، واكتفى في معرض معالجته للطلب اللبناني بإقامة علاقة دبلوماسية إلى استعمال تعبير «يشجع» بدلاً من أي تعبير آخر كـ «الطلب» مثلاً كصيغة آمرة.

- تطرق القرار إلى موضوع العلاقة الدبلوماسية بين

البلدين من باب «التفاهمات التي تمَّ التوصل إليها في مؤتمر الحوار اللبناني» وبذلك يعتبر القرار وسيلة متابعة لما اتفق عليه أطراف الحوار. وليس باعتباره موضوعاً أتى من خارج التداول السياسي الداخلي اللبناني. ورغم أن القرار ذكر أن العلاقات الدبلوماسية تقوم على مبدأ الموافقة المتبادلة إلا أن هذا الموضوع مرتبط بأمور أخرى من وجهة النظر السورية، أبرزها ترييح العلاقة المتأزمة القائمة حالياً وهو مطلب مشروع من الناحية العملية فالعلاقات الدبلوماسية من المستحيل أن تنشأ بين الدول في السجالات السياسية والإعلامية وفي ظل أجواء الاتهامات المتبادلة.

- كما أتى القرار واضحاً ودقيقاً لجهة نوعية العلاقة على أنها «كاملة» ولجهة المتابعة أي «التمثيل» ولجهة الصفة أي «الدائمة»، وبذلك حدد النوعية والكيفية. وفي هذا الإطار وان كان للأمم المتحدة وفقاً لميثاقها العمل على تنمية العلاقات الودية بين الدول، إلا انه من غير الطبيعي أو الشرعي تحديد نوعية وشكل العلاقات المفترضة بين الدول، فللدول الحق أولاً وأخيراً تحديد أو إذا كانت تود إقامة العلاقات الدبلوماسية بين بعضها البعض أولا، وتحديد النوعية والكيفية ثانياً.

- لقد ربط القرار بين إقامة العلاقة الدبلوماسية بين البلدين ومساهمتها الايجابية للاستقرار في المنطقة، وهو أمر واقعي من الناحية المنطقية والعملية في الظروف العادية، إلا أن إثارته ومحاولة فرضه في ظروف معينة لن يخدم المبتغى الذي برره القرار بل من الممكن أن تكون

إثارته سبباً لتأزم الأمور وتعقيدها بدلاً من تبسيطها وتلطيفها.

- ثمة من يذهب ابعد من ذلك ويقول، أن متابعة مجلس الأمن لموضوع العلاقات الدبلوماسية اللبنانية السورية في صيغة القرار 1680 يُعتبر سابقة في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدول، لجهة إمكانية إجبار الدول على إقامة علاقات دبلوماسية فيما بينها، أو إجبار الدول على قطع علاقات دبلوماسية قائمة بينها.إن صيغة القرار وان أتت حذرة تحديداً لهذه الجهة من خلال التذكير بمبدأ الموافقة المتبادلة بين الدول، إلا انه من الناحية الموضوعية تعتبر المرة الأولى التي يصيغ مجلس الأمن مثل هذه القرارات ومن الممكن أن تشكل سابقة في صياغات أخرى لاحقة في ظل انكسار التوازنات الدولية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتحكم في مسار القرارات الدولية.

إن مسألة العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسوريا تعتبر من اعقد الأمور العالقة منذ إنشاء الكيانين اللبناني والسوري واستقلالهما عن الانتداب الفرنسي، وفي الواقع ثمة حجج ومواقف كثيرة ومتنوعة تدعم وجهتي النظر الداعية إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أو عدمها؛ إلا أن الشيء الثابت في كلا الحالين ضرورة أن تبقى العلاقة في أحسن حالها وأحوالها، كما ينبغي التذكر دائما في معرض المطالبة باحترام سيادة لبنان واستقلاله انه لولا موقف الكتلة الوطنية في سوريا في العام 1936 لما كان هناك كيان لبناني، فموقف الكتلة الوطنية آنذاك هو الذي اقنع المسلمين اللبنانيين بالتخلي عن فكرة الوحدة اللبنانية السورية، ذلك كان

في فترة كانت القيادتان اللبنانية والسورية تنظران إلى العلاقة المفترضة بموضوعية متناهية،كم نحن اليوم بحاجة إلى مثل تلك المواقف؟ فلبنان وسوريا توأمان سياميان من الصعب فصلهما دون تشوهات اجتماعية وسياسية بنيوية، وإذا كان ثمة دواع لعلاقات ما نتيجة متغيرات حاصلة فان الأفضل البحث دائماً عن الحلول الوسط التي تكفل علاقة تهدّئ روع بعض اللبنانيين المتوجّسين من رواسب العلاقات اللبنانية السورية في الحقبة السابقة. وتبدد هواجس سوريا ومخاوفها المحقة.

وإذا كانت المظاهر السلبية في العلاقات اللبنانية السورية في الحقبة السابقة تشكل حجر الرحى للمطالبة في إقامة علاقات دبلوماسية حالياً، فإن التهيئة لظروفها تشكل أساس نجاحها في المستقبل، إذ أن جميع اللبنانيين بمن فيهم الأطراف التي لم تكن ترغب في إقامة علاقات دبلوماسية مقتنعة اليوم بنوعية هذه العلاقة ولا تعرقلها، كما إن الظروف الإقليمية والدولية تأخذ جميع الأطراف اللبنانية بهذا الاتجاه، وعليه فان جملة مواقف يمكن أن تريِّح العلاقة وتساعد في إقامة العلاقات والتمثيل الدبلوماسي بين البلدين ومن بين هذه المواقف، وقف الحملات الإعلامية، وفصل بعض القضايا الملتهبة عن مسألة العلاقات كقضية التحقيق باغتيال الرئيس الحريري، وإيجاد بيئة تسوية منطقية وعملية لترسيم الحدود في مراحل لاحقة وبخاصة الأراضي التي لا زالت محتلة من قبل إسرائيل. فهل ثمة من يجيد قراءة القرار 1680 لقد بات ذلك أمراً ملحاً قبل انفلات الأمور من عقالها لاحقاً.

خامساً: القرار 1701

بعد شهر من العدوان الإسرائيلي على لبنان صدر القرار

1701 بصيغ سيشكل سابقة في التعامل الدولي مع الكثير من القضايا التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ذلك للعديد من النقاط والاعتبارات الواردة فيه شكلاً ومضموناً؛ وفي كلا الحالين ثمة العديد من علامات الاستفهام التي تطرح إن كانت لجهة ما يهدف إليه القرار في المرحلة الحالية أو لجهة النتائج المترتبة على العدوان، أو بمعنى آخر ثمة أسئلة كثيرة ستطرح حول ما بعد العدوان والتي ستشكل مأزقاً للوضع اللبناني كما الإسرائيلي، اقل ما يقال فيها أنها تسوية الممكن محلياً وإقليمياً ودولياً. في الشكل يمكن تسجيل العديد من الملاحظات منها:

- لقد جاء القرار بعد مضي شهر كامل على العدوان وتخلي مجلس الأمن عن صلاحياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ونظامه الداخلي لجهة وجوب عمله على حفظ الأمن والسلم الدوليين.

- كان القرار بمثابة مشروع التسوية الممكنة بين أطراف بعضهم يملكون الحل والربط في الموضوع وبعضهم الآخر فاوضوا بالوكالة وربما سيجنون مكاسب سياسية أكثر من الأطراف الأساسيين أنفسهم.

- ثمة تخبط وتأويل واضح في صياغة العديد من فقرات القرار لجهة إبراز مطالب الأطراف المعنية بالموضوع، ما سيجعل القرار نفسه مناسبة للخلاف على تفسير العديد من الفقرات الواردة فيه.

- تمَّ عطف القرار على العديد من القرارات السابقة المتعلقة بالوضع اللبناني ومنها القرار 425 و520 و1559 و1680

واتفاقية الهدنة ما يدخل أطراف إقليميين ودوليين ربما تعقد أساس الموضوع وتعلق تطبيقه إلى آجال مرتبطة بحل بعض القضايا الإقليمية العالقة بدء من مواضيع الصراع العربي الإسرائيلي وصولاً إلى الملف النووي الإيراني.

- لم يأت القرار بغالبية فقراته متوازناً لا شكلاً ولا مضموناً، فيستعمل تعابير مختلفة في الشدة «إذ يعرب عن قلقه الشديد» الفقرة (2) في معرض تحميل حزب الله مسؤولية العدوان، «إذ يشدّد على الحاجة» في الفقرة (3) في معرض معالجة « الإفراج غير المشروط عن الجنديَّين الإسرائيليين المخطوفَين»، في المقابل استعمال تعابير مخففة جدا لمعالجة المطالب اللبنانية «يأخذ في الاعتبار» و«يشجع الجهود» عند الإشارة إلى موضوع السجناء اللبنانيين المعتقلين في إسرائيل؛ وكذلك في الفقرة (5) «إذ يرحب بجهود رئيس الوزراء اللبناني» و«يرحب بالتزام الحكومة اللبنانية بتواجد قوة دولية».

- إن القرار بشكله ومضمونه لن يكون نهائياً لجهة مساراته ذلك بما ورد في الفقرة التنفيذية (17) التي عهدت للامين العام تقديم تقرير لمجلس الأمن عن تطبيق القرار خلال أسبوع ومن ثم دورياً دون ذكر المدة اللاحقة، ما سيجعل بنوده وتفسيراته بشكل عام عرضة للتغيير وفقا للتقارير اللاحقة.

وإذا كان شكل القرار يبدو بداية لحفلة خلافات قوية في المستقبل فإن مضمونه لا يقل خطورة، لأسباب واعتبارات كثيرة منها:

- كما هو واضح من تصريحات الأطراف ذات الصلة بالقضية بأن القرار اتخذ وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، فان كنه القرار ومسار تنفيذه وأهدافه وحتى نص بعض الفقرات فيه تدل على انه يقع ضمن الفصل السابع، وعليه إن تنفيذ القرار مرتبط باستعمال القوة بصرف النظر عن رغبة ورضا الأطراف ذات الصلة بالموضوع. فمثلاً ما جاء في الفقرة التنفيذية (12) «... يسمح لقوات «اليونيفيل» القيام بكل التحركات الضرورية في مناطق نشر قواتها وفي إطار قدراتها، للتأكد من أن مناطق عملياتها لا تستخدم للأعمال العدائية بأي شكل، ومقاومة المحاولات عبر وسائل القوة لمنعها من أداء مهماتها بتفويض من مجلس الأمن». إن كل التحركات الضرورية تعني ما تقرر هذه القوة لتنفيذ مهامها دون أي حدود واضحة، كما أن إجازة استعمال القوة كما هو وارد في النص هو مرتبط بالتفويض من مجلس الامن والذي يعتمد في الأساس على منطوق القرار 425 لعام 1978 المتعلق باليونيفل، ومن المعروف أن ذلك القرار يتمتع بفرادة خاصة لجهة اعتباره انه أعلى من الفصل السادس وأقل من الفصل السابع لما ورد في متنه إن مهام قوة اليونفيل هي «تثبيت السلم والأمن» وليس «حفظ» أو «فرض» الأمر الذي يوحي بأن التفويض هو في الفصل السابع وليس السادس. علاوة على ذلك ما استند إليه القرار 1701 في الفقرة (5) لجهة عطفه على اتفاقية الهدنة والصادرة ضمن الفصل السابع للميثاق. وكذلك الفقرة التمهيدية (10) «الإقرار بأن التهديد الذي يتعرض له لبنان يشكل تهديداً للسلام والأمن العالميين» وهي من

المواضيع التي يجب على مجلس الأمن اتخاذ قراراته في الفصل السابع لحماية الأمن والسلم الدوليين.

- وبدلاً من الإعلان الفوري لإطلاق النار دعا إلى وقف الهجمات من جانب حزب الله ووقف كل العمليات الهجومية العسكرية من جانب إسرائيل، الأمر الذي يستشف منه على الأقل في المرحلة الراهنة غير محددة التوقيت بقاء إسرائيل في الأماكن التي تحتلها دون إعطاء فرصة مجابهتها من المقاومة والا اعتبر هذا العمل خرقاً للقرار من جانب المقاومة.

- لم يدع القرار إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي وربطه بنشر الجيش اللبناني وقوات اليونفيل بالتوازي وفقاً للفقرة التنفيذية (11) الأمر الذي يمكن أن يكون مؤجلاً ومرتبطا بتجهيز قوة اليونفيل، وهو أمر مرهون أيضاً بالعديد من الاعتبارات منها موافقة بعض الدول على المشاركة في هذه القوات وسرعة تحركها وانتشارها فضلاً عما يمكن أن ينشأ من عقبات لهذا الانتشار لاحقاً، ما يعني أن قوة الاحتلال في الأراضي اللبنانية وفقاً لمنظور مجلس الأمن غير محددة عملياً.

- ثمة تناقض واضح بين الفقرتين التنفيذيتين(4) و(5) في الأولى «يجدد دعمه القوي للاحترام الكامل للخطّ الأزرق» وفي الثانية «يجدد أيضاً دعمه القوي.... لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً، كما هو منصوص عليه في اتفاق الهدنة العام بين لبنان وإسرائيل في 23 آذار 1949» وهو خلط

ولبس لجهة توصيف وتكييف وترسيم وتحديد الحدود الدولية. فوفقاً للخط الأزرق اعتبر مجلس الأمن الدولي أن إسرائيل طبقت القرار 425 وأخرجت مزارع شبعا من نطاقه، فيما اتفاقية الهدنة تدعو للهدنة وبالتالي لا تنهي الأعمال العسكرية وحالة الحرب المرتبطة باتفاقات لاحقة كاتفاقيات سلام أو ما شابه. فضلاً عن أن مزارع شبعا كانت خاضعة لاتفاق الهدنة (1949) قبل احتلال قسم منها في العام 1967 وفي مراحل تالية.

- ثمة مسائل ملتبسة في الفقرة التنفيذية (9) «دعم الجهود لتأمين في أسرع وقت ممكن اتفاقات مبدئية بين حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على قاعدة وعناصر حل طويل الأمد كما ورد رابعاً في الفقرة 8 ويعبر عن نيته في ان يكون معنياً بشكل فاعل» فما هي هذه الاتفاقات المبدئية وما هي حدودها ومضمونها هل هي أمنية بحتة كما هو ظاهر أو معلن في الفقرة (8) ام ثمة قضايا أخرى تابعة يمكن ان تكون جزءاً من تلك القضايا المبدئية تمتد الى اتفاقات سياسية لاحقة.

- سيتمَّ إعادة نشر قوات اليونفيل بعد زيادة عددها وعدتها في الأراضي اللبنانية فقط ودون أن تكون موازية للجهة المقابلة، مع تسجيل أمور لافتة لوظيفتها وطبيعة عملها. فوفقاً للفقرة التنفيذية (12) «دعماً لطلب الحكومة اللبنانية نشر قوة دولية لمساعدتها على ممارسة سلطتها على كامل الأراضي، يسمح لقوات «اليونيفيل» القيام بكل التحركات الضرورية في مناطق نشر قواتها وفي إطار قدراتها، للتأكد من أن مناطق عملياتها لا تستخدم

للأعمال العدائية بأي شكل، ومقاومة المحاولات عبر وسائل القوة لمنعها من أداء مهماتها بتفويض من مجلس الأمن» فكيف يمكن التأكد من الأعمال العدائية في الجانب الإسرائيلي،وما هي الطرق والسب والكيفية التي ستحدد فيها هذه القوات تحديد الأعمال العدائية في مناطق تواجدها؟ وما هي حدود القوة التي ستستعملها؟ أسئلة كثيرة تطول بطول الأهداف غير المعلنة في القرار.

- إشراك قوة اليونفيل من الناحية العملية بأمور سيادية لبنانية كمراقبة المطارات والموانئ وفقاً للفقرة التنفيذية (11) كما وردت مكررة في الفقرة (14) للتأكيد على المهمة.

- إن أخطر ما في الحالة السابقة إعطاء دور تقريري وتنفيذي لقوات اليونفيل بما هو ممنوع أو مسموح إدخاله إلى لبنان ذلك ما ورد في المقطع (ب) من الفقرة (14) «غير إن هذا المنع لا يطبق على الأسلحة والمعدات المتصلة والتدريب أو المساعدة التي تسمح بها الحكومة اللبنانية أو «اليونيفيل» كما تنص عليه الفقرة 11». فورود «أو» قد سمح لهذه القوات تحديد حالات المنع أو السماح بشكل صريح لا لبس فيه ذلك بمعزل عن طلب الحكومة اللبنانية. الأمر الذي يضع لبنان تحت سلطة إن لم يكن تحت وصاية دولية فعلية.

- إن تمديد انتداب قوة اليونفيل إلى سنة قادمة وفقاً للفقرة التنفيذية (16) وفقاً لعزم مجلس الأمن «إعطاء

دعـم إضـافـي لـهذا الانـتـداب ولـلـخـطـوات الأخـرى ...»
يعطي الانطباع بأن مهامها ستكون واسعة وشاملة أمور
غير منظورة في القرار او متعلقة بالظروف التي تمَّ فيها
اتخاذ القرار. سيما وأن القرار انتهى بفقرة اخذ مجلس
الامن على عاتقه ابقاء الموضوع قيد نظره الفعلي.

- إن أولى نتائج هذا القرار على الصعيد الداخلي إطلاق رصاصة الرحمة على مؤتمر الحوار الوطني اللبناني بعدما استنفد العدوان اغلب مواضيعه وقضاياه.

وعلى الرغم من التساؤلات والملاحظات العديدة التي اوردناها
ثمة ايجابيات يمكن النظر إليها في مضمون القرار وهي تعبير عن
حالة التراجع الأمريكي والإسرائيلي عن الكثير من المطالب السابقة
التي وردت في المشروع الأمريكي الفرنسي الأول ومنها:

- تم الأخذ بالعديد من النقاط السبعة الواردة في مشروع الحكومة اللبنانية وان لم تكن في الترتيب كما وردت أو بنفس القوة التي طرحت.

- ثمة تراجع اميركي إسرائيلي كبير عن بعض القضايا وان لا تصنف في القضايا الاستراتيجية كموضوع الأسيرين.

- ثمة تفهم دولي لبعض القضايا اللبنانية المحقة وان أشير لها في القرار بطريق غير مباشر كمزارع شبعا والأسرى وغيرها.

- ثمة وعود دولية كما في السابق لإنشاء بيئة لحل أزمات

المنطقة عندما ذكره للقرارين 242 و338.

- ثمة اعتراف دولي لوزن بعض القوى في المنطقة كإيران وسوريا في حل بعض القضايا وان لم يذكرا بالاسم.

وفي المحصلة وفي هذه القراءة السريعة للقرار يمكن القول فيه انه اتفاق الممكن، لم يسجل نصرا ولا هزيمة لأحد أطرافه. إلا أن غريب المفارقات في هذا القرار انه لم يأت معبرا عن الاستثمار السياسي للعدوان، فرغم أن إسرائيل لم تتمكن من تحقيق أي نصر عسكري على الأرض قابل للاستثمار سيفسر انه لمصلحتها، وعلى الرغم من أن المقاومة تمكنت من الصمود بوجه خامس قوة عسكرية في العالم ستتحمل أوزار عدوان لا تقوى دول كبرى على تحمله. إن أصعب القرارات وأخطرها ما يمكن أن تتضمنه من أمور غير معلنة فهل تفاهم نيسان لا زال قائما حتى الآن؟ وما هي أسئلة ما بعد العدوان التي ستنتشر كالنار في الهشيم؟ أسئلة يصعب الإجابة عليها !

خامساً: تداعيات القرار 1701 وآفاق المستقبل

من مفارقات القرار 1701 صدوره وسط مشاريع كانت تحضر للمنطقة برمتها، إلا أن تداعيات ونتائج العدوان الإسرائيلي على لبنان أعاد خلط أوراق كثيرة محلية وإقليمية ودولية، ما أثر بشكل واضح على القرار وكيفية التعامل معه، فما هي تداعياته؟ وما هي آفاقه المستقبلية في لبنان والمنطقة؟

فالقرار الذي يعتبر من أشد القرارات الدولية دقة وحنكة في الصياغة وبالتالي توليف الأهداف والغايات المبتغاة منه، ترك آثاراً لافتة لبنانياً وإقليمياً ودولياً بحيث تمكن كل طرف من أطرافه من

أخذ ما يريد منه وتأويله وفقاً للكيفية القانونية والسياسية التي تناسبه فيما أهمل جوانب كثيرة تعتبر من صلب الأهداف التي حاول الوصول إليها.

لبنانيا، تمكنت المقاومة بشكل واضح من ترتيب أولوياتها، المتمثلة بالحفاظ على السلاح دون المس به أو التعرض له عملياً، بل أن تصريحات قياداتها تؤكد زيادة السلاح كما ونوعاً، فيما الانتشار العسكري للقوات الدولية مع الجيش اللبناني في جنوب الليطاني لم يؤثر عملياً على فعالية المقاومة وسلاحها. واللافت في ذلك أن عدداً من الخروق والاستفزازات الإسرائيلية قد حصلت، إلا أن رداً من المقاومة لم يحصل، ذلك بفعل القراءة السياسية الدقيقة للقيادة السياسية للمقاومة التي تدرك حدود التحرك وكيفيته زمناً ومكاناً.

في المقلب اللبناني الآخر ثمة تباين واضح في تقييم العدوان ونتائجه ومفاعيله، ففيما اعتبرت المقاومة وفريق المعارضة أن نصراً موصوفاً وغير مسبوق في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي قد تحقق وباعتراف إسرائيلي واضح، تمسك فريق الموالاة بحجم الخسائر المادية التي لحقت بلبنان لتقويض النصر وتحجيمه، الأمر الذي أدى إلى شرخ واضح أرخى بظلاله على مختلف القضايا اللبنانية ومنها كيفية التعاطي مع القرار 1701 ومندرجاته.

أن أبرز نقاط القرار من وجهة النظر اللبنانية هو موضوع التوصل إلى وقف لإطلاق النار الذي لم ينص عليه القرار وربطه بأمور أخرى واكتفى آنذاك بوقف الأعمال العدائية، ما يثير جملة تساؤلات حول مستقبل تطبيقه من وجهة النظر الإسرائيلية تحديداً، وبالتالي بقاء الموضوع مرتبط بالكيفية التي ستسير بها الأمور مستقبلاً.

إسرائيلياً، وان كان القرار بمثابة حفظ ماء الوجه السياسي لإسرائيل، إلا أن تداعيات نتائج الحرب قد أتت عملياً على الصف العسكري وبعض القيادات السياسية، ذلك أن التدقيق في ما توصل له تقرير فينوغراد يثبت بشكل أو بآخر تخبط القيادات السياسية والعسكرية في إدارة العدوان وبالتالي عدم تمكنها عملياً من قطف النتائج السياسية المتوخاة في القرار 1701 سيان أثناء التفاوض على صياغته أو ترجمة تطبيقاته لاحقاً.

إن قراءة موضوعية لمسار القرار بثبت عملياً أن إسرائيل وللمرة الأولى حتى الآن لم تعرف طريق الاستفادة منه في تاريخ تعاطيها مع القرارات الدولية، فمن المتعارف عليه قدرة إسرائيل في امتصاص وهضم أي قرار دولي وتجييره لمصلحتها عاجلاً أم آجلاً، فيما تعاطيها مع القرار 1701 لم يحدث أي اختراق حتى معنوي لمصلحتها، بل استخدم في أماكن حساسة خلال التحقيقات التي أنتجت تقرير فينوغراد الذي كان بمثابة صك الهزيمة السياسية والعسكرية الإسرائيلية في لبنان.

إقليمياً وتحديداً إيرانياً وسورياً، فعلى الرغم من كونهما لاعبين أساسيين غير مباشرين في إنتاج البيئة التي أدت إلى صدور القرار، إلا أنهما معنيان أساسيان في تنفيذ بعض بنوده لا سيما المتعلق بسلاح المقاومة ودعمها المادي والمعنوي. ورغم الإصرار الإسرائيلي والدولي على هذه النقطة تحديداً وعمل الكثير من الضغوط المباشرة وغير المباشرة، لم تتمكن إسرائيل من إثبات ادعائها حول تسليح المقاومة وتمرير السلاح عبر الحدود السورية، بل على العكس إن مجريات الأمور في المنطقة وتحديداً في العراق وفلسطين قد ساعد كل من طهران ودمشق على تثمير قراءة القرار لمصلحتهما والاستفادة منه عملياً في إجبار واشنطن على المرور في

دمشق بحثاً عن حلول لمشاكلها المتعاقبة في المنطقة، والجلوس مع طهران مرغمة للتفاوض على كثير من أزماتها من أفغانستان مروراً بالعراق وصولاً إلى لبنان.

دولياً، وبخاصة الموقفين الفرنسي والأمريكي من القرار، لم تتمكن باريس في عهد الشيراكية من أن تكون لاعباً فاعلاً في القرار رغم الزخم الذي أبدته في تشكيل القوة الدولية وحتى آليات عملها المعززة واضطرت مرغمة على الوقوف على مسافة واحدة بين مختلف أطرافه، بل بحثت عن قنوات اتصال مع قيادات المقاومة عبر سفيرها في بيروت لدواعي متعلقة بآلية عمل قوات الطوارئ في جنوب الليطاني. فيما عهد الساركوزية قرأ النتائج بتأن واضح على ما يبدو وأتخذ مساراً مختلفاً أكثر مرونة مع الواقع اللبناني القائم.

وفي المقلب الأمريكي الآخر ثمة قراءة متأنية لآلية تطبيق القرار، جلها عمل دبلوماسي في مجلس الأمن الدولي عبر بيانات رئاسية تحدد المسارات دون الخوض بتفاصيلها، مدركة أن تطبيق القرار أولاً وأخيراً يستلزم مرونة في التعاطي مع أطراف إقليمية منها دمشق وطهران.

وإذا كانت مواقف الأطراف المعنية بهذا القرار تبدو بهذه الحنكة والحذاقة اللافتة، فهل ستتمكن من المتابعة في هذه القراءة لفترات أطول؟ وبالتالي ما هو مستقبل متطلباته الأساسية؟

إن مستقبل التعاطي اللبناني والإقليمي والدولي مع القرار مرتبط بشكل أساسي بمجمل تطورات المنطقة، فالوضع اللبناني برمته مرتبط بشكل مباشر بمسار ما يجري في العراق والمشاريع

الأمريكية فيه وحوله، وبالتالي إن احد الأهداف التي سعى إليها العدوان الإسرائيلي بدعم وتحريض أمريكي واضحين، كان مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليسا رايس في بدء العدوان، وعلى الرغم من تراجع مكونات ومقومات المشروع فإن إصراراً أمريكياً إسرائيلياً لا زال ظاهراً في هذا المجال.

بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة بقاء الوضع على ما هو عليه،فعلى الرغم من قدرة اللاعبين الأساسيين فيه على ضبط البيئة المحيطة بالقرار وبآليات عملها، فإن ثمة مفاجآت ممكنة الحصول، يمكن أن تقلب مسارات بعينها وتحول القرار وقواتها إلى طرف قابل للاستثمار السياسي في المنطقة،ومن بين تلك المظاهر ما حدث للقوات الأسبانية ضمن القوات الدولية.

ربما أن ما يُحمّل للقرار 1701 أكثر من قدرته على الحمل،لكن تداخل المصالح اللبنانية بالإقليمية والدولية يعطيه هذه الميزة بصرف النظر عن إيجابياته أو سلبياته، لكن المهم في الموضوع أن هذا القرار يمكن أن يشكل بداية حل لأزمات كبيرة في المنطقة، بقدر ما يمكن أن يكون سببا في إشعال حروب في المنطقة من الصعب تقدير تداعياتها ونتائجها، ولذلك من الواضح أن تعاطي كل الأطراف مع القرار يظهر دقة متناهية في قراءة أي سلوك متعلق به، تفادياً لردَّات فعل غير مرغوبة أو محسوبة النتائج.

سادساً: الأبعاد القانونية والسياسية للقرار 1757 وتداعياته

توَّج القرار 1757 سلسلة قرارات دولية وضعت قضية اغتيال

الرئيس رفيق الحريري على مفترق طرق،متعدد الاحتمالات ومتنوع الوسائل، ورغم أن الهدف المعلن على الأقل هو واحد، فإن ما ينذر ويلوح في الأفق ربما يكون غير ذلك، فماذا في القرار 1757؟ وما هي بيئته القانونية والسياسية ؟ وما هي تداعياته المحلية والإقليمية؟ وهل ستتمكن المحكمة في النهاية من تقديم إجابات وبالتالي أحكام على سيل من الأسئلة الملتبسة الطويلة والمتنوعة بتنوع الأطراف المشاركين فيها؟. ففي الشكل أولا يمكن تسجيل عدة ملاحظات أبرزها:

- أتى القرار 1757 مقتضباً ومرتكزاً على سيل من القرارات الدولية ذات الصلة بالموضوع الأساس بدءاً بالقرار 1595 الذي أنشأ لجنة التحقيق الدولية، مروراً بالقرارات 1636 و1644 و1664 وصولاً إلى 1748، إضافة إلى عدد من المذكرات والمراسلات والتقارير ما يوحي أن ثمة محاولة للربط والوصل بين جميع عناصر القضية من وسائل إجرائية وموضوعية تهدف في النهاية لتكوين شبكة دفاع قانونية للبيئة التي ستنطلق منها المحكمة لجهة التأسيس والتكوين وصولاً للإجراءات والأحكام.

- حاول نص القرار أن يكون متوازناً لجهة الارتكاز القانوني في الشق اللبناني المتعلق بالأسباب الموجبة لنقل موضوع القرار إلى مجلس الأمن وبالتحديد الفصل السابع، فالقرار أشار «إلى الإحاطة التي قدّمها المستشار القانوني - للأمين العام للأمم المتحدة - في الثاني من أيار 2007 والتي لاحظ فيها أنّ إنشاء المحكمة عن طريق العملية الدستورية تواجه معوقات جدية، لكنه لاحظ أيضاً أن

جميع الأطراف المعنية جددّت تأكيد اتفاقها المبدئي على إنشاء المحكمة». فالقرار وإن أقر بإجماع اللبنانيين على مبدأ إنشاء المحكمة لم يشر إلى الأسباب الحقيقية لعدم إقرارها في المؤسسات الدستورية اللبنانية إلا عرضاً عند الإشارة إلى مذكرة الأغلبية النيابية مع إغفال تام للمذكرة المقابلة المتعلقة بتحفظات المعارضة على مشروع النظام الأساسي للمحكمة، كما أن ثمة لغط والتباس كبيرين حصلا في موضوع عرض مذكرة رئيس الجمهورية على مجلس الأمن في أثناء المداولات التي جرت قبيل صدور القرار 1757.

- تمَّ إعادة التركيز على ذكر الارتكاز على الفصل السابع في صدور القرار «.. يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويقرر..»، رغم استناده على مجموعة قرارات سابقة صُنفت ضمن الفصل السابع، ذلك في معرض التأكيد على لزوم ما لا يلزم.

- ثمة تعددٌّ في تسمية المحكمة في نص القرار رغم اختلاف أنواعها وسبل تشكيلها وتكوينها وآثارها، فتارة تورد تحت اسم « إنشاء محكمة ذات طابع دولي «وتارة تذكر» إنشاء محكمة خاصة للبنان» وتارة أخرى «المحكمة الخاصة». ولكل واحدة منها دلالاتها وخلفياتها الخاصة

- وفي الشكل أيضاً لكن له من الدلالات الكثيرة الفارقة أن القرار لم يصدر بإجماع أعضاء مجلس الأمن الدولي وهي سابقة في هذه القضية بالذات، فجميع القرارات السابقة وكذلك بيانات رئاسة مجلس الأمن ذات الصلة

صدرت بالإجماع، علاوة على أن ثمة إصرار واضح قد جرى على الإجماع باستثناء هذا القرار الذي يبدو وكأنه رُتب على عجلّ، ففي حسبة بسيطة تظهر أن الخمس دول التي لم تصوِّت على القرار تشكّل عملياً نصف سكان الكرة الأرضية.

وإذا كان ثمة ملاحظات في الشكل على نص القرار، فإن العديد منها يمكن أن تسجل في مضمون القرار والتي سترتّب مظاهر وتداعيات وسلوكيات لبنانية وإقليمية مختلفة لاحقاً، ما يؤثر على جوهر القضية نفسها وهي كشف قتلة الرئيس رفيق الحريري،ومن بين هذه الملاحظات:

- لقد وُصِفتّ جريمة الاغتيال بالعمل «الإرهابي» وهي وردت أَربع مرات في متن القرار. وعلى الرغم من أن هذه الجريمة تعتبر من أبشع الجرائم وأكثرها أثرا وتداعيات، فثمة خلاف دولي واضح وفي الأمم المتحدة تحديدا على التعريف والتوصيف والتكييف القانوني للعمل الإرهابي، فكيف يمكن توصيف هذه الجريمة بالإرهابية استناداً إلى معايير غير موجودة في الأساس أو غير مُتفق عليها في الأعراف والقوانين الدولية ذات الصلة.

- وعلى الرغم من حجم ودور وموقع الرئيس رفيق الحريري في السياسات المحلية والإقليمية والدولية، ثمة مفارقة وسابقة أن اتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً وفي الفصل السابع تحديدا ودون إجماع أعضاء المجلس اعتبر فيه: «أنّ هذا العمل الإرهابي والآثار المترتبة عليه يشكّل تهديداً للسلام والأمن الدوليين».

- لقد تجاوز مجلس الأمن لكثير من الأهداف والمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وبخاصة الفقرة (7) من المادة (2) التي تنص على أن: «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرِّضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق». وتأسيساً على الاتفاق الموقع بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة حول مشروع النظام الأساسي للمحكمة، فان صاحب الصلاحية والسلطان في إقرارها الأساسي هي آليات محددة في الدستور اللبناني، وإذا كان ثمة ظروف سياسية معروفة قد اعترضت طريق الإقرار الدستوري في لبنان، فليس ثمة ما يجبر أو يفرض على مجلس الأمن إقرارها في الفصل السابع سيما وأن آليات القرار في الفصل السابع لها محددات خاصة ليس ثمة إجماع عليها في مجلس الأمن والمتعلقة بتعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر. علاوة على ذلك إن هذا الإجراء أي الإقرار هو مخالف لنص وروح المادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة التي تعتبر الأمانة العامة بمثابة المستودع التي تودع فيه الاتفاقات الدولية بعد إبرامها بين الدول والأمم المتحدة وفقاً للأصول القانونية والدستورية المعتمدة في كل دولة. كما انه ليس في هذا الميثاق ما يجبر أو يحدد المواقيت أو الآليات التي يفترض إتباعها لإبرام الاتفاقات بين الدول والأمم المتحدة على قاعدة حفظ سيادات الدول على سلطانها الداخلي والخارجي إلا في حالات محددة وهي غير متوفرة في هذه القضية وليس عليها إجماع داخلي لبناني أو إقليمي

أو دولي لجهة اللجوء للفصل السابع باعتبارها قضية تهدد الأمن والسلم الدوليين.

- ثمة لبس في توصيف القرار على انه فعلاً في الفصل السابع أم لا، ففي النص يصنف مجلس الأمن القرار نفسه في الفصل السابع الذي لا يستلزم موافقة الأطراف المعنية فيه لتطبيقه، بينما في بعض الصياغات يتم اللجوء الى عبارات ومصطلحات يبقي للحكومة اللبنانية أمر البت في بعض المسائل على سبيل المثال الفقرة (ب) من المادة (1) : «... إذا أبلغ الأمين العام أنّ اتفاق المقر لم يبرم .....، فإنه يحدد موقع مقر المحكمة بالتشاور مع الحكومة اللبنانية، ويكون ذلك رهن بإبرام اتفاق مقر بين الأمم المتحدة والدولة التي ستستضيف المحكمة».فمن جهة إن تحديد المقر سيتم «بالتشاور» أي ثمة رأي للدولة اللبنانية وان لم يكن ملزماً وهذا ما يتناقض مع مرامي وغايات الفصل السابع للميثاق الأممي، بيد انه في المقابل ربط موضوع مقر المحكمة باتفاق بين الأمم المتحدة والدولة المضيفة بمعنى أن عملية التشاور يمكن أن تبقى قائمة حتى إبرام الاتفاق بين الأمم المتحدة والدولة المضيفة. وفي نفس السياق أيضاً المادة (2) التي تشير إلى: «يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ، بتنسيق مع الحكومة اللبنانية عند الاقتضاء، الإجراءات والتدابير اللازمة لإنشاء المحكمة الخاصة في موعد قريب» أي «التنسيق» و«عند الاقتضاء» وهي اقل مرتبة من التشاور إذ أن التنسيق يتمُّ عادة في المسائل الإجرائية التي تمَّ إقرارها في الأساس وكذلك الاقتضاء إذا كان ثمة حاجة لذلك.

- وعطفاً على ما سبق قوله، إن إقرار القرار 1757 وفقاً للفصل السابع يشكل سابقة لجهة حلول مجلس الأمن محل السلطات التشريعية للدول في مجال إبرام المعاهدات الدولية، وهي قضية مخالفة للميثاق الأممي، وأمر من شأنه حيازة مجلس الأمن في الوقت نفسه على مسارين ينبغي أن يكونا غير مرتبطين في جهة واحدة وهما اتخاذ أمرين تقريري وتنفيذي في آن معا. إذ أن إجراء كهذا أمر من شأنه التدخّل في مسائل من صميم سيادات الدول ومجالسها وبخاصة القضايا التشريعية وإبرام المعاهدات والتي توصّف في علم القانون الدستوري على أن هذه المجالس التشريعية تعتبر أم المؤسسات الدستورية في الدول وتسمو على ما عداها من سلطات باعتبارها تمثيل مباشر للشعب. وعندها ستفسح المجال أمام عرف يقضي بالتدخل لإقرار قوانين ومعاهدات ولو اختلف عليها أصحاب الشأن الداخليين.

وإذا كانت هذه الملاحظات السالفة الذكر توجّه إلى القرار شكلاً ومضموناً، فما هي خلفياته وتداعياته المستقبلية؟ وفي هذا الإطار ندرج بعض أهمها:

- أنّ مسألة نظام المحكمة مفصولة من الناحية الوظيفية عن الاتفاقية الثنائية الموقعة بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة المطلوب إبرامها فالأمران مرتبطان بهدف واحد وهو جلاء الحقيقة وتبيانها في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فصحيح أن نظام المحكمة هي بمثابة الآلية التي يمكن إصدارها بطريقة أخرى غير مقررة في الأساس حصراً بالمؤسسات الدستورية اللبنانية

وهذا ما انطوت عليه جملة القرارات الصادرة والمؤسسة للمحكمة ونظامها الأساسي كالقرارات 1595 و1644 و1664 وجميعها مُدّرجة ضمن الفصل السابع. وصحيح أيضاً أنَّ إقرار المحكمة في الفصل السابع يمكن أن يكون متدرِّجا وليس بالضرورة البدء في المادة (42) وما يليها أي استعمال القوة بوجه من يعرقل سير عملها أو لا يتجاوب مع متطلباتها أو آليات إجراءاتها. إلا أن الصحيح أيضاً أن التدرّج في فرض العقوبات الزاجرة في الفصل السابع أتى في سياق «حتمي» لا اختياري أو استنسابي وهو مرتبط أولاً وأخيراً بالمزاج السياسي الدولي ومن يتحكّم به في دهاليز مجلس الأمن الدولي. إذ ليس ثمة سابقة دولية اتخذت في مجلس الأمن وفقاً للمادة (41) مثلاً والقاضية بالحصار البحري والبري وقطع العلاقات الدبلوماسية إلا واستكملت بإجراءات عقابية عسكرية لاحقة، وكأنه يمكن القول أن المادة (41) وضعت لالتقاط الأنفاس وتنظيم الأوضاع والأجواء قبل اللجوء إلى العقوبات العسكرية وفقا للمادة (42).وعليه يمكن القول إن المآل الأخير لهذه الخطوة ليست برأينا سوى مقدمة لإمكانية استعمال القوة ضد من يعنيهم الأمر.

- وإن بدا مجلس الأمن قد حافظ على الصيغة الأساسية لنظام المحكمة التي لم تُقر في الأطر الدستورية اللبنانية، فان المضيَّ به وفقاً لهذا الشكل من الإقرار يعني فيما يعنيه إبقاء آلية التنفيذ اللاحقة غير محددة عملياً، فكيف يمكن مثلاً إجبار طرف لبناني أو غير لبناني لن

يتعاون أو يتجاوب مع متطلبات المحكمة على الرضوخ؟ إن الجواب ببساطة استعمال القوة فمن سيستعملها في هذه الحالة السلطات اللبنانية أم غيرها؟ وإذا كان الأمر متعلقا بلبنانيين وتطال رموزاً معينة كيف سيتمّ التعامّل مع هذه القضيّة؟ وإذا كان الأمر متعلقاً بغير لبنانيين هل ستكون السلطات اللبنانية هي مشروع صِدام مع دول أخرى؟ وإذا كان ثمة نية باستعمال الأمم المتحدة لقواتها الموجودة في جنوب لبنان مثلاً وسيلة متاحة لتنفيذ متطلبات المحكمة فما هو مصير هذه القوات نفسها وكيف سيكون التعامل معها من بعض الأطراف اللبنانيين؟

- بات من الواضح جداً أن الإسراع في نقل المحكمة إلى مجلس الأمن وإقرارها ضمن الفصل السابع في هذه الظروف تحديداً هو تدويل الوضع اللبناني برمته، وفتحه على احتمالات كثيرة من الصعب التنبؤ بنتائجها وتداعياتها القريبة والبعيدة إلا أن أقل ما يقال فيها وضع لبنان على لائحة الاستثمارات السياسية الإقليمية والدولية وإعادته إلى أجواء سنوات الحرب الماضية التي باتت محفورة في ذاكرة اللبنانيين.

- إن إقرار المحكمة بهذا الشكل يعني أنَّ القوى الخارجية الفاعلة في هذه القضية وضعت اللبنانيين أمام مبدأ الغالب والمغلوب وهي صيغة غالباً ما كلّفت لبنان أزمات وطنية حادة كانت بمثابة الوقت المستقطع لتمرير أمور إقليمية أخرى لا علاقة للبنانيين بها. فجميع الأطراف الدولية والإقليمية لها مصلحة حقيقية في تقطيع الوقت

عبر المحكمة بهدف الوصول إلى مبادئ عامّة لمشاريع حلول لقضايا أكبر من لبنان وأكبر من الأهداف التي أُنشأت من أجلها المحكمة.

- إن إقرار المحكمة على توقيت الاستحقاقات الداخلية اللبنانية علامة فارقة في نية القوى الدولية تهريب هذه الاستحقاقات ووضع اللبنانيين أمام خيارات أحلاها مر،فانتخابات الرئاسة مرتبطة بالتوافق الداخلي الذي لم يكن ينقصه سوى هذا الانقسام الحاد على إقرار نظام المحكمة.

- إن المعني الرئيس بهذا الإقرار هو سوريا تحديداً. فسوريا التي تعاونت وباعتراف رئيس لجنة التحقيق الدولية سيرج برامرتز في تقاريره السابقة، أكدت على لسان مسؤوليها سابقاً أنها ليست معنية بموضوع المحكمة واعتبرتها مشروع اتفاقية لم تشارك بها، ويأتي هذا الإقرار في الفصل السابع ليلزم سوريا بما ستؤول إليه الأمور لاحقاً، سيما وان الانفتاح الأمريكي على سوريا حالياً يستلزم بعض الكوابح الضرورية مستقبلاً في عمليات الابتزاز السياسي، إذ أن المحكمة وإجراءاتها بحسب رأي البعض ستكون عدة الشّغل اللازمة للحوار أو بمعنى أدق التفاوض بين دمشق وواشنطن على قضايا عديدة ومتنوعة من بينها لبنان والعراق والعلاقة مع إيران وعلى رأس هذه المواضيع كلها ملفات الصراع العربي - الإسرائيلي بتفاصيله المملة.

- إن إقرار المحكمة وآلية تنفيذ إجراءاتها لاحقاً ستنشئ

أجواءً تصادمية داخلية وخارجية لن تتمكن السلطة من القيام بها منفردة، الأمر الذي سيستدعي اللجوء إلى خيارات أخرى على الأرجح ستكون قوات اليونفيل من بينها بعد تعزيز مقومات تحركها من الناحية القانونية وفقاً للقرار 1701، وما يعزز هذا الاحتمال ما أقدم عليه مؤخراً مجلس الأمن في قرار رئاسي بتشكيل بعثة لتقصي الحقائق بين لبنان وسوريا، وبذلك ستكون الخطوات الدولية متلازمة ومترافقة مع بعضها البعض في هذا الاتجاه ما يُنذر بإمكانية تغيّرات دراماتيكية سريعة يمكن أن تعيد خلط الأوراق في المنطقة كلها.

- ثمة توجّس وخوف كبيرين بأن إقرار المحكمة في الفصل السابع سينسحب على الوضع القانوني لقوات الطوارئ في جنوب لبنان، ربطاً بسوابق مماثلة على الصعيد الدولي وان اختلفت تسمية ونوعية المحاكم. فجميع القوات التي أنشأت في يوغسلافيا السابقة وراوندا وتيمور الشرقية والتي ترافقت مع محاكم دولية خاصة ومختلطة أنشأت استناداً إلى الفصل السابع، بتبريرات متنوعة ومختلفة وبخاصة حماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة في جرائم غير مماثلة. إن الحالات السابقة السالفة الذكر لم تمكن أصحابها من الوصول إلى الأهداف المرجوة وبخاصة في قضية سلوفودان ميلوسوفيتش، فيوغسلاقيا قُسمت قبل أن يتوفى هذا الأخير في سجنه وقبل صدور أي حكم بحقه. فهل سيكون الوضع في لبنان متشابها أو مماثلاً؟.

إن قدر الدول الصغيرة أن تبقى دائما فريسة سهلة للأهواء

والأنواء الإقليمية والدولية، فهل سيكون إقرار المحكمة في الفصل السابع بداية لفصول سوداء أخرى في تاريخ لبنان السياسي المعاصر، وأمر من شأنه فتح مصير لبنان على بدايات لا يعرف أحد نهاياتها؟ إن استقراء تاريخ محاولات الوصول للعدالة الدولية يؤكد ذلك!.

سابعاً: ملاحظات واستنتاجات

حتى يومنا هذا ثمة ما يقرب من ألفي قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي وأكثر من نصفها يتعلق بما يحيط بالدول العربية وقضاياها، وحوالي ثلثها متعلق بلبنان بشكل أو بآخر،إلا انه يمكن القول أن ليس ثمة قرار منها قد نفذ بالمعنى الحقيقي للكلمة، وإذا ما تمَّ تنفيذ بعض الجوانب لبعض القرارات فهذا يعود ليس لقوة المنظمة الدولية ولا لرضا القوى الفاعلة فيها لا سيما في مجلس الأمن، وإنما يتعلق بظروف المنطقة والقوى اللبنانية التي فرضت بعض الجوانب كتمكن المقاومة من إجبار إسرائيل على الانسحاب من غالبية الأراضي اللبنانية المحتلة تحت وطأة الضغط العسكري لا السياسي أو الدبلوماسي التي حاولت وتحاول بعض الأطراف تظهيره وتصويره، وعليه يمكن إدراج العديد من الملاحظات المتعلقة بالقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والمتعلقة بلبنان ومنها:

- إن جميع القرارات المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي والتي كان للبنان جزءاً أساسياً فيها بدءاً من القرار 425 وحتى 1701 وما تبعه، لم تنفذ بفضل رغبة مجلس الأمن ولا بفضل رهبته وهيبته الدولية، بل أن القراءة الدقيقة والموضوعية تظهر أن مجلس الأمن كان في غالبية مقاربته لهذه القرارات يسلك مسلك المفسر والمؤكد للقرار بقرار

آخر، وبالتالي لم يكن له دور فعلي في تحريك أي آلية لتنفيذ ما ينبغي تنفيذه إلا في حالات معينة ومحددة بذاتها وهي متعلقة بطبيعة الحال بمصلحة إسرائيل لا لبنان.

- إن موقع لبنان وما يحيط بواقعه الداخلي والخارجي من تعقيدات مختلفة ومتنوعة جعله دائم الحضور على مشرحة القرارات الدولية ليس اهتماماً به أو تأكيدا لدوره وموقعه، وإنما من باب ضبط إيقاع ألازمات الناشئة منه أو عنه، وبالتالي إن غالبية القرارات لم تقدم حلاً ناجعاً مانعاً لمشاكله بقدر ما كانت ضبطاً لمسارات أزماته التي لها أبعاداً خارجية مؤثرة.

- إن طريقة وأسلوب التعاطي مع جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري قد وضع لبنان في تقاطع مع الأهداف الإقليمية والدولية في المنطقة، وكرس سابقة لمجلس الأمن في التعاطي مع الأمور التي تعتبر من مسائل السيادة الوطنية، الأمر الذي جعل لبنان منصة ارتكاز لما يمكن أن يصدر من قرارات دولية ظاهرها معالج لمشاكل لبنان وأزماته وباطنها منصات إطلاق تجاه الدول الممانعة للسياسات الأمريكية في المنطقة.

- إن القراءة الدقيقة لمجمل القرارات الدولية المتعلقة باغتيال الرئيس رفيق الحريري تظهر أن ثمة نية وخلفية لمحاكمات سياسية لا قانونية متعلقة بسياسات إقليمية ودولية ليس للبنان تقاطع مباشر فيها بالضرورة، وإنما يستعمل فيها كأداة قابلة للاستثمار السياسي الإقليمي والدولي.

- ثمة ازدواجية واضحة في التعامل مع القضايا المتشابه دولياً وإقليمياً من قبل مجلس الأمن، ففي جميع قراراته المتعلقة بمصالح الدول العربية ليس ثمة قرار واحد يقع في الفصل السابع وجميعها مقرة وفقا للسادس أي ما يعني عدم القدرة على تنفيذها، فيما المواضيع والقضايا المتعلقة بالعقوبات أو غزو أراضي بعض الدول العربية كل القرارات قد اتخذت وفقاً للفصل السابع.

إن غريب المفارقات أن تصبح المنظمة الدولية التي أنشأت بهدف حفظ السلم والأمن الدوليين وسيلة وأداة لتأجيج الأزمات الإقليمية والدولية، وإطاراً ومحتوى لتنظيم الفتن الداخلية في الدول المنضمة إليها، طبعاً كل ذلك بفضل بعض الدول المتنفذة فيها، فإلى متى سيبقى الوضع على ما هو عليه؟ وإلى متى ستتجاهل الدول التي تلعب بمصير الأمم المتحدة وقراراتها أن نفس الأسلوب الذي تمَّ التعامل به في خلال عهد عصبة الأمم أدى إلى انفراط عقدها وإشعال الحرب العالمية الثانية؟ وبالتالي هل نحن سائرون نحو الحرب العالمية الثالثة بفضل قرارات الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة؟ أم أنها تكرس نتائج حرب عالمية ثالثة وقعت ولم يعلن عنها؟ أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات محددة قبل فوات الأوان، لكن على من تقرأ مزاميرك يا داوود؟.

الباب الثاني

تاريخ لبنان في حروب متواصلة

الفصل الأول: الحرب الأهلية في لبنان.

الفصل الثاني: نظام القائمقاميتين والحرب الأهلية الثانية (1842 - 1845).

الفصل الثالث: الحرب الأهلية الثالثة ودور الانتماءات الطبقية - ثورة الفلاحين وحوادث الستين (1858 - 1860).

الفصل الرابع: إرساء نظام المتصرفية وترسيخ الطائفية.

الفصل الخامس: الدستور اللبناني والحرب الأهلية.

الفصل السادس: الميثاق الوطني والحرب الأهلية.

الفصل السابع: أزمة 1958 والتهيئة لحرب أهلية.

الفصل الثامن: الحرب الأهلية في لبنان (1975).

الفصل التاسع: البُعد الداخلي للحرب الأهلية.

الفصل العاشر: أثر بنية النظام في تأجيج الحرب الأهلية.

الفصل الحادي عشر: النخبة السياسية - الطائفية والحرب الأهلية اللبنانية.

الفصل الثاني عشر: أثر الاقتصاد اللبناني في الحرب الأهلية.

الفصل الثالث عشر: البُعد الإقليمي للحرب الأهلية اللبنانية.

الفصل الرابع عشر: الدور الدولي في الحرب الأهلية اللبنانية.

الفصل الخامس عشر: الحرب الأهلية اللبنانية قبيل اتفاق الطائف.

الفصل الأول

الحرب الأهلية الأولى في لبنان

بعد خروج المصريين من لبنان، إثر تدخّل القوى الكبرى، حدث العديد من المواجهات بين الطائفتين المارونية والدرزية. ما لبثت أن تحولت إلى صراع تفانٍ، استمر من عام 1845 إلى عام 1860، الذي اشتهر بمذابحه: «حوادث الستين». ونشطت القوى، الداخلية والخارجية، الموجِّهة لتاريخ لبنان، بعد 3 أيلول/سبتمبر 1840، وتولّي الأمير بشير الثالث الإمارة اللبنانية. ويمكن حصر هذه القوى في ما يلي:

1 - القوى الداخلية: الأمير الحاكم، بشير الثالث. والجبهة الدرزية، بما فيها من انقسامات، جنبلاطية ويزبكية. والجبهة المارونية، بما فيها من انقسامات وقوى موجِّهة، (الإكليروس المقاطعجية).

2 - السلطة العثمانية الباب العالي. وولاة الدولة العثمانية، في دمشق وبيروت، ومن يبعث بهم الباب العالي، للإسهام في توجيه الأمور.

3 - الحكومات الأوروبية، وقناصلها في الشام، وسفراؤها في الآستانة، لا سيما سفراء بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وقناصلها.

4 - الهيئات التبشيرية: كالمبشرين البروتستانت و«الجزويت».

أصبحت الإمارة الشهابية ميداناً لسياسات متضاربة، بعضها محلي، وبعضها عالمي، ومجالاً لتيارات، تقدمية ورجعية. فضلاً عن «عدم الثقة» بين مختلف الأطراف. مما زاد المسألة تعقيداً، ودفعها من سيئ إلى أسوأ. في وقت، بدا فيه لبنان عاجزاً عن اختيار زعيم قوي قادر على أن يرتفع فوق كل هذه التيارات، وعلى أن يمسك بكافة خيوط المسألة. كل هذه العوامل، دفعت بلبنان نحو طرق وعرة، متعددة، وقادتْه إلى صراع مختلف الوجوه: صراع طائفي، بين الموارنة والدروز. وصراع طبقي بين الفلاحين والإقطاعيين.

اشتد التنافس الأوروبي في لبنان، إبان الحرب الأهلية الأولى، في إطار ما عُرف بـ «حوادث الستين»، عام 1860؛ إذ إن الكارثة التي نزلت بلبنان، خلال تلك الفترة، تزامنت مع عهد من التنافس بين الدول الأوروبية. فبالنسبة إلى بريطانيا، أصبحت صاحبة اليد العليا، في إعادة الشام إلى السلطان العثماني، وكانت قد حصلت منه على معاهدة بلطة ليمان، عام 1839، التي فتحت ولايات الدولة العثمانية أمام التجار الإنكليز، الذين خُففت عن تجارتهم الضرائب الجمركية، فتدفّق الإنتاج الإنكليزي إلى داخل هذه الولايات. واستوعبت السوق الشامية كميات متزايدة منه، حتى إن عدد السفن البريطانية، التي تفرغ حمولتها في الموانئ اللبنانية، أصبح أكبر من عدد سفن الدول الأوروبية الأخرى مجتمعة. ولا شك أن وجود الأمير بشير الثالث في الحكم، وهو الذي تولاّه بتوصية من الإنكليز،

كان مفيداً جداً لتنمية هذا التفوق التجاري البريطاني.

أثار تفوّق بريطانيا في مصر والشام؛ ولكل منهما آمالها، الدينية والاستعمارية، إزاء فرنسا، حفيظة باريس نحو الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، ولا سيما أن كثيراً من أجزاء هذه الإمبراطورية، كانت مستعمرات فرنسية. وأصبح على فرنسا، أن تبذل مجهوداً شاقاً، لعلها تستطيع أن تعيد بناء إمبراطورية لها فيما وراء البحار. وكان طبيعياً أن يواجَه النشاط الفرنسي بمقاومة بريطانيا ومنافستها، وكذلك روسيا والنمسا؛ إذ كان أمل ڤيينا، أن تحل محل فرنسا في حماية كاثوليك الدولة العثمانية.

ولم يخفف موقف فرنسا السلبي إزاء وضع الموارنة، إبّان الحكم العثماني المصري، من عاطفتهم الدينية المذهبية تجاه باريس. بل إنهم حينما كانوا في أشد الحاجة إلى السلاح والذخائر، وكان الإنكليز يمدونهم بهما، كانت الكنيسة المارونية رافضة للسلاح الإنكليزي. كما رفض أميرهم حيدر أبي اللمع، بشدة، فكرة طلب الحماية البريطانية.

واستعر الكره بين الإنكليز والموارنة، حين استشعر نصارى جبل لبنان سعِي الدولة الأنكليكانية إلى التمهيد للمبشرين البروتستانت في لبنان، حيث تكاثر المبشرون الإنكليز والأمريكيون، في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وأربعينياته، مما أثار رجال الدين الموارنة و«الجزويت»، وكذلك الروم الأرثوذكس. واتخذ البطريرك الماروني إجراءات شديدة، ضد المبشرين البروتستانت. ومع أن الإنكليز كانوا يسعون لتكون علاقاتهم بالموارنة والدروز، متوازنة، إلا أن العلاقة الخاصة بين نصارى الجبل وفرنسا، كانت تبعد بريطانيا عنهم، وتشد إليها الدروز، الباحثين عن دولة كبرى، يوازنون بها علاقة

فرنسا بالموارنة، ويواجهون بها الجبهة المارونية، التي كان زعماؤها يصرحون بأنهم لم يتخلصوا من التفوّق الدرزي فقط، بل إنهم باتوا هم أصحاب البلاد. وكانت المؤسسات الجزويتية تدعو إلى إقامة وطن قومي للموارنة، وتؤكد لهؤلاء، أنهم لو تمسكوا بهذا الهدف، وقاتلوا من أجْله، فإن الدول الأوروبية الكبرى، لن تتخلى عنهم، حتى يحصلوا على استقلالهم، مثلما حدث مع اليونانيين.

وكان خطر هذه التيارات، في نظر السلطات العثمانية، يتعدى الوجود والسيادة العثمانيين على الجبل. بيد أنها رأت، ألاّ تتخذ أي إجراءات مباشرة، لفرْض حُكمها المباشر على الجبل؛ حتى لا تثير ثائرة السلطات الإنكليزية، التي أصبحت متسلطة على عدن والخليج العربي، وحفيظة السلطات الفرنسية، التي أمست مستعمرة الجزائر. وآثرت أن تضرب نطاقاً حول الإمارة الشهابية، وتزيد من قوة المراقبة العثمانية عليها. ولهذا، عمدت إلى تعديلات إدارية، تحقيقاً لأهدافها، فضمت طرابلس إلى ولاية صيدا، وجعلت بيروت عاصمة لهذه الولاية.

1 - الصراع بين الدروز والموارنة

تمثّل الدولة العثمانية، في نظر الدروز، السلطة العليا، صاحبة الحق الشرعي في البلاد، في إطار الحفاظ على امتيازاتهم التقليدية. ولكن هزائمها على يد الجيش المصري، وعدم قدرتها على إخراج المصريين من الشام، إلا بمساعدة الأسطول الإنكليزي، أضعفا مكانتها، لدى الدروز.

واعتقد الدروز أنهم هم أصحاب الفضل الكبير في إخراج المصريين من الشام، بما اضطلعوا به من ثورات، تكبدوا، خلالها،

خسائر فادحة، في الأرواح والأموال، وشُرِّد العديد من زعمائهم، ونُفي بعضهم إلى سنار. ولهذا، كانوا يتوقعون من السلطات العثمانية، ألاّ تكتفي بالوفاء بما سبق أن وعدتهم به، من إعادة الإقطاعيات، التي كان الأمير بشير قد سلبهم إياها، وبإعفائهم من الضرائب، لمدة ثلاث سنوات، بل أصبحوا ينتظرون المكافآت السخية، فضلاً عن استعادتهم لتفوّقهم على بقية طوائف الجبل. وإذا بهم يواجَهون بظروف مختلفة، تتّسم بالخطر.

فبعد عودة الزعماء الدروز من منفاهم، وجدوا أن الأمير بشيراً الثالث مُعرِض عنهم. ثم شرع يعاملهم معاملة سيئة، وتقاعس، عامداً، عن إعادة ما كان لهم من إقطاعيات. وكان الأمير الشهابي يخطط لتوجيه ضربة إلى الإقطاعيين، الدروز. لا لأنه كان مارونياً، يكره الدروز وعقيدتهم، وإنما لانتهاجه السياسة عينها، التي انتهجها سلفه الأمير بشير الشهابي الكبير، في القضاء على الإقطاعيين، حتى يخلو بالحكم.

ولكن الأدهى، أن زعماء الدروز، أصبحوا هدفاً لبشير الثالث، وكأنهم على شاكلة طبقة المماليك، الحاكمة في مصر، التي استعصى أمر إصلاحها، وأصبح الخلاص منها يستدعي تحولاً حضارياً؛ إذ دبر الأمير بشير مذبحة لهم، على غرار مذبحة المماليك، على يد محمد علي. ولكن من حُسن حظ الدروز، حينذاك، أن القنصل الفرنسي، كان لا يزال يسعى إلى كسب وُدّهم، نكاية في الأمير بشير الثالث الذي أصبح، في رأيه، أداة طيّعة في يد القنصل البريطاني. فحذر القنصل الفرنسي الزعماء الدروز مما يدبَّر لهم.

أما الكنيسة المارونية، فقد اتخذت إجراءات، تؤدي إلى تقويض نفوذ الزعامات الدرزية الإقطاعية، إذ بعث البطريك بمنشور إلى

الموارنة، في كل قرية تحت السيطرة الدرزية، أن يختاروا عنهم وكيلاً، يتولى أمورهم، دون الإقطاعي الدرزي. واستقبل الموارنة هذا المنشور بالابتهاج والحبور، وبادروا إلى التظاهر، أمام دُور الدروز. وانبروا يرددون أن الدروز مجرد أقلية تابعة لهم، وأنهم لن يتورعوا عن طرْدهم من البلاد. وبدا للدروز، أن أيامهم قد ولّت، وأن عليهم أن يكافحوا، لا من أجْل ما كان لهم من امتيازات، ولكن من أجْل الحفاظ على كيانهم المهدّد، خاصة أن الأمير بشيراً الثالث، يعمل على تصدُّع الجبهة الدرزية، من خلال ضرب الزعامات الدرزية بعضها ببعض.

وفضّل الدروز، على الرغم من تمادي الأمير بشير الثالث في اضطهادهم، أن يعرضوا الأمر على السلطات العثمانية، حتى تكون على بيِّنة مما يعانونه ويدبَّر لهم. فبعثوا بشكوى إلى الباب العالي، في حزيران / يونيو 1841، تضمنت: أن الأمير بشيراً الكبير، كان قد تحوّل إلى النصرانية. ومع هذا، كان يعامل الدروز معاملة كريمة، على عكس ما يفعله خليفته، بشير الثالث، الذي يضطهدهم، لإرغامهم على التنصّر؛ وهو ما لن يحدُث، وسيقاومونه بكل إصرار. واعتراف الدروز بأنهم مسْلمون.

سعى الدروز إلى إبعاد الأمير بشير الثالث عن الحُكم، بل كانوا يسعون إلى التخلص من حُكم البيت الشهابي كله. ولكن الظروف، لا تسمح لهم بالإقدام على هذا الخطوة الكبيرة، إذ هم لا يزالون في خطواتهم الأولى، لتثبيت أقدامهم في بلادهم. ومن ناحية أخرى، كان الأمير بشير الثالث مستنداً إلى تأييد القنصل البريطاني، الذي كان هو نفسه أمل الدروز، في موازنة التقارب المتصاعد، بين الموارنة والقنصل الفرنسي. فحاول زعماؤهم إحلال أمير شهابي مسلم، محل الأمير الحاكم. واختاروا الأمير سلمان شهاب، الذي

أضير، هو الآخر، بسبب تعاونه السابق مع الزعماء الدروز، على يد الأمير بشير الثالث.

غير أن القنصل الإنكليزي، رأى أن يستمر الأمير بشير الثالث، على سوء إدارته، في الحُكم. وعلى الرغم من محاولة القنصل الفرنسي، دي ميلواز، إقناع البطريرك بضرورة إبعاد بشير الثالث عن الحُكم، أبدى البطريرك الماروني تمسُّكه المؤقت بالأمير الشهابي، للأسباب الرئيسية التالية:

1 - إن حاكِم الجبل، يجب أن يكون مسيحياً.

2 - إن بشيراً الثالث، يُعَدّ، على ضعفه، حائلاً دون تفاهم الدروز مع السلطات العثمانية، حول إسناد المهمة إلى حاكِم تركي.

3 - إن مساوئ الأمير بشير الثالث، ستتضاعف، بمرور الأيام، ليصبح مرفوضاً. فيمكِن، في هذه الحالة، أن يعود الأمير بشير الشهابي الكبير إلى الحُكم.

لم يقتصر التبرّم ببشير الثالث على الدروز، الساخطين على البيت الشهابي، بل تعداهم إلى بعض الإقطاعيين الموارنة، مثل آل الخازن، الذين عملوا على كسر شوكتهم. فضلاً عن سأم المسؤولين الإنكليز من هذا الأمير، المثير للمشاكل.

2 - الحرب الأهلية

أمَا وقد طال انتظار الزعماء الدروز لتحرك عثماني إيجابي، فقد عزموا على أن يحققوا، بالقوة، ما فشلوا في تحقيقه، بالالتماسات

والشكاوى. فبادرت قواتهم، بزعامة أولاد بشير جنبلاط، في الثالث عشر من تشرين الأول / أكتوبر 1841، إلى محاصرة «دير القمر»، إيذاناً ببدء الحرب الأهلية الأولى. وعلى الرغم من استعدادات الموارنة وادعاءاتهم بما سيفعلونه بالدروز، عندما تقع الحرب، تحوّل القتال إلى كارثة مروعة، نزلت بهم في دير القمر، إذ دبت فيهم الفوضى، فأصبحوا أهدافاً سهلة للقوات الدرزية.

وما إن سمع البطريرك بما حدث لدير القمر، حتى أغلق الكنائس، وطلب من كل مسيحي، أن يحمل السلاح. وهاجمت القوات المارونية بعض المواقع الدرزية المتفرقة، لينتشر لهيب الحرب الأهلية، بسرعة، في البلاد. وتبادل الطرفان إحراق القرى وسلْب الأموال، والتمثيل بالأسرى والقتلى. ولكن كفة الدروز كانت هي الراجحة، فبعد أن سيطروا على المناطق المارونية في الجنوب، شرعوا يدقون أبواب النصف الشمالي الماروني، عبْر نهر الكلب.

وخلال هذه الحرب الأهلية، وقف الأرثوذكس إلى جانب الدروز، لاعتقادهم أن تفوّق الموارنة، سيعرضهم لاضطهاد ماروني، حمْلاً لهم على ترْك عقيدتهم. وحينما اشتد الضغط الدرزي على الموارنة، وثبت لهؤلاء أن الحرب تسير في مصلحة خصومهم، وأن الجبهة المارونية هشة، مفككة؛ إذ كان رجال الدين الموارنة في جانب، والإقطاعيون في جانب آخر، ناهيك بتعدد الخلافات بين الزعامات المارونية سارع الموارنة إلى السلطات العثمانية، والقناصل الأوروبيين، خاصة القنصل الفرنسي.

أسفرت الحرب عن موافقة البطريرك الماروني على إبعاد الأمير بشير الصغير عن الحُكم، على أن يحل محله الأمير بشير الكبير (تشرين الثاني/نوفمبر1841)، الأمر الذي ترك انطباعاً

سيئاً لدى القنصل الإنكليزي عن رجال الدين الموارنة. ولكن، لم يصغِ العثمانيون إلى رغبة البطريرك. وانتهزوا مِحنته، فقبضوا عليه، لدى مغادرته «دير القمر» إلى بيروت، وأرسلوه إلى الآستانة. بينما كلّف الباب العالي مصطفى باشا، بأن يتولّى مهمة إعادة الأمن إلى نِصابه، والعمل على تحقيق هدف العثمانيين، إنهاء حُكم بيت شهاب.

كانت مهمة مصطفى باشا صعبة، وواجهت ظروفاً معقدة. بل إن جنوده أنفسهم، أضافوا إلى المشكلة تعقيداً آخر؛ إذ إن أوضاعهم الاقتصادية، كانت متردية، فضلاً عمّا أشيع من أن القوات العثمانية، ما جاءت إلا لتشد أزر الدروز، ولتوجِّه الضربات إلى الموارنة. وكان قد أُشيع، من قبْل، أن سليم باشا، والي صيدا، وزع السلاح على الدروز والموارنة، ليؤجِّج الموقف، حتى يثبِت للعالَم، أن الحُكم التركي، هو الملائم لهذه المنطقة، التي لا يعرف أهلها كيف يتولون أمورهم بأنفسهم. ولكن الأمور في لبنان تفاقمت، حتى استعصى على سلطة واحدة، أن تنفرد بمعالجتها.

3 - العلاقة التاريخية بين الموارنة وفرنسا

أسخطت الحرب الأهلية الدوائر الفرنسية، الحكومية والشعبية، إذ رأتها حرب إبادة، يشنها المتعصبون ضد الموارنة، أصدقاء فرنسا، وتوالت على الفرنسيين استنجادات الموارنة، وتقارير قنصلهم، تحثهم على عمل إيجابي، ينقذ الموارنة من الإبادة. أما صورة الدروز، لدى الفرنسيين، على اختلاف مستوياتهم، فكانت سيئة، ومشوَّهة.

وحفاظاً على مكانتها بين الموارنة، وحرصاً على كرامتها؛ إذ إن هزيمتهم، توحي بأنها هزيمة فرنسا في الشام عمدت الحكومة

الفرنسية إلى إرسال وحدات من بحْريتها إلى السواحل اللبنانية. وما إن وصلت، حتى اجتاحت الموارنة موجة من الفرح. ورُفع العلَم الفرنسي فوق بعض الأديرة. ووزعت القنصلية الفرنسية السلاح عليهم، بكثافة. وبذلك، أعلن الفرنسيون انحيازهم الكامل إلى الموارنة، ففقدوا الدور الذي كان من الممكِن أن يؤدوه في التوفيق بين المتنازعين. بينما انزعج الدروز والعثمانيون والإنجليز من هذه الإجراءات، ومن صداها بين الموارنة، حتى وصل الضيق ببعض الإنكليز، أن سعوا إلى عزل البطريرك. ولكنهم تجنبوا هذه الخطوة، لِما كان سيترتب عليها من تعقيدات جديدة. وكان طبيعياً، في مواجَهة هذه التطورات، أن يزداد التقارب الدرزي الإنكليزي، الذي انتقل إلى مرحلة جديدة من التخطيط والتنسيق، إذ توصل الطرفان، في أيلول/سبتمبر 1841، إلى تفاهم، قوامه:

1 - أن يدافع الإنكليز عن مصالح الدروز.

2 - أن يتعلم أبناء الدروز في المعاهد الإنكليزية، في إنكلترا.

3 - أن تطلق حرية المبشِّرين البروتستانت في العمل، في المناطق الدرزية.

وهكذا، عادت الإمارة إلى سياسة المحاور، ولكن بشكل أشد خطراً: محور درزي إنكليزي. ومحور ماروني فرنسي. أما العثمانيون، فكانوا يحاولون التمسك بالشرعية، مُدَّعين أنهم فوق المحاور. ولكن قدرتهم على التفوق، كانت محدودة، بل كانوا يقدِمون على خطوات كفيلة، لا بتعقيد الموقف أمامهم فحسب، بل بإضعافهم عن حل القضية، بطريقة أو بأخرى.

رأت السلطات العثمانية، في تلك التطورات، فرصتها لفرض نظام الحكم المباشر على الجبل، على أساس أنه يحُول دون عودة الاقتتال الطائفي. فعقد مصطفى باشا اجتماعاً، حضره زعماء لبنان. استعرض فيه النكبات، التي ألمّت بالبلاد، خلال حكم البيت الشهابي، وأعلن إنهاء حُكم الشهابيين. وتلا فرماناً، يعهد بالحكم إلى عمر باشا النمساوي.

قابل الدروز الإجراءات العثمانية بالترحيب والرضا، وزادهم تهليلاً لها، أن الحاكم الجديد، قد اعتنق الإسلام. بينما امتعض الموارنة، لأن الإكليروس الماروني، كان متمسكاً بأن يحكم الجبل أمير مسيحي، وأن الأمير بشيراً الكبير، هو الملائم لهذا الحكم؛ إذ إنه يستطيع أن يفرض كلمته، على ما كان يعتقده الموارنة، على الإمارة كلها. وتركزت مهمة عمر باشا النمساوي في الأهداف التالية:

1 - القضاء التام على فكرة عودة البيت الشهابي إلى الحُكم.

2 - إقناع الأطراف المتنازعة كافة، بقيمة الحُكم العثماني المباشر، ووضْع البطريرك الماروني أمام الأمر الواقع.

3 - إرضاء الزعامات الدرزية.

4 - إرضاء الإقطاعيين الموارنة.

حرص الحاكم الجديد على أن يكسب الدروز إلى جانبه. فأعاد إليهم أموالهم وأراضيهم، وبعض نفوذهم. كما سعى لأن يثبت لكافة الجهات المعنية بأوضاع لبنان، أن حُكمه، أي الحُكم العثماني المباشر، هو المقبول من الأهالي. فحثهم على توقيع عريضة بهذا

المعنى، وأنهم يرغبون في تثبيت عمر باشا في الحُكم.

ونشط ملاّك الأراضي في جمع التوقيعات. وإزاء معارضة البطريرك الماروني، وإكليروس الكنيسة المارونية، عمد عمر باشا إلى الوعد والوعيد، للحصول على توقيعات الموارنة. حتى إن بطريركهم، شعر بأن حياته، قد أصبحت في خطر. ونصحه القنصل الفرنسي بالحذر مما يدبّره له عمر باشا، ففرّ، عام 1842، إلى معقل منيع في الجبل.

غير أن علاقات عمر باشا الحسنة، بالجانب الدرزي، لم تدم طويلاً؛ فإذا به يستعدي الدروز، إلى جانب عدائه للموارنة. والواقع، أن الظروف والملابسات، التي أدت إلى تصادم الدروز وعمر باشا، لا تزال غامضة. ولعل من أسبابها ما يلي:

أ - لا شك أن العثمانيين كانوا يعملون على التحكم في أمور الطائفتين.. ولكن زعماء الدروز، استذكروا تجربة سابقة، عندما دفعهم العثمانيون إلى مهاجمة الموارنة، عام 1841. وبعد أن انتهت المعارك، تنصّلوا من المؤامرة. فإذا أرادوا تكرار هذا العمل؛ وكان الدروز يودّون تكراره، فعلى العثمانيين، أن يضعوا في يد الدروز فرماناً بذلك، حتى لا يتحمل الدروز، وحدهم، وزر هذا العمل. وما كان العثمانيون ليوافقوا على الطلب الدرزي.

ب - حاول عمر باشا إرغام الدروز على إعادة ما سبق أن نهبوه من الموارنة، خلال الحرب الأهلية الأولى. ولكنهم هدّدوه بأنهم سيفشون سر التواطؤ، بينهم وبين العثمانيين، عام 1841، ضد الموارنة، إذا استمر في هذه السياسة.

ج - أثيرت قضية الهوية الدينية للدروز، إذ كان العثمانيون يرون أنهم مسلمون، بينما كان الدروز يرون أنهم أصحاب عقيدة خاصة. ودار جدل وضغط لتأكيد إسلام الدروز، الأمر الذي جعل هؤلاء يوجسون خيفة من وراء ذلك، فازدادت الهوة عمقاً، بينهم وبين عمر باشا.

ومما يذكر أن الأهداف العثمانية الرئيسية، كانت غير مقبولة، لا لدى الموارنة، ولا لدى الدروز، ولا سيما منها فرض الحكم المباشر، الذي يسلب الطرفين، الدرزي والماروني، الكثير من امتيازاتهما وسلطاتهما، ويحُول دون أن يحقق الموارنة تفوّقهم الواعد، ودون أن يستعيد الدروز تفوّقهم السابق. وهكذا كانت الأطراف الثلاثة، تتنافس في شيء واحد: اليد العليا في أمور البلاد. ومِثل هذا التنافس، في مِثل تلك الظروف، لا يحسمه سوى السلاح.

استخدم عمر باشا الخديعة، وسيلة للقبض على كبار زعماء الدروز، ونجح في ذلك. ولكن أحدهم، وهو يوسف عبد الملك، لم يقع في الفخ، فتولّى قيادة الثورة ضد العثمانيين. ونجح في أن يثير النفوس، بما كان يردّده، وينشره، على أوسع نطاق، من أن العثمانيين ينوون نزع سلاح الجبل، تمهيداً لسَوق الشباب إلى الجندية العثمانية الرهيبة. وازدادت ثورة دروز لبنان حدّة، على أثر انضمام دروز حوران إليهم، بقيادة شبلي العريان (تشرين الأول/أكتوبر 1842)، الذي عُرف بشدته وصلابته، خلال الثورة الدرزية على الحكم المصري. واشترط الدروز على العثمانيين، إذا أرادوا تجنّب التصادم: إطلاق المعتقلين من زعماء الدروز. وعزْل عمر باشا النمساوي. وإعفاء الدروز من الجندية. وامتناع السلطات العثمانية عن جمْع السلاح منهم. وهي مطالب لم يكُن من الممكِن تنفيذ معظَمها؛ إذ رأى فيها العثمانيون تعارضاً مع الخط السياسي العثماني العام. وهكذا،

أصبح العثمانيون الخصم المشترك لكلٍّ من الدروز والموارنة. بيد أن الخطر المشترك، لم يمكِنه حمّلهما على التضامن في وجّه الآستانة، على غرار ما فعلوه عامَ 1840، إذ كانت خلافاتهما قد استحكمت، بل ربما أمسى الخصام الماروني الدرزي أشد من الخصام الماروني العثماني. ولم يكن قادراً على الحدّ من هذا الخصام، سوى قبول الدروز بتولي حاكم مسيحي الإمارة اللبنانية، وهو ما كانوا يرفضونه تماماً.

خاض الدروز المعركة، وحدهم. وشن العثمانيون عليهم حملة عنيفة، ضربت معاقلهم في «المختارة» و«بعقلين» و«جديدة الشوف» وغيرها. وأحرقت ودمرت عدداً من قراهم. وعلى الرغم من ذلك، صمد الدروز ضد قوات عمر باشا النمساوي، حتى يئس من الوصول إلى نصر حاسم. وشرع الإنكليز ينتقدون، بشدة، إجراءات العنف تلك، في الوقت الذي كان فيه سفراء الدول الكبرى في الآستانة، يتباحثون مع الباب العالي في نظام حُكم للبنان، يتلاءم مع وضّعه، ومع الأهداف الأوروبية. وأخيراً، عزل العثمانيون عمر باشا النمساوي، وسعى الباب العالي وسفراء الدول الأوروبية، إلى تطبيق نظام القائمقاميتَين.

الفصل الثاني

نظام القائمقاميتَين

والحرب الأهلية الثانية (1842 - 1845)

منذ انسحاب القوات المصرية من الشام، وما أعقب ذلك من حرب أهلية، والدول الأوروبية الكبرى دائبة في إيجاد نظام حُكم للبنان، يستعيد الحكم العثماني المباشر، ويحقق رغبتَي الطرفين، الدروز والموارنة، ويتماشى مع أهداف الدول الكبرى، في المنطقة. وهكذا، وجدت الدولة العثمانية نفسها أمام تحالف أوروبي، يعمل على فرض حل عليها، وإنْ اختلفت الدول الأوروبية في كيفية هذا الحل، مما أدى إلى ظهور العديد من المشروعات والمشروعات المضادّة، ومن أبرزها ما قدّمه العثمانيون والفرنسيون والنمساويون. أمّا المسؤولون الإنكليز، فكانوا قد كوَّنوا فكرة معيّنة عن نظام الحُكم، الملائم للبنان وللمصالح البريطانية. ولكنهم سعوا لأن يظهر هذا النظام، وكأنه من وضْع «الجماعة الأوروبية». وبذلك، تكون القضية اللبنانية، قد أخذت شكلاً دولياً، رسمياً.

وضعت السلطات العثمانية، أمام سفراء الدول الكبرى، مشروعاً، لا يخرج عن الأساليب التقليدية، التي كانت تلجأ إليها الآستانة. إذ جعل لبنان، كلية، تحت الحُكم العثماني المباشر، وأصبح، بموجبه، تابعاً لوالي صيدا. ولكن السفراء الأجانب، رفضوا المشروع العثماني، جملة وتفصيلاً؛ إذ إنهم كانوا ضد عودة الحُكم العثماني المباشر إلى لبنان؛ وربما كان هذا الاتجاه، هو الشيء الوحيد، الذي لم يختلف فيه سفراء الدول الكبرى.

وقدّم الفرنسيون مشروعاً، يُعَدّ، هو الآخر، رجوعاً بأوضاع لبنان إلى ما كانت عليه، قبْل وقوع أحداث 1841. إذ تبنّى هذا المشروع وجهة نظر البطريرك الماروني، إلى حدّ كبير، خاصة رغبته في أن يحكم الجبل كله أمير مسيحي، على نحو ما كان عليه الحال، أيام الأمير الشهابي، بشير الثاني الكبير. غير أن الحكومة البريطانية، رفضت المشروع الفرنسي؛ لأنها كانت ضد عودة الشهابي الكبير، من جهة، ولأن الدروز، أصدقاء بريطانيا، لا يقبَلون أن يتولى عليهم حاكم مسيحي، فضلاً عن معارضتهم الشديدة لعودة الشهابيين إلى الحكم.

وكان الأمير ميترينخ، وزير خارجية ومستشار النمسا، صاحب مشروع مبنيّ على النظرة الواقعية إلى لبنان، قوامه الاعتراف بالحقيقة الطائفية في هذا البلد، إذا أريد التوصل إلى نظام حُكم، يكون مقبولاً من الطرفين المتنازعَين، الموارنة والدروز، في إطار من الاعتراف بالسيادة العثمانية. فدعا المستشار النمساوي إلى تقسيم الجبل، بإنشاء وحدتَين إداريتَين، قائمقاميتَين. إحداهما درزية، في نصفه الجنوبي، ويحكمها حاكم درزي. والثانية مارونية، تحت حاكم ماروني، في النصف الشمالي من الجبل. وقد حصل هذا المشروع

على موافقة الدول الكبرى (15 أيلول / سبتمبر 1842). وعُدّ ذلك نصراً كبيراً للدبلوماسية الأوروبية على الباب العالي. وكان المشروع النمساوي، في الأساس، مشروعاً بريطانياً؛ إذ عكس وجهة النظر الإنكليزية، على النحو التالي:

1 - استبعد المشروع عودة آل شهاب إلى الحُكم. فهو يغاير هوى الفرنسيين والإكليروس الماروني. بينما يماشي وجهة النظر الدرزية، التي يعمل الإنكليز على أخذها في الحسبان.

2 - أعطى المشروع الموارنة كياناً قائماً بذاته، في حين أعطى الدروز، كذلك، كياناً قائماً بذاته، فجنّبهم الوقوع تحت حكم أمير مسيحي.

3 - اتَّهم جيزو، رئيس الوزارة الفرنسية، الحكومة النمساوية، بأنها أخذت بوجهة النظر الإنكليزية، لتكسب تأييد بريطانيا لها، على السيادة على روما وإيطاليا.

4 - استبعد المشروع دور روسيا من المشكلة اللبنانية. لتزداد حسرتها الناجمة عن خروجها من الأزمة العثمانية المصرية (1831 - 1840)، خاسرة، مع أنها هي التي بادرت إلى مساعدة الدولة العثمانية عام 1833؛ إذ إن بريطانيا، قضت على هذه المبادرة، وأغلقت المضايق العثمانية في وجِه السفن الحربية، مما حال دون وصول الأسطول الروسي إلى المياه الدافئة، وذلك من خلال فرضها على الآستانة اتفاقية المضايق، في 13 تموز/يوليو 1841. فلما سعت روسيا إلى دور في حل المشكلة اللبنانية، بادعائها

المدافعة عن طائفة الروم الأرثوذكس، لم يكن مسعاها فاعلاً. واضطرت إلى قبول مشروع القائمقاميتَين للجبل، من دون ذكر للروم الأرثوذكس. وهذا ما كانت تريده الدول الأوروبية، ولا سيما بريطانيا وفرنسا والنمسا، على أساس أن طائفة الروم الأرثوذكس، هي هدف البعثات التبشيرية، الكاثوليكية والبروتستانتية، على حدّ سواء.

قبلت السلطات العثمانية، على مضض، ما يفرض عليها. ولكنها حاولت، حفاظاً على ماء وجهها، أن تظهر وكأنها صاحبة المشروع، بل منفِّذته.

1 - تطبيق نظام القائمقاميتَين، والمشاكل الناجمة عنه

عُهِد بتطبيق نظام القائمقاميتَين إلى أسعد باشا، والي صيدا الجديد. وكان عليه أن يعالج المسائل الرئيسية التالية:

أ - حدود القائمقاميتَين.

ب - اختيار قائمقام درزي، وآخر ماروني.

ج - الجهة التي يتبعها الموارنة في القائمقامية الدرزية، والدروز في القائمقامية النصرانية.

وكان حل المسألة الأولى يسيراً، إذ كان من المتفق عليه، أن يكون طريق بيروت دمشق، حدّاً فاصلاً بين القائمقاميتَين. أما المسألة الثانية، فلم تخلُ من الصعوبات. إذ كان اختيار قائمقام درزي أشد حرجاً من اختيار القائمقام الماروني، لانقسام الدروز

إلى جنبلاطيين ويزبكيين. ورأى أسعد باشا ضرورة الحفاظ على وحدة الجبهة الدرزية، على أساس أنها الأقرب إلى العثمانيين، وأنها قبضتهم في ضرب الموارنة، المسؤولين، من وجهة نظر الآستانة، عن تدويل المشكلة اللبنانية، وفتّح أبواب البلاد أمام التدخل الأجنبي، الذي يمكِن أن يضر بالعالم الإسلامي. وكان أكثر المرشحين ترجيحاً للمنصب، هو سعيد بك جنبلاط؛ إذ إن القنصل البريطاني، روز، يميل إليه. فضلاً عن أن أسعد باشا يحبّذه، إلا أنه كان يخشى أمرَين، إذا تولى سعيد بك منصب القائمقام:

أ - أن ينفصل اليزبكيون، ويصبحوا أداة في يد خصوم العثمانيين.

ب - أن يزداد تأثير القنصل البريطاني في مرشحه، الزعيم الجنبلاطي، وفي توجيه مقدرات القائمقامية الدرزية. وكانت السلطات العثمانية، تجهد في التقليل من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لولاياتها.

ولهذا، استبعد أسعد باشا سعيد بك، مفضّلاً أحمد أرسلان، بعد تزكية زعماء الدروز له، مقابل حفاظه على امتيازاتهم، بمقتضى اتفاق بينهما (كانون الأول/ديسمبر 1842). وسرعان ما أدى الاختلاف في صلاحيات القائمقام، إلى تصادم والي صيدا والقائمقام الجديد. وما لبث أسعد باشا أن قبض على أحمد أرسلان. ولم يطلقه، إلاّ بعد تدخّل قناصل الدول الأوروبية الكبرى.

أما بالنسبة إلى منصب قائمقام الموارنة، فقد اخْتِير له حيدر أبي اللمع، الذي طالما سعى عمر النمساوي إلى تعيينه نائباً له. وواجه القائمقام الجديد معارضة قوية من الإقطاعيين الموارنة، الذين

ادّعوا أنه لا يمتلك الصفات الإدارية، التي يتطلبها هذا المنصب. بيد أن السبب الرئيسي لمعارضة الإقطاعيين، دروزاً كانوا أم موارنة، أنهم يرون في منصب القائمقام، وهم مُحقون، تهديداً لسلطاتهم وامتيازاتهم. وعلى أي حال، استطاعت جهود أسعد باشا، والقنصل الفرنسي، بوريه، أن تقنع الإقطاعيين الموارنة بتأييد القائمقام، من دون أن تحل المشكلة بينه وبينهم حلاً نهائياً.

وأخيراً، شرع أسعد باشا يعالج المسألة الشائكة، المتعلقة بتحديد تبعية القُرى والمدن المختلطة. ويمكِن تقسيم هذه المشكلة إلى قسمين: الأول، يتعلق بـ «دير القمر» و«بلاد جبيل». والثاني، وهو الأشد خطراً، يتعلق بالمناطق المختلطة، المتناثرة في القائمقاميتَين.

كانت دير القمر، في ذلك الوقت، تضم خمسة آلاف نسمة، منهم أربعة آلاف ماروني والألف الباقي من الدروز. إلا أنها كانت معقلاً تاريخياً للدروز، وعاصمة لهم، وتقع في قلب منطقتهم. ولذلك، رأوا، يؤيدهم الكولونيل روز، أن إخراج هذه المدينة من دائرة صلاحيات قائمقام الدروز، يُعَدّ تحدياً صارخاً للتقاليد، وللحقوق الشرعية الدرزية.

أما وجهة نظر الموارنة في هذه القضية، فتتمثل في رأي البطريرك الماروني، يؤيده القنصل الفرنسي، أنه لا بدّ من احترام الأغلبية العددية المارونية في المدينة؛ إذ إن الأمر الواقع أقوى من أي حقوق تاريخية. غير أنه إذا كان الموارنة قد أضيروا، في غير مكان، على يد الدروز، خلال الحرب الأهلية الأولى (1841)، فإن موارنة دير القمر، كانوا الأكثر ضِرراً، وإنه يجب حمايتهم من أي تعديات، قد يتعرضون لها، وهم يعيشون في محيط درزي.

وتوالت المشروعات، الفرنسية والإنكليزية، لحل هذه القضية. حتى أمكن التوصل، في أيلول/سبتمبر 1844، إلى حل وسط، على يد أسعد باشا، والي صيدا، وخليل باشا، قائد الأسطول العثماني، الراسي أمام سواحل لبنان، والمكلف بتسوية مشكلته. ويقضي هذا الحل بما يلي:

أ - تمنح دير القمر حكماً ذاتياً، يتولاه وكيل درزي وآخر ماروني.

ب - تختار كل طائفة وكيلها.

ج - يتبع الوكيل الدرزي القائمقام الدرزي، ويتبع نظيره الماروني القائمقام المسيحي.

أما بالنسبة إلى بلاد جبيل، ذات الأغلبية المسيحية، ومن أهم توابعها، فضلاً عن ميناء جبيل: البترون والفتوح والكورة فقد رأى أسعد باشا، وهو المعروف بتفهمه لمطالب الموارنة، وميله إلى حل مشاكلهم، أنها غير داخلة ضمن القائمقامية المسيحية، مستنداً في ذلك إلى أن أمراء الشهابيين، كانوا يحصلون عليها بالالتزام من والي صيدا. ومن ثَمّ، يحق للوالي أن يستعيد سيطرته المباشرة عليها. فأثار أسلوب والي صيدا، سخط الموارنة؛ إذ إنه سيفقدهم كتلة بشرية، لها وزنها، ومنطقة اقتصادية مهمة، ومنفذاً بحرياً، ويظهرهم بمظهر المستسلمين للسلطات العثمانية. وتدخّل القناصل في المشكلة، وتشاوروا فيها، حتى توصلوا إلى حل، يميل إلى مصلحة الموارنة. وهو منح القائمقام المسيحي بلاد جبيل، على نحو ما كان عليه الحال في عهد الأميرَين الشهابيَّين، يوسف وبشير الثاني الكبير.

كذلك، أُدخل بعض المناطق الساحلية، ذات الأغلبية المارونية،

ضمن قائمقامية الموارنة، بإيعاز من الكولونيل الإنكليزي روز، حرصاً على أملاك صديقه، الأمير بشير الثالث، الشاسعة، والواقعة تحت حُكم الدروز، الذين سيدمرونها، لا محالة.

إلا أن تنفيذ تلك الاتفاقات، كان يتطلب حلاً شاملاً لقضية المناطق المختلطة. فضلاً عن التوصل إلى تفاهم حول التعويضات الباهظة، التي يطالب الموارنة بأن يدفعها إليهم الدروز، لِما أقدموا عليه من تعديات عليهم، خلال الحرب الأهلية الأولى.

2 - محاولة حل مشكلة المناطق المختلطة

في محاولة لوضع أساس مقبول لحل مشكلة المناطق المختلطة، توصل الباب العالي، في 2 أيلول/سبتمبر 1844، إلى الصيغة التالية:

أ - أن تتبع المناطق المختلطة، في القائمقامية الدرزية، القائمقام الدرزي.

ب - أن تتبع المناطق المختلطة، في القائمقامية المسيحية، القائمقام المسيحي.

ج - أن يكون لكل قرية مسيحية، في قائمقامية الدروز، وكيل عنها.

د - أن يكون لكل قرية درزية، في القائمقامية المسيحية، وكيل عنها.

هـ - أن يدفع الدروز تعويضات إلى المسيحيين، عن حوادث 1841.

رحّب القنصل الإنكليزي بتلك التسوية. وأيدها، إلى حدّ ما، الدروز. بينما رفضها، بشدة متفاوتة، قناصل فرنسا وروسيا والنمسا. وعارضها الموارنة، بشدة، بلغت حدّ الدعوة اللجوء إلى القوة، بل إن منهم من رأى أن لا خلاص للموارنة في بلاد الدروز، إلا بالهجرة إلى بيروت وكسروان.

ووسط هذا التوتر الشديد، أخذ القنصل الفرنسي، يوجين بوجاد، موقفاً إلى جانب المعارضة المارونية، إذ قدَّم مشروعاً، يتعارض مع تسوية أيلول/سبتمبر 1844، واستهدف استبعاد أي سيطرة درزية على الموارنة، في القائمقامية الدرزية. كما استهدف عودة الشهابيين إلى حُكم «كل لبنان». وكان بوجاد يرى، أن الباب العالي، الذي وافق على أن تكون مصر وراثية، في أُسرة محمد علي باشا، يمكنه أن يوافق على توارث الشهابيين حُكم لبنان، خاصة أن جرم محمد علي، في نظر بوجاد، يفوق كثيراً جرم بشير الشهابي الثاني الكبير، في حق السلطان.

وسعت الدبلوماسية الفرنسية إلى موافقة الحكومة البريطانية على مشروع بوجاد، فضلاً عن موافقة أسعد باشا وخليل باشا عليه. ولكن، تضافرت عدة عوامل على فشل المشروع الفرنسي:

أ - كان الباب العالي، وهو في صدد إحكام قبضته على ولاياته، يعارض عودة الشهابيين إلى الحُكم، على أساس أن ذلك يشبه منح لبنان حكماً ذاتياً، لن يلبث أن يؤدي إلى الاستقلال.

ب - كانت الحكومة البريطانية غير موافقة على عودة الشهابيين، الذين سيصبحون، من وجهة نظرها، أدوات

طيّعة في يد القنصل الفرنسي. إلا أنها كانت توافق على إعادة الوحدة إلى الجبل، على أن تكون تحت حاكم عثماني. وحاول الفرنسيون إقناعها بقيمة التمسك بوحدة الجبل. وعملوا على إرضائها، باستبعاد عودة الأمير بشير الشهابي الثاني الكبير، مرشحين للإمارة ابنه، الأمير أميناً. ولكن الشهابي المرشح، الذي كان قد اعتنق المذهب الكاثوليكي، ما لبث أن ارتدّ إلى الإسلام؛ وما كان الموارنة ليقبلوا أميراً مسلماً على كل لبنان.

ج - كان الأمير حيدر أبي اللمع، قائمقام الموارنة، ضد عودة الشهابيين إلى الحكم. ولم يُفلح القنصل الفرنسي في إغرائه بالمناصب، ليثنيه عن موقفه.

د - كان بعض الأُسَر المسيحية الإقطاعية القوية، تعارض عودة الأمير بشير الشهابي الثاني الكبير إلى الحُكم، وعلى رأسها آل الخازن، وآل حبيش.

هـ - كان الحزب الدرزي اليزبكي، يؤيد عودة الأُسْرة الشهابية إلى الحكم، ولكنه كان دون نظيره الجنبلاطي قوة، المعارض، بشدة، لهذه العودة، والمتمسك بتنفيذ تسوية 2 أيلول/سبتمبر 1844. وكان القنصل الإنكليزي، الكولونيل روز، يشد أَزْر الجنبلاطيين في موقفهم.

و - تشبث كلٌّ من الدروز والموارنة بموقفه. ورفض الموارنة أن يخضعوا للقائمقام الدرزي. وتدفقت الأسلحة والأموال إلى الموارنة، وصدرت إليهم التعليمات المشددة بوقف التعامل مع الدروز، وإلاّ تعرّضوا للعقاب.

وهكذا، وصلت الأمور إلى طريق مسدود. وانبرى الطرفان، الدرزي والماروني، يستعدان لحل الخلافات بالقوة. ولم يكن أي من الجبهتين كتلة واحدة، متماسكة. فقد كان ثمة خلافات داخل كلٍّ منهما. ويمكِن أن يحدد ذلك التفكك، على النحو التالي:

أ - صراع دموي بين أُسْرتَي «الدحداح» و«حبيش»، المارونيتَين.

ب - توزُّع أُسْرة آل الخازن بين أكثر من تكتل داخلي.

ج - نزاع عميق، بين حيدر أبي اللمع والإقطاعيين الدروز.

د - اقتتال الزعامات الدرزية، بين الحين والآخر.

هـ - تحاسد الجنبلاطيين واليزبكيين.

وعلى الرغم من ذلك، كان اندلاع الصراع المسلح، بين الموارنة والدروز، يخفف حدّة الخلافات الداخلية، لتعلو صيحات التضامن والتكاتف، ضد الخطر الأكبر، ولا سيما لدى الدروز.

3 - تصادم الموارنة والدروز، ودخول بقية الطوائف في الصراع

عقد زعماء الدروز، في 2 شباط / فبراير 1845، مؤتمراً موسعاً، في «المختارة»، خططوا فيه للحرب، حضره وكلاء عن اليزبكيين. بينما استعدت المدن والقرى المارونية لجولة جديدة، واتخذ الموارنة «عبيه» قاعدة عسكرية لهم.

وفي هذا الوقت الحرِج، استدعت السلطات العثمانية أسعد

باشا من ولاية صيدا، ربما بإيعاز من الإنكليز، الذين كانوا يتهمونه بالميل إلى جانب الموارنة. بينما ذهب خليل باشا، في رحلة تفتيشية، إلى طرابلس. وبذلك، ابتعد هذان الرجلان، العارفان ببواطن الأمور، عن المنطقة، مما أحدث فراغاً، في هذا الظرف الدقيق، الذي كان يتطلب تدخلاً عسكرياً، لمنع التصادم المنتظر. فلقد كانا يعتقدان، أنه من الضروري استخدام القوة، لفرض الحل الملائم. ولكن السلطات العثمانية، والحكومات الأوروبية، رفضت استخدام القوة لفرض حل ما، مما أعطى الفرص الواسعة، لأن يلجأ الطرفان المتنازعان، الموارنة والدروز، إلى السلاح، في غياب قوة ردع ملائمة.

بينما المصادر، البريطانية والعثمانية، تتجه إلى تحميل الموارنة مسؤولية البدء بالحرب، وأنهم أعلنوها حرباً صليبية، تهدف، في ما تهدف إليه، إلى إعادة بشير الشهابي الثاني الكبير إلى الحُكم، كانت الأمور قد وصلت إلى حدّ، لا يمكن السيطرة فيه على أي من الطرفين، فالحرب واقعة، لا محالة. إذ هاجمت القوات المارونية، في نيسان / أبريل 1845، وكان جزء منها بقيادة الإكليروس الماروني، بعض القُرى الدرزية، وأحرقتها. فردّت القوات الدرزية، هي الأخرى، بمهاجمة القُرى والمدن المارونية. وما كاد القتال يبدأ، حتى دخل الروم الأرثوذكس المعركة، إلى جانب الدروز. وشجعهم على ذلك القنصل الروسي، بازيل. فقد كانوا يعتقدون، أن الموارنة، لو كسبوا الحرب، وتسلطوا عليهم، فسيعملون على إرغامهم، بكافة الوسائل، على الدخول في مذهبهم أو في الكاثوليكية. وكذلك، انضم إلى الدروز جماعات، من السُّنة والشيعة.

ولما اشتد القتال، بدا واضحاً، أن كفة الدروز هي الراجحة. وتوالت هزائم الموارنة، في «عبيه» و«دير القمر» و«جزين» و«زحلة» و«حاصبيا». فبادروا إلى استنجاد القناصل. ولكن وجيه باشا،

والي صيدا، رفض التدخل في الصراع، متهماً الموارنة بأنهم هم المسؤولون عن نشوب القتال وانتشاره، في تموز / يوليو 1845. وإذا كانت السلطات العثمانية راضية عما أصاب هذه المنطقة من فوضى، ليثبت للدول الأوروبية الكبرى، أن هؤلاء الناس، لا يمكنهم أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأن الحكم العثماني المباشر، هو الملائم لهم، إلاّ أنه كان لا بدّ لها أن تتدخل، لتوقف المذابح الطائفية، أولاً، ولتفرض سيطرتها الفعلية المباشرة، ثانياً.

ولهذا بعث الباب العالي شكيب أفندي، أحد كبار المسؤولين العثمانيين، لتنفيذ سياسة تؤدي إلى الاستقرار، وأن يكون حاسماً في ما يتخذه من إجراءات، مع مراعاة ما توصل إليه الأطراف المعنيون من حلول، خاصة ما يتعلق بالقائمقاميتَين. وبذلك، يتنكر شكيب أفندي لتسوية 2 أيلول/سبتمبر 1844.

وقد أعلن المبعوث العثماني، في تموز/يوليو 1845، خطته، على النحو التالي:

أ - امتناع القناصل عن التدخل في شؤون البلاد، على أساس أنهم يتحملون جانباً رئيسياً من مسؤولية الاضطرابات الدموية، والعقبات العديدة التي وضعت في طريق الوصول إلى تسوية ما.

ب - الانصراف عن تسوية 2 أيلول/سبتمبر 1844.

ج - سيطرت القوات العثمانية على الجبل، وتجريدها سكانه من الأسلحة.

د - دفع جزء من التعويضات إلى الموارنة.

هـ - إعادة تنظيم الإدارة والأمور القضائية في الجبل وتطويرها.

ومع أن الدروز والموارنة والقنصل الفرنسي، قابلوا مجيء شكيب أفندي، الذي تدعمه قطع بحرية حربية عثمانية، بحذر شديد، إلاّ أنه مضى في مهمته، فألقى القبض على القائمقامَين، الدرزي والماروني، ووزع التعويضات على بعض المؤسسات الكاثوليكية، ثم قدَّم مشروعه لإدارة الجبل، ذلك المشروع الذي نسب إليه. ويتضمن مشروع شكيب أفندي القواعد الرئيسية التالية:

أ - أن يستمر نظام القائمقاميتَين.

ب - أن يكون لكل قائمقامية مجلس، على شاكلة المجالس الموجودة في سائر أنحاء الدولة العثمانية، لمعاونة القائمقام.

ج - أن يضم مجلس القائمقامية: وكيل القائمقام. قاضياً مسلماً سُنِّياً. قاضياً درزياً. قاضياً مارونياً. قاضياً أرثوذكسياً. قاضياً كاثوليكياً. مستشاراً مسلماً سُنِّياً. مستشاراً درزياً. مستشاراً مارونياً. مستشاراً أرثوذكسياً. مستشاراً كاثوليكياً. مستشاراً شيعياً.

وقد تحددت مسؤولية كل مجلس، بتوزيع الضرائب المفروضة على البلاد، والنظر في شكاوى الأهالي ودعاواهم. وقد وضعت ترتيبات محددة، للنظر في هذه القضايا. ويعكس نظام شكيب أفندي الوقائع التالية:

أ - أنه خلق إدارة ذاتية، في قسمَي الجبل، وإنْ أبقى للسلطات

العليا العثمانية اليد العليا فيهما.

ب - أنه محاولة لعبور الأزمة الطائفية، من طريق مجلس مختلط، يضم عناصر من مختلف الطوائف، فرض عليها أن تعمل متعاونة فيما بينها.

ج - أنه نظام يرسّخ الطائفية، على الرغم من محاولته التخفيف من حدّة الأزمة الطائفية.

د - أنه لم يحل مشكلة المناطق المختلطة حلاً جذرياً.

هـ - أن هذا النوع من الإدارة كان ضربة قاسية للنظام الإقطاعي، ونفوذ الإقطاعيين.

ومهما كانت عيوب نظام شكيب أفندي، فإنه استطاع أن يعطي للجبل فرصة واسعة من الهدوء، ونوعاً من الاستقرار المؤقت؛ إذ إن كافة الأطراف، كانت تنظر إلى هذا النظام بعين الريبة والشك. وما تقبّلها له إلاّ لإرهاقها ونفاد طاقاتها. كذلك، ساعدت الظروف الدولية على استقرار نظام شكيب أفندي، فترة طويلة. فبعد مرور عامَين على تطبيقه، شهدت أوروبا سلسلة ثورات (1848)، في فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والمجر وبولندا. ولم تلبث حرب القرم أن وقعت (28 آذار/مارس 1854 - 1 شباط/فبراير 1856)، تلك الحرب التي دخلتها فرنسا وإنكلترا إلى جانب الدولة العثمانية، ضد روسيا، فكان طبيعياً أن تخف حدّة التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية، على الأقل ريثما تنتهي تلك الحرب؛ إذ كان من مصلحة بريطانيا وفرنسا، أن تتهيأ للدولة العثمانية، خلال تلك الحرب، أوسع الفرص لتجميع قواها، ضد روسيا، العدو المشترك. فهدأ نشاط القناصل الإنكليز والفرنسيين وسكنت، إلى حدّ ما،

التحريضات الصليبية، التي كان يتبناها العديد من الأجانب. ومن ناحية أخرى، كان الدروز، والمسلمون بصفة عامة، قد رأوا أن الحرب الروسية العثمانية، تتطلب منهم التكاتف مع الدولة العثمانية.

ولكن، بينما كانت قائمقامية الدروز أكثر هدوءاً، خلال حرب القرم وفي أعقابها، كانت الأمور تتطور، داخل القائمقامية المارونية، تطوراً جديداً، أدى إلى ما عُرف بثورة الفلاحين ضد الإقطاعيين (1858)، تلك الثورة التي ستؤدي إلى «حوادث الستين» أو مذابح الستين، بين المسلمين والمسيحيين.

الفصل الثالث

الحرب الأهلية الثالثة

ودور الانتماءات الطبقية

ثورة الفلاحين وحوادث الستين (1858 - 1860)

كانت أحوال الجبل، في القائمقاميتَين، هادئة، في أعقاب تطبيق نظام شكيب أفندي، وتمتُّع القائمقامَين، الماروني والدرزي، بنوع من الحكم الذاتي. ومع أن مشكلة المناطق المختلطة، لم تحَل حلاً جذرياً. إلا أن هذا الحكم الذاتي، أعطى الجبل فترة من الراحة والهدوء، ساعدت على نمو اقتصاده، وأتاحت فرصاً للتأمل في أوضاعه، السياسية والاجتماعية، مما أسفر عن انحسار المشكلة، السياسية والطائفية، إلى حين، وظهور التيارات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد تعرضت المنطقة لتطورات اقتصادية مهمة، خلال خمسينيات القرن التاسع عشر. إلا أن هذه التطورات، كانت أكثر وضوحاً في القائمقامية المسيحية، منها في القائمقامية الدرزية؛ إذ

كانت الأولى أكثر تقدماً وانفتاحاً، واستطراداً، أكثر تأثراً بالتطورات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كان نظام القائمقامية يضع الحُكم في يد القائمقام والديوان (المجلس). وبموت القائمقام الماروني، حيدر أبي اللمع، تطلع إلى المنصب اثنان من الأُسْرة عينها، هما بشير عساف وبشير أحمد. واستطاع ثانيهما أن يفوز بالمنصب، يدعمه القنصل الفرنسي، دو ليسبس. بينما كان القنصل الإنكليزي، مور، يدعم بشير عساف.

شعر بشير أحمد بأن سلطاته، ستظل مقيدة، ما دام الإقطاعيون متمتعين بامتيازاتهم. وشعر هؤلاء، بدورهم، أن هذا النظام، يهدد مكانتهم وسلطاتهم. وبذلك، بدأ صراع بين الطرفين، كان يتبع الطرق السلمية، أول الأمر، عبْر رفْع الشكاوى إلى والي صيدا العثماني. ولكن بشير أحمد، كان رجلاً قوياً، ولم يكن آل الخازن، كبرى الأُسَر الإقطاعية في كسروان، بأقل منه صلابة، إذ كانوا يدافعون عن مواقع أقدامهم، التي اهتزت، من قبْل، غير مرة. وبمعنى آخر، يمثل الصراع بين القائمقام والإقطاعيين، صورة من صور الانتقال من الحُكم الإقطاعي، إلى الحُكم الفردي المستبد. وكان بشير أحمد، فعلاً، من الحكام الساعين إلى تركيز السلطة في أيديهم، وإلى إشعار الرعية، أنه صاحب اليد العليا في الحكم والإدارة.

وبحثاً عن قوة ضاربة، يستطيع كل من الطرفين استخدامها، لإحراج مركز الآخر، عمد القائمقام والإقطاعيون إلى استخدام الفلاحين. وبدا الإقطاعيون في مكانة أقوى، بسبب كراهية الفلاحين القائمقام، لتشدُّده في جمْع الأموال الأميرية منهم، في وقت كانت فيه البلاد تعاني أزمة اقتصادية، أثقلت كواهلهم، وزادت من تدهور أوضاع الإقطاعيين الاقتصادية، في حين نمت البورجوازية في المدن

والموانئ. ولهذا، اتجه الإقطاعيون إلى تعويض خسائرهم المادية، من طريق زيادة الضغط على الفلاحين، بل صادروا دخولهم المحدودة.

وإذا كان الإقطاعيون قادرين، بما كان لديهم من سلطات، على تحريك الفلاحين ضد القائمقام، بشير أحمد. فقد كان القائمقام، بدوره، يستطيع أن يحرك قطاعات، لها قدرتها، ضد الإقطاعيين، مستغلاً ما كان يعانيه الفلاحون من جراء التقاليد الإقطاعية، التي كان يتمسك بها الإقطاعيون، ومن أهمها:

1 - تقديم الهدايا والهِبات إلى الإقطاعيين، في المواسم والأعياد.

2 - الرسوم الإضافية، التي يجبيها الإقطاعيون من الفلاحين. وهي إن كانت مقبولة، قبْل القرن التاسع عشر، فإنها أصبحت مرفوضة، لعدة تطورات حدثت في ذلك القرن، وأهمها مبدأ المساواة، الذي طبقته الإدارة المصرية، وسارت عليه الدولة العثمانية، بإصدارها خط كلخانه (1839) والخط الهمايوني (1856).

3 - أن يكون للإقطاعي، ولأُسْرته، نوع من السيادة على الفلاحين، قد تصل إلى حدّ علاقة السيد بالتابع، وهو ما لم يقبَله الفلاحون، خلال تلك الفترة.

في هذه الظروف، أصبح الفلاحون أدوات في يد القائمقام والإقطاعيين، لتحقيق أهدافهما الخاصة، من دون مراعاة لمصالح الفلاحين، الذين ساءت أوضاعهم الاقتصادية، مما حملهم على إعادة النظر في دورهم.

أدى اعتماد القائمقام والإقطاعيين، في منازعاتهما، على الفلاحين، إلى إشعار هؤلاء بقوّتهم، وبحقوقهم، التي كفلها لهم القانون العثماني: المساواة والحرية الاجتماعية. وهكذا، بدأت الأمور تخرج من أيدي الطرفين المتنازعَين، وبدأت الثورة الاجتماعية تتأجج.

وأسفر الانفتاح الاقتصادي على أوروبا، عن نمو الطبقة البورجوازية، وانتعاش بيروت وبعض المدن الصغيرة. ورأت هذه الطبقة البورجوازية الرأسمالية، المعروفة بعدائها الشديد للإقطاعيين، في نقمة الفلاحين على هؤلاء، فرصة للقضاء على الامتيازات الإقطاعية، فبادرت إلى التعاون مع هؤلاء الناقمين.

ولا شك أن المستوى الثقافي، الذي بلَغته البورجوازية الحديثة، كان من العوامل الجوهرية، التي ساعدت على نمو روح الثورة لدى الفلاحين؛ إذ كانت الثقافة الغربية قد انتشرت بين تلك البورجوازية، ومن أبرز ممثليها، حينذاك، ناصيف اليازجي، وبطرس البستاني، والجمعيات، الأدبية والفكرية، التي أخذت تظهر في المدن الرئيسية. ومع أنها لم تدعُ إلى مبادئ ثورية، إلا أنها نبّهت الأذهان للقِيم الإنسانية الجديدة، التي تحترم الإنسان، وتقدّس حريته، وتنادي بمبدأ المساواة، على الطريقة الفرنسية.

ومع شعور الفلاحين بقدرتهم على التحرك، دفاعاً عن مطالبهم، تهيّأ المناخ العام، لظهور نوع من القيادات، والتجمعات القيادية، لتتولى مسؤولية ذلك التحرك. ولقد سبق للفلاحين أن اختاروا وكلاء عن كل قرية. فكان ذلك سابقة حذا حذوها الثوار الفلاحون، عام 1858. فاختارت زحلة شيخ شباب، وشكلت مجلساً بلدياً، وامتنعت عن طاعة الإقطاعيين اللمعيين. ومثلها فعلت غزير.

واستشرت الفكرة، حتى أصبحت الحركة في حاجة إلى قائد.

كان الفلاحون قادرين على إفراز قيادة، تحاور الإقطاعيين. كذلك، كانت البورجوازية الصغرى مستعدة لتقديم الزعامة، التي تستطيع أن تقف موقف الند أمام الإقطاعيين، وتحظى، في الوقت عينه، باحترام الفلاحين، كزعامة صالح جرجس صفير، من عجلتون، وحبيب الخوري العقيقي، من كفرذبيان. ولكن الانتماء الطبقي البورجوازي، جعل هذه الزعامة معتدلة، وغير مستعدة لقيادة الثورة الفلاحية إلى أقصى مطالبها، بل آثرت الحلول الوسط. ومثل هذه الزعامة، يمكِن أن ينجح في اتجاهاته المعتدلة، إذا ما وجد لدى خصومه الإقطاعيين شيئاً من اللين، والقدرة على تفهّم حقيقة الأوضاع الجديدة. إلا أن الإقطاعيين، شأنهم شأن غيرهم من الأرستقراطية التقليدية، كانوا غير قادرين على إدراك حقيقة التغير الاجتماعي، وتمسكوا بما يرونه حقوقاً موروثة، مما أدى إلى دفْع الحركة الفلاحية إلى التطرف، وإفراز زعامة فلاحية صعبة المراس، لا تعترف للإقطاعيين بأي امتيازات، وتطالب بحقوق الفلاحين القانونية، بل ترى أن الممتلكات الإقطاعية، هي حق من حقوق الشعب، اغتصبها هؤلاء الإقطاعيون. ولهذا، مهد فشل صالح جرجس صفير وحبيب الخوري العقيقي، في التوصل إلى تسوية معتدلة مع آل الخازن، على الرغم من اتساع نطاق الثورة الفلاحية على الإقطاعيين، إذ شملت «ريفون» و«القليعات» و«عشقوت» و«داريا» و«جعيتا» و«غزير» وغيرها مهد الطريق نحو انتقال زعامة الحركة إلى طانيوس شاهين، من ريفون، وكان معروفاً بشدة عدائه للمشايخ الإقطاعيين.

1 - دور الكنيسة المارونية في حل الأزمة

سعت الكنيسة المارونية، أو الإكليروس الماروني، الذي كان على رأسه، حينذاك، البطريرك بولس مسعد، إلى وضع حدّ للأزمة بين

الفلاحين والإقطاعيين، من طريق التوصل إلى حل وسط. لقد كان الفلاحون يتطلعون، فعلاً، إلى الإكليروس الماروني، ليكون وسيطاً بينهم وبين الإقطاعيين. ولكن هؤلاء تشبثوا بما اعتادوا من سلطات، ففشلت الوساطة. وثمة من يرى أن الإكليروس، كان مرتاحاً لتلك الثورة الفلاحية، لأنها ستقضي على زعامات البيوت القديمة، مما يتيح للكنيسة الانفراد بالتوجيه السياسي للمنطقة، فتصبح مقدراتها في يد الإكليروس.

كان رجال الدين الموارنة، أقدر على التفاهم مع الفلاحين، لمقاومة الأُسَر الإقطاعية ومناوأتها لهم. وبدا من الطبيعي تعاطف الإكليروس مع الفلاحين. بل إن وقوف الكنيسة، خلال تلك الأزمة، بين الإقطاعيين والقائمقام، بشير أحمد، يعني أنها تسعى إلى تحطيم الإقطاع، إذ من مصلحتها أن تكون البلاد تحت حكم واحد مسيطر، وليس تحت قوى حاكمة متعددة، تعرّض المنطقة لخلافات، تحدّ من نشاط الإكليروس؛ فالمستقبل للحُكم الأكثر ديموقراطية، والذي يراعي مصالح الفلاحين، ويزيل معوّقات الاتصال المباشر بين الكهنوتيين والشعب[1].

---

(1) وليس معنى هذا، أن الكنيسة المارونية، كانت راغبة في ثورة فلاحية. وإنما هي تسعى إلى التوفيق بين الفلاحين والإقطاعيين، بشكل يحفظ للفلاح حقوقه، ويبقي للأُسَر العريقة نوعاً من التفوّق الاجتماعي التقليدي، حتى يمكِن تطويق الأزمة، والحيلولة دون انفجار ثوري، لا يمكِن السيطرة عليه، واستطراداً، الحفاظ على تماسك الجبهة المارونية. ومع أن وكلاء الفلاحين، كانوا أكثر استجابة لجهود الإكليروس التوفيقية، فإن الإقطاعيين أخذوا على الكنيسة المارونية، أنها لم تعلن انحيازها الكامل إليهم، ناسية أن كثيراً من ممتلكاتها، كانت بفضل هِباتهم، فضلاً عن أياديهم البيضاء عليها؛ إذ طالما اضطلع آل الخازن بدور حُماة الكنيسة. أما وقد وقعوا في ورطة، فعلى الكنيسة أن تنحاز إليهم، اعترافاً بدورهم. ولكن الإكليروس الماروني، كان يدرك أن عصر الإقطاع والإقطاعيين قد ولّى.

تـوالـت الاجـتـمـاعـات، الـتـي عـقـدهـا الإكـلـيـروس مـع وكـلاء الفلاحين، ومع الإقطاعيين. وعلى الرغم من أن مطالب الفلاحين كانت متواضعة، فقد رفضها الإقطاعيون. وإثر بعض الحوادث المتفرقة بين الجانبين، أدرك آل الخازن وغيرهم من الإقطاعيين، خطر التكتل الفلاحي الذي يواجههم. فجمعوا صفوفهم، واتخذوا من «غوسطا»، قاعدة لهم، تمهيداً لشن هجوم على مَعاقِل الفلاحين، وعلى القُرى التي رفضت طاعتهم. وأصبحت المواجهة العسكرية أمراً، لا مفرَّ منه، فبات التطرف من جانب «وكلاء» القُرى هو طابع الحركة الفلاحية. وتمثَّل ذلك في تولِّي طانيوس شاهين قيادة قطاعات مسلحة من الفلاحين، استطاعت أن تطرد آل الخازن من كسروان، وأن تستولي على أراضيهم. فدخلت الأزمة، (أواخر 1858 أوائل 1859)، في طور جديد.

وكان طانيوس شاهين، على الرغم مما نُعِتَ به من عنف وقسوة، على بيِّنة من بعض المبادئ، ذات الطابع الديموقراطي، إذ كان يرى أن الوقت قد حان لأن يكون «الجمهور» هو صاحب الكلمة العليا في البلاد، وأن يرفع الإقطاعيون، نهائياً، يدهم عن الفلاحين.

ومن أهم الوثائق، التي تكشف طبيعة أهداف حركة الفلاحين، رسالة بعث بها بعض القُرى الثائرة إلى البطريرك، بولس مسعد، في 17 كانون الثاني/يناير 1859، حدد فيها الثوار مطالبهم، التي عكست عدداً من الوقائع، من أهمها:

أ - إن الفكر الديموقراطي، القائم على أساس المشاركة الشعبية، كان واضحاً في أذهان الثوار، وخاصة المطالبة بوضع وكيل، أو وكيلَين، للعمل إلى جانب المأمور، والمساواة والحرية، وإلغاء كافة الرسوم غير القانونية، أو الإقطاعية.

ب - إن الثوار كانوا معتدلين، إذ حافظوا على بعض امتيازات المشايخ. ولكنهم أصروا على أن واحداً فقط من الأُسْرة الإقطاعية، هو «المأمور». وأنه هو، وحده، يتمتع، بنوع من الامتيازات. والباقون تسري عليهم القوانين، التي وضعتها الدولة.

ج - إن الفلاحين اعترفوا بقيمة الإصلاحات العثمانية.

د - إن هذه الوثيقة، قدِّمت إلى البطريرك الماروني، اعترافاً من زعماء الثوار، بأنه فوق المنازعات القائمة.

وعلى أي حال، فقد توصلت الكنيسة المارونية إلى اتفاق مع الفلاحين، أدى إلى عودة آل الخازن إلى كسروان، ولكن بعد أن كانت الضربة، التي وجِّهت إلى سلطاتهم الإقطاعية، قوية إلى درجة، تهاوت معها، بسرعة، منذ ذلك التاريخ، بقايا النظام الإقطاعي، لتحل محله البورجوازية الرأسمالية الحديثة.

2 - «حوادث الستين» (1860)

أ - دور القوى الكبرى في إثارة الطائفية

ما كادت ثورة الفلاحين تخبو، حتى استعرت نار الفتنة الطائفية، بين الدروز والموارنة؛ إذ تبيَّن للدول الأوروبية، أن الدولة العثمانية أضعف من أن تقف في وجْه الضغوط المتصاعدة، سواء من الخارج أو من الداخل. ولولا بريطانيا وفرنسا، لانهارت على يد روسيا، خلال حرب القرم (1854 - 1856). أما السلطات العثمانية، فسارعت إلى إصدار الخط الهمايوني (1856)، عساه يرفع نُظُمها إلى مستوى العصر، فتعامِلها الدول الأوروبية باحترام.

إلاّ أن الضغوط الأوروبية، استمرت على ولايات الدولة العثمانية، فضلاً على حكومتها المركزية، وذلك بسبب تصاعد المصالح والأطماع الأوروبية المتضاربة فيها.

فقد كانت فرنسا قد دخلت في عهد جديد، من الآمال التوسعية، منذ ارتقى عرشها نابليون الثالث Napoleon III، الذي كان يعاني معارضة الحزب الإكليريكي، في داخل فرنسا. فسعى إلى أن يتطرف في أعمال، تثبت حرصه على الكاثوليكية، فيكسب تأييد هذا الحزب القوي. لذلك، يرى بعضهم، أنه لو لم يفتعل نابليون الثالث تحريض الموارنة ضد الدروز، لوجد في صراعهما، على الأقل، فرصته، ليظهر في دور المدافع عن حقوق المسيحيين في الشرق. بل إن ثمة مَن اتَّهمه بإثارة مشكلة كبرى في الشرق، أهدر فيها الكثير من دماء المسيحيين، مع أنه كان من الممكن تجنّبها.

ومِثل هذه السياسة الفرنسية، لا ينظر إليها، عادة، من زاويتها الاقتصادية فحسب، وإنما إلى كونها تمهيداً منطقياً لاستيلاء الفرنسيين على مصر، كذلك، وهو ما حالت دونه المعارضة البريطانية الشديدة. فكان مشروع شق قناة السويس من المشروعات العملاقة، التي حملت كثيراً من مؤيدي السياسة الفرنسية على الاعتقاد، أن، البحر الأبيض المتوسط، سيصبح بحيرة فرنسية، وأن على فرنسا أن تضطلع بدورها الحضاري في الشرق العربي. كان هذا، وفرنسا تنتقل من نصر إلى نصر. فبعد حرب القرم، خاضت حرب الوحدة الإيطالية، إلى جانب الإيطاليين، ضد الإمبراطورية النمساوية، وخرجت منتصرة (1859). وأخذت أقدام فرنسا تتوطد في البحر الأحمر، عند جيبوتي.

استغل نابليون الثالث الفرص المتاحة كافة، للظهور بمظهر

البطل، في نظر شعبه، المتطلع إلى زعيم بطل. فتلقّف العلاقة الخاصة بين الموارنة وفرنسا، القائمة على الفكر الصليبي، والرغبة في أن تعود الشام كلها، يوماً ما، إلى مسيحيي أوروبا. وكان قناصل فرنسا، يرون أن الموارنة، هم مفتاح العودة إلى الشام. وكانت الشواهد، السياسية والعسكرية، ترسّخ هذه الاتجاهات لدى القناصل الفرنسيين، ولدى بعض أعضاء الكنيسة المارونية. فلقد استولت فرنسا على الجزائر، ونفت أميرها، عبدالقادر الجزائري، إلى دمشق، وتقدمت بمشروع شق قناة السويس، وحصلت على موافقة خديوي مصر عليه (1854 - 1856).

دفع النشاط الفرنسي، الواسع النطاق، المؤيدين لفرنسا، في لبنان والشام، إلى الإقدام على خطوات مشحونة بالتعصب للمسيحية، مستندين إلى قوة باريس ومساعدتها لهم ومدافعتها عنهم، عند اللزوم. ولقد كانت المؤسسات الدينية، ولاسيما «الجزويت»، أو اليسوعيين، لا تترك فرصة، من دون أن تستغلها في ترسيخ الفكر الصليبي بين الموارنة. وكان الإكليروس الماروني، قد أصبح بابويَّ التعليم والثقافة. ومن ثَم، كان كثير من رجاله مستعدين لقبول الفكر الصليبي، على أساس أنه حجر الزاوية في تحديد مستقبلهم في المنطقة. وهكذا، كانت الطائفية تزداد عمقاً، حينما أصبح الجبل يتمتع بنوع من الحكم الذاتي.

ومن الناحية الاقتصادية، كان لفرنسا مصالح متصاعدة الأهمية. وزاد من دفعها نحو المنطقة تقدُّمها الاقتصادي، إذ باتت تجني ثمار الثورة الصناعية، التي بدأتها في أعقاب الحروب النابليونية. حقيقة، أن السبق، في الثورة الصناعية، كان لبريطانيا، وأن باريس دخلتها متأخرة عن لندن. ولكن اقتصاديات فرنسا المتوازنة، وإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط، وكونها أكبر دولة

في حوضه، ورسوخ إحدى قدمَيها في الجزائر، وتمهيدها للأخرى في مصر والشام كل ذلك، جعل منطقة «لبنان» مجالاً حيوياً للسياسة التجارية، وللتطلعات الاحتكارية الفرنسية.

وأسفرت هذه السياسة عن منافسة قوية، بين فرنسا وبريطانيا، حول خطوط المواصلات العالمية، عبْر المشرق العربي. ودخلت فرنسا طرفاً في مشروعات الخطوط البرية، بين ساحل الشام والعراق، في مواجَهة مشروعات بريطانية مضادّة.

وكانت هذه التطلعات الاقتصادية وراء الدعوات العديدة، التي تردَّدت في الدوائر الفرنسية، إلى إنشاء إمبراطورية عربية، في المشرق العربي، تكون برئاسة الأمير عبدالقادر الجزائري. ولكن، يصعب على فرنسا أن تحقق أهدافها، إلا إذا وطدت نفوذها في الشام، بدعم الموارنة، مادياً وثقافياً وعسكرياً. واستطراداً، كان استمرار تصعيد الخطر الدرزي، بصفة خاصة، والإسلامي، بصفة عامة، يحمل الموارنة على زيادة اعتمادهم على فرنسا، ومن ثم، إتاحة فرص أوسع لها، كي تضع قدَمها في الشام.

وكانت الحكومة الإنكليزية، تقف بالمرصاد للتحركات الفرنسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في منطقة الشرق الأوسط. فقاومت مشروع الدولة العربية، ومشروع شق قناة السويس، وزادت ارتباطها بالدروز.

ومهْما كانت أوجُه نشاط هاتَين الدولتَين الاستعماريتَين المتنافستَين، فإن اهتزاز الوضع، الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، في منطقة الجبل، كان العامل الرئيسي وراء فتح أبواب التدخل الخارجي. أما العوامل، التي جعلت المنطقة برميل بارود، فأهمها:

توافر السلاح في أيدي أهل الجبل، وتحوُّل بيروت إلى مركز ناشط للاتّجار فيه. والصراع الطائفي كان قد خبا. ولكن، أمكن الفكر الطائفي إعادة استعاره، بتضخيم الأزمات، واستخدام الفكر الديني في المنازعات المحلية، مما يثير العامة، وإسناد القيادات المحلية إلى المتطرفين، مما يعقد الموقف.

وكانت السلطات الحاكمة، سواء القائمقاميتان أو السلطات العثمانية هي المسؤولة عن تلافي مثل هذا الانفجار المتوقع، بالعمل على اقتلاع جذور الفتنة، قبل أن تتفرع. ولكن كلّاً من هاتَين السلطتَين، كان يعوزها: القوة المسلحة، التي تمكّنها من تنفيذ خطتها. والاحترام اللازم، لكسب ثقة الناس؛ إذ أظهر الصراع بين القائمقام الماروني، بشير أحمد، والإقطاعيين الموارنة، أن القائمقام ضعيف، إزاء تفوّق خصومه.

وكان والي صيدا، خورشيد باشا، محيطاً بما كان يدور في الجبل. وهمَّ، غير مرة، بالتدخل في النزاع، بين الفلاحين والمشايخ، ولكنه خشي أن يتّهمه الأوروبيون بانتهاك الاستقلال الذاتي للجبل، بتدخله في شؤونه. وهكذا، بدا القائمقام ووالي صيدا، السلطتان الشرعيتان، عاجزتَين عن حُكم الموارنة. وعلى العكس من ذلك، كانت قائمقامية الدروز هادئة.

ب - دور السلطة العثمانية في توتر العلاقة بين الدروز والموارنة

تضمنت تقارير القناصل الأوروبيين العديد من الاتهامات، الموجَّهة إلى الموظفين الأتراك، بأنهم مسؤولون عن تزايد الأزمات بين الدروز والموارنة، وبمعاملتهم الموارنة معاملة غير طيبة، كردّ

فعل للمشاعر الإسلامية، الساخطة على النشاط التبشيري في البلاد العربية، والتدخل الأوروبي، في مصلحة المسيحيين، في الدولة العثمانية، وتوالي الضغط الاستعماري على هذه الدولة والبلاد الإسلامية. وكانت السلطات العثمانية ترى الأزمات، بين الفلاحين والإقطاعيين، في القائمقامية المارونية، دليلاً على أن الحُكم العثماني المباشر، هو الحُكم الملائم لهذه المنطقة.

في هذه الظروف، وقعت التصادمات الأولى، بين الموارنة والدروز، قرب بيروت، بينما كانت الجهود تكلَّل بالنجاح، للتوفيق بين الفلاحين الثوار والإقطاعيين الموارنة. وجاء في تقرير للقنصل الإنكليزي، مور، إلى السفير البريطاني، في الآستانة، في 31 أيار/ مايو 1860: «إن القتال بدأ بهجوم فريق من مسيحيي المتن، على قريتَي «صليما» «وقرنايل»، المختلطتَي السكان، وطردوا سكانهما الدروز. أما الدروز، فأغاروا على قرية بيت مري، وأحرقوا دار الأمير. وفي اليوم التالي، أضرموا النار في عدة قُرى، في المتن وسهل بيروت. ومن الشائع، أن الجنود الأتراك، اشتركوا في النهب والسلب، والاعتداء على المسيحيين. وقد أحرقت أيضاً دُور الشهابيين ... إن كل «المتن»، وهو أكثر أنحاء لبنان ثراء، وأكثرها سكاناً، قد أكلته نار المسيحيين والدروز».

وإذا كانت المشاعر الطائفية المتأججة، هي المسؤولة عن التصادم الطائفي، فإن الصراع الطبقي، كان مسؤولاً، كذلك، عن انتشار الصراع الطائفي. فحينما تناهت أنباء الأزمة بين الفلاحين والإقطاعيين الموارنة، إلى أسماع الدروز، في «الشوف»، خشوا من ثورة مماثلة، في منطقتهم. وما لبثت العلاقات أن توترت بين الإقطاعيين الدروز ومَن في بلادهم من الموارنة، الذين أصبحوا يتطلعون إلى التخلص من القيود الإقطاعية، وإلى إعلان ثورة

فلاحية ضد الاستبداد الإقطاعي الدرزي.

كانت المعارك دموية. واتسع نطاق التخريب والتدمير. وامتدت الأحداث من لبنان إلى دمشق. وجاء من حوران وحدات درزية قوية، لشد أزّر دروز الجبل. فأمسى موقف الموارنة حرِجاً، حتى أصبحت الحوادث، في نظر القناصل، مذابح للمسيحيين، بل إن بعضهم سماها: «مذابح الستين». وبينما كان القناصل يحتجون، بشدة، على موقف خورشيد باشا، والي صيدا، السلبي، أحياناً، والمعادي للمسيحيين، أحياناً أخرى، كانت الجبهة المارونية تتدهور بسرعة. بيد أن خورشيد باشا، بادر إلى حث الطرفين على وقف القتال، ونجح في التوصل إلى صلح، وقعه عدد محدود من أعيان الطرفين، في 6 تموز / يوليو 1860، ينص على:

(1) وقف القتال، من دون تأخير. وعودة الوئام بين الطائفتَين. وعدم مطالبة أي طرف بتعويضات.

(2) احترام النظام الإداري المطبّق في الجبل. وكذلك، احترام موظفي القائمقاميتَين، حتى يتأتّى لهم القيام بواجبهم.

وهكذا يكون خورشيد باشا، قد حرص على أن يحافظ على الوضع الرسمي القائم، من دون أن يقدِم على حل جذري للقضية؛ إذ إنه لا يستطيع ذلك، فضلاً عن كونه متهماً بالمشاركة في تلك الأحداث، إلى جانب الدروز. ولكن الحكومة العثمانية، كلفت وزير خارجيتها، فؤاد باشا، بأن يسرع، على رأس جيش قوي، إلى السيطرة على الموقف.

وما كان إرسال فؤاد باشا، على عَجَل، إلاّ إحباطاً للحملة، التي اعتزمت الدول الأوروبية إرسالها إلى الشام. وهي خطة تزعمتها

فرنسا، وطرحتها، بكل قوة، على المجتمع الأوروبي، الذي كان يرحب بذلك الدور. وعلى الرغم من التباين في مواقف الدول الأوروبية، فإنها كانت متوافقة على ألاّ تعود السيطرة العثمانية المباشرة إلى الجبل، وأنه لا بدّ من إجراء أوروبي ضد المسلمين في الشام.

وأجرت الدول الأوروبية الكبرى مشاوراتها (إنكلترا – فرنسا – روسيا – النمسا – بروسيا)، في شأن الحملة العسكرية الفرنسية، لتسكين الأحوال في الشام. وكانت مناورات بريطانيا، خلال هذه المشاورات، متركزة في الحؤول دون حصول فرنسا على أي مكاسب، تتأتّى من جهدها العسكري في الشام. ولذلك، وافقت لندن، للتحكم في عمل الحملة الفرنسية، المزمع إرسالها إلى الشام، على:

(1) أن يكون استدعاؤها، في حالة عجز القوات العثمانية، تحت قيادة فؤاد باشا، عن السيطرة على الموقف.

(2) أن ترسل القوات (الأوروبية) إلى الشام، بناء على اتفاقية دولية، توقعها الدول الأوروبية الكبرى.

(3) ألاّ تبقى القوات (الأوروبية)، التي تستخدم في تسكين الأمور في الشام، أكثر من ستة أشهر، حتى لا تتحول تلك المساعدة العسكرية إلى احتلال فرنسي.

وأدت المفاوضات، في نهاية الأمر، إلى اتفاق، وقعته الدول الكبرى، في شأن تحديد أسلوب عمل القوة الأوروبية (الفرنسية) في الشام، على النحو التالي:

(1) إرسال قوة أوروبية إلى الشام، يكون نصف عديدها من الفرنسيين.

(2) اتفاق قائد الحملة، عقب وصولها إلى الشام، مع القائد العثماني، على أسلوب التحرك والعمل.

(3) تعهد الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا - روسيا - إنكلترا - بروسيا - النمسا)، بدعم الحملة.

(4) بقاء الحملة في الشام، لا يزيد على ستة أشهر، على أن يقدِّم إليها الباب العالي المساعدات والتسهيلات.

وقد عنى ذلك أن الحملة، التي تقرر إرسالها إلى الشام، ليست حملة فرنسية، من الوجهة الرسمية، وإنما هي حملة أوروبية. وبذلك، أُرضيت فرنسا، بأن أعطيت الفرصة لتتولى هي إعدادها؛ وهو اعتراف ضمني بأن لها مطالب خاصة في الشام، تفُوق ما لغيرها من الدول الأوروبية. كما أُرضيت بريطانيا بكون الحملة غير مقتصرة على فرنسا، وأن تحركاتها، قُيدت بالتفاهم بين قيادتها والسلطات العسكرية العثمانية، الأمر الذي يحدّ من سلطة القادة الفرنسيين. فضلاً عن أنه أصبح من المستبعد جداً، أن يتمكن الفرنسيون من تحويل مهمة هذه الحملة، إلى قوات احتلال.

وما أن وصلت الحملة الفرنسية إلى بيروت، حتى بدأ قائدها، بوفور، اتصالاته مع فؤاد باشا، في دمشق. وسرعان ما دب الخلاف بين الرجلَين؛ إذ كان بوفور متعالياً، يتصرف وكأنه أصبح صاحب الأمر والنهي في المنطقة، وأن على الجميع أن يطيعوا أوامره، بمن فيهم وزير الخارجية العثمانية نفسه، فؤاد باشا، بينما كان المطلوب أن ينسق عملياته مع الوزير العثماني. فكان أن بدأ التصادم بينهما، منذ البداية؛ إذ عمل فؤاد باشا على أن يلتزم بوفور حدوده، وأن يقنعه بأنه لا يعمل على أرض فرنسية. فاقترح أن يتحرك القائد

الفرنسي في ديار الموارنة فقط، في حين يتحرك الوزير العثماني في ديار الدروز. وكان فؤاد باشا يهدف من وراء ذلك إلى:

(1) إبعاد الجيش الفرنسي عن التصادم مع الدروز، حتى لا تشتعل الحرب الطائفية.

(2) قصر نشاط الجيش الفرنسي على ديار الموارنة.

فردّ بوفور على ذلك، بأن مهمة الحملة، هي تأديب الدروز فقط. وأنه لا بدّ من ملاحقتهم، وهو ما يعني أن الحملة، ستصل إلى «حوران»، وقد تصل إلى مشارف دمشق.

الفصل الرابع

إرساء نظام المتصرفية وترسيخ الطائفية

أولاً: تسوية طائفية، في مصلحة المسيحيين

في الخامس من تشرين أول/أكتوبر 1860، شُكلت لجنة دولية، تمثل الدول الأوروبية الكبرى، الخمس: فرنسا وإنكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا، برئاسة فؤاد باشا، مندوب السلطان العثماني، ووزير خارجيته. مهمتها التحقيق في «حوادث الستين»، والحيلولة دون تجددها، ورأب الصدع بين طوائف جبل لبنان، ووضْع نظام جديد لحُكمه.

وبعد أن عقدت اللجنة عدة اجتماعات، في بيروت والقسطنطينية، درست، خلالها، مختلف الشؤون، انتهت إلى عدة قرارات. كان أهمها إلغاء نظام القائمقاميتَين، ووضع نظامَين لحُكم جبل لبنان. تألف أحدهما من 47 مادة، والثاني من 17 مادة. ثم رفعت الأمر إلى الباب العالي وسفراء الدول الكبرى، الخمس، في الآستانة، للدراسة، وإقرار الأصلح.

ثم شكل الباب العالي مجلساً، لاختيار النظام الأصلح. تألف من علي باشا، الصدر الأعظم، عن الدولة العثمانية، وممثلين للدول الخمس. واجتمع المجلس في 30 أيار / مايو 1861، فحبّذ الصدر الأعظم إقرار النظام الأول، الذي يقسم لبنان، بموجبه، إلى ثلاث قائمقاميات درزية ومارونية وأرثوذكسية. وأتاح هذا النظام خلق موطئ قدَم لروسيا، من خلال إنشاء قائمقامية أرثوذكسية، بينما رأى الجانب العثماني، أنه يؤكد سلطة دولته على لبنان. غير أن فرنسا، استطاعت أن تقنِع الحكومة الروسية، بالعدول عن التمسك بفكرة التقسيم الثلاثي. وبذلك، تغلّب الجانب المنادي بنبِّذ سياسة التقسيم الطائفي، والداعي إلى توحيد الجبل تحت حُكم واحد. ونزل علي باشا على رغبة الأغلبية، فأُقر النظام الثاني.

وعند البحث في ديانة الحاكم ومَذهبه، تقرر أن يكون مسيحياً، ينتمي إلى مَذهب أكثرية السكان. وبينما كان الصدر الأعظم يرى اختيار حاكم أجنبي، طالب السفير الفرنسي أن يكون لبنانياً. ثم انتهى الرأي إلى تنصيب حاكم عثماني، غير لبناني، لمدة ثلاث سنوات، على سبيل التجربة، ويمنَح لقب متصرف. وأُعلن، وقتئذ، في إستانبول، تنظيم جديد لأقاليم السلطنة العثمانية، قسمها إلى ولايات ومتصرفيات وقائمقاميات. ومن ذلك يتضح، أن المتصرف، كان أدنى مرتبة من الوالي، وإنّ كان سفراء الدول الكبرى، الخمس، قد اشترطوا، عند تعديل النظام، أن يمنح متصرف جبل لبنان، عند تعيينه، رتبتَي الوزارة والمشيرية، وهما أعلى رُتَب الدولة العثمانية.

أُقر النظام الجديد، بعد تداول سفراء الدول الكبرى، الخمس، مع الباب العالي. وهو يقضي بإنشاء نظام حُكم جديد في جبل لبنان، يعيد تنظيم إدارة الجبل، لمدة ثلاث سنوات، على سبيل الاختبار. ثم جرى تعديله، عام 1864.

وبموجب هذا النظام، تولّى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي، نصبه الباب العالي. وهو مسؤول أمامه مباشرة، وتولّى السلطة التنفيذية كاملة. وكان من اختصاصه تعيين القضاة، ومأموري الإدارة المحلية، ومن حقه رئاسة المجلس الإداري، الذي تألف من اثني عشر عضواً، بمعدل اثنين لكل من الموارنة والدروز والكاثوليك والأرثوذكس والمتاولة (الشيعة) والمسلمين. وقد تولى هذا المجلس توزيع الضرائب، وبيان الوارد والمنصرف، وإبداء الرأي في المسائل، التي كان يعرِضها المتصرف عليه.

وقد قسمت المادة الثالثة جبل لبنان إلى ست مقاطعات إدارية. يعيَّن في كل منها مأمور إداري، من قِبل المتصرف. ويُختار من الطائفة ذات الأكثرية العددية في المقاطعة، أو التي تمتلك فيها الأملاك العقارية الأكبر. أما المادة الرابعة، فقد نصّت على تكوين مجلس إدارة محلي، في كل مقاطعة، برئاسة مديرها. ويضم بين ثلاثة وستة أعضاء، يمثلون طوائف السكان، ومصالح الملكية العقارية في المقاطعة.

وطبقاً لما جاء في المادة الخامسة من النظام، قُسمت المقاطعات إلى نواحٍ، قُسمت، بدورها، إلى قُرى، رأس كلاًّ منها شيخ.

وحدد بعض موادّ النظام ماهية القضاء، وكيفية التقاضي. ويبدو واضحاً، أن التقسيم الطائفي للسكان، وضع بصماته على السلطة القضائية، كذلك. ففي كل ناحية، قاضي صلح لكل طائفة، ومجلس قضائي ابتدائي، في كل مقاطعة، تمثَّل فيه الطوائف الدينية الست، على غرار مجلس الإدارة، مع إضافة عضو، يمثّل المذهب البروتستانتي، وآخر يمثِّل الديانة اليهودية، إذا كان أحد المتقاضِين بروتستانتياً أو يهودياً.

ثانياً: تعميق الطائفية، ووجود نظامَين في جبل لبنان

استمر اختبار ذلك النظام لمدة ثلاثة أعوام، كتب المتصرف، في نهايتها، تقريراً في شأن إدارته خلالها، ضمّنه آراءه، بالنسبة إلى تعديل النظام. وكانت أول ملاحظة للمتصرف ترى، أن تطبيق بعض المواد، أدى إلى تعميق النعرة الطائفية، وإثارة كثير من الأحقاد، وعرقلة سير الإدارة.

والحق، أن طبيعة الأرض اللبنانية، جعلت من جبالها ملجأ لكثير من الأقليات الدينية، التي عمدت إلى التقوقع على نفسها، بعيداً عن هذا الحُكم أو ذاك. إلا أن التنوع الطائفي، على ما انطوى عليه من اختلافات مذهبية، لم يمنع من نشوء زعامات إقطاعية، قادت تجمعات طائفية مختلفة، مما جعل الطابع الاقتصادي الاجتماعي، يتعدى الحدود الطائفية، وهو ما كان يؤدي إليه تنافس الأمراء وكبار المشايخ. وهو ما كان يتأكد، كذلك، حين يتضامن الزعماء الإقطاعيون، من أجْل مواجَهة عدوّ مشترك، وكلما اتحد الفلاحون، من دروز ومسيحيين ومسلمين، دفاعاً عن قضية إقطاعية.

غير أن ذلك كان يمثل ظواهر اجتماعية طارئة؛ إذ استمرت كل طائفة، دينية أو مذهبية، تعيش في معزل عن الأخرى، لاطّراد نمو العوامل الطائفية وتعددها، بعد أن افتقدت الزعامات الطائفية القدرة على التفاهم، نظراً إلى تعدد الاتجاهات الطائفية، واشتد التعصب الطائفي، حتى جنحت كل طائفة إلى التطرف، فضلاً عن ازدياد المفاهيم الطائفية. ومما زاد التباعد بين الطوائف، أن بعضها تملكت خصائص، ميّزتها عن غيرها. فبينما نجد أن البيئة الجبلية، أثرت في مَن لجأوا إليها، من الشيعة والدروز والموارنة، فجعلت منهم قوماً أشداء، ذوي نزعات فردية، غذتها العصبيات العشائرية،

كان السُّنة والروم، سكان مدن، يختلفون، بالطبيعة، عن سكان الجبل. ولدى انتقال المفاهيم الطائفية إلى الصراع الطبقي، في ظل الإقطاع، بدأت الدول الأجنبية تتدخل في شؤون لبنان الداخلية، معتمدة على الطائفية، سبيلاً إلى تحقيق مآربها، خاصة أن الأصول الإقطاعية، تأثرت تأثراً كبيراً بتمتع كل منطقة بمناعة طبيعية، تجعلها تشكل ما يشبه الوطن المحلي الصغير.

ولم تكن مسألة تعميق النعرة الطائفية، هي الملاحظة الوحيدة، التي أبداها متصرف لبنان على نظام 1861، في تقريره المشار إليه. وإنما كان هناك مآخذ أخرى، ناقشها سفراء الدول الكبرى، الخمس، في مؤتمرهم، في الآستانة، عام 1864، الذي عقدوه للنظر في حاجة نظام 1861 إلى التعديل، إلى جانب مهام أخرى، تتعلق بحُكم جبل لبنان. كما بحث المؤتمر مسألة تقسيم المقاطعات إلى نواحٍ، تقطن بها جماعات متجانسة، ما أمكَن التجانس، تُقسم، بدورها، إلى قُرى، لا يقلّ عدد سكان الواحدة منها عن 500 نسمة. ويرأسها شيخ، ينتخبه سكانها، ويعيّنه المتصرف. بينما في القُرى المختلطة، يكون لكل طائفة وافية العدد من السكان، شيخ خاص، لا شأن له إلا بأبناء طائفته. وانتهى البحث إلى إلغاء هذه الفقرة من نظام 1861. ولتخفيف حدّة الطائفية، أقر مبدأ انتخاب أهالي القرية الكبيرة شيخاً واحداً، من أبناء الطائفة الأكثر عدداً. أما القرية الصغيرة، فيعيّن شيخها المتصرف نفسه.

كذلك، رأى المؤتمرون إلغاء مبدأ تعيين قاضي صلح لكل طائفة، في كل ناحية؛ إذ إنه يستدعي تعيين عدد كبير من القضاة، فضلاً عن أنه يرسخ الطائفية في البلاد. ومع الاتفاق على تخويل شيخ القرية بعض المسؤوليات القضائية، أُقر مبدأ تعيين أعضاء المحاكم، بدلاً من انتخابهم من قِبل رؤساء الطوائف. كما وافق السفراء على

تطبيق مبدأ التحكيم في المنازعات، التي كانت تنشب بين سكان الجبل والأجانب، تخفيفاً لإجراءات الترافع أمام محكمة بيروت التجارية.

كما عدّل المؤتمر توزيع أعضاء مجلس الإدارة، بشكل يراعي النسبة العددية للموارنة. فتقرر أن يضم المجلس اثني عشر عضواً، بينهم مارونيان، ينوبان عن قائمقاميتَي كسروان والبترون. وثلاثة أعضاء عن قائمقامية جزين، أحدهم ماروني، والثاني مسلم، والثالث درزي. وأربعة عن قائمقامية المتن، أحدهم من الموارنة، والثاني من الروم، والثالث من الدروز، والرابع من المتاولة (الشيعة). وعضو درزي عن قائمقامية الشوف. وآخر من الروم الأرثوذكس عن قائمقامية الكورة. وثالث من الروم الكاثوليك عن مديرية زحلة. ثم فصِل الجزء الشمالي من لبنان (جبّة بشري والزاوية وبلاد البترون) ليشكل قائمقامية قائمة بذاتها، يحكمها قائمقام ماروني.

ويؤخذ على هذا النظام، أنه جعل حاكم البلاد غريباً عنها. غير أن الظروف، التي سادت بعد «حوادث الستين»، حتمت ذلك. فلم يكُن في وسع الدول الكبرى، الخمس، أو الباب العالي، تعيين حاكم لبناني، ينتمي إلى أي من الطوائف المتصارعة. كما أن فكرة تعيين حاكم عربي، غير لبناني، لم تكن واردة، وقتئذ، بالنظر إلى أن تحقيق حِيدَة هذا الحاكم، في رأي أهل البلاد، كانٍ أمراً صعباً.

ثالثاً: موقف الدول الأوروبية والدولة العثمانية، من نظام المتصرفية

مَرَّ لبنان بمجموعة من المراحل، قاد كل منها إلى الأخرى. فقد كان لبنان تحت سيادة الباب العالي، وكان يعرف باسم «الجبل»،

الذي تمتع بنوع من الحكم الذاتي. واستمر هذا الوضع حتى نهاية 1840، حين انتقل لبنان إلى مرحلة جديدة، عاش، خلالها، في ظل نوع من الحكم، يخضع فيه الفرد خضوعاً كاملاً للدولة، على الرغم من تمتعه بالحكم الذاتي. غير أن هذا الخضوع، أصبح محدوداً، بعد 1840. ثم تأكد ذلك، بصدور بروتوكول عام 1861، لتستمر هذه المرحلة الجديدة نحو نصف قرن، تمتع لبنان، إبّانها، بمؤسسة ديموقراطية، تمثلت في مجلس الإدارة، ويرعاها ضمان أوروبي. وفي هذه المرحلة، أُرسيت أُسُس السياسات الطائفية، التي تميزت بها الديموقراطية اللبنانية.

وكان للسياسات الدولية ثقلها، في توجيه كل مرحلة من مراحل التطور في لبنان. ففي عام 1840، دأبت الدول الأوروبية الكبرى، وفي مقدمتها فرنسا، على التدخل في شؤونه الداخلية. واعتمد عليها لبنان، بدوره، للتخلص من المصريين. كما كان لهذه السياسات أثرها في الدولة العثمانية، منذ عهد سليم الثالث، وخليفته محمود الثاني؛ إذ اطّردت حركة التطور، واتسعت الإصلاحات، التعليمية والعسكرية والإدارية. ناهيك عن ازدياد المركزية. وفي الوقت نفسه، تخطّى لبنان كونه سنجقية، تابعة لوالٍ من ولاة الدولة العثمانية، وبات ينعم باستقلال ذاتي، تضمنه الدول الأوروبية الكبرى.

ارتأى سفراء الدول الأوروبية الكبرى، المؤتمرون في الآستانة، عام 1864، دعم نفوذ الطائفة المارونية، في النواحي الإدارية، نظراً إلى غالبيتها العددية. غير أنهم وجدوا أن نزع الصفة الطائفية عن دوائر الانتخاب، يضمن أكثرية مارونية، الأمر الذي لم يتفق مع اتجاه بعض الدول الممثلة في المؤتمر. فتقرر إعادة تشكيل مجلس الإدارة، بشكل سمح باشتراك أربعة من الموارنة في عضويته، وثلاثة من الدروز، واثنين من الروم الأرثوذكس، وواحد من الروم الكاثوليك،

وآخرين، سُني وشيعي. كذلك ضوعف قضاء كسروان، مركز الموارنة، بما يسمح بتعيين قائمقام ماروني آخر، في مناصب الإدارة العليا. يضاف إلى ذلك تعيين وكيل أو نائب، لدى مجلس الإدارة، ينتخب من الموارنة.

لم يكُن تعميق الطائفية في مصلحة سكان البلاد. إذ آثر كل من المؤتمرين مصلحته على مصلحة اللبنانيين. فسعى إلى الاعتماد على إحدى الطوائف، سبيلاً إلى مدّ نفوذ بلاده، وترسيخه في لبنان. فانتصر الإنكليز للدروز، في تطرف شديد، لا يقلّ عن تعصب الفرنسيين للموارنة.

وبينما سعت فرنسا، في عقب «حوادث الستين»، إلى إنشاء دولة عربية، تحت زعامة عبد القادر الجزائري، ونشطت إلى ظهور كيان سياسي عربي، منفصل عن الدولة العثمانية، فكرت الحكومة الإنكليزية، على الرغم من سعيها إلى الحفاظ على الأملاك العثمانية موحَّدة، في أن تصبح سورية شبه مستقلة، على غرار مصر، وأن يطبق في جبل لبنان نظام خاص من الحُكم، على أن يكون ذلك في إطار التبعية للدولة العثمانية. غير أن الحكومة العثمانية، رفضت هذا الاتجاه. وتزداد الصورة وضوحاً، بالنظر إلى تلك الفكرة، التي روّجت لها روسيا، في تلك الأثناء، وموقف فؤاد باشا منها. ذلك أن روسيا، حاولت انتهاز التضارب بين باريس ولندن والآستانة، فطرحت فكرة إنشاء قائمقامية أرثوذكسية، سعياً إلى إيجاد موطئ قدم لها في لبنان، أسوة بإنكلترا وفرنسا. إلا أن الفكرة الروسية لم تتحقق، على الرغم من موافقة فؤاد باشا عليها.

وقد حاولت فرنسا، خلال الفترة من 1861 إلى 1914، أن تكون صاحبة اليد الطولى، في إطار ما سمي بسياسة الإمبريالية

الجماعية، التي كانت، وقتئذ، توجِّه الحكم والسياسة الداخلية في لبنان، مما أظهر تياراً قوياً، ضد قوى الإمبريالية الأوروبية، تبنّاه السلطان العثماني، عبد الحميد الثاني، وجمعية الاتحاد والترقي. وكان لبنان هدفاً لسياسة هذا التيار. فخلال حُكم هذا السلطان، كان نظام المتصرفية، لا يزال يتلمس طريقه إلى الاستقرار. غير أن السلطات العثمانية، جهدت في سعيها إلى إعادة قبْضتها على لبنان، حتى وقع انقلاب عام 1908، الذي قوبل بترحيب كبير، في مختلف ولايات الدولة العثمانية، لأنه نادى بالمساواة المطلقة، وبإحياء النظام البرلماني، الذي كان قد دعا إليه مدحت باشا، عام 1876. وهو يقضي بأن ينتخب العثمانيون نواباً في مجلس الأعيان ومجلس المبعوثين، العثمانيَّين. غير أن الكنيسة المارونية، قاومت هذا الاتجاه، بشدة. كما أيدت الحكومات الأوروبية لبنان، على أن يكون بمعزل عن التمثيل في مجلس البرلمان العثماني، بل إن سكان المتصرفية، استبعدوا فكرة حمْل هوية عثمانية.

وعقب اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقبْل دخول الدولة العثمانية طرفاً فيها، وبينما كان كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، تتملّق إستانبول، بادرت الحكومة العثمانية، في تشرين أول / أكتوبر 1914، إلى إلغاء البروتوكول المطبّق منذ عام 1861، واستبدلت به النظام المتَّبَع في الولايات العثمانية.

رابعاً: القِوى اللبنانية

استقبل اللبنانيون بروتوكول 1861 بالاستياء؛ إذ اقتطع جزءاً كبيراً من أرض لبنان، كما أنه أقر تعيين حاكم أجنبي عليهم. وقد رفض الزعيم الماروني، يوسف كرم، شيخ إهدن، في لبنان الشمالي، الاعتراف بهذا البروتوكول، ورفع لواء الثورة، عام 1866.

وبدأت الصراعات بين القوى، المحلية والدولية، حول اختيار حاكم مسيحي لجبل لبنان. وتبنّت فرنسا مرشحين: مجيد شهاب ويوسف كرم. ورفضهما القنصل الإنكليزي، لأن تعيين الشهابي متصرفاً، ونفوذ الشهابيين، سيؤديان إلى نمو مكانة فرنسا. أما يوسف كرم، فكان قد عمل مع قوات الحملة الفرنسية، التي وصلت إلى بيروت، بقيادة بوفور، إثر «أحداث الستين». ناهيك علاقته الوطيدة بالكنيسة المارونية. كما أنه كان يلقَى المساندة من جانب اليسوعيين، أو «الجزويت». غير أن بوفور، كان ضد تعيين يوسف كرم متصرفاً، إذ اعتقد أن حاكم الجبل، يجب أن يبتعد بنفسه عن التعصب الديني.

وكان يوسف كرم قد تولّى، عام 1860، منصب قائمقام المسيحيين، وأصبح يتطلع إلى منصب حاكم لبنان. غير أن فرنسا، كانت تشعر أن تعيينه في ذلك المنصب، لن يحقق مصالحها، خاصة أن موقفه أصبح معقداً، منذ أن بدأت القلاقل في كسروان، على يد مؤيدي طانيوس شاهين، الذي اتحد مع الأمير مجيد شهاب، الطامع في الحلول محل يوسف كرم، في منصب قائمقام المسيحيين. فاستخدم القائمقام القوة ضد رجال شاهين، مما وضعه في موقف المناوئ لفرنسا، التي كانت تميل إلى إحياء الإمارة الشهابية. فاستقال يوسف كرم، ثم اتُّفق على تعيين داود باشا، مرشح الدولة العثمانية، متصرفاً على لبنان. وبدأت، بذلك، مرحلة تاريخية جديدة، كانت القوى المتحكمة في توجيهها، تتمثل في محاولات الباب العالي التخلص من نظام المتصرفية، وموقف متصرفي لبنان من القناصل الأوروبيين. وفضلاً عن ذلك، واجَه تطبيق نظام المتصرفية مشاكل عدة، آثارها يوسف كرم، والكنيسة المارونية، وبيت شهاب، في إطار العصبيات المذهبية.

1 - انقسام طائفي حول اختيار المتصرف

اختير داود باشا متصرفاً للبنان. وكان السفير الفرنسي أول من أيد اختياره. وكان عليه أن يواجِه بعض المسائل ذات الحساسية. منها أنه هو نفسه، كان أرمنياً كاثولِكياً، فهو يخشى ألاّ يتعاون معه المسلمون. كما أن العصبيات المسيحية، حاولت أن تضطلع بدور في اختيار أول حاكم مسيحي، من داخل البلاد. ولذلك، رأت أن المتصرف حاكم عثماني، أجنبي، يَحسُن التخلص منه. أما الحكومة العثمانية، وهي التي رشحته لهذا المنصب، فكانت تواقة إلى القضاء على بروتوكول 1861، حتى يعود لبنان إلى سيطرتها.

ولكن قناصل الدول الأوروبية، كانوا يحبّذون تنصيب حاكم مسيحي، لا يدين بالولاء لأي دولة أوروبية كبرى. وكان داود باشا، يدرك ذلك تماماً. بيد أنه كان يدرك، كذلك، أنه تولّى منصبه بعد تدخّل أوروبي ذي طابع فرنسي، مما يعطي أولوية متوقعة للقنصل الفرنسي، في توجيه دفة الأمور في البلاد، فضلاً عمّا للقنصل من صِلات قوية بالكنيسة المارونية، والزعامات المارونية. بينما ضعفت ارِتباطات القنصل الإنكليزي بالزعامات الدرزية، فضلاً عن هجرة كثير من الزعماء الدروز إلى حوران، ومَن بقي منهم في الجبل، كانت أوضاعهم الاقتصادية متردّية.

وكان على داود باشا مواجَهة نتائج «حوادث الستين». والتدخل العسكري الفرنسي، والأزمة التي نشبت بين الموارنة، الذين ساءهم أن يساويهم بروتوكول 1861 بسائر العصبيات، وبين الروم، الكاثوليك والأرمن. وهو ما يفسر الريبة، التي لمسها داود باشا، عندما استقبلته طوائف الجبل، وبخاصة الموارنة، حين تسلُّمه مقاليد الحكم. بل إن الروم، بفرعَيهم، الأرثوذكس والكاثوليك، لم يروا في داود باشا إلا موظفاً عثمانياً، ينتمي إلى الأمة الأرمنية المناوئة لهم.

2 - دور الموارنة وكنيستهم

كانت الكنيسة المارونية ضد داود باشا. وكانت تحدوها رغبة أكيدة في تعيين متصرف مرشح من قِبلها. هذا على الرغم من أن المفاوضات، التي انتهت إلى توقيع بروتوكول 1861، كانت تمثل انتصاراً للسياسة الفرنسية، الساعية، منذ عام 1840، إلى إيجاد سلطة مسيحية واحدة في الجبل، تتمتع بالاستقلال عن والي صيدا ووالي دمشق، وترتبط مباشرة بالآستانة، وتضمنها الدول الأوروبية الكبرى، الخمس. فإن فرنسا رأت أن موارنة الجبل، سوف تُهضم حقوقهم، في ولاية مترامية الأطراف، يحكمها حاكم مسلم. كما أدى تعيين داود باشا حاكماً على الجبل، إلى رضا المسيحيين عن الآستانة، خاصة أنه منح رتبة مشير. وكان لذلك رد فعل معاكس بين المسلمين. وبحصوله على لقب مشير، أصبح موقفه قريباً من موقف حكام الولايات. كما أن ارتباطه مباشرة بالباب العالي، أنقذ البلاد من تجاوزات الموظفين العثمانيين وتعسفهم.

وإزاء مخاوف الكنيسة المارونية من عودة الحكم العثماني، والجنود العثمانيين، إلى الجبل؛ تلك المخاوف، التي أحسَن داود باشا استغلالها استكان الموارنة، راضين بذلك الامتياز، الذي أحرزوه بمقتضى نظام المتصرفية، إضافة إلى أن كنيستهم، كانت مسيطرة على مقدرات النصف الشمالي من لبنان. ومع أن المتصرف أَخفق في أن يكتسب ثقة الكنيسة المارونية؛ إذ كان متهماً بممالأة العثمانيين، إلا أن وجوده، كان يمثل حلاً وسطاً بين عودة الصراع الطائفي، وتمتع لبنان بنوع من الإدارة الخاصة.

ولكن موقف المتصرف، على الرغم من ذلك، كان أقوى من موقف الكنيسة؛ إذ إنه يمثّل حكومة، تحتوي جبل لبنان، ولا يمثّل

طائفة بعينها. وبذلك، لم يكن عسيراً عليه، أن يتَّهم خصومه من الموارنة، بأنهم كانوا يرغبون في وجود قائمقامية طائفية مارونية، تجعل البلاد عرضة لصراع جديد. بينما كان المتصرف يعمل من أجل المتصرفية، ككل. وقد اتخذ خطوات تدعم موقفه، منها في مصلحة أهل البلاد عامة، مثل اعتراضه على إخضاع صادرات البلاد من التبغ، لنُظُم الاحتكارات العثمانية.

وعلى الرغم من أن رستم باشا، تمكّن من تنظيم الإدارة على الوجه الأكمل، فإنه لم يستطع القضاء على تدخّل الكنيسة في شؤون البلاد. وكان حريصاً على مراعاة امتيازاتها. إلا أنه حينما رأى أن يقتصر نشاط الأساقفة على رسالتهم الروحية، ثارت الثائرة ضده. وقد استغل مطران دير القمر، بطرس البستاني، ومطران بيروت، يوسف الدبس، وقوف البطريرك إلى جانب المتصرف، لإثارة المشاغبات ضد المتصرف والبطريرك معاً. وظَل الخلاف يتفاقم، حتى استهلت السنة الخامسة من ولاية رستم باشا، حين بدأ البستاني يثير العامة، عسى أن تستبدل الآستانة المتصرف. ولدى استفحال الخطر في المناطق المختلطة، بين الموارنة والدروز، طلب رستم باشا من الباب العالي إبعاد البستاني. فسمح بنفْيه إلى القدس.

كان إبعاد المطران الماروني، بطرس البستاني، سابقة في الجبل. فكان طبيعياً أن يحدِث ذلك رد فعل قوياً عند بعض الأهالي، الذين تثيرهم العصبيات المَذهبية. أما الإكليروس الماروني، فقد عَدّ نفْي المطران البستاني، ضربة موجَّهة إلى نفوذه.

والحق، أنه لو طبق المتصرف بروتوكول الجبل، مع القوانين المتعلقة به، وتلك السارية في السلطنة العثمانية، لحرمت الكنيسة ورجالها من جميع الامتيازات. وكان المطارنة على علم بهذا الأمر.

غير أن أساليب الإثارة، وكتابة الشكاوى الجماعية، والمنشورات، جعلت الحكومة العثمانية تعيد النظر في إبعاد المطران. وكانت الكنيسة المارونية، تطالب بمنْح الحرية للمطران المبعَد، وبعودته إلى دير القمر. وتفاقم الأمر، إلى حد اضطر الحكومة إلى استدعاء رستم باشا إلى الآستانة، في 3 شباط / فبراير 1879، للتداول في وضع حدّ للصعوبات، التي آثارها نفْي البستاني. ويبدو أن مساعي فرنسا، في العاصمة العثمانية، اتجهت نحو عزْل المتصرف؛ إذ كان عليها أن تختار بين إرضائه وإغضاب الإكليروس الماروني. وأخيراً عاد المطران المبعَد، بموجب قرار، اتخذه رستم باشا، في 10 أبريل 1879، أثناء وجوده في الآستانة.

وكان لا بدّ من وضع حدّ بين السلطة الزمنية وسلطة الكنيسة، وتنظيم المسألة الكنسية المعقدة. فنزع نظام 1864 من المؤسسات الكهنوتية حق حماية العلمانيين أو رجال الدين، الذين تلاحقهم النيابة العامة. غير أن النظام نفسه، أبقى على استقلال الكهنة القضائي، باستثناء الحالة، التي يكون أحد أطرافها علمانياً، إذ أوجب أن تنظر فيها المحكمة المدنية. إلاّ أن هذا الاستقلال القضائي، جعل الكنيسة دولة داخل الدولة، ووفّر لها قوة منظمة، في مواجَهة السلطة المدنية، خاصة أن دائرة الأوقاف، اتّسعت إلى حدّ أنها أصبحت تشكل خطراً على اقتصاد البلاد، فأغرت الكهنة بالدخول في صراعات مع حاكم الجبل.

3 - الدروز

أما الدروز، فكانوا قد يئسوا من استعادة سيادتهم السابقة، واستكانوا لتردي إمكاناتهم الاقتصادية. فاكتفوا باستمرار زعامتهم المحلية، التي تركزت في بعض الأُسَر الدرزية الكبرى، وبعدم المساس

بتقاليدهم، المذهبية والاجتماعية.

وكان نظام المتصرفية عاملاً جوهرياً، في فصل منطقة حوران الدرزية عن دروز لبنان. ففقدوا الدور القيادي، الذي مارسوه من قبل، في عهد الإدارة المصرية، وفي خلال «حوادث الستين». ولذا، لم يظهر لهم دور واضح في تطور أحداث لبنان، خلال عهد المتصرفية.

أما العامل الثاني الذي قلّل من شأن الدروز، فهو انخفاض المستوى الثقافي. إلى جانب ما كتبه الموارنة عن أنفسهم، وقِلة من كتب عن الدروز.

وظل وجود الدروز في الجبل مقصوراً على منطقة الشوف، باستثناء دير القمر، التي طُردوا منها نهائياً. أما في شمالي الجبل، فظلوا في مَواقعهم التقليدية، في منطقة عاليه وما حوْلها.

واضطر الدروز إلى مسايرة داود باشا، لأسباب عدة. أهمها الفرقة بينهم وبين المسيحيين، بعد «حوادث الستين». وقضاء نظام المتصرفية على نظام الإقطاع، الذي كانوا، في ظله، مستقلين عن الآستانة. وقضاء النظام الجديد على مركزهم، الاجتماعي والعسكري، في الجبل. إضافة إلى أنهم أصبحوا مجزّئي الأوصال؛ إذ خرجوا من الحرب الأهلية بلا قيادة، بعد نفْي أغلب زعمائهم، وفقدوا كيانهم السياسي، القائمقامية الدرزية، وبات عليهم أن يخضعوا، في ظل نظام المتصرفية، لحاكم مسيحي. ومما زاد في ضيقهم الدفين، تمتُّع الكاثوليك والأرثوذكس بما تمتَّع به الموارنة، وهم الذين كانوا يقفون في وجههم موقف الند للند.

4 - الشيعة

طالما شعر الشيعة بأن نظام المتصرفية قد ظلمهم، إذ فصَلهم

عن متصرفية لبنان. بيد أن شيعة البقاع أَنِسوا إلى خروجهم من نظام حُكم، يرأسه مسيحي. ولكن، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بات الشيعة يعانون ضغط الحُكم السُّني، العثماني. وكراهيتهم لنظام الحكم العثماني، وللرئاسة المسيحية لنظام المتصرفية، حملتهم، فيما بعد، على رفض ضمهم إلى دولة لبنان الكبير، بل طالبوا بنوع من الاستقلال عن نظام الانتداب.

5 - الروم الأرثوذكس

أما الروم الأرثوذكس، فقد كانوا في مستوى ثقافي، أقلّ مما كان عليه الموارنة. كما أنهم لم يتمتعوا بمظاهرة دولة كبرى، كما الموارنة. لذلك، فقد استكانوا لنظام المتصرفية، لعجزهم عن مقاومته، من ناحية، ولأنه لم يتعرض لتقاليدهم الاجتماعية، من ناحية أخرى. إلا أنهم أصبحوا عرضة لنشاط الجمعيات التبشيرية، البروتستانتية والكاثوليكية. ونجحت الجمعيات التبشيرية البروتستانتية في تحويل عدد منهم إلى المذهب البروتستانتي. يضاف إلى ذلك، أن روسيا فتحت قنوات معهم، وإن كان ذلك على نطاق محدود، بالنسبة إليهم. إلا أن ذلك لم يجعل منهم قوة معادلة للموارنة. ولذلك، لم يكن لهم دور في مقاومة نظام المتصرفية، إلا بالقدر الذي يحدّ من التفوق الماروني فقط.

6 - دور التعليم والبعثات التبشيرية

وصل إلى لبنان، في أوائل القرن التاسع عشر، البعثات التبشيرية الكاثوليكية، وهي فرنسية، والبعثات التبشيرية الإنجيلية (البروتستانتية)، وهي أمريكية، في الأغلب، إضافة إلى المؤسسات التبشيرية البريطانية. وكان لكل من هذه البعثات دورها في ترسيخ الطائفية.

اتّبع المبشرون الأمريكيون نظاماً تبشيرياً، يختلف عن أمثاله، البريطاني، والهولندي والأسباني؛ إذ إن البريطانيين والهولنديين والأسبان يبعثون بالمبشرين بعد الجنود، بعكس المبشرين الأمريكيين، الذين اتجهوا نحو أزمير Izmir وغيرها، بعد التجار، دون أهداف سياسية قوية، واضحة. ومن ثَم، فقد كان الطابع الروحي، الذي أُضفي على المبشرين الأمريكيين، غير مشكوك فيه، خاصة أنهم وصلوا في ظروف التوافق الأوروبي في المنطقة، فضلاً عن أن المؤسسات الروحية، البريطانية والأمريكية، كانت متشابهة إلى حدّ كبير، وأن الانفصال السياسي، بين الأمريكيين والإنكليز، لم يصاحبه انفصال في مؤسساتهما الروحية.

وكانت البعثات التبشيرية البروتستانتية الأمريكية الأولى، تهدف إلى:

1 - إعلاء شأن البروتستانت في الشرق.

2 - تحويل المسلمين واليهود إلى البروتستانتية.

3 - غزو العقيدة الإسلامية في عقر دارها.

4 - نشر البروتستانتية.

5 - جمع المعلومات عن منطقة الشرق، العربي والإسلامي، حتى فارس.

وكانت العقبات التي وقفت في وجه نشاط البعثات التبشيرية الأمريكية، في المنطقة، تكمن في:

1 - جهل اللغات كافة، المنتشرة في الشرق.

2 - الطوائف بعضها من بعض. وحذرها جميعاً الفكر المذهبي الأجنبي، الوارد.

3 - نظام المِلَل، الذي منح كل طائفة من الطوائف الدينية، حق حماية نفسها من تعديات أي طائفة أخرى، الأمر الذي عوق نشاط البروتستانت.

وقد حققت الإرسالية الأرثوذكسية الأمريكية بداية حسنة، في حقل التعليم، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ إذ أنشأت عدداً من المدارس الخارجية، ومعهداً داخلياً في بيروت، وآخر في عبيه، وبضع مدارس في أنحاء من جبل لبنان، انتظم فيها عدد من التلاميذ، يراوح بين 300 و400 تلميذ.

وكان الأسلوب الأول، الذي اتخذه المبشرون الأمريكيون وسيلة لاستمالة أهل البلاد، هو تعليم اللغة الإنكليزية. فأقبل التلاميذ على تعلّمها، فانتشر أمر النشاط البروتستانتي، مما دعا الإكليروس المحلي إلى مقاومته، فتشتت التلاميذ، الذين التحقوا بالفصول الأمريكية. واتّسع نشاط البعثة، على الرغم من مقاومة الإكليروس، الماروني والأرثوذكسي، على حدّ سواء. وبذلت الجهود للحؤول دون تعليم الأولاد في المدرسة البروتستانتية. غير أن تلك الجهود باءت بالفشل؛ إذ كان أبناء طائفة الروم الأرثوذكس وتلاميذها، أكثر جرأة على بطريركهم من جرأة الموارنة على كبيرهم.

وقد تصوَّر بعض أعضاء البعثة التبشيرية الأمريكية، أن جانباً من الدروز، كان على استعداد للتحول إلى البروتستانتية. واتخذ المبشر الأمريكي بيرد، من القرية الدرزية، عاليه، مركزاً للتبشير بين الدروز. كما زار المبشر سميث، عدة قُرى درزية، ليتحقق من

حاجتها إلى مدرسين. غير أنه لم يرغب في التنصّر سوى قلّة قليلة جداً من الدروز. وما كان إقبال الدروز على أفراد البعثة التبشيرية الأمريكية، إلاّ وسيلة، وليس غاية. وانتهى الأمر بأن تخلّص الدروز من المبشرين ومن المدرسين الأجانب.

على الرغم من كثرة المدارس البروتستانتية الأمريكية، وجهودها الدائبة، خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر، فإن اللبنانيين، الذين اعتنقوا البروتستانتية، كانوا قلة، نظراً إلى العقبات، الخارجية والداخلية، التي اعترضتها، إذ تزامنت الحربان الأهليتان، الأمريكية واللبنانية، فتدنّى الإمداد بالأموال. فضلاً عن أن بعثات تبشيرية أوروبية عديدة، كاثوليكية وبروتستانتية، بدأت، منذ عام 1860، تتوافد على البلاد، منها البعثة الكاثوليكية الرومانية، والبعثة البريطانية السورية. وكانت «الجزويت» أقوى تلك البعثات، إذ شمل نشاطها المدن الرئيسية في لبنان، ابتداء من عام 1831.

أما الفاتيكان، فقد خشي النشاط التبشيري الأمريكي، البروتستانتي، فسارع إلى حثّ البطريرك الماروني، والقاصد الرسولي إلى الشام وفلسطين، على أن يحُولا دون استمرار النشاط التبشيري الأمريكي. وكذلك ضيّق الموارنة على نشاط البعثة التبشيرية الأمريكية، على المستويات، الحكومية والشعبية والمذهبية.

ولم يكفِ المبشر الأمريكي، هنري جيسوب، عداؤه لنظام الدولة العثمانية، فجاهر بعدائه للإسلام نفسه، بكل تعصب وحماسة. وفي عام 1879، ألقى كلمة في «جمعية عمومية» للكنيسة، البرسبتارية، في ساراتوجا، في الولايات المتحدة الأمريكية، بلوَر فيها فلسفته، في شأن أهداف البعثات التبشيرية. ودعا إلى الإفادة من الوسائل،

السياسية والتبشيرية والتعليمية، لتتصير المسلمين. وكان يضع الأساليب السياسية قبل الأساليب، التبشيرية والمذهبية. وعُدَّ ذلك تغييراً أساسياً في فلسفة التبشير. وكان المبشرون يرون أن ارتباط الدولة العثمانية بالإسلام، وجعله الدين الرسمي للدولة، هما العقبة في طريق انتشار التبشير بين المسلمين. ولذلك، دعا جيسوب إلى «حماية بريطانية» على الولايات العثمانية الآسيوية، عملاً على التخلص من تلك العقبة؛ إذ إنه قدّر أن تلك الحماية، ستجعل التحول إلى النصرانية أمراً مشروعاً، فضلاً عن أن نشاط الجمعيات التبشيرية، سيفتح الطريق أمام المسيحيين، الإنكليز والأمريكيين، إلى السيطرة، سياسياً، على البلاد الإسلامية. وكان هذا المبشر (1888)، يرى أن الشرق العربي، كان يقع تحت «السيادة الإنكليزية»، بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية، «تمتلك» عقول أهل سورية وقلوبهم.

ولمّا صدرت تعليمات الباب العالي، بالتوسع في التعليم ذي النظُم الحديثة، ونشط العثمانيون في فتح المدارس، على اختلاف مستوياتها رأت البعثات التبشيرية ذلك خطراً شديداً على نشاطها. وكان اعتراض البعثات التبشيرية شديداً على المادة 129، من قانون التعليم العثماني، إذ كانت تفرض أن يكون معلمو المدارس، العائدة للبعثات التبشيرية، ذوي مؤهلات، تعترف بها وزارة المعارف العثمانية، وأن ترسل نسخ من المناهج والكتب، التي تدرَّس في تلك المدارس، إلى وزارة المعارف، أو فروعها في مراكز الولايات العثمانية، حتى تصدر الموافقة عليها، أو تحذف غير الملائم منها. ولا شك أن الهدف من وراء ذلك، تمثّل في التخلص من أي مناهج، تتعارض مع سياسة النظام العثماني وأخلاقياته وأهدافه. وحينما أقدمت الحكومة العثمانية على إغلاق أربع مدارس، تابعة للبعثة التبشيرية

الأمريكية، خالفت تلك التعليمات، شنّ المبشرون الأمريكيون حملة شعواء، على ما أسموه بعدوان الدولة على بناء الكنائس والمدارس والمستشفيات. وتحركت القوى البروتستانتية، مع أن المسألة لا تزيد على كوْنها إجراءات معتادة في الدولة العثمانية، وسواها من الدول. ودعت الحكومة البريطانية إلى العمل على إيقاف «الاضطهاد التركي» للمسيحيين. كما دعت ألمانيا ودول أوروبية أخرى إلى الضغط على الدولة العثمانية، من أجل «تحقيق» حرية العقيدة «وحمايتها». وهكذا، كان أسلوب البعثات التبشيرية في الحفاظ على مقومات نشاطها، وفي الحصول على امتيازات جديدة، من طريق إثارة القضايا، التي لا تمتّ بصِلة إلى المسألة التي كانت مثار الخلاف. وكانت هذه القضايا تثار بذكاء، وتستهدف إثارة المشاعر ضد الدولة العثمانية، في مختلف أجزاء أوروبا وأمريكا، حتى تضطر السلطات العثمانية إلى الرضوخ.

وقد عمدت السلطات العثمانية إلى إغلاق عدد من المدارس، التابعة للبعثة التبشيرية الأمريكية، تنفيذاً للمادة 129 من قانون المدارس، الأجنبية والخاصة، لأن المبشرين الأمريكيين البروتستانت، كانوا قد عملوا على تأسيس هذه المدارس في مناطق، أغلبية سكانها من المسلمين، بينما كان العثمانيون يسمحون للبعثات التبشيرية بتأسيس مدارسها، في المناطق ذات الأكثرية المسيحية. وكانت البعثات التبشيرية، غير الأمريكية، تراعي تطبيق هذه السياسة. وكان المبشرون الأمريكيون يثيرون مشاعر الإنجليز والأمريكيين، ضد ما أسموه «بالتعديات العثمانية على المسيحية والمسيحيين»، وعلى التدخل التركي «الشخصي»، في أعمال البعثات التبشيرية ونشاطها، مثل ادعائهم:

1 – إبعاد إحدى البعثات التبشيرية عن إربد (شرق نهر الأردن).

2 - رفض إقامة كنيسة ثانية للبروتستانت، في صيدا.

3 - «إصرار» الأتراك على منع حرية العبادة، بإغلاقهم مدرستَين في قريتَين، في منطقة بانياس.

4 - عدم شرعية إغلاق المدارس المُقامة في قُرى، تقع بين طرابلس وحماه.

5 - رفض السلطات العثمانية بناء مستشفى، في الناصرة.

وكان علي باشا، وزير خارجية الحكومة العثمانية، قد وجّه مذكرة مسهَبة إلى بولور، السفير البريطاني في الآستانة، في 30 تشرين الثاني / نوفمبر 1865، جاء فيها:

1 - منح الخط الهمايوني طوائف الدولة العثمانية كافة، ضماناً للحرية المذهبية، هو أقوى من ذلك الضمان، الممنوح في بعض الدول الأوروبية.

2 - يوفر الخط الهمايوني حماية كل طائفة من عدوان طائفة أخرى عليها.

3 - تُفرض عقوبات شديدة في بريطانيا على من يتعرّض لحقيقة المسيحية، فلماذا تحرم الدولة العثمانية الحفاظ على عقيدتها، بِسَن التشريعات الملائمة؟

4 - تخلّت البعثات التبشيرية عن الأسلوب الهادئ، وعمدت إلى استغلال الحاجات، الاقتصادية والاجتماعية، في إغراء العامة والبسطاء بالتحول عن عقيدتهم، وهو أسلوب كفيل بإثارة المشكلات الطائفية، في كيان متعدِّد.

الفصل الخامس

الدستور اللبناني والحرب الأهلية

مع تتابع الأحداث التاريخية في لبنان، شهدت بدايات القرن العشرين اتجاهاً نحو مزيد من ترسيخ الطائفية، من خلال الدستور اللبناني. والمفارقة أن الدساتير، توضع لكي تبيِّن نظام الحكم في دولة مستقلة، في حين، وضع الدستور اللبناني ليحكم دولة تحت الانتداب. وكان لا بدّ لهذه النشأة أن تترك أثرها في كيفية وضع الدستور، وفي أحكامه، ثم في طريقة تطبيقه.

أولاً: ولادة الدستور

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، واستقر الأمر لفرنسا في سورية ولبنان، إثر انتدابها من قِبل عصبة الأمم، لتولّي شؤونهما، وفقاً لما جرى من تقسيمات للمنطقة، في أروقة السياسة الدولية بعد ذلك كله، عينت فرنسا أحد مواطنيها، هنري دو جوفنيل، مندوباً سامياً في سورية. وبدأ دو جوفنيل عمله بجولات في بعض المدن السورية الكبرى. صرح في إحداها بضرورة قيام «دولة سورية

المتحدة». وأثار هذا التصريح مخاوف الطوائف المسيحية، على أساس أن ذلك قد يعني فقدان لبنان ذاتيته، ليصبح جزءاً من دولة سورية الكبرى.

إلا أن المفوض السامي، اضطر، لدى عودته إلى لبنان، ووقوفه على توتر الرأي العام اللبناني، إلى إصدار بيان، يوضح فيه أنه لم يقصد المعنى، الذي أثار مخاوف اللبنانيين، وأنه لم يفكر في المساس بالكيان الذاتي اللبناني. وأضاف أنه سيدعو المجلس النيابي، خلال مهلة قصيرة، إلى وضع دستور الدولة.

وبهذا الوعد، أفسح دو جوفنيل المجال أمام المجلس الجديد، ليجتمع، على الفور، وينتخب لجنة، تختص بإعداد الدستور، وتنسيق بنوده. وأوكل إليها استشارة الهيئات الرسمية، والشخصيات الدينية وأصحاب الرأي، من كبار الموظفين والقضاة والمحامين. فانقلب المجلس التمثيلي، منذ تلك اللحظة، مجلساً تأسيسياً، ليصبح مجلساً نيابياً، بعد إعلان الدستور. وانتخب بترو طراد وميشال شيحا، مقرِّرَين لتلك اللجنة. فأعدّا أسئلة خطية، حول المبادئ الأساسية للدستور الجديد، ونوع الحكم، ونظام الانتخاب والتمثيل، أرسلاها إلى المقامات المذكورة، للإجابة عنها. وعندما استكملت الأجوبة الخطية، دُعِي المشار إليهم إلى الحضور أمام اللجنة، للاستماع إلى آرائهم، شفهياً، ومناقشتهم في الموضوعات المثارة. فاتسعت الاستشارات اتساعاً كبيراً، ووضعت اللجنة مشروع الدستور، وأقرته بالاتفاق مع شارل دباس، ممثل الحكومة، مدير العدل، و«سولومياك» مندوب المفوض السامي في لبنان، و«سوشيه»، الموظف المختص بهذه المهمة، والذي أظهر تفهّماً للوضع الجديد. ولم يغفل القائمون على مشروع الدستور عن نصوص تحفظ حقوق الانتداب الفرنسي. وقد عنى ذلك، أن الصفة الغالبة على طريقة وضع الدستور، أنه جاء من

طريق جمعية تأسيسية منتخَبة.

وما أن اتُّفق على النصوص جميعها، حتى أعلن المفوض السامي، في المجلس النيابي، أمام ممثلي الشعب، وأمام الحاكم، ومجلس المديرين، وكبار الموظفين، والقضاة، الدستور اللبناني، ووضعه موضع التنفيذ. ثم عيّن، بقرار من المفوض السامي، مجلس شيوخ، قوامه ستة عشر شيخاً. وأصبح المجلس التأسيسي مجلساً نيابياً. ودُعي المجلسان إلى انتخاب رئيس للجمهورية.

أعلن حاكم لبنان، باسم المفوضية السامية، أن للمجلس التمثيلي، وحده، الحق في وضع الدستور، مع الاحتفاظ بحقوق الدولة المنتدَبة، التي تحدَّد، فيما بعد، في تصريح من المفوض السامي. وعلى الفور، انتخب المجلس، من بين أعضائه، لجنة من اثني عشر عضواً، لهذه الغاية. وهم شلبي دموس، عمر الداعوق، فؤاد أرسلان، يوسف سالم، جرجس زوين، بترو طراد، ميشال شيحا، روكز أبو ناضر، صبحي حيدر، عبود عبد الرازق، جورج ثابت ويوسف الزين. وقرر المجلس، أن تعقد اللجنة اجتماعاتها برئاسة موسى نمّور. ولدى إكمالها مهمتها، عُرض مشروع الدستور على المجلس، الذي درسه في ثلاثة أيام، بين 18 و21 أيار / مايو 1926، ووافق عليه، وكذلك وافق عليه المفوض السامي في 22 أيار/مايو، ونُشر في 23 أيار / مايو 1926. فالسلطة التأسيسية، التي وضعت الدستور وأقرته، انحصرت، أخيراً، في المجلس التنفيذي، الذي بقي، بموجب المادة 97، متابعاً أعماله حتى انتهاء أجل نيابته، باسم مجلس النواب.

إن واضع الدستور، حقيقة، هو السلطة المنتدَبة. فالفرنسيون انفردوا بوضع مشروعه، عام 1924، ولم يستشيروا أهل البلاد في ذلك. وعلى الرغم من تصريح «بريان»، في مجلس الشيوخ

الفرنسي، عام 1925، بأن أهل البلاد سيشتركون في وضع النظام الأساسي، وعلى الرغم من تأكيد ذلك من قِبل المفوض السامي فإن مشروع الدستور، كان من وضع الفرنسيين، وحدهم. وقد عُرض على المجلس التمثيلي، فناقشه، بسرعة. ثم نشره المفوض السامي، عام 1926. مما يعني أن مضمون الدستور اللبناني، أملته سلطة الانتداب. أما صَوْغُه، فعبّر عن إرادة مشتركة، تمثلت في المجلس التمثيلي والمفوض السامي معاً.

تضمنت المادة الأولى من تصريح انتداب فرنسا على سورية ولبنان، ما يفيد أن المفوض السامي الفرنسي، سيضع قانوناً أساسياً للحُكم، خلال ثلاث سنوات، منذ بدء الانتداب (1923)، على أن تشترك بتهيئته السلطات المحلية، وأن يأخذ هذا القانون في الحسبان حقوق جميع السكان، القاطنين في هذه الأراضي، ومصالحهم وأمانيهم. وسيتضمن السبُل الكفيلة بتسهيل تقدُّم سورية ولبنان، بالتدريج، لكي يصبحا دولتَين مستقلتَين. وفي بداية الأمر، سوَّفت سلطة الانتداب بالدستور، ولم يبدُ منها ما يدل على أنها تأخذه مأخذ الجد، فنشبت ثورة مسلحة، في كل من سورية ولبنان، طالبت بالاستقلال، وبوضع الدستور.

وإزاء هذه الثورة، اضطرت فرنسا أن تعلن، أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة، لتمكين ممثلين منتخَبين من مناقشة النظام الدستوري الملائم وتقريره، بما لا يتعارض مع استمرار الانتداب و«سعيه» إلى مساعدة البلاد، حتى تتمكن من بلوغ رشدها السياسي.

وعقب ذلك، شكلت في وزارة الخارجية الفرنسية لجنة ثلاثية، برئاسة «بول بونكدر»، كانت مهمتها وضْع مشروع الدستور

اللبناني. وبادرت السلطات الانتدابية، تمويهاً، إلى الاتصال ببعض رجال الدين وبعض كبار الموظفين، تسألهم آراءهم ومقترحاتهم، حول شكل الحُكم، وعلاقة لبنان بفرنسا. وكانت أجوبتهم تُرسل إلى اللجنة الثلاثية، في باريس. وعلى الرغم من وجود مجلس تمثيلي، منتخب للإسهام في وضْع الدستور، فإن ذلك المجلس، لم يُرَد له، في بداية الأمر، أن يشارك في شيء يتعلق بوضع الدستور. ولمّا أحسّ أعضاء المجلس بذلك التجاهل، اتصلوا بسلطات الانتداب، محتجين ومطالبين بممارسة حقهم في الاشتراك في وضْع الدستور.

حاولت سلطات الانتداب المضي في تجاهلها المجلس، ورأت أن دور السلطات المحلية، يقتصر على استطلاع رأي بعض رؤساء الطوائف الدينية، وبعض ذوي المكانة من اللبنانيين. فردّ أعضاء المجلس بإثارة الموضوع، في جلسة 17 تشرين الأول/أكتوبر 1925، حين ألقى الشيخ يوسف الخازن خطاباً، أخذ فيه على السلطة الرسمية انفرادها بوضْع الدستور، من دون الرجوع إلى المجلس، السلطة الرسمية الوحيدة القائمة في البلاد.

وردّ مندوب المفوض السامي، أنه لا يتفق مع أعضاء المجلس، في وجهة نظرهم، وأن سلطات الانتداب، أوفت، في استشارتها بعض اللبنانيين، بالتزامها المنصوص عليه في صك الانتداب. وأنها مستعدة لسماع رأي المجلس، بل آراء جميع اللبنانيين، الراغبين في إبداء آرائهم في الموضوع. وعند عرض هذا الاقتراح، أقرّه المجلس بالأغلبية.

وكان لموقف المجلس صداه في فرنسا نفسها؛ إذ عمدت إلى تغيير مفوضها السامي، العسكري، في سورية ولبنان، واستبدلت به مفوضاً سامياً آخر، هو هنري دو جوفنيل، الذي كان عضواً

في مجلس الشيوخ الفرنسي، والذي أرسِل ليهادن الحركة الوطنية والمجلس التمثيلي، ويعطيه دوراً أكثر وضوحاً، ولو في الظاهر، في وضْع مشروع الدستور.

ثانياً: الطائفية في الدستور

نص الدستور اللبناني، في مبادئه الأساسية، على المساواة بين المواطنين اللبنانيين، في الحقوق والواجبات. ومن ثم، فهو لا يقر الطائفية، ولا التمييز بين المواطنين، على أساس انتماءاتهم الدينية؛ وإن اتسم بعض موادّه بملامح طائفية. ولكن تطبيقه، استند إلى هذه الملامح، دون مبادئه الأساسية. وعزز التطبيقَ الطائفي القوانين الانتخابية، المكملة للدستور.

ولعل أهم مادة في الدستور اللبناني، كانت وراء استشراء الطائفية وترسيخها، هي المادة 95، سواء في أصلها، الذي صِيغ عام 1926، أو بعد تعديلها، عقب الاستقلال، تعديلاً، لم يؤثر في مضمونها. وقد نصّت على ما يلي: «بصورة مؤقتة، وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب، والتماساً للعدل والوفاق، تُمثّل الطوائف، بصورة عادلة، في الوظائف العامة، وفي التشكيل الوزاري، دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة». واقتصر تعديلها، بعد الاستقلال، على حذف عبارة: «وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب». وعلى ذلك، بقي مضمونها على حاله.

ويُلاحظ أن نصّ المادة 95، جعل مضمونها مؤقتاً؛ إذ إن واضعي الدستور، رأوا أن هذه المراعاة الطائفية، في تشكيل الوزارة وتوزيع الوظائف، إنما هي مسألة مؤقتة، يجب تخطيها، فيما بعد، لكي يصبح الأصل ما نصّ عليه الدستور، في أحكامه العامة، من أن

المواطنين اللبنانيين متساوون، في الحقوق والواجبات. كما يُلاحظ أن نص هذه المادة لم يعرِض لمنصب رئيس الجمهورية. وليس في نصوص الدستور ما يشترِط أن يكون الرئيس من طائفة معينة. فضلاً عن أنه رهَن العدل والوفاق بين الطوائف، في توزيع الوظائف العامة والمناصب الوزارية، بعدم الإضرار بمصلحة الدولة.

وإضافة إلى المادة 95، نص الدستور اللبناني على ضمان احترام نظام الأحوال الشخصية، والمصالح الدينية لأهل البلد، على اختلاف مِللهم. كما أقر للطوائف بحقها في إنشاء مدارسها الخاصة، وفقاً للأنظمة العامة، التي تصدرها الدولة في شأن المرافق العامة.

الفصل السادس

الميثاق الوطني والحرب الأهلية

مثّل الميثاق الوطني خلاصة الاتفاق، بين كل من الشيخ بشارة الخوري، أول رئيس للجمهورية، بعد الاستقلال، ورياض الصلح، أول رئيس للوزراء. وهذا الميثاق غير مكتوب، فهو عُرْف. وأهم أحكامه، أن يكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سُنياً، ورئيس مجلس النواب شيعياً.

يقول الشيخ بشارة الخوري، عن الميثاق، ما يلي: «وما الميثاق الوطني سوى اتفاق العنصرَين، اللذَين يتألف منهما الوطن اللبناني، على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة. فاستقلال لبنان التام الناجز، يجب أن يتم دون الاعتماد على حماية من الغرب، ولا التطلع إلى وحدة أو اتحاد مع الشرق». ويضيف: «إن هذا الميثاق هو عهد بين جميع اللبنانيين، على اختلاف طبقاتهم وميولهم. وهو دعوة خالصة لتعاون وثيق بين الأقطار العربية ولبنان، لمصلحة الجميع، وعلى قدم المساواة، تحقيقاً لروح العدل والإنصاف».

يتعرض الميثاق الوطني لصِلة لبنان بالأقطار العربية، فيؤكد أن لبنان «ذو وجْه عربي، يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب». وهذه الصيغة التوفيقية، تعني أن لبنان، ليس جزءاً من الأمة العربية، وفي الوقت نفسه، لا يدين بالولاء لدولة غربية، ولا سيما فرنسا، ولا يطلب حمايتها. وقد ظن واضعو الميثاق، أن هذه الصيغة توفِّق بين المطالبين بانتماء لبنان العربي، وأولئك المطالبين بحماية فرنسا والارتباط بها.

ووازن الميثاق الوطني بين الطوائف المختلفة. فأناط رئاسة الجمهورية بمسيحي ماروني. وعهِد برئاسة الوزارة إلى مسلم سُنِّي. وأوكل رئاسة المجلس النيابي إلى مسلم شيعي. واشترط أن يراعى في تشكيل الوزارة العدد النسبي لكل طائفة، وأن تكون نسبة النواب المسيحيين إلى النواب المسلمين، في المجلس النيابي 6 : 5. بيد أن التطبيق العملي للميثاق، لم يقتصر على المناصب الرئاسية الثلاثة، بل تمادى ليشمل القيادات العسكرية والمراكز القضائية والإدارية، بل أمعن في تماديه ليشمل كل شيء.

أولاً: الإطار التاريخي للميثاق

على الرغم من أن الميثاق الوطني اللبناني، هو اتفاق عُرفي، فإنه ظل حجر الزاوية في الحفاظ على علاقات الطوائف الدينية المختلفة، ضمن إطار الكيان اللبناني. وكثيراً ما رُجع إليه لتهدئة الأزمات، التي شهدها لبنان من حين إلى آخر.

وقد انبثق الميثاق الوطني من معركة الاستقلال عن فرنسا، وما اقترنت به من ضغوط من جانب الحلفاء (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) على حكومة فرنسا الحرة، كي تسلّم السلطات

إلى الوطنيين، في سورية ولبنان، من دون تلكؤ. وكانت القوات البريطانية تحتل المركز الأقوى في هاتَين الدولتَين، ومع ذلك، بقي الفرنسيون يأملون أن يتبع موارنة لبنان، على الأقل، سياستهم القديمة، التي ترى في الوجود الفرنسي نوعاً من الحماية لهم. ولكن كثيراً من الموارنة، رأوا أن فرنسا أصبحت غير قادرة على أداء دورها التقليدي، بعد أن هُزمت أمام الألمان، في الحرب العالمية الثانية، فتراءى، لهم أنه من الممكن الاعتماد على القوى الأنغلوسكسونية، للحؤول دون اندماج الكيان اللبناني في سورية، أو أي تجمّع عربي، يلوح في الأفق. ولاحظوا أن أسلوب الأنغلوسكسونيين، يختلف عن أسلوب الفرنسيين، في أنه لا يتطلب سيطرة مباشرة، لأداء هذا الدور.

لم يستطع الميثاق الوطني أن يوحد الطوائف حوله، إذ ضم كل منها متطرفين ومعتدلين، لدى المسلمين والمسيحيين على السواء. فالمسلمون المتطرفون، كانوا لا يزالون متعلقين بطيف الدولة العربية، التي نشأت في دمشق، عام 1920. ويرون أن مستقبلهم مرتبط بسورية، وأنه يمكِن تحقيق ذلك بإعادة لبنان إلى حدوده الجغرافية، التي كانت موجودة عام 1920، وإلحاق معظم المنطقة الساحلية، ذات الأغلبية الإسلامية، بسورية، كما تُرَدّ إليها الأقضية الأربعة، التي انتزعت منها، والواقعة على حدود الجبل الشرقية. وإما بارتباط لبنان بسورية، في شكل اتحاد فيدرالي، إن لم ينجح مشروع الوحدة العربية الكبرى، الرائج، آنئذٍ.

على أن فريقاً من المسلمين المعتدلين، اقتنعوا بصعوبة تحقيق هذه الأماني. ورأوا أنه من الممكن التعايش مع الطوائف الأخرى، في إطار الحدود الجغرافية القائمة، بشرط أن يتراجع المسيحيون اللبنانيون عن نزعتهم القديمة، التي تبحث عن حماية خارجية.

وأولى بلبنان الجديد، أن يسعى إلى مسايرة حركة التجمع العربي، بعد أن خاض، إلى جانب سورية، معركة الكفاح ضد الانتداب. بل إن بعض الزعماء المسلمين، المناصرين للوحدة العربية، في الماضي، سارعوا إلى اعتناق هذه الفكرة الممكنة التحقق، من الناحية العملية. وأبرز مثل على ذلك، هو رياض الصلح، الذي سبق له أن اشترك في تأسيس الحكومة الفيصلية في دمشق، فأصبح يعتنق فكرة الوطن اللبناني، مع اشتراط أن تكون هوية لبنان عربية.

كذلك، انقسم المسيحيون إلى متطرفين ومعتدلين. فأبدى متطرفوهم استعداداً لاستمرار الوجود الفرنسي، على شكل معاهدة تحالف. كما أنهم رفضوا مسايرة حركة التجمع العربي، خشية أن تؤدي إلى ذوبان لبنان في كيان إسلامي كبير. وتمسّكوا بالفكرة القائلة، إن للبنان سمات ومميزات خاصة، تجعله مختلفاً عن جيرانه العرب. بل ذهب بعضهم إلى حدّ المناداة بوطن قومي للمسيحيين في لبنان، على غرار الوطن القومي لليهود في فلسطين. ونادى آخرون بروابط لبنان بحوض البحر الأبيض المتوسط، بما يضمه من ثقافات، لاتينية ويونانية الأصل، أقوى من تلك التي تربطه بالعالم العربي. وكان يمثل هذا التيار، حتى عام 1943، إميل إده، زعيم حزب الكتلة الوطنية، والذي ساء الفرنسيين هزيمتُه في أول انتخابات نيابية، تجري في عهد الاستقلال.

وظهَر، في هذه الحقبة، فريق من المسيحيين، الذين رأوا في لبنان وجْهه العربي، وأنه من المستحيل، عملياً، عزْله عن محيطه. ولكنهم في الوقت عينه، لم يرضوا بذوبان الكيان اللبناني في محيط إسلامي. وقد شارك هذا الفريق من المعتدلين في معركة التحرير، بين عامَي 1941 و1943. وكان على رأسهم بشارة الخوري، المعروف، منذ 1937، بمناصرته للحريات الدستورية، ضد نزعة إميل إده إلى

الحكم الرئاسي المطلق. وقد ساعد الوضع في سورية ولبنان، عام 1943، هذا الفريق، على الفوز في الانتخابات النيابية الأولى.

كان طبيعياً، أن يلتقي المعتدلون من الفريقين، بعد التغلب على أزمة، كادت تودي بمسيرة لبنان نحو الاستقلال، وتمزق وحدته الوطنية إلى الأبد. ذلك أن سلطات فرنسا الحرة، المسؤولة عن الإدارة المدنية، عيّنت أيوب ثابت، أحد الموالين لها في منصب رئيس الدولة، بصفة مؤقتة، وحثّته على إصدار قانون انتخابي، من شأنه أن يستثير سخط المسلمين. فتتفكك الحركة الوطنية، خلال تلك الفترة الحاسمة. وحسب القانون الانتخابي المقترح، قُسِّم لبنان إلى أربع وخمسين دائرة، يخص المسيحيين منها اثنتان وثلاثون، والمسلمين اثنتان وعشرون، وهي النسبة التي كان معمولاً بها في عهد الانتداب، ولم يقبلها المسلمون، لعدم مطابقتها لنسبتهم العددية. وكانت الذريعة التي بُرِّر بها هذا التوزيع، هو تسجيل اللبنانيين المهاجرين في الخارج، كمواطنين، يحسبون في تعداد السكان. وكان المسلمون يتطلعون إلى مناصفة المقاعد. كما دعا بعضهم، منذ ذلك الوقت، إلى إلغاء التمثيل الطائفي.

وبعد وساطة مصطفى النحاس باشا، رئيس الحكومة المصرية، الذي زار سورية ولبنان ، تمهيداً لإنجاح مشروع الجامعة العربية، الذي كان يتبنّاه، اتُّفق على حل وسط، وهو أن يُقسَّم لبنان إلى خمس وخمسين دائرة، يكون للمسيحيين منها ثلاثون، وللمسلمين خمس وعشرون.

أثبتت الوساطة المصرية، ارتباط لبنان، عملياً، بمحيطه العربي. وعندما جرت الانتخابات في أيلول / سبتمبر 1943، فاز المعتدلون من كلا الفريقين، وهو ما هيّأ الفرصة لفوز بشارة الخوري

برئاسة الجمهورية. وقد اختار الرئيس الجديد، رياض الصلح، كأول رئيس وزراء في العهد الجديد. ومنعاً لتجدد الخلافات الطائفية، ولمواجَهة المؤامرات الفرنسية، التي حاولت أن تعيد إميل إده، بالقوة، إلى السلطة اتَّفق الرجلان على تحديد العلاقة بين الطوائف، بقصد إقامة توازن فيما بينها. وهكذا بُنِي الميثاق على فكرة التوازن، وليس على أساس إلغاء الطائفية. وقد عُرف هذا الاتفاق الشفوي، من خلال أول بيان وزاري، ألقاه رياض الصلح في مجلس النواب. وهو يتضمن المبادئ الآتية:

1 - لبنان جمهورية مستقلة استقلالاً تاماً، غير مرتبط بأي دولة أخرى.

2 - لبنان ذو وجه عربي ولغة عربية، وهو جزء من العالم العربي، ذو طابع خاص. غير أن لبنان، على عروبته، لا يَسَعه أن يقطع علاقاته، الثقافية والروحية، بالحضارة الغربية، التي ساعدته على بلوغ درجة من الرقِي والتقدم، يحسد عليها.

3 - لبنان مدعوّ إلى التعاون مع جميع الدول العربية، ولأن يصبح عضواً في الأُسْرة العربية، بعد أن تكون تلك الدول، قد اعترفت باستقلاله وكيانه، ضمن حدوده الحاضرة. وعلى لبنان في تعامله مع الدول العربية، ألاّ ينحاز إلى فريق ضد آخر.

4 - الوظائف كلها، توزع، بالتساوي، بين الطوائف المعترف بها. أما الوظائف الفنية، فتعطى الأولوية فيها للمهارات الشخصية، من دون اعتبارات طائفية.

وقد جنّب الميثاق الوطني لبنان ثلاث مشكلات، هددت، في هذه الحقبة، وحْدته الوطنية وتدعيم استقلاله.

المشكلة الأولى، تتعلق بتخطيط الحدود بينه وبين سورية. فإزاء موافقة المسلمين الإجماعية، من طريق نوابهم في المجلس النيابي، على الميثاق الوطني، تراجعت سورية عن المطالبة باسترجاع الأقضية الأربعة، فضلاً عن إقليم طرابلس، في شمالي لبنان. وكان ذلك التراجع هو ما دفعته سورية، ثمناً لانضمام لبنان إلى الجامعة العربية. بل إن ميثاق الجامعة، ذهب في استرضاء لبنان إلى حدّ إدخال نص، بناء على طلبه، يستثني المنازعات على الحدود من اختصاص أي هيئة أو محكمة عدل عربية، تنشأ في المستقبل.

المشكلة الثانية، تتعلق بانضمام لبنان إلى جامعة الدول العربية. فقد كان كثير من المسيحيين يتخوفون من هذا الاتجاه، ولا سيما أن فورة الحماسة الأولى، عند مباحثات تأسيس الجامعة العربية، أظهرت الدول العربية، وكأنها تسير نحو اتحاد فيدرالي. وقد شارك الوفد اللبناني بنصيب في حملة التحفظات، التي انتهت إلى جعل ميثاق الجامعة العربية ثوباً فضفاضاً واهي العرى. ولذا، أصبح انتماء لبنان إلى الجامعة العربية، لا يثير ذلك الانقسام الحادّ بين اللبنانيين، على خلاف ما ظهَر عند طرح القضية، عام 1943.

المشكلة الثالثة، وهي التي لم يستطع الميثاق الوطني، أن يعصم لبنان منها، إلا لفترة من الوقت. وهي تتعلق بموضوع توزيع المناصب، بين المسيحيين والمسلمين، بالتساوي؛ فهذه عبارة تحتمل التأويل. فمنذ الخمسينيات، ارتفعت أصوات كثيرة في صفوف المسلمين، تؤكد أن قاعدة التساوي غير مكفولة، لأن التعداد، الذي أُخذ في الحسبان، عام 1943، ينطوي على خطأين:

الخطأ الأول: هو حسبان المهاجرين اللبنانيين مواطنين، على الرغم من انقطاع صِلات بعضهم بالوطن الأمّ. ويرُدّ الطرف الآخر على هذه الحجة، بأن هؤلاء المهاجرين، يمتلكون ثروات ضخمة، وأن عدداً منهم، يرسلون جزءاً من ثرواتهم إلى ذويهم، فيسهمون في رخاء البلاد.

الخطأ الثاني: هو حسبان الأرمن في تعداد المسيحيين اللبنانيين، على الرغم من أن معظَمهم لا يشعرون بالانتماء إلى الوطن اللبناني. وقد رحل الكثيرون منهم، تباعاً، إلى أرمينيا، منذ 1947. وخلاصة ذلك، أن النسبة في الوظائف، النيابية والإدارية، لم تكن متساوية.

أما إشارة الميثاق الوطني إلى شغل الوظائف الفنية، حسب المهارات، فقد أدت، عند التطبيق، إلى حيازة المسيحيين على معظَمها، إما لرغبة السلطات العليا في ذلك، وإما لارتفاع نسبة المتعلمين بين المسيحيين أكثر منها بين المسلمين.

ومن المآخذ التي عابها المسلمون على النظام الدستوري، أنه يمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة، مما يجعل توزيع المناصب الرئيسية مساواة شكلية فقط بين الطوائف؛ إذ إن رئيس الجمهورية، الذي ينتمي إلى الطائفة المارونية، يتمتع بسلطات، أوسع من سلطات رئيس مجلس الوزراء، السُّني، ورئيس مجلس النواب، الشيعي.

وبعد الميثاق الوطني، رفض معظَم النواب المسيحيين تعديل الدستور اللبناني، الصادر عام 1926، تعديلاً، يتماشى مع روح الميثاق.

ثانياً: ملامح الطائفية في الميثاق الوطني

اتّسم الميثاق الوطني بالتوازن، البارز في:

1 - تخلّي المسيحيين اللبنانيين عن طلب الضمانة الأجنبية، الفرنسية، لاستقلال لبنان، مقابل تنازل المسلمين عن الوحدة مع سورية، أو أي دولة عربية أخرى. فالانتماء العربي للبنان، يعني إسهامه في مجال التعاون العربي، من دون أن يصل إلى حدّ إتباع سياسة عربية، تتعارض مع وحدته الوطنية.

2 - توزيع مناصب الدولة الرئيسية على الطوائف، كالتالي: رئيس الجمهورية مسيحي ماروني، ورئيس الوزراء مسلم سُني، ورئيس مجلس النواب مسلم شيعي، ونائب رئيس مجلس النواب من الروم. ويكون للموارنة، كذلك، مناصب قائد الجيش، ومدير عام الأمن العام، ومحافظ المصرف المركزي، فضلاً عن الإشراف على دوائر الجوازات والجنسية. كما تتمتع الطوائف المسيحية بأغلبية مقاعد مجلس النواب، بنسبة 6: 5.

رسّخ الميثاق الوطني الطائفية في النظام اللبناني، من خلال التطبيق العملي. فلم تقتصر على المناصب العليا، بل تجاوزتها إلى المستويات الدنيا من الوظائف العامة. وأصبح الميثاق الوطني، في التطبيق، يعني التضحية بالمصلحة العامة من أجل الطائفية. وأسهم في ذلك القوانين اللبنانية المتتالية، مثل قانون الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية، عام 1948، وقانون تحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية، عام 1959. بل إن قانون الانتخاب

اللبناني، الصادر عام 1943، ظل محافظاً على جوهره الطائفي، على الرغم من تعديله عدة مرات، إذ وزّع الدوائر الانتخابية على أساس طائفي، مما قيّد حرية الناخب، ورسخ الوضع الطائفي، وعكس استمرار عزلة الطوائف بعضها عن بعض، منذ عهد العثمانيين.

ولا عجب. فالدستور اللبناني نفسه، أرسى القواعد الطائفية، فعلى الرغم من أنه نصّ على مجموع الحقوق والحريات العامة: المساواة أمام القانون (المادة 7)، والحرية الشخصية (المادة 8)، وحرية الاعتقاد (المادة 9)، وحرية التعليم (المادة 10)، وحرية إبداء الرأي والطباعة وتأليف الجمعيات (المادة 13) إلاّ أنه قنّن الوضع الطائفي، في مادته (95)، التي تنصّ على تمثيل الطوائف، بصورة مؤقتة، في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة، من دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة. وهو ما رسخه، بعد ذلك الميثاق الوطني. لكن «الصورة المؤقتة»، أصبحت دائمة. وغدا التوازن الطائفي، هو أساس النظام في لبنان. ولذلك، كلما اختل هذا التوازن، تعرّض النظام للخطر، إذ التوازن الطائفي واكبه توازن مناطقي (بين مختلف المناطق اللبنانية)، وتوازن مؤسسي (بين المؤسسات والمناصب الحكومية العليا)، وتوازن عائلي (بين بعض الأُسَر الكبيرة).

وعلى الرغم من التعدد الحزبي، الواسع النطاق، في لبنان، فإن هذا البلد، يفتقر إلى نظام تعددي؛ إذ إن من شروط هذا النظام توزيع القوة السياسية بين عدد من الجماعات والتنظيمات، ترتبط فيما بينها بقدر من الولاءات المشتركة، مع وجود اتفاق عام بينها، يعبّر عن الرضا العام في المجتمع. وهو ما يصعب الحديث عنه، في ظل الطابع الطائفي للعلاقات السياسية، في النظام اللبناني.

ولم يصمد هذا الوضع طويلاً، مع تعرّض المجتمع اللبناني لآثار

التغير الاجتماعي. وأهمها بروز قوى، اجتماعية وسياسية، جديدة، تريد تغيير قوانين اللعبة السياسية. وعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع نسبة المواليد بين المسلمين، وخاصة الشيعة، إلى زيادة واضحة في أعدادهم، لم يواكبها أي تغير في مَوقعهم السياسي. ولا يعرف أحد، اليوم، على وجه اليقين، عدد سكان كل طائفة من الطوائف اللبنانية السبع عشرة. وقد كان قانون الانتخاب الأول، الصادر عام 1943، قد قرر، في مادته السابعة، إجراء إحصاء عام للسكان، في مدة لا تتجاوز السنتين. وقد مضت عدة عقود، ولم يُجرَ هذا الإحصاء. وفي ظل غياب إحصاء رسمي، تبرز، بين الحين والآخر، تقديرات عن أعداد الطوائف في لبنان، وأهمها تقدير الجمعية البريطانية للدفاع عن حقوق الأقليات.

هكذا، أصبح النظام اللبناني، بصيغته الطائفية، غير قادر على استيعاب التغيرات، الاجتماعية والسياسية، التي شهدها لبنان في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، والتي واكبها المد التاريخي للحركة الناصرية، ثم انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني، في أواخر الستينيات. ومع ازدياد عوامل الاختلال وعدم التوازن في المجتمع اللبناني، كان من الطبيعي، أن يحدُث الانفجار، في صورة حرب أهلية طاحنة.

وفي الحرب الأهلية، التي بدأت في نيسان / أبريل 1975، انقسم لبنان حول الميثاق الوطني. فالذين هاجموه، لم يقفوا عند التبعية الطائفية، وحدها، ولكنهم تجاوزوها إلى ضرورة أن يؤكد الميثاق انتماء لبنان العربي، مما يجعل وجود قوات عسكرية، تابعة لحركة المقاومة الفلسطينية، أمراً مبرراً، وغير متعارض مع المفهوم التقليدي السياسي في لبنان. واشتد الخلاف في عروبة لبنان، وحول المضمون الاجتماعي للنظام، حتى بلغ حدّ رفْض الميثاق الوطني، أو على الأقل تطويره.

الفصل السابع

أزمة 1958 والتهيئة لحرب أهلية

اضطرت القوات، الفرنسية والإنكليزية والإسرائيلية، إلى الانسحاب من الأراضي المصرية، نتيجة للضغوط، الأمريكية والسوفيتية، بعد حرب السويس. وكان ذلك مؤشراً إلى انسحاب الفرنسيين والإنكليز من المنطقة كلها انسحاباً شبه كامل، في مصلحة الأمريكيين، الذين سيباشرون عملية سيطرتهم على الشرق الأوسط، ليحلوا محل الدول المنتدبة أو المستعمرة.

ومهد المناخ السياسي، مع بداية الخمسينيات، الطريق نحو ما عرف بأزمة 1958، وهي التي هددت، آنذاك، بحرب أهلية في لبنان. ففي تلك الفترة، أعلن الرئيس الأمريكي دوايت ديفيد أيزنهاور ما عرف في العالم العربي بـ «مشروع أيزنهاور»، بحجة «ملء الفراغ»، على أثر العدوان الثلاثي. وأعلنت مصر رفضها هذه النظرية. أما في لبنان، فأعلن رئيس الجمهورية، كميل شمعون، وحكومته، تأييدهما لهذا مشروع. وأطلقت حملة سياسية واسعة ضد السياسة الناصرية. وانضوى لبنان، رسمياً إلى المشروع

المذكور، في 16 آذار / مارس 1957. وبادرت الحكومة اللبنانية، عام 1957، إلى تنظيم انتخابات، تؤمّن أكثرية نيابية، تسمح لرئيس الجمهورية بتعديل الدستور، وتجديد ولايته، التي ستنتهي في نهاية صيف 1958. وأسفرت هذه الانتخابات عن فشل معظَم الزعماء السياسيين، المعارضين لسياسة شمعون، مثل: كمال جنبلاط وأحمد الأسعد وصائب سلام وعبدالله اليافي.

وفي شباط / فبراير 1958، أُعلنت الوحدة بين مصر وسورية. وأصبح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية الجديدة، التي عرفت باسم «الجمهورية العربية المتحدة». وهلّل لهذه الخطوة فريق واسع من اللبنانيين، ولا سيما المسلمين. وإذ باللبنانيين فريقين؛ واحد مؤيد للسياسة الناصرية وللوحدة العربية، وآخر، بما فيه السلطة، معادٍ لهما.

وترافق هذا الحدث مع تغيرات ديموغرافية في لبنان. إذ أشارت التقديرات، المتعلقة بعدد السكان، عام 1955، إلى أن عدد اللبنانيين المقيمين، يصل إلى 1267279 نسمة، وأن بيروت وضواحيها، تحتضن حوالي نصف مليون نسمة، وطرابلس مائة ألف، وصيدا خمسة وأربعين ألفاً، وزحلة وصور، يضم كل منهما أكثر من خمسة عشر ألف نسمة.

وفي 8 أيار/مايو 1958، انطلقت شرارة الأزمة في لبنان، على أثر مقتل الصحافي التقدمي، نسيب المتني. ومرة أخرى، كان مصير لبنان، والمنطقة برمّتها، في مهب الريح. وكانت الحكومة اللبنانية تتهم الجمهورية العربية المتحدة، بدعم المعارضة اللبنانية، بالرجال والسلاح.

وفـي 11 حـزيـران/يـونـيـو 1958، صـدر قـرار مجلس الأمن الدولي الرقم 128، الذي قرَّر، بناء على طلب الحكومة اللبنانية، إرسال فريق من المراقبين الدوليين إلى لبنان، مهمته التأكد من عدم حصول تسرب غير مشروع للرجال والأسلحة والمعدات الأخرى، عبْر الحدود اللبنانية.

وفـي أثـر انـقـلاب عسكري فـي الـعـراق، فـي 14 تموز/يوليو 1958، أطـاح الملكية، وأقـام الجـمـهـوريـة، وأعـلـن قـادتُـه تأييدهم للسياسة الناصرية، مما قلب موازين القوى في المنطقة، في مصلحة عبدالناصر والمعارضة اللبنانية، فسارع الرئيس شمعون، في اليوم نفسه، إلـى نجدة واشنطن، معلناً موافقة حكومته على المساعدة العسكرية السريعة، من دون الرجوع إلى مجلس النواب.

وفـي 15 تموز/يـولـيـو، أُنـزلـت قـوات البحرية الأمـريـكـيـة فـي منطقة الأوزاعـي، جنوب بيروت. واستهدف الإنـزال الحيلولة دون سيطرة المعارضة على البلاد، ووصول قادتِها إلى السلطة، مما كان سيؤدي، حتماً، إلى تغيّر جذري في الخريطة السياسية للمنطقة بأَسْرها. وبالفعل، كان للإنزال الأمريكي أثره في تسلسل الأحداث. واللافت أن إنزالاً مماثلاً للقوات الإنكليزية، حصل في الأردن، في اليوم عينه.

وفي 31 تموز/يوليو 1958، انتُخب اللواء فؤاد شهاب، قائد الجيش اللبناني، رئيساً للجمهورية. ثم وضعت الحـرب الأهلية أوزارها، تحت شعار «لا غالب، ولا مغلوب»، على أثر استلام اللواء شهاب للسلطة في 23 أيلول/سبتمبر 1958، وتأليف رشيد كرامي حكومة «قطف ثمار الثورة».

لم تتمخض هذه الحرب الأهلية، في الحقيقة، إلا بضمان تمثيل أفضل للإقطاع السياسي المسلم، ومشاركة أكبر للبورجوازية في إدارة البلاد.

أما فريق المراقبين، التابع للأمم المتحدة، فقد غادر لبنان، في 25 تشرين الأول/أكتوبر 1958، بعد أن تأكد عودة الهدوء، وانسحاب القوات الأمريكية من الأراضي اللبنانية. وهكذا استتب النظام من جديد، وعادت الحياة الطبيعية إلى مجراها في لبنان، وبدأت مرحلة جديدة.

إن الصراع، الذي اندلع في ربيع 1958، مثّل أحد الأبعاد التاريخية للحرب الأهلية اللبنانية، التي تفجرت عام 1975. كما يُعَدّ حالة نموذجية، تنمّ بكيفية تأثير الطائفية في توجهات السياسة اللبنانية، في علاقاتها بالآخرين، وبالسياسات الداخلية، مدّاً وجزراً. بيد أنه كان لتعقّد البنية الداخلية اللبنانية، وهشاشتها، والديناميات العربية العربية، تأثير بالغ في علاقات لبنان الدولية، وفي الكيفية التي تصرفت بها الدول الخارجية تجاه ذلك، إضافة إلى الصراع حول السلطة، بين المعارضة والرئيس كميل شمعون، الذي كان يعمل على حدوث الاستقطاب في المجتمع اللبناني. واتهمت المعارضة الرئيس، بأنه يحاول تدويل الصراع الداخلي، بدعوته الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل، عسكرياً. وكان ذلك، بالضبط، هو الإستراتيجية العامة لرئيس الجمهورية، ووزير خارجيته، شارل مالك، اللذين عمدا إلى تصوير المشاكل في لبنان، على أنها امتداد لتخاصم الدول العظمى. وكان لبنان قادراً، في ذروة الحرب الباردة، على الحصول على معونات اقتصادية، وتجهيزات عسكرية، من الدول الكبرى، وذلك باستغلال الاستقطاب، الذي شاب النظام الدولي. وعملت إدارة أيزنهاور، في عامَي 1957 و1958، بتأكيدها

خطر الشيوعية، على دفْع شمعون ومالك إلى الاعتقاد، أن في وُسعهما التعويل على دعم واشنطن.

ضاق معظَم اللبنانيين بإتباع الرئيس شمعون سياسات، إقليمية ودولية، التي عُدّت استفزازية، ومثيرة للانقسامات. وجاءت الجهود الأنغلو أمريكية، الرامية إلى تعزيز الأمن الغربي، في الشرق الأوسط، من خلال عقْد مواثيق دفاعية، لتبرِز المشاعر المعادية لها في الوطن العربي، ولتعمل، كذلك، على استقطابه ما بين موقفين: موقف العرب، الذين رأوا أن تقدُّم المنطقة ومصيرها، مرتبطان كل الارتباط بالغرب. وموقف العرب، الذين فضّلوا اتِّباع سياسة مستقلة بين الكتلتين، الغربية والشرقية. وكانت النتيجة، أن أحاطت الحرب الباردة بالعالم العربي بأَسْره من كل جانب، بما فيه لبنان، الذي لم يستطع أن يعزل نفسه عن الأحداث المحيطة به. إن سياسة شمعون المؤيدة للعراق، قادتْه إلى التفكير في الانضمام إلى حلف بغداد، المعقود عام 1955. وهو حلف عسكري، جمع العراق وتركيا وباكستان وبريطانيا، وأثار ضغينة مصر، وسورية، التي وقفت في صفها. ولم تكن هذه السياسة مناقضة للميثاق الوطني لعام 1943، الداعي إلى الحياد، أو عدم الانحياز، وإلى التعاون مع الدول العربية الشقيقة.

أفسد قيام حلف بغداد العلاقات العربية العربية. وكان إيذاناً بانطلاق السياسات الجماهيرية في الوطن العربي، خاصة في لبنان. إذا انقسم اللبنانيون فئتَين سياسيتَين. أولاهما، رفعت شعار «لبنان الملجأ»، الذي يؤكد الأصل الفينيقي، والطابع التاريخي المتميز للبنانيين. وهي متحالفة، بقوة، مع الدولة، وتعكس رؤية مسيحية راديكالية (مارونية)، وتتماهى، ثقافياً وسياسياً، بالغرب. وتدعو إلى سياسة خارجية لبنانية أكثر نشاطاً، وإلى حلف إستراتيجي مباشر

مع الدول الغربية، بدلاً من التحالف غير المباشر مع العراق وتركيا. إن هذه النظرة المثالية إلى الغرب، أدت إلى آمال مبالغ فيها، إذ افترضت أن الغرب، سيقاتل لحماية «النموذج الغربي الوحيد» في المنطقة العربية.

أما الثانية، أو الرأي الآخر ، فهي فئة القوميين العرب. وهم ينظرون إلى مصير لبنان ومستقبله السياسي، في إطار عربي إسلامي. ويعارضون، بإصرار، عضوية لبنان في حلف بغداد، لِئَلاّ يؤدي ذلك إلى تقويض حياد لبنان، في الشؤون العربية العربية، وربطه بالغرب ربطاً أشد. وكانوا يشعرون، كذلك، بروابط عقائدية، تربطهم بأفكار عبدالناصر، الآخذة في الظهور، والمتعلقة بالاستقلال والوحدة وعدم الانحياز.

وإزاء الضغوط، الداخلية والمحلية، رضخت الحكومة اللبنانية، فلم تنضم إلى حلف بغداد. وعلى هذا النحو، يُعَدّ تراجع حكومة شمعون إشارة إلى عدم قدرة الدولة على تنفيذ سياستها، الإقليمية والخارجية، في مواجَهة معارضة قوية، من جانب فئة القوميين العرب. ومنذئذ، أصبحت سياسة لبنان الخارجية، محور صراعات اللبنانيين، فقَيِّدت بذلك حرية الدولة في العمل. وقد برزت صراعاتهم في:

1 - وجود اختلافات حادّة بين الفئتَين الرئيسيتَين، في شأن مَوقع لبنان السياسي، في المنطقة، وفي العالم.

2 - تأييد كميل شمعون الهاشميين، في بغداد وعمّان، في صراعهم ضد عبد الناصر، منتهكاً، بذلك، مبدأ الحياد، الذي انبثقت منه علاقات لبنان الحسنة بجيرانه العرب،

فورطه بشكل أعمق في الحرب الباردة العربية العربية، التي زادها اشتعالاً تنافس الدول العظمى.

حيال ذلك، حاول شمعون أن يتجنّب التهميش، بالانهماك في السياسات الإقليمية، وبتأكيد دور جهاز الدولة الأساسي في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها. وكان مصمماً على الحفاظ على توجّه لبنان نحو الغرب.

وبالنظر إلى وضع شمعون، والرابطة المتينة بين السياسات، الداخلية والخارجية، فإن تدهور العلاقات بين الدول الغربية والقوميين العرب، كان له تأثير في توتر العلاقات بين مصر وسورية، من جهة، ولبنان، من جهة أخرى، وتعميق الانقسامات الداخلية في لبنان نفسه. مثال ذلك تأميم شركة قناة السويس، عام 1956، وما أعقبه من هجوم أنغلو فرنسي إسرائيلي، على مصر. إن العدوان الثلاثي، قد هز المشرق العربي، وأثار فيه عاصفة من الاحتجاجات الشعبية، الأمر الذي وضع معارضي مصر، من العرب، في موضع الدفاع، وأجبر بعض أعدائها، مثل رئيس وزراء العراق، نوري السعيد، على الوقوف إلى جانب عبدالناصر. لم يكن الأمر كذلك، بالنسبة إلى شمعون. إنه لم يعبأ بالرأي العام اللبناني، ورفض، خلافاً لطلب رئيس الوزراء، عبدالله اليافي، أن يقطع العلاقات الدبلوماسية ببريطانيا وفرنسا، مما عجّل استقالة الحكومة، وتوجيه الاتهامات إليه بخيانة القضية العربية، من قِبل الفئة القومية الإسلامية.

بيد أن شمعون عيّن حكومة محافظة جديدة، برئاسة سامي الصلح، تولّى فيها شارل مالك وزارة الخارجية. إن اختيار مالك، وهو معجب بالغرب، بلا تحفظ، وناقد لاذع للشيوعية، جاء إمعاناً من شمعون في التقرب من التحالف الأمريكي، ولو أدى إلى المواجَهة

مع المعارضين، المحليين والإقليميين. يضاف إلى ذلك أن مالكاً، وهو عقائدي ملتزم، طالما رأى أن على لبنان أن يضطلع بدور حيوي في الحرب الباردة. لقد كان شمعون ومالك يرجوان تسلّم مساعدات أمريكية، اقتصادية وعسكرية، كبيرة الحجم، لتعزيز سلطتهما. بل كانا يأملان، كذلك، الحماية تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية، ضد قوى القومية العربية المتصاعدة. فمثلاً، خلال الأزمة الأمريكية السورية، عام 1957، استقبل شمعون ومالك المبعوث الأمريكي، لوي هندرسون، من دون استشارة سورية. وقد حثّ مالك إدارة أيزنهاور على إسقاط النظام السوري، وأخبر هندرسون، أن لبنان، المؤيد للغرب، لا يمكِنه التعايش مع سورية، محايدة أمْ شيوعية الاتجاه. وحين اتحدت مصر وسورية، في شباط / فبراير 1958، رفض شمعون، في البداية، الاعتراف بالكيان الجديد، الجمهورية العربية المتحدة.

ساعدت سياسة شمعون المعلنة، في تأييد الغرب، على تفاقم مصاعبه، الداخلية والإقليمية. وكان الرئيس هو ووزير خارجيته، مالك، ورئيس وزرائه، سامي الصلح، من أشد أنصار الغرب، حتى إنهم ربطوا مصالح لبنان بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. وكان على الدولة اللبنانية أن تختار إمّا صِلة وثيقة بواشنطن، وتتعرض لخطر عدم الاستقرار الداخلي، وللعزلة في المنطقة، وإمّا مهادنة عبد الناصر وقواه القومية، مما يضمن السلام الداخلي. وقد آثر شمعون الخيار الأول، لأسباب، سياسية ومصلحية. إذ كان يرى في الحرب الباردة، فرصة ذهبية، لوضع لبنان على الخريطة، وتجنّب التهميش. كما أنه كان يرجو التغلب على المعارضة، بجعْل سياسة لبنان الخارجية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

اغتنم شمعون ومالك فرصة الإعلان عن مبدأ أيزنهاور، عام 1957، الرامي إلى إيقاف المدّ الثوري في المنطقة، فطلبا مساعدات، اقتصادية وعسكرية، من واشنطن.

استنكرت المعارضة موقف شمعون، تجاه الجمهورية العربية المتحدة. واستنكرت، كذلك، سياسته الخارجية، المؤيدة للغرب. كانت المعارضة تعتقد، أن دفْع شمعون لبنان إلى الوقوف مع الغرب، ضد مصر وسورية، لا ينتهك حياد لبنان التقليدي فقط، بل يهدد، كذلك، التوازن الدقيق، القائم بين الطوائف اللبنانية المختلفة. وقد رأى اثنان من زعماء المعارضة، وهما كمال جنبلاط والشيخ نديم الجسر، أن انتفاضة عام 1958، كانت رداً مباشراً على النفوذ الأجنبي، وعلى اعتماد لبنان على الغرب. وقد مهدت الآراء المتباينة بين المؤمنين بخصوصية لبنان، وأولئك المؤمنين بالقومية العربية، السبيل إلى مواجَهة، يسعى فيها كل منهما إلى الحصول على الدعم الخارجي لتثبيت وضعه. وفي حين كان شمعون ومالك، يخطبان ودّ واشنطن، كانت المعارضة، ترحب بالعون، السياسي والمادي، من مصر وسورية معاً.

وعندما تزايد التوتر، في الأشهر الأولى من عام 1958، حاولت حكومة شمعون أن تشدِّد على الطبيعة الخارجية للأزمة، وأن تقنع واشنطن بالحاجة إلى عمل حاسم. وحين حوصر شمعون ومالك في الداخل، تطلعا إلى الدعم من الخارج. وقد صور النزاع، منذ البداية، على أنه صراع بين لبنان، المؤيد للغرب، والقومية العربية الراديكالية، المتحالفة مع الشيوعية الدولية.

ولا شك أن تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية، عسكرياً، في لبنان، في تموز/يوليه 1958، لم يكن بسبب اعتقاد المسؤولين

الأمريكيين أن استقلال لبنان وسيادته، مهددان من الشيوعية الدولية، بل لأهمية لبنان، كحلقة في السلسلة العربية. وقد كان أيزنهاور متردداً في إرسال قوات أمريكية إلى بيروت، قبل الانقلاب العراقي، على الرغم من طلبات شمعون ومالك المتكررة. وكان الرأي، في واشنطن، مجمعاً على أن التدخل المسلح، قد تكون له مضاعفات إقليمية، من شأنها أن تضر بالمصالح الغربية. ولم يكن أيزنهاور، ولا وزير خارجيته، جون فوستر دالاس، على استعداد للمخاطرة بمواجهة مصر وسورية، في شأن لبنان. ومع أن الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته، كانا اعتقدا بداية، أن المشكلة، في لبنان، ذات أصل شيوعي، غير أن كبار المسؤولين في واشنطن، اعترفوا أنه لم يكن للشيوعية دور جوهري فيها؛ فقد جاء معظَم التأثيرات الخارجية من سورية ومصر. والواقع، أن الاتحاد السوفيتي (السابق) كان مهمشاً، طوال الأزمة اللبنانية. ولم تكُن لديه القدرات العسكرية، ولا الرغبة في مواجَهة الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى خلاف موقف السوفيت من أزمة السويس، فإن موقفهم من أحداث لبنان، اتسم بضبط النفس، إلى حدّ كبير، وبمحدوديته. وهذه الحقيقة عكست هامشية هذا البلد في الإستراتيجية السوفيتية. وقد أثبتت الأحداث في لبنان، بما لا يدع مجالاً للشك، أن واشنطن كانت هي اللاعب المهيمن في مشكلته. أما دور موسكو، فكان ثانوياً.

إن التدخل العسكري الأمريكي في لبنان، لم يعكس أي التزام إستراتيجي باهتمامات الفئة المؤمنة بخصوصيته، أو اهتمامات جهاز الدولة. لقد استخدمت واشنطن لبنان ساحة لإبراز قوّتها العسكرية، وإظهار إرادتها لحماية مصالحها الإقليمية الحيوية، ولا سيما الإمدادات النفطية، وتأكيد استعدادها لاستخدام القوة، عند الضرورة في لبنان.

الفصل الثامن

الحرب الأهلية في لبنان (1975)

تفجرت الحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينيات، إثر اغتيال النائب معروف سعد، عام 1975. وعقب حادث عين الرمانة، الذي عكس التصادم الماروني الفلسطيني. بيد أن مناخاً متفجراً سبق، الحرب وأسهم في إشعالها.

تباينت الآراء واختلفت في بداية الصراع. فهناك مَن رأى أن وفاة جمال عبد الناصر، في 28 أيلول / سبتمبر 1970، فتحت الأبواب لاحتمالات القضاء على الوجود الفلسطيني، وضرب التيار الوطني، على أرض لبنان، بعد مذابح الأردن. وثمة مَن قال بأن اغتيال الملك فيصل، في 25 آذار / مارس 1975، هو إشارة البدء بالقضاء على هذا التيار. وبين هذا الرأي وذاك، آراء متعددة، لعل أقربها إلى الصواب، أن أحداث عام 1973 هي البداية، خاصة أن لها جذوراً، تمتد في الماضي، وفروعاً تطاول العام التالي، 1974، حتى وقوع الانفجار مباشرة. ولعل أبرز الأحداث، التي رجّحت اختيار نقطة البداية في هذا العام، هي:

1 - محاولة الجيش اللبناني، في أيار / مايو 1973، القضاء على المقاومة الفلسطينية، على أرض لبنان، أو على الأقل، كسر شوكتها. وإزاء فشل الجيش في محاولته، تكوّنت الميليشيات الحزبية، لتضطلع بما عجز الجيش عن القيام به، أو مساعدته، على أقلّ تقدير.

2 - قرار مؤتمر القمة العربية السادسة الرقم 46، في الجزائر، في 28 كانون الثاني / نوفمبر 1973، أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، واعتراض الأردن على ذلك، وبداية أزمة سياسية حادّة، أثبتت استحالة إقناع الأردن برأي الأغلبية.

3 - تغيّر الدبلوماسية الأمريكية، في إطار إستراتيجية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

4 - بداية سلسلة اعتداءات إسرائيلية، ذات طبيعة خاصة، على الفلسطينيين، في لبنان.

5 - اندلاع حرب إعلامية عربية، تركزت، بوجه خاص، في الصحف اللبنانية. وقد ارتبطت بظاهرة انتشار الخلافات بين الدول العربية، التي بلغت حدّ التهديد باستخدام القوة بين الجيوش العربية، التي يجمعها اتفاق الدفاع المشترك.

أولاً: التصادم المسلح، بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية

وقع تصادم مسلح، بين الجيش اللبناني وقوات المقاومة

الفلسطينية، في 2 أيار/مايو 1973. تبادل فيه الطرفان الاتهامات. فوزير الدفاع، آنذاك، فؤاد غصن، أعلن أن الحكومة، اعتقلت عدداً من رجال المقاومة، قرب السفارة الأمريكية، وذلك في 30 نيسان/ أبريل 1973. وفي أول أيار/مايو، اختطف عدد من الفدائيين رقيباً في الجيش اللبناني. وبعد ذلك بساعات، اختُطف رقيب آخر. وقال وزير الدفاع، إنه في أعقاب هذه الاستفزازات غير المسؤولة، اتخذ الجيش اللبناني إجراءات أمن استثنائية، في بيروت.

وفي مواجَهة ذلك، أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، في اليوم عينه، بياناً، قالت فيه، إن وحدات من الجيش اللبناني، معزَّزة بالدبابات والمصفحات، تحاصر منطقتَي صبرا وشاتيلا. وقد حاولت اختراقهما، تحت ستار كثيف من النيران ومدفعية الدبابات. وقد استهدف الهجوم بعض مكاتب منظمات اللاجئين ومخيمَيهم. وفي المساء، اتُّفق على وقْف القتال، إلا أنه، في اليوم التالي، 3 أيار/ مايو 1973، قصف سلاح الطيران اللبناني مخيمات اللاجئين، في بيروت.

وانتقلت عمليات الجيش اللبناني، في اليوم الثالث، إلى الجنوب، حيث قصفت وحداته، المدعمة بالطائرات، مَواقع المقاومة. وسرعان ما اتُّفق على وقف جديد لإطلاق النار. إلا أن عدة عمليات عسكرية غامضة، استهدفت إثارة الاضطرابات، في الوقت الذي تجري فيه المحادثات بين الطرفين لإنهاء الأزمة. إذ قام مجهولون بعدة عمليات ضد مَواقع للجيش اللبناني، ومبانٍ حكومية، ومراكز للمقاومة. وقد أذاعت مصادر المقاومة تحذيراً من أن عملاء أردنيين، كانوا يطلقون النار على الجانبين، لاستمرار اشتعال القتال.

وأَمكَن، بجهود عربية، وتدخّل أمين عام الجامعة العربية،

احتواء الأزمة، مع منتصف أيار / مايو. كما أَمكَن التوصل إلى اتفاق، عرف باتفاق «ملكارت» في 17 أيار / مايو 1973، وأهم ما جاء فيه،: «اعتماد الميليشيا، لتأمين حراسة المخيمات». وتعني الميليشيا بعض الفلسطينيين، القاطنين في المخيم، وغير المنضوين إلى فصائل المقاومة. كما نص الاتفاق على إخلاء المخيمات من الأسلحة، المتوسطة والثقيلة. وحدَّد مَواقع تمركز المقاومة، في نقاط محددة. الأهم من ذلك، هو قرار تجميد العمليات الفدائية كافة، من الأراضي اللبنانية، استناداً إلى مقررات مجلس الدفاع المشترك. كما وضع ضوابط للإعلام الفلسطيني، في لبنان.

وأكد اتفاق ملكارت حق الشعب الفلسطيني في النضال، لاسترداد أرضه، وضرورة الدفاع عن لبنان وسلامة أراضيه. والمهم أن «الكتائب»، سجلت في البيان المشترك، ضرورة تجنّب الوقوع في الفخ الإسرائيلي، الهادف إلى افتعال الاقتتال بين الإخوة، على الأراضي اللبنانية، تفتيتاً للكيان اللبناني، وتوطئة لإعادة رسم خريطة المنطقة. وأشار البيان إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية على جنوبي لبنان، ليست بسبب الوجود الفلسطيني، إنما مصدرها أطماع إسرائيل فيه.

وأهمية هذا التصادم، على الرغم من أنه انتهى، من دون تغيير جوهري في الموقف، أنه أوضح كثيراً من الحقائق. كما ترتب عليه، كذلك، كثير من السياسات والمواقف. ولعل ما يعنينا منها، أنه وجد في دائرة السلطة الحاكمة في لبنان، مع بدايات الأزمة، قيادات، رفضت الالتزام بما وقّعته السلطة، اتفاق القاهرة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1969، بين لبنان والمقاومة، بل ادَّعت أنها لم توافق على الاتفاق، على الرغم من أن المجلس النيابي وافق عليه.

ثانياً: حلف ماروني، في مواجَهة المقاومة الفلسطينية

منذ اللحظة الأولى للوجود الفلسطيني المسلح، ظهر تناقضه مع مصالح الفئة الحاكمة في لبنان، التي رأت في تناميه خطراً على كل مقومات وجودها. وأسفرت الدعوة إلى إطلاق حرية العمل الفدائي في لبنان، عام 1968، التي كانت تقف خلفها «الحركة الوطنية اللبنانية»، والجماهير العربية المتعاطفة معها، عن نشوء حلف ثلاثي ماروني، من كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده، استهدف:

- الوقوف بالمرصاد للفدائيين الفلسطينيين، لأن ذلك يشكل خطراً، داخلياً وخارجياً، بالنسبة إلى إسرائيل.

- الوقوف في وجه التيار الشهابي اللبناني، على أبواب الانتخابات النيابية، في ذلك العام، تحضيراً للانتخابات الرئاسية عام 1970.

دخلت إسرائيل على خط الأزمة، بغارتها على مطار بيروت، في 28 كانون الأول / ديسمبر 1968، حين هبطت في المطار فِرقة، بطائرات عمودية، ودمرت 13 طائرة كانت جاثمة على أرض المَطار، تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط، رداً على عملية الفدائيين الفلسطينيين، في مطار أثينا، في 26 كانون الأول / ديسمبر 1968.

وفي 18 شباط / فبراير 1969، أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قيام قيادة الكفاح المسلح. وبعد أيام، افتعلت السلطة اللبنانية تصادماً مع المقاومة، بهدف تقييد الوجود العسكري الفلسطيني، في جنوبي لبنان. إلا أن غضب الشارع

اللبناني، التي تمثلت في مظاهرات، اصطدمت بقوات الأمن، أدت إلى استقالة رئيس الوزراء، ورفض مختلف القيادات السياسية قبول تشكيل الوزارة، مما جعل الأزمة الوزارية تستمر 215 يوماً. وخلال ذلك، استمرت المناوشات التي تحولت، مع شهر تشرين أول / أكتوبر، إلى اصطدامات مسلحة، في الجنوب، وعلى طول الحدود مع سورية، وفي المخيمات. ولكن انحياز فئة كبيرة من الشعب اللبناني إلى جانب العمل الفدائي، إضافة إلى الأزمة الوزارية، كل ذلك جعل حُكم شارل حلو في مواجَهة أزمة متصاعدة. فالجيش لم يستطع حسْم القتال، ومنْع التجول لم يوقف التصادمات.

وتحت ضغوط الأزمة، والضغط العربي، الرسمي والشعبي، طلب لبنان وساطة مصر. وفي 31 تشرين الثاني / نوفمبر 1969، توصل المفاوضون إلى اتفاق سري، عرف باتفاق القاهرة، أُعطيَّ، بموجبه، العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين، المقيمين بلبنان، وقت توقيع الاتفاق. وبمقتضاه، تُنشأ لجان محلية، من الفلسطينيين في المخيمات، لرعاية مصالح اللاجئين، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية، وضمن نطاق السيادة اللبنانية. مع وجود نقاط للكفاح المسلح داخل المخيمات، تتعاون مع اللجان المحلية على تأمين حُسْن العلاقة بالسلطة. وتتولّى هذه النقاط تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها، في المخيمات. والمهم أن الاتفاق انتهى إلى تأكيد الطرفين، أن الكفاح المسلح الفلسطيني، هو في مصلحة لبنان، كما هو في مصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم. وكان أهم ما انتهت إليه الأزمة الأولى مع المقاومة:

1 - تثبيت مَواقع المقاومة في لبنان، وانطلاق العمل الفدائي منها.

2 - تحديد القوى، التي تتصدى، حتى بالسلاح، للعمل

الفدائي الفلسطيني. وهي الحلف الماروني والدول العربية اليمينية، حسب تعبير فؤاد لحود، وإسرائيل.

3 - الوجود الفلسطيني في لبنان، أصبح ورقة في الصراع حول الحُكم في لبنان. واتضح ذلك من أهداف الحلف الماروني.

4 - أزمة حُكم في لبنان، حاول كل القوى إخفاء معالمها.

وبعد ثلاثة أشهر فقط، أي في شباط / فبراير 1970، اقتدت السلطة الأردنية بالسلطة اللبنانية، فافتعلت تصادماً مع المقاومة، انتهى إلى مذابح أيلول / سبتمبر 1970، والقضاء على الوجود الفلسطيني المسلح في الأردن. وأدى نجاح الأردن في ما فشل فيه لبنان، إلى تركُّز الوجود الفدائي في لبنان. وإذا كانت أحداث عام 1973 قد كشفت فريقاً في السلطة اللبنانية، رفض الالتزام باتفاق عام 1969 مع المقاومة، فإنها كشفت، كذلك، عجز الجيش اللبناني عن الاضطلاع بالمهمة، التي نجح فيها جيش الأردن، لاختلاف ظروف تركيب كلٍّ من الجيشين وتسليحه. فمن المؤكد أن الجيش اللبناني، استخدم كل قدراته، من طيران إلى مدرعات إلى مدفعية، في القضاء على المقاومة. ولكن التصادم، لم يؤدِّ إلى تحقيق أهدافه، على الرغم من تحقيقه بعض الكسب، من خلال اتفاق ملكارت، بفرض قدر من القيود عليها.

ثالثاً: رفْض لبنان قرارات مؤتمر القمة العربية، في شأن ا لفلسطينيين

عقد مؤتمر القمة السادس في الجزائر، في الفترة من 26 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1973. وكانت مشكلته الرئيسية تمثيل

الشعب الفلسطيني. ووضح للأردن، في ظل نتائج حرب تشرين أول/ أكتوبر، عدم قبول الدول العربية تمثيله الفلسطينيين. ولذلك، تخلّف الملك حسين عن المؤتمر، بعد أن وافق وزراء الخارجية على توصية، بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.، كذلك، تحفظ لبنان من القرار الذي يجعل كل الأراضي العربية حقاً إستراتيجياً للعمل الفدائي. وجمع لبنان والأردن عداؤهما لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحدد إمكانات التعاون بينهما، في هذا المجال.

وتزامن ذلك كله مع تصعيد إسرائيل عملياتها الانتقامية، ضد الفدائيين الفلسطينيين، في لبنان. ففي 11 نيسان / أبريل 1973، اقتحمت قوة كوماندوز إسرائيلية بيروت، حيث قتلت عدداً من قيادات المقاومة: محمد يوسف النجار، عضو اللجنة المركزية لمنظمة «فتح»، ومسؤول الشؤون السياسية في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيس اللجنة السياسية الفلسطينية في لبنان. وكمال ناصر، المتحدث الرسمي باسم قيادة منظمة التحرير؛ وكمال عدوان، عضو اللجنة المركزية لمنظمة «فتح»، والمسؤول، العسكري والتنظيمي، عن القطاع الغربي، الذي يشمل الضفة الغربية وغزة.

إزاء ذلك كله، استوفت الحرب أسبابها، وزادها سبباً حكومة رشيد الصلح، التي حكمتها توازنات دقيقة جداً، ناهيك عن ضعف رشيد الصلح نفسه، داخل موازين القوى العامة في السلطة. إضافة إلى تردُّد الزعامات الإسلامية التقليدية في التصدي لـ «الكتائب»، وسعيها إلى إطاحة حكومة الصلح، تغليباً لمصالحها.

الفصل التاسع

البُعد الداخلي للحرب الأهلية

مثّل البُعد الداخلي أحد أهم العوامل، الحاكمة في الحرب الأهلية اللبنانية. فعلى الرغم من تضافر مجموعة من العوامل، الداخلية والإقليمية والدولية، إلاّ أن الأسباب الداخلية، كان لها الصدارة بين هذه العوامل. لعل من أهم هذه الأسباب صيغة النظام السياسي، والتكوين، الطائفي والحزبي، للبنان؛ إذ انبثق النظام اللبناني من توازن دقيق، لحماية أوضاع اجتماعية طائفية، عبّر عنه الميثاق الوطني، من ناحية، وشعار «لا غالب، ولا مغلوب»، الذي رفع عام 1958، من ناحية أخرى. إن أي اضطراب في هذا التوازن، يمكِن أن يؤدي إلى انفجار. ومن ثَمّ، كانت محاولة بشارة الخوري تعديل الدستور، عام 1952، لكي يعطي نفسه حق إعادة الترشيح لرئاسة الجمهورية، سبباً لأزمة وعدم استقرار سياسيَّين. وكذلك محاولة كميل شمعون الشيء عينه، عام 1958، أدت، مع عوامل أخرى، إلى حرب أهلية.

ولكن هذا التوازن، أصبح لا يعبّر عن الظروف والأوضاع

المستجدة في المجتمع اللبناني. لقد تعرّض لبنان لعملية تغيّر اجتماعي عميق، أدت إلى بروز قوى، اجتماعية وسياسية، جديدة، تسعى إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية، ومعها النظام اللبناني برمَّته. أسفرت عنها تطورات وتفاعلات عديدة، عبْر مدة طويلة من الزمن.

وأعقب ذلك، في الخمسينيات، المدّ التاريخي لحركة القومية العربية، بقيادة جمال عبد الناصر، الذي اجتذب إليه أعداداً متزايدة من الشباب اللبناني المسلم. وكان ذلك، في حدّ ذاته، من وجهة نظر التوازن اللبناني، عاملاً من عوامل عدم الاستقرار. وقد ارتبط بذلك، ظهور نخبة متعلمة من المسلمين، طالبت بنصيب أكبر لهم في الحُكم، وفي الدخل القومي. فحاول الحكم الشهابي الإصلاح، من خلال إعطاء المسلمين نصيباً أكبر من الحُكم، وتنمية مناطقهم، في الجنوب والبقاع وعكار.

وفي الستينيات، جاءت أزمة النظام الرأسمالي، ممثلة في إفلاس بنك أنترا، والتطورات السياسية، التي ارتبطت بالصراع العربي الإسرائيلي، ولا سيما تصاعد حركة المقاومة، واضطلاعها بعمليات مسلحة، عبْر الحدود، وقيام إسرائيل بسلسلة من أعمال العدوان والعمليات الانتقامية في لبنان، الأمر الذي جعل لبنان في أتون الصراع. أضف إلى ذلك، أن الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الجنوب، أدت إلى انتقال أعداد كبيرة من المسلمين الشيعة إلى حزام الفقر الإسلامي، المحيط ببيروت.

وهكذا، يمكِن القول إن النظام اللبناني، نشأ، أصلاً، على توازن ماروني سُنِّي، فِي إطار الأوضاع الطائفية العشائرية السائدة، وإن هذا التوازن، تعرّض لعوامل اختلال، مبعثها عدة عوامل:

1 - «الحركة الوطنية اللبنانية»، الراغبة في تأكيد المواطَنة اللبنانية، على حساب المشاعر والولاءات الطائفية.

2 - الصعود التاريخي للشيعة، منذ نهاية الستينيات، ودخولهم حلبة الحياة السياسية، تحت قيادة قوية، لها قدر كبير من النفوذ، وهي قيادة الإمام السيد موسى الصدر، وتنظيمهم لعدد من الحركات، مثل «حركة المحرومين».

3 - التأثيرات الخارجية، مثل ارتباط «الشارع» المسلم بحركة القومية العربية، وآثار وجود حركة المقاومة الفلسطينية، والاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، ووجود عدد ضخم من السوريين في لبنان، يُقدَّر بثلاثمائة ألف شخص.

لم تكُن أزمة النظام اللبناني أزمة تأليف حكومة، أو أزمة تشكيل دستوري، بل كانت أزمة عجز البنى السياسية، والطبقة الحاكمة، عن التعبير عن القضايا الاجتماعية المطروحة، وعن تمثيل القوى الجديدة في المجتمع.

جوهر الأزمة، إذاً، أن هناك قوة جديدة، من الشيعة واليسار، رغبت في إصلاح النظام، وطرحت، في هذا الإطار، ضرورة إعادة النظر في عدد من أساسياته وفرضياته. وفي مواجَهة ذلك، رفض الموارنة تعديل النظام، وطرح عدد منهم تقسيم لبنان، كحلّ وحيد، بديل من الميثاق الوطني، أو إعادة النظر في هذا الميثاق. ففي تصريح للرئيس سليمان فرنجية، قال: «إن الميثاق الوطني، وهو صيغة التعايش الأخوي بين اللبنانيين، سيظل كما هو، استجابة لإرادة اللبنانيين، وتطوراً مع أمانيهم، في إطار الاستقلال». ومن ثَم، لا يمكن إعادة النظر في الميثاق. وإنما يمكِن أن يعدَّل الدستور.

الموقف عينه، اتخذته «الكتائب»، التي جاء في بيان لها، أن الميثاق الوطني «نابع من اتفاق كل اللبنانيين على قاسم مشترك. فلا يمكِن أن يعدَّل أو يُلغَى، إلا بقرار جماعي من كل اللبنانيين». ووافقت «الكتائب» على إمكانية تعديل الدستور، شرط أن يكون ذلك بطريقة شرعية، ووفقاً للأحكام الدستورية. كذلك، أكد حزب «الأحرار» تمسكه بالميثاق الوطني، وبالصيغة اللبنانية.

ومن قبْل، كانت «الرابطة المارونية»، قد طالبت بعدم المساس بالصيغة اللبنانية، التي أرساها الميثاق الوطني. وذكرت أن منصب رئيس الجمهورية، يتجاوز الإطار اللبناني، لأن شاغله يمثل جميع الموارنة في العالم العربي. مما دفع الشيخ حسن خالد، مفتي لبنان، وقتذاك، إلى القول إن الميثاق الوطني، لا وجود له، حقيقة، وإنه لا يعدو أن يكون تفاهماً بين رَجلين، هما بشارة الخوري ورياض الصلح.

وفي مواجَهة ذلك، طرحت الأحزاب والقوى التقدمية برنامجاً شاملاً، يتضمن تعديلات أساسية لنظام الحُكم، باسم «البرنامج الوطني للإصلاح الديموقراطي»، الصادر في 19 آب / أغسطس 1975، والذي ينطلق من مبدأ علمانية الدولة، وإلغاء الطائفية، وإصلاح قانون الانتخابات، وإعادة تنظيم الجيش والأحزاب. كما تضمن البرنامج، إلغاء النصوص الطائفية من الدستور والقوانين، والإقلاع عن الممارسة الطائفية في مجال السياسة، للوصول إلى علمانية كاملة للنظام السياسي، وإدخال نظام التمثيل النسبي، ليكون لكل 10 آلاف مواطن نائب واحد، وخفْض السن التي تخوّل اللبناني الانتخاب، إلى 18 سنة، واعتماد مبدأ الاستفتاء الشعبي، وإعادة تنظيم الهيكل الحكومي، وضمان الحريات. كذلك تضمن بيان استقالة الرئيس رشيد الصلح، في أيار/مايو 1975، أن معالجة

أوضاع البلاد معالجة جذرية، لن تكتسب فاعليتها، مرحلياً، إلاّ بعد تحقيق إصلاح سياسي ديموقراطي، وتعديل قانون الانتخاب، والالتزام بمقتضيات المعركة العربية المشتركة، وتعديل قانون تنظيم الجيش، وإخضاعه للسلطات السياسية، وإقرار قانون التجنس، ومعالجة الوضع، المالي والاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: العامل الطائفي

الطائفية هي أن تتميز فئة معينة، بتقاليدها وتكتلها وتعصبها وتمسكها بامتيازاتها ومطالبها، وإيثارها مصلحتها على المصلحة العامة. وإذ يتكون لبنان من طوائف عديدة، فإن الطائفية، تشكل حجر الزاوية في تطوره، الاجتماعي والسياسي، بل الاقتصادي، كذلك. فهو يحتضن وحدات، دينية ومذهبية، يضرب بعضها في أعماق التاريخ البعيد، تمخض بها اصطراع المذاهب المسيحية الطويل، وتصارع المذاهب الإسلامية. وقليل من هذه الطوائف، هي حديثة النشأة. فلا عجب، والحال هذه، أن يكون العامل الطائفي، أهم عوامل الحرب الأهلية اللبنانية.

خلال العهد الإسلامي، حافظ العديد من الطوائف المسيحية على كيانها، لِمَا اتَّسم به الإسلام من حرية في العقيدة الدينية. بيد أن بعض هذه الطوائف، لاذت بجبال لبنان، التي ساعدتها، ليس على المحافظة على كيانها فقط، بل على التعصب له، كذلك.وفي إطار هذا السياق، يمكن تعريف الطوائف التالية:

1 - الموارنة: يمثلون أحد الجيوب، التي تكوّنت في أواخر العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث، «موارنة جبل لبنان»، الذي هاجروا إليه، فراراً من اضطهاد مخالفيهم

في العقيدة من المسيحيين. وهناك في الجبل، بين زغرتا وبشري وإهدن وكسروان، نمت الطائفة المارونية، ثقافياً ومذهبياً، على يد الكنيسة المارونية. ولكن خلال الحروب الصليبية، عاون الموارنة الصليبيين، فأخذهم المسلمون، بقسوة، خلال القضاء على الوجود الصليبي وعقبه، في الشام، في القرن الثالث عشر. غير أن آمالهم، ظلت معلقة بالغرب، في انتظار كَرَّة صليبية جديدة. ولكن حكام المسلمين، وأدوا تلك الآمال، إذ أحلوا، إبّان الحروب الصليبية وفي أعقابها، أُسَراً إسلامية سُنِّية، السواحل اللبنانية، لتتولى حمايتها من أي عدوان جديد، ولتكون قوة رادعة لأي تحرك معاد من الداخل. ولا يزال معظَم السُّنيين منتشرين على طولً الساحل، وفي مدنه.

2 - الدروز: وُلدت عقيدتهم في مصر، ثم صدرت إلى الشام. وكانت، في نظر علماء المسلمين، خروجاً على تعاليم الإسلام. فعانوا كثيراً من اضطهاد الحكام لهم. ومثلما احتمى الموارنة بجبل لبنان الشمالي، تركز الدروز في المناطق الجبلية الوعرة، في جبل العرب، «جبل الدروز»، في سورية، والشوف ومنطقة الغرب في لبنان.

3 - الشيعة: يقطنون في جبل عامل، في جنوبي لبنان، وفي سهل البقاع، ولا سيما حول بعلبك. وهم أقرب إلى التشكيل العشائري العربي التقليدي، وإنْ استطاعت أسرة «حمادة»، أن تمد سيطرتها من البقاع، إلى منطقة الموارنة الجبلية.

4 - الروم الأرثوذكس: هم أكثر المسيحيين تعلقاً بالعرب

والعروبة. وقفوا إلى جانب المسلمين ضد الصليبيين. كما أن رجال الدين العرب الأرثوذكس الفقراء، قضوا، إلى حدّ ما، على الإكليروس اليوناني في الكنيسة الأرثوذكسية، في القرن التاسع عشر، لتصبح ذات طابع عربي. ويكثُر الأرثوذكس في منطقة «الكورة». ويبدو أن انخفاض مستوى المعيشة بينهم، جعلهم هدفاً للبعثات التبشيرية، التي استطاعت أن تحوّل العديد منهم إلى موارنة وبروتستانت وكاثوليك.

5 - الأرمن: فرت أعداد كبيرة منهم إلى لبنان، إثر المذابح التي تعرّضوا لها، على يد الأتراك. واستقروا في بيروت، حيث حافظوا على كيانهم الطائفي، إلى جانب العديد من الطوائف الصغيرة الأخرى، مثل السريان والكلدان واليهود، حتى بلغ عدد الطوائف المعترف بها، قانوناً، في لبنان، في الوقت الحاضر، 18 طائفة.

ثانياً: موقع الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية

إن الحقيقة الأولى، في فهْم الحرب الأهلية اللبنانية، هي الطائفية، بمعنى انقسام المواطنين إلى فئتَين أساسيتَين، إسلامية ومسيحية. ثم انقسام كل من هاتَين الفئتَين إلى عدد من الطوائف، يعترف بها النظام السياسي، ويقرر لها عدداً من الحقوق، الاجتماعية والسياسية. ولا يقتصر معنى الطائفية، في السياق اللبناني، على الانتماء الديني، وإنما يتعداه إلى الواقع، الاقتصادي والاجتماعي. إذ الطائفة هي إطار لتنظيم العلاقات، الاجتماعية والاقتصادية، ومركز الولاء السياسي. ومن ثَم، فلا بدّ من تحليل الطائفية، كظاهرة اجتماعية.

تضرب جذور الطائفية في عمق التاريخ اللبناني، وترتبط بتطوراته. وساعد على تبلورها عوامل ثلاثة: النظام المِلِّي العثماني، والنظام الإقطاعي الصليبي، وطبيعة الرقعة الجغرافية اللبنانية، التي احتضنت جماعات وطوائف، تأثرت بأحد هذين النظامين، أو بكليهما، ولم يكُن بينها كثير من الاختلاط. وفي الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر، شجع السلطان العثماني، التنافس الطائفي. وأسهمت الدول الأوروبية في إذكائه، إذ عمد كلٌّ منها إلى حماية إحدى الطوائف، وكسب ودها: فرنسا والموارنة، روسيا القيصرية والروم الأرثوذكس، إنكلترا والدروز.

وهكذا، أصبحت الكيانات الطائفية، في القرن التاسع عشر، أُطُراً متمايزة، يجري، داخل كلٍّ منها، تفاعل سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي، على نحو خاص. وأمست خصائص اجتماعية، صنعتها عقود من الاضطهاد الديني، والانغلاق الاجتماعي، والاستقلال الذاتي في الشؤون، الزمنية والدينية، والتعامل المتباين مع قوى خارجية استعمارية.

وعمّق الانتداب الفرنسي، هذه الأوضاع، باعتماده الطائفية أساساً، في التوظيف والاستخدام، وفقاً للمادة 95 من الدستور، الباب السادس، التي نصت على أنه «بصورة مؤقتة، وتحقيقاً للعدل والوفاق، تمثَّل الطوائف، بصورة عادلة، في الوظائف العامة»؛ وفي تشكيل الوزارة، من دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة. كما رسخ الانتداب الانفصال بين المواطنين، بإقرار نُظُم مختلفة لأحوالهم الشخصية، في المادة التاسعة من الدستور. أضف إلى ذلك، سياسة احتضان الموارنة ومحاباتهم، في الوظائف العليا، وتدعيم مدارسهم، وإهمال المدارس، الإسلامية والمسيحية الأخرى.

إذاً، الطائفية في لبنان، ليست مسألة دينية، أو تعصباً دينياً فحسب، بل حقيقة اجتماعية واقتصادية، كذلك، ترتبط بدلالات اقتصادية واجتماعية. فالخلاف الطائفي، يعكس صراعاً، اجتماعياً واقتصادياً، بين الغني والفقير، بين اليسار واليمين، بين القوى المحافظة والقوى الثائرة، بين أنصار الأمر الواقع، والداعين إلى التغيير، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وبالنسبة إلى أغلبية اللبنانيين، فإن الحدود الطائفية، تتطابق مع حدود الوضع، الاقتصادي والاجتماعي؛ ومن ثَم، فالصِّلة وثيقة بين الطائفية والطبقية. ويبرز ذلك بروزاً صارخاً في الوضع المتميز للطائفة المارونية، التي تحتل قِمة السلم الاجتماعي، مقابل الوضع المتردي للشيعة، الذين حرموا المشاركة، السياسية والاقتصادية، في النظام.

ويمكِن تحديد أهم العوامل، التي أدت إلى استمرار الوضع الطائفي في لبنان وترسيخه، كما يلي:

أ - الانفصال الجغرافي بين الطوائف؛ فالسُّنيون يتركزون في بيروت والشمال، والموارنة في جبل لبنان والشمال، والشيعة في الجنوب.

ب - التفاوت الاقتصادي بين مناطق الطوائف، ولا سيما مناطق الموارنة الغنية، ومناطق الشيعة الفقيرة.

ج - النظام الاجتماعي، القائم على الروابط الإقطاعية الأُسَرية، والزعامات العشائرية.

د - النظام السياسي، الحريص على الطابع الطائفي، واستمرار العلاقات الطائفية.

هـ - الوضع التعليمي، المساعد على الانقسام الطائفي؛ فلا يوجد نهج موحَّد للتعليم، بل ثمة عدة مؤسسات ونُظُم وموادّ تعليمية مختلفة، تتباين مناهج التنشئة السياسية فيها، والقِيم التي تنقلها.

وهكذا، تتعزز الطائفية بالتنشئة المدرسية، ثم بالعلاقات السياسية، القائمة على أُسُس طائفية.

ثالثاً: خصائص المجتمع اللبناني، الممهِّدة للحرب الأهلية

يتميز النموذج اللبناني بأن فئتَيه الكبريَين، بمذاهبهما، لا تفوق إحداهما الأخرى بأغلبية طاغية. وبتقاطع الاختلاف الطائفي، أحياناً، مع الاختلاف اللغوي، فثمة الشركس والأكراد أو الأشوريين والكلدانيين والسريان والروم الأرثوذكس والكاثوليك. وبتقاطع التوجهات السياسية، أحياناً أخرى، مع نواحي الاختلاف السابقة.

1 - مؤشرات غياب الاتفاق حول القِيم الأساسية

اتّسم المجتمع اللبناني بضيق مساحة الاتفاق بين أطرافه، واختلافهم في أساسيات اللعبة السياسية وقواعدها، بعد أن استجدت مجموعة من العوامل، الشكلية (نسب الطوائف بعضها إلى بعض)، أو الموضوعية (ارتباط المسلمين بحركة القومية العربية، وتبيّن رجال «الحركة الوطنية» مفهوم المواطَنة اللبنانية، والصعود التاريخي للطائفة الشيعية). وبناء على ذلك، يدافع المسيحيون دون الانصهار في الأكثرية الإسلامية. ويطالبون بنظام الكانتونات، على غرار النظام السويسري. لذا، فهُم يعارضون إجراء إحصاء جديد للسكان، يغيّر نسب الإحصاء، الذي أجري عام 1932، وأظهر أن

الموارنة والسُّنة والشيعة والأرثوذكس والدروز والكاثوليك، يشكلون، على التوالي، نسباً من إجمالي السكان بلغت: 30%، 21%، 19%، 10%، 7%، 6%.

وفي المقابل، أبى المسلمون، بدافع من شعورهم بالغبن، إلا تحريك الوضع الراكد في البلاد، وصولاً إلى فرص متكافئة في شغل مناصب صنْع القرار، وتحقيقاً لتنمية، اجتماعية اقتصادية، متوازنة. وهم على الرغم من اقتناعهم بأن وضعهم، على تردِّيه، هو أفضل من وضْع إخوانهم في العالم العربي، فإنهم يتمسكون بالحقوق، المترتبة على كونهم الأغلبية. إذ ورد في دراسة، أجرتها منظمة فرنسية للتنظيم العائلي والحدّ من النسل، عام 1977، أن المسلمين، يمثلون 55% من السكان: 28% شيعة و19% سُنة، و8% دروز. وأن المسيحيين، يشكلون 45% من السكان: 24% موارنة، و9% روم أرثوذكس، و6% روم كاثوليك، و5% أرمن، و1% طوائف أخرى.

2 - فقدان الحوار الصادق

افتقر المجتمع اللبناني إلى الحوار الصريح، في شأن عدد من القضايا الأساسية، على الرغم من أهميتها الطائفية، وفي مقدمتها قضية الأقليات، الأمر الذي يحيطها بشيء من الغموض، ويبقي، في خصوصها، على قدر من سوء التفاهم المتبادل، ويفرض على أطرافها التعامل بغير لغة واحدة. ومن ثم، فإن استثارة الموارنة، على سبيل المثال، العامل الديني، أو الأيديولوجي، أو القومي، تتوقف على كون المستثار من المسيحيين أو المسلمين المحافظين أو الفلسطينيين. وهو ما تلجأ إليه القوى السياسية الأخرى.

3 - الولاء للجزء، دون الكل

تحمل سمات المجتمع اللبناني المواطن على الاعتزاز بطائفته، والتمسك بها، والانتماء إليها، أكثر من ولائه لدولته. إذ ينشأ الشاب المسلم، وهو يدرك أن إمكاناته، مهْما عَلَت، لن يُتاح لها إلا ما سُمح به لطائفته (نسبة 20.5% من المقاعد البرلمانية، ورئاسة الوزراء، إن كان سُنِّياً؛ ونسبة 18% من المقاعد البرلمانية، ورئاسة مجلس النواب، إن كان شيعياً؛ ونسبة 6.5% من المقاعد البرلمانية، إن كان درزياً). إضافة إلى بعض المناصب، الوزارية والقضائية والإدارية، الثانوية، التي تُعطى للمسلمين بصفة عامة.

فضلاً عن أن فرصه، تحددها أصوله العائلية؛ إذ إن العملية السياسية في لبنان، تخضع لمعايير «الإقطاع السياسي». فقد كشف بعض الدراسات عن احتكار 134 شخصاً 333 منصباً وزارياً، في الفترة من 1926 إلى 1964. كما كشف عن احتكار 245 عائلة أكثر من نصف مقاعد مجلس النواب، في الفترة من العشرينيات وحتى السبعينيات. إزاء هذا الوضع، تصبح الطائفة هي الحقيقة الأولى في حياة الشباب اللبناني. ويساعد على ذلك عاملان أساسيان:

(1) ضعف المؤسسات السياسية، من حكومة وأحزاب. فالحكومة المركزية غير قادرة على فرض سيادتها على المجتمع، بل لا يكاد يكون لها وجود؛ إذ لا يتمحور الفكر السياسي اللبناني حول الدولة، وإنما حول المجتمع. إنها إحدى الخاصيات الثقافية للكيان اللبناني، التي جعلت الدولة إطاراً لتعايش الطوائف، على المستوى السياسي. في إطار هذا السياق، فإن اللَّبْنَنَة، في التجربة الفكرية السياسية العربية إذا جاز استخدامها كمصطلح هي

النظرة إلى السياسة، كحركة من المجتمع نحو الدولة، لا من الدولة نحو المجتمع. أمّا الأحزاب السياسية، فكانت تحظى بأغلبية في مجلس النواب، ولا تشارك في صنْع السياسات، وتتبنى مصالح طائفية أكثر من تبنّيها قضية وطنية؛ يستوي في ذلك أحزاب الأشخاص، وأحزاب البرامج. ومِصداق ذلك، إعلان وليد جنبلاط، زعيم الحزب الاشتراكي، أن تولّيه رئاسة هذا الحزب، عام 1977، خلفاً لأبيه، إنما يعني رئاسته للطائفة الدرزية، انطلاقاً من أن الحزب، لم يُكن إلاّ طائفة. واستطراداً، فإن رصْد 47 حزباً، على الساحة اللبنانية، في مطلع الثمانينيات، لم يكُن يعني إثراء الحياة السياسية اللبنانية، بقدر ما كان يعني مزيداً من تعقيد المشكلة الطائفية.

(2) ضعف المؤسسة العسكرية، الذي حال دون ملئها الفراغ السياسي. وهو ضعف، يرجع إلى جملة عوامل، في مقدمتها تركيبها الطائفي. ففي تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية، حول التركيب الطائفي للجيش اللبناني، في مطلع 1984، ورد أن 60 % من جنوده وضباطه، هم مسلمون، و40 % من المسيحيين. وعلى الرغم من هذا التوزيع، يتساوى الطرفان في الرتب العليا، مثل رتبتَي لواء وعميد. بينما يتمتع المسيحيون بوضع أفضل، في رتب لها أهميتها الخاصة: قيادات المناطق والألوية والوحدات المقاتلة المختلفة، وتنفيذ العمليات، مثل رتَب عقيد ومقدم ورائد، وذلك بواقع نسبتَي 60 %، 55 %، على التوالي. ولهذه الوضعية انعكاساتها على ولاء الجيش لطوائف بعينها، وهو ما اعتمد عليه كميل

شمعون، حينما أنزل الجيش إلى حلبة الصراع في لبنان، في غضون أزمة 1958، ثقة منه بانحيازه إلى قوات «الكتائب». ومن العوامل الأخرى في إضعاف الجيش اللبناني، صِغر حجْمه، والمصاعب التي يواجهها، في شأن التمويل، في ظل الاقتناع بعدم فاعليته، فضلاً عن وجود وسطاء، حولوا عملية تسليحه إلى تجارة مربحة. إضافة إلى عشوائية الإدارة، وتناقض الأوامر، وحجب الحقائق عنه، وتعرّضه لحملات التشكيك والتشهير.

4 - التركز الجغرافي للطوائف

ساعد اللبنانيين توزعهم الجغرافي على تعميق الروح الانعزالية في نفوسهم، ورغبتهم عن البحث في الاندماج. فتركز معظم الشيعة في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت. وغالبية السُّنة في طرابلس وبيروت وإقليم الخروب ومنطقة العرقوب. وغالبية الروم الكاثوليك والأرمن في مدينة زحلة. والموارنة في كسروان وبيروت الشرقية. والدروز في الشوف ووادي التيم. وعلى الرغم من بعض التداخل السكاني، إلا أن التوزّع الجغرافي الطائفي، يبقى واضحاً

5 - تعدد النُّظُم، التشريعية والتعليمية

يطغى على المجتمع اللبناني، ما يمكِن أن يُطلق عليه «الفوضى التشريعية». فلكل طائفة الحق في أن تشرع لنفسها، ما تنتظم به أحوالها الشخصية، وأن تتخذ إجراءات التقاضي أمام محاكمها الخاصة. كما يُعَدّ النموذج اللبناني من النماذج القليلة، التي انتقل فيها الصراع الطائفي من الحلبة السياسية إلى المجال التعليمي، تحت سمع الحكومة وبصرها، إذ تختلف فلسفات التعليم ونُظُمه،

باختلاف الطوائف، حتى ليكاد يصعب العثور على كتاب موحَّد، في واحدة من الموادّ التعليمية، في كلٍّ من المدارس اللبنانية، الرسمية والخاصة، ولا سيما الموادّ المتعلقة بالتطورات التاريخية للمجتمع، حيث تظهر واضحة الإسقاطات الطائفية على تلك التطورات[1].

يستخلَص مما سلف اختلاف الأُطُر المرجعية وتنوُّعها. فبينما يرنو مسيحيو لبنـان، ولا سيما الموارنة منهم، إلى الدول الغربية، طلباً للحماية (خاصة فرنسا)، أو أخذاً بنظام التعليم والقِيم، يتطلع مسلموه إلى العالم العربي.

تلك كانت دلالات «نموذج الفسيفساء»، الذي يجسده المجتمع اللبناني، والمعبَّر به عن خصوصية معينة، في السياق العربي، الذي تتراوح مجتمعاته بين التجانس والتعددية. وكلاهما يفترض الاتفاق على حد أدنى من القِيم والمبادئ الأساسية، وإنْ كان الاتفاق حول القضايا الرئيسية أسهل، في حالة التجانس، بالنظر إلى وجود هوية واحدة تقريباً؛ في حين يقتضي تحقيق هذا الاتفاق، في حالة التعددية، شيئاً من التنسيق بين الهويات الفرعية والهوية القومية. وفي كلتا الحالتين، يسهّل وجود نظام سياسي مركزي، قوي، تحقيق الاتفاق المذكور. لذا، فإن تركيب المجتمع اللبناني، والتطورات التي شهدها، خلال الستينيات والسبعينيات، جعلا الحرب الأهلية في لبنان، التي استنفدت موارد الشعب وطاقاته، المقدرة، حتى منتصف

---

(1) وكشفت دراسة، أُجريت على عيّنة من سكان العاصمة، في السبعينيات، عن تفضيل 17% إرسال أبنائهم إلى المدارس اللبنانية، و38% إلى المدارس الوطنية الفرنسية، و22% إلى المدارس الوطنية الأنجلو أمريكية، الخاصة، و12% إلى المدارس الأجنبية الأنجلو أمريكية، و4% إلى المدارس الوطنية المصرية. ويمتد التشتت التعليمي إلى المستوى الجامعي، فيتضح توزّع الطوائف على الجامعات: الأمريكية والقديس يوسف (اليسوعية) وجامعة بيروت العربية.

الثمانينيات، بـ 100 ألف قتيل، و20 مليار دولار، أمراً وارداً في حسبان المحللين السياسيين، خاصة أن المجتمع اللبناني قد خاض تجربة مماثلة، في الخمسينيات، بسبب التقارب مع الغرب. على أن المحللين، ذهبوا، في تحليلهم لتركيز القوى السياسية على العنف السياسي، وتفاعل بعضها مع بعض مذهبين مختلفين:

ركز أولهما في المعطيات الداخلية، وأهمها الواقع «الطائفي المعقَّد»، الذي كان المرحلة الختامية للتطور الطائفي في لبنان، بعد مرحلتَي الطائفية المستقرة، زمن العثمانيين، والطائفية المنفجرة، من منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب الأهلية، عام 1958. وفي إطار المرحلة النهائية تلك، ركز المحللون في خصوصية العامل، الاجتماعي والاقتصادي؛ إذ إنه يؤثّر في التوجهات الطائفية أكثر مما يتأثر ويتحدد بها. فقد أثبتت دراسة على عيّنة من 415 مسلماً سُنِّياً، في مدينة صيدا، ذات الأغلبية السُّنية، أن أثرياء هذه الطائفة، يتعاطفون مع الموارنة في مدينتهم، بحُكم وحدة المصالح. في الوقت الذي يعرب فيه فقراء صيدا السُّنة عن عدائهم للموارنة، شعوراً منهم بالغبن. فالتحرك السياسي، إذاً، يرتبط بالانتماء الطبقي، أكثر من ارتباطه بالانتماء الطائفي.

أما ثانيهما، فركز في المعطيات الخارجية، وتوازنات القوى، على المستويَين، الدولي والإقليمي. فأبرز أثر للوجود الفلسطيني، الداعم لليسار اللبناني، في مواجَهة القوى اليمينية المحافظة. ناهيك عن دوره في الأزمة الوزارية الحادّة، التي تركت البلاد على شفا حرب أهلية، عام 1969، بعد ما استعصى تشكيل وزارة جديدة، خلفاً لوزارة رشيد كرامي، وذلك على مدى سبعة أشهر كاملة.

ولئن كان لا ينكر دور التأثيرات الخارجية في النموذج اللبناني،

إلاّ أنه لا يتمتع بالأولوية في تحريك الأحداث. فالمد القومي العربي، لم يؤثر في المذابح الدرزية المارونية، عام 1860. وكذلك، لم يكن له أثر في مذابح صبرا وشاتيلا، عام 1982، على الرغم من وجود قدر كبير من التطابق بين الانتماءات الطائفية والطبقية، الأمر الذي ينفي أولوية أي من العامِلين، الطائفي والاجتماعي الاقتصادي؛ ذلك أنه طالما وقف الموارنة دون الاستثمارات، في المناطق ذات الأغلبية الإسلامية، مما ينمّ بالعاملين، الطبقي والطائفي، اللذين تنمّ عليهما احتجاجات الشيعة والسُّنة والدروز، على مسلك الموارنة. وهكذا، فإن تسييس الطائفية، كما تجسّد في الميثاق الوطني، لم يحفظ للنظام اللبناني استقراره؛ فلا هو حقق المساواة النسبية بين المسلمين والمسيحيين، ولا هو نجح، بأسلوب «الفيتو» المتبادل، في احتواء الصراعات الطائفية. بل على العكس من ذلك، كانت الطائفية من أهم عوامل تهديد الشرعية السياسية للنظام اللبناني، وهو ما يعود إلى فشل الحكومة في مواجَهة ثورة التوقعات، الناجمة عن سرعة التحديد، في الوقت الذي لا يكون فيه الحل الطائفي ملائماً، إلا حينما لا يكون أمام الحكومة الكثير مما يتعين عليها أداؤه. وبذلك، تبقى الريبة في مصداقية كل حلول الأزمة اللبنانية، التي تنطلق من الحفاظ على الطائفية، سواء بإقرار بعض الإصلاحات المحددة، التي تتجنّب المساس برئاستَي السلطتَين، التنفيذية والتشريعية، أو بإقرار التقسيم الجيو طائفي إلى أربع مقاطعات، على غرار سويسرا.

الفصل العاشر

أثر بِنية النظام في تأجيج الحرب الأهلية

وسمت الدولة اللبنانية خصوصية نظامها السياسي، بسِمات، كان لها أعمق الأثر في مسار الحرب الأهلية.

أولاً: سمات النظام اللبناني

اتسم النظام اللبناني، منذ عام 1864، بملامح رئيسية، باتت متأصلة فيه. وكان لها أثر عميق في مجريات الحرب الأهلية اللبنانية. لعل أبرزها:

1 - حُكم كونفدرالي

تطور النظام المِلِّي العثماني، في اتجاه بسط مفاهيمه على الطوائف الإسلامية، إضافة إلى الطوائف الأخرى، الخاضعة لأحكامه، منذ زمن مبكر. ومن ائتلاف الطوائف داخل نظام واحد، انبثق نظام طوائفي، سياسي، كونفدرالي، تتمتع فيه بنوع من الحُكم الذاتي، وتحكمها جميعاً قيادة، خاضعة، غالباً، لتأثير البيروقراطية

المسيحية. كان معظَم المناصب الإدارية، في عهد المتصرفية، للمسيحيين. ومرد هذه الظاهرة، ليس إلى رغبة المتصرف العثماني في إرضاء المسيحيين، وضمان ولائهم للباب العالي فحسب، بل إلى كون الموارنة، قد تمكنوا، منذ عام 1854، من إنشاء معهد لبناني، في روما، عاد خريجوه إلى لبنان، رهباناً. «وبدأوا ينشئون المدارس في القُرى، لنشر التعليم بين أبنائها. وأصبح بعض هذه المدارس، بإدارة الآباء اليسوعيين وسواهم من الإرساليين، مراكز تربوية ذات شأن، تزوّد الأمراء الشهابيين بالكَتَبَة والمعاونين. و هكذا، نشأت، على مر الأيام، طبقة من المتعلمين الموارنة، تبوأت أعلى المناصب في الحياة العامة، وأملت، في الكثير الغالب، سياسة الإمارة الشهابية».

2 - ترابط الإقطاعية والطائفية

احتفظت الطبقة الإقطاعية بسلطتها ونفوذها السابقَين، على بروتوكول 1864، الذي عزز، بدوره ارتباطها المصلحي بالطائفية، بأن وزع مناصب مجلس الإدارة ووظائف الإدارة عامة، على الزعماء الإقطاعيين، وفق نسب طائفية محسوبة، ومتفاوتة.

وبتفاعلها مع الطبقة الإقطاعية، تطورت الطائفية، في ظل هذا النظام، إلى بناء فوقي، أيديولوجي وسياسي، للتركيب الاقتصادي القائم.

3 - تحالف البيروقراطية والتجار

ازدهرت، خلال عهد المتصرفية، صناعة الحرير اللبناني. وأصاب المتاجرون فيها ثراء كبيراً، مما حداهم على التفتيش عن أسواق لها، في الجوار، وما وراء البحر. وفي الوقت نفسه، أحست البيروقراطية الحاكمة، بأن انحباس لبنان في سنجق المتصرفية،

أي جبل لبنان، يهددها بالاختناق الاقتصادي، نظراً إلى ضآلة موارد الجبل. وهكذا، توافقت البيروقراطية والتجار على أن سهل البقاع، ومناطق صيدا وطرابلس، هي متنفَّس لاقتصاد لبناني آخذ في التوسع، من دون أن يكون له أساس، يحميه من التقلبات والسقوط.

وإذا كانت رقعة النظام الطائفي اللبناني، قد وسِّعت إلى الحدود المعلنة عام 1920، في إطار هذا التفكير، وباقتناع سلطات الاستعمار الفرنسي، الراغبة في توفير قواعد ثابتة لمجموعة الدويلات الاعتباطية، التي أوجدتها في سورية، فإن تحالف البيروقراطية الحاكمة، مع التجار وأصحاب المصالح، الذين رأوا في البلاد العربية المجال الطبيعي لنشاطهم الاقتصادي، قد أدى إلى تخطي بعض حواجز الانعزالية التقليدية، وإلى جعل الاستقلال السياسي ممكناً، عام 1943، من خلال ما سمي «الميثاق الوطني».

ومع تدفق عوائد النفط العربية، في مطلع الخمسينيات، وثّقت البيروقراطية الحاكمة تحالفها مع التجار ورجال قطاع الخدمات، فسنّت التشريعات اللازمة لتوسيع القطاع المصرفي، وقطاع الخدمات بشكل عام. كل ذلك مقابل دعم الطبقة الرأسمالية لقادة النظام في سياستهم، الساعية إلى الاحتفاظ بلبنان وسيطاً، في عملية النهب الأجنبي لموارد البلاد العربية.

4 - ترسيخ الانفصال

من بروتوكول 1864 إلى ميثاق 1943، مروراً بالانتداب الفرنسي، وامتداداً إلى عهد الرئيس فؤاد شهاب، كانت سياسة النظام الطائفي حريصة على الاحتفاظ بتمييز الكيانات الفئوية

(الطائفية وغيرها)، داخل الائتلاف الكونفدرالي، الذي حكم لبنان طيلة هذه العقود. فمن مجلس إدارة لبنان، في عهد المتصرفية، إلى المؤسسات «الدستورية»، في عهد الانتداب الفرنسي، إلى مختلف تشريعات عهود الاستقلال، بعد 1943، رُسخت الطائفية، على الصعيد السياسي، بموجب قوانين أساسية، وأعراف سلوكية، لها حرمة القوانين. فعلى صعيد الأحوال الشخصية، طُوِّر النظام المِلِّي، وعُمِّقت مفاهيمه وأحكامه، وأُصدر قرار، في 13 آذار/مارس 1936، يقضي بتقسيم الطوائف إلى طوائف تاريخية، خاضعة لأنظمتها الطائفية الخاصة، وأخرى عادية، خاضعة لأحكام القانون المدني.

واقتدى العهد الاستقلالي الأول بالانتداب الفرنسي، في تعميق الانفصال بين الطوائف وترسيخه، بإصداره قانون 24 شباط/فبراير 1948، الخاص بالأحوال الشخصية للطائفة الدرزية؛ وقانون 2 نيسان/أبريل 1951، الخاص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية المسيحية، ومرجع الطائفة الإسرائيلية. وتماشياً مع سياسة تعزيز الكيانات الفئوية، داخل الائتلاف الكونفدرالي، صدر، في العهد الشمعوني، المرسوم الرقم 18، في 13 كانون الثاني/يناير 1955، المعدل بموجب القرار الرقم 5، الصادر في 2 آذار/مارس 1967، والقاضي بإعطاء المسلمين السُّنة استقلالاً تاماً، في شؤونهم الدينية، وأوقافهم الخيرية، فيتولون هم أنفسهم تشريع أنظمتهم وإدارتها، ويكون مفتيهم هو الرئيس الديني للمسلمين، وممثلهم لدى السلطات العامة. وساوى عهد شارل حلو المسلمين الشيعة بالمسلمين السُّنة، بإعطائهم الاستقلال عينه، في شؤون الدين والأوقاف، بصدور القانون الرقم 72، في 19 كانون الأول/ديسمبر 1967. ولم تقف سياسة التشتيت الفئوي عند هذه الحدود، بل تعدتها إلى الحق

النقابي، إذ أصبح للمهنة الواحدة غير نقابة، وإلى الحقل التربوي، فتمكنت مؤسسات التعليم، الأجنبي والطائفي، على حساب التعليم الرسمي، وسائر المؤسسات الوطنية. الأمر الذي أدى إلى تخريج أجيال من الشباب، متمايزة في تنشئتها التربوية، متنافرة في تطلعاتها الوطنية، متناقضة في علاقاتها الاجتماعية.

ثانياً: تناقضات الوضع اللبناني

تفاعلت عوامل التركيب الفئوي، والإقطاع، والتدخل الأجنبي، والصعود المبكر للبيروقراطية المسيحية، والمخططات الفرنسية لبَلْقَنة سورية، ومؤسسات التبشير الأجنبية، وتحالف البيروقراطية مع التجار، والمخططات الأجنبية تفاعلت هذه العوامل جميعاً، لتفرز وضعاً خاصاً، يبحث، دائماً، عن استقراره، عبّر توازن القوى المتصارعة داخل النظام. فبدا، بوضوح، أن معضلة لبنان الأولى، تتمثل في غياب الوحدة الوطنية العضوية، أي الوحدة المجتمعية، التي تتجاوز، في مفهومها ونتائجها، الوضع الفسيفسائي اللبناني، بكل ما ضم من طوائف وفئات وطبقات وقوى متصارعة.

وقد زاد خطر هذه المعضلة، أن لبنان لم يستطع، لكونه جزءاً من المنطقة العربية، أن يتفادى موجة التحرر القومي الثوري. كل ذلك، فرض على لبنان أن يواجِه تحدي الهوية القومية، والانتماء المصيري، في وقت كانت مؤسساته السياسية، ولا تزال، تشكو تخلفاً، لا تقوى معه على مواجَهة رياح التغيير. ورافق المعضلة السياسية، نشوء معضلة اجتماعية اقتصادية، ناجمة عن عوامل، ديموجرافية واقتصادية.

فعلى الصعيد الديموغرافي، أدى نزوح الريفيين إلى المدن،

وتحشدهم فيها، خاصة في بيروت، إلى نشوء قطاعات سكانية مدينية واسعة، معرضة لشتى وسائل التواصل (الإعلامي وغيره) والتوجيه العقائدي والسياسي، مما أدى إلى اتساع دائرة الجماهير المتطلعة إلى ممارسة دور في النشاط السياسي. ثم إن عملية التمدن، لم تؤدِّ إلى اندماج الفئات والجماعات المتمايزة، بل عززت مشاعر العزلة والتباعد. كل ذلك أفضى إلى نشوء حالة من التوتر وعدم الاستقرار، سببها عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب الحقائق والتطورات الجديدة، من جهة، وعدم قدرتها على أن تكون متنفساً، للقطاعات السكانية الأكثر وعياً، والأكثر رغبة في التحرك والفعل السياسيَّين، من جهة أخرى[1].

ثالثاً: تأثير النظام في الحرب الأهلية

كان للنظام السياسي اللبناني دور مهم في إذكاء حدّة الحرب الأهلية اللبنانية، وذلك لترسيخه مبدأ الطائفية. إذ نشأ على أساس

(1) على الصعيد الاقتصادي، فقد أدت سياسة التبعية للغرب إلى إعطاء لبنان دور الوسيط، بين الاحتكارات الرأسمالية العالمية (شركات النفط الخاصة) والبلدان العربية، ذات الموارد الطبيعية الضخمة، والأسواق الاستهلاكية الواسعة. ولقد كان ذلك من أبرز الأسباب، التي أدت إلى تضخم القطاعات المنتجة للخدمات (68 بالمائة من الدخل الوطني)، على حساب القطاعات المنتجة للسلع (32 بالمائة من الدخل الوطني). وأدى تقلص ودائع النفط العربية، وتناقص تحويلات المغتربين المالية، في منتصف الستينيات، إلى حدوث اختلال في القطاع المصرفي (أزمة بنك أنترا، عام 1966). كما أن حرب حزيران/يونيو 1967، وما أعقبها من مناوشات واضطرابات، خارجية وداخلية، أضرّا بالقطاع السياحي، وقلصا إسهامه في الدخل الوطني. وبالنظر إلى النمو البطيء، نسبياً، في قطاعَي الزراعة والصناعة، فإن الاقتصاد اللبناني، واجَه صعوبات جمة، ليس أقلّها مشكلة البطالة، التي رأى بعض خبراء الحكومة، في وقت مبكر، أنها ستفضي، في المستقبل غير البعيد، إلى جعل ثلث القوة العاملة اللبنانية عاطلة عن العمل، وإلى تفاقم الصراعات، الطبقية والفئوية والإقليمية، بسبب تفاوت الدخول، وانحصار الرخاء في قِلة ضئيلة من الناس.

«توزيع السلطة السياسية بين الطوائف المختلفة»، فيكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سُنياً، ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً. أما مجلس النواب، فتكون الأغلبية فيه للمسيحيين، بنسبة 6 إلى 5. ومن ثَم، فإن العدد الإجمالي للنواب، يكون قابلاً للقسمة على الرقم 11 (وقد كان عدد مقاعد مجلس النواب، في البداية، 44 مقعداً، ثم 99 مقعداً). وكذلك، تتوزع الطوائف المناصب الكبرى، الحكومية والإدارية والعسكرية. كما أن الأحزاب اللبنانية الرئيسية، اتسمت، في الفترة التي تلت الاستقلال، بأنها تجمعات طائفية.

أما «الميثاق الوطني»، إحدى الدعامتَين، اللتَين نهض عليهما النظام اللبناني، فيمكِن القول إنه لم يكُن «وطنياً» بقدر ما كان «طائفياً». فغير صحيح أنه أنشأ دولة علمانية، أو علاقات سياسية علمانية في لبنان، بل رسّخ الطائفية، وجعل التعبير السياسي يمر، أساساً، عبْر قنواتها، كما رسّخ سلطة الزعماء العشائريين في مناطقهم. وهكذا، بدلاً من أن تصبح المؤسسات السياسية، أداة لتغيير الوضع الطائفي، أمست قوة لتدعيمه وتكريسه. ومن الميثاق، انبثقت مصطلحات، مثل المسيحية السياسية، والإسلام السياسي، بمعنى وجود فئة من السياسيين العشائريين، الذين ترتبط مصالحهم بانقسام المجتمع إلى طوائف متميزة، ويعملون على تعميق هذا الانقسام، وتأكيد استقلال الكيانات الطائفية، من خلال المؤسسات السياسية القائمة.

ولم يقتصر الطابع الطائفي على العلاقات بين الطوائف بعضها ببعض، بل تغلغل داخل كل طائفة، على حدَة؛ إذ إن الوظائف الحكومية، توزَّع على أساس طائفي، فكان أبناء كلِ طائفة، يتصارعون حول نصيبها من تلك الوظائف.

ودستورياً، لم يكن النظام اللبناني نظاماً نيابياً، ولا نظاماً رئاسياً، وإنما هو خليط من النظامَين، وإنْ غلب عليه، من الناحية الواقعية، سمات النظام الرئاسي، إذ يُعَدّ رئيس الجمهورية، من الناحيتَين، النظرية والعملية، هو الشخص المسيطر في النظام، وينتخب لمدة ست سنوات، غير قابلة للتجديد، بوساطة مجلس النواب، بأغلبية الثلثَين، في أول اقتراع. فإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه النسبة، يكون انتخابه، في الاقتراع الثاني، بالأغلبية المطلقة.

ويعيّن رئيس الجمهورية رئيس الوزراء. وله أن يدعو مجلس النواب إلى جلسة استثنائية. وبموافقة مجلس الوزراء، يستطيع أن يحل المجلس النيابي. كما يشارك في السلطة التشريعية، من خلال حقه في الاعتراض على القوانين، فإذا اعترض على تشريع ما، يعاد إلى مجلس النواب، الذي يعدله، أو يعيد التصويت عليه، وفي هذه الحالة، يحتاج التشريع إلى أغلبية الثلثَين. وتشير التجربة العملية إلى سيطرة الرئيس على مجلس النواب، خاصة إذا أدخلنا في الحساب الوضع الطائفي، ووجود أغلبية مسيحية فيه. ومع كل هذه السلطات، فإن الرئيس، ليس مسؤولاً أمام المجلس النيابي، وإنما تنحصر المسؤولية في رئيس الوزارة وأعضائها.

ومن متابعة علاقة الوزارة بمجلس النواب، يمكِن تبيّن الضعف النسبي لدور المجلس. فالوزارة تتغير، عادة، على أثر خلاف مع رئيس الجمهورية، وعدم رضاه عن نشاطها، وليس لسحب المجلس النيابي ثقته منها. وفي الفترة ما بين 1926 و1964، شهد لبنان 46 وزارة. ومن ثم، يكون متوسط عمر الوزارة أقلّ من 8 أشهر.

وعلى مستوى الأحزاب، اتّسم النظام الحزبي اللبناني بعدد من السمات، منها:

1 - التعدد الحزبي.

2 - الطابع الفردي للأحزاب، ونشوؤها من الأوضاع العشائرية السائدة، ليكون مصدر القيادة هو الوضع الأُسَري، والانتساب إلى أُسَر ذات نفوذ عشائري، أو إقطاعي، أو إقليمي، قوي.

3 - توارث الأُسْرة الواحدة قيادة الحزب.

4 - عدم وجود حزب أغلبية في مجلس النواب.

5 - عدم مشاركة الأحزاب في صنع السياسة، فالأحزاب لا تمارس دوراً مهماً في العملية السياسية، نظراً إلى المعايير، التي يفرضها الوضع الطائفي، بالنسبة إلى اختيار النواب.

بيد أن أحزاباً حديثة النشأة، ذات طابع يساري، أو علماني وطني، أخذ دورها، منذ بداية الستينيات، يتزايد وذلك لسببَين: أولهما، مخاطبتها الجماهير مباشرة. ومن ثَم، أجبرت الزعماء التقليديين على أن يحذوا حذوها، خوفاً على نفوذهم من الضياع. وثانيهما، مبادرة بعض الأحزاب، ذات الطابع الأيديولوجي، كالحزب القومي السوري، وحزب البعث، والحركات الاشتراكية، إلى طرح قضايا الصراع الاجتماعي، وفرضها على العملية السياسية.

والخلاصة، أن من أهم سمات النظام السياسي اللبناني:

1 - عدم استقرار سياسي، تمثل في قِصر متوسط عمْر الوزارة.

2 - أوليغارشية النخبة الحاكمة. ويتضح ذلك، في قِلة عددها، بالنسبة إلى عدد المناصب الوزارية؛ ونوعاً، في أنها ترمز إلى الزعامات العشائرية والإقطاعية. ففي الأربعينيات، وحتى منتصف الخمسينيات، استأثر كبار ملاّك الأراضي بأغلبية المقاعد النيابية. إذ طغى على المجلس النيابي المهنيون، وأبناؤهم وأبناء الأُسَر العريقة.

3 - محدودية المشاركة السياسية، إذ لم يمارس حق الانتخاب، قبْل الحرب الأهلية، سوى 32 بالمائة من الذين يملكونه.

4 - الطابع الطائفي للنظام السياسي، والعلاقات السياسية السائدة فيه، حتى إنه لا يمكن تسميته مجتمعاً تعددياً؛ إذ التعددية، تتضمن توزيع القوة السياسية بين عدد من الجماعات والتنظيمات، ترتبط فيما بينها بعدد من الولاءات المشتركة، ووجود اتفاق عام بينها، يعبّر عن الرضا العام في المجتمع.

رابعاً: تصاعد أزمة النظام

وصل لبنان، في أيار/مايو 1973، إلى شفا حرب أهلية. وذلك بعد وفاة الرئيس فؤاد شهاب، حين حدثت مواجهة ساخنة بين النظام وخصومه. ولوحظ تنامي أسلوب الاحتكام إلى العنف بين الفريقَين. إضافة إلى أن الرئاسة الأولى، استأثرت بقضية السيادة، فتصدت لعدد من المواقف، وأخذت مبادرات مهمة، بمعزل عن رئاسة الوزارة. وفي المقابل، تصاعد السخط من قِبل بعض القيادات الإسلامية، إلى احتجاج صارخ على ما رأته اختلالاً في التوازن، الوطني والديموقراطي، في مصلحة فئة معينة.

وعلى صعيد الفكر السياسي، برز اتجاه جديد في صفوف خصوم النظام، أصبح لا يرضيه الاكتفاء بالقول إن الطائفية هي مجرد قناع، يستعمله أهل النظام، لحجب الصراع الطبقي، بل بات مسلِّماً بأن المسألة الطائفية، في أساسها، هي مسألة اضطهاد طائفي. وليس الشباب، وحده، هو الذي طرح مسألة الاضطهاد الطائفي. بل إن قائد الحركة الوطنية نفسه، أخذ يضرب على أوتار مشابهة. ففي تعليقه على بيان الرئيس تقي الدين الصلح، لطلب الثقة بحكومته، وقف كمال جنبلاط في المجلس النيابي، يطالب بالمساواة بين الطوائف، أو إلغاء الطائفية.

وبعد أحداث أيار / مايو 1973، وعلى أثر اغتيال ثلاثة من قادة المقاومة الفلسطينية، مما أدى إلى استقالة حكومة صائب سلام، وإزاء كلام كمال جنبلاط، وتصريحات غيره من القادة شعر اللبنانيون أنهم أصبحوا، فعلاً، على مفترق طرُق.

وقد ساء الفريق المتشدد في المارونية السياسية، تنامي قوة المقاومة الفلسطينية، وتضامن «الحركة الوطنية اللبنانية» معها. ورأى أن هذه العلاقة بين القوَّتين، هي «خلل في ميزان القوى الداخلي، يستوجب الاحتكام إلى السلاح». وهو ما تجلى في حادثة 13 نيسان / أبريل 1975، التي أطلقت شرارة الحرب الأهلية اللبنانية.

وحاولت سورية، بتدخّلها، أول الأمر، من خلال مؤتمر القمة العربي الثامن، المنعقد في القاهرة، في 25 تشرين الأول / أكتوبر 1976، أن تطفئ نيران الحرب الأهلية، بالإتيان بشخصية معتدلة، ومقبولة من معظم الأطراف (الرئيس إلياس سركيس)، لتولّي مقاليد الحكم، على أن تتولّى قوات الردع العربية (معظمها وحدات سورية)، نزع السلاح من أيدي جميع اللبنانيين. ولكن الرئيس سركيس، رفض

هذا التدبير، بدعوى أنه لا يجوز نزع سلاح «الجبهة اللبنانية»، إلا بالتزامن مع تطبيق اتفاق القاهرة، أي نزع سلاح المقاومة الفلسطينية، كذلك. وقد تعذر، لأسباب عديدة، تحقيق رغبة الرئيس سركيس.

وإذ تنامت قوة المقاومة الفلسطينية، في الجنوب اللبناني، مع اقترانها بنزوع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى التجاوب مع المساعي، العربية (قمة فاس)، والدولية، لدخول المفاوضات، من أجل تقرير مصير الضفة الغربية وغزة لجأت إسرائيل إلى الحرب، لتدمير البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في محاولة لإلغاء وزنها السياسي، وإحباط مساعي التفاوض، ولإيجاد وضع سياسي جديد في لبنان، يباعد بين طوائفه، ويمهد تقسيم البلاد إلى دويلات مذهبية. ولعل أبرز ما أفرزه الاحتلال الإسرائيلي لثلث لبنان، هو اتفاق 17 أيار / مايو 1983، الذي أريد له أن يحل محل اتفاقية الهدنة لعام 1949. ولكن مقاومة القوى الوطنية اللبنانية، ومعارضة سورية القوية، منعتا الحكومة اللبنانية من إبرامه، بل حملتاها على إلغائه، كشرط مسبق لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني، في لوزان، في سويسرا، في 12 آذار / مارس 1984.

الفصل الحادي عشر

النخبة السياسية - الطائفية

والحرب الأهلية اللبنانية

تتميز النخبة السياسية اللبنانية عن غيرها، من النخب العربية الأخرى، بالطائفية. وترجع جذور الطائفية وعلاقتها بتشكيل هذه النخبة، وما لها من دور في الحرب الأهلية اللبنانية، إلى نهاية القرن التاسع عشر، حينما قفز الموارنة إلى قِمة المجتمع، ونُحِّي الدروز، الذين كوّنوا النواة الأولى للدولة اللبنانية، في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وبالتدريج، آلت السلطة السياسية إلى الموارنة، ودعمت الأعراف السائدة، خلال الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن، النزعة المارونية، من خلال نظام رئاسي ماروني، يَعُدّ نفسه «ديموقراطية نيابية».

ومنذ الاستقلال، عام 1943، وحتى 1964، حكم لبنان ثلاثة رؤساء موارنة، حولوا نظامه من شبه رئاسي/شبه نيابي، إلى نظام رئاسي، يتولى فيه الموارنة أهم المناصب في جهاز الدولة. وفي

المقابل، سعى بعض الطوائف إلى الثروة، فتركز القطاع الرأسمالي الحديث من الاقتصاد اللبناني، إلى حدّ كبير، في أيدي طوائف أكثر استقراراً في المدن، مثل المسلمين السُّنة، والمسيحيين، الأرثوذكس والكاثوليك.

وساعد الانفصال الجغرافي، بين الطوائف اللبنانية، على تقوقعها. فتركز معظَم الشيعة في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت. وتركز معظَم السُّنة في طرابلس وبيروت وإقليم الخروب ومنطقة العرقوب. بينما تركزت غالبية الروم الكاثوليك والأرمن في مدينة زحلة، والموارنة في كسروان وبيروت الشرقية، ومعظَم الدروز في الشوف ووادي التَّيم.

فقد شكل المسلمون أواخر ثمانينيات القرن الماضي، 51.5% من عدد سكان لبنان، مقابل 47.9% للمسيحيين. وانعكس هذا التقسيم الطائفي على توزيع الأدوار السياسية، في المجتمع اللبناني، واقتناع كل طرف بأن حصته في مجلس النواب، يحددها عدد طائفته، مقارنة بأعداد الطوائف الأخرى، فلا يزيد عدد المقاعد النيابية للسُّنة، عادة، على 21%، والشيعة 19%، والدروز 7%. أما المسيحيون، فلهم رئاسة الدولة، وبعض المناصب الوزارية الأخرى.

وقد حدد الميثاق الوطني، عام 1943، هذا التوزيع للمناصب بين الطوائف اللبنانية، وصلاحيات كُلٍّ من رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ونفوذ كلٍّ منهم. وجاء مؤتمر الطائف، الذي وضع حداً للحرب الأهلية اللبنانية، ليعدل صلاحيات هؤلاء الرؤساء الثلاثة. وانعكس الواقع الطائفي في لبنان على تكوين الأحزاب السياسية وتنظيمها، كذلك. فثمة أحزاب غلب عليها الطابع المسيحي، مثل حزب الكتائب، وحزب الاتحاد الدستوري، وحزب

الكتلة الوطنية. وأحزاب طغى عليها الطابع الإسلامي والدرزي، مثل حزب النجّادة، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب النداء القومي.

أما الأحزاب ذات المنشأ غير اللبناني، فمنها الوحدوية، مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب. ومنها غير الوحدوية، مثل الحزب القومي السوري، والحزب الشيوعي اللبناني. فضلاً عن الأحزاب الدينية، مثل الداشناك، وهو أرثوذكسي، وحزبَي الأرمن: الطاشناق والهاشناق.

ويرتكز هذا التشتت الاجتماعي على أرضية فكرية تعمق الاختلافات. إذ خضع المجتمع اللبناني لتأثيرات خارجية، أهمها الاحتلال الفرنسي، الذي أرسى ثقافته في لبنان، فضلاً عن الثقافة الأمريكية، التي ساعد على نشرها الجامعة الأمريكية في بيروت، حيث تخرج فيها عدد من أعضاء النخبة اللبنانية، سواء النيابية أو الوزارية. وقد أفرز هذا الواقع الفكري المتعدد، جماعات طائفية، شددت على هويتها، على حساب الهوية اللبنانية العامة، وخلقت نظاماً سياسياً، عمل، بدوره، على تعزيز الواقع الطائفي. بل إن الانقسام الطائفي، طغى على الانقسامات، الاجتماعية والطبقية. وتحولت الطوائف، في الممارسة العملية للدولة اللبنانية، إلى كتل بشرية، من ورائها زعماؤها، الدينيون والمدنيون.

وإلى جانب الصراع السياسي، والصراع الطبقي، والصراع حول الهوية، بين القوميين والوطنيين، شهد لبنان، على المستوى الطائفي، صراعاً نخبوياً بين المسلمين والمسيحيين عامة.

انعكاس الطائفية على النخبة السياسية

تبدّى التركيب الطائفي في النخبة السياسية اللبنانية، منذ

بدايات الحرب الأهلية، عام 1975، وحتى انتهائها، إثر اتفاق الطائف في 23 تشرين أول / أكتوبر 1989. فإذا هي، سواء على مستوى الرئاسة أو على المستوى النيابي، نخبة غير أرستقراطية، غالباً ما تعكس تكتلات، تتبع زعماء أو أحزاباً أو أطرافاً أو حركات. وزعيم الكتلة هو نائب تغلب قوّته الانتخابية، وتتسع إلى أبعد من دائرته، لتضم دوائر أخرى، لها نوابها. وقد يتأتى ذلك من ميراثه السياسي الكبير، أو من اكتسابه مكانة، على المستوى القومي، مثل كميل شمعون.

وزعماء الكتل، يكونون من القوة، أحياناً، بما يكفي لتضمين قوائمهم الانتخابية، مرشحين ضعفاء، ممن يضمنون ولاءهم. وبذلك، يبدو المجلس النيابي اللبناني إطاراً، يضم عدة جماعات صغيرة لنواب متكتلين.

ويمثل مجلس 1992، وهو أو لمجلس نيابي لبناني بعد اتفاق الطائف، انعكاساً لهذا الواقع، فمثلا يشكل 23.4% من بين أعضاء النخبة النيابية (128 نائباً)، هم الذين يقفون خارج التكتلات. وما عداهم، ينخرطون في كتل لأحزاب أو أفراد أو قوى أخرى. فموالو سورية يبلغون 14.8%، ويبلغ الموالون لحزب الله 10.9%، بينما لا يتعدى الموالون للحركة الإسلامية 1.7%. وبالنسبة إلى الأشخاص، فإن أكبرهم كتلة، هو نبيه بري (13.3%)، يليه الرئيس إلياس الهراوي (8.6%). وتتساوى كفّتا سليم الحص ووليد جنبلاط، وتبلغ كتلة كلٍّ منهما نسبة 7.8% من النواب. ويأتي، بعد ذلك، عمر كرامي، وكتلته تشكل 7% من النواب، ثم سليمان فرنجية (4.7%).

غير أن الطائفية، التي استهدفت انتخابات 1992 القضاء عليها، من خلال إعادة توزيع الدوائر الانتخابية، كانت، ولا تزال،

العامل الأول، الذي يحكم الحياة السياسية والنخبة في لبنان. فالموارنة، احتلوا المرتبة الأولى، من حيث عدد نوابهم في المجلس النيابي، إذ راوحت نسبتهم فيه ما بين 27% و33%، يليهم المسلمون السُّنة، فالشيعة، ثم الأرثوذكس.

وعلى الرغم من التحديث، لم تفقِد مؤسستان تقليديتان، في لبنان، تميزهما، فيما يتعلق بالتكوين النخبوي، وهما العائلات الكبيرة والعشائر. وكان لِمثل هذه الانتماءات أكبر الأثر في إذكاء حدّة الحرب الأهلية اللبنانية، بل إن المؤسسات الاقتصادية، هي مؤسسات عائلية.

وفي إطار هذا السياق، خضعت العملية السياسية، في لبنان، لِما يمكن أن يسمى الإقطاع السياسي، إذ احتكرت 245 عائلة أكثر من نصف مقاعد مجلس النواب، في الفترة ما بين العشرينيات والسبعينيات. وظاهرة الوراثة من المسائل الجوهرية، بالنسبة إلى النخبة السياسية اللبنانية؛ إذ إن حوالي نصف أعضاء المجلس النيابي، يخلفهم أقرباؤهم، ما دامت قوة النائب، تعتمد على تنظيمه الشخصي، من الأقارب والأصدقاء.

ومن خلال تتبع رؤساء الوزارة في لبنان، منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، نجد أن عبدالله اليافي، تولى رئاسة تسع وزارات. وكلٌّ من رشيد كرامي وسامي الصلح ورياض الصلح ثماني وزارات. وتولى صائب سلام رئاسة ست وزارات. وعموماً، احتكر 18 شخصاً 58 وزارة، منذ الاستقلال.

وحتى يمكن استجلاء أثر النخبة السياسية اللبنانية، في إذكاء حدّة الحرب الأهلية، لا بدّ من التنويه أن الطائفية في لبنان، لم تنتهِ

بتوقيع اتفاق الطائف، عام 1989؛ إذ استمر التوزيع الطائفي، في كلٍّ من وزارة سليم الحص، التي عقبت الاتفاق مباشرة، ولم تضم سوى 13 وزيراً؛ ثم وزارة عمر كرامي، في 24 كانون الأول/ديسمبر 1990 (30 وزيراً)؛ ووزارة رشيد الصلح، في 16 أيار/مايو 1992 (24 وزيراً)، ووزارة رفيق الحريري الأولى، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1992 (30 وزيراً)، وأخيراً وزارة رفيق الحريري الثانية، في 25 أيار/ مايو 1995 (30 وزيراً). وباستثناء وزارة سليم الحص، القليلة العدد، كان نصيب المسلمين السُّنة في حكومة كرامي 23.2%، وفي حكومة الصلح 23 %، وفي حكومة الحريري الأولى 23.3 %، وفي الثانية 20%. يليهم الموارنة، الذين حصلوا على ست حقائب وزارية، في كل وزارة من هذه الوزارات على التوالي: 20%، 25%، 20% و20%. واحتل المسلمون الشيعة المركز الثالث، فنالوا ست حقائب في وزارة كرامي، ومثلها في وزارة الحريري الثانية. أمّا وزارة الحريري الأولى، وكذلك وزارة الصلح، فقد كان نصيبهم في كلٍّ منهما خمس وزارات فقط، بنسبة هي، على التوالي: 20%، 20.9%، 16.7%، 20%. وجاء، بعد ذلك، الروم الأرثوذكس، فالدروز، فالكاثوليك، وأخيراً الأرمن. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

وتكشف هذه الوقائع تراجع الموارنة لحساب المسلمين السُّنة. وإذا كان ذلك مرتبطاً بالتطور، الاجتماعي والديموغرافي، في المجتمع اللبناني، فإنه مرتبط، كذلك، بعامل خارجي، وهو النفوذ السوري في لبنان حينها، الذي أعاد ترتيب الأوراق، في مصلحة دمشق، وهو ما يتطلب الحدّ من نفوذ الموارنة، المتحفظين، بل المعادين للسياسة السورية في لبنان.

الفصل الثاني عشر

أثر الاقتصاد اللبناني

في الحرب الأهلية اللبنانية

يُعَدّ لبنان صورة صادقة، وتطبيقاً حياً لأثر العنصر الجغرافي في التكيف السياسي، وتشكيل السياسات الاقتصادية، على الصعيدين، الداخلي والخارجي، في ظل الموارد الطبيعية المتاحة والإمكانات البشرية المتيسرة. فأصبحت بيروت وعاء تصب فيه الفوائض المالية من الدول النفطية، إضافة إلى رؤوس الأموال والخبرات المصرفية الأجنبية، ثم تعود إلى التدفق، مرة أخرى، إلى دول المنطقة، سواء في صورة سلعية (مصنعة أو معاد تصديرها) أو تتبلور في مشروعات، استثمارية أو ملكية عقارية، تسهم في مزيد من النمو والانتعاش، ولا سيما في القطاع السياحي وقطاع الخدمات. ويمكن بلورة الملامح الأساسية للاقتصاد اللبناني، من حيث التقسيم القطاعي، في أنه يركز في الخدمات والتجارة بصفة أساسية. وقد تكون هذه الصفة، على المدى الطويل، غير ملائمة. ولكنها، ملائمة، على المدى القصير، لأنها تهيئ للدولة تدفقاً ضخماً

من رؤوس الأموال. وقدرت نسبة هذَين القطاعَين، إلى إجمالي الناتج القومي، عام 1970، بحوالي 50 %. وكان النشاط المصرفي، بمفرده، يشكل 3.4 % والخدمات الأخرى 9.9 %. بينما لم تتجاوز نسبة إسهام كلٍّ من قطاعَي الصناعة والزراعة 13.6 % و9.2 %، على التوالي، على الرغم من أن قطاع الزراعة، يستوعب 49 % من السكان، خارج منطقة بيروت. ويتضح دور الموقع الجغرافي في إحياء تجارة المرور (الترانزيت)، عبْر البحر أو البر، بين لبنان ودول الخليج العربي، من جهة، وسورية والأردن، من جهة أخرى. لذلك، كان للعلاقة السياسية، بين لبنان وسورية، أهميتها؛ إذ إن أدنى توتر، يؤثر فيها، ويؤدي إلى إغلاق الحدود، وتكدس السلع. فخلال أزمة عام 1973، بين الدولتَين، خسر الاقتصاد اللبناني ما يعادل 45 مليون ليرة، شهرياً. كما لجأ المستوردون من دول الخليج، إلى منافذ بحرية أخرى، وبخاصة في تركيا. وقد بلغ حجم البضائع المكدسة في ميناء بيروت، لحساب العراق، بمفرده، 30 ألف طن.

وتبرز أهمية الدول العربية، ولا سيما النفطية منها، بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني، ليس في حجم تدفقات الفوائض المالية، وإنما لكون الدول العربية أسواقاً متسعة للصادرات، بما فيها السلع اللبنانية. وتحتل أسواق المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى، تليها الكويت فسورية ثم ليبيا. كما أن هذه الصادرات آخذة في التزايد، إذ ازدادت بنسبة 35 %، بالنسبة إلى المملكة، من عام 1972 إلى عام 1974. وارتفعت قِيمة الصادرات إلى الأردن، فوصلت إلى 550 مليون ليرة. وبالنسبة إلى سورية، ازدادت بنسبة 6 %، لتصل قِيمتها إلى 82 مليون ليرة، عام 1974.

وشكلت خطوط الأنابيب، المارة في الأراضي اللبنانية، والممتدة من حقول النفط، في كلٍّ من السعودية والعراق، مصدراً آخر

من مصادر الدخل، فكانت انعكاساً للفوائد، التي يحققها الموقع الجغرافي. فإضافة إلى رسوم المرور، التي دفعتها الشركات النفطية، حصل لبنان على حاجته إلى النفط الخام، بسعر رمزي، مقارنة بالمستوى العالمي، راوح سعر البرميل بين دولارين و54 سنتاً، لبرميل النفط العراقي، في طرابلس، و5 دولارات لبرميل النفط السعودي. ويبدو تآلف الفلسفة الفردية الاقتصادية مع المعايير الطائفية، في تركز جميع أَوجُه النشاط المصرفي، وحركة النقل، البحرية والجوية، وكذلك في المشروعات والمنشآت، التجارية والصناعية، في العاصمة اللبنانية، مع إهمال بقية أجزاء البلاد، وبخاصة الجنوب والمناطق الجبلية. ومقابل العناية بميناءَي بيروت، الجوي والبحري، كان هناك إهمال شبه تام لخطوط السكك الحديدية.

وعلى الرغم من تكدس البضائع في ميناء بيروت، وعجزه عن ملاحقة الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي، فإن المشروعات الخاصة بتطوير ميناء طرابلس وغيره من الموانئ اللبنانية، ذهبت فريسة المناورات السياسية. بل إن التخلف، الذي عاناه القطاع الزراعي، ومناطق الجنوب بصفة عامة، كان ترجمة واضحة للمعايير الطائفية، إذ يتركز فيها الشيعة، ثالثة الطوائف اللبنانية، وأصبحوا يشكلون، في الآونة الأخيرة، مصدر قوة متعاظمة. ولعل أهم دلائل التسويف والمماطلة في المشروعات المتعلقة بالمنطقة، هو مشروع نهر الليطاني، الذي أعلن عام 1961، ولم تقره الحكومة، إلا عام 1973.

واتسمت المؤسسات اللبنانية بعدم قدرتها على النهوض بنشاط رئيسي، في التنمية الاقتصادية الفاعلة. وأوضحت الأرقام المعلنة، قبَيل الحرب اللبنانية، أن 140 من 6500 منشأة، كانت تضم أكثر من 50 عاملاً، وهو ما حفز الحكومة على إنشاء المصرف الوطني

للإنماء، والإسهام فيه بنسبة 51 %، ويتشارك في النسبة المتبقية المصارف التجارية، الوطنية والأجنبية. ويقدّم مصرف الإنماء قروضاً، متوسطة وطويلة الأجل، تصل إلى 15 عاماً، في المشروعات السياحية، وإلى 12 عاماً في المشروعات الصناعية.

كما يتفق الاقتصاد اللبناني والاقتصادات الأخرى في الدول المتخلفة، في تركز نسبة كبيرة من الاستثمارات في قطاع الإسكان والملكية العقارية، سواء من قِبل المواطنين اللبنانيين، المقيمين والمغتربين، أو رؤوس الأموال النفطية.

الفصل الثالث عشر

البُعد الإقليمي للحرب الأهلية اللبنانية

عكست فترة منتصف السبعينيات مناخاً إقليمياً متفجراً، مهد لإثارة الحرب الأهلية اللبنانية، خاصة أن الأوضاع العربية، آنذاك، كانت قد بلغت درجة عالية من التوتر.

ففي 18 كانون الثاني/يناير 1974، وُقِّع اتفاق الفصل بين القوات، على الساحة المصرية. وإبّان توقيع اتفاق الفصل بين القوات، على الجبهة السورية، في 31 أيار / مايو 1974، كانت بذور الخلاف، قد برزت على الساحة السياسية. وكان الواضح من حملات الحرب الإعلامية، أن هناك دعوى، بأن سورية تتعرض لضغط كبير لتوقيع الاتفاق. وقد اشترك في الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية، كلٌّ من مصر والمملكة العربية السعودية. والتقى وزير الخارجية الأمريكي نظيره السوفيتي، في دمشق. وأصبح واضحاً أن هناك تيارين، أحدهما يمضي، بسرعة، نحو التسوية، بينما الآخر يتعثر. وما لبث الشقاق أن وقع بينهما.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، فإن اتفاق سيناء، الذي كان سيوقع في آذار / مارس 1975، ولكن فشل الاتصالات، في آخر لحظة، أجّل توقيعه إلى أيلول/سبتمبر، قد زاد من فجوة الخلاف. إذ كان واضحاً استحالة الوصول إلى اتفاق جديد، على الجبهة السورية.

ثم أضيف إلى ذلك الخطوات المتخذة، لفتح قناة السويس، التي رفضها كلٌّ من سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، في حزيران / يونيو 1975، وأثارت جدلاً حادّاً بين مؤيد، يراها مصدر دخل، ودليلاً على حسن النيات؛ ومعارض، يرى أنها شروط مفروضة على مصر.

وقد وصلت حدّة الموقف بين مصر من جانب، وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية من جانب آخر، إلى درجة تجاوزت حدود الخصام السياسي، إلى ما يشبه القطيعة، في ظل حرب إعلامية ساخنة. وكان الفلسطينيون يخشون، أن يفرض عليهم، في المستقبل، بمقتضى الاتفاق، أن يقبلوا العمل وفق الالتزامات الأمريكية لإسرائيل، وهي التزامات لا تترك للمنظمة شيئاً، تستطيع المناورة، بل الحركة، في إطاره؛ بل تفرض عليها، إن أرادت، أن تتنازل عن كل شيء، مقابل وعد بدعوتها إلى مؤتمر جنيف.

اعتقد بعض المقتنعين بحتمية نجاح جهود السلام، آنذاك، أن الموقف الفلسطيني المعارض، كان يشكل العقبة الرئيسية، وربما الوحيدة، التي تحُول دون انعقاد مؤتمر جنيف. وترجمة ذلك، لبنانياً، أن موقف المقاومة المعارض، كان هو العقبة في سبيل مؤتمر جنيف، الذي أمل الموارنة، من خلاله، أن يتخلصوا من الوجود الفلسطيني. لذلك، كان لا بدّ من استنزاف المقاومة، على أساس

أن أي تصادم في لبنان، لن يؤدي إلى إرهاق المقاومة وتجريدها من معظم أسلحتها فحسب، وإنما إلى التضحية، كذلك، بعشرات الآلاف من الفلسطينيين.

واستشعر الفلسطينيون بوادر الخطر المحدق بهم؛ إذ كان لا بدّ من وجودهم، لإعطاء الشرعية أي اتفاق نهائي. ولكن ما كيفية هذا الوجود؟ فالأردن، بتأييد عربي، رأى أنه هو طرف المباحثات للتسوية، ثم يأتي الدور الفلسطيني. ثم إن معالجة القضية، ستنطلق من قرار مجلس الأمن، الرقم 242، الذي نظر إلى الفلسطينيين من زاوية أنهم لاجئون، وهو ما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا، برز دور المنظمة، في عرقلة اتفاق محتمل، يعارض الأهداف الفلسطينية. وكان طبيعياً، أن ينتهز موارنة لبنان هذه الفرصة النادرة لضرب المقاومة الفلسطينية.

واستكمالاً لملامح الصورة، لا بدّ من إلقاء نظرة على خريطة العالم العربي، تكون أكثر شمولاً، وأبعد مدى، من دائرة القضية الفلسطينية والمواقف منها. ويمكن القول إن بدايات الحرب الأهلية اللبنانية، عام 1975، قد تبلورت، في ظل الوضع التالي للعالم العربي:

1 - حرب إعلامية، وحشود عسكرية، بين العراق وسورية، بسبب الخلاف في توزيع مياه نهر الفرات.

2 - الحرب الإعلامية، بين مصر وليبيا، التي وصلت إلى درجة التشاتم، عبْر الإذاعات، على الرغم من أن ليبيا، كانت تمثل العمق الإستراتيجي لمصر، زمن الحرب.

3 - الخلافات، بين مصر وسورية، في شأن التحرك نحو التسوية السياسية.

وارتبط ذلك بتحرك الأردن ضد قرار مؤتمر القمة العربية، في الرباط، المتعلق بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ووحدانيتها، في تمثيل الشعب الفلسطيني. وارتكز الأردن، في تحركه، على التهديد بعدم الاشتراك في جهود السلام، وبالتحديد في مؤتمر جنيف. ولكن الرئيس الأمريكي، جيرالد فورد Gerald Rudolph Ford، أقنع الملك حسيناً بالاشتراك في المؤتمر، لأسباب تتعلق بالقانون الدولي. فبرز تناقض واضح بين دَورَي الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في التسوية. وزاد الأمر تعقيداً اغتيال أقوى مطالب بعروبة القدس، الملك فيصل، في 25 مارس 1975.

وكان من أبرز ما شهده عام 1975، الوفاق الخليجي، بين المملكة العربية السعودية والعراق وإيران الشاه، الذي أعقب اتفاق العراق وإيران، في شأن الحدود بينهما، في 13 حزيران / يونيو 1975. وهو الاتفاق الذي ساعد عليه وساطة سعودية ومصرية، في مؤتمر الأوبك، في الجزائر، وتأييد جزائري، في آذار/مارس من العام نفسه. بيد أن الوفاق الثلاثي، لم يحقق للمنطقة استقرارها. إذ ما إن انتهت أزمة الحدود، بين العراق وإيران، حتى بدأت أزمة الحدود بين قطَر والبحرين، إضافة إلى الثورة في ظفار، حيث ساندت قوات إيرانية أردنية بريطانية السلطان قابوس، بينما دعم اليمن الجنوبي قوات جبهة تحرير ظفار.

تجسّدت هذه الصراعات جميعها، على الساحة اللبنانية تجسيداً واضحاً وملموساً؛ إذ إن وجهات النظر المتعارضة بين

العرب، تبدت إزاء المشكلة اللبنانية، حتى إن سليمان فرنجية قال: «إن العرب، حاربوا بعضهم على ساحة لبنان». وأسفرت عن عودة سياسة المحاور. ففي مواجهة محور القاهرة الرياض، سعت سورية إلى إقامة محور دمشق عمان بيروت الثورة الفلسطينية. وحاول كل محور كسر تحالفات المحور الآخر، واستعمل في الصراع كل أنواع الأسلحة، من ضغوط إعلامية إلى تأخير المساعدات المالية.

وكان المعنى المباشر للتطور، الحاصل على الساحة العربية، أن تناقضاً في المصالح، برز على السطح، للمرة الأولى، منذ قيام الثورة الفلسطينية، بين منطقَي الثورة والحكم «العربي». وتولدت قناعة لدى بعض الحكام، أن استمرار «ثورية» الثورة الفلسطينية، هو عقبة في سبيل تحقيق التسوية المطروحة. وإمعاناً في تلك القناعة، لم يتردد بعضهم في الدعوة إلى الإقليمية، ورفض الثورة الفلسطينية، على أساس أنها عبء، لا علاقة لهم به، أو أن ما قدموه من أجْلها، هو كافٍ. وفي الوقت عينه، كان لا بدّ من عملية احتواء أو حصار للقوى القادرة على دعم النضال الفلسطيني. وقد استوعبت كل الطاقات العربية في أزمات، شغلت الحكومات بأمنها الذاتي.

أمّا «الجبهة اللبنانية» (شمعون الجميل شربل القسيس فرنجية)، فرأت أن الوجود الفلسطيني هو المشكلة، وأنه لا حل لأزمة لبنان، من دون خروج الفلسطينيين منه. ولم يشاركها في هذا الرأي أحد، سواء من المسيحيين غير الموارنة، أو المسلمين من غير المتحالفين مع الموارنة.

ولا بدّ، لفهم منطق «الجبهة اللبنانية»، من التعرض للوجود الفلسطيني على الساحة اللبنانية، بمرحلتَيه، ما قبْل الثورة، وما

بعدها. وهو ما حدده كمال جنبلاط، بدقة، في قوله: «إن الشعب الفلسطيني، يعيش في لبنان، في ظل رواسب، تذكره بما كان عليه قبل الثورة في المخيمات، وبممارسات السلطة اللبنانية والمكتب الثاني، (الاستخبارات)، بوجه خاص».

وفي مواجَهة الخوف الفلسطيني، كان هناك خوف ماروني دفين من الوسط العربي، تمخضت به عوامل تاريخية متعددة، وتصورات نفسية عميقة، حتى بات من المسلَّمات المارونية. وعززته التيارات الفكرية، التي أخذت تنشرها الثورة الفلسطينية. ورسّخ الخوف في نفوس الموارنة التبدلات الديموغرافية، التي طرأت على التوازن بين مسلمي لبنان ومسيحييه، إذ أصبحت الطائفة المارونية ثالثة الطوائف اللبنانية، بعد الشيعة ثم السُّنة اللتين أصبحتا تمثلان، مع الدروز، نسبة 56% من سكان لبنان. وسعى الأرثوذكس، بدورهم، إلى زيادة عددهم، ليوازوا الموارنة تقريباً.

ولا شك أن الوجود الفلسطيني في لبنان، كان عامل تغيير في مجتمع، لا يريد قادتُه له أن يتغير، فهو عنصر دفْع لعوامل التحديث في البنيان اللبناني؛ إذ إن مجرد الوجود الفلسطيني على أرض لبنان، كان فتحاً لمجالات واسعة، أمام التنظيمات الجماهيرية، للحركة التي أخذت، أحياناً، أشكال انتفاضات طبقية. وواضح أن الوجود الفلسطيني الثوري، كان يمثّل حماية لنضال «الحركة الوطنية اللبنانية». إلا أنه كان، كذلك، سبباً لإثارة سخط الموارنة عليه، الذين رأوا، ولا سيما «الكتائب»، أنه أفقد لبنان توازنه التقليدي، في مصلحة اليسار. لذلك، تمسكوا بالتوازن التقليدي، المؤدي إلى حل وسط، وعودة لبنان إلى شعاره: «لا غالب، ولا مغلوب». ولكن المشكلة، على حدّ تصور «الكتائب»، هي أن وجود المقاومة على أرض

لبنان، يمنع اتفاق اللبنانيين.

وبإضافة التناقض الطبيعي، بين الثورة والحكم، تكتمل الصورة؛ إذ إن وجود ثورة مسلحة، هو خطر، يتهدد كل عوامل الاستقرار للحكومات، فكيف به في منطقة تعج بالأزمات! ومصداق ذلك، ما اشترطه الرئيس حافظ الأسد، على الفلسطينيين، عندما طرح مشروع الوحدة الفلسطينية السورية، ألاّ ينشروا الثورة في سورية.

وهكذا، كاد البُعدان، اللبناني والعربي، يتطابقان، تجاه الثورة الفلسطينية. وكان هناك اتجاهان، على صعيد «الجبهة اللبنانية»، إلى استغلال هذا التطابق، أحدهما يدعو إلى ربط المشروع الانعزالي بالوضع العربي، انطلاقاً من أن عزلة لبنان الكلية عن العالم العربي، لن تحميه من أزمته، الوطنية والاجتماعية والسياسية، وأن الانتماء إلى العروبة الرسمية، هو خير سبيل إلى مواجَهة هذه الأزمة، مما يفرض، استطراداً، تصحيح المعادلة التاريخية، التي حكمت علاقات لبنان بالعالم العربي، قبْل هذه الحرب، وهي «أقصى الانفتاح الاقتصادي على العرب، وأقصى العزلة السياسية عنهم». وذلك تمهيداً للانتقال إلى معادلة جديدة، قوامها الخروج من العزلة السياسية، والانحياز إلى مصلحة الوضع العربي الرسمي، مع الاعتراف بمركز ممتاز لسورية. وفي إطار هذا التعريب الرسمي، يكتسب المشروع الانعزالي آفاقاً محددة، على النحو التالي:

1 - تأمين استمرارية الكيان اللبناني، واستمرارية نظامه السياسي، الطائفي، شبه الإقطاعي، بتوازناته التقليدية، من خلال تجديد التسوية المسيحية الإسلامية، في ظل الرعاية العربية.

2 - إحكام السيطرة على الوجود الفلسطيني، تحت سقف الخطة العربية الرسمية، حيال القضية الفلسطينية، والمسائل المتصلة بالصراع العربي الصهيوني.

3 - تجميد الصراع اللبناني الإسرائيلي، من خلال إقفال الحدود بقوة ردع عربية، في وجْه العمل الفدائي.

والاتجاه الآخر، يدعو إلى الاستعانة الظرفية بالقوة العربية، من أجْل الوصول إلى سلخ لبنان عن العالم العربي، في نهاية المطاف. وآفاق المشروع الانعزالي، في هذا الاتجاه، أبعد مدى من الاتجاه الأول. فهو يسعى إلى:

1 - تحويل لبنان، كياناً ونظاماً، إلى وطن ماروني، غير عربي.

2 - محو الوجود الفلسطيني في لبنان.

3 - تبديد التناقض اللبناني الإسرائيلي، من أساسه.

وكانت «الكتائب»، في البداية، تمثل الاتجاه الأول، بينما «الأحرار» (شمعون)، يمثلون الاتجاه الثاني. ولكن الأحداث خلطت المَواقع، فازداد مؤيدو الاتجاه الثاني، على صعيد الموارنة بوجه عام. وقد عبّر بشير الجميل، قائد «القوات اللبنانية»، عن هذين الاتجاهين بقوله: «إن لبنان، يجب أن يكون بلداً لبنانياً، دون أن يمتزج بالعالم العربي. فلدينا حضارتنا وثقافتنا وعلاقتنا المميزة بالغرب. والتحرير الكامل للبنان، لا يستلزم طرد الفلسطينيين منه. وهو ما لم يرضِ «حراس الأرز»، لأنه كان من الصعب إبادة 400 ألف فلسطيني. ولكن كان يتعين عليهم اختيار العودة إلى المخيمات، وبذلك يصرح لهم بالبقاء في لبنان».

القسم الأول

الدور الفلسطيني في الحرب الأهلية اللبنانية

اضطلع الطرف الفلسطيني بدور محوري في الحرب الأهلية، نتيجة رفض الموارنة الوجود الفلسطيني في لبنان، الذي أرسى أُسُسه اتفاق القاهرة، عام 1969. في حين ورط الفلسطينيين تحالفُهم مع اليسار اللبناني، في الحرب الأهلية اللبنانية، التي عَدّها بعضهم حرباً بين اللبنانيين والفلسطينيين. ولذلك، فإن معرفة حقيقة هذا الدور، تستوجب إلقاء الضوء على أسباب الوجود الفلسطيني في لبنان، وموقف الفلسطينيين إزاء الحرب.

أولاً: أسباب الوجود الفلسطيني في لبنان

بدأ نزوح الفلسطينيين إلى لبنان منذ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، عام 1948. وطبقاً لتقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» UNRWA: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Middle East التي أنشئت في 8 ديسمبر 1949، وبدأت أعمالها في أول أيار / مايو 1950، كان عدد النازحين الفلسطينيين في العالم العربي 988 875 شخصاً، منهم 753 106 فلسطينياً في لبنان. وكان فيه إلى جانبهم، كذلك، حوالي خمسة وعشرين ألفاً من النازحين، غير المسجلين لدى الوكالة. وقد تزايدت هذه الأعداد حتى بلغت حوالي أربعمائة ألف فلسطيني.

ومنذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي، رأى بعض الجهات

اللبنانية في بقاء لبنان خارج دائرته، ضماناً لحياتها ومستقبلها، فحرصت على استمرار ضعف أوضاعه العسكرية، وإبعاده عن المشاركة في جولات الحرب الأربع ضد إسرائيل، في الأعوام 1948، 1956، 1967، 1973. وقد نجحت تلك الجهات في ذلك نجاحاً كبيراً. لكن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان، أفسد عليها خطتها، وفرض النضال على الساحة اللبنانية، وجذب الشباب الوطني إلى المقاومة، فتخطت القضية الفلسطينية كونها قضية عربية رئيسية، لتصبح قضية داخلية ملحّة، لا يمكِن تجنّبها أو تجاهلها.

ومر الوجود الفلسطيني في لبنان بمرحلتَين متميزتَين، ومتناقضتَين. المرحلة الأولى، هي الفترة بين هزيمة 1948 وقيام الثورة الفلسطينية، في أوائل 1965. والمرحلة الثانية، هي الفترة التي تلت قيام الثورة. فخلال المرحلة الأولى، كان الفلسطيني نازحاً في المخيمات، يفتقر إلى المساعدة الاجتماعية من وكالة الإغاثة، وغيرها من المؤسسات، ويعيش تحت رحمة رجال الأمن اللبنانيين. وأما في المرحلة الثانية، فقد كان ثائراً، يحمل سلاحه، دفاعاً عن وجوده وقضيته. ولا شك أن هذا التغير، ترك آثاره في العلاقات بين الفلسطينيين واللبنانيين، على كل المستويات، السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد كانت العلاقات، في المرحلة الأولى، علاقات بين مواطنين ونازحين، لكنها أصبحت، في المرحلة الثانية، علاقات بين مواطنين وثوار.

وكانت هزيمة 1967، عاملاً مهماً في تعزيز فكرة الكفاح الشعبي المسلح، في البلاد العربية بوجه عام، وبين الفلسطينيين بشكل خاص. فتصاعد العمل الفدائي، جماهيرياً وتنظيمياً، وأصبح الكيان الفلسطيني حقيقة واقعة، منذ عام 1968، في الأردن، ومنذ عام 1969، في لبنان.

وبادرت المقاومة، فور دخولها لبنان، إلى عمليات فدائية عدة، في الأرض المحتلة، أكسبتها ثقة أهل الجنوب اللبناني. وبدأت علاقات جديدة تتبلور، بين رجال المقاومة وأهل الجنوب. وركزت المقاومة قواعدها، أولاً، في منطقة العرقوب، ثم طورت علاقاتها بالأهالي، فامتدت إلى القطاع الأوسط، فالمخيمات، فالمدن.

وإزاء ازدياد العمليات الفدائية، داخل الأرض المحتلة وخارجها، ازدادت حدّة التناقض بين العمل الفدائي ومؤيديه، وإسرائيل ومؤيديها. إذ وجد العمل الفدائي، منذ بدايته في لبنان، تأييداً واسعاً، خاصة في الجنوب، حيث قدَّم الأهالي كثيراً من العون إلى الفدائيين. إلاّ أن بعض الموارنة سارعوا إلى تدبير بعض حوادث القتل والمذابح الجماعية، وشنوا حملة شائعات ضد الفدائيين، واتصلوا مع إسرائيل.

ثانياً: تصاعد العداء ضد الوجود الفلسطيني

تصاعد النشاط المعادي للعمل الفدائي في جنوبي لبنان، منذ أواخر 1968. وكان من مظاهره تطويق منطقة الجنوب، عسكرياً، وحصار قواعد الفدائيين، ومنع وصول الإمدادات إليهم، واعتقالهم وسجنهم، وملاحقة مناصري العمل الفدائي، وتعذيبهم ومحاكمتهم، أو محاصرة قرى بأسرها، واعتقال شبابها، كما حدث في: عيترون، عيناتا، بيت ليف والخيام وغيرها.

وأمام محاولات الحدّ من العمل الفدائي، في مخيم النازحين الفلسطينيين، «عين الحلوة»، في 22 نيسان / أبريل 1969، دعت «الحركة الوطنية اللبنانية» الشعب اللبناني إلى التظاهر، تأييداً للعمل الفدائي. فحدث الانفجار الشعبي، الذي أخذ شكل مظاهرات

ضخمة، في 23 نيسان / أبريل 1969، تطورت إلى تصادم مع رجال الأمن وقوات الجيش، وانتهت إلى مجزرة، سقط فيها ثلاثون شخصاً، أطلقت عليهم المدافع الرشاشة، في صيدا وبيروت وطرابلس وبر الياس. وترجع أسباب هذا الانفجار الشعبي إلى عدد من العوامل، أبرزها:

1 - سخط النازحين الفلسطينيين في مخيماتهم، لِما يلحق بهم، من معاملة سيئة، وتقييد لحركاتهم وحقوقهم الشخصية،.

2 - استياء الرأي العام الوطني، بما كان يسمعه عن سوء أوضاع الفلسطينيين..

3 - عدم كفاءة الوسائل الدفاعية عن البلاد، والافتقار إلى جيش وطني قوي، وعدم إقرار قانون التجنيد الإجباري، أو تحصين قُرى الحدود اللبنانية.

وقبِل الفلسطينيون التفاوض مع السلطة اللبنانية، في نهاية الستينيات للتنسيق معها. غير أن بعض إجراءات الأمن، لم تتوقف ضد الفلسطينيين، سواء في مخيماتهم، أو في مناطق العمل الفدائي. وشملت تلك الإجراءات اللبنانيين في مناطق الجنوب. وبلغت ذروتها، في جنوبي لبنان، ضد الفدائيين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين، في تشرين أول / أكتوبر 1969.

وكان الهدف الرئيسي للقوى اللبنانية، قبَيل تصادمات تشرين أول / أكتوبر 1969، هو تفجير الموقف الداخلي في لبنان، لأغراض، يتصل بعضها بالصراع حول السلطة، وبعضها الآخر بمحاصرة العمل الفدائي وتطويقه. ويؤكد ذلك تصريحات إيغال آلون Yigal Allon،

بضمان الوضع القائم في جنوبي لبنان، وتحرُّك الأسطول الأمريكي في مياه البحر الأبيض المتوسط.

وكانت تلك هي الأزمة الثانية، في تاريخ الصراع بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وأخذت شكل صدامات مسلحة، في جنوبي لبنان، وعلى الحدود اللبنانية السورية، وفي مخيمات النازحين. وبعد حصار كامل، دام ستة أيام، لمجموعة من الفدائيين، في قريتَي مجدل سلم وشقرا، فجرت قوات الأمن الموقف، في 20 تشرين أول / أكتوبر 1969. وكان ضحيتَه فدائيون فلسطينيون، ومدنيون لبنانيون. وأعلنت السلطة بعد يومين، أنها لا توافق على تمركز الفدائيين في مناطق الحدود، على أساس أن هذه المناطق مأهولة بالسكان، ومن ثَم لا يجوز تعريضها لأي خطر، قد يصيب المواطنين الآمنين بأضرار وخسائر في الأرواح، من دون مبرر. وأعلنت السلطة حالة منع التجول في جميع المدن الرئيسية، يوم 24 تشرين الأول / أكتوبر. ولم يؤدِّ ذلك إلى إيقاف القتال، فاضطرت عقب ضغط، شعبي ورسمي، إلى طلب وساطة مصر. وتمخضت هذه الوساطة باتفاق القاهرة، الذي عقد بين السلطة اللبنانية والمنظمات الفدائية الفلسطينية، في 3 تشرين الثاني / نوفمبر 1969، بهدف تنسيق العلاقات بين لبنان والثورة الفلسطينية. وفيما يلي أهم ما تضمنه الاتفاق:

1 - **بالنسبة إلى الوجود الفلسطيني:** حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين في لبنان. وإنشاء لجان محلية من فلسطينيي المخيمات لرعاية مصالحهم فيها، بالتعاون مع السلطات المحلية. ووجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح، داخل المخيمات، مهمتها تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها. والسماح للفلسطينيين، الموجودين في لبنان، بالمشاركة في الثورة الفلسطينية.

2 - **بالنسبة إلى العمل الفدائي:** تسهيل العمل الفدائي الفلسطيني، وتنظيم الدخول والخروج والتجول للفدائيين، وإيجاد انضباط وتنسيق وتعاون مشترك، بين الثورة الفلسطينية والجيش اللبناني، وضبط قيادة الكفاح المسلح لتصرفات أفرادها، وعدم تدخّلهم في شؤون لبنان. كما تمارس السلطات اللبنانية، مدنية وعسكرية، صلاحيتها في جميع المناطق اللبنانية، في كل الظروف.

ذاك هو اتفاق القاهرة، الذي يُعَدّ نقطة انعطاف مهمة، في تاريخ العلاقات اللبنانية الفلسطينية. فقد أمكن، في ظله، تأجيل التصادمات المسلحة، بين السلطة اللبنانية والثورة الفلسطينية، أكثر من ثلاث سنوات متتالية. وتعرض جنوبي لبنان، في أواخر 1971 وأوائل 1972، لاعتداءات إسرائيلية متلاحقة، سبقتها تعليقات صحفية، وتهديدات للمسؤولين الإسرائيليين، أمثال حاييم بارليف Haim Bar Lev، وديفيد أليعازر David Elazar، رأوا فيها، أن لبنان هو المسؤول عن نشاط المقاومة، داخل الأرض المحتلة. وبدأ العمل الفدائي، مع أوائل 1972، يتكيف مع الظروف الجديدة، التي كان في مقدمتها انتهاء الوجود العلني لحركة المقاومة الفلسطينية، في الأردن، وتهديدات إسرائيل بالحرب، وتشدد الموقف الأمريكي إزاء قضية الشرق الأوسط. وأدت هذه الظروف إلى ضغوط عربية على حركة المقاومة، وإلى جهود لبنانية رسمية، بهدف تخفيف نشاط المقاومة على الحدود اللبنانية، وعدم إعطاء إسرائيل ذريعة لتنفيذ مخططاتها في جنوبي لبنان.

ونتيجة للهجمات، التي شنتها إسرائيل على الجنوب اللبناني، خلال عام 1972، فقد خَف النشاط الفدائي، في بعض الأحيان، بل تجمد، في أوقات أخرى، استجابة من المقاومة لتلك الضغوط،

وحرصاً منها على عدم تصعيد التوتر مع السلطات اللبنانية.

وكانت غارة الكوماندوز الإسرائيليين على بيروت، وقتّلهم ثلاثة من قيادات المقاومة الفلسطينية، إيذاناً بانفجار التصادم، بين السلطة اللبنانية والفلسطينيين، عام 1973. إذ تحركت الجماهير، تدين عجز السلطة عن حماية البلاد، وتخاذلها دون الرد على هذا الهجوم. وكان رد القوى اليمينية على حركة الجماهير، والتفافها حول الثورة، هو المطالبة «بنقل المخيمات من حول العاصمة».

وفي الوقت الذي كانت الأمة العربية تواجِه فيه تحدياً، وتهديداً بحرب إسرائيلية خاطفة، والمخيمات الفلسطينية في لبنان، تتعرض لهجمات إسرائيلية متوالية، من الجو والبر، بادرت وحدات من الجيش اللبناني إلى محاصرة بعض المناطق والمخيمات الفلسطينية، في مدينة بيروت، ومهاجمة بعضها الآخر، وقصفها وتفتيشها، واعتقال عدد كبير من الفلسطينيين واللبنانيين، بدعوى الحرص على سيادة لبنان. وحاولت قيادة الجيش التنصل من مسؤوليتها عن تلك الأعمال، التي ارتُكبت ضد الفلسطينيين بدعوى عجزها عن السيطرة على بعض قواتها. وإزاء ما تعرض له مخيمات النازحين ومناطقهم المختلفة، سواء في قلب العاصمة اللبنانية، أو خارجها، ازداد تمسك الفلسطينيين بوجودهم في لبنان.

ولم يكن تدخّل الجيش اللبناني في مظاهرة صيدا، في شباط / فبراير 1975، وقمعه للمتظاهرين، من صيادي الأسماك، والأحزاب الوطنية، بإطلاق النار عليهم، وقتل نائب صيدا، معروف سعد إلاّ محاولة للإيقاع بالمقاومة. يشار إلى أن الجيش اللبناني، تدخّل في المظاهرة، من دون موافقة رئيس الوزراء اللبناني، رشيد الصلح، الذي هدد بالاستقالة، إذا لم ينسحب الجيش.

ولم يكن بعض قطاعات السلطة حريصة على معالجة الموقف. ففي الوقت الذي التقى فيه المسؤولون ممثلي الهيئات والأحزاب في صيدا، لتسوية الموقف، كانت مصفحات الجيش، تطوّق عدة مناطق في المدينة، وتشتبك معها. فضلاً عن دور تلك القطاعات في تقوية القوى اليمينية، إذ أمدت «الكتائب» بالسلاح والمساعدات المختلفة، وأوجدت «حراس الأرز»، وقدَّمت العون إلى «الرابطة المارونية».

وبدورها، تحركت القوى اليمينية، ممثلة في رئيس «الكتائب»، بيارالجميل، ورئيس «الأحرار»، كميل شمعون، ورئيس «الكتلة الوطنية»، ريمون إده، لمساندة قطاعات السلطة، المذكورة، ونظمت عدة مظاهرات كبيرة، في بيروت وغيرها، بحجة تأييد الجيش.

وكانت مذبحة عين الرمانة، في 13 نيسان / أبريل 1975، مؤشراً إلى أن حزب الكتائب، قد أخذ على عاتقه مسؤولية تنفيذ مخطط، لخلق فتنة طائفية في لبنان، تسفر عن تصادم الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية. ففي ذلك التاريخ، هاجمت «الكتائب» مركبة عامة، تُقلّ عدداً من سكان مخيم تل الزعتر، بعد مشاركتهم في الاحتفال بذكرى دير ياسين. وأسفر الهجوم عن قتْل وجرْح أكثر من خمسين شخصاً. ومنذئذٍ، بدأت الاشتباكات بالمدافع الثقيلة، بين رجال المقاومة وحزب الكتّائب، في بيروت.

ولم يكن توجيه الاتهام إلى حزب الكتائب مشكوكاً فيه، إذ أكد بعض الشخصيات اللبنانية، الرسمية والشعبية، مسؤولية الحزب عن مجزرة عين الرمانة. ففي بيان، ألقاه رشيد الصلح، رئيس وزراء لبنان، في ذلك الوقت، أمام مجلس النواب اللبناني، مساء 15 أيار/ مايو 1975، حمّل «الكتائب» كل المسؤولية، والنتائج المترتبة على تلك المجزرة. كما أكد الشيخ حسن خالد، مفتي الجمهورية اللبنانية،

أن التسلط والاستفزاز، الكتائبيَّين، هما سبب تلك المجزرة. وحرص بعض الشخصيات، الرسمية والدينية والشعبية، على وأد الفتنة، ولا سيما رئيس الوزراء وريمون إده، بل كميل شمعون نفسه، والشيخ حسن خالد، والإمام موسى الصدر، والبطريرك خريش، فضلاً عن القوى الوطنية والتقدمية، وعلى رأسها كمال جنبلاط. فاتُّفق، في الأول من تموز / يوليو 1975، على وقف إطلاق النار، وإزالة جميع المظاهر المسلحة، وإلقاء القبض على العناصر، التي تعمد إلى الخطف؛ وعدد من النقاط الأخرى. وعلى الأثر، اجتمع ممثلو جميع فصائل المقاومة، والقوى والأحزاب، الوطنية والتقدمية، في لبنان، واتفقوا على ضرورة التمسك بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ووجَّه ممثلو فصائل المقاومة نداء إلى قواعدهم الشعبية، بضرورة الالتزام بمضمونه.

ثالثاً: الوجود الفلسطيني والتوازن الطائفي في لبنان

إن الخلاف بين القوى اللبنانية، حول الوجود الفلسطيني في لبنان، لا يعود إلى بدايات الحرب الأهلية، ولكن جذوره تمتد إلى عام 1948، وهو تاريخ النزوح الفلسطيني الأول. حين قدر عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان، بأكثر من مائة ألف لاجئ. وكانت القوى اليمينية في لبنان، ترفض فتح البلد أمام هؤلاء اللاجئين، بحجة عجز الاقتصاد اللبناني عن استيعابهم، فضلاً عن أن اللاجئين، ومعظَمهم من المسلمين السُّنة، من شأنهم قلب التوازن الديموغرافي بين الجماعات الدينية، ومن ثم، التأثير في مركز المسيحيين، وذلك بتحويلهم إلى أقلّية. ومنذئذ، وأزمة الثقة قائمة بين النظام السياسي في لبنان، والوجود الفلسطيني على أرضه، على الرغم من أن الوجود الفلسطيني، كان طارئاً ومؤقتاً، في آن واحد. فهو طارئ، لأن لبنان، هو أقرب إلى فلسطين من سائر

الدول المضيفة للاجئين: مصر، الأردن وسورية. ولذلك، لجأ إليه العدد الأكبر من الفلسطينيين، الذين قدر عددهم، عام 1973، بنحو 281.5 ألفاً، وهو ما يعادل حوالي 9% من إجمالي سكان لبنان. أمّا السمة المؤقتة للوجود الفلسطيني في لبنان، فمردّها إلى أنه ينتهي حالما تسوّى قضية عودة الفلسطينيين إلى ديارهم.

رابعاً: الموقف الفلسطيني بداية الحرب الأهلية

تميز الموقف الفلسطيني عن غيره من مواقف أطراف الحرب الأهلية اللبنانية، خاصة الموقف السوري، بأنه موقفُ طرف متفاعل، داخلياً، في الأزمة اللبنانية، أي أنه طرف يؤثّر فيها ويتأثر بها، سواء بسبب وجود الفلسطينيين في لبنان، أو بسبب تمركز المقاومة الفلسطينية المسلحة، بشكل مكثف، في الأراضي اللبنانية. وهو ما أسفر عن خلاف حول الوضع القانوني للمنظمات الفلسطينية في لبنان، أي حول حقوقها وواجباتها، وكذلك حول حقوق الدولة اللبنانية وواجباتها حيال تلك المنظمات.

وكما دعم الوجود الفلسطيني المسلح موقف منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه، كذلك، منح القوى اللبنانية المسيحية، أقوى حججها لتبرير بدئها المعركة ضد هذا الوجود، بكل قواها، السياسية والعسكرية، تحت شعار وضع حدّ «للتهديد الفلسطيني لسيادة لبنان». وكان الرد الفلسطيني على هذا الطرح الطائفي للأزمة، هو اللجوء، أولاً، إلى القوة الذاتية للمقاومة الفلسطينية، والتلاحم مع القوى اللبنانية، الملتفّة حولها، أي اليسار اللبناني، الذي تشكل الجماهير قاعدته الشعبية. أمّا الوسط اللبناني المعتدل،فالتزم موقف الحياد، الطائفي والطبقي، انتظاراً لحسم المعركة، أو تهدئتها، تدريجاً، تمهيداً لإعادة طرح مسألة التوازن الطائفي، مستقبلاً، وضمن إطار حركة

إصلاح دستوري، كانت القوى الوطنية، في جميع الطوائف، تدعو إليها، قبل اندلاع القتال. ولكن تصاعد القتال لم يمكّن الأطراف من إيجاد قاعدة الاستقرار اللازمة، لمعالجة الأزمة سياسياً.

أمام هذا الوضع، رأت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، تواجِه وضعاً شبيهاً بالوضع، الذي تعرضت له في الأردن، عام 1970. فشدة القتال، واقترابه من مَواقع المخيمات الفلسطينية، وارتفاع درجة التعبئة السياسية، لدى جميع الفئات في لبنان، كل ذلك، جعل منظمة التحرير الفلسطينية أمام بديلين، لا يقلّ أحدهما خطراً عن الآخر: البديل الأول: الدخول في المعركة، كطرف رئيسي، إلى جانب القوى التقدمية، بهدف حسم القتال، في مصلحة هذه القوى، مع تحمّل ما ينطوي عليه هذا البديل من أخطار تدخّل الجيش اللبناني، أو تدخّل قوى أجنبية، من بينها إسرائيل، لتدويل الأزمة، وتوجيه ضربة مشتركة إلى الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية في لبنان. والبديل الثاني: الخروج من المعركة، والاكتفاء بموقف المشاهد، والمدافع عن النفس، عند الضرورة فقط، مع تحمّل ما ينطوي عليه هذا البديل من أخطار فقدان المساندة الجماهيرية، للمقاومة الفلسطينية.

راوحت منظمة التحرير الفلسطينية بين البديلين. فعندما كانت تتعرض لهجمات، كانت تلجأ إلى البديل الأول. وفي الحالات الأخرى، كانت حريصة على دقة تحركاتها، السياسية والعسكرية، موازِنة بين الحفاظ على التزاماتها الثورية، والحفاظ على قواتها الضاربة، ومركزها السياسي.

وأكدت منظمة التحرير الفلسطينية، في المذكرة، التي رفعتها إلى «لجنة الأمن والمصلحة الوطنية»، في 5 أكتوبر 1975، اهتمامها

وحرصها على إحلال السلام والاستقرار في لبنان، والحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه. كما أكدت أن الشعب الفلسطيني، الذي عاش نازحاً عن أراضيه، مصمِّم، اليوم، على ألاّ يقبل بديلاً من أرضه، في الوطن الفلسطيني. وأن شعب فلسطين، رفض أن يُمنَح أي جنسية أو هوية وطنية، سوى حق المواطَنة في فلسطين. كما أنه رفض الاندماج في أي مجتمع آخر. وأن هذه الحقائق، تنطبق أدق الانطباق، على هؤلاء الفلسطينيين، الذين لجأوا إلى لبنان.

وأكدت مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية، أن الوضع في لبنان، دفع حركة المقاومة الفلسطينية إلى معالجة موضوع التعايش بينها وبين الجماعات اللبنانية، في إطار الأخوّة والتفاهم، وحصر موضوع العلاقة اللبنانية الفلسطينية، في الدولة اللبنانية فقط، وبوساطة مؤسساتها الدستورية. لكن هذا الموقف، ظل نظرياً، عند قياسه بحركة الأحداث، التي فرضت على المقاومة مواقف آنية، وردود فعل، عفوية، أوجدتها ظروف الإشكالات المتواصلة، أو ظروف العلاقات العربية، ومواقف الأطراف من الأزمة. فمنظمة التحرير الفلسطينية، وقفت من اجتماع وزراء الخارجية العرب موقفاً مماثلاً لموقف سورية، إذ أعلنت «أن هذا الاجتماع هو محاولة لتعريب الأزمة، وجر التناقضات والخلافات العربية إلى الساحة اللبنانية، وأن إرسال قوات عربية، محايدة، للفصل بين المتحاربين، سيؤدي إلى تحييد المقاومة الفلسطينية، وشل فاعلياتها، وفصلها عن جماهيرها الفلسطينية في لبنان».

من هذه الحقائق، يتضح أن الحرب الأهلية اللبنانية، كان لها آثار، مباشرة وغير مباشرة، في حركة التحرير الفلسطينية، فلسطينياً وعربياً ودولياً:

1 - على الصعيد الفلسطيني، خشيت منظمة التحرير الفلسطينية، من مخطط بعيد المدى، تخفيه الأحداث اللبنانية، ويرمي، في النهاية، إلى القضاء على وجودها العسكري في المنطقة.

2 - على الصعيد العربي، رأت المنظمة، أن ما يجري في لبنان، هو جزء من التطورات، الهادفة إلى تحويل النزاع العربي الإسرائيلي، إلى نزاعات عربية ثانوية، تمهيداً لتجميد هذا النزاع، بعد أن استطاعت القوى، العسكرية والسياسية والاقتصادية، للدول والشعوب العربية، تحقيق انتصارات ملموسة، محلياً ودولياً.

3 - على الصعيد الدولي، كان أحد الأسباب الكامنة وراء الأزمة اللبنانية، هو التشكيك في جدوى الفكرة القائلة بدولة فلسطينية ديموقراطية، تجمع المسلمين والمسيحيين واليهود.

خامساً: موقف السلطة اللبنانية من الوجود الفلسطيني

لم تتعاطف السلطة اللبنانية مع الوجود الفلسطيني. ولعل أهم ما واجَه الفلسطينيين في لبنان، أن القوانين اللبنانية، لم تحدد علاقتهم بالدولة، سواء كانوا عمالاً أم مزارعين أم جامعيين. كما لم تختلف طريقة التعامل معهم، في بعض الوزارات، عنها في عام 1949، عندما كان الفلسطينيون نازحين، ليس إلاّ. فضلاً عن عدم التزام لبنان بالمواد، التي تنص على معاملة الفلسطينيين المعاملة نفسها، التي يلقاها مواطنو البلاد العربية. فالعمال الفلسطينيون، لم يتمتعوا بقوانين الضمان الاجتماعي، وتدنّت أجورهم عن أجور

العمال اللبنانيين، واتجه معظَمهم إلى الأعمال الشاقة.

وقد لوحظ، قبْل الحرب الأهلية، محاولات عديدة لشل فاعلية المقاومة الفلسطينية، وتعطيل الاتفاقات المنظِّمة للعلاقات بين لبنان والثورة الفلسطينية، خاصة اتفاق القاهرة لعام 1969. وتبدت هذه المحاولات في العديد من المظاهر، مثل إلقاء القبض على الفدائيين، ومصادرة أسلحتهم، وتقديم بعضهم إلى المحاكمة. ولعل مما يوضح موقف السلطة اللبنانية من المقاومة الفلسطينية، وعدم اهتمامها بإشاعة الثقة والطمأنينة، بين اللبنانيين ورجال المقاومة، أنها لم تسمح بصوت فلسطيني واحد، خلال الحرب، بالتحدث إلى إحدى وسائل الإعلام اللبناني.

القسم الثاني

سوريا والحرب الأهلية اللبنانية

أولاً: أبعاد التدخل السوري

يُعَدّ لبنان امتداداً جغرافياً لسورية، ويمثّل، بالنسبة إليها، أهمية كبرى، في إطار مجموعة من الضوابط، المحلية والإقليمية والدولية. واستعاض النظام الحاكم في سورية عن المطالبة بحقوق، تاريخية وجغرافية، في لبنان، بالتركيز في خصوصية العلاقة بين «البلدين التوأمين»، الأمر الذي ظل محل عناية الحكم اللبناني، في عهوده المتعاقبة.

تبدّى الاهتمام السوري بالوضع اللبناني، عامة، منذ هزيمة حزيران / يونيو 1967، إلا أنه تضاعف مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية، عام 1975. فبعد حرب الأيام الستة، أصبح تكوين جبهة شرقية، أحد أهم أهداف السياسة العربية السورية. وتتلخص فكرة الجبهة في نشوء وحدة عسكرية بين دول المواجَهة، في المشرق العربي، أي سورية والأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، على أن تكون سورية محور هذه الجبهة. إلا أن أحداث الأردن، عام 1970، وتردّد لبنان وخوفه من تحويل أراضيه إلى أهداف للضربات العسكرية الإسرائيلية، مما يهدد بقاءه، لفتت المعنيين عن فكرة الجبهة. أمّا العراق، فكان ينظر إلى موضوع الجبهة من منظار الثقة المفقودة بين قيادات حزب «البعث»، في بغداد ودمشق. وهكذا، دخل مفهوم الجبهة الشرقية، بمجمله، في متاهات السياسات الإقليمية للأطراف المعنية. وبينما ظلت سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية متمسكتَين بفكرة الجبهة، وتتصرفان وكأنها قائمة، كان لبنان يتفلت من الفرص، التي كانت يستطيع أن يقدم فيها الدعم إلى هذه الفكرة.

وبعد حرب تشرين أول / أكتوبر 1973، أعادت سورية طرح موضوع الجبهة، وذلك بعد مشاركة قوات، عراقية وفلسطينية وأردنية، في القتال على جبهة الجولان. ونجحت السياسة السورية في خلق تقارب، سياسي وعسكري، مع الأردن، بينما ظل لبنان على موقفه السابق، بحجة أن الجيش اللبناني، بأوضاعه الحالية، لا يمكنه أن يؤدي أي دور فعال، في أي جبهة ضد إسرائيل. فَوُئِدَت الجبهة الشرقية.

ولدى اشتداد القتال في لبنان، بين الفئات المتنازعة، كانت سورية أسرع الأطراف العربية إلى الوساطة، بهدف إيقاف الاشتباكات، أولاً، والتأثير في الموقف اللبناني، وترتيب الأوضاع اللبنانية الفلسطينية،

في مرحلة لاحقة. وانطلقت الوساطة السورية من قناعة دمشق بأنها الأكثر تأثراً بما يجري في لبنان، نظراً إلى روابطها التاريخية به. فمنذ قوَّض الاستعمار، البريطاني والفرنسي، الوحدة الجغرافية للولاية السورية (سورية ولبنان والأردن وفلسطين)، ظلت النظرة السورية إلى التطورات، السياسية والاجتماعية، في لبنان، متأثرة بفكرة الوحدة السياسية للكيانات، الناجمة عن الأطماع الأجنبية في المشرق العربي. وأثناء الجولات العسكرية، التي كان يمر بها النزاع العربي الإسرائيلي، كانت دمشق تستشعر، أكثر من غيرها، الخطر المتمثل في الوضع اللبناني، وإمكانية استغلال إسرائيل له، في ضرب الأمن السوري.

هذه القناعة، كانت المحرك الرئيسي للوساطة السورية، بين الجماعات المتناحرة في لبنان. وحرصت سورية، خلالها، على أن تطرح نفسها كحَكم خارجي؛ إذ إن التوصل إلى اتفاق، سيكون من مصلحة جميع الأطراف، بما فيها الوسيط نفسه. وانطلقت الوساطة السورية من منطلقات ثلاثة، تبدو منطقية لجميع الأطراف:

1 - إن ضمان أمْن سورية، في مواجَهة إسرائيل، يتطلب لبنان مستقراً، وقوياً.

2 - إن استعمال القوة، بين فئات، اجتماعية وطائفية، مختلفة، سيؤدي إلى تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية.

3 - إن سورية، وجميع الدول العربية، لن تقبَل التعامل مع أي كيان مسيحي في لبنان. وستكون النظرة إلى مثل هذا الكيان، كالنظرة إلى الكيان الصهيوني، القائم على الدين.

وكان واضحاً من الموقف السوري، أن سورية ستواصل اضطلاعها بدور الوسيط الحيادي، حفاظاً على استقلال لبنان

ووحدته. وأن تعرّض هذا الاستقلال لأي تهديد إسرائيلي حقيقي، سيحوّل الوساطة إلى تدخّل.

وعندما دعت جامعة الدول العربية، بمبادرة كويتية، إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب، لبحث الأزمة اللبنانية (عُقد الاجتماع في 15 تشرين أول / أكتوبر 1975)، لم تستجب سورية، ورفضت الاشتراك في المؤتمر، ورأت أن الدعوة، في حدّ ذاتها، تتعارض مع جهودها الخاصة. وفسرت القصد من الاجتماع، بأنه تغطية للتحركات الدولية، المحيطة بالقضية العربية.

ثانياً: أُسُس السياسة السورية في لبنان

تؤثر السياسة السورية تأثيراً واضحاً في الشأن اللبناني؛ إذ إن الساحة اللبنانية هي مجال حيوي، بالنسبة إلى سورية. وأياً كانت الآراء حول الوجود السوري في لبنان، إلا أنه أسهم في الحفاظ على الكيان اللبناني، من خلال الدور، الذي اضطلعت به القوات السورية بين القوى اللبنانية المختلفة، إبّان الحرب الأهلية، لمنع تفوق أي منها على القوى الأخرى.

إلاّ أن سورية احتفظت بالورقة اللبنانية، بوصفها أحد عناصر قوّتها في نطاق عملية التسوية السلمية. ونجحت في توظيفها نجاحاً عظيماً. ومن ثم، ربطت أي تسوية بين لبنان وإسرائيل، بالتسوية بين سورية وإسرائيل. ومن المعروف، أن تحقيق تسوية بين لبنان وإسرائيل لا يعاني الصعوبات القائمة على المسار السوري. واستطراداً، فنجاح سورية في الربط بين المسارين، يمثّل إحدى الأوراق السورية المهمة. وقد تحركت سورية تحركاً عملياً، في هذا الصدد، تمثّل في الضغط على الرئيس اللبناني، أمين الجميل، لإلغاء اتفاق أيار / مايو 1983 الذي كان

قد توصل إليه إسرائيل ولبنان، في ذلك الوقت. وأدركت سورية أهمية تحقيق السلام مع لبنان، بالنسبة إلى إسرائيل، خاصة أنه سيؤدي إلى تطبيع العلاقات، والتوصّل إلى أسلوب للتعاون بينهما، خاصة في مجال المياه؛ وهي مسالة حيوية، بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي.

كما أن السياسة السورية في لبنان، المشجعة للمقاومة الوطنية اللبنانية، تُعَدّ أحد عناصر الضغط النسبي على الجانب الإسرائيلي. فضلاً عن أن تنسيق سورية مع إيران، خاصة في نطاق التعامل مع حزب الله في لبنان، وتوظيفه في نطاق الضغط على إسرائيل، يمثّل صورة من صور الضغط السوري على الجانب الآخر. وكان الرد الإسرائيلي على دمشق رداً واضحاً، كذلك؛ إذ طالما حاولت خلق إدراك واتجاه مضادّين لفاعلية الدور السوري في لبنان، وعملت على إحراج سورية، من خلال بعض العمليات العسكرية، الهادفة إلى توريط القوات السورية في مواجَهة مع إسرائيل، من دون إعداد كافٍ، وعلى المسرح الإسرائيلي. وهو ما لم تنجح في تحقيقه، في معظَم المحاولات، بل كانت نتائج عملياتها العسكرية في لبنان غير متلائمة مع حجم القوات، وليس مع نفقات العمليات.

تعرّض الدور السوري في لبنان للضغط الخارجي، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، الساعية إلى دور متميز في تحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي. فمارست ضغوطاً شديدة على الجانب السوري، في مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر مدريد. ولعل دور الولايات المتحدة الأمريكية، بالتنسيق مع إسرائيل، في وصول بشير الجميل، ثم أمين الجميل، إلى رئاسة الجمهورية في لبنان، يمثّل أحد التحديات التي وُجِّهت مباشرة إلى الدور السوري في هذا البلد، في نطاق عملية الضغط على سورية، كطرف معارض، آنئذ، للتسوية. كما كان لواشنطن دور مهم في أزمة الفراغ الدستوري في

لبنان، المتمثلة في انتهاء مدة رئاسة أمين الجميل، من دون التوصل إلى انتخاب رئيس بديل، لتعذّر انعقاد مجلس النواب اللبناني، لانتخاب الرئيس الجديد. وأسفر تسليم الجميل السلطة إلى ميشال عون عن ازدواجية، على مستوى الحكومة، وفراغ، على مستوى مؤسسة الرئاسة الأولى، فبات الخطر يكتنف الكيان اللبناني.

ثالثاً: جذور التدخل السوري في لبنان

ينمّ تعاقب 133 والياً، على حكم دمشق، خلال العهد العثماني، منهم 100 والٍ لم تبلغ فترة حكم الواحد منهم عامين على اضطراب الشؤون، الإدارية والسياسية، مما حمل المواطنين على الهرب. فغادر سورية أكثر الموارنة، الذين قطنوا فيها، إلى لبنان وما لبثت شوكة الموارنة أن قويت داخل لبنان، خاصة في عهد محمد علي باشا. فحاولوا بمساعدة فرنسا وغيرها من الدول الكاثوليكية، أن يجعلوا لبنان وطناً قومياً للمسيحيين. وزيّن لهم ذلك تقدُّمهم العلمي والاقتصادي والفكري وأغراهم به الفكر الفرنسي الذي وجدوا فيه ضالتهم المنشودة.

أمّا الرأي العام السوري، فكان مستعداً لتقبُّل أي قوة من الحلفاء، يستعاض بها عن الاحتلال التركي، ولا سيما من إنكلترا، مشترطاً استعادة الحرية، عقب الحرب العالمية الأولى.

غير أن إعلان بلفور، الصادر في 2 تشرين أول / نوفمبر 1917، والمتعلق بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وهي جزء من الحدود الطبيعية لسورية، أوضح للعرب مدى الخطر الكامن في الوجود الأجنبي في منطقة الشام بصفة عامة. بيد أن الرؤية الواضحة، جاءت متأخرة، بل إن معالجة الأمر، انطوت، كما هي

العادة، على خطر أشد. فبدلاً من تكاتف القوى العربية، في مواجَهة إعلان بلفور، إذا بها تلجأ إلى بريطانيا، وتكوّن معها قوة، تزحف بها إلى فلسطين، بقيادة اللّنبي، ولورانس، أحد ضباط الاستخبارات البريطانية. ودخل الزاحفون دمشق، واستولوا على المدن السورية، الواحدة تلو الأخرى. وبذلك، تحققت رغبة لورانس في الإبقاء على التفتت والفوضى السياسيَّين في المنطقة.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، توطد النفوذ الفرنسي في سورية ولبنان، بل داخل سورية الكبرى. وفي آب / أغسطس 1920، صدر مرسوم فرنسي يقضي بضم بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا وصور إلى جبل لبنان، كدولة مستقلة، تحت الانتداب الفرنسي. وهكذا، قضى الفرنسيون على جذور الوحدة بين سورية ولبنان، مؤكدين ذلك باختيار بعض المواطنين اللبنانيين، خريجي المعاهد الفرنسية، للمعاونة على إدارة شؤون لبنان.

وعلى الرغم من استقلال الدولتَين عن الاستعمار الفرنسي، إلا أن رواسب الاستعمار، ظلت كامنة في النفوس. فعرف لبنان فريقين. أحدهما مسيحي، يتجه نحو الغرب، ويتماهى به، روحاً وفكراً وثقافة، ويتعامل معه، من دون تحفظ أو ريبة. والثاني معظَمه من المسلمين، يتجه نحو الداخل العربي[1].

---

(1) وفي إطار هذا السياق، استبان هدف سورية، خلال محادثات إنشاء جامعة الدول العربية، إذ جاء على لسان رئيس وفدها، في اجتماع 30 تشرين أول / أكتوبر 1943: «كنا، دائماً، نطالب بأن يكون لبنان، بالنسبة إلى سورية، في وضع طبيعي. فإما أن تكون الصِّلات بيننا وبينه، قائمة على أُسُس الاتحاد؛ وإما أن تُرَدّ إلى سورية الأجزاء التي انتزعت منها، ويعود لبنان إلى ما كان عليه من قبْل. ولكن الآن، وقد أخذ لبنان يتخلص من كل نفوذ يعترض سبيله، ويحُول دون ممارسته لخصائص الاستقلال والسيادة وصلاحياتهما فإننا نرى أن ننهج خطة جديدة، فنقيم الصِّلات بيننا وبينه، على قاعدة التعاون على تثبيت الاستقلال، وتسوية المشكلات، التي أحدثها الماضي، بالتعاون والاتفاق....

رابعاً: مراحل الدور السوري

مَرّ دور سورية في لبنان، عبَر ثلاث مراحل: الأولى، كانت دور الوساطة، واحتواء الأزمة. وانتهت إلى تكوين «هيئة الحوار الوطني». والثانية، كانت محاولة البحث عن حل، وانتهت إلى ما أطلق عليه «الوثيقة الدستورية». والثالثة، هي فرض نهاية للأحداث.

ولكن ذلك، قد يعني أن سورية تورطت في الأزمة، وهو معنى خاطئ، وأمر غير مقبول، بالنسبة إلى سورية، خاصة أن قيادات المقاومة وقيادات «الحركة الوطنية اللبنانية»، ولا سيما كمال جنبلاط، قد خاضت معارك حوار مع القيادة السورية، عرّفت كلاً من الرئيس الأسد وعبد الحليم خدام، كل الحقائق والاعتراضات.

ودراسة الواقع، تكشف كثيراً من الحقائق، التي يجب أن تكون واضحة. ففي 7 كانون الثاني / يناير 1975، اجتمع الرئيس الأسد مع الرئيس سليمان فرنجية، في شتوره، قبل بدء الحرب، بثلاثة أشهر. وفي هذا الاجتماع، عرض الرئيس السوري استعداده لمساعدة الرئيس اللبناني، إلى درجة إرسال قوات سورية للدفاع عن لبنان، أو عقد اتفاقية أمْن بين البلدين. كما أن سورية كانت تشعر بالقلق من أوضاع لبنان. ويمكِن إرجاع مصادر القلق السوري، طبقاً للوقائع على الساحة اللبنانية، إلى ما يلي:

1 - شعرت سورية، أن لبنان قد أصبح ساحة، تنطلق منها كل الأنشطة والتحركات ضدها. وأن هذه التحركات، ازدادت بعد الاتفاق المصري الإسرائيلي.

2 - يمكِن سورية، مع لبنان، وقف أي نشاط فدائي، وفي إمكانهما الحدّ من المقاومة، التي يستخدمها المسلمون

في خلافاتهم مع المسيحيين، للحصول على تنازلات من أجل تحقيق مطالبهم.

3 - أخذ السوريون على لبنان مسايرته العراق، وازدياد نشاط البعثيين العراقيين فيه، وتزايد نشاطهم الإعلامي. وطالبت سورية بوقف نشاطهم مع جماعة الرفض والقوميين، واتّهمتهم جميعاً بالعمل ضد النظام السوري، في لبنان.

4 - تعهد المسؤولون السوريون بوقف كل نزف في لبنان. والضغط على المقاومة، بجميع الوسائل، لوقف نشاطها في الساحة اللبنانية، فيفقد المسلمون، واليسار، سلاحهم الأمضى في تصادمهم مع المسيحيين.

واتَّضح أن ثمة نوعاً من التنسيق السوري اللبناني، يشير إلى وجود معلومات سورية، أن لبنان أصبح مسرحاً لمؤامرات العراق على سورية. وأن النظام اللبناني، تعهد باتخاذ إجراءات حازمة ضد هذا النشاط، خاصة نشاط الجبهة الشعبية. وبالفعل، صدرت التعليمات إلى الأمن العام اللبناني، في 26 مايو 1975، برصد كافة التحركات العراقية في لبنان.

واتفق الطرفان على إحياء اتفاق شتوره، بين الرئيسَين، فرنجية والأسد، القاضي بعقد لقاءات شهرية بينهما. واقترحت سورية مشروع معاهدة أمنية، عرضها حسن صبري الخولي على رشيد كرامي، رئيس الوزراء اللبناني. وهي تُعَدّ ملحقاً لوثيقة، وقعها الرئيسان، في شتوره، من دون أن تعلن، باستعانة لبنان بالقوات السورية، لمدة عام، وأن تضمن سورية بقاء سليمان فرنجية في الحُكم.

وعلى الرغم من نفي سورية وجود معاهدة أمنية، إلاّ أنه ذكر أن المعاهدة، تتكون من 5 مواد، موزعة على 13 بنداً. وتنص على أن يتولى السوريون حفظ الأمن في لبنان، لمدة 3 سنوات، وهو تعديل لاتفاق شتوره. كما تنص على أن يتولّى ضباط سوريون وأجانب، لم تحدّد جنسياتهم، إعادة تنظيم الجيش اللبناني، بالتعاون مع الضباط اللبنانيين، الذين وقفوا على الحياد في الأزمة. وأكدت المعاهدة تعهد سورية بالعمل، بالوسائل الملائمة كافة، لتطبيق اتفاق القاهرة وملحقاته. كما أعلن الرئيس السوري، أن أمْن لبنان، يرتبط بأمن سورية. وفي 29 حزيران / يونيو 1975، أكد مسؤولون سوريون، أن ما يحدث في لبنان، يؤثر في أمْن سورية، وأن الشعب اللبناني توأم للشعب السوري، وأن أي خطوة نحو تقسيم لبنان، ستعني التدخل، وضمَّه إلى سورية، لأنه كان جزءاً منها، وفقاً لِمَا أعلنه الرئيس الأسد، في مؤتمر حزب «البعث»، سنة 1973. وأنه ليس هناك مبرر للحساسية من الحديث عن الوحدة بين البلدين، خاصة أن سورية تعرف حقيقة المواقف في لبنان، ربما أكثر من غيرها من الدول العربية، بحُكم أنها الدولة العربية الوحيدة، التي لها منظمات، وليس أفراداً، تحمل أسماء محلية، وتتحرك على ساحة لبنان بأسماء لبنانية، مثل حزب البعث، عاصم قانصوه، عدا علاقاتها بقيادة الموارنة، ولا سيما بيار الجميل، «الكتائب»، وسليمان فرنجية.

يكفي للدلالة على أن الغزو الإسرائيلي للبنان، لم يكن لمواجَهة حدث طارئ، وهو معركة الجبل، بل هي خطوة مدروسة ومتفق عليها أن سليمان فرنجية، بعث إلى الأمين العام للجامعة العربية رسالة، بعد أسبوع من الغزو، يقول فيها: «إني، كرئيس للجمهورية اللبنانية، أرى الوجود المسلح في لبنان تنفيذاً لما تضمنته الوثيقة الدستورية، فبراير، من ضمان سوري لالتزام الجانب الفلسطيني بالاتفاقات

المعقودة مع السلطات اللبنانية».

واللافت أن إسرائيل، كانت تهدّد باستخدام القوة، إنْ دخلت قوات سورية لبنان. وواشنطن كانت تنذر سورية وإسرائيل من التدخل. وفجأة، حدث تغيُّر، خلال أسبوع واحد، فتحوّل التهديد إلى ترحيب، والإنذار إلى دعم! وقد فسر بعض الدوائر البريطانية هذا التغيّر، بأن إسرائيل قبِلت منطق الولايات المتحدة الأمريكية، أن سيطرةً سوريةً على لبنان هي «أهون الشرَّين»، ثم تطور الأمر إلى اتفاق بينهما. وكان صاحب فكرة الاتفاق، هو الملك حسيناً، أثناء زيارته واشنطن، في أول نيسان / أبريل 1976. وارتأت الفكرة الأردنية أن تضغط واشنطن على إسرائيل لترفع يدها عن لبنان، إذا تحركت قوات سورية إليه، شريطة أن تبقى القوات السورية بعيدة عن الجنوب اللبناني. ومقابل ذلك، تجدّد سورية مدة قوات الطوارئ في الجولان، التي كانت ستنتهي بعد شهر.

أمّا مصر، فكانت على خلاف مع سورية، في شأن دخولها لبنان. بيد أنه كان خلافاً حول الأسلوب، وسرعة الحركة فقط. وقد بلور ذلك، بوضوح، أن سورية لم تحصل على مكاسب من سياسة الخطوة خطوة، ففقدت الدافع إلى رسم سياسة طويلة المدى، لمواجَهة إسرائيل، بل انتابها الخوف على موقفها التفاوضي مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

وأصبح الرئيس الأسد، منذ مقابلته جيمي كارتر Jimmy Carter، في أيار / مايو عام 1977، يمثّل نقطة الارتكاز المهمة للولايات المتحدة الأمريكية، في الشرق الأوسط. وظهر أثر ذلك في ردود فعل دمشق تجاه ما يطلبه الاتحاد السوفيتي، الذي كان أرسل مذكرة، في 11 تموز / يوليو 1976، يحذرها من المضيّ في

ضرب المقاومة و«الحركة الوطنية»، في لبنان؛ وكانت موسكو نصحت لدمشق، قبْل الغزو، بعدم التصادم مع المقاومة.

وبعد فشل سورية في فرض ما سُمِّي «الوثيقة الدستورية»، بذلت دمشق جهداً مكثفاً مع قادة لبنان، واجتمع الرئيس الأسد إلى ياسر عرفات، في 21 فبراير 1976. بينما أعلن وزير خارجية مصر، في 24 شباط/فبراير من العام عينه، أن كل ما تريده مصر للبنان، هو التخلص من الوصاية، بدفع أي تدخّل في شؤونه الداخلية.

وأصدرت قيادة حزب «البعث»، في دمشق، بياناً، في ذكرى 8 آذار/مارس 1976، رأت فيه أن إنشاء جبهة شمالية، هو ضرورة قومية ملحّة، وأن سورية تعمل على تقوية علاقتها بالأردن، في نطاق هذه الجبهة. أما ياسر عرفات، فأعلن، أن قوات لواء «عين جالوت» الفلسطيني، قد استدعيت من مصر، بأمر منه، وأمل أن تعود هذه القوات إلى مَواقعها، عندما تنتهي الحاجة إليها في لبنان. وبعد يومين، وقع انقلاب عزيز الأحدب، الذي عَدَّته سورية عملاً عدائياً، موجَّهاً ضد نشاطها في لبنان؛ حتى إن الرئيس الأسد أجّل زيارته إلى باريس، بسببه.

وفي اليوم نفسه، زار الملك حسين دمشق، لمدة ساعات للتشاور مع الرئيس السوري. وأعلن وزير داخلية الكويت، في 27 آذار/مارس 1976، ضرورة عقد مؤتمر عربي، لبحث الوضع المتفجر في لبنان. وهو اليوم عينه، الذي اجتمع فيه الرئيس السوري إلى كمال جنبلاط، لمدة 9 ساعات، حاول الزعيم اللبناني، خلالها، إقناعه، بأن مصلحة سورية تكمن في دولة لبنانية، تحكمها «الحركة الوطنية». ولكن الاجتماع انتهى إلى الفشل. وفي اليوم التالي، اجتمع ياسر عرفات إلى الرئيس الأسد، الذي ظَل على موقفه.

ودعا مجلس الأمن القومي المصري، في 28 آذار / مارس 1976، إلى تدخّل عربي في لبنان، وإرسال قوات عربية لإنهاء القتال فيه. وسلمت المبادرة المصرية للجامعة العربية، التي وزعتها على الحكومات العربية. وفي اليوم التالي، وجَّه الملك خالد والشيخ زايد، إثر اجتماعهما، نداء إلى لبنان، شعباً وقيادة، بإنهاء القتال. ووجَّه الرئيس السادات نداء إلى الرئيس فرنجية، يدعوه إلى عدم المغالاة في كبريائه الشخصية. وطالب بتشكيل قوة عربية، قادرة على وقف إطلاق النار، إذا وافق لبنان على ذلك.

وفي أول نيسان / أبريل 1976، أعلن الملك حسين، من الولايات المتحدة الأمريكية، أن سورية لن تتدخل، عسكرياً، في لبنان، إلاّ بناء على طلب من السلطات اللبنانية المسؤولة، وزعماء لبنان الدينيين، من جميع الطوائف. وأعلن تضامنه مع أي تدخّل سوري محتمَل في لبنان، لمواجَهة الساعين إلى تغيير الحكم في لبنان إلى ما فيه مصلحتهم. واتّهم دمشق بتزويدها المتنازعين في لبنان بالأسلحة. وهاجم كمال جنبلاط، في اليوم عينه، الوجود السوري في لبنان، واجتياح الأراضي اللبنانية من جانب الجيش السوري. وردت «الصاعقة» السورية بنشر قواتها قرب مصفاة الزهراني، لحمايتها من إسرائيل، التي أعلنت معارضتها للخطوة السورية، فسارعت الوحدات السورية، التي أمكنها دخول لبنان، إلى الانسحاب منه.

أعلنت الكويت معارضتها إرسال قوات عربية إلى لبنان، وإنْ كانت تؤيد اتخاذ مبادرة سياسية، لوضع حدّ لإراقة الدماء فيه. وأعلن الأمين العام للجامعة العربية، أن الحل الحقيقي للأزمة، يتمثل في عقد قمة عربية مصغرة، في أسرع وقت، لحل مشكلة لبنان. في حين،

أعلن الملك حسين معارضة الأردن فكرة تشكيل قوة مسلحة من الدول العربية. ودعا كمال جنبلاط إلى تعريب الأزمة اللبنانية، وفوّض إلى عرفات مهمة تصحيح العلاقات بالقيادة السورية، بعد رسالة من دمشق، أكدت التحالف الإستراتيجي بين المقاومة وسورية، واستعدادها لبذل المساعي، تصحيحاً للعلاقة بـ «الحركة الوطنية». أمّا العراق، فاقترح، رسمياً، دعوة مجلس الجامعة العربية إلى اجتماع طارئ.

وإثر اجتماع ياسر عرفات إلى الرئيس الأسد، أمكَن التوصل إلى اتفاق، ينص على:

1 - وقف القتال، واتخاذ موقف موحَّد، ضد أي جهة تستأنف القتال.

2 - إعادة تشكيل اللجنة العسكرية العليا الثلاثية (سورية لبنان المقاومة)، لتحقيق وقف القتال، ريثما يُنتخب رئيس جديد، يقرر ما يراه من إجراءات الأمن.

3 - مقاومة التقسيم، بكل أشكاله، وأي عمل أو إجراء، من شأنه المساس بوحدة لبنان.

4 - رفض تعريب الأزمة، سياسياً وعسكرياً.

5 - رفض الحلول والخطط الأمريكية في لبنان.

6 - رفض التدويل، سياسياً وعسكرياً.

لم يكن الاتفاق سوى عملية تهدئة. بدليل عدم تشكيل اللجنة الثلاثية، بحجة عدم موافقة قيادة «الجبهة اللبنانية»؛ إذ إن زيارة الملك حسين إلى واشنطن، وإقناع إسرائيل بعدم الرد، في حالة

التدخل السوري، لم يكونا قد أسفرا عن نتيجة بعد.

وفي 17 نيسان / أبريل 1976، زار وفد سوري السعودية، حاملاً رسالة من الرئيس الأسد إلى الملك خالد، حول تطورات الموقف في لبنان. كما بعث ياسر عرفات برسالة عاجلة إلى الرئيس القذافي. ثم بعث الرئيس السوري برسالة إلى ملك الأردن، الذي استدعى سفيره إلى لبنان، في اليوم عينه، للتشاور. وما لبث الملك حسين أن زار دمشق، في 8 أيار / مايو 1976. وتقرر، خلال الزيارة، التنسيق بين البلدين، كخطوة على طريق الوحدة بينهما.

في هذه الأثناء، انتُخب إلياس سركيس رئيساً للجمهورية اللبنانية. وأُعلن عقد مؤتمر قمة مصغّر، من المملكة العربية السعودية والكويت ومصر وسورية، لتسوية الخلافات بين القاهرة ودمشق. وتوجه عبد السلام جلود، رئيس وزراء ليبيا، إلى دمشق، في 15 أيار / مايو 1976، لمناقشة الوضع العربي، ثم زار لبنان، في صحبة ياسر عرفات.

القسم الثالث

إسرائيل والحرب الأهلية اللبنانية

أولاً: أبعاد الموقف الإسرائيلي

عقب حرب حزيران / يونيو 1967، أصبح لبنان، فجأة، في

قلب الصراع العربي الإسرائيلي، الذي ظل بعيداً عنه، سنوات طويلة. إذ ساعدت تلك الحرب على ظهور وضع جديد، اتّسم بتزايد الوجود الفلسطيني في لبنان، وارتبط بنشاط حركة التجنيد والتدريب في المخيمات الفلسطينية. وهو ما مثّل أحد العناصر المؤثرة في الحرب الأهلية اللبنانية. يضاف إلى ذلك، أنه في الوقت الذي تغيّر فيه التكوين الديموغرافي، في مصلحة المسلمين، ذوي الاتجاهات العربية الغالبة، أصبحت الأرض اللبنانية، هي المعقل الرئيسي للمقاومة، بعد إخراجها من الأردن. ولم يكن الأمر الوحيد، الذي اهتمت به إسرائيل، هو اعتراف لبنان بحق المقاومة في الوجود والعمل على أرضه، بل أولت اهتمامها، كذلك، تحسُّن العلاقات المطّرد بسورية.

في مواجَهة هذه التطورات، لجأت إسرائيل إلى جعل الجنوب اللبناني هدفاً لعمليات مكثفة، بغرض تفريغه من الكثافة السكانية، والقضاء على العمل الفدائي فيه. وبدت قدرة الجيش اللبناني على التصدي لهذه العمليات محدودة جداً. ولذا، توالت العمليات الإسرائيلية، من دون رادع، فألحقت بالمدنيين خسائر جسيمة. وأعلن كثير من قادة إسرائيل، أنها ستستمر حيثما توجد قواعد الفدائيين، حتى لو أدى ذلك إلى وقوع ضحايا بين المدنيين اللبنانيين.

سعت إسرائيل إلى طرح قضية الوجود الفلسطيني في لبنان، من أساسها، وإثارة التصادم بين المقاومة والجيش اللبناني، عسى أن تتكرر التجربة الفلسطينية في الأردن. بيد أن إسرائيل كانت ترى أن عمليات واسعة، ومؤثرة، في لبنان، ستزيد الإحساس بعدم الأمن وعدم الاستقرار. وإذ تمثّل التجارة والسياحة، بكل ما تتطلبانه من أمْن واستقرار، العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، فإن القوة المرتبطة بالمصالح، الاقتصادية والاجتماعية، السائدة، ستحاول استخدام مؤسسات الدولة، تحت شعار حماية سيادة لبنان، لتقلّم

أظفار المقاومة، في البداية، ثم لتجْهِز عليها، في مرحلة تالية. وفي هذه الحالة، تُعفى إسرائيل من مهمة القضاء على المقاومة بنفسها، الذي تضطلع به أيدٍ عربية، وعلى الأخص لبنانية. وهو ما ضاعف، بالفعل، من حدّة الحَرب الأهلية في لبنان، وجعل لها بُعداً إقليمياً.

ثانياً: أهمية لبنان بالنسبة إلى إسرائيل

قبل عام 1916، كانت الحدود بين فلسطين ولبنان متداخلة، تحت الحكم العثماني. فتاخمت حدود فلسطين الإدارية سنجق بيروت، كما ضم شمالي فلسطين لواءَي نابلس وعكا، وهما جزءان من ولاية بيروت. ثم جاءت اتفاقية سايكس بيكو، عام 1916، لترسم بينهما خطوطاً فاصلة. وتلاها تصريح بلفور، عام 1917، وتحديد إنكلترا وفرنسا للحدود السياسية بين مناطق انتدابهما، في معاهدة باريس، في 22 كانون الأول/ديسمبر 1920، ثم طرأت تعديلات على هذه الحدود، خاصة بين كل من فلسطين ولبنان.

وجاء في مذكرة، بعث بها اللورد آرثر جيمس بلفور Arthur James Balfour إلى لويد جورج Lloyd George، في 26 حزيران / يونيو 1919، عن الدور الصهيوني في رسم هذه الحدود: «إن الشيء، الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان، حول تحديد هذه الحدود، هو جعل السياسة الصهيونية ممكِنة، من خلال إعطاء مجال للتطور الاقتصادي في فلسطين، بما يعني ضرورة أن تعطى الحدود الشمالية الفلسطينية سيطرة كاملة على مصادر المياه»، وهو ما عنى، طبقاً لآراء المسؤولين الإنكليز، أو اليهود، أن ترسم الحدود في أماكن، تتيح الحصول على مياه الليطاني، ومياه السفوح الجنوبية لجبل الشيخ، ومياه السفوح الغربية لمرتفعات الجولان، ومياه نهر اليرموك، ومياه نهر الأردن. وبذلت الصهيونية، آنذاك،

قصارى جهدها في ضمّ جنوبي لبنان إلى الأرض، التي وعدت أن تكون وطناً قومياً لليهود. وإذ جاءت الحدود مخيبة لآمالها، فإنها جعلت تغييرها هدفاً لها. وجعلت السيطرة على جنوبي لبنان أحد الأهداف الرئيسية للحركة الصهيونية، وهو ما كان له أعمق الأثر في الحرب الأهلية اللبنانية.

أمّا الموقف اللبناني في مواجَهة إسرائيل، فارتكز على سياسة ذات طابع دفاعي، انتُهجت منذ توقيع اتفاقية الهدنة في رودس، في 23 آذار/مارس 1949، وتستند إلى احترام الوضع القائم، والحفاظ على هدوء خطوط الهدنة. وتجلت هذه السياسة في عدم ربط الأمن اللبناني بالأمن العربي، والاكتفاء بالسلامة الذاتية، وعدم الاشتراك في أي من مجالات الصراع العربي الإسرائيلي. بيد أن حرب 1967، ساعدت على ظهور عامل جديد في الصراع، تمثّل في المقاومة الفلسطينية، التي تزايدت فاعليتها في الصراع. وترافق هذا الوضع مع تغيُّر في التكوين الديموغرافي اللبناني، في مصلحة المسلمين، ذوي النزعات والميول العربية. وبدءاً من عام 1970، وبعد الأحداث التي تعرض لها الفلسطينيون في الأردن، أصبح لبنان المعقل الرئيسي للمقاومة الفلسطينية، بعد أن كان، عام 1969، قد عقد اتفاقاً معها، يعترف فيه بوجودها الشرعي، ويقر، بموجبه، بحقوق لها في مواجَهة إسرائيل.

هكذا، شكل الوجود الفلسطيني في لبنان تحدياً لإسرائيل، التي تقع مراكزها السكانية الكثيفة، والصناعية المهمة، على مسافة قريبة منه. وأدى ذلك إلى وقوع عدة حوادث دامية، بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية. غير أنها لم تؤل إلى ما آلت إليه حوادث «أيلول الأسود» في الأردن، بسبب التركيب الطائفي للمجتمع اللبناني، وضعف القدرات العسكرية للجيش اللبناني، وتعمق التأييد

الشعبي للمقاومة. كما أدت سياسة إسرائيل إلى تفريغ جنوبي لبنان من سكانه، ونزوح عشرات الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين إلى بيروت وضواحيها، ليزداد اشتداد حزام البؤس حولها، وتزداد مساندة المجتمع الجديد للمقاومة.

وإزاء هذا الوضع، حاولت إسرائيل التقرب إلى اللبنانيين، المناهضين للوجود الفلسطيني. إلا أن التدخل السوري، في المرحلة الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية، إلى جانب القوى اليمينية، حال دون تعاون علني بين من يجمعهم العداء للوجود الفلسطيني في لبنان.

ثالثاً: التحالف الإسرائيلي الكتائبي

مع بداية الحرب الأهلية، لجأ أحد ضباط الجيش اللبناني (الرائد سعد حداد) إلى إسرائيل، وأنشأ شريطاً أمنياً على الحدود الجنوبية للبنان، وهو ما أسهم في بروز الدور الإسرائيلي في الحرب الأهلية اللبنانية. وحرصت إسرائيل على دعم حداد، ومدّه بالسلاح. وحينما اجتاحت الجنوب اللبناني، عام 1978، وبسطت سيطرتها على قطاع واسع منه، جعلت من حداد قائداً لهذا القطاع، المقدر عدد سكانه بنحو 100 ألف نسمة، والمقدرة مساحته بحوالي 600 كم2، من أصل 2085 كم2، هي إجمالي مساحة الجنوب اللبناني. وعندما تبدلت التحالفات السورية في لبنان، تهيأت لإسرائيل فرصة لتعزيز دورها في الحرب اللبنانية، فتعاونت مع التحالف الكتائبي، في شمالي لبنان، ومَدّته بالأسلحة، وعملت، في بعض الأحيان، على حمايته في مواجَهة الهجمات، التي تعرّض لها من قِبل القوات السورية، العاملة في نطاق قوات الردع العربية.

ومع إعلان سعد حداد لدولته، «لبنان الحر»، في 14 نيسان / أبريل 1979، تحت الحماية الإسرائيلية المباشرة، أصبح الدور الإسرائيلي في الأزمة اللبنانية أشد فاعلية. وفي إطار هذا السياق، واصلت إسرائيل سياسة إفراغ الجنوب اللبناني من سكانه، ومهاجمة المقاومة الفلسطينية، وإضعاف موقف سورية. فساد جنوبي لبنان التوتر وعدم الاستقرار، نظراً إلى احتلال إسرائيل شريطاً من القرى والبلدات اللبنانية، المحاذية لحدودها الشمالية، منذ عام 1978، وهو ما يعرف بالشريط الحدودي. وتضم قرى هذا الشريط وبلداته العديد من الطوائف، إلا أن الغالبية فيها من الشيعة. وعمدت إسرائيل إلى إنشاء بوابات عبور، تربط الشريط الحدودي بالمناطق اللبنانية الأخرى، في الجنوب والبقاع، ووكلت مهمة الأمن الداخلي في الشريط، إلى جيش لبنان الجنوبي، الموالي لها، والذي يقوده أنطوان لَحْد، خلفاً لسعد حداد.

رابعاً: أهمية لبنان الإستراتيجية كبُعد إسرائيلي

تُعَدّ الأهمية الإستراتجية للبنان أهم أبعاد موقف إسرائيل من الأزمة اللبنانية، وذلك لأسباب، إستراتيجية واقتصادية، تفرض عليها اهتماماً كبيراً بالجنوب اللبناني. إذ تقع هذه المنطقة على مسافة قريبة جداً من مراكز الكثافة السكانية، والإنتاج الصناعي فيها. يضاف إلى ذلك أنها صالحة، من الناحية الطبوغرافية، لتكون قاعدة تمركز الفدائيين وانطلاقهم. لذلك، تحرص إسرائيل على إخلائها من أي عنصر مسلح معاد، لتكون حزام أمن، أو أرضاً مهجورة، يمكِن، في ظروف ملائمةً، على المستويين، الدولي والإقليمي، اجتياحها والسيطرة عليها.

إضافة إلى مقتضيات الأمن، ثمة أسباب ذات طبيعة اقتصادية،

تتعلق بفرص التوسع الزراعي، واستغلال المياه. ولعل مشكلة المياه، تظل أهم عقبة تواجه مشاريع التنمية الزراعية في إسرائيل. ولا تزال مسألة التغلب عليها، من طريق تحلية مياه البحر، باهظة النفقات. بينما جنوبي لبنان، يحتوي على مصادر وفيرة للمياه، تنبهت لها الحركة الصهيونية، منذ الحرب العالمية الأولى، فتضمنت المذكرة، التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية إلى مؤتمر فرساي، أن حدود فلسطين، يجب أن تشمل جنوبي لبنان حتى صور، وأن جبل الشيخ ولبنان، هما مصدر المياه الحقيقي لفلسطين، وأنه لا يمكِن فصلهما عنها، من دون إصابة الحياة الاقتصادية فيها بأضرار فادحة. ومع مطلع الستينيات، كانت مطامع إسرائيل في مياه تلك المنطقة، قد أصبحت حقيقة واضحة، تمثلت في مشروعات محددة. وكان رد فعلها عنيفاً، إزاء كل المحاولات العربية لاستغلال مياه تلك المنطقة، بخاصة مياه نهر الليطاني. غير أن سياسة إسرائيل تجاه لبنان، خلال الأعوام الأخيرة، كان تأثرها بالعامل الإستراتيجي الأمني، أكثر منه بأي عامل آخر. كما أنها كانت أحد مداخل الأزمة اللبنانية، وأحد عوامل تحريكها.

خامساً: خصوصية لبنان في مفهوم الأمن الإسرائيلي

شهدت السبعينيات دخول لبنان، فعلياً، في المجال الحيوي للأمن الإسرائيلي، باعتباره الموقع الوحيد بين مواقع «بلدان الطوق»، الذي يوفر لأركان الأمن في إسرائيل، مجالاً لامتحان خططهم، من طريق الحروب.

أحدثت حرب تشرين أول / أكتوبر 1973، تحولاً في مفاهيم إسرائيل الأمنية، حتى إن كثيراً من قادتِها، السياسيين والعسكريين، دعوا، إثر تلك الحرب، إلى التخلي عن نظرية ديفيد بن غوريون

David Ben-Gurion الشهيرة، المرتكزة على الحرب الخاطفة، والقتال الهجومي، الذي يتيح إحراز إنجازات تكتيكية في وقت وجيز. ويُنزل بالعدوّ، الذي تجري على أرضه الحرب خسائر قاصمة، تضطره إلى طلب تسوية ما، تضع نهاية سريعة للحرب. ورأى هؤلاء القادة، أن يستبدل الهجوم السياسي بالهجوم العسكري. بينما احتفظوا، في المجال اللبناني، بخيارات الحركة المفتوحة، بدءاً بالضربات الوقائية السريعة، إلى حروب الاحتلال، فالرغبة في تشكيل نظام الحكم الملائم لسياسة إسرائيل الإقليمية.

وفي إطار تشكيل إسرائيل لمفاهيمها الأمنية، يمكِن القول إن ثمة خمس مراحل متعاقبة، شكلت العلاقة بين إسرائيل ولبنان. وهو ما سيكوّن أحد أهم العناصر الحاكمة في الحرب الأهلية اللبنانية. وحين كان مسؤولو التخطيط الإسرائيليون، في الحكومة والجيش، يضعون سياسات أمنية حيال لبنان، فإنهم عادة ما كانوا يأخذون هذه المراحل في الحسبان. وهي:

1 - مرحلة ما قبل عام 1975، وهي المرحلة التي شهدت معارك الاختبار الأولى، لاستنزاف قواعد الفدائيين الفلسطينيين، في مناطق العرقوب والقرى الجنوبية الأمامية. كما شهدت عدداً من العمليات الخاطفة، ضد مَواقع حساسة في الأراضي اللبنانية، أبرزها الغارة على مطار بيروت الدولي، واغتيال قادة «فتح» الثلاثة في شارع «فردان»، وغيرهما من عمليات الكوماندوز، في الفترة الممتدة بين عامَي 1970 و 1974.

2 - مرحلة انفجار الحرب الأهلية اللبنانية، في ربيع 1975. وفيها اتسع هامش النشاط الإسرائيلي، وصار لبنان

عرضة للاختراقات الإسرائيلية، على جبهتَي الجنوب والداخل، في آن. وانتهجت إسرائيل، خلال هذه المرحلة، نهجاً أمنياً مزدوجاً: جانبه الأول، اعتماد نظرية القتال الهجومي، عبْر شن الضربات الوقائية، من الجو والبر والبحر، ضد القواعد المشتركة للأحزاب اللبنانية اليسارية، ومنظمات المقاومة الفلسطينية. وجانبه الثاني، التسرب السياسي، لاختراق الداخل اللبناني. وساعدت البنية اللبنانية، المتداعية بفعل التمزق الأهلي، على رفع التصعيد الإسرائيلي إلى درجة الرغبة في إنشاء كانتونات طائفية موالية لإسرائيل، بل خلق نظام حكم في لبنان صديق لها.

3 - مرحلة حرب 15 آذار / مارس 1978، والنتائج التي ترتبت على اجتياح الجنوب حتى حدود نهر الليطاني، شمالاً. وكان الحزام الأمني، أو ما سمي «المنطقة الأمنية»، من أشد نتائج حرب الاجتياح خطراً، إضافة إلى إيجاد منطقة دولية عازلة، تشرف عليها قوات متعددة الجنسية، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي، الرقم 425 الصادر في 19 آذار / مارس 1978.

4 - مرحلة غزو لبنان، صيف عام 1982. وفيها بلغت مفاهيم الأمن الإسرائيلي ذروتها، إذ عزمت القيادة الإسرائيلية على تحقيق هدفين إستراتيجيين:

أ - تدمير البنية العسكرية الفلسطينية تدميراً تاماً، وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية، نهائياً، من لبنان، وهو ما تحقق معظَمه.

ب - خلق نظام حكم في لبنان، يعقد معها معاهدة صلح. وكان اتفاق السابع عشر من أيار/مايو 1983، التعبير الأوضح عن هذا الهدف.

5 - مرحلة مؤتمر مدريد للسلام (30 31 تشرين أول / أكتوبر وأول تشرين الثاني / نوفمبر 1991). وفيها سعت إسرائيل، منذ البداية، إلى دخول مؤتمر السلام بجرعة كبيرة من الإحساس بالغلبة، وإلى ترسيخ مفهوم للأمن، يحقق لها، عبْر المفاوضات، ما لم يكُن ممكناً استكمال تحقيقه، من خلال نظرية الهجوم القتالي، أو نظرية الضربات القوية. وتبيّن أن نقْل هذا المفهوم إلى المسار اللبناني، سيخضع لآلية معقدة، أساسها المزاوجة بين المفاوضات واستمرار العمليات العسكرية.

لا شك أن المراحل الخمس تداخلت تداخلاً، تصعب معه دراسة كلٍّ منها بمعزل عن الأخرى. فالسلسلة المتصلة لهذه المراحل، يؤلف بينها منطق داخلي واحد، مفاده بلوغ مفهوم أمني، يقضي بجعل «الضفة الشمالية» مع لبنان، سياجاً أمنياً، لا تشوبه شائبة. غير أن هذا التداخل، أدى، في جانب مقابل، إلى اضطراب إسرائيل في تعيين مفاهيم أمنية واضحة. وربما لهذا السبب، استمرت المقاومة في الجنوب، وتواصلت معها العمليات الإسرائيلية.

سادساً: النخبة الإسرائيلية ومفهوم الأمن الإسرائيلي

ظل النزاع قائماً بين النخب الإسرائيلية، حول مفهومَين متناقضَين للأمن في لبنان. وغالباً ما مثّل النزاعَ التياران الرئيسيان، المتعاقبان على الحكم: «العمل» و«الليكود». فتيار «العمل» بنى

نظريته الأمنية على أسُس تكتيكية عسكرية، مستبعداً النظرية الإستراتيجية، القائمة على الأمن المطلق، ولا سيما في غياب الإجماع الأيديولوجي. وإزاء الخوف من مغبة مواجَهات، يمكِن أن تؤدي إلى إثارة الشقاق في المجتمع الإسرائيلي، وبإيعاز من القيادة السياسية، وخصوصاً من جانب أقطاب «العمل» في السلطة ظهر مفهوم جديد، هو «حدود يمكِن الدفاع عنها». وقد نظرت حكومات إسرائيل (ابتداء من أواسط الثمانينيات) إلى هذه الحدود، على أنها حدود وقف إطلاق النار، في حزيران/يونيه 1967.

انسحب هذا التوجه على لبنان، إذ انتُقدت القيادة الليكودية، التي اجتاحته، عام 1982. إلاّ أن هذه الظاهرة لم تقتصر على المعارضة العمالية، بل تعدتها إلى قادة عسكريين، شاركوا في الاجتياح نفسه. ومن هؤلاء العقيد الاحتياطي، جيورا فورمن، مساعد رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان، خلال اجتياح لبنان، الذي رأى أن «التورط في لبنان، ينطوي على عنصرين، يتكون منهما المفهوم، الذي استرشد به المسؤولون. الأول، ينطلق من وجهة النظر القائلة بإمكانية خلق نظام جديد في دولة مجاورة، بالقوة، يحولها من عدوّ إلى حليف. أما الثاني، فيرى أن محاربة الإرهاب، يمكِن أن تنتهي بعملية عسكرية. في حين يبدو واضحاً للجميع، أن الحل المطلوب هو حل سياسي، وليس العنصر العسكري، إلاّ مجرد أداة له».

أما تيار «الليكود»، فهو مشبع بثقافة سياسية، قائمة على نزعة القوة، وهي ثقافة، لم ينفرد بها وزير الدفاع، أثناء حرب لبنان، عام 1982، الجنرال أرييل شارون Ariel Sharon، وإنما تعود إلى ما قبل توليه هذا المنصب. لكن شارون، الذي عُدَّ أحد أبرز ممثلي ثقافة النزوع إلى القوة، أصرّ على ضرورة الاحتفاظ بمفهوم الأمن القومي التقليدي، فيما يتعلق بلبنان، الذي وضع أُسسه الأولى

بن غوريون، وشكّل أساس وجود دولة إسرائيل وأمنها. وقد حرص شارون، في تقديمه لحرب ما أسماه «سلام الجليل»، على ضرورة مقابلتها بالحروب الماضية. وهو ما يعكس وجهة نظر تيار الأمن المطلق في إسرائيل، أي التيار القائل إن كل الحروب الإسرائيلية في لبنان، تنطوي على جوهر واحد، وإن أي محاكمة للمعطيات الأمنية، الناجمة عن كل واحدة منها، يجب أن تقاس على إيقاع هذا الجوهر. ولتأكيد وجهه نظر التيار الذي يمثله، استعرض أرييل شارون أربع حالات، كان قد وضعها، قبله، إيغال آلون، وتجيز لإسرائيل البحث في ضرورة اجتياز خط وقف إطلاق النار، سواء من أجْل غارة قصيرة، أو من أجْل احتلال: الحالة الأولى: إزالة أسباب الحرب الصغيرة والإرهاب والتخريب، التي تنفذ ضد إسرائيل، من قواعد تقع وراء خط إطلاق النار، ولا يمكن كبحها بوسائل أكثر محدودية. والحالة الثانية: مد يد العون إلى حلفاء محتملين في بلاد مجاورة. والحالة الثالثة: في حالة حدوث تغيير، يهدد الوضع الراهن في إحدى الدول المجاورة. والحالة الرابعة: في حالة الهجوم، أو حشد القوات المعادية، تمهيداً للهجوم. هذه هي الحالات الأربع، التي دعا فيها آلون إلى ضرورة التدخل، في ضوء الظروف، الإقليمية والدولية. ويصفها شارون بأنها مطابقة لعملية «سلام الجليل» في لبنان، التي كانت «بديلاً من حرب أكثر شمولية، كانت ستقع في وقت لاحق».

وبصرف النظر عن مبررات المؤيدين لنتائج حرب «سلام الجليل»، أو انتقادات المعارضين لها، فإن السنوات، التي تلت تلك الحرب، لم تحسم المناقشة في شأنها. فالإنجازات التي حققتها عملية الغزو، صيف 1982، ما لبثت أن ولدت معطيات معاكسة، وفرضت وجوب العودة إلى عدد من الثوابت، في مفهوم الأمن عند الإسرائيليين. ولئن كانت الإنجازات قد تحددت، تقليدياً، بالقضاء

على بنية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وبتوسيع الحزام الأمني إلى عمق يراوح بين 10 و 15 كم، على الحدود مع لبنان، وإقامة سياج من القوات الدولية بعمق 30 كم، فإن هذه الإنجازات، لم تمنع الاختراقات الكبرى للأمن الإسرائيلي في الجنوب. ولعل أبرزها حرب الاستنزاف الفعلية، التي قادتها المقاومة (الوطنية والإسلامية)، ضد جيش لبنان الجنوبي، ومواقع انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي، في ما يسمى «المنطقة الأمنية». وتعكس آراء النخب الإسرائيلية، حيال النتائج المتعاقبة لحرب عام 1982، ووجهات نظرها المختلفة في الأمن. وهي تعبّر عن مفهومَين، يحكمان دولة إسرائيل، تاريخياً. فالذين قادوا الحرب، ينتمون، تاريخياً، إلى الأصولية الصهيونية. أمّا المعارضون، فهم أولئك الذين جزموا أن استخدام القوة استخداماً يتخطى المألوف، وهو ما حدث في حرب لبنان، 1982، سيؤدي، حتماً، إلى إلحاق ضرر سياسي بعيد المدى، بالدولة، هو أكبر من الفائدة التي ينطوي عليها.

قد يكون الحزام الأمني، أو «المنطقة الأمنية»، على حدّ تعبير رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، موشى ليفي، من أهم مكاسب إسرائيل وأشدها خطراً، عبْر اجتياحَين متواليَين: الأول عام 1978، والثاني عام 1982. والمبررات التي يطرحها ليفي، هي «أننا في حاجة إلى منطقة أمنية في لبنان، لعدم وجود سلطة حقيقية فيه. فنحن لا نحتاج إلى منطقة أمنية على حدودنا مع الأردن، مثلاً، ولا منطقة أمنية في هضبة الجولان، فهناك ترتيبات لفصل القوات العسكرية. وليس ثمة إرهاب بسبب وجود سلطة مسيطرة على المنطقة». ويتبين من كلام ليفي، أن الحزام الأمني، هو ضرورة حيوية، لإقامة حاجز، بشري وجغرافي، يفصل بين احتمالات الهجوم المسلح، من جانب المقاومة، ومستوطنات منطقة الجليل الأعلى. غير

أن الإستراتيجية القائمة على مفهوم المنطقة العازلة، ما لبثت أن تعرضت لاختراقات، لا حصر لها، باعتراف الإسرائيليين أنفسهم.

وأصبح «الحزام الأمني» عاملاً مؤثراً في الحرب الأهلية اللبنانية، إلا أنه أمسى معضلة، أمنية وسياسية، تقلق مسؤولي الأمن في إسرائيل، حتى إن بعضاً منهم، فضّلوا إزالته؛ إذ رأوا أن هذا «الحزام»، بات في حاجة إلى حزام يحميه، من جراء حرب الاستنزاف، التي شنتها عليه المقاومة. وحرصت القيادة الإسرائيلية على الاستفادة منه، استناداً إلى مرتكزات واقعية وجيوسياسية، منها إشراف الإسرائيليين على الأمن مباشرة في المناطق المحتلة، مع إعطاء «جيش لبنان الجنوبي» مهمة الاستطلاع والإنذار المبكر، فضلاً عن استخدامه كمتاريس بشرية للوحدات الإسرائيلية، المتحركة أو الثابتة. إضافة إلى رعاية إسرائيل الميليشيا اليمينية في الشريط الحدودي.

سابعاً: أطماع إسرائيلية في مياه لبنان

مثلت الحرب الأهلية اللبنانية فرصة سانحة لاستغلال إسرائيل مياه جنوبي لبنان، التي طالما طمعت بها. ويتبدّى هذا الطمع في تصريح ليفي أشكول Levi Eshkol، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، بأن «هناك نصف مليار م3 من مياه نهر الليطاني، تضيع، سنوياً، في البحر. ويجب استغلالها في مصلحة شعوب المنطقة. ولا يَسَع إسرائيل، الظامئة، أن تقف مكتوفة اليدين، وهي ترى مياه الليطاني، تتدفق إلى البحر. إن القنوات باتت جاهزة في إسرائيل (1967)، لاستقبال مياه نهر الليطاني». وتفاقمت أزمة المياه العذبة في إسرائيل، بعد أن استنفدت نحو 95 – 98 % منها؛ وهي المقدرة

بنحو 1610 – 1650 مليون م3:

ويزداد استهلاك إسرائيل للمياه، سنوياً، بمقدار 15 – 20 مليون م3، أي حوالي 1% من استهلاكها السنوي. وبناء عليه، فإن استهلاكها من المياه، ازداد، منذ عام 1949، من 17% من مواردها المائية القابلة للتجدد، إلى 19%، عام 1968، وإلى حوالي 95 – 98%، عام 1978. ولهذا، فإن النمو الاقتصادي المستقبلي في إسرائيل، سيعتمد اعتماداً أساسياً، إمّا على تأمين مصادر جديدة للمياه، من خارج إسرائيل، وإمّا على تطوير تقنيات جديدة. ومن ثم، فإن إسرائيل، عانت، منذ عام 1985، عجزاً في المياه، بحدّ أدنى 150 مليون م3. وعلى ذلك، فإنه من الأسهل أن تبحث إسرائيل عن مصادر مياه خارجية.

وهكذا، انبرت تطالب بتحويل 400 مليون م3، على الأقل، من مياه نهر الليطاني (أي حوالي 55% من طاقته الكلية)، وذلك عبْر نفق، يبدأ من نقطة انعطاف النهر 90 درجة، نحو الغرب، بالقرب من قلعة الشقيف، القريبة من الحدود الإسرائيلية، وذلك خلال ممر عميق، ضيق، يمكن عنده تركيب أنبوب، طوله 6 أميال، يحمل المياه إلى المتولا، في شمالي إسرائيل.

ولم تكتفِ إسرائيل بأطماعها، بل أفسدت على لبنان، في أوائل السبعينيات، بناء سد، يستغل نحو 300 مليون م3 من مياه الليطاني، تنساب إلى البحر، هدراً. بل هي تحتفظ بالجولان، كنقطة إستراتيجية، تضمن لها السيطرة على منابع أنهر الأردن والليطاني والحصباني.

القسم الرابع

دور جامعة الدول العربية

في الحرب الأهلية اللبنانية

أولاً: رؤيــة الجامعــة العربيــة إلــى الحــرب الأهلية اللبنانية

دفع تفجر الأوضاع اللبنانية الجامعة العربية، إلى البحث عن صيغة قانونية لتعريب الأزمة، بعد أن تجاوز خطرها لبنان، ليؤثر تأثيراً مباشراً في السلام والأمن العربيين. وظلت الأمانة العامة للجامعة العربية ترقب تطور الأحداث، وتحوم حول الأزمة، حتى جاءت مبادرة الكويت إلى دعوة وزراء الخارجية العرب لاجتماع طارئ، وموافقة لبنان على الدعوة. وعندئذ، وجدت الأمانة العامة المبررات القانونية، لمناقشة «الأزمة اللبنانيةً»، وهي سابقة في تاريخ الجامعة العربية. وأيّاً كانت مبررات الاجتماع الطارئ، فإن نتائجه أكدت، من جديد، خصوصية الواقع اللبناني، بتوازناته الدقيقة، وأنه على الرغم من التدخلات، العربية والأجنبية، المعلنة والواضحة، فإن «الحل الأفضل، لن يكون إلاّ حلاً لبنانياً»، نظراً إلى عجز وزراء الخارجية العرب عن الاقتراب من جوهر الأزمة اللبنانية، واكتفائهم بمناقشة انعكاساتها على الساحة العربية. وقد أثار ذلك، من جديد، علاقة لبنان «الحساسة» بالجامعة العربية، منذ إنشائها، حين اضطرت الدول العربية، التي وقعت بروتوكول الإسكندرية، في 7 تشرين الأول/أكتوبر 1944، قبَيل إنشاء الجامعة، إلى تأكيد «احترامها لاستقلال لبنان وسيادته، بحدوده، الحاضرة. وهو ما

سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به، بعد أن انتهج سياسة استقلالية، أعلنتها حكومته، في بيانها الوزاري، الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي».

وعلى الرغم من مناصرة الجامعة العربية لقضية استقلال لبنان وسيادته، فقد ظل بعض القوى السياسية اللبنانية، تتشكك في فكرة الانضمام إلى الجامعة، بدعوى الحفاظ على التوازن الطائفي. بل عارضت توقيع لبنان معاهدة الدفاع المشترك، كما رفضت فكرة إنشاء تنظيم خاص للمغتربين العرب في دول المهجر، وتنظيم صفوفهم، للاستفادة منهم في خدمة القضايا العربية. وخلال الأزمة اللبنانية، ما بين أيار وتشرين الأول 1958، تحاشى مجلس الجامعة العربية، المنعقد في بنغازي، في حزيران / يونيو 1958، التدخل في جوهر الأزمة، لتعقيداتها، واكتفى بتوجيه نداء إلى أبناء لبنان، حكاماً وقادة وشعباً، يناشدهم فيه جمع الكلمة، وتوحيد الصفوف، ونبذ العنف، واستقبال بعثة صداقة وأخوّة، حاملة رسالة العروبة والودّ والسلام، مستهدفة العمل على وقف الاضطرابات والقلاقل، وتسوية الخلافات بالسبُل الدستورية السليمة. وبانتهاء الأزمة، تحت شعار «لا غالب، ولا مغلوب»، ومع تزايد تيار العمل العربي المشترك، ازداد دور لبنان في الشؤون العربية، حتى إنه بادر إلى تشكيل بعثة دائمة لدى الجامعة، عام 1960، واضطلع بدور الوسيط في كثير من القضايا بين دولها.

وبوقوع العدوان الإسرائيلي، عام 1967، وجد لبنان نفسه، طرفاً في مواجهة إسرائيل، نظراً إلى وجود المقاومة الفلسطينية على أرضه، الذي جعله هدفاً تكتيكياً للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، التي بلغت، في أوائل عام 1975، حدّاً، جعل الحكومة تطلب عقد دورة خاصة لمجلس الدفاع العربي المشترك، لاتخاذ «التدابير

اللازمة لمواجهة الموقف. وقد أقر المجلس، إثر اجتماعه، يومَي 5 و6 شباط/فبراير 1975، بياناً، أعلن فيه اتخاذ «التدابير اللازمة، الكفيلة بمواجهة الموقف. والتزام الدول العربية كلها بالتضامن مع لبنان، في دفاعه عن أراضيه وسيادته الوطنية، ودعم موقفه الصامد ضد العدوان الإسرائيلي، وذلك وفق ما حددته الحكومة اللبنانية». كما أعلن البيان استعداد الدول العربية لبذل المزيد من التضحيات، لكفالة أمن لبنان وسلامته، وأمن الوطن العربي واستقراره، وللإسهام في تعزيز الأمن والسلام الدوليين، على أُسُس عادلة، ودائمة.

ونجم عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على جنوبي لبنان، تزايد هجرة سكانه إلى داخل البلاد، مما أدى إلى تفاقم الوضع، الاجتماعي والسياسي. ولقد سبق هذا وواكبه تفجر الصراعات الاجتماعية، لأسباب عديدة منها: الهوة الكبيرة بين الأغلبية الفقيرة والأقلية الغنية، ووجود مناطق شديدة التخلف في لبنان، وظهور ملامح تشير إلى اختلال التوازن التقليدي بين الطوائف المختلفة.

ثانياً: مبادرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

ومع تفجر الأوضاع اللبنانية، أصدرت الأمانة العامة بياناً، في 21 أيلول/سبتمبر 1975، وصفت فيه أحداث لبنان بأنها تجاوزت كل تصور، ولا يستطيع أحد تبريرها. ورأت الأمانة العامة، أن ثمة أخطاراً تهدد الوطن العربي، يمكِن تلخيصها في ما يلي:

1 - تعرُّض لبنان للتقسيم، تنفيذاً لما تردَّد عن وجود مخططات مشبوهة، لإنشاء دويلات عنصرية صغيرة، مجاورة لإسرائيل.

2 - استدراج الدول العربية إلى صراعات فيما بينها، تهدد

التضامن العربي وتضعفه.

3 - إتاحة الفرصة لإسرائيل، لتحقيق جزء من سياستها التوسعية التقليدية، بضمها جنوبي لبنان، والاستيلاء على منابع نهر الليطاني.

4 - التأكيد للرأي العام العالمي، أن النظرية التي تنادي بها منظمة التحرير الفلسطينية، والتي وجدت صدى لدى بعض قطاعات من الرأي العام، بإنشاء دولة فلسطينية، يتعايش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون، هي غير قابلة للتطبيق عملياً، بدليل ما يحدث في لبنان.

وإزاء هذه الأخطار المرتقبة، التي لا تهدد لبنان فحسب، بل يمكن أن تؤثر تأثيراً مباشراً في الوطن العربي كله واصلت الأمانة العامة تحركها، دبلوماسياً، بإجراء اتصالات مع سفير لبنان والسفراء العرب إلى القاهرة، ومع وزراء الخارجية العرب، ورؤساء الوفود العربية، في مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، لبحث الوسائل المجدية لتطويق الأحداث في لبنان، ووقف المذابح الدموية فيه. وقد اقترح الأمين العام على وزراء الخارجية العرب عقد اجتماع على هيئة مجلس الجامعة، وإصدار بيان، يناشد لبنان المحافظة على وحدته الوطنية. إلا أن رد بيروت على هذه الاتصالات، كان رداً سلبياً، برفض تعريب القضية، على أساس أن الحل سيكون لبنانياً.

لم تفتر جهود الأمانة العامة، بل أخذت تبحث عن صيغة قانونية، لأداء دور في معالجة الموقف المتدهور. وعندما انطلق نداء البطريرك الماروني، خريش، يطلب، في برقية له، تدخّل الجامعة العربية، كثفت الأمانة العامة اتصالاتها. ولكن برقية البطريرك

الماروني، التي أعلن عنها، ولم تصِل، لأسباب مجهولة، لم تكن مبرراً قانونياً كافياً لتدخّل الجامعة. وظل الحال على ما هو عليه، حتى جاءت مبادرة الكويت، في 8 تشرين الأول / أكتوبر 1975، إلى طلب عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب فوجدت الأمانة العامة في هذه الدعوة، وموافقة لبنان عليها، الصيغة القانونية المنشودة، لتشارك في إيجاد حل للقضية اللبنانية.

ثالثاً: الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب

رحبت الأمانة العامة للجامعة العربية بمبادرة الكويت. وصرح الأمين العام بأن دعوة الكويت، هو عمل عربي مهم. ودعا إلى تضافر كل الجهود، لإعادة الأمن والاستقرار إلى لبنان، من خلال الحفاظ على وحدته الوطنية. وجاءت موافقة الحكومة اللبنانية على الدعوة الكويتية، في برقية رئيسها، الذي أعلن الموافقة على هذه الدعوة، في المكان والزمان، اللذين تقررهما الجامعة العربية. بينما رفضت الأحزاب والقوى الوطنية التقدمية اللبنانية، في بيان أصدرته في 14 تشرين الأول / أكتوبر 1975، أي تعريب للنزاع اللبناني. وطالب البيان الدول العربية ببذل جهودها، من أجل الإسهام في تسوية النزاع، في الإطار الداخلي اللبناني.

لم تلتفت الأمانة العامة إلى أصوات المعارضة أو الرفض، سواء من جانب بعض الحكومات العربية، أو المقاومة الفلسطينية، أو القوى السياسية اللبنانية. وبناء على اتصالاتها مع سفير لبنان إلى القاهرة، لمناقشة أسلوب معالجة الأزمة اللبنانية، حُدِّد ميعاد الاجتماع الطارئ في منتصف تشرين الأول / أكتوبر 1975. ولم تنتظر الأمانة العامة أي ردود من الدول الأعضاء، نظراً إلى أن الدولتَين، الداعية، وهي الكويت، والدولة المعنية، وهي لبنان، قد

وافقتا على الاجتماع.

وفي الموعد المحدد، عقد الاجتماع الطارئ، في حضور 13 وزيراً للخارجية، وخمسة سفراء، كرؤساء وفود 18 دولة عربية. وتولى وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية، رئاسة الاجتماع. وتغيب عنه ليبيا وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبينما اكتفت ليبيا بعدم تلبية الدعوة، فإن سورية أعلنت، رسمياً، عدم اشتراكها، وادّعت أنه من الأفضل، أن ينصب الاهتمام على مناقشة اتفاقية سيناء، التي تشكل الخلفية لأحداث لبنان. كما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، أن الاجتماع هو محاولة لإبعاد الاهتمام عن اتفاقية سيناء، ولإقحام العرب في معركة جانبية، وأكدت أن عدم حضورها، كان بدافع حرصها على تجنّب الدخول في معارك، جانبية وثانوية.

بدأت الاجتماعات بجلسة علنية، تحدث فيها الأمين العام للجامعة، وأكد الحقائق التالية:

1 - إن هذا الاجتماع هو تجسيد لحقيقة أساسية، وهي أن كل ما يمس أمن الشعب العربي وسلامته، في أي جزء من أجزاء الوطن العربي، إنما يمس أمن الأمة العربية وسلامتها. ومن هذا المنطلق، كان كل المبادرات العربية، بهدف مساعدة لبنان على أن يستعيد أمنه وصيانة وحدته الوطنية.

2 - إن على العرب أن يتظافروا، من أجل عودة الأمن والوحدة إلى لبنان؛ ذلك أن إسرائيل، رأت في ما يجري في لبنان، انهياراً لفكرة التعايش السمح بين الطوائف

المختلفة، داخل دولة واحدة، وهي، لذلك، تسعى إلى تعميق الخلاف.

3 - إن على اللبنانيين أن يقطعوا الأيدي، التي تعمل في الظلام، من الخارج، لأن لبنان، في النهاية، ملك لشعبه، مسلمين ومسيحيين، ولأن حل المشكلة اللبنانية، يقع، أساساً، على عاتق اللبنانيين أنفسهم، وأنه لا جدوى من إصدار القرارات لحل المشكلة اللبنانية، إذا لم تحظَ بقبول اللبنانيين واستعدادهم لتنفيذها.

وفي بداية الجلسة المغلقة، ألقى وزير الخارجية اللبنانية، كلمة، شرح فيها الموقف في لبنان، وما اتخذته السلطات اللبنانية من إجراءات لتهدئة الأوضاع، وإعادة الأمن إلى حالته الطبيعية. ولكنه لم يحدد أي مطالب. وكان الحذر سمة واضحة في أسلوب الوزير اللبناني. كما تحدث وزير الخارجية المصري، داعياً إلى وقف كل صور التدخل في شؤون لبنان. وأوضح الوزير المصري وجهة نظر مصر، مؤكداً حرصها على وحدة لبنان، وسلامة أراضيه، ومساندة الشعب اللبناني على الخروج من مِحنته الحالية.

ثم تناوب وزراء الخارجية إبداء وجهات النظر، المتعلقة بالمشكلة. فقال وزير الخارجية العراقي، إن مشكلة لبنان هي مشكلة داخلية. وإن الاجتماع، يجب ألاّ يتجه إلى التدخل في هذه القضية الداخلية، وإنما يجب أن يتجه إلى الجانب القومي منها. كما اقترح الوزير السعودي تشكيل لجنة رباعية، من وزراء خارجية كلٍّ من لبنان والكويت ودولة الإمارات والأمين العام للجامعة العربية، لبلورة المقترحات، التي ترِد من رؤساء الوفود العربية، في شأن حل المشكلة اللبنانية. وقد أعدت اللجنة بيان وزراء الخارجية العرب إلى الشعب

اللبناني، الذي أقروه الوزراء في جلستهم الثانية والختامية، في اليوم التالي (16 تشرين الثاني / أكتوبر). ناشدوا فيه الأطراف المتصارعين في لبنان ضبط النفس، والتحلي بالحكمة والروية، وإنهاء الاقتتال. وأكد وزراء الخارجية العرب حرص دولهم على سيادة لبنان ووحدة أراضيه وشعبه، وأن أي عدوان عليه، هو عدوان على الدول العربية كلها. وأشار البيان إلى أن الدفاع عن لبنان ضد أي عدوان إسرائيلي، هو مسؤولية عربية جماعية، طبقاً لأحكام ميثاق الجامعة العربية. وناشد البيان الدول العربية، أن تواصل، مجتمعة ومنفردة، تقديم العون إلى لبنان. وطلب وزراء الخارجية من الأمين العام للجامعة، أن يظل على اتصال وثيق مع الحكومة اللبنانية، وباقي الدول الأعضاء، وأن يدعو إلى اجتماع عربي، على أي مستوى، يرى لبنان عقده ضرورياً أو مفيداً.

رابعاً: نتائج الاجتماع الطارئ، وردود الفعل

يمكن إلقاء الضوء على نتائج الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية، وردود الفعل إزاءها، في نقطتَين رئيسيتَين. أولاهما، تتعلق بالضغوط المختلفة، التي تعرض لها الاجتماع. وثانيتهما، تتعلق بمسألة تعريب الأزمة اللبنانية.

والملاحظ أن اجتماع وزراء الخارجية العرب، قد سبقه، وواكبه، وأعقبه حملات إعلامية عنيفة، خاصة من جانب أجهزة الإعلام، السورية والفلسطينية، والأحزاب والتجمعات التقدمية اللبنانية. استهدفت، أساساً، تغيير جدول أعمال المؤتمر، شكلاً ومضموناً.

وثمة ضغوط أخرى، وإن كانت تختلف، في اتجاهاتها، عن الضغوط السورية والفلسطينية، تعرّض لها وزراء الخارجية العرب،

عشية اجتماعهم الطارئ؛ إذ حاول بعض القوى تصعيد التوتر المسلح في بيروت، وحول المخيمات الفلسطينية بالذات، للتأثير في مناخ الاجتماع، وإعطاء انطباع خاطئ، أن الصراع الدائر في لبنان، هو صراع لبناني فلسطيني محض، استجابة لبعض القوى، الراغبة في طرح المشكلة اللبنانية الفلسطينية، بكل أبعادها وأخطارها، على مجلس الجامعة العربية.

أما الخط السياسي الرئيسي في البيان الختامي للاجتماع، فقد تضمن نداء متوازناً لكل الأطراف، دون محاولة الوصول إلى عمق المشكلة، وتحديد الأطراف التي تهدد أمن لبنان. وكان طبيعياً، أن يعلن وزير خارجية لبنان عن رضاء حكومته الكامل عن نتائج الاجتماع، التي جاءت، على حدّ تعبيره، متوازنة، ومتماشية مع الأطراف المحيطة بلبنان، داخلياً وعربياً ودولياً. كما صرح الأمين العام للجامعة، أنه ليس في الإمكان أكثر مما كان. فلبنان لا يعاني مشكلة دامية فحسب، وإنما هو يواجِه، كذلك، تهديداً خارجياً باستغلال الموقف. ولذلك، فقد أعلنت الدول العربية استعدادها للوقوف ضد أي محاولة لاستغلال الموقف اللبناني من الخارج.

وهكذا، أكد مجلس الجامعة العربية، من جديد، ما قرره مجلس الدفاع العربي، في شباط / فبراير 1975، حول مسؤولية الدول العربية في التضامن مع لبنان، في دفاعه عن أراضيه وسيادته الوطنية. أمّا جوهر الأزمة، فقد تأكد، من خلال البيان الختامي، قناعة بأن حل الأزمة اللبنانية، لا يمكن أن يكون إلا حلاً لبنانياً، وهو ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من البيان، رهنت أمر العودة إلى مثل هذا الاجتماع، برغبة لبنان نفسه.

خامساً: مبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية

تواصلت جهود الأمانة العامة، وتكثفت، إثر الغزو الإسرائيلي للبنان، في بداية صيف عام 1982، لمواجهة نتائج هذا الغزو، والتصدي لأخطاره. ومتابعة لهذه الجهود، زار الأمين العام للجامعة العربية لبنان، في 3 آب/أغسطس 1984، حيث اجتمع إلى رئيس الجمهورية اللبنانية.

ونتيجة لاجتماع العمل الطارئ، الذي عقده الأمين العام، في آب/أغسطس 1984، أصدر قراراً بتشكيل فريق عمل مختص بجنوبي لبنان، في الأمانة العامة للجامعة العربية، برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون العربية، وعضوية ممثلين لمختلف إدارات الأمانة العامة ذات العلاقة. وناط الأمين العام بهذا الفريق مهمة متابعة الوضع في لبنان من جميع نواحيه، واقتراح خطوات التحرك اللازمة.

وبناء على مبادرة الأمين العام هذه، بدأ تحرك مخطط لدعم قضية الجنوب والأراضي اللبنانية المحتلة، شمل المستويَين، العربي والدولي، ومن جميع الجوانب، الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية.

ففي إطار التحرك على المستوى العربي:

1 - وجّه الأمين العام رسائل إلى الملوك والرؤساء ووزراء الخارجية العرب، تلفت إلى التطورات النوعية الخطيرة، التي يشهدها جنوبي لبنان، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، نظراً إلى ما له من أثر في تصعيد الحرب الأهلية، وتناشد القيادات العليا للأمة العربية اتخاذ موقف

عربي موحد، سريع، في شأنها. كما وجّه رسائل إلى جميع وزراء الخارجية العرب، تدعو إلى ضرورة عودة السفراء العرب إلى بيروت، دعماً لجهود حكومة الوفاق الوطني في إعادة معالم الحياة الطبيعية إلى العاصمة اللبنانية. وبالفعل، استجاب الملوك والرؤساء ووزراء الخارجية العرب، لمبادرة الأمين العام.

2 - واتخذ المجلس، الاقتصادي والاجتماعي، في دورته السابعة والثلاثين (في عمان 27 30 آب / أغسطس 1984)، واستكمالاً للجهود، التي كانت بذلتها الأمانة العامة، وللقرارات السابقة، قراراً ناشد فيه الدول العربية فتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية، ذات المنشأ اللبناني المؤكد، دعماً لصمود الشعب اللبناني في مواجَهة العدوان الإسرائيلي، ودعوة السلطات اللبنانية إلى اتخاذ الإجراءات الإضافية اللازمة للحيلولة دون تسرب المنتجات الإسرائيلية عبر أراضيها.

3 - وبادرت الأمانة العامة إلى إدراج موضوع جنوبي لبنان والأراضي اللبنانية المحتلة، في جدول أعمال مجلس الجامعة، في دورته الثانية والثمانين (تونس 24 - 25 أيلول/سبتمبر 1984). واتخذ المجلس، في هذا الشأن، قراراً مطولاً،أكد فيه سيادة لبنان وحقوقه الوطنية الثابتة. ودعا الأمين العام للجامعة إلى متابعة مساعيه، لتنفيذ القرارات العربية، الرامية إلى دعم الصمود اللبناني في الجنوب.

4 - ووجّه الأمين العام رسائل إلى المجالس الوزارية العربية،

وإلى المنظمات العربية المتخصصة، والاتحادات العربية ذات العلاقة، تشرح الوضع الخطير في جنوبي لبنان، وتطلب إدراج قضيته في جداول أعمال اجتماعاتها، واتخاذ القرارات والإجراءات، الكفيلة بدعم صمود الجنوب، ومساندة مقاومته الوطنية، وكذلك، التحرك الفوري، في شأن هذة القضية، على الصعيدَين، العربي والدولي، كلٌّ في نطاق اختصاصه.

5 - وقد استجابت المجالس الوزارية العربية، والمنظمات العربية المتخصصة، التي عقدت اجتماعاتها خلال هذه الفترة، لدعوة الأمين العام، فأدرجت موضوع جنوبي لبنان في جداول أعمالها، واتخذت عدداً من القرارات والإجراءات المهمة، في هذا الخصوص.

فعلى سبيل المثال، واستجابة لمبادرة الأمين العام، وفي ضوء الرسائل التي وجّهها، قرر «مجلس إدارة منظمة العمل العربية»، في دورته السابعة عشرة (بغداد 29 أيلول/سبتمبر 3 تشرين الأول/أكتوبر 1984)، تكليف المدير العام لمكتب العمل العربي، إجراء الاتصالات العاجلة مع أطراف الإنتاج في الجمهورية اللبنانية، تمهيداً لإقرار برنامج للتعاون الفني، لدعم جنوبي لبنان، إضافة إلى التحرك مع المنظمات، الإقليمية والدولية، لإدانة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب.وتنفيذاً لهذا القرار:

1 - أبدى المدير العام لمكتب العمل العربي استعداده لزيارة لبنان، للاتصال مع أطراف الإنتاج مباشرة، والوقوف على حاجاتهم.

2 - كما طلب المكتب من وزارة العمل اللبنانية موافاته بالاقتراحات، حول البرنامج المقترح لدعم الجنوب. وقد تلقى المكتب، بالفعل، في 26 كانون الأول/ديسمبر 1984، المشروع اللبناني المقترح لبرنامج التعاون الفني لدعم الجنوب، الذي كان سيعرض على الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة العمل العربية، في آذار/ مارس 1985.

3 - واتخذ مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في دورته الخامسة (تونس 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 1984)، قراراً، أعرب فيه عن تقديره لمبادرة الأمين العام للجامعة، في شأن جنوبي لبنان، وقرر تقديم معونة نقدية عاجلة إلى الحكومة اللبنانية، لمواجَهة بعض النفقات الاستثنائية، لإغاثة المنكوبين من أبناء الجنوب، ودعوة المكتب التنفيذي لتحديد مبالغ المعونة، في حدود موجودات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، ودراسة سُبُل تأمين المساعدات للجنوب اللبناني. وتنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، اتخذ المكتب التنفيذي للمجلس قراراً بصرف مبلغ ثلاثمائة ألف دولار، كمعونة عاجلة للحكومة اللبنانية، لإغاثة المنكوبين من أبناء الجنوب، وتكليف الأمانة الفنية الاتصال مع الجهات اللبنانية، لتحديد الجهة، التي سيحوَّل إليها المال ولإعداد دراسة حول كيفية إيصال المساعدات إلى الجنوب اللبناني، مستقبلاً.

4 - وبحث مجلس وزراء الداخلية العرب موضوع جنوبي لبنان، والأراضي اللبنانية المحتلة، في دورته الثالثة (تونس 1 - 3 كانون الأول/ديسمبر 1984)، وأصدر في شأنه بياناً،

ناشد فيه الدول العربية مساندة الدولة اللبنانية، على جهودها الهادفة إلى سحب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة، ودعم الحُكم اللبناني في مسيرته الإنقاذية.

5 - وكانت الأمانة العامة قد بادرت إلى إدراج موضوع جنوبي لبنان، والأراضي اللبنانية المحتلة، في جدول أعمال مجلس وزراء الإعلام العرب، في دورته العشرين (تونس 15 و16 تشرين الأول / أكتوبر 1984). واتخذ المجلس، في هذا الشأن، قراراً بتكثيف العمل الإعلامي، على المستويَين، العربي والدولي، من أجل تبيان التطورات الخطيرة، التي يشهدها الجنوب والبقاع الغربي، نتيجة مخططات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، فضلاً عن تعزيز جهود الحكومة اللبنانية، الرامية إلى إنهاء الاحتلال، وتقديم الدعم إلى الدولة اللبنانية، لتثبيت مسيرة الإنقاذ.

وفي إطار التحرك على المستوى الدولي، شملت مبادرة الأمين العام عدداً من رؤساء الدول الكبرى، وأهم المنظمات، الإقليمية والدولية، ذات العلاقة، والبعثات الخارجية للجامعة ومجالس السفراء العرب.

وكان موضوع جنوبي لبنان، والأراضي اللبنانية المحتلة، موضوعاً رئيسياً في الاتصالات الدولية المباشرة، التي أجراها الأمين العام للأمانة العامة، إذ:

1 - زار الأمين العام، في 4 أيلول / سبتمبر 1984، أيرلندا،

لكونها رئيسة الجماعة الأوروبية، خلال الدورة، التي تواصلت حتى نهاية عام 1984. وأجرى خلال زيارته مباحثات مع كلٍّ من رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ركز، خلالها، في أخطار استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجنوب والأراضي اللبنانية الأخرى، وفي تصاعد مخططات الممارسات الإسرائيلية ضد الجنوب، أرضاً وسكاناً ومياهاً. وطالب الجماعة الأوروبية بمساعدة لبنان على تحرير أراضيه، واتخاذ الإجراءات الرادعة لإسرائيل.

2 - أمّا رئيس وزراء أيرلندا ووزير خارجيتها، فأوضحا رأي الحكومة الأيرلندية، في ضرورة انسحاب إسرائيل من لبنان، وضرورة طرح موضوع تحويل المياه اللبنانية على مجلس الأمن الدولي، والتركيز في فضح السياسة الإسرائيلية أمام الرأي العام العالمي. كما أكدا أن أيرلندا، كرئيسة للجماعة الأوروبية، آنذاك، سوف تعمل على مساندة لبنان، خلال اجتماعات وزراء خارجية دول الجماعة.

3 - طرح الأمين العام قضية الجنوب اللبناني، والأراضي اللبنانية المحتلة، في المحادثات، التي أجراها مع مستشار النمسا، فريد سينوفاتس Fred Sinowatz، إبّان زيارته النمسا، في 23 و24 تشرين الأول / أكتوبر 1984. وأكد مستشار النمسا للأمين العام، أن بلاده تؤيد وجهة النظر العربية، في صدد هذا الموضوع، وأنها ستواصل العمل من أجْل انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، بما يمهد لتهدئة الحرب الأهلية.

4 - زار الأمين العام إيطاليا، حيث قابل المسؤولين فيها، وفي مقدمتهم السيد بتينو كراكسي Bettino Craxi، رئيس الوزراء الإيطالي. وأكد الأمين العام، أن الجماعة الأوروبية مطالبة باتخاذ موقف حازم لمواجَهة إسرائيل، وحمّلها على الانسحاب اللامشروط من لبنان، وأنه في إمكان الجماعة تقديم مساعدة فاعلة، في نطاق قوات الأمم المتحدة، التي ستتركز في الجنوب اللبناني، وأن مشاركتها في تهدئة الأوضاع، سوف تساعد على تأكيد الوحدة والشرعية اللبنانيتَين. وركز رئيس الوزراء الإيطالي في أن إيطاليا موافقة على دعم لبنان، من خلال دعم المشاركة الأوروبية، ضمن قوات الأمم المتحدة، وأنها تؤكد تأييد الجماعة الأوروبية ضمان وحدة لبنان واستقلاله، ودعم حكومته الشرعية.

5 - قابل الأمين العام، أثناء زيارته إيطاليا، المسؤولين في الفاتيكان، وفي مقدمتهم وزير خارجيتها. وطالب الفاتيكان بتقديم الدعم إلى الحكومة اللبنانية. وركز وزير خارجية الفاتيكان في دعم الموقف، اللبناني والعربي، المنادي بضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل، وتكليف القوات الدولية بمهمة مراقبة الشريط الحدودي، بين لبنان وإسرائيل.

6 - بحث وفد من الأمانة العامة للجامعة (الإدارة العامة السياسية الدولية)، موضوع جنوبي لبنان، مع وفد وزارة الخارجية البلجيكية، في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1984.

7 - بادرت الأمانة العامة للجامعة العربية إلى طرح موضوع

الجنوب اللبناني، والأراضي اللبنانية المحتلة، في اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز، المطلة على البحر الأبيض المتوسط (مالطة 10 - 11 أيلول / سبتمبر 1984). وبناء على هذه المبادرة، اتخذ الاجتماع الوزاري قراراً قوياً، دان فيه الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته وممارساته في الجنوب.

وتنفيذاً لقرار مجلس الجامعة، في دورته الثانية والثمانين (تونس 24 و25 أيلول/سبتمبر 1984)، وبناءً على الاتصالات، التي أجرتها الأمانة العامة، ركز وزراء خارجية الدول العربية، والدول الصديقة، في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في الأوضاع الخطيرة في الجنوب اللبناني، والأراضي اللبنانية المحتلة، لِما لها من آثار في الأمن اللبناني، وفي احتدام الحرب الأهلية، وضرورة العمل الفوري على إيقاف المخططات والممارسات الإسرائيلية، وإنهاء الاحتلال.

وأصدرت الأمانة العامة توجيهاً عاجلاً إلى بعثاتها الخارجية، أن تُولِي موضوع جنوبي لبنان، والأراضي اللبنانية المحتلة، اهتماماً خاصاً، وأن تدرجه في رأس أنشطتها، الإعلامية والدبلوماسية، وأن تبدأ التحرك، على الفور، بالتعاون مع مجالس السفراء العرب، في إطار مخطط شامل، على الساحتَين، الأمريكية والأوروبية.

ولم تقتصر جهود الأمانة العامة، في مناصرة قضية الجنوب اللبناني، على تنفيذ ما اتخذته مجالس وزراء الإعلام العرب في دوراتها السابقة، بل طرحت القضية على جدول أعمال «الاجتماع الأول لعمداء السلك الدبلوماسي العربي في أوروبا الغربية»، الذي عُقد في باريس، في أواخر أيلول/سبتمبر 1984. وعرضت

تحركاتها في مواجَهة الوضع الخطير، الناشئ، في جنوبي لبنان، عن الإجراءات الإسرائيلية، المتمثلة في عزله عن سائر البلاد، وبدء الاستيلاء على مياه أنهاره، وتصاعد الممارسات الإسرائيلية القمعية، في محاولة لضرب الجنوب والمقاومة، وتصعيد الحرب الأهلية.

وفي إطار هذه المساعي الدولية، سواء على مستوى الأمانة العامة للجامعة، أو الدول العربية، يمكِن الإشارة إلى قرارَين من قرارات الجماعة الأوروبية، في شأن الجنوب اللبناني والأراضي اللبنانية المحتلة:

1 - قرار البرلمان الأوروبي، في 25 تشرين الأول / أكتوبر 1984، وإن خلا من الدعوة إلى الانسحاب الإسرائيلي، إلا أنه حمّل إسرائيل، صراحة، مسؤولية تدهور الأوضاع في الجنوب اللبناني، والأراضي اللبنانية المحتلة. وطالبها باحترام اتفاقية جنيف لعام 1949، في إدارتها المناطق المحتلة. كما طالب باحترام سيادة استقلال لبنان ووحدة أراضيه.

2 - قرار دول السوق الأوروبية المشتركة، في ختام اجتماعات قمة «دبلن»، في 3 و4 كانون الأول / ديسمبر 1984، الذي أمل أن تفضي مفاوضات الناقورة إلى انسحاب إسرائيل من لبنان، وفق نداء مجلس الأمن. وجدد تمسكه بسيادة لبنان الكاملة واستقلاله ووحدة أراضيه.

الفصل الرابع عشر

الدور الدولي في الحرب الأهلية اللبنانية

القسم الأول

الدور الأمريكي في الحرب الأهلية اللبنانية

أولاً: الأبعاد التاريخية للدور الأمريكي تجاه المسألة اللبنانية

النفوذ الأمريكي في لبنان حديث العهد، وليس عميق الجذور، ولم يظهر واضحاً، إلاّ بعد الاستقلال. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، أن تحظى بأفضلية على فرنسا، في سياسة لبنان، لسببَين:

1 - الصِّلات بين لبنان والولايات المتحدة الأمريكية، الناجمة عن الهجرة اللبنانية إلى أمريكا، منذ حوالي قرن.

2 - المساعدات، المالية والاقتصادية، التي تقدمها واشنطن إلى لبنان، والتي مهدت السبيل للنفوذ الأمريكي فيه، المتمثل، أولاً، في النفوذ الثقافي. ومن مظاهر ذلك الإرسالية الأمريكية البرسبتارية (Presbyterian)، وتضم 63 مدرسة ومؤسسة تعليمية. جمعية الكويكرز (Quakers)، وتضم 14 مدرسة. فضلاً عن الجامعة الأمريكية في بيروت، التي أنشئت عام 1866، وكانت تعرف باسم «الكلية السورية الإنجيلية». وكان الهدف من إنشائها تبشيرياً محضاً، ثم تطور هدفها، ليشمل، إلى جانب الناحية التبشيرية، الدعاية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، مستغلة إعلان الرئيس وودرو ولسون Woodrow Wilson مبادئه الأربعة عشر، خلال الحرب العالمية الأولى. ثم تكليف أمريكي، هو المستر «تشالز كرين Charles R. Crane»، بترؤس لجنة لاستطلاع الآراء، حول إجراء استفتاء في سورية ولبنان، لتقرير مصيرهما. وكان لموقف اللجنة، التي يرأسها «كرين»، أثر طيّب في شعور الأهالي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أيدت اللجنة الأهداف الوطنية. وحينما أيقن المسلمون، أن هذه الأهداف لم تتحقق، طالب بعضهم بأن تكون أمريكا هي الدولة المنتدبة، في حالة عدم إمكان تحقيق الاستقلال التام.

إلا أن السمعة غير السيئة، التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال نشاطها الدبلوماسي، ومساندتها الشعوب الصغيرة، وسعيها إلى تحقيق مصالح تلك الشعوب وأمانيّها في الحرية والاستقلال، بدّدتها مساندتها اليهود على حساب العرب، ثم

إسهامها بدور في الحرب الأهلية اللبنانية، عام 1958، ومساندتها الرئيس اللبناني، كميل شمعون وحكمه.

وتعيش في الولايات المتحدة الأمريكية جالية لبنانية كبيرة، تقدر بنصف مليون لبناني، معظمهم من الموارنة. وهم يشكلون إحدى الأقليات المؤثرة في الانتخابات الأمريكية. ولذلك، حرصت واشنطن على علاقتها بموارنة لبنان، أثناء الحرب الأهلية الأخيرة، وذلك من خلال إرسال شحنات السلاح، خاصة أن الموارنة، قد أملوا أن تتدخل لمساندتهم في الحرب الأهلية، على غرار ما حدث عام 1958.

ثانياً: الدور الدبلوماسي والأزمة في لبنان

يُعَدّ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، ومشاركتها ودورها في المشاكل والأزمات، التي تنشب في العالم، إحدى أبرز حقائق العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر، لقدرتها على استخدام أساليب دبلوماسية، تتراوح بين الضغط الدبلوماسي، لفرض حل أو لرفض آخر، والوساطة الدبلوماسية الهادفة إلى إيجاد مخرج لمشكلة ما. إضافة إلى استخدام العنف المسلح، كالتدخل في الحروب المحدودة، وإثارة القلاقل والاضطرابات الداخلية، لتفتيت طاقة نظام ما على المواجَهة. علاوة على أساليب الضغط الاقتصادي، والأساليب الدعائية.

أما بخصوص الموقف الرسمي المعلَن وبداية الحرب الأهلية اتسمت التصريحات المعلنة، حول الموقف الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في بداية الحرب، بالندرة النسبية. وفي هذا الصدد، لم يكن، في عام 1975، سوى تصريحين، من البيت الأبيض،

ووزارة الخارجية الأمريكية، يعلنان مساندة واشنطن لاستقلال لبنان وسيادته لكنهما اتسما بالضبابية وعدم الوضوح.

تضاربت تفسيرات الأطراف المختلفة لحقيقة الموقف الأمريكي. فثمة من دافع عنه، ورأى أنه هدف، بالفعل، إلى الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته، وأن ما يحدث في لبنان، لا يعدو أن يكون «مؤامرة شيوعية»، لتقسيمه. وهناك، على النقيض، من هاجم الموقف الأمريكي، واتّهم واشنطن بالتدخل في لبنان، من خلال سعيها إلى مزيد من الاستفزاز الكتائبي للفلسطينيين، مما يدفع المقاومة إلى صراع مسلح مع الجيش اللبناني، لإضعافها، ومن ثم، التمكن من فرض أي تسوية أمريكية في المنطقة. وقد ذكرت جريدة «البعث» السورية، أن الاتهامات، التي أُشيعت حول تدخّل سورية في الأوضاع اللبنانية، لا يمكن أن تفسر، «إلاّ بكونها شعارات للتضليل، أولاً، وذريعة تمهد لاحتلال جزء من الجنوب اللبناني، ثانياً، وهي الخطوة الأولى على طريق التقسيم». ورأى أصحاب هذا الرأي، أن ما يجري في لبنان، هو تنفيذ لمخطط أمريكي، يهدف إلى القضاء على الثورة الفلسطينية في الأردن، ثم في لبنان، وحصرها في سورية. وأن أولى حلقات هذا المخطط، تتمثل في مذبحة «أيلول الأسود»، عام 1970، في الأردن. وليست أحداث لبنان سوى الحلقة الثانية في المخطط، بدأ الإعداد لها منذ عام 1970، كذلك، بتقوية ميليشيا «الكتائب»، وتكوين ميليشيا «النمور»، التابعة لحزب «الأحرار»، إضافة إلى «جيش التحرير الزغرتاوي». ويستطرد أصحاب هذا الرأي، فيقولون إنه عندما تهيأ المناخ لطرد الثورة الفلسطينية من لبنان، انفجرت أحداث الحرب الأهلية، في أبريل 1975.

والواقع أن كلاً من الرأيَين السابقَين، يتضمن تطرفاً، يبتعد به عن حقيقة المشكلة، إذ صوّراها على أنها نتاج لإرادة إحدى

القوّتين العظمَيَين وتأثيرها، مع تجاهل تأثير القوى المحلية، والقوى الإقليمية فيها.

ثالثاً: الخيارات الأمريكية

1 - التدخل المسلح المباشر

عندما سئل السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، عمّا إذا كانت واشنطن، قد تلقت أي طلب، لكي ترسل قوات أمريكية إلى لبنان، «لتساعد الحكومة هناك»، كما فعل الرئيس الأسبق دوايت أيزنهاور، أثناء أزمة 1958 كانت إجابته: «لم أسمع قَط بمثل هذا الطلب». أمّا الأسباب، التي منعت الولايات المتحدة الأمريكية من اللجوء إلى هذا البديل، فترجع إلى «شدة المخاوف» من إنزال مشاة البحرية الأمريكية على السواحل المجاورة لبيروت. ناهيك أن التدخل الأمريكي المسلح، لم يكن ليحافظ على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تنميتها، في ظل الظروف السائدة، أمريكياً ولبنانياً وإقليمياً ودولياً. ففي داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بات الشعب الأمريكي يرفض أن يكرر تجربته الأليمة في فيتنام وكمبوديا. زد أن الحرب الأهلية اللبنانية، لا مكان لها في أولويات القيادة الأمريكية.

ومن العناصر الداخلية لأزمة لبنان، ما حال دون التدخل الأمريكي المسلح، المباشر. لعل أبرزها:

1 - أن الأزمة اللبنانية عرفت، في مراحل متقدمة منها، انفجاراً للصراع السياسي، بين رئيس الجمهورية اللبنانية، سليمان فرنجية، ورئيس الوزراء اللبناني، رشيد كرامي. وهو الصراع الذي حرم النظام السياسي اللبناني من

وحدة الصف والرأي، ومن ثم، منع أي احتمالات للجوء إلى جهة أجنبية، لكي تتدخل، عسكرياً، إلى جانب السلطة اللبنانية.

2 - أن معظم الأطراف الداخلية للصراع، لم ترِد تدخلاً أجنبياً مسلحاً.

3 - أن المشكلة في لبنان، عكست، في بنيانها المعقد، الكثير من ملامح التشابه مع مشكلة الشرق الأوسط؛ فهي مثقلة بتاريخ من الصراع بين جماعاتها وأطرافها المتنوعة.

4 - أن التدخل الأمريكي المسلح، قد يكتل معارضة، لها وزنها، من الدول المساندة للمقاومة الفلسطينية أو اليسار اللبناني أو المسلمين، الأمر الذي يمكن أن يسيء إلى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الدول.

إضافة إلى ذلك، حالت الظروف النابعة من الإطار الإقليمي للمشكلة، دون تدخّل أمريكي مسلح. فالأزمة في لبنان، أثّرت وتأثّرت بمشكلة الشرق الأوسط، حتى استحال الفصل بينهما، أو بين تأثير كل منهما في الأخرى. وظهر تأثّر أزمة لبنان وتأثيرها في مشكلة الشرق الأوسط، في إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل العسكري في لبنان، وذلك لحرصها على استمرار المكاسب، التي حققتها دبلوماسيتها في الاقتراب من مشكلة الشرق الأوسط، بعد حرب أكتوبر 1973.

2 - الإحجام عن التدخل غير المباشر

رأت واشنطن، في بداية الأزمة اللبنانية، أنه إذا تدخلت

سورية، عسكرياً، في لبنان، فإنه سيكون من حق إسرائيل، أن تتدخل، عسكرياً، كذلك، وبمساندة أمريكية. بيد أن تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية، غير المباشر، عبّر تدخّل إسرائيل، سينسف الجهود، التي بذلتها وتبذلها الدبلوماسية الكيسنجرية، من أجْل الحفاظ على المصالح الأمريكية وتنميتها، في منطقة الشرق الأوسط.

رابعاً: الخطوط العامة للسياسة الأمريكية

عُدَّت الولايات المتحدة الأمريكية، بالنسبة إلى كثير من أطراف الحرب الأهلية اللبنانية، طرفاً رئيسياً في إذكاء حِدّة الصراع، كلٌّ من وجهة نظر خاصة. إذ رأى ريمون إده، زعيم حزب «الكتلة الوطنية»، أن الاستخبارات الأمريكية، هي التي دبرت نشوب الحرب الأهلية في لبنان. أمّا شربل القسيس، رئيس الرهبانيات، فرأى، أن السياسة الأمريكية سياسة غير رشيدة. بينما اعتقد كميل شمعون، أن السياسة الأمريكية قاصرة، لأنها لم تتدخل بقوات الأسطول السادس، مثلما فعلت عام 1958، وهي لا تعرف حليفها من عدوها. واتَّهمت القيادات الإسلامية واشنطن بالتخطيط للحرب الأهلية اللبنانية، بينما تقلّل اليسار، اللبناني والفلسطيني، هذا الاتهام، ورأى فيه تبسيطاً للأمور. وساد لديه أن الولايات المتحدة الأمريكية، تحركت بعد الأحداث، للاستفادة منها.

والواقع، أنه كان للولايات المتحدة الأمريكية مصالح واتجاهات، جعلتها تولِي لبنان بعض اهتمامها. فزيارة ريتشارد نيكسون Richard Milhous Nixon إلى المنطقة، والتي قيل إنها تهدف إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط، وكانت إيذاناً ببدء سلسلة من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على مخيمات الفلسطينيين في لبنان ارتبطت بظاهرتين: الأولى: وردت في البيان المشترك، الأمريكي الإسرائيلي،

ودعت الدول العربية إلى وقف تشجيع «الإرهاب» الفلسطيني ضد إسرائيل. وأنه يجب على كل دولة الامتناع عن تنظيم وتشجيع إنشاء قوات غير نظامية، أو عصابات مسلحة أو (فرق مرتزقة)، للإغارة على أراضي دولة أخرى. والثانية: تُستشف من التصريحات الرسمية الإسرائيلية، التي تنمّ على أن ثمة اتفاقاً أمريكياً إسرائيلياً، على تفويض ضرب الفلسطينيين، على أساس أنهم، في نظر الرئيس الأمريكي، إرهابيون و«عصابات» و«مرتزقة». ولذلك، أعلن إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، أنه ما دام لبنان لا يضطلع بمسؤوليته، من منع تسرب الفلسطينيين، عبْر حدوده، فإن إسرائيل تشعر بحرية ضرب قواعد الفدائيين وتجمعاتهم. ويضاف إلى ذلك ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية، بمجموعة من العلاقات، الاقتصادية والسياسية، بمراكز قوى، اجتماعية وسياسية وعسكرية، متنوعة ومتفاوتة، في لبنان.

بعد مرور شهر واحد على حادث عين الرمانة، وقبل عام من تدخّل سورية في لبنان، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال قوات سورية إليه. غير أن مجلس الشيوخ الأمريكي، أقر، في 4 تشرين الثاني / نوفمبر 1975، بأغلبية 12 صوتاً، مشروعاً تقدَّم به السيناتور اللبناني الأصل، جيمس أبو رزق، يمنع أي تدخّل أجنبي، من أي دولة كانت، في الصراع الدائر في لبنان.

وما لبثت السياسة الأمريكية أن تبدلت، إذ أعلن ناطق باسم الخارجية، في 8 كانون الثاني / يناير 1976، أن واشنطن تعارض أي تدخّل أجنبي في لبنان، سواء من جانب سورية أو إسرائيل. وهو ما أكده الرئيس الأمريكي، فورد، بعد ذلك بأيام. ولئن اعترف الناطق باسم الخارجية الأمريكية، في 29 كانون الثاني/يناير، بالدور البنّاء، الذي تؤديه سورية في لبنان (من خلال الوثيقة الدستورية)، بعد

التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، فإن اعترافه لم يغيّر رفض واشنطن التدخل العسكري. إذ أعلن كيسنجر، في 19 آذار / مارس 1976، أن الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكنها أن تقوم بأي عمل مادي، للمساعدة على حل الأزمة. ولكنها، حذرت كل الأطراف، كذلك، بما فيها إسرائيل وسورية، من أي تدخّل في لبنان، لأنها لا تؤيد، بل هي تعارض أي تدخّل فردي. «وبعد ذلك بأسبوع، حذر بيان أمريكي سورية وإسرائيل، من التدخل العسكري في لبنان، لأنه ينطوي على خطر كبير، يجب تلافيه. ودعا إلى وقف إطلاق النار، وحل مسألة الرئاسة، دستورياً. وفي اليوم التالي، فسر الناطق الرسمي الأمريكي البيان، بأنه ليس ضد أي تدخّل مقبول من السلطات اللبنانية».

وبادر الرئيس الأمريكي، في 31 آذار / مارس 1976، إلى إرسال مبعوثه، دين براون، إلى بيروت، الذي أعلن، فور وصوله، أنه ليس وسيطاً، وإنما يؤدي مهمة السفير الغائب. وأنه سوف يقدِّم تقريراً إلى الرئيس الأمريكي، بعد أن يتصل بجميع الأطراف. واللافت أن دين براون، كان هو نفسه سفيراً لواشنطن إلى عَمان، وقت مذابح «أيلول الأسود»، في الأردن، عام 1970.

وبينما كان براون يقابل، في بيروت، أطراف الأزمة اللبنانية، عدا الفلسطينيين، اقترح، من واشنطن، زعيم الأغلبية الديموقراطية في مجلس الشيوخ الأمريكي، مانسفيلد، في 6 نيسان / أبريل 1976، إرسال قوة دولية إلى لبنان، مكوّنة من وحدات، عربية وإسرائيلية. وفي اليوم نفسه، أعلن جوزيف سيسكو، مساعد وزير الخارجية الأمريكية، في شهادة أمام الكونغرس، أن استمرار التوتر في لبنان، يهدد جهود السلام، التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية. وأكد أن دور سورية، يُعَدّ دوراً بناءً، لأنه يهدف إلى تحقيق أمرين: وقف إطلاق النار، وإجراء إصلاحات سياسية.

واقترح براون، لحل مشكلة الأمن، تشكيل ميليشيا موحدة، متطوعة من جميع الأحزاب، والاعتماد عليها، كقوة ردع، ريثما يُنظّم الجيش اللبناني. وأشار براون، طبقاً لوثيقة الصاعقة، إلى أنه «يمكن الاستعانة بخبراء أجانب، من باكستان والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، لإعادة بناء مؤسسات الدولة. ولكن جنبلاط، رفض اقتراحات براون». وفي 2 أيار / مايو 1976، أي قبل إجراء انتخابات الرئاسة اللبنانية الأولى، اجتمع براون بكل من المرشحَين، ريمون إده وإلياس سركيس، مما عَدّته القيادات اللبنانية، من الطرفين، خطأ دبلوماسياً، كشف عن التدخل في عملية الانتخابات، بينما حرص المبعوث الفرنسي على الحياد فيها، فرفض مقابلة المرشحَين.

ولعل أبرز ما اتّسمت به السياسة الأمريكية، مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية، ما يلي:

1 - ضرورة استمرار الحرب، حتى تحقق الهدف، وهو إجهاد الفلسطينيين، وتفتيت الموقف العربي؛ إذ إن مجرد الاستمرار، يكشف التناقضات بين الدول العربية ويعمقها. وهو ما يجعل أصوات المعتدلين فيها أكثر قبولاً، فيزيل عقبة من طريق الجهود الأمريكية لتسوية الأزمة في الشرق الأوسط، كما تتصورها واشنطن.

2 - رفض تقسيم لبنان رفضاً حاسماً. وهو أمر لو أخذ على ظاهره، لكان موقفاً حميداً للسياسة الأمريكية. إلاّ أن فلسفة القيادة الأمريكية فيه، تنطلق من أن التقسيم يعني قيام دولتَين، صحيح أن إحداهما مارونية، ولكن الأخرى، سوف تكون في أيدي اليسار، اللبناني والفلسطيني.

وهو ما لا يمكِن أن تقبَل به واشنطن. ولما تأكدت قيادة «الجبهة اللبنانية»، أن فكرة التقسيم مرفوضة من كل الحلفاء، باستثناء إسرائيل، طلبت البحث عن بديل. فقدمت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الكانتونات أو المقاطعات، ذات الاستقلال الذاتي، على غرار سويسرا. وكان أول من طرح الفكرة، علناً، هو الدكتور شارل مالك، وزير خارجية لبنان السابق؛ إذ أعلن، في 5 تموز / يوليو 1976، أنه ليس لديه معلومات عن خطة أمريكية للتقسيم. ولكنه يتصور، بعد كل الذي حدث في لبنان، «أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد للنظر في المساهمة في إيجاد نوع من التنظيم الداخلي، الذي يؤدي إلى الاستقرار. وهو ما قد يشمل شيئاً من الفيدرالية، أو نظام الكانتونات». وما لبث شارل مالك أن دعا إلى اعتماد نظام الكانتونات، والعمل باللامركزية، في مجالَي الاقتصاد والإدارة، ناعتاً لبنان بأنه سويسرا الشرق. فتلقفت قيادات «الجبهة اللبنانية» نظام الكانتونات، ولم تكفّ عن الحديث فيه، حتى أعلن كيسنجر تأييده لمشروع إعادة توحيد لبنان، من طريق الكانتونات. وقال إنه يجب أن يكون لكلٍّ من الطائفتَين، المسيحية والإسلامية، نمط حياة خاص، يتوافق مع تقاليدها.

3 - الحؤول دون تحوُّل لبنان إلى جبهة قتال ضد إسرائيل.

4 - إن الولايات المتحدة الأمريكية، أرادت أن تُطبِّق القاعدة اللبنانية العريقة: «لا غالب، ولا مغلوب»، إجهاضاً لانتصار «القوات المشتركة»، الفلسطينية واللبنانية.

5 - الإيحاء لسورية بإمكانية التدخل عسكرياً في لبنان، قبْل ما يزيد على العام من خروج الفكرة إلى حيّز التنفيذ، بلبلةً لفكر صانع القرار في سورية، تحت تأثير الضغوط: اقتراح مانسفيلد، طلب كميل شمعون تدخّل الأسطول السادس، ناهيك تصريح جيمس شلسينجر James R. Schlesinger، وزير الدفاع السابق، في 17 أيار / مايو 1976، بأن على الولايات المتحدة الأمريكية، أن تبعث بقواتها العسكرية إلى لبنان، مثلما فعلت عام 1958. فضلاً عن تصريح الرئيس فورد، في 20 أيار / مايو 1976: «أنه لن يرسل قوات أمريكية، للتورط في الحرب الأهلية اللبنانية».

خامساً: الموقف الأمريكي من الغزو الإسرائيلي 1982

في خضم الحرب الأهلية اللبنانية، غزت إسرائيل لبنان، عام 1982، مما أسهم في إذكاء حدّة الصراع فيه. وأجمع معظم المراقبين على علم واشنطن المسبق بالغزو الإسرائيلي، وإقرارها إياه، ما يجعلها «شريكاً» مباشراً فيه. ونمّ على ذلك اللامبالاة الأمريكية بالغزو، ثم التأييد الأمريكي المباشر له. فبعد الغزو مباشرة، عقد ألكسندر هيج Alexander Megis Haig، وزير الخارجية الأمريكي، مؤتمراً صحفياً، في أوروبا، صرح فيه بأن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تحدد موقفاً واضحاً، بعد، من الغزو، إذ ليس من الواضح ما إذا كانت التحركات الإسرائيلية، تجري في إطار «الدفاع عن النفس» أم لا. وأضاف أن «من حق جميع الدول، أن تمارس حق الدفاع عن النفس، مثلما تمارسه بريطانيا، الآن، في فوكلاند. ونحن نؤيد ذلك». وفي الوقت عينه، أعلن رونالد ريغان ضرورة التكاتف، من أجل استئصال الإرهاب من الشرق الأوسط. إضافة إلى أن واشنطن

استخدمت حق النقض (Veto)، الشهير في مجلس الأمن، للحيلولة دون اتخاذ قرار، يدين إسرائيل، ويدعو إلى انسحاب قواتها الغازية من لبنان. وأخيراً، اتضح جوهر الموقف الأمريكي، بدعوة المسؤولين الأمريكيين إلى «انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، كشرط لتسوية الأزمة».

سادساً: تطور الموقف الأمريكي، بعد غزو 1982

منذ منتصف الثمانينيات، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية، ضمناً، بدور سوري متميز في لبنان، مقابل إبداء الدبلوماسية السورية بعض المرونة، إزاء التحركات الأمريكية السياسية في المنطقة.

وفي هذا الإطار، زار جورج شولتز George Pratt Shultz، وزير الخارجية الأمريكية، في 13 نيسان / أبريل 1988، الشرق الأوسط، حيث اتفق مع الرئيس السوري حافظ الأسد على أن تضطلع سورية، عبر السيطرة على القوى المناصرة لها، بالحدّ من الوجود الفلسطيني المناصر لعرفات، وضبط الأوضاع في لبنان، ولا سيما الأمن في بيروت الغربية والمطار اللبناني، على أن تتكفل واشنطن بالسيطرة على الأوضاع في المنطقة الشرقية، من خلال الاتفاق مع الرئيس اللبناني، الجميل، على أن يتولى الجيش اللبناني مسألة الأمن في بيروت الشرقية، ومحاصرة نفوذ «القوات اللبنانية»؛ وهو ما كان شولتز والجميل قد اتفقا عليه، في مطار لارناكا، في قبرص.

وفي حين نفذت سورية ما التزمت به، لم تفِ الإدارة الأمريكية بما تكفلت به؛ إذ إن الرئيس الجميل، بدلاً من مواجَهة «القوات اللبنانية»، مستخدماً الجيش، لجأ إلى التحالف معها، بل حاصر

نفوذ الجيش، محاولاً إبعاده عن أي تدخّل في شأن الاستحقاق الدستوري. وهو ما أزعج السياسة السورية، وأثبت نكوص الإدارة الأمريكية عمّا تعهدت به، بل أيدت التحالف بين الرئيس الجميل وسمير جعجع. وانحازت إليه، إذ أبلغ المبعوث الأمريكي، ريتشارد ميرفي Richard Murphy، الرئيس الأسد، في الخامس من أغسطس 1988، أسماء سبعة مرشحين للرئاسة اللبنانية: ميشال الخوري ميشال إده رينيه معوض بيار حلو مانويل يونس داني شمعون وجان عبيد؛ وهم الذين اقترحهم الرئيس الجميل و«القوات اللبنانية»، على أن تختار سورية أحدهم. كما أبلغه معارضة الإدارة الأمريكية لترشيح فرنجية، الذي أيدته سورية، بقوة.

القسم الثاني

الدور الفرنسي في الحرب الأهلية اللبنانية

أولاً: أبعاد العلاقة التاريخية بين فرنسا وموارنة لبنان

حظي الموارنة، على مدى فترات طويلة، بعطف فرنسا ومساعدتها. ويُعيد المؤرخون، الفرنسيون واللبنانيون، تاريخ العلاقات الفرنسية المارونية، إلى الحروب الصليبية، بل إلى شارلمان Charlemagne. ولكن من المسلَّم به، أن حق فرنسا في حماية الكاثوليك في لبنان، يعود إلى معاهدة 1535. وترسّخت الحماية الفرنسية بتعهد لويس الرابع عشر Louis XIV، عام 1649، حماية الكنيسة المارونية وطائفتها.

وفي عام 1840، حينما أصبح لبنان حجراً أساسياً في «المسألة الشرقية»، اعترف معظم الدول، وخاصة الكبرى منها، بحق فرنسا في حماية الموارنة. وهذه المرحلة شهدت بدء السعي الماروني، داخل فرنسا، إلى كسب مساعدة حكومة فرنسا ومؤسساتها التشريعية ورأيها العام. أما في عام 1860، فقد تحولت الحماية الفرنسية المعنوية، إلى حماية صريحة، حينما نزلت في لبنان، قوة فرنسية، مؤلفة من ستة آلاف جندي، لحماية الموارنة والمسيحيين، ضد الدروز والمسلمين. وظهرت الحماية الفرنسية، كذلك، خلال انعقاد اللجنة الدولية في بيروت، حين تبنّى المندوب السامي الفرنسي المطالب المارونية؛ وكان لفرنسا الدور الأساسي في إنشاء متصرفية جبل لبنان. وعلى الرغم من أن التسوية الشاملة، عام 1861، منحت الدول الأوروبية، ومنها فرنسا، حق حماية المسيحيين في لبنان، إلاّ أن الموارنة تشبثوا بالحماية الفرنسية. وجانسوا الفرنسيين، حتى لقبوا أنفسهم بفرنسيي الشرق. وكان الاحتلال الفرنسي، بل اتحاد لبنان وفرنسا، مطلباً قومياً مارونياً؛ إذ يخلصهم من السيطرة العثمانية الإسلامية، التي طالما قاوموها، ويضعهم تحت حكم قوى مسيحية، تربطهم بها علاقات، ثقافية ودينية واقتصادية، متينة.

«لبنان أُنشئ لأسباب دينية»، هي خلق ملجأ لمسيحيي الشرق، كما يرى المفكرون الفرنسيون. وهذا هو السبب الأساسي، الذي دعا القوى الأوروبية لإنشاء متصرفية جبل لبنان، ذي الحكم الذاتي، عام 1860. وهو عينه، ما دعا فرنسا إلى إنشاء دولة لبنان الكبير، عام 1920. وتزامن ازدياد الطموحات المسيحية اللبنانية، مع سرعة انهيار الدولة العثمانية، خصوصاً بعد هزيمتها في حروب البلقان، التي هددت وجودها بالخطر. فشعر الموارنة أن وقت تحقيق آمالهم قد حان، وأذكته في نفوسهم السياسة الفرنسية في المشرق، الساعية

إلى مواكبة السرعة في انهيار الإمبراطورية، وازدياد تنافس الدول الأوروبية. وأسرعت فرنسا إلى إظهار وجودها في المنطقة، فازدادت تحركات مبعوثيها بين السكان، وتوالت زيارات سفنها الحربية إلى الموانئ اللبنانية، وتواترت زيارات ضباطها إلى مقر البطريرك الماروني.

وفي فرنسا عينها، ازداد الاهتمام بالمسألتين السورية واللبنانية، وواكب ذلك حملات دعاية لدعم النفوذ الفرنسي في المشرق. وجاءت تصريحات السياسيين الفرنسيين، خاصة خطبة رئيس الوزراء، ريموند بوانكاريه Raymond Poincare، أمام مجلس الشيوخ الفرنسي، في 21 كانون الأول / يناير 1912، لتبرهن للبنانيين المسيحيين، أن فرنسا تمهد الطريق لاحتلال سورية ولبنان. مما دفع الموارنة إلى حثّها، جهاراً وسراً، على تعجيل احتلال لبنان، وإقامة دولة مسيحية فيه، تحت حماية فرنسية. وعملوا على إقناع المسيحيين الآخرين به، خاصة الروم الأرثوذكس المترددين. وغشَّوا مطامحهم بأقنعة حديثة ومبادئ وطنية، بعيدة عن التعصب الديني واللغة الطائفية. وبات كثير من المسيحيين اللبنانيين، يرون أنفسهم جزءاً من أُمّة، تطالب بدولة مستقلة، أقلية، تطالب بالحكم الذاتي والحماية الأجنبية.

في 31 آب / أغسطس عام 1920، أعلن الجنرال غورو، المندوب السامي الفرنسي في سورية ولبنان، نشوء دولة لبنان الكبير، التي ضمت المنطقة الساحلية ووادي البقاع، بأغلبيتهما السكانية الإسلامية، إلى جبل لبنان، الذي يهيمن عليه المسيحيون الموارنة، بنزعاته الاستقلالية، وروابطه الوثيقة بالغرب. فتحقق حلم الموارنة القديم. وتلاشت آمال المسلمين، الراغبين في دولة عربية موحدة. ونشطت الإرساليات الدينية الفرنسية، مثل الآباء

اليسوعيين، الذين كانت لهم مؤسسات تربوية في لبنان، كجامعة القديس يوسف في بيروت. كذلك أسسوا المستشفيات ودُور الأيتام، وغيرها من المؤسسات الخيرية.

وأدى إنشاء دولة لبنان الكبير إلى انقسام اجتماعي عميق، عملت فرنسا، من خلاله، على تغذية الطائفية، وبث روح الفرقة بين المسيحيين والمسلمين، سياسة «فرق تسد». كما كانت المناطقية عنصراً آخر، عاق اندماج السكان المختلفين في بوتقة واحدة: الموارنة في شمالي لبنان ووسطه، والدروز في شرقيّه وجنوبيّه، في حاصبيّا وراشيّا، والشيعة في صور وجبل عامل وشمالي سهل البقاع ووسطه، والسُّنة في المدن الساحلية الرئيسية وسهل عكار، والروم الأرثوذكس في الكورة وبيروت وطرابلس، والروم الكاثوليك في جنوبي البلاد وزحلة. وتَوزَّع بيروت، المركز، السياسي والاقتصادي، للبلاد، كافة الطوائف، بأعداد متساوية.

أسهمت السياسة، التي اتّبعها المندوبون الساُمون الثلاثة الأُوَل، في سورية ولبنان، خلال ست سنوات من الانتداب الفرنسي، في تكوين الوجه، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للبنان، وتحويله إلى دولة مستقرة، نسبياً، بنظام سياسي، تستطيع الطوائف المختلفة، أن تتعايش في ظله، على الرغم من أن الوجود الفرنسي، زاد في حجم التناقض بين المسيحيين والمسلمين، وشجع المواقف المعادية تجاه الدولة اللبنانية. وواجه الفرنسيون مصاعب كبيرة، أثناء محاولتهم وضع نظام، سياسي وإداري، للبنان؛ إذ إن الهوّة بين المسيحيين والمسلمين، كانت واسعة، وكلٌّ منهما كان مقسماً إلى مذاهب مختلفة، يحاول كلٌّ منها تحقيق مصالحه على حساب مصالح الفئات الأخرى. وكل مذهب، كان منقسماً على نفسه، تبعاً لمصالح عائلية، وشخصية. بيد أن هذه الصعوبات، لم تحُل دون نجاح الفرنسيين واللبنانيين أنفسهم،

خلال عام 1920، في إرساء نظام، سياسي وإداري، استطاع، على ثغراته، البقاء أكثر من نصف قرن.

وزاد الهوة بين اللبنانيين اتساعاً، التنافس بين بريطانيا وفرنسا، وصراعهما من أجْل النفوذ والسيطرة، إذ استعمل كلٌّ منهما الدعاية والتخريب لزعزعة مواقع الطرف الآخر. فآزر البريطانيون الصهاينة والعرب المسلمين، بقيادة الهاشميين، للتشدّد في شروطهم في اتفاق إنهاء الحرب مع فرنسا، واقتسام الشرق الأوسط. أمّا فرنسا، فقد دعمت المسيحيين اللبنانيين، من أجْل تقوية ادعاءاتها في سورية ولبنان.

إن سياسة فرنسا في لبنان، غذت فيه الانقسام الطائفي، والتجزئة بمختلف أشكالها. لقد شعرت فرنسا بخطر التيار القومي العربي الوحدوي، فعملت على ضربه بشتّى الوسائل. ولم تكتفِ بسلخ مناطق عن سورية، وضمها إلى لبنان، الدولة التي يهيمن عليها المسيحيون، بل عمدت إلى تقسيم سورية نفسها دويلات، على أساس طائفي، عيّنت عليها حكاماً فرنسيين. فأنشأت دولة في جبل الدروز، وأخرى في اللاذقية وجبال العلويين، ودولة في لواء الإسكندرون، وأخرى في الداخل السوري. وقد وجدت السياسة الفرنسية أرضاً خصبة في لبنان، ولا سيما بين زعماء المسيحيين، الذين استماتوا في المطالبة بالانتداب الفرنسي، مما أشعر سكان المناطق، التي سلخت عن سورية، وضمت إلى لبنان، بالظلم الذي سيلحق بهم، من جراء تسلط الانتداب الفرنسي، ومحاباته لفئة من أبناء وطنهم.

ولم يترك الفرنسيون مجالاً لزرع الفتن بين الطوائف، إلاّ استغلّوه. فلم يترددوا في سياسة قهر المناطق الإسلامية، وحرمانها

أبسط حقوقها الاقتصادية، في مقابل تنمية المناطق والقطاعات، التي تتلاءم مع أهدافهم التجارية، فحصل المسيحيون منها على نصيب الأسد. أمّا المسلمون، الذين رفضوا، منذ البداية، التعاون مع الانتداب، فاستغلّوا عيوبه، ونادوا بالانفصال عن لبنان. ولم تقتصر التفرقة على المسيحيين والمسلمين، بل تعدّتهما إلى المسيحيين أنفسهم، «فالروم الأرثوذكس، امتعضوا من العناية الخاصة، التي أظهرها الفرنسيون نحو الموارنة. وأحجموا عن إظهار الولاء الكامل لدولة، كان الموارنة فيها العنصر المسيطر».

هكذا، قوّت سياسة التفرقة والتحيّز، التي انتهجتها فرنسا في لبنان، الطائفية، وعمقتها، وهيأت المناخ، مبكراً، للحرب الأهلية اللبنانية. إضافة إلى أن فرنسا، عمدت إلى استعمال البنى التقليدية في المجتمع، بدل أن تساعد على القضاء عليها، وتحديث البلاد. فكان ذلك عاملاً من عوامل التخلف والتجزئة الطائفية.

لم يقتصر هدف الاستعمار الفرنسي على السيطرة على الاقتصاد، ونهب خيرات البلاد، وتصريف المنتجات فقط، وإنما عمد إلى إعداد بنية اجتماعية، فيها من التناقضات، ما يسمح له بالبقاء فترة طويلة. وجاءت ظروف الانقسام الطائفي، لتشكل لهذا الاستعمار أرضاً خصبة، تمكّنه من تعميق التباعد بين الطوائف، على الصعيد، الثقافي والاجتماعي والسياسي. وبذلك، تكون الطائفية سبب الاختلاف الاجتماعي ونتيجته، فالنضال ضدها، كان يفرض استعمال كل الوسائل لخلق جيل موحَّد، ذي وطنية حقة، وهو ما عملت عكسه الإرساليات والمدارس الأجنبية، إذ جعلت الولاء، أولاً، للطائفة، وليس للوطن! ثمّ لهذه الدولة الاستعمارية أو تلك. كذلك، المؤسسات التعليمية الوطنية الطائفية، التي كان معظمها يتلقى المساعدات الأجنبية، ويوفَد إليها أساتذة التعليم كذلك.

ثانياً: مراحل الدور الفرنسي في الحرب الأهلية اللبنانية

تحركت الوساطة الفرنسية الفعلية، بعد حوالي ثمانية أشهر من بداية الحرب الأهلية اللبنانية، عام 1975، بعد أن اتضحت أبعاد الموقف، وظهرت قوة كل طرف من أطراف النزاع. غير أن فرنسا، كانت تتابع الأحداث، منذ البداية، وتحاول أن تجد مخرجاً، خاصة أن روابطها التقليدية بلبنان عامة، والموارنة خاصة، تُعَدّ إحدى حقائق الحياة السياسية في لبنان. فبعد شهر واحد من حادث عين الرمانة، وبالتحديد في 17 أيار / مايو 1975، أبلغ شارل حلو، الرئيس اللبناني السابق، سليمان فرنجية، رئيس الجمهورية اللبنانية، آنئذ، أن المسؤولين الفرنسيين، على كل المستويات، مهتمون بالوضع اللبناًني، انطلاقاً من العلاقات التاريخية، التي تربط لبنان بفرنسا.

وكانت أول خطوة، للتعبير عن استعداد فرنسا لتجاوز مرحلة القلق إلى دور أكثر إيجابية، في أول تموز / يوليو 1975، حين أعلن الرئيس الفرنسي، ديستان، أن الوضع في لبنان يثير قلق فرنسا، وأنها مستعدة لأن تشارك الحكومات الصديقة للبنان، في مساعدته على العودة إلى السلام والاستقرار. وبدأت فرنسا، بعد ذلك، من خلال النشاط الدبلوماسي، استطلاع رأي الدول، التي تهمها المشكلة، كي تحدد باريس خطوتها التالية. وإزاء تسارع الأحداث، أعلنت الحكومة الفرنسية، في 17 أيلول / سبتمبر 1975، أنها تؤكد ضرورة الحفاظ على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، في وقت تزايدت فيه الصيحات الداعية إلى التقسيم، وهو ما كبح جماح «الجبهة اللبنانية»، فخفتت صيحاتها. وإضافة إلى الأطراف، المحليين والعرب، شملت اتصالات فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية. إذ أعلن وزير خارجية فرنسا، في 9 تشرين الأول / أكتوبر 1975،

أنه بحث الأزمة اللبنانية، طويلاً، مع هنري كيسنجر. وأعلن المتحدث الرسمي باسم الرئيس الفرنسي، في 2 تشرين الثاني / نوفمبر 1975، أن جيسكار ديستان مهتم بإعداد مبادرة فرنسية، من شأنها أن تسهل إيجاد حل سلمي في لبنان. وفي اليوم نفسه، اجتمع السفير الفرنسي إلى بيروت، بالرئيس فرنجية، وأبلغه أن فرنسا مستعدة لإرسال شخصية فرنسية، تتوسط بين جميع الأطراف.

وبعد موافقة الحكومة اللبنانية على المبادرة الفرنسية، بعث ديستان، في 18 كانون الثاني / نوفمبر، برسالة إلى الرئيس اللبناني، يُعلِمه فيها بإرسال «بعثة صداقة» إلى بيروت، يرأسها موريس كوف دي مورفيل Maurice Couve de Murville، ومهمتها استقصاء الآراء، وجمع المعلومات. وهي لا تُعَدّ تدخلاً في شؤون لبنان، وإنما هدفها مساعدته. وفي اليوم عينه، الذي سلمت فيه رسالة ديستان، اجتمع سفيرا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى بيروت، بعد أن أعلن كيسنجر تأييده لبعثة فرنسا. وفي اليوم التالي، 19 ترين الثاني/ نوفمبر، وصل كوف دي مورفيل، رئيس وزراء فرنسا السابق، إلى العاصمة اللبنانية، مبعوثاً من الرئيس الفرنسي. وبدأ، فور وصوله، اجتماعاته إلى كل القيادات اللبنانية. وخلال مقابلاته، حرص المبعوث الفرنسي، أن يؤكد، في تصريحاته الصحفية، أن التقسيم كارثة على جميع الأطراف، وأن الحل في يد اللبنانيين، والمصالحة تبدأ بمصالحة قادتِهم.

وحاولت جماعة الكسليك، أو الرهبانيات، إقناع المبعوث الفرنسي بوجهة نظرها. فقدَّمت إليه مذكرة، تنص على أن «كل الدول العربية دول إسلامية، تعامل المسيحيين كأهل ذمة، محرومين من حقوق المواطَنة الفعلية. وأن المسيحيين، خاصة الموارنة، يفضلون الموت على العيش كأهل ذمة. وأن لبنان هو، في الواقع، ملجأ

الأقليات الهاربة من الخطر السُّني». والخروج من الأزمة، حسب تصور الرهبانيات المارونية، هو العودة إلى صفة لبنان القديمة، بضمانة الدول الكبرى، وأن الخطر في لبنان، يرجع إلى الوجود الفلسطيني فيه.

ونجح المبعوث الفرنسي، في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1975، في إقناع الرئيسين فرنجية وكرامي، بإصدار كلٍّ منهما بياناً يفتح الطريق نحو المصالحة، بعد ما رفض رئيس الجمهورية مشاركة رئيس الوزراء في إصدار بيان واحد. واقترح كوف دي مورفيل، أن تكون المصالحة على أساس اتفاق ضمني على إجراء بعض الإصلاحات. وفي المقابل، تتعهد فرنسا بضمان موافقة سورية والمقاومة على الاتفاق. وغادر المبعوث الفرنسي بيروت، في اليوم التالي، متجهاً إلى دمشق، ومنها إلى باريس.

وعلى أثر تجدد القتال، تسلمت وزارة الخارجية اللبنانية، في 27 آذار / مارس 1976، رسالة من سفارتها في باريس، مفادها أن فرنسا، لن تقف مكتوفة اليدين، وتقترح، في حالة فشل سورية، دعوة مجلس الأمن، أو الدول الكبرى، إلى إرسال شخصية دولية للوساطة، على أن يكون واضحاً، أن فشل هذه الوساطة، يمكِن أن يؤدي إلى تدخّل عسكري دولي.

وكان رد الرئيس فرنجية عليها، أنه ينتظر نتائج الوساطة السورية، وأن الظروف لا تسمح بانتظار نتيجة وساطة جديدة، وأن دعوة قوات دولية، بقرار من مجلس الأمن، يصبح ضرورياً، إذا فشلت الوساطة السورية. كما أن لبنان، بوضعه الحالي، يصعب عليه اتخاذ قرار في شأن اللجوء إلى مجلس الأمن. ولذلك، لا بدّ أن تبادر دولة أخرى إلى دعوة مجلس الأمن، بصورة عاجلة. وذكر

الرئيس اللبناني في رده، أنه أعلم الرئيس السوري بأنه في حالة فشل سورية، سوف يلجأ إلى الوسائل الدولية الممكنة. وأن مصر عرضت فكرة إرسال قوات مشتركة.

أمّا مجلس الأمن، فكانت الدولة المرشحة لدعوته هي إسرائيل. ولكن إسحاق رابين رفض، وأبلغ كلاً من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، أنه لا يرى أي مصلحة لإسرائيل في أداء هذه المهمة.

وفي نهاية آذار / مارس 1976، أصدرت الحكومة الفرنسية نداءً إلى كل الأطراف، تناشدهم وقف إطلاق النار، وأعلنت استعدادها لمبادرة جديدة. وأعلن كوف دي مورفيل، أن إطلاق النار في لبنان، لن يتوقف، إلا إذا فُرض من الخارج. كما أن الدعوة إلى وقف القتال، لا بدّ أن ترتبط بسرعة الحل السياسي. وبدلت فرنسا مبعوثها، فاختارت جورج جورس، الذي وصل إلى بيروت في 8 أبريل، وأعلن أنه سوف يلتقي ياسر عرفات؛ على عكس دين براون، المبعوث الأمريكي الذي رفض ذلك. وسعى المبعوث الفرنسي إلى تحقيق قدر من النجاح للوساطة السورية. وبعد خمسة أيام، غادر إلى دمشق، حيث اجتمع بالرئيس الأسد، وعرض عليه فكرة تنسيق سوري فرنسي في لبنان.

لم يستطع بيار الجميل إعلان تأييده الصريح للفكرة، واكتفى بالقول إنه من الخطأ معارضة دخول قوات غير لبنانية إلى لبنان. أما كميل شمعون، ففضّل أن يتمكن اللبنانيون من حل مشاكلهم، من دون حاجة إلى دولة أجنبية، مهْما بلغت صداقتها. وإذا كان لا بدّ من قوات أجنبية، فلا بأس أن تكون فرنسية. والتزمت إسرائيل الصمت، تجاه الاقتراح الفرنسي. ولكن الرئيس اللبناني المنتخَب، سركيس، طلب تعليق الاقتراح.

كان الاقتراح فرنسي الدور، أمريكي الفكرة. إذ ليس إعلان الرئيس الفرنسي اقتراحه من مدينة أمريكية، ليس هو من باب الخطأ أو المصادفة. ومن خلال هذا الاقتراح، أوحت فرنسا بأن هناك مَن يفكر في إرسال قوات إلى لبنان، بعد أن أصابت خيبة الأمل «الجبهة اللبنانية»، التي كانت تتوقع حدوث ذلك منذ البداية.

وأرادت واشنطن من إيعازها إلى باريس بالاقتراح، أن تظهر فرنسا بمظهر الدولة الطامعة في استعادة نفوذها، فتفقد ما كسبته، في عهد ديغول، من صداقة العرب، فتتفرد الولايات المتحدة الأمريكية، بترتيب الأوضاع في لبنان. ومصداق ذلك أن هنري كيسنجر، صاحب الفكرة، هو نفسه، صرح، يوم أعلنها، أن الاقتراح موضع دراسة، شرط موافقة العرب والدول الأخرى، وإنْ كان يعارض، أصلاً، فكرة تدخّل خارجي.

هكذا، أخفقت فرنسا في مبادرتها، وأعلنت أنه إذا ما أدت الظروف إلى خلق موقف، يرجى فيه إسهامها في تهدئة الوضع في لبنان، فإنها سوف تردّ على مثل هذا الطلب بالإيجاب، أي أن الظروف، لم تساعدها على تحقيق إقرار الأمن.

وفجأة، أعلن أن كيسنجر بحث مع ديستان، في 7 أيار / مايو 1976، الموقف في لبنان، وأن البحث تطرق إلى موضوع إرسال قوات فرنسية إلى لبنان. وذلك قبل يوم واحد من عقد جلسة مجلس النواب اللبناني، لانتخاب سركيس رئيساً. وفي 12 أيار / مايو 1976، قرر مجلس وزراء فرنسا، إرسال جورج جورس إلى لبنان، في مبادرة فرنسية ثالثة. وسارع المبعوث الفرنسي إلى الإعلان، أن سورية أدت دوراً إيجابياً في عملية انتخاب الرئيس الجديد، وتدخلت لمنع المذابح. وفي 16 أيار / مايو 1976، أعلن جيسكار ديستان، من

نيوأورليانز New Orleans، في الولايات المتحدة الأمريكية، استعداد فرنسا لإرسال قوات إلى لبنان، في غضون 48 ساعة، بشرطين: الأول، هو طلب السلطات اللبنانية. والثاني، هو موافقة الأطراف المعنيين. وقال إن مهمتها هي توفير الأمن. ولكنه لم يستبعد احتمال أن يكون على هذه القوة أن تقاتل، في بعض المناطق الحرجة. وإنها لن تكون تحت راية الأمم المتحدة. ويمكِن ذكر عدد من الملاحظات، في خصوص الاقتراح الفرنسي، أهمها:

1 - أن الاقتراح أعلن، إبّان زيارة الرئيس الفرنسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وكان كيسنجر قد طرح هذه الفكرة، من قبْل، ولم تجد أي رد فعل في باريس. وهو ما أثار الشك في أن يكون اقتراحاً أمريكياً، أو على الأقل بإيحاء أمريكي.

2 - أنه أعلن وجود بعثة فرنسية ثالثة في لبنان، تلتقي القيادات اللبنانية، أي أن فرنسا، كان لديها فكرة جيدة عن موقف كل قيادات لبنان والمقاومة.

3 - أن ظروف الحرب الأهلية اللبنانية وطبيعتها، يجعلان من الصعوبة البالغة، نزول قوات، من دون أن تخوض معارك حقيقية، قد تواجه، خلالها، خطأً، أطرافاً حليفة.

4 - أن باريس لم تكن، من الناحية العسكرية، قادرة، آنذاك، على إرسال قوات فرنسية إلى خارج فرنسا.

واتّسمت ردود الفعل، إزاء الاقتراح الفرنسي، بالرفض الحاسم من زعيم «الحركة الوطنية»، كمال جنبلاط. وهو الموقف نفسه، الذي اتخذته المقاومة. كما عارض الاقتراح رشيد كرامي، رئيس

وزراء لبنان، بدعوى أنه لا بدّ من الانتظار، ريثما يتولى الرئيس الجديد السلطة، لإقرار مثل هذا الطلب.

ثالثاً: السياسة الفرنسية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان

أثناء الحرب الأهلية، تعرض لبنان للغزو الإسرائيلي، خلال عامَي 1978 و1982، مما أثر في مسارها، وحمل فرنسا على الاضطلاع بدور أساسي، نظراً إلى:

1 - المصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة، إذ يزيد حجم الارتباطات الاقتصادية الفرنسية بدول المنطقة، على حجم ارتباطات أي دولة أوروبية أخرى بها.

2 - العلاقات التاريخية بين فرنسا والعالم العربي.

3 - سعي فرنسا إلى تمييز سياستها عن السياسة الأمريكية، في المنطقة.

4 - تميّز علاقات فرنسا، الثقافية والتاريخية والاقتصادية، بلبنان.

والخلاف داخل الجماعة الأوروبية، في شأن الموقف من غزو إسرائيل لبنان، حمل فرنسا على التحرك منفردة، مدفوعة بعاملَين رئيسيَّين: الأول، هو حماية المصالح الفرنسية في المنطقة. والثاني، الاستجابة للتوقعات العربية بدور فرنسي ناشط، يوازن الدور الأمريكي المنحاز إلى إسرائيل. فضلاً عن خوفها من انتصار أمريكي إسرائيلي ساحق، قد يؤدي إلى الاستغناء عن أي إسهام

أوروبي مستقل في تحقيق السلام في المنطقة، وإطفاء نار الحرب الأهلية، ومن ثم، فرض تسوية، لا تراعي المصالح الأوروبية. ومن ثم، فإنه يجب محاولة الاستفادة من الوضع الشائك، الذي نجم عن غزو إسرائيل لبنان، لإيجاد حل دائم في المنطقة. وتجلى هذا المفهوم الفرنسي في عدد من المواقف، التي تبنّتها فرنسا، خلال الأزمة، والتي دارت حول مسألتَين أساسيتَين:

أولاهما، العمل على الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، لكونها عنصراً مهماً من عناصر حل الأزمة. وظهر ذلك في:

1 - دعوة فرنسا، في مشروعها، الذي قدم إلى مجلس الأمن، إلى الفصل بين القوات المتحاربة، وانسحاب الإسرائيليين عدة كيلومترات من حول بيروت. بينما كان المطلب الإسرائيلي الأمريكي إخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية، نهائياً، من بيروت، وهو ما سيؤثر في مسار الحرب الأهلية.

2 - اقتراح فرنسا أن يقتصر دور القوى الدولية، المتجهة إلى بيروت، على الفصل بين القوات المتحاربة، وليس الإشراف على ترحيل الفلسطينيين.

3 - معارضة فرنسا نزع سلاح المقاومة الفلسطينية، أو القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، لأن ذلك، كما رأى شيسون، سيؤدي إلى زوال جهة، تمثّل الشعب الفلسطيني، ويمكن أن يؤدي إلى نشوء وضع غامض، لا يمكن التكهن بنتائجه.

4 - تكثيف الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

فالتقى كلود شيسون فاروق القدومي. كما تحدث الرئيس فرانسوا ميتران Francois Maurice Marie Mitterand، هاتفياً، مع ياسر عرفات، وهو أول اتصال بين مسؤول أوروبي رفيع المستوى، والزعيم الفلسطيني، الأمر الذي يُعَدّ دعماً دبلوماسياً للمنظمة.

وقد نظرت القيادة الفلسطينية إلى ذلك الموقف الفرنسي بعين التقدير، فأرسل ياسر عرفات برسالة إلى كلود شيسون، وزير الخارجية الفرنسي، شكر له فيها الموقف الفرنسي، المؤيد لحقوق الفلسطينيين، وجهود فرنسا لإنهاء الأزمة، من طريق تسوية، تحفظ للكفاح الفلسطيني شرعيته، وحقه في النضال المسلح.

وثانيتهما، ربط فرنسا، في كل خطواتها وسياساتها المعلَنة، بين تسوية الأزمة اللبنانية والتسوية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط. فقد دعا المشروع الفرنسي في مجلس الأمن، إلى بدء مفاوضات، تكفل الوجود والأمن والحقوق الشرعية، لجميع الدول والشعوب المعنية، وذلك بعد تسوية الأزمة الناتجة من غزو إسرائيل الأراضي اللبنانية. كما دعت فرنسا، في مبادرتها المشتركة مع مصر، إلى تأكيد الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير، وتمثيله في المفاوضات كافة، المتعلقة بالشرق الأوسط، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في تلك المفاوضات، وحثّ الطرفَين الرئيسيَّين في الصراع، على الاعتراف المتبادل بينهما .

أدت المواقف الفرنسية إلى تأزم العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، وتبادُل الطرفَين الاتهامات. وقدَّمت إسرائيل مذكرة رسمية إلى الخارجية الفرنسية، احتجاجاً على مقترحات الرئيس

ميتران، الذي لم تَعُدّه صديقاً لها. كما عارضت إسرائيل اشتراك فرنسا في القوة الدولية، المشْرفة على ترحيل رجال المقاومة من بيروت الغربية، أو أن تكون القوة الفرنسية طليعة هذه القوات. ولم تتخلّ عن معارضتها، إلاّ بعد أن تعهدت فرنسا، في رسالة بعث بها الرئيس ميتران إلى بيغن، بأن قواتها ستعمل ملتزمة بالاتفاق، الذي شكلت القوة على أساسه، وأنها ستنسحب، من الفور، إذا رفضت المقاومة مغادرة بيروت.

رابعاً: اشتداد المعارك وتنامي الدور الفرنسي (1989)

إثر تفاقم الصراع، عام 1989، بين قوات العماد ميشال عون النظامية، وحليفتها «القوات اللبنانية»، التابعة لسمير جعجع، وبين ميليشيات الأحزاب اليسارية والأحزاب المؤيدة لسورية، ولا سيما بعد معركة سوق الغرب، أرسلت فرنسا وحدات من أسطولها إلى السواحل اللبنانية. وعلى الرغم من إعلانها، أن مهمة قواتها هي مهمة إنسانية، فقد أثارت جماعات المختطفين، الذين يحتجزون العديد من الرهائن الأمريكيين، وجعلتهم يستخدمون الرهائن كورقة سياسية للضغط. الأمر الذي دفع فرنسا إلى تقديم مبادرة سلمية لحل الأزمة اللبنانية، أعلنها، في 28 آب/أغسطس 1989، رولان دوماس Roland Dumas، وزير خارجيتها. وتدعو إلى وقف إطلاق النار، وفرض حظر على وصول الأسلحة إلى الفئات اللبنانية المتصارعة. يلي ذلك إجراء إصلاحات سياسية. وفي النهاية، انسحاب القوات، السورية والإسرائيلية، من لبنان، على أن يكون انسحاب القوات السورية على مراحل. إلاّ أن نجاح هذه المبادرة، كان مرهوناً بتخطي أزمة الثقة بين مختلف الأطراف المعنية. وهو ما كان يصعب تحقيقه.

القسم الثالث

الاهتمام الأوروبي بلبنان

وأثره في الحرب الأهلية اللبنانية

منذ إعلان البندقية، وأوروبا لم تجرِ أي تطوير لمواقفها في شأن الصراع في المنطقة. وكانت المعارضة الأمريكية لتطوير الموقف الأوروبي، سبباً في تجميد السياسة الأوروبية، في المنطقة، عند مستوى إعلان البندقية. وهو ما عنى، استطراداً، تقليص الدور الأوروبي في شأن الحرب الأهلية اللبنانية. ويذكر، في هذا الصدد، تهديد واشنطن باستخدام حق النقض (الفيتو)، إذا تقدمت أوروبا إلى مجلس الأمن بمشروع لتعديل القرار 242 تعديلاً، يمكنه من استيعاب الحقائق الجديدة في المنطقة، خاصة المتعلق منها بالقضية الفلسطينية.

وكحل وسط، قبِلت أوروبا تأجيل التقدم بأي مبادرة جديدة، ريثما يبذل كل المحاولات لإنجاح اتفاقات كامب ديفيد، وهو ما عكس تراجع الدور الأوروبي في محاولة إيجاد حل للحرب الأهلية في لبنان. وكانت أوروبا قد بدأت في تكثيف جهودها في المنطقة، تمهيداً لبدء مرحلة جديدة من السعي إلى إيجاد تسوية للصراع في المنطقة. فكانت جولات شيسون ولينوتند مانز، في دول المنطقة، وزيارات ميتران وكارينجتون وهانز ديتريش جينشر Hans-Dietrich Genscher إلى إسرائيل. وكان بعض هذه الجولات ذات طبيعة استطلاعية، كما كان بعضها الآخر تتعلق بتحسين العلاقات الأوروبية الإسرائيلية، لفتح قنوات للاتصال مع إسرائيل، بما قد يسمح بالتأثير فيها.

واستهدف بعض التحركات الأوروبية، تحقيق انغماس أوروبا، عملياً، في المنطقة، بما يمكنها من المشاركة في رسم مستقبل الشرق الأوسط. ومن تلك التحركات، المشاركة الأوروبية في قوة حفظ السلام في سيناء، وزيادة المشاركة الأوروبية في قوة الطوارئ الدولية، في جنوبي لبنان، إذ عزّز كلٌّ من أيرلندا والنرويج وفرنسا، في أيار/مايو 1982، قواتها المشاركة بوحدات إضافية.

وإذ تشكل السياسات الوطنية لدول الجماعة الأوروبية، قاعدة الموقف الأوروبي العام، فإنه ليس بمستغرب ذلك التباين، الذي ظهر في مواقفها المختلفة، تجاه بعض الأحداث في لبنان، مثل الغزو الإسرائيلي. لكنها توصلت، في شأنه، إلى موقف يمثّل نقطة التقاء بينها، أُعلن في البيانَين الصادرَين عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية، وعن القمة الأوروبية، المنعقدة بعد ذلك بأسبوع. وكاد البيانان يكونان بياناً واحداً؛ إذ كرّرا ما سبق وروده في بيان البندقية، الصادر عن اجتماع قمة الجماعة الأوروبية، في صيف 1980، فأعادا تأكيد المبادئ الآتية:

1 - الدعوة إلى مفاوضات، ترتكز على مبادئ الأمن والعدل لجميع الدول والشعوب.

2 - إشراك الفرقاء في هذه المفاوضات.

3 - تحقيق الأماني المشروعة للشعب الفلسطيني، الذي يجب أن تتاح له فرصة لممارسة حقه في تقرير المصير.

4 - ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات.

أمّا في شأن الموقف من الغزو الإسرائيلي للبنان، الذي كان له أعمق الأثر في الحرب الأهلية اللبنانية، من خلال تأثيره في أطراف النزاع، خاصة سورية والمقاومة الفلسطينية والموارنة، فقد تبنّت أوروبا الدعوة إلى ما يلي:

1 - إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان، والدعوة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية منه.

2 - الدعوة إلى وقف إطلاق النار.

3 - الفصل بين القوات المتحاربة، بإشراف الجيش اللبناني، ومساعدة مراقبين من الأمم المتحدة. وهو ما عكس رغبة أوروبية في اضطلاع الجيش اللبناني بدور، في هذا المجال.

4 - مغادرة جميع القوات الأجنبية، باستثناء التي تسمح لها الحكومة الشرعية بالبقاء.

5 - الدعوة إلى بسط سلطة الحكومة اللبنانية على جميع أراضي البلاد.

غير أن الموقف الأوروبي المعلن، إزاء غزو إسرائيل لبنان، تضمن تغيّراً مهماً، تمثل في الدعوة إلى انسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. بعد أن كان الموقف الأوروبي يدعو إلى اشتراكها في المفاوضات، لأجْل تسوية الصراع في المنطقة، على أساس أنها حركة مسلحة، تمثّل الشعب الفلسطيني، وتوجد على أرض لبنان، وتؤثر في مجريات حربه الأهلية. ومن ثَم، فإن الدعوة إلى إخراجها من بيروت، هو قبول بإضعاف الطرف الفلسطيني،

بحرمانه أهم قواعده العسكرية، وإن كان يمكن أن يسهم في تهدئة الحرب الأهلية اللبنانية. ويتمثّل التحول في الموقف الأوروبي، في ما وَرَدَ في الفقرة الأخيرة من بيان وزراء خارجية الجماعة الأوروبية: «الدول العشر تودّ أن ترى الشعب الفلسطيني في موقف، يطالب بالوسائل السلمية». ومن ثَم، فإن إضعاف القوة العسكرية للمنظمة، عبْر إخراجها من بيروت، يصبح جزءاً من دعوة أشمل إلى تحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجموعة من الدعاة للقضية الفلسطينية، وتخلّيها عن الكفاح المسلح. هكذا، عالجت أوروبا المسألة اللبنانية على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، مرتَين. الأولى، عندما دعت إلى إخراج المقاومة الفلسطينية من غربي بيروت. والثانية، عندما طالبت بإخراج جميع القوات الأجنبية من لبنان، مساوية بين الوجود الإسرائيلي والوجود الفلسطيني فيه.

وعلى الرغم من اتفاق الدول العشر على وجهة النظر، التي أعلنها في اجتماع القمة، رئيس وزراء بلجيكا، رئيس الاجتماع، والتي تتلخص في أنه ينبغي لأوروبا الغربية اتخاذ خط واضح، إزاء تفرّد واشنطن بمسألة الشرق الأوسط، عامة، والحرب الأهلية اللبنانية خاصة، فإن الخلافات قد أثيرت حول عدد من الموضوعات:

1 - الإجراء الواجب اتخاذه، في حالة عدم امتثال إسرائيل لنداءات الانسحاب في لبنان.

2 - دور منظمة التحرير الفلسطينية.

3 - تكوين قوة لحفظ السلام في لبنان.

4 - كيفية إدارة العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالموقف إزاء الوضع في لبنان.

ذلك أن الدول العشر، انقسمت، في شأن الأزمة المترتبة على الغزو الإسرائيلي للبنان، إلى قسمين. الأول، يعارض تطوير الموقف الأوروبي، المستقل عن السياسة الأمريكية، وتزعمته ألمانيا الغربية وهولندا. والثاني، يدفع في اتجاه مزيد من تميّز الموقف الأوروبي عن السياسة الأمريكية، والسعي إلى فرض هذا الموقف. وتزعمته فرنسا واليونان. فبينما اقترحت ألمانيا الغربية وهولندا عدم ذكر منظمة التحرير الفلسطينية، بالاسم، في بيانات الأُسْرة الأوروبية، الصادرة في شأن الغزو، فإن فرنسا أصرت على ورود اسم المنظمة، على أساس أنه مسألة حيوية. وفي المقابل، فإن الطريقة التي عالجت بها الجماعة الأوروبية علاقة الأزمة اللبنانية بالمسألة الفلسطينية، كانت استجابة للاتجاه، الذي تزعمته ألمانيا الغربية، والذي أعلنه وزير خارجيتها، ديتريش جينشر، في بداية الغزو، عندما قال إن إعادة الوضع السابق إلى ما كان عليه، لن تؤدي إلى نتائج إيجابية. وقرن ذلك بالدعوة إلى إقرار سيادة السلطة اللبنانية. وهو، بالضبط، ما أعلنه البيان، كطريق إلى حل الأزمة اللبنانية، عندما ربط بين الحل وإخراج القوات الأجنبية من لبنان، بما فيها القوات الفلسطينية.

أما في شأن توقيع عقوبات ضد إسرائيل، فقد تبنّت اليونان وفرنسا الدعوة إلى توقيع عقوبات شديدة ضدها وممارسة الضغوط، التي تضطرها إلى الانسحاب. بينما رفض الفريق الآخر توقيع أي عقوبات ضد إسرائيل. إلاّ أن وزراء خارجية الأُسْرة الأوروبية، أصدروا قراراً بتعليق اتفاق معونة مع إسرائيل، قدره 40 مليون دولار. وهو القرار الذي استقلته اليونان. كما أصدر مؤتمر القمة الأوروبية، بعد ذلك، قراراً بوقف شحن المعدات الحربية إلى إسرائيل. وهو، كذلك، قرار محدود القيمة، بسبب اعتماد إسرائيل شبه الكامل على السلاح الأمريكي.

كذلك، ثار الخلاف في شأن دور قوة حفظ السلام في لبنان، بين الاتجاه، الذي تقوده فرنسا، والداعي إلى اقتصار مهمة القوات الدولية على الفصل بين القوات المتحاربة؛ وبين الفريق الآخر، الذي حبّذ أن تتولى هذه القوات إخراج القوات الأجنبية من لبنان، بما فيها الفلسطينية، والحلول محلها.

وأخيراً، كان موقف الفريق الذي قادته ألمانيا، في خصوص العلاقة بواشنطن، كما حدده وزير خارجيتها، عندما زار الأردن، في منتصف تموز/يوليه 1982، بقوله: «إن التحرك الأوروبي، لن يتعارض مع جهود الوساطة الأمريكية، التي يضطلع بها فيليب حبيب Philip Charles Habib، في لبنان وإسرائيل». بينما تقدمت فرنسا إلى مجلس الأمن بمشروع قرار، تعرّض للنقض الأمريكي (الفيتو)، وهو الذي دفع الخارجية الفرنسية إلى إصدار بيان، عبّرت فيه عن أسفها لاستخدام واشنطن حق النقض، كونها الدولة الوحيدة، التي عارضت المشروع الفرنسي.

يشار إلى أن المجموعة الأوروبية، كانت تتحرك في مناخ، فرضته إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وينفي أي إمكانية لممارسة أوروبا لدور فعال ومستقل، خلال الأزمة. فعندما اجتمع وزراء خارجية الجماعة الأوروبية، أرسلوا مجموعة من الأسئلة إلى إسرائيل، تدور حول سماحها بأعمال الإنقاذ في الأراضي المحتلة، والاعتراف بالسيادة اللبنانية، وألاّ يكون لها نيات عدوانية ضد الشعب العربي الفلسطيني، أو ضد سورية. وردّت إسرائيل، بصلف شديد، على تلك الأسئلة، موحية إلى الجماعة الأوروبية، بأن تدخّلها لن يكون مجدياً. وذكرت في ردها، أنها لن تسمح بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو، وأنه لا بدّ من البحث عن حل سياسي. وما لم يحدث ذلك، فإنها لن تنسحب من لبنان. وكذلك، فإنها لن تضع

في حسابها أي ضغوط، تحاول أن تدفعها إلى ذلك.

إلى جانب التأثير في مسار الحرب الأهلية اللبنانية، فجّر الغزو الإسرائيلي للبنان التناقضات داخل الجماعة الأوروبية، في ما يتعلق بالصراع في المنطقة. وأصاب جهودها بالشلل التام؛ إذ توقفت عن ممارسة أي جهود جماعية، من أي نوع، منذ بيان القمة، المنعقدة في أواخر حزيران / يونيو 1982. وتحولت الجماعة الأوروبية إلى سياسات منفردة لبعض دول الجماعة. من قبِيل الجهود الأيرلندية في مجلس الأمن، إذ تقدمت أيرلندا بغير مشروع، أحبطها النقض الأمريكي (الفيتو). واستقبال اليونان عدداً من الجرحى الفلسطينيين، لعلاجهم في مستشفياتها. ومشاركة إيطاليا في القوة الدولية، المشْرفة على ترحيل الفلسطينيين عن بيروت.

القسم الرابع

الأمم المتحدة

والحرب الأهلية في لبنان

تحرم المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، على المنظمة الدولية التدخل في شؤون الدول الداخلية، ومنها الحروب. بيد أنه يمكنها الاضطلاع بدور إنساني؛ العناية باللاجئين وضحايا الحرب الأهلية، وحقوق الإنسان، وذلك بعد موافقة الحكومة المركزية.

أولاً: الحرب الأهلية اللبنانية ودور الأمم المتحدة

اقتصر جهد الأمم المتحدة، إزاء الحرب الأهلية اللبنانية، على نداء، وجّهه أمينها العام، كورت فالدهايم Kurt Waldheim، في 30 تشرين الأول أكتوبر 1975، ناشد فيه الشعب اللبناني وقادة الحرب الأهلية، أن يضعوا حدّاً لإراقة الدماء. وأمل فالدهايم، في ندائه، أن تعزز مناشدته الجهود، التي يبذلها الزعماء اللبنانيون أنفسهم، من أجْل المحافظة على السلام والنظام في لبنان.

ويتضح من مناشدة فالدهايم، الدلالات الآتية:

1 - ليس للأمم المتحدة حول ولا قوة، في الحروب الأهلية.

2 - قرار السلام في لبنان، راجع، من وجهة النظر الرسمية للمنظمة الدولية، إلى زعماء لبنان وقادتِه أنفسهم.

3 - خشية الأمم المتحدة من شيوع الفوضى في لبنان، إلى درجة تغري بالتدخل في شؤونه.

وثمة عوامل جوهرية، «خارجة عن العوامل الشكلية، أو الإجرائية، أو العامة»، فرضت على الأمم المتحدة الاكتفاء بدور المشاهد، في الحرب الأهلية اللبنانية. أهمها انعدام الإجماع العربي على موقف معين، إزاء هذه الحرب، وعدم تقدُّم لبنان بشكوى إلى مجلس الأمن، ضد دولة أخرى. واتضح انعدام الإجماع العربي في المِحنة اللبنانية، في اختلاف سياسات الدول العربية إزاءها. فبينما أيدت ليبيا الطرف الإسلامي، قيل إن الأردن أيّد، سراً، في بداية الحرب، الطرف المسيحي، خوفاً من أن يزداد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. في حين عملت سورية ومنظمة التحرير

الفلسطينية، في بداية الحرب، على تهدئة الموقف داخل لبنان، خوفاً من تقسيم البلد، واندفاع إسرائيل إلى احتلال الجنوب اللبناني. فضلاً عن أن دولاً عربية، شاركت إسرائيل والغرب، في تسليح الطرف الماروني المسيحي، بينما سلّح بعض الفصائل الفلسطينية ودول عربية «تقدمية»، اليسار اللبناني.

ثانياً: جهود الأمم المتحدة

لئن حظر ميثاق الأمم المتحدة، في مادته الثانية، على المنظمة الدولية التدخل في المسائل، التي تُعَدّ من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، فإن الفصل السابع منه، أباح التدخل، وتطبيق تدابير قمعية، ولكنه قصر ذلك على مجلس الأمن، وحده، لمواجَهة تهديد السلم الدولي أو الإخلال به.

إذ جاء في مادته التاسعة والثلاثين: «يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم، أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان. ويقدِّم في ذلك توصياته، أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير، طبقاً لأحكام المادتين 43 و48 لحفظ السلم والأمن الدوليين».

لذا، استصدر مجلس الأمن خمسة قرارات، تستهدف إيجاد حل للصراع اللبناني، منذ بدايته، خاصة في الفترة من 19 آذار/مارس 1978 حتى 19 كانون الثاني/يناير 1979 مع صدور القرار الرقم 444. وكان أهم هذه القرارات، هو القرار الرقم 425، الصادر في 19 آذار/مارس 1978، والمتضمّن:

1 - احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي، وسلامة أراضيه، وحدوده الدولية المعترف بها.

2 - الوقف الفوري لعمليات إسرائيل العسكرية، وسحب قواتها، من دون تأخير، من كل الأراضي اللبنانية.

3 - إرسال قوات سلام، تابعة للأمم المتحدة، إلى لبنان، وفقاً لِما تطلبه الحكومة اللبنانية، تعمل تحت إشرافها في الجنوب اللبناني، ومهمتها نشر السلام والأمن الدوليَّين، ومساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة السلام إلى المنطقة، لِمَا لها من أثر في الحرب الأهلية في لبنان.

4 - إصدار أمين عام الأمم المتحدة تقريراً، خلال 24 ساعة، من صدور قرار مجلس الأمن، يتضمن كيفية تطبيقه.

ثالثاً: إرسال القوات الدولية إلى لبنان (1978)

تعرض لبنان، عام 1978، لغزو إسرائيلي، كان الهدف منه احتلال منطقة «حزام أمني»، بعمق حوالي 10 كم، تصل ما بين الجيوب المسيحية. وقد تحقق هذا الهدف، خلال الأربع والعشرين ساعة الأولى للعملية. لكن المعارك بين الجيش الإسرائيلي و«القوات المشتركة»، التابعة للمقاومة الفلسطينية و«الحركة الوطنية» اللبنانية، كانت لا تزال مستمرة، بضراوة، مما دفع الجيش الإسرائيلي، إلى متابعة تقدمه نحو الشمال، في اتجاه نهر الليطاني، لإبعاد هذه القوات إلى ما وراء النهر.

وفي 17 آذار / مارس 1978، أي بعد ثلاثة أيام من بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية، تقدَّم كلٌّ من حكومتَي لبنان وإسرائيل، بطلب دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد. وبعد ثلاثة أيام من المشاورات، تقرر إرسال القوة الدولية إلى جنوبي لبنان. إذ تبنّى المجلس، في 19 آذار / مارس 1978، قرارين:

1 - الأول، هو القرار الرقم 425 (1978)، الذي تقرر فيه إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة، في لبنان.

2 - الثاني، هو القرار الرقم 426 (1978)، الذي صادق فيه المجلس على تقرير الأمين العام، حول تطبيق القرار الأول.

وعلى الرغم من تباين مواقف الأعضاء في مجلس الأمن، في ما يتعلق بإرسال قوات دولية إلى لبنان، إلاّ أن آراءهم المختلفة، تبلورت في موقفَين: أحدهما مؤيد لإرسال القوات، والآخر معارض له.

1 - الموقف المؤيد

وقفت أكثرية أعضاء مجلس الأمن إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وثمة دول أيدت المشروع الأمريكي، لعِلمها بما يجري. وأخرى أيدته لأسباب، إنسانية أو سياسية، مثل انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية. وثمة دول أخرى، أيدته، بتحفّظ. ففرنسا، مثلاً، لم تكتفِ بمساندة المشروع الأمريكي، بل أعلنت استعدادها للمشاركة، مباشرة، في القوة التي سترسل إلى جنوبي لبنان. أمّا المملكة المتحدة، فقد رأت أن إرسال القوات، يستجيب للأماني، التي عبّر عنها، مراراً، وبإلحاح، ديفيد أوين، لمواجهة خطر الوضع السائد. بينما رأت الدول الأخرى، أنه لا يحق للأمم المتحدة «أن تضاعف مصاعب دولة عضو، هي ضحية عدوان، في محاولة للاستفادة من وضع غير طبيعي، يسود أراضيها. ومن المهم جداً، ألاّ تأتي قوات الأمم المتحدة، لتتحمل مهمات وواجبات، ذات صِلة بالشؤون الداخلية للدولة، أي بالحرب الأهلية اللبنانية».

2 - الموقف الرافض

وقف الاتحاد السوفيتي (السابق)، وتشيكوسلوفاكيا، من القرارين 425، 426، موقفاً سلبياً. إذ رأى مندوب تشيكوسلوفاكيا، أن المهمات الموكولة إلى القوات الدولية، ليست محددة بوضوح. أمّا المندوب السوفيتي، فرأى أن الفقرة الثالثة من القرار الرقم 425، تنيط بالقوات مهمات، ليست من اختصاصها، مثل نقل السلطة الفعلية في الجنوب اللبناني إلى الحكومة اللبنانية. وكان قد اقترح، خلال المشاورات، أن تُحدد فترة انتداب القوات، وأن توفَّر الحماية لمصالح ضحايا العدوان الإسرائيلي، وأن تطبق مبادئ الميثاق، في ما يتعلق بالإجراءات الواجب اتِّباعها، أثناء اضطلاع القوات بمهامّها. وكان قد طلب، كذلك، ألاّ يمس إرسال قوات الأمم المتحدة إلى لبنان، بحقوق السيادة، العائدة إلى الحكومة اللبنانية. ومع ذلك، أخذت الدولتان في الحساب الطلب المقدم من لبنان، في هذا الخصوص. وقررتا الامتناع عن التصويت، لكي لا يشكل موقفهما عقبة في طريق تبنّي القرارَين المذكورَين.

كما تحفظت الصين من مشروع القرار الأمريكي، لأنه لا يدين العدوان الإسرائيلي على لبنان، ولا يساند النضال العادل للشعوب العربية، خاصة الشعب الفلسطيني. والتزمَت بموقفها، المعلَن مراراً، بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام، لأنها ترى أن إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة، يمكِن أن يفتح الطريق أمام تدخّل القوى الكبرى في شؤون الدول الصغرى. وقررت الامتناع عن التصويت.

رابعاً: مواقف الأطراف المعنية من القرار 425 وأثرها في مسار الحرب

على أثر تبنّي القرار الرقم 425، وجّه الأمين العام نداءً إلى كل

الأطراف المعنية، «لكي تتخذ كل التدابير الممكِنة، من أجْل وضع حدّ فوري للأعمال العدوانية في المنطقة، وتقديم أكبر قدر من التعاون إلى عناصر الأمم المتحدة، وبشكل خاص إلى المراقبين العسكريين، غير المسلحين، في جنوبي لبنان». وأعلن، في تصريح له، أنه طلب موافقة هذه الأطراف، قبل إرسال المجموعات الأولى من القوات. والأطراف المعنية هي الحكومة اللبنانية، والحكومة الإسرائيلية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وأسهم الغزو الإسرائيلي في خلق الشروط الملائمة لإرسال قوة دولية إلى جنوبي لبنان. إذ «القوات المشتركة»، الفلسطينية والتقدمية اللبنانية، أُبعدت إلى خارج المنطقة إبعاداً كاملاً. ولم يكن للحكومة اللبنانية أي وجود فعلي فيها، منذ عام 1976. وكان جنود الجيش اللبناني، البالغ عددهم بضع مئات، بقيادة الرائد سعد حداد، وإلى جانبهم الميليشيات المسيحية المحافظة، يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع قوات الجيش الإسرائيلي، على الرغم من ادعائهم بأنهم خاضعون للسلطة اللبنانية. وكانوا يُعَدّون، عملياً، جزءاً من الجيش الإسرائيلي.

هكذا، يمكن القول إن إرسال القوات الدولية، توافَق، إلى حدّ ما، مع الرغبة الإسرائيلية. كما استجاب لرغبة الحكومة اللبنانية، في استعادة سلطتها. وتوافق، كذلك، مع رغبة الفلسطينيين واليسار اللبناني، في تحقيق انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوبي لبنان.

1 - الموقف اللبناني الرسمي

إن القرار الرقم 425 (1978)، الذي ينص على أن مجلس الأمن، قرر إرسال قوة الأمم المتحدة المؤقتة إلى جنوبي لبنان، وكان

قد نوقش منذ عام 1977، جاء بناءً على طلب الحكومة اللبنانية، الساعية إلى استعادة سيادتها الكاملة على أراضيها. وفي 23 أيار/مايو 1978، تبنّى مجلس النواب اللبناني، بالإجماع، اقتراحاً، يدعم عمل رجال «القبعات الزرقاء» في جنوبي لبنان.

2 - الموقف الإسرائيلي

على الرغم من أن مندوب إسرائيل، أعلن أن القرار الرقم 425، «غير مناسب، ويحتوي على عدة ثغرات»، فإن إسرائيل لم تعترض على إرسال القوات الدولية. إنما أرادت أن تكون مهمة القوات الدولية المؤقتة في لبنان، أكثر وضوحاً، وألاّ تكون سبباً لإعادة النظر في «الحزام الأمني». كما كان الإسرائيليون يرغبون، بالفعل، في أن يُمنح المسيحيون في هذا الحزام، بمساعدة إسرائيل، الوسائل التي تسمح لهم بالتصدي للهجمات الفدائية، والوقاية منها.

3 - موقف الفلسطينيين و«الحركة الوطنية» اللبنانية

كان كلٌّ من الفلسطينيين، و«الحركة الوطنية» اللبنانية، بعد الغزو الإسرائيلي، في تضعضع وفوضى. إذ إن الحرب في الجنوب، لم تقتصر على مقتل مائة من الفدائيين الفلسطينيين، والمدنيين، اللبنانيين والفلسطينيين، وإنما أدت، كذلك، إلى طرد أعداد كبيرة من القوات التابعة لهما إلى ما وراء نهر الليطاني. كما أن الهجرة الكثيفة من الجنوب، لِما يقرب من ربع مليون لبناني وفلسطيني، كانت تزيد في بلبلة الوضع في المنطقة، التي يوجد فيها الفلسطينيون والتقدميون اللبنانيون، الواقعة بين بيروت وصيدا، والتي كانت، في الوقت نفسه، تقع تحت سلطة قوات الردع العربية. لذلك، اتخذت

منظمة التحرير الفلسطينية موقفاً مهادناً، حيال الأمم المتحدة وقواتها الدولية، خاصة أن موسكو ودمشق، لم تكونا تعارضان إرسال هذه القوات. إذ أكدت سورية مساندة وتأييد «انتشار القوات الدولية المؤقتة، على أساس أنها ستحل محل القوات الإسرائيلية، ولن تكون مكملة لها». ووجهت تحذيراً، غير مباشر، إلى المقاومة الفلسطينية، عبّر بيان صادر عن قوات الردع العربية، أعلنت فيه أن «كل تدهور للوضع في الجنوب، بعد تدخّل منظمة الأمم المتحدة، يشكل عقبة أساسية في وجْه الجهود، الهادفة إلى الحصول على انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب».

لكن منظمة التحرير الفلسطينية، كانت تريد، في الوقت نفسه، أن تؤكد مبدأين اثنين، في علاقاتها بمنظمة الأمم المتحدة:

- أنها مفاوض رئيسي مع الأمم المتحدة، في ما يتعلق بانتشار قواتها في الجنوب اللبناني، ونشاط هذه القوات. وكانت ترى أنها ستنال، بذلك، اعترافاً دولياً أكثر قبولاً.

- أنها لا تريد أن تتصدى لقرارات الأمم المتحدة، التي تعتمد عليها، غالباً، في نضالها من أجل التحرير، بينما تجد إسرائيل نفسها فيها معزولة.

كما أن «الحركة الوطنية» اللبنانية، بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، لم تكن ضد إرسال القوات الدولية، ولكنها بدت حذرة. وكانت تحاول أن تحدد، ما أمكنها ذلك، منطقة عمليات القوات الدولية وسلطاتها، وذلك عبّر صياغة جملة من التحفظات، والمطالبة بالتطبيق الدقيق للقرار الدولي.

خامساً: رفض بعض الأطراف إرسال قوات دولية إلى لبنان

فريقان هما على طرفي نقيض، التقيا في موقفهما الرافض للقوات الدولية. إذ ساوت التنظيمات اليمينية بين الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني والوجود الفلسطيني فيه. لذا، لم تخفِ عدم موافقتها على القرار 425، بل عداءها له، لأنه لم ينص إلاّ «علىَ قيام قوة عازلة بين إسرائيل والفلسطينيين، من دون أن يأتي بأي حل للنزاع اللبناني الفلسطيني. وعلى الرغم من تبنّي مجلس النواب اللبناني، دعم عمل رجال «القبعات الزرقاء»، في جنوبي لبنان، فإن الزعماء المسيحيين المحافظين، لم يتلقوا بارتياح تدخّل منظمة الأمم المتحدة، ضمن الحدود المقررة في القرارَين 425 و426. فرأى كميل شمعون وحلفاؤه، أن على الحكومة اللبنانية، «أن تلجأ إلى مجلس الأمن، ليس لبحث العدوان الإسرائيلي فقط، ولكن لبحث المشكلة، التي يطرحها على لبنان الوجود الفلسطيني، ككل».

وكان العداء الأشد حدّة لتدخّل الأمم المتحدة، من قِبل الميليشات المسيحية، والرائد سعد حداد، في جنوبي لبنان. إذ أَعلنوا رفضهم القاطع لوجود قوات الأمم المتحدة في الشريط الحدودي، الواقع تحت سيطرتهم، والذي يشكل ما يعرف بـ «الحزام الأمني».

أمّا «جبهة الرفض» الفلسطينية، فأعلنت تصديها الحازم لإرسال القوات الدولية، وانتشارها في الجنوب. إذ كانت ترى، مسبقاً، أن وجود القوات الدولية فيه، سيؤدي، حتماً، إلى عرقلة النشاط الفلسطيني، وخدمة المصالح، الإسرائيلية والأمريكية، في منطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك، كانت الجبهة المذكورة، تأخذ على عرفات موقفه المهادن، وتتهمه بالوقوف إلى جانب السياسة المصرية السعودية، الموالية لواشنطن. ودانت موقف منظمة التحرير الفلسطينية «التي أبدت استعدادها لمنع كل المظاهر المسلحة في جنوبي لبنان».

الفصل الخامس عشر

الحرب الأهلية اللبنانية قُبَيْل اتفاق الطائف

أولاً: الأوضاع السياسية قُبَيْل الطائف

اتسمت هذه المرحلة بفراغ دستوري، من جراء تعذر انتخاب رئيس للجمهورية، والانقسام الطائفي للجيش، وتحوُّله إلى ميليشيات، مسيحية وإسلامية. إذ ترك أمين الجميل الحكم، ولم يكن قد اتُّفق، بعد، على رئيس للجمهورية. فعُيِّنت حكومة عسكرية انتقالية، برئاسة قائد الجيش، العماد ميشال عون. وفي إطار هذا السياق، سيطرت سورية على نصف بيروت والجبل والبقاع والشمال، وثلثَي الجنوب، وسيطرت حكومة العماد عون على جبيل وكسروان والمتن، ونصف بيروت الآخر.

1 - حكم ميشال عون (الحكومة الانتقالية)

في 22 أيلول / سبتمبر 1988، صدرت مراسيم تعيين حكومة عسكرية، برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون، الذي سارع، في

23 أيلول/سبتمبر 1988، إلى الإفصاح، في تصريح صحفي، عن نيته البقاء في الحكم فترة، تتجاوز الفترة الانتقالية لانتخاب رئيس جديد. وعرض على السوريين التفاهم، واقترح إرسال مندوب (النائب ألبير منصور) لمفاوضتهم. وكان الرد استقالة الوزراء العسكريين المسلمين، في حين تشبث الرئيس الحص ووزراؤه بمهامهم، مما أدى إلى انقسام الحكم. وهكذا حكم العماد عون المناطق الشرقية من لبنان، لمدة أربعة أشهر (من تشرين أول/أكتوبر 1988 إلى شباط/ فبراير 1989)، من دون حرب.

2 - حرب التحرير

نشط العرب إلى مصالحة القيادات المنقسمة: فالمسيحيون، يقودهم الموارنة، يمثّلهم ميشال عون، والمسلمون (شيعة وسُنة)، يرأسهم حسين الحسيني وسليم الحص، رئيسا الحكومة ومجلس النواب. والمجلس النيابي بقي موحَّداً، إلاّ أنه حظر عليه الاجتماع، خشية انتخاب رئيس للجمهورية. فتمسك ميشال عون، بالرئاسة، في حين قرر السوريون ضرورة استرضائهم، بجعلهم يختارون رئيساً للبنان.

وفي 14 شباط / فبراير 1989، قصفت الميليشيات مرفأَي بيروت وجونيه، رداً على حصار مرفئها غير الشرعي. ثم قصف العماد عون منطقة الأونسكو، في بيروت الغربية. فبادر السوريون، والميليشيات المتحالفة معهم، إلى قصف وزارة الدفاع اللبنانية، فأصيب مكتب ميشال عون؛ ولم يكن فيه. وفي مساء اليوم عينه، أعلن العماد عون ما سمي «حرب التحرير».

وفي شباط / فبراير 1989، عقد اجتماع «بكركي» الأول،

الذي حضره النواب والسياسيون، المقيمون بمنطقة سيطرة الجيش اللبناني و«القوات اللبنانية». وأجمعوا على التنصل من إعلان «حرب التحرير»، إذ تخوفوا من نتائجها.

3 - الوضع الإقليمي

رافق «حرب التحرير» التقاء مصالح، بين حركة «فتح» والعراق. فدعم الفلسطينيون ميشال عون في حربه ضد سورية، بتقديم بعض المال والسلاح، وبعض التسهيلات في المداخلات والتحركات الخارجية، خاصة في فك الحصار، الذي ضرب حول مناطق سيطرته.

فبدت الحرب اللبنانية، في بعض جوانبها، حرباً بين دمشق وبغداد والفلسطينيين، على أرض لبنان وبوساطة اللبنانيين. فشاب هذا الانطباع، على الصعيدين، العربي والدولي، حركة ميشال عون، كما شكك في أهداف «حرب التحرير»، إضافة إلى الشوائب الذاتية الأخرى، النابعة من واقع تلك الحرب، وطريقة إعلانها، ووسائل ممارستها. وبدا أن للمملكة العربية السعودية شأناً مهماً، نتيجة ما ظهر من حيادية مصالحها، بالنسبة إلى لبنان، ومن رعايتها لجميع الأطراف والدول المعنية بالصراع. وزاد من شأنها صراع كلٍّ من سورية والعراق، في المشرق العربي. فكان من الطبيعي، أن يحوم دور الإنقاذ حولها، ومعها بعض دول المغرب العربي (المغرب والجزائر)، الأوطد علاقة بالغرب، ولا سيما بواشنطن.

ثانياً: نهاية الحرب الأهلية اللبنانية

1 - التحضير لمؤتمر الطائف

بدأ التحضير الجدي لإنهاء الأزمة اللبنانية، على قاعدة الوفاق،

في مؤتمر القمة العربية، غير العادي، المنعقد، لهذه الغاية، في الدار البيضاء، بين 23 و26 أيار / مايو 1989. وكان انعقاد المؤتمر إشارة واضحة إلى أن قرار الحل قد اتُّخذ، وأن الأزمة اللبنانية، في سبيلها إلى الحل، إذ وضعت نتائج المؤتمر ومقرراته الأُسُس الرئيسية، شبه النهائية، للحل المطلوب.

بعد استعراض أخطار الوضع اللبناني، أكد قادة العرب أن الأزمة اللبنانية، يجب حلّها في الإطار العربي، تأكيداً لعروبة لبنان، وللمسؤولية العربية حياله. وقرروا تأليف لجنة عليا من ملك المغرب، الحسن الثاني، وخادم الحرمَين الشريفَين، الملك فهد بن عبدالعزيز، ورئيس الجمهورية الجزائرية، الشاذلي بن جديد، كانت صلاحياتها مطلقة، وحددت مهمتها في برنامج عمل دقيق وأهداف واضحة. أمّا الأهداف، فهي: «مساعدة لبنان على الخروج من مِحنته، وإنهاء معاناته الطويلة، وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه، وتَحقيق الوفاق الوطني بين أبنائه، ومساندة الشرعية اللبنانية، القائمة على الوفاق، وتعزيز جهود الدولة اللبنانية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وبسط سلطة الدولة كاملة على كافة التراب اللبناني، بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواها الذاتية، وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية ومؤسساتها المركزية على كافة التراب اللبناني، تمهيداً لإعادة إعمار لبنان، وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأُسرة العربية».

أمّا البرنامج المرسوم، لتنفيذ هذه الأهداف، فهو:

أ - عقد اجتماع للنواب اللبنانيين، داخل لبنان أو خارجه، لوضع صيغة للوفاق والإصلاحات السياسية.

ب - عقد اجتماع للمجلس النيابي اللبناني، لتصديق صيغة الاتفاق والإصلاحات السياسية.

ج - انتخاب رئيس للجمهورية، بعد التصديق على وثيقة الوفاق.

د - تأليف حكومة وفاق وطني، تلتزم بوثيقة الوفاق، وتعمل على وضعها موضع التنفيذ.

هـ - دعم حكومة الوفاق، في اتخاذ الإجراءات، التي تراها ضرورية لممارسة سيادتها الكاملة على الأراضي اللبنانية.

و - إعطاء مهلة ستة أشهر، لإنجاز المهمة.

ورافق ختام المؤتمر تصعيد عسكري وامتعاض سوري من تأليف اللجنة، لأن الرئيس الأسد، خمن أنها ستكون رباعية، حتماً، بوجوده فيها. إلا أن رفض العاهل السعودي المشاركة السورية في اللجنة، لتقديره أن دمشق طرف من أطراف الصراع، عقّد الأمور، وأعطى الانطباع بأن اللجنة في غير مصلحة سورية.

نشطت اللجنة العليا، عبّر مندوبها، الأخضر الإبراهيمي، لوضع الخطوط العريضة لوثيقة الوفاق. وأصدرت بياناً، انتقدت فيه سورية وموقفها، محملة إياها تبعة فشل اللجنة في مهمتها، مقدرة أن فهِمها للسيادة اللبنانية، هو غير الفهِم الذي أقره مؤتمر الدار البيضاء، وهو يتنافى، كذلك، مع فهِم اللجنة للسيادة الوطنية اللبنانية. ولا شك أن موقف اللجنة المعلَن، أزعج دمشق. ولكن الرئيس الأسد، وفي ظل مؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز، الذي عقد في يوغسلافيا، في سبتمبر 1989، توصل إلى تسوية مع الرئيس الجزائري، قضت بتعديل مشروع الوثيقة، أبدلت فيه عبارة «إعادة تجميع القوات السورية» بعبارة «انسحاب الجيش السوري».

في إطار هذا السياق، عاودت اللجنة عملها. وأصدرت قراراً، في أيلول/سبتمبر 1989، في شأن دعوة النواب اللبنانيين إلى الاجتماع، في الثلاثين من شهر أيلول / سبتمبر 1989. وأعلنت وقف إطلاق النار في لبنان، وتأليف لجنة أمنية، برئاسة الأخضر الإبراهيمي، للإشراف على تنفيذه، ورفع الحصار البحري، وفتح مطار بيروت الدولي، والإشراف على وقف إرسال السلاح إلى لبنان؛ إذ تعهد الفرقاء الأساسيون بضمان وقف إطلاق النار، والتقيد به.

وحضر الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت، في 17 أيلول / سبتمبر 1989، وبدأ مهمته، وكان الجزء الأصعب فيها، إقناع العماد عون بالموافقة على مشاركة النواب، المقيمين بالمنطقة الواقعة تحت سيطرته، في المؤتمر المزمع عقده في مدينة الطائف، في المملكة العربية السعودية. فعقد اجتماع عام في قصر الرئاسة، في بعبدا، بين العماد عون والنواب، تقرر، خلاله، أن يذهب النواب إلى الطائف، لأن أغلبيتهم راغبون في إيجاد حل. واتخذ القرار في حضور عون، وعدم معارضته المعلَنة.

2 - انعقاد المؤتمر في الطائف

حضر إلى الطائف من مجموع ثلاثة وسبعين نائباً، اثنان وستون، وتغيب أحد عشر، ثمانية لأسباب غير سياسية، وثلاثة عُدُّوا مقاطعين، رافضين، هم: ريمون إده وألبير مخيبر وإميل روحانا صقر. ولم يعد منهم إلى الندوة النيابية، سوى سبعة عشر. ولم يعد من المسيحيين، الذين تحملوا مسؤولية الموافقة على الاتفاق، سوى ثمانية.

اكتمل عدد النواب، مساء 29 أيلول / سبتمبر. وافتتح المؤتمر،

صباح الثلاثين منه، بكلمة خادم الحرمَين الشريفَين، باسم اللجنة الثلاثية العربية العليا، ألقاها وزير خارجية المملكة، الأمير سعود الفيصل، وبكلمة رئيس مجلس النواب اللبناني، السيد حسين الحسيني.

وبدا، منذ اللحظة الأولى، أن محورَي النقاش هما: الإصلاحات السياسية، والسيادة. وتوزع النواب مجموعات، يحمل كلٌّ منها اتجاهاً ورأياً. من بينها:

أ - مجموعة «الشرقية»، وتمحورت حول «الكتائب» و«الموارنة المستقلين» و«الأحرار»، مثّلهم جورج سعادة وبطرس حرب وبيار دكاش.

ب - مجموعة «الغربية»، وتمحورت حول صائب سلام ونزيه البزري.

ج - مجموعة «البقاع والجنوب»، وتمحورت حول حسين الحسيني.

د - مجموعة «سعاة الخير»، الذين يناصرهم بعض الأرمن، وبعض الروم، مثّلهم خاتشيك بابكيان ونصري المعلوف.

هـ - أمّا صوت الطائفة الدرزية، فمثّله توفيق عساف، الذي عرض ما سمي المطالب الدرزية.

و - وكان زاهر الخطيب صوت الميليشيات الحليفة لسورية.

ز. ثم مجموعة الراغبين في تسوية وطنية عامة، تؤمّن المساواة بين المواطنين، وتحفظ سيادة الدولة، وتوقف الحرب، وتمثّلت في

العدد الأكبر من النواب، الذين لا مواقف مسبقة لهم، سوى الحرص على الإنقاذ ووقف الحرب.

أكد بعض المؤتمِرين، أن أسباب الحرب اللبنانية، هي داخلية، وأنها حرب أهلية بين اللبنانيين أنفسهم، ومن ثَم، فإن علاجها في الإصلاحات السياسية. في حين ركز بعضهم الآخر في الأسباب الخارجية. ورغب بعضهم الآخر في إظهار الحرب على أنها حرب لبنانية سورية، علاجها في استعادة السيادة الوطنية التامة.

وبدا أن الفرقاء الأساسيين محرَجون، كذلك، بمواقف أطراف وقوى، ليس لها وجود مباشر في المؤتمر، وإنما يثقل ظلها أجواءه. فالطرف المسيحي مثقَل بالإحراج من قِبل العماد عون، والطرف المسلم مثقَل بالإحراج من قِبل السوريين. وانعكست هذه الأثقال والإحراجات على مسار النقاش، تسهيلاً وتعقيداً، تبعاً للمواقف والمَواقع. إلاّ أن التصميم على الإنقاذ، كان هاجساً أساسياً لدى جميع الأطراف وممثليهم، بل هاجس المؤتمِرين كافة.

2 - المشروعات المطروحة

لم يكُن مشروع اتفاق الطائف أول مشروع وفاق، يبحثه اللبنانيون، إذ بدأ طرح المشروعات الإصلاحية، منذ بداية الحرب اللبنانية، ورافقه النقاش حول داخلية الصراع أو خارجيته، منذ يومه الأول. فالرافضون للإصلاح، والراغبون في استمرار نظام الهيمنة، والثنائية، كانوا يرون، أن الحرب في لبنان، هي حرب من قِبل غير اللبنانيين، فلسطينيين كانوا أم سوريين. والداعون إلى الإصلاح، والمتحالفون مع الفلسطينيين، أو مع السوريين، كانوا يرون، أن الحرب اللبنانية، هي حرب أهلية، وأن أسباب الصراع

داخلية، في أساسها، ترتبت عليها أسباب خارجية.

وتوالت مشروعات الحلول الداخلية، في مجال الإصلاح السياسي، مع كل انفراج في الصراع، أو هدنة. وكثرت الوثائق والثوابت والنقاط. وكانت أولاها الوثيقة الدستورية، التي اتُّفق عليها، في بداية الحرب، بين الرئيسَين، الأسد وفرنجية. وأهم تعديل فيها، على مستوى الإصلاح الداخلي، كان اقتراح المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، في المجلس النيابي. تلاها النقاط الأربع عشرة، إلى الثوابت الإسلامية، إلى الوثيقة، التي أقرها المجلس النيابي بالإجماع. وجميعها نصت على مبادئ عامة، هي مرتكزات النظام السياسي في لبنان. ولعل أكثر ما دار النقاش حوله، هو موضوع عروبة لبنان. فالمسيحيون يقرون بالعروبة هوية عامة، لا يترتب عليها أي أمر سياسي معين، سوى ما يترتب على أعضاء جامعة الدول العربية، وبالإجماع، محاذرين أن يتحول الإقرار بالانتماء إلى العروبة، مطالبة بالوحدة السياسية بين لبنان وسورية، أو بين لبنان وأي دولة عربية أخرى.

وإضافة إلى الخوف من الوحدة السياسية، وضياع الهوية، تخوَّف بعض المسيحيين من الخلط بين العروبة والإسلام. فالتسليم بالعروبة، يعني، في رأيهم، القبول بسيطرة المسلمين السياسية، ومن ثَم، العودة إلى التمييز بين مسلم وذمِّي، وتحويل المسيحيين إلى مواطنين ثانويين، لا حقوق سياسية لهم، ويُغلبون على حقوقهم الأخرى، عند كل خلاف.

وقد جمع مشروع الوثيقة، التي عرضت على النواب في الطائف، العديد من نقاط الوفاق، التي حملتها الوثائق السابقة. إلاّ أنه حمل بعض الجديد في الصيغة الداخلية، والكثير في صيغة

العلاقات بسورية.

والمشروع، الذي طرح على النواب للنقاش، يلخص مشروعات عديدة، بدأ نقاشها بين بعض المسؤولين اللبنانيين، ثم بينهم وبين المندوبين العرب، فبينهم وبين بعض المعنيين من الأمريكيين. ومن الذين أسهموا في إعداد المشروعات، وصولاً إلى المشروع النهائي: الرئيس الحسيني والرئيس الحص، ولجنة من النواب المسيحيين، اختارهم البطريرك الماروني، منهم رينيه معوض، وجورج سعادة، وبطرس حرب. وعن اللجنة العربية الأخضر الإبراهيمي ورفيق الحريري، بإشراف الأمير سعود الفيصل، ووزيرا خارجية المغرب والجزائر. وعن سورية عبد الحليم خدام، وعن الولايات المتحدة الأمريكية السيدة أبريل غلاسبي April Glaspie.

وقد سبق المشروع النهائي مشروع، لم توافق عليه سورية، ولا سيما في ما يتعلق بموضوع استعادة سيادة الدولة اللبنانية على أرضها، بقواها الذاتية.

مضمون مشروع الاتفاق وموقف سورية منه:

النص الذي لم توافق عليه

تقوم القوات السورية، مشكورة، بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية، لبسط سلطة الدولة اللبنانية في جميع الأماكن، حيث توجد القوات السورية، في فترة زمنية محددة، أقصاها ستة أشهر. تتجمع، خلالها، القوات السورية، وتتمركز في منطقة البقاع.

كذلك، يتم التوقيع على اتفاق، يتم، بموجبه، تحديد مركز وحجم ومدة تواجد القوات السورية في البقاع، بين الحكومتَين،

السورية واللبنانية، وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا.

النص الذي وافقت عليه

تقوم... أُلغيت عبارة «في جميع الأماكن، حيث توجد القوات السورية»... في فترة زمنية محددة، أقصاها سنتان. تقرر الحكومة السورية، بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية، في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي، في ضهر البيدر، حتى خط حمانا المديرج عين دارة، وفي نقاط أخرى ...

إن النص الذي حذف في التعديل الأول، يشير إلى رغبة السوريين في مساعدة السلطة الشرعية على بسط سلطتها، في جميع المناطق اللبنانية، وليس في محل وجودها فقط. أمّا التعديل الثاني، فيعبّر عن رغبة السوريين في الإبقاء على وجودهم، ليس في البقاع فقط، بل في ضهر البيدر، كذلك، وعلى خط حمانا المديرج عين دارة، وفي نقاط أخرى. حجتهم في ذلك حماية قواتهم الموجودة في البقاع. ويتعلق التعديل الثالث بعدم رغبة السوريين في رعاية اللجنة العربية العليا للاتفاق، الذي سيعقد مع الحكومة اللبنانية، حول عدد القوات السورية، ومدة وجودها في البقاع وضهر البيدر، واستبدال المساعدة بالرعاية، شرط طلبها، ومن قِبل الحكومتَين اللبنانية والسورية. ويشمل التعديل الرابع، تمديد المدة، التي تضطلع، إبّانها، القوات السورية بمساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها، من ستة أشهر إلى سنتين. ويتضمن التعديل الخامس بتغيير صيغة قرار تجميع القوات السورية، وجعله، على الزاميته في الوقت المحدد، نتيجة قرار مشترك بين حكومتَي البلدَين. ويستبدل التعديل السادس عبارة «في شتى المجالات» بعبارة «حيث تدعو الحاجة»، مما يؤكد رغبة السوريين في عقد اتفاقات تفصيلية مع

لبنان، في شتى المجالات، وليس حيث تدعو الحاجة فقط. ويعبّر التعديل السابع عن رغبة السوريين في إجراء اتفاق أمني مباشر مع لبنان، من دون تدخّل اللجنة العربية ورعايتها.

القسم الأول

مشروع وثيقة الوفاق الوطني

وبيان اللجنة الثلاثية

اللجنة الثلاثية، المكوَّنة من خادم الحرمَين الشريفَين، الملك فهد بن عبدالعزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، والملك الحسن الثاني، عاهل المغرب، والرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد أعلنت، في 31 تموز/يوليه 1989، وصول مهمتها إلى طريق مسدود، في شأن حل الأزمة اللبنانية. وكانت قد كُلفت، في 26 أيار / مايو 1989، في ختام قمة الدار البيضاء الطارئة، بالعمل على إيجاد مخرج للأزمة اللبنانية، في غضون ستة أشهر. فأجرت حوارات مع الأطراف المعنية بالأزمة، من خلال عدة جولات، شملت بغداد ودمشق وبيروت، إضافة إلى الرباط ووجُدة. وتضمن مشروع وثيقة الوفاق الوطني النقاط التالية:

أولاً: على الصعيد السياسي

1 - مشروع إصلاح سياسي، يؤمّن مشاركة حقيقية، بين

المسلمين والمسيحيين، بما يضمن التوازن بين السلطتَين، التنفيذية والتشريعية، في البلاد. واقتُرح، كمرحلة أولى، عقد اجتماع للبرلمانيين، خارج لبنان، من أجْل التشاور، والاتفاق على إعادة الحياة إلى كل المؤسسات الدستورية اللبنانية، وإجراء الإصلاحات السياسية المطلوبة.

2 - بسط سلطة الدولة اللبنانية على كل التراب اللبناني، بقواتها الذاتية، وفقاً لقرار القمة العربية، غير العادية، المنعقدة في الدار البيضاء.

3 - تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بالعمل بالوسائل كافة، على تنفيذ القرار الرقم 425، وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي، المتعلقة بإزالة الاحتلال، مع التمسك باتفاقية الهدنة، الموقعة عام 1949.

4 - تأكيد علاقات لبنان بسورية، التي تستمد قوّتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الإستراتيجية المشتركة. وضرورة التنسيق والتعاون بين البلدَين، بموجب اتفاقات في شتى المجالات. وكذلك، تأكيد ألاّ يكون لبنان مصدر تهديد لأمن سورية، وألاّ تمثل سورية، في المقابل تهديداً لأمن لبنان، بأي شكل من الأشكال.

ثانياً: على الصعيد الأمني

وضعت خطة أمنية شاملة، لكل لبنان، تتسم خطوطها العريضة بما يلي:

1 - الإعلان عن حَلّ جميع الميليشيات، اللبنانية وغير

اللبنانية، وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية، خلال مدة زمنية محددة.

2 - تعزيز قوى الأمن الداخلي، من خلال:

3 - فتح باب التطوع أمام جميع اللبنانيين، من دون استثناء، والبدء بتدريبهم، مركزياً، ثم توزيعهم على الوحدات، مع إلحاقهم بدورة تدريبية دورية، ومنظمة.

4 - تعزيز جهاز الأمن، بما يتلاءم وضبط عمليات، دخول وخروج الأشخاص، عبْر الحدود، براً وبحراً وجواً

5 - تعزيز القوات المسلحة.

6 - حَلّ مشكلة المهجَّرين اللبنانيين، والسماح لكل مهجَّر لبناني، منذ عام 1975، بالعودة إلى المكان الذي هجِّر منه.

وفي ما يتعلق بموضوع العلاقات بين سورية ولبنان، حثت اللجنة على ضرورة توقيع اتفاق أمني بين حكومتَيهما، برعايتها، يحدَّد، بموجبه، عدد القوات السورية، ومراكزها، ومدة وجودها في البقاع. فظهر الخلاف في وجهتَي النظر، بين اللجنة الثلاثية وسورية، خاصة في شأن مسألتَي بسط السيادة اللبنانية على كل التراب الوطني، ومستقبل العلاقات السورية اللبنانية. إذ ارتأت دمشق أن بسط السيادة اللبنانية، هي مسألة يجب ألاّ تُحسم مسبقاً، وفق فترة زمنية محددة، وإنما يجب أن تترك إلى ما بعد تمكُّن حكومة الوفاق الوطني في لبنان. وفيما يخص مستقبل العلاقات السورية اللبنانية، رأت سوريا أن اقتراح اللجنة، لا ينسجم مع نظرتها إلى ما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات، من النواحي، الإستراتيجية والأمنية والاقتصادية

والاجتماعية، وغيرها. كما واجَه عمل اللجنة عدة عراقيل أخرى، دفعتها إلى إعلان بيانها، المشار إليه آنفاً. من بينها:

1 - تأخر فتح المعابر، بين المنطقة الشرقية للعاصمة بيروت، والمناطق المجاورة لها.

2 - استمرار الحصار البحري، المضروب على ميناء جونيه.

3 - تأكيد العديد من أعضاء مجلس النواب اللبناني، ضرورة رفع الحصار، قبْل الدعوة إلى اجتماع النواب، داخل لبنان أو خارجه.

وتزامن ذلك مع عودة مسألة الرهائن إلى مسرح الأحداث، بقوة، بعد اختطاف الشيخ عبد الكريم عبيد، أحد قادة المقاومة الإسلامية في لبنان، وما تبعه من مقتل أحد الرهائن الأمريكيين، الكولونيل هيغنز، على يد خاطفيه، الأمر الذي فتح ملف العلاقات الأمريكية الإيرانية، من جديد. إذ طالب الرئيس الإيراني، علي أكبر هاشمي رافسنجاني، الإدارة الأمريكية، بالإفراج عن الأرصدة المالية الإيرانية، المجمدة في المصارف الأمريكية منذ عشر سنوات، والمقدرة بنحو 21 بليون دولار، في مقابل المساعدة على إطلاق الرهائن. إلاّ أن الإدارة الأمريكية، أصرّت على ضرورة إنقاذ الرهائن، بلا شروط مسبقة، ومن دون أي تنازلات، لأن مثل هذه التنازلات من شأنه أن يدفع عناصر أخرى، مستقبلاً، إلى اختطاف رهائن أمريكيين آخرين، ومقايضتهم بمزيد من التنازلات.

ثالثاً: على صعيد العلاقات اللبنانية السورية

اهتم اتفاق الطائف بتحديد نوعية العلاقات السورية اللبنانية،

في إطار وجود مصالح بين البلدَين، نعتها مشروع الوثيقة، بأنها مصالح إستراتيجية مشتركة. بينما أصرّ الفريق الكتائبي، ومعه الموارنة، بصورة عامة، على عدم إستراتيجية تلك المصالح، وتقديرها مصالح مشتركة، بالأخوّة، لا بالإستراتيجية. أمام إصرار رئيس حزب الكتائب على موقفه، وافق المؤتمِرون على استبدال عبارة «المصالح الأخوية المشتركة»، بعبارة «المصالح الإستراتيجية المشتركة»، فكان التعديل الأول في نص مشروع العلاقات. أما التعديل الثاني، فهو الإصرار من قِبل المؤتمِرين على وضع الاتفاقات، المزمع عقدها بين لبنان وسورية، في إطار سيادة كلٍّ من البلدَين واستقلاله. وأصبح النص، بعد التعديل: «سوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، مما يحقق مصلحة البلدَين الشقيقَين، في إطار سيادة كلٍّ منهما واستقلاله»، بعد أن كان: «وسوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، مما يحقق مصلحة البلدَين الشقيقَين». فأكد المؤتمِرون، مجدداً، وضع العلاقات بين لبنان وسورية، في إطار الاستقلال والسيادة، معبّرين، بذلك، عن قلقهم الدائم وهاجسهم الأساسي، هاجس استعادة الاستقلال والسيادة.

رفض مؤتمر الطائف نظرية الحقوق المشروعة للدول الكبيرة في الدول الصغيرة، المجاورة لها، وأصرّ النواب المؤتمِرون على سيادة لبنان كاملة، غير منقوصة، خاصة أن للسيادة شرعية مستمدة من الشرعية الدولية، التي تعترف بسيادة الدول على أراضيها سيادة كاملة، تامة.

فضلاً عن أن الشرعية الدولية، هي السلاح الذي حمله مؤتمر الطائف، في وجّه الاحتلال الإسرائيلي لجنوبي لبنان، مصرّاً على اتفاق الهدنة، والحدود المعترف بها دولياً، وتنفيذ القرار الرقم 425، الصادر عن مجلس الأمن، وحقوق الشعب اللبناني في الدفاع

عن أرضه، بكافة الوسائل المتاحة، وواجب الدولة في تحرير الأرض كاملة. وقد رفض مؤتمر الطائف الربط بين الانسحاب الإسرائيلي والانسحاب السوري، والتزامن بينهما، إذ رأى الوجود الإسرائيلي احتلالاً غير مشروع للأرض، يمكِن مواجهته باللجوء إلى الشرعية الدولية، أو بالحرب لتحرير الأرض. أمّا الوجود السوري، فيجب أن توضع له أصول وقواعد، تتفق عليها بيروت ودمشق، في الإطار العربي، الذي يجمعهما في ظِل انتماء قومي، ومن خلال المنظمة الإقليمية العربية، وهي جامعة الدول العربية.

وانطلاقاً من الانتماء القومي، ومن خلال الإطار العربي، عمل مؤتمر الطائف على معالجة العلاقات اللبنانية السورية، والوجود العسكري السوري في لبنان. فنظّم الانسحاب السوري، وفقاً لخطة مرحلية محدَّدة. المرحلة الأولى، تقضي بانسحاب القوات السورية من جميع المناطق اللبنانية الموجودة فيها، انسحاباً عسكرياً وأمنياً تاماً، إلى منطقة البقاع، ومداخل البقاع الغربي، وإلى ضهر البيدر، على خط ممتد من عين دارة إلى المديرج، فحمانا. ويكون انسحابها في مصلحة القوات الشرعية اللبنانية، من جيش وقوى أمن، وتساعد هذه القوات على بسط سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها كاملة. وتنتهي المرحلة الأولى بعد مرور سنتين على إقرار الإصلاحات الدستورية. تساعد القوات السورية، خلالهما، الدولة اللبنانية، على بسط سلطتها، بقواتها الذاتية، على المناطق اللبنانية كافة. وفي نهايتهما تنسحب، وتعيد تجميع قواتها في منطقة البقاع.

المرحلة الثانية، تبدأ بعد إعادة تجميع القوات السورية في المواقع الجديدة، ووفقاً لاتفاق بين الحكومتَين، اللبنانية والسورية، يحدد مدة بقاء الجيش السوري في البقاع ومداخل البقاع الغربي، وحجم قواته، وعلاقتها بسلطات الدولة اللبنانية، في أماكن وجودها.

وكان واضحاً، في المؤتمر، أن القوات السورية، الموجودة في البقاع، لأسباب دفاعية، في وجْه إسرائيل، سيكون وجودها عسكرياً محضاً، ولا علاقة لها بالوضع الأمني اللبناني، حتى في منطقة وجودها، لأن الشأن الأمني، يصبح، حصراً، من مهام قوات الشرعية اللبنانية الذاتية. وفي حال تعثّر الاتفاق بين بيروت ودمشق، يمكِن طلب مساعدة اللجنة الثلاثية العربية العليا على إنجازه.

وأما العلاقات اللبنانية السورية، فرسمها مؤتمر الطائف على قاعدة الصداقة المميزة، والأخوّة والتعاون بين بلدَين شقيقَين، وفي إطار سيادة كلٍّ منهما واستقلاله، على أن تجسّد في اتفاقات تفصيلية، وفقاً للحاجة.

القسم الثاني

الوفاق الوطني

عند نقاش إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة، المدنية والعسكرية، أُثيرت، من قِبل رئيس حزب الكتائب، الدكتور جورج سعادة، مسألة عدم إقبال المسيحيين على التطوع في الجيش وقوى الأمن. وتخوف من إخلال كبير بالتوازن، إذا ما أصبح الجيش وقوى الأمن، بأغلبية عناصرهما، من المسلمين، قبْل أن تكون العصبيات الطائفية، قد أُزيلت من النصوص والنفوس. الأمر الذي يهدد العيش المشترك، والتوازن الداخلي، والوفاق الوطني، وكل ما يحفظ الكيان اللبناني.

وقد لقي تحفّظ رئيس حزب الكتائب تجاوباً من قِبل المؤتمِرين، من منطلق الحرص على الوفاق الوطني، والتوازن الداخلي، خاصة في المرحلة الانتقالية لإلغاء الطائفية، وقبِل أن يرافق إلغاءها من النصوص، إلغاؤها من النفوس.

وفي المقابل، أجمع المؤتمِرون على أن هذا التحفظ، يجب ألاّ يعوق مبدأي الأهلية والاختصاص، في تولّي الوظائف العامة. فاعتمدت قواعد وأسُس، تحمي الوفاق والتوازن الوطنيَّين، ولا تمس بمبدأي الأهلية والاختصاص، فكان الاتفاق التالي:

1 - يقتضي التعيين في الوظائف العامة مباراة، يؤخذ بنتائجها، أيّاً كانت هذه النتائج، من دون مراعاة للتوزيع الطائفي. فيكون الاختصاص والأهلية، قد غلبا في المستويات العامة، من الوظيفة العامة، وفي المراكز الإدارية الفاعلة.

2 - يُكتفى، في الوظيفة العامة، بامتحان عادي، أي لا إلزام للإدارة بالتقيد بترتيب الناجحين، وفقاً لعلاماتهم، وإنما لها حق الاختيار من بين الناجحين. وتراعى مقتضيات الوفاق الوطني بين الناجحين، ويعيَّن، بالأفضلية، وبالتساوي، الناجحون من المسيحيين والمسلمين، حتى استنفاد حاجة الإدارة. فإن لم تستنفد في إطار التوازن، يستكمل التعيين، ولو خارج الإطار الطائفي.

هكذا، حدِّد العمل على إلغاء الطائفية السياسية، في وثيقة الوفاق الوطني، كهدف وطني أساسي، وضعت له آلية عمل معينة، قوامها هيئة وطنية، تقترح خطة مرحلية، وتدابير تُعرض على المجلس النيابي لبتِّها. وتبدأ هذه الآلية بعد انتخاب أول مجلس نيابي على

أساس المناصفة، أي أنها ستبدأ مع المجلس المنبثق من انتخابات 1992. ويرأس الهيئة رئيس الجمهورية. ويشترك في عضويتها رئيس المجلس النيابي ورئيس مجلس الوزراء، إضافة إلى شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، يعيّنهم المجلس النيابي. وتكون مهمتها دراسة واقتراح الوسائل الكفيلة بإلغاء الطائفية، وتقديمها إلى مجلسَي النواب والوزراء لبتِّها، اعتماداً أو رفضاً، ووضع خطة على أساسها، تتولى الهيئة رعاية تنفيذها.

القسم الثالث

مضمون اتفاق الطائف ومِحوَراه

لاتفاق الطائف محوران أساسيان: الإصلاح، والعلاقات بسورية، مبنّيان على قاعدة إنهاء حال الحرب، ومرتبطان بشبكة وثيقة متلازمة: لا سيادة، ولا استقلال، من دون إعادة نظر أساسية في النظام، تثبيتاً للمساواة والمشاركة. وفي المقابل، لا تعديل في النظام، إلاّ بشرط تأمين استعادة الاستقلال والسيادة. معادلة وتلازم، فرضتهما الأطراف، اللبنانية والسورية، المتداخلة، والمتشابكة، ليُصبحا أساساً للمشروع المقدَّم للمناقشة، والاتفاق عليه في الطائف.

أولاً: رؤية اتفاق الطائف إلى الكيان والمجتمع في لبنان

1 - الكيان اللبناني

شمل اتفاق الطائف مقدمة للدستور، تحتوي على المبادئ

والأُسُس، التي يجب أن يُبنى عليها الكيان والمجتمع والنظام السياسي في لبنان. إذ لم يكن للدستور مقدمة، وكانت مبادئ الكيان والمجتمع والنظام، تستخلص من نصوص موادّه، حتى تبدت، صراحة، في الطائف، وشكلت أساس بنيان الاتفاق. وهي تشكل، اليوم، جزءاً لا يتجزأ من الدستور، ولها فاعلية الدستور تماماً. ومنها: «لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه ...»، أي أنه ليس دولة فحسب. إنه وطن، أي شعب وأرض، لهما دولة. إنه كيان قائم بذاته، شعباً وأرضاً. وللمرة الأولى، ينال لبنان، باتفاق أبنائه، بخاصة مسلموه، وموافقة العرب كلهم أجمعين، والعالم بأسْره، اعترافاً بكينونته، كوطن. وللمرة الأولى، يقر لبنان، بإجماع أبنائه، بخاصة مسيحيوه، بعروبته وانتمائه العربي.

ولا شك أن هذه القرارات، تُعَدّ تاريخية، حققها وأنجزها مؤتمر الطائف، وأنهى بها صراعاً، عقائدياً سياسياً، رافق لبنان منذ تأسيس دولته المستقلة. صراع استمر بين تياران، أحدهما يدعو إلى الوحدة العربية، أو السورية، منكراً على الكيان اللبناني أصالته، ويرى وجوده اختراعاً استعمارياً، والآخر ينفي أي صِلة للبنان بالعروبة، ويرجعه، تاريخياً، إلى الفينيقيين الكنعانيين، وهو، جغرافياً، حلقة وصْل بين شرق وغرب؛ جسر تواصل، صِلته بالغرب على قدر صِلته بالشرق.

2 - المجتمع اللبناني

أما المجتمع، الذي رسمه المؤتمِرون في الطائف، فهو مجتمع موحَّد، يشهد تعدداً طائفياً. ومن مدخل العدالة، ولج مؤتمِرو الطائف، ليؤكدوا مطلبَين أساسيَّين: مطلب الإنماء المتوازن، والعدالة الاجتماعية. «فالنظام الاقتصادي الحر، يكفل المبادرة الفردية،

والملكية الخاصة، والإنماء المتوازن للمناطق، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، فهو ركن أساسي من أركان وحدة الدولة، واستقرار النظام». وارتبطت خصوصيات الاقتصاد اللبناني، التي تشبث بها مؤتمِرو الطائف، بالسرية المصرفية، وحرية القطع، واحتياطي الذهب.

وفي ما يتعلق بخصوصيات البنية المجتمعية للبنان، أَولى اتفاق الطائف شؤون التربية والتعليم والإعلام وحرية الرأي، اهتماماً خاصاً، وذلك لدورها في إذكاء حدّة الحرب الأهلية. فأكد أولوية العلم، وتوفيره للجميع، وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية، على الأَقل، هذا إلى جانب تأكيد حرية التعليم، وحماية التعليم الخاص.

ورأى المؤتمِرون أن كتاب التاريخ، يجب أن تُعاد صياغته، وتوحَّد، لضمان توحيد الذاكرة الاجتماعية، فهو خطوة مهمة على طريق الانصهار الوطني، وتعزيز الانتماء. وفي الوقت عينه، ألحّ المؤتمِرون على الانفتاح، الثقافي والروحي. أمّا بالنسبة إلى الإعلام، فقد أَشار الاتفاق إلى إعادة تنظيمه، في إطار الحرية المسؤولة، بما يخدم التوجهات الوفاقية، وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: النظام السياسي في اتفاق الطائف

1 - أُسُسه العامة

نص اتفاق الطائف على أن لبنان جمهورية ديموقراطية نيابية، وأن الشعب مصدر السلطات، كما أن النظام قائم على فصل السلطات، وتوازنها، وتعاونها. ونصّت مقدمة الدستور اللبناني، التي وضعت في الطائف، على شكل النظام السياسي. وللمرة الأولى في تاريخ لبنان، يكون هناك مقدمة للدستور، تنص على المبادئ والقواعد

العامة، وتُعَدّ جزءاً أساسياً منه، ولها فاعلية موادّه. ونصّ اتفاق الطائف على أن يوزع النواب على المناطق، وعلى الطوائف الدينية، كذلك، وهو واقع يعكس الخصوصية اللبنانية. ويمثّل هؤلاء الشعب في مجلس النواب، مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. واللافت أنه لا يوجد في أي نظام ديموقراطي نيابي، مناصفة بين أعضاء المجلس النيابي، تبعاً لدينهم، أو وفقاً للنسبة العددية لطوائفهم. فالديموقراطية اللبنانية ديموقراطية تمثيلية صحيحة، في شأن توزيع السلطات، إلا أنها، في خصوص تولّي هذه السلطات، فهي ديموقراطية نيابية، اصطلاحية، مركبة، وليست عددية بسيطة، كما في الأنظمة الديموقراطية النيابية. والسلطات في لبنان، لها خصوصيتها الفريدة، إذ إن توزيع رئاساتها بين الطوائف، لا مثيل له في أي بلد آخر. بعض البلدان (غير الديموقراطية) تحصر الرئاسة في طائفة أو دين. أمّا في لبنان، فالرئاسات الثلاث (جمهورية، حكومة، مجلس) محصورة في طوائف معينة، وكذلك، نيابة الرئاسات.

2 - مبادئه

نص اتفاق الطائف على عدد من المبادئ، ضماناً لعدم تجدد الحرب الأهلية. من بينها إلغاء هيمنة طائفة بعينها على الطوائف الأخرى، وهي الطائفة المارونية، المهيمنة، بوساطة رئيس الجمهورية الماروني، الممسك بالسلطة الإجرائية، بل المحتكر السلطات الأساسية كافة، خارج إطار المسؤولية والمؤسسات: من السلطة السياسية (في مجلس الوزراء)، إلى السلطة العسكرية (بوساطة قائد الجيش)، إلى السلطة الأمنية (بوساطة مديرَي الأمن العام والاستخبارات)، إلى السلطة المالية (حاكم مصرف لبنان)، إلى السلطة القضائية (مدعي عام التمييز والرئيس الأول)، إلى السلطة التوجيهية والإعلامية

(رئيس الجامعة ومدير الإعلام). وقد ألغت وثيقة الوفاق في الطائف هذه الهيمنة، فعادت السلطات كلها إلى المؤسسات الخاضعة لمجلس الوزراء. وهو ما حقق المناصفة في الحكم، بين المسلمين والمسيحيين، والمناصفة في كل من المجلس النيابي ومجلس الوزراء، فتحققت مشاركة جماعية في الحكم.

هكذا، يمكن القول، إن أهم الأُسُس، التي ركز فيها اتفاق الطائف، في ما يتعلق بالمؤسسات وصلاحياتها، تمثلت في إلغاء الهيمنة، وتثبيت المشاركة، وإقرار المناصفة، وحكم الجماعة، والأكثرية المركبة بطلب الثلثَين.

ثالثاً: اتفاق الطائف والتغيير المؤسسي

1 - رؤية اتفاق الطائف إلى رئاسة الجمهورية

تحول رئيس لبنان من رئيس للسلطة التنفيذية والسلطة الإجرائية، إلى رئيس للدولة. فهو يعمل، وفقاً لاتفاق الطائف، على السهر على احترام الدستور، والمحافظة على استقلال لبنان، ووحدته وسلامة أراضيه. كما يعمل على تحقيق هذه الغاية، وفقاً لأحكام الدستور، بممارسة صلاحيات محدَّدة، فصّلها الاتفاق والدستور الجديد. وأعطته رئاسة الدولة حق رئاسة المؤسستَين الأساسيتَين، وهما مجلسَا النواب والوزراء، وبحكم هذه المهمة، فإن رئيس الجمهورية مسؤول عن علاقاتهما.

فهو يصدر القوانين. وله أن يطلب إعادة النظر فيها، منفرداً، من دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء، مكتفياً بإطلاعه عليها فقط. وهذا الانفراد ينسجم مع كونه رئيساً للدولة، وراعياً لمؤسستَي مجلس الوزراء ومجلس النواب. ويمارس رعايته لمجلس

النواب منفرداً، وفقاً لأصول وقواعد دستورية. وله أن يصدر أي تشريع، وإن أصرّ المجلس على رفض إصداره. إلاّ أنه بممارسة هذه الصلاحية، أعطي دور رئاسة الدولة الراعية لجميع المؤسسات رعاية كاملة. إذ إن النصوص الدستورية تفرض، عند إعادة النظر، أكثريات ونصاباً معيّنين، يطمئن معهما رئيس الجمهورية إلى حسن التدبير المتخذ.

إضافة إلى رد القوانين، نتيجة رعايته للمجلس النيابي، أعطي رئيس الجمهورية صلاحية مقابلة، تتعلق برعايته لمجلس الوزراء. وهي صلاحية رد قرارات مجلس الوزراء، في مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغها، إن رأى فيها تعارضاً مع مصلحة الدولة، أو مع أحكام الدستور. وهو يحيل مشاريع القوانين، المقررة في مجلس الوزراء، إلى المجلس النيابي لدراستها وإقرارها.

ومُنح رئيس الجمهورية صلاحية حضور جلسات مجلس الوزراء وترؤسها، وإبداء الملاحظات والرأي في كل أمر يطرح، والمشاركة في النقاش، من دون حق التصويت في المجلس؛ لأنه ليس منه، بل هو فوْقه، لكونه رئيساً للجمهورية، ورئيساً للدولة. فرئيس الدولة، وفق تعديل الطائف، يُعَدّ رئيساً لمجلس الوزراء، كما هو رئيس لمجلس النواب، ولكن بصفته رئيساً للدولة، وليس رئيساً مباشراً لهاتَين المؤسستَين، لأن لهما رئيسَين مباشرَين. ورعاية الرئاسة لمجلس الوزراء، خولّت رئيس الجمهورية دعوته، استثنائياً، بالاتفاق مع رئيس الحكومة. وله عرض أي طارئ على مجلس الوزراء، خارج جدول الأعمال.

هكذا، أصبح مجلس الوزراء، مجتمعاً، هو السلطة الإجرائية. ورئيس الحكومة هو الرئيس المباشر لمجلس الوزراء. إن هذا التحول

في الصلاحيات، فرض على رئيس الجمهورية استشارات نيابية ملزِمة، يشهد على نتائجها رئيس المجلس النيابي، ويسمي رئيس الجمهورية، بنتيجتها، رئيس الحكومة، ويصدر مرسوم تعيينه، منفرداً.

وبالاتفاق مع رئيس الحكومة، وهو الرئيس المباشر لمجلس الوزراء، يصدر رئيس الجمهورية مراسيم تشكيل الحكومة. بعد أن كان يعيِّن الوزراء، ويسمي من بينهم رئيساً، بصفته رئيساً مباشراً للسلطة الإجرائية المنوطة به، وحده. وكان يعيّن معاونين له في الحكم. أما اليوم، فهو ينفذ رغبة المجلس النيابي (أي رغبة الشعب) في اختيار «شركاء حكم في مجلس جماعي». وبصفته رئيساً للدولة، مُنح رئيس الجمهورية صلاحيات، تتيح تمثيل الدولة، كل الدولة.

أما المهمة، التي أُسندت إلى رئيس الجمهورية، وهي مسؤولية المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، فقد أعطته صلاحية محدودة، وهي أن يرأس المجلس الأعلى للدفاع، الذي يجتمع لدى تهديد استقلال لبنان أو وحدته أو سلامة أراضيه. أمّا القيادة العليا للقوات المسلحة، فنالها لكونه رئيس الدولة، ورمز الوطن. فلم يعطِه اتفاق الطائف أي سلطة مباشرة على هذه القوات، فسلطة القرار، بالنسبة إليها، تعود إلى مجلس الوزراء (لأنها تخضع لسلطته، بحكم الدستور)، وسلطة تنفيذ القرار، تعود إلى الوزراء المختصين، والموظفين الآخرين، في نطاق القوانين.

هكذا، رسم اتفاق الطائف دور رئيس الجمهورية ومهامه وصلاحياته. فهو رئيس الدولة، ورئيس جميع مؤسساتها. ورئاسته هي رئاسة رعاية وتنسيق وتصويب، لا رئاسة مباشرة. هو حكم بين المؤسستَين الرئيسيتَين: مجلس النواب ومجلس الوزراء.

يصوب مسارهما وعملهما، بموجب صلاحيات محددة، فهو حامٍ للحدود والأرض والاستقلال، يرأس المجلس الأعلى للدفاع، ويدعو، استثنائياً، مجلس الوزراء إلى الانعقاد، ويرأس جلسته. وهو ممثل للدولة برّمتها، وله، وحده، أن يمثلها بأسْرها. ويعتمد السفراء، ويفاوض الدول، ويمنح العفو الخاص.

وقد عكس هذا الواقع، في مجمله، تراجعاً لسلطة رئيس الجمهورية، الماروني، لحساب رئيس الوزراء، المسلم السُّني.

2 - مجلس النواب وتعديلات الطائف

لم يعدل اتفاق الطائف مهام مجلس النواب، فهو السلطة التشريعية، ويمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها. وربما كانت التعديلات الأساسية، هي تلك المتعلقة بحل رئاسة المجلس، وبمدة رئاسته، وبإنشاء مجلس للشيوخ.

وكان الهدف من التعديل الأول، هو التوازن بين السلطات والرئاسات، الموزعة توزيعاً طائفياً. فالمشاركة الفعلية في الحكم، والتعاون المطلوب بين المؤسسات والرئاسات، فرضا إعطاء بعض الاستقرار والاستمرار لرئاسة المجلس، تأكيداً لإلغاء هيمنة رئاسة الجمهورية، والطائفة التي تمثل، على رئاسة المجلس، والطائفة التي تمثل.

أمّا التعديل الثاني، فحدد، حصراً، الحالات التي يمكن فيها السلطة الإجرائية طلب حل مجلس النواب. وحددت بثلاث حالات فقط: عدم الاجتماع، رد الموازنة، والإصرار على تعديل الدستور. وعدا ذلك، لا يحل مجلس النواب. مما يعزز دوره وصلاحياته ومكانته في التوازن مع السلطة الإجرائية، وفقاً لتصور النواب المؤتمِرين في الطائف.

أمّا التعديل الثالث، فيرتبط بأفق السعي الجادّ إلى انصهار وطني تام، يصدر عنه تمثيل شعبي بسيط، غير مركب.

ما أقره اتفاق الطائف، هو، إذاً، تعزيز للسلطة التشريعية، من خلال ضمان الاستقرار في رئاستها، بما يؤمن التوازن مع استقرار رئاسة الجمهورية. فقد تحول المجلس التمثيلي إلى مجلس منتخب على أساس وطني، لا طائفي، ومجلس للشيوخ، يحفظ ذاكرة الوطن وخصوصياته، ويمثل العائلات الروحية. وتنحصر صلاحياته في الأساسيات، التي تهم الوطن والدولة، بشؤونهما العامة، لا الحكم وشؤونه اليومية.

3 - مجلس الوزراء، والتمثيل العادل للطوائف

عُدّ مجلس الوزراء السلطة التي تناط بها السلطة الإجرائية. ويتمثل فيه مختلف الطوائف تمثيلاً عادلاً. أمّا صلاحياته، وفقاً لاتفاق الطائف، فهي:

1 - وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها .

2 - السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة.

3 - الإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة، من إدارات ومؤسسات، مدنية وعسكرية وأمنية، بلا استثناء. وهو السلطة المقررة، التي تخضع القوات المسلحة لقراراتها.

4 - تعيين موظفي الدولة، وصرفهم، وقبول استقالتهم.

حدد مؤتمر الطائف سلطة القرار التنفيذي في مجلس الوزراء وشكله، بطريقة المشاركة بين الطوائف، وفقاً لتمثيل عادل. فبعد مؤتمر الطائف، أصبح لزاماً تمثيل جميع الطوائف في مجلس الوزراء تمثيلاً عادلاً. فأمسى غير ممكن تشكيل حكومة، يقلّ عدد أعضائها عن أربعة عشر عضواً، كي تمثّل فيها الطائفة الأرمنية. وقواعد التأليف، عرفاً: المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، والمساواة بين الطوائف الكبرى الثلاث: الموارنة، السُنَّة والشيعة، والمساواة بين طائفتَي الدروز والروم الكاثوليك، إلى جانب تمثيل جميع الطوائف الأخرى.

كما أن أهم إنجاز إصلاحي في مؤتمر الطائف، هو تقرير الصيغة الجماعية للحكم، استناداً إلى قاعدة المشاركة والعدل، وتقرير الانتقال من سلطة الفرد إلى سلطة المؤسسة: من دولة الرؤساء إلى دولة المؤسسات. وإمعاناً في الحرص على أن يتحول الحكم إلى حكم مؤسسي، وضع مؤتمر الطائف قواعد للحكم الجماعي، تكفل تحوله إلى حكم مؤسسي. ففرض مقراً خاصاً لمجلس الوزراء، وأميناً عاماً له. كما فرض وضع محضر لجلساته، يوقعه رئيسه. كذلك، وضع أصولاً لانعقاد جلساته، واتخاذ القرارات فيه، تتمثل في ضرورة وضع جدول أعمال محدد، وانعقاد الجلسة بنصاب ثلثَي أعضاء المجلس، لأن الأمور الأساسية والخلافية، يقتضي إقرارها أكثرية الثلثَين.

وقد درست هذه النصوص بعناية فائقة، في مؤتمر الطائف، اقتناعاً بأن مقتضيات الوفاق، واستمرار العيش المشترك، والحفاظ على خصوصيات لبنان الوطن النهائي، تقتضي كلها دراية كبرى بتأليف الحكومات وممارساتها للحكم.

ويمكِن القول، إن اتفاق الطائف قلّص صلاحية رئيس الجمهورية، كرئيس للسلطة التنفيذية، فأصبح دوره تمثيلياً، بل صار رئيساً للدولة، ورمز وحدتها. وهو إن بقي القائد الأعلى للجيش، ورئيس مجلس الدفاع، فإن نفوذه فيهما مرتبط بقرارات الحكومة.

وقضى اتفاق الطائف، ألاّ يترأس رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء بشكل دَوري، مثلما كان يحدث قبل عام 1989، بل عندما يرغب فقط، ولا يحق له التصويت، ولا يمتلك في قرارات الحكومة، إلاّ حق النقض (الفيتو)، لتأجيلها. وأمسى غير قادر على اتخاذ قرار، منفرداً، بتعيين رئيس الحكومة، بل هو ملزَم بالتشاور، في هذا الشأن، مع مجلس النواب. ولا يحق له عزل، أو إقالة الحكومة.

وفي المقابل، تعاظم دور رئيس الحكومة؛ فهو الذي يرأس جلسات مجلس الوزراء، وهو المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة، ويوقع كل المراسيم، باستثناء مرسوم تعيينه. ولكن يحق لمجلس النواب إقالته. كما جرى تدعيم دور رئيس مجلس النواب، فرفعت مدة ولايته من سنة إلى أربع سنوات، أي طيلة دورة كاملة للمجلس. وبما أنه يشرف على المشاورات الإلزامية لرئيس الدولة مع النواب، لتشكيل الوزارة، فقد أصبح «صانع الملوك»، أي رئيس الدولة، ورئيس الحكومة.

ويتولّى الثلاثي الأكبر في لبنان، والذين يطلق عليهم الرؤساء الثلاثة، رئيس الدولة، رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب، تعيين المائة والعشرين شخصاً، الذين يشغلون أرفع مناصب الإدارة، على أن يكون المعيار الأساسي للاختيار طائفياً.

على هذا النحو، استمرت الطائفة المعيار الأساسي، الذي يحكم الحياة السياسية، ومن ثم، النخبة في لبنان. وبينما كان الميثاق الوطني اللبناني، عام 1943، قضية بين طائفتَين، هما «الموارنة» و«المسلمون السُّنة»، فإن ميثاق الطائف استبدل بثنائية الحكم الماروني السُّني، جهازاً جماعياً، يتألف من كل الطوائف، وعليه اتخاذ قرارات «توافقية» بينها. وقاد ذلك التغيير النسبي في وزن الطوائف، الاجتماعي السياسي، بدوره، إلى رفع عدد أعضاء مجلس النواب، من 99 عضواً، قبْل الطائف، إلى 108 أعضاء، في مطلع مايو 1991، وإلى 128 عضواً، في تموز / يوليو 1992.

القسم الرابع

ما بعد الطائف

توصل النواب اللبنانيون، في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1989، إلى صيغة للوفاق الوطني؛ على أن يعقد المجلس النيابي لانتخاب رئيس الجمهورية، في موعد أقصاه 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، تمهيداً لتشكيل حكومة وفاق وطني، تستعيد شرعية الحكم المركزي، وتبسط سلطة الحكومة المركزية على جميع أنحاء لبنان، وتحل الميليشيات، خلال ستة أشهر. وبالفعل، نجح مجلس النواب في عقد جلسة خاصة، في مطار القليعات، صباح الأحد، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، وانتخاب رينيه معوض، رئيساً للجمهورية (اغتيل في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، وتولى إلياس الهراوي رئاسة الجمهورية).

وكان اتفاق الطائف، وعودة المؤسسات الشرعية إلى لبنان، من العوامل الحاسمة، التي وضعت، بالفعل، نهاية للمأساة اللبنانية. إذ توقفت الحرب، بعد خمسة عشر عاماً من القتال، وشرع الحكم في لبنان يستعيد زمام الأمور. وفي النصف الثاني من عام 1990، تمكن الرئيس اللبناني من إصدار التعديلات الدستورية، التي قال بها اتفاق الطائف، والحصول على موافقة مجلس النواب عليها، مما كان إيذاناً ببدء عهد جديد للجمهورية في لبنان. كما حقق الرئيس اللبناني التعهد، الذي أخذه على نفسه، يوم تسلّمه الحكم، بإنهاء تمرد العماد عون.

وبعد فرار العماد عون إلى السفارة الفرنسية، طالباً اللجوء السياسي، أعلن قرار حلّ الميليشيات المسلحة. التي وافقت على حلّ نفسها وتسليم أسلحتها، تدريجاً، للجيش اللبناني. وبعد إنهاء تمرد عون، ببضعة أسابيع، استقالت حكومة سليم الحص المصغرة (14 وزيراً)، وحلت محلها، في 24 كانون الأول/ديسمبر 1990، حكومة وفاق وطني جديدة موسعة (30 وزيراً) برئاسة عمر كرامي، شقيق رئيس الوزراء الأسبق رشيد كرامي، الذي لقي مصرعه في 1 حزيران/يونيو 1987. وقد ضمت الحكومة الجديدة قيادات الميليشيات، لتكون حكومة وفاق، تضم كل القوى السياسية الرئيسية في البلاد. ولكن «الجبهة اللبنانية» (الكتائب والقوات اللبنانية) اعترضت على تشكيلها، ورفضت المشاركة فيها، بحجة أنها تفتقد التوازن الطائفي. ولكن ذلك لم يمنع الشرعية اللبنانية من المضيّ قُدُماً في تنفيذ اتفاق الطائف، لإعادة السلام إلى لبنان.

أولاً: تنفيذ اتفاق الطائف

إن خطة التنفيذ، التي وضعها مؤتمر الطائف، لم ترد مستقلة

عن محتوى الحلول المقترحة، وإنما وردت مبعثرة في النص، على أنها تشكل تصوراً متكاملاً، يمكن تلخيصه على النحو التالي:

بعد التصديق على الوثيقة، التي اصطُلح على تسميتها «وثيقة الوفاق الوطني»، نشط السعي إلى تأمين إجماع الأطراف كافة عليها، خاصة العماد ميشال عون. واتُّخذت هذه الخطوة بناء على إصرار النواب المسيحيين، ورغبة النواب الآخرين في الوفاق التام. واضطلع بها مندوب اللجنة العربية، الأخضر الإبراهيمي، إلا أنه جُبِهَ بالرفض. فكان لا بدّ من السعي إلى تأمين مكان آمن لانعقاد المجلس النيابي، استكمالاً لخطوات التنفيذ، وعلى رأسها انتخاب رئيس للجمهورية، ثم تشكيل حكومة وفاق وطني، تتولّى وضع الاتفاق موضع التنفيذ.

تمثلت خطوة التنفيذ الأولى، في صياغة الإصلاحات، التي يحتاج تطبيقها إلى تعديل دستوري، وتصديقها من قِبل المجلس النيابي، ثم استكمال المجلس النيابي بالتعيين. فوضعت خطة أمنية، مدتها سنة واحدة، تتسلم، خلالها، القوى المسلحة اللبنانية الأمن في جميع مناطق لبنان، فتُحل الميليشيات، وتسلّم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية، التي تستفيد منها في تعزيز القوات المسلحة. ويُفتح باب التطوع في قوى الأمن الداخلي، لزيادة عددها، وتشكَّل وحدات توزَّع على المناطق. وإن ازداد عدد المتطوعين، نظراً إلى تطوع عناصر الميليشيات، تُنشأ منهم وحدات تدخّل، وحرس حدود.

خلال هذه الفترة، ومواكبة لها، يعاد بناء الجيش وتوحيده، ليؤمّن أمرَين أساسيَّين: أولهما، الإسهام في الدفاع الفاعل في مواجَهة أي عدوان إسرائيلي على لبنان، أو على سورية. وثانيهما، الإسهام في مؤازرة قوى الأمن على بسط سيادة الدولة، بالقوى

الذاتية، على كامل الأراضي اللبنانية.

وبعد حل الميليشيات، يبدأ العمل على إعادة المهجَّرين، إلى المناطق التي هجِّروا منها. ثم انسحاب القوات السورية إلى البقاع، واقتصار دورها على وجود عسكري دفاعي محض. ويلي ذلك إجراء تقسيمات إدارية، فإجراء انتخابات نيابية جديدة.

وبموازاة هذه الخطوات، التوحيدية والأمنية، توضع خطة إنمائية شاملة، تعهدت اللجنة الثلاثية، باسم العرب أجمعين، بدعمها والإسهام في تمويلها. ويبادر المجلس النيابي الجديد إلى إنشاء الهيئة الوطنية المنوط بها دراسة واقتراح الوسائل المؤدية إلى إلغاء الطائفية. كما يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي، إلى جانب المجلس النيابي، لتأمين مشاركة القطاعات، الاقتصادية والعمالية وسائر قوى الإنتاج، في مسيرة السلام وإعادة الإنماء.

ثانياً: نجاح الجيش اللبناني في توحيد العاصمة

رأى مجلس الوزراء ضرورة تحقُّق أمرَين أساسيَّين، في عملية استعادة وحدة لبنان:

(1) توحيد العاصمة، وتوسيع نطاقها، واستلام الأمن فيها، والبدء انطلاقاً منها ببسط سلطة الدولة.

(2) توحيد الجيش، من الفور، ووضع الخطة اللازمة لذلك، وتنفيذها في أسرع وقت.

كانت منطقة الاشرفية، ومناطق الضاحية الشمالية، تحت سيطرة «القوات اللبنانية». في حين كانت الضاحية الجنوبية تحت

سيطرة حزب الله. أمّا منطقة المَتْنَين، فكانت تحت سيطرة الجيش اللبناني والجيش السوري، وبعض الحزبيين. وفي بيروت الغربية، انتشرت مكاتب للميليشيات كافة.

وقرر مجلس الوزراء بسط سلطة الشرعية في بيروت الكبرى، من نهر الكلب إلى جسر الدامور، على الساحل، وإلى المتنين في الجبل. وكلف لجنة من وزيرَي الزراعة والدفاع، الاتصال مع الأطراف المعنيين، تمكيناً للجيش من الانتشار في جميع المناطق، من دون استثناء، وبسط سلطة الدولة بسطاً فعلياً، لا بالتراضي.

وبادرت اللجنة على الفور، إلى الاتصال مع جميع القوى، التي أعلنت جميعها استعدادها الكامل لذلك. بيد أن اللجنة واجهت صعوبات كبيرة، إذ عاقت تعديات الميليشيات، التابعة لسورية، المفاوضات مع «القوات اللبنانية»، كما أضعفت إمكانات لجنة الوزيرَين التفاوضية. يضاف إلى ذلك، أن العداوة الحديثة، بين الجيش و«القوات»، والعداوة الدموية السابقة بينه وبين الحزب التقدمي الاشتراكي، شكلتا العقبة الرئيسية الثانية. وكان لا بدّ، في البداية، أن يُحسَن اختيار وحدات الجيش، التي ستمارس بسط سلطة الدولة، بما لا يفسح المجال لتجاوز حدّ السلطة، وممارسة الانتقام والقهر. فتقرر أن تدخل المناطق الشرقية قوات اللواء الثاني، مع كتيبة من عناصر الجيش، التي لم تشارك في القتال ضد «القوات»، وتجمعت في كسروان. وأن تدخل مناطق عالية والدامور قوات اللواء الحادي عشر.

وفي أواخر عام 1990، اتُّفق على خطة بيروت. وعقد اجتماع في المقر الرئاسي، حضره، إلى جانب الرئيس، وبناءً على طلبه، وزير الدفاع، وقائد الجيش، والعميد غازي كنعان، ووفد من «القوات»،

برئاسة نادر سكر. بحث فيه تفاصيل انتشار الجيش، وانسحاب «القوات». فأزيلت، في اليوم التالي، آخر عقبة أمام توحيد العاصمة، وبسط سلطة الشرعية على بيروت الكبرى. فأعدّت قيادة الجيش خطة توحيد المؤسسة العسكرية، التي استهدفت تشكيل جيش مندمج موحَّد، في قطع ووحدات مختلطة، طائفياً، على أن تُسلَّح وتوزَّع على المواقع، من دون أي تحفّظ، وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية.

وكانت أولى مراحل الخطة، هي تشكيل القيادات، خاصة قيادات الوحدات الكبرى. ثم أتبعت بتشكيل قيادات الكتائب، على أن تستتبع، تدريجاً، وصولاً إلى اندماج الضباط والجنود، ووحدة العاصمة، ووحدة الجيش، في مراحل متوازية، نفذت أُولَياتها بدقة ونجاح.

ثالثاً: دور حكومة الحص وأسباب إسقاطها

فور الاتفاق على خطة بيروت الكبرى، قرر رئيس الجمهورية، وقائد «القوات اللبنانية»، العمل على إسقاط حكومة الرئيس الحص. وكانت غاية «القوات» من إسقاط الحكومة، مشاركتهم في حكومة جديدة، بعد أن امتنعوا عن المشاركة في الحكومة الأولى، مراعاة لأوضاعهم حيال العماد عون، في حينه. أما غاية رئيس الجمهورية من ترحيل الحكومة، فمختلفة تماماً. إذ بدأ الرئيس الهراوي يضيق بنهج الحص في تنفيذ اتفاق الطائف، وتمسُّكه بمشاركة رئيس الحكومة والوزراء، وفقاً لما نصّ عليه الاتفاق.

وفي جلسة عادية لمجلس الوزراء، في النصف الأول من كانون الأول / ديسمبر 1990، تقدّم رئيس الوزراء، سليم الحص، باستقالته، بعدما أنجزت حكومته مهام كبيرة، شكلت الأساس الصلب لانطلاقة

الشرعية، واستعادة وحدة الوطن، وانتهاء حالة الحرب، أبرزها:

(1) قضت على تمرد العماد عون، وأنهت معه الحرب في لبنان.

(2) وحّدت العاصمة، وحققت بيروت الكبرى، قاعدة انطلاق للشرعية، لبسط سلطتها على الأراضي اللبنانية كافة.

(3) وحّدت المؤسسة العسكرية، وصهرت الجيش، مؤمنة بسط السلطة الشرعية، بالقوى الذاتية.

(4) وضعت الإصلاحات الدستورية، وعملت، مع مجلس النواب، على تصديقها، وجعلها دستوراً جديداً، وضع مبادئ المشاركة والسلام موضع التنفيذ.

رابعاً: الجيش اللبناني بعد الطائف، والتخوف من عودة الحرب الأهلية

ساد فترة ما بعد الطائف، وضع عسكري شبه ميليشيوي، مع افتقار شديد إلى العتاد والسلاح، اللذين يسيطر عليهما العماد عون. أمّا الوحدات التابعة لقيادة اللواء سامي الخطيب، الذي أنشأ قيادة موازية لقيادة عون، فقد اقتصر تسليحها على بعض الدبابات، التي زوّده بها السوريون. وكان لبقية الوحدات ولاؤها الميليشيوي. فوالى اللواء السادس حركة «أمل». واللواء الحادي عشر، منح ولاءه للحزب التقدمي الاشتراكي. واللواءان، الأول والثاني، دانا للسوريين، مباشرة. أمّا وحدات «أنصار الجيش»، فكانت، في الواقع، ميليشيا تابعة لحركة «أمل». وتبع اللواء السابع، فعلياً، قيادة «المردة». وروعي في إعادة تنظيم الجيش اللبناني نقاط عدة، منها:

(1) إعادة بناء الجيش، من دون تدخّل سوري مباشر، ومن دون معاداة سورية.

(2) محاولة تخليص الجيش من هيمنة الميليشيات، من دون الاصطدام بها، وذلك احتراساً من قوّتها. وعهد بقيادة الجيش اللبناني إلى إميل لحود، الذي حاول فرض استقلالية المؤسسة العسكرية عن أي سلطة. ونظراً إلى أخطار الوضع الطائفي، فقد تقرر:

- إبقاء الوضع على ما هو عليه، إلى حين إعادة التوحيد.

- العمل على تجديد عناصر الجيش، وإنشاء وحدات جديدة، سميت، فيما بعد، «وحدات التدخل». وكان تجديد عناصر الجيش من طريق التطوع، لأن متوسط عمر جنوده، أصبح يقارب 35 سنة.

خامساً: الصراع بين «القوات اللبنانية» والجيش اللبناني

تسببت «حرب الإلغاء»، بين الجيش و«القوات»، بتدميرهما، وتهديم البنية التحتية للمنطقة الشرقية. فضلاً عن إخلالها بالتوازن بين الميليشيات الحليفة لسورية، والمدعومة من الجيش السوري، وميليشيات «القوات اللبنانية» والجيش اللبناني، وذلك في مصلحة سورية وحلفائها. وإزاء ضعف الجيش اللبناني، الناجم عن «حرب الإلغاء»، كان لا بدّ من الدعم السوري لتنفيذ اتفاق الطائف.

وأكملت حرب الخليج ما بدأته «حرب الإلغاء»، فما فعلته هذه، على صعيد التوازن الداخلي، حققته تلك على صعيد التوازن الإقليمي. إذ انبثق اتفاق الطائف من توازن عربي واضح: صراع وتوازن، بين

سورية والعراق والفلسطينيين، وفي ظلهما، نشطت القوى والدول العربية المعتدلة، كالمملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر. فجاء الاتفاق، في إطاره العربي، محكوماً بالاعتدال، وبرعاية إجماع عربي فعال، تمثل في اللجنة العربية الثلاثية العليا. ولم يكن في مقدور سورية أو العراق، حينئذٍ، رفض الحل والمبادرة العربيين، ولا رفض أو عرقلة رغبة الرياض فيهما. فأنجز، في الطائف، اتفاق وطني لبناني، برعاية المملكة، التي حققت بعض المكاسب فيه، إذ أسهمت إسهاماً فعالاً في اختيار الرئيس اللبناني الجديد، مشاركة، بذلك، سورية. ولا عجب. فالرئيس شهاب تولّى الحكم، عبّر اتفاق كلٍّ من واشنطن والقاهرة. وكذلك الرئيس شارل حلو. وحملت سليمان فرنجية إلى الرئاسة الصراعات الداخلية. أمّا إلياس سركيس، فقد هيّأ له الكرسي الأول تفاهم أمريكي سوري. وبلغ بشير الجميل وأمين الجميل سدة الحكم، من خلال تفاهم أمريكي إسرائيلي. وأسفر تفاهم أمريكي سعودي سوري عن رئاسة رينيه معوض. وأخيراً، جاء السوريون بإلياس الهراوي، منفردين، من دون معارضة أمريكية.

وجاءت حرب الخليج الثانية، لتخل بالتوازن العربي، ولتصرف العرب، ولا سيما المملكة العربية السعودية، إلى قضاياهم الداخلية، فانفردت سورية بتنفيذ اتفاق الطائف.

سادساً: القضاء على تمرد العماد ميشال عون

فور انتخاب الرئيس الهراوي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، بادر إلى استدعاء رئيس الوزراء، سليم الحص وجدد تكليفه برئاسة الحكومة. وبدأ معه ومع الرئيس الحسيني، مشاورات، لتأليف الحكومة الجديدة. وصدرت، بالفعل، مراسيمها، في 25 نوفمبر 1989، وتألفت من أربعة عشر وزيراً.

ولكن العماد ميشال عون، رفض الإقرار بالشرعية الجديدة، فعُدَّ متمرداً على الحكم. ومع تفاقم حالة التمرد، أصبح لا بدّ من القضاء عليها، إذ باتت تهدد بشلل الدولة، الإداري والعسكري والاقتصادي.

وإثر اغتيال الرئيس معوض، بدأت القوات السورية تعزيز وجودها، في حشد عسكري ضخم من الآليات، على خطوط التماسّ، بشكل مكثف، وعلني. وفي أول تصريح للرئيس الهراوي، أكد أن قضية التمرد ستحسم، في فترة وجيزة، مما عزّز القناعة بأن الحشد العسكري السوري، هو حشد جدي للقضاء على حالة التمرد. فبدأت حملة ضغط داخلية، إلى جانب ضغوط عالمية، قادها كل من الفاتيكان وفرنسا، تستهدف معالجة الوضع سياسياً، والحؤول دون عملية عسكرية سورية. فسعى المسؤولون إلى القضاء على التمرد، بإطلاق مبادرة سياسية، على أساس وثيقة الوفاق الوطني، أقرت خطوطها في مجلس الوزراء، وصدرت في 11 يوليه 1990، دُعي إلى المشاركة فيها الأطراف كافة، بمن فيهم العماد عون.

وإمعاناً في الرغبة في الحل الوفاقي، بادرت الحكومة، بوساطة مندوب اللجنة العربية العليا، الأخضر الإبراهيمي، إلى مسعى توفيقي لدى العماد عون. وإزاء رفض مبادرتها، قرر مجلس الوزراء تشكيل قوات عسكرية لمواجهته، وبمشاركة سورية. واللافت أن ميليشيا حليفة لسورية خرقت الحصار، فنقلت العتاد إلى العماد عون. وعلِّل ذلك برغبتها في محاولة كسب بعض العطف المسيحي، وإفشال الحصار، إمّا لإفساح المجال أمام عودة الاقتتال إلى المنطقة الشرقية، وإمّا لاستمرار الوضع التقسيمي، إفشالاً للحل، ككل، وإمّا تمهيداً لعملية عسكرية، تسفر عن دخول الجيش السوري إلى مناطق بعبدا والمَتْنَين وكسروان.

نقل رئيس الجمهورية اللبنانية قرار مواجَهة ميشال عون، إلى المسؤولين السوريين، طالباً مؤازرتهم. فاتفقت القيادتان، السورية واللبنانية، على موعد العملية. ولم يطّلع عليه إلاّ المسؤولون المعنيون: قائد الجيش، ووزير الدفاع، ورئيسا الجمهورية والحكومة.

فوجئ العماد عون بالعملية العسكرية، لظنه أن دونها المعارضة الفرنسية، والتحفظ الفاتيكاني، وانفتاح بعض أركان الميليشيات الموالية لسورية على التعامل الإيجابي معه، وتشجيعه على متابعة القتال ضد «القوات»، فضلاً عن اطمئنانه إلى أن استغلال الطيران غير مسموح به، دولياً وإقليمياً، إضافة إلى جو التعبئة الشعبية، الذي خلقه حول قصر بعبدا، علاوة على الاتصالات المباشرة، التي كان يجريها بعض الضباط التابعين له مع الاستخبارات السورية.

وما لبث عون أن طلب من السفير الفرنسي وقف إطلاق النار. فاشتُرط عليه، لاستجابة طلبه، أن يطلب من القوات التابعة له الالتحاق بالجيش اللبناني، بقيادة لحود. فأذعن.

القسم الخامس

تنفيذ اتفاق الطائف ونتائجه

أولاً: على مستوى الحكم

بدأ تنفيذ اتفاق الطائف يوم اجتماع المجلس النيابي، في مطار القليعات، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1989. وعلى الرغم من

التلكؤ في تنفيذه، فقد حققت حكومة الرئيس الحص إصلاحات سياسية بصورة دستورية، بدءاً من 11 تموز/يوليه 1990، معيدة توحيد لبنان والجيش، ومزيلة كل العقبات أمام تنفيذ الاتفاق، بدءاً من آخر تشرين الأول/أكتوبر 1990. كما مهدت للشرعية بسط سيادتها، واستعادت لها مؤسساتها وأبنيتها وهيبتها، في بيروت الكبرى، التي أخضعتها لسلطة الجيش وقوى الأمن اللبنانيِّين.

كان تحقيق الإصلاحات السياسية، بصورة دستورية، إيذاناً بوجوب تنفيذ خطوط الاتفاق الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالسيادة، وبسط سلطة الدولة، بقواها الذاتية، وإعادة تجميع القوات السورية، تمهيداً لانسحابها من جميع المناطق اللبنانية، باستثناء البقاع المواجِه لإسرائيل، وبعض النقاط في الجبل، التي تحمي المواقع البقاعية. وشروعاً، كذلك، في تنفيذ مبادئ الإصلاح السياسي، وممارستها وفقاً للدستور الجديد، من خلال مؤسسة مجلس الوزراء، ومشاركة الطوائف كافة في الحكم، والإقلاع على الهيمنة والتسلط والتفرد، وبناء دولة المؤسسات.

بعد انتخاب الرئيس معوض واغتياله، وانتخاب الرئيس الهراوي، وبعد توقف قسري لمدة عام كامل، نتيجة معاندة العماد عون، وعدم تسليمه بشرعية الحكم الجديد، أسفر تنفيذ الاتفاق عن نتائج مغايرة تماماً لِمَا كان قُرِّر في الطائف، إن لم تكن مناقضة له. فبدل الحكم من داخل مجلس الوزراء، مورس الحكم من خارجه؛ كما كان يحدُث قبْل نقل السلطة الإجرائية إليه. بل إن ثمة مَن يرى أن كثيراً من القرارات، المهمة والأساسية، كانت تتخذ خارج مجلس الوزراء، ثم تُطرح فيه للتصديق عليها، مثل قرار حل الميليشيات، واستيعاب عناصرها، وقرار تعيين النواب، وقرار التعيينات الأمنية العسكرية، وقرار تعيين السفراء، وقرار إجراء الانتخابات. ناهيك

أن الاتفاق الأمني العسكري، بين لبنان وسورية، لم يسمح لمجلس الوزراء بإجراء أي تعديل في صدده.

وهكذا، رأى الموارنة أن تنفيذ اتفاق الطائف، قد أرسى، بدل حكم المشاركة، صيغة للحكم خارج مجلس الوزراء، من خلال تركيبة نخبوية، غالباً ما كان يلمح إليها أمراء الميليشيات، باسم «الغرفة السوداء». وتوزعت هذه التركيبة، طبقاً للرؤية المارونية، ثلاث حلقات. تضم أولاها كلاً من الرئاسة وبعض الساسة المقرَّبين إلى الرئيس، وبعض رجال الأعمال، السابقين والحاليِّين.

أما ثانيتها، فهي حلقة رئيس الوزراء، رفيق الحريري، التي بدأ تأثيرها في الحكم، عبْر بعض التعيينات المختارة، في مواقع مؤثِّرة. وأدى ذلك إلى تحكّمها في الحقل المصرفي، والوسط الإعلامي؛ إذ امتلكت وسائل إعلامية، مثل «تليفزيون خاص، ثلثَي أسهم القطاع الخاص في تليفزيون لبنان، صحيفة «صوت العروبة»، صحيفة «المستقبل»، إذاعة الشرق الأوسط...».

أما ثالثتها، فتضم كلاً من الأحزاب والميليشيات، المتحالفة مع سورية، التي تحكّمت، بعد الطائف، في معظم مؤسسات الدولة.

ثانياً: على مستوى السيادة والاستقلال

حققت حكومة الرئيس الحص الإصلاحات السياسية، بصورة دستورية، وأرست، في 21 أيلول / سبتمبر 1990، دعائم دستور جديد، وأزالت آخر عقبة دون تنفيذ الاتفاق، متمثلة في تمرد العماد عون. ولكن العديد من الإصلاحات السياسية لم ينجز؛ إذ لم يكتمل حل الميليشيات، ولم يُسلَّم سلاحها إلى الدولة اللبنانية، في حين انتهت مهلة هذه المرحلة، في 21 أيلول/سبتمبر 1991، فمددت إلى نهاية 1992.

أمّا على صعيد بسط سلطة الدولة، بقواها الذاتية، فالوجود الفعلي للجيش اللبناني، اقتصر، لفترة طويلة، على كلٍّ من المتن وكسروان وجبيل. بينما خضعت منطقة الجنوب لنفوذ الفلسطينيين وهيمنتهم. وسيطرت «أمل» وحزب الله، حيثما وجدا. وبقي وجود الجيش اللبناني رمزياً، في مناطق الجبل الأخرى، وفي بيروت والبقاع والشمال، حيث كان الوجود الفعلي للجيش السوري وللميليشيات الحليفة له.

كذلك لم يُعَدْ تجميع القوات السورية، ولم يحصر وجودها في الأماكن المحددة له. فضلاً عن أن المهام، التي تحقق السيادة الوطنية، وتساعد على إنشاء علاقات مميزة، على أساس التعاون والتنسيق، في إطار استقلال كلٍّ من سورية ولبنان وسيادتهما، لم تنفذ على النحو المرسوم لها.

هكذا، تحوّل اتفاق الطائف، لدى التنفيذ، من تنظيم للانسحاب السوري من لبنان، على قاعدة الأخوّة والتعاون والتنسيق، إلى تنظيم للبقاء السوري في لبنان. وبدلاً من أن يحل الميليشيات، ويساعد على بسط سلطة الدولة، بقواها الذاتية، إذا به يطلق يد الميليشيات في الدولة ومؤسساتها.

ثالثاً: توازنان واتفاق

«لا نريد أن نرى دماء، بعد اليوم، في لبنان». تلك هي مشيئة الرئيسَين، الأمريكي والسوفيتي، المجتمعَين في مالطة. وانعكست تلك الرغبة سلاماً، على منطقة الشرق الأوسط، إذ حالت الدولتان العظميان دون أي تغيير في خريطتها. وانبثق من توازن القطبَين العالميَّين توازن إقليمي، أتاح لبعض دول المنطقة دوراً فاعلاً، نجم

عنه اتفاق الطائف. غير أن التوازن الإقليمي، كان قصير العمر، إذ اضطرب في إثر غزو العراق الكويت. وقضي عليه باندلاع حرب تحرير الكويت، التي أجبرت العراق على الانسحاب، ودمرت جزءاً من البنية الأساسية العراقية، المدنية والعسكرية، على السواء. وصرفت المملكة العربية السعودية إلى معالجة ما ترتب على الغزو العراقي، وانكفأت الجزائر إلى متاعبها الداخلية. وأدى كل ذلك إلى انفراد سورية برعاية تنفيذ اتفاق الطائف في لبنان.

رابعاً: اختلال توازن القوى الداخلي

تمثّل التوازن الداخلي اللبناني، في المرحلة الأخيرة من الحرب، في توازن قوى، قوامه الجيش اللبناني، بألويته الأربعة (الثاني، والخامس، والتاسع، والعاشر)، مضافاً إليها وحدات المساندة الأساسية (المغاوير، المكافحة، الشرطة العسكرية، الحرس). وتوافر لها العتاد والسلاح والذخيرة. علاوة على ميليشيات «القوات اللبنانية»، التي كانت، في آخر مراحلها، على درجة عالية من التدريب والتسليح.

وفي مقابل الجيش و«القوات»، كان ثمة الأحزاب والميليشيات المسلحة الأخرى، وبعض وحدات الجيش، غير المنظمة، والقليلة الفاعلية، بقيادة اللواء سامي الخطيب. وهذه القوى، على تناثرها وصراعتها، كانت منضبطة، تحت مظلة الجيش السوري.

وبدأ الاضطراب يتسرب في توازن القوى الداخلية، في شباط/ فبراير 1989، أي بعد اجتماعات تونس مباشرة، حين نشب الاقتتال الأول بين الجيش و«القوات». ثم تزايد مع إعلان حرب المرافئ غير الشرعية، وما استتبعها من «حرب التحرير»، التي أفقدت المناطق

الشرقية عناصر أساسية، من توازنها الداخلي، منها: التماسك ووحدة القوى ووحدة الموقف السياسي؛ إضافة إلى فقدان الازدهار الاقتصادي النسبي، والخدمات الاجتماعية. إن «حرب التحرير»، شكلت بداية الاختلال الفعلي في توازن القوى الداخلية اللبناني. وكان لها أثر كبير في إضعاف موقف المتشددين في وجه سورية، لدى مناقشة مشروع وثيقة الوفاق. غير أنها لم تكن كافية لترجيح أي من القوى المتصارعة، وظل التوازن في القوى شبه متعادل.

وعلى أساس هذا التوازن بين القوى الداخلية، وتوقُّع استمراره، وقّع اتفاق الطائف، ووضعت آلية تنفيذه. ومع بداية التنفيذ، بدأ الاختلال الفعلي في توازن القوى، وبدأت آلية التنفيذ تغيّر بعض ملامح ذلك الاتفاق.

الخلل الأول، تمثل في رفض العماد عون التسليم بشرعية الرئيس معوض. فإلى جانب الانتقادات، التي وجهت إلى العماد عون، في شأن قراره إعلان حربَي المرافئ والتحرير، وُوجِه عدم اعترافه بشرعية الرئيس معوض برفض من العديد من أطراف الصراع. ولعل مما ضاعف من فداحة هذا الخطأ، أن العماد عون، عاد، بعد مرور سنة، إلى التسليم بشرعية الرئيس الهراوي، من خلال الخطاب، الذي سلَّمه للسفير الفرنسي، رينيه، ونشر في 12 تشرين الأول/أكتوبر 1992، وتضمن:

أ - رفع الحصار.

ب - الاعتراف بالهراوي.

ج - استقالة عون والحص في وقت واحد.

أما الخلل الثاني، الذي أدى إلى ضرب توازن القوى الداخلي، فهو الحرب، التي سميت «حرب الإلغاء»، بين الجيش اللبناني و«القوات اللبنانية»، والتي نجم عنها تدمير قوة الطرفَين معاً، وتدمير البنية الاقتصادية للمناطق الشرقية. فضلاً عن هجرة بعض اللبنانيين إلى الخارج.

خامساً: توتر العلاقات بين الرؤساء الثلاثة (الترويكا)

اتسمت العلاقة بين كلٍّ من رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، ورئيس السلطة التشريعية، بالتوتر الشديد، خاصة بين الرئيسَين الهراوي والحسيني، على الرغم من انتسابهما، في السياسات المحلية، إلى تحالف واحد. وتبدّى هذا التوتر، لحظة تأليف الحكومة الأولى، بعد تولّي الهراوي السلطة؛ إذ إن تضامن الرئيس الحسيني مع الرئيس الحص، أحرج الهراوي، واضطره إلى تعيين الرئيس الحص، وأغلبية أعضاء الحكومة، التي كان يُعِدّها مع الرئيس معوض. وهو ما عنى رفض الهراوي للحص، ورفض الحسيني للهراوي. وسرعان ما لجأ رئيس الجمهورية، إلى التخلص من رئيس الحكومة، إذ ربطت «القوات اللبنانية» انسحابها، باستقالة الحص، على الرغم من نجاحه في إنهاء حالة التمرد، وتوحيد العاصمة، بيروت، وتوحيد الجيش، وإقرار الإصلاحات الدستورية، وإنهاء حالة الحرب.

سادساً: السياسة السورية بعد الطائف

عرف التدخل السوري المعلَن في لبنان، مراحل أساسية ثلاثاً: التدخل الشرعي الأول، بناء على استدعاء المسؤولين الشرعيين، والقيادات المسيحية. وأضفيت عليه الصفة الشرعية، من خلال قوات الردع العربية، في آخر عام 1976. التدخل الثاني، لإنقاذ بيروت

وطرابلس من الاقتتال الداخلي، في عامَي 1984 و1987، بناء على استنجاد قيادات لبنانية رسمية، في المدينتَين. والتدخل الثالث، بناء على دعوة رسمية، وبرعاية عربية، تنفيذاً لاتفاق الطائف، عام 1990. ومنذ التدخل الأول لم تُخْلِ القوات السورية البقاع والشمال، لحظة واحدة. أمّا العاصمة، بيروت، والجبل، فأخليا خلال الاجتياح الإسرائيلي، عام 1982، حتى عام 1987.

وعُلِّل التدخل الأول بمنع التقسيم، وحماية المقاومة الفلسطينية. والتدخل الثاني، بمنع الاقتتال بين اللبنانيين، وحماية المواطنين. والتدخل الثالث، بمساعدة الدولة اللبنانية على إستعادة سيادتها، وبسط سلطتها، وتأمين إقرار الإصلاحات السياسية الداخلية.

ونفِّذ مشروع تنظيم العلاقة اللبنانية السورية، المثلى، من وجهة نظر سورية، على مراحل ثلاث: المرحلة الأولى، خلال فترة حكم الرئيس إلياس سركيس. وقد فشلت هذه المحاولة، بسبب وجود الميليشيات، ورفض رئيس الجمهورية للمشروع، إلى جانب معارضة أكثرية الطبقة السياسية، في الحكم وخارجه.

المرحلة الثانية، تمثلت في محاولة ضبط الوضع في لبنان، عبّر إقرار الاتفاق الثلاثي بين حركة «أمل» والحزب الاشتراكي و«القوات اللبنانية». وفشلت هذه المحاولة، كذلك، بسبب معارضة جميع القوى، التي استثنيت من الاتفاق؛ ابتداء من رئيس الجمهورية، ووصولاً إلى مختلف القوى السياسية الأخرى.

أمّا المحاولة الثالثة، فاستدركت ما تسبب بفشل المحاولتَين السابقتَين، أي ضمان مؤسسات الحكم والأرض معاً؛ إذ إن المواقف المعلَنة للمسؤولين السوريين، خاصة الرئيس السوري، طمأنت

اللبنانيين، بالاعتراف العلني، للمرة الأولى في تاريخ الدولتَين، باستقلال لبنان وسيادته. إلا أنه، وللمرة الأولى، كذلك، في تاريخ الدولتَين، يصبح التدخل السوري في الشأن اللبناني الداخلي، تدخلاً بلا حدود. وآية ذلك تصريح للرئيس السوري، قال فيه: «ما يهمنا هو النص الذي وافقنا عليه، والذي أقره مجلس النواب اللبناني، وأصبح الوثيقة الوطنية. وهدفُ النص أمران: الأمر الأول، أن نساعد الدولة اللبنانية على تكوين قواها الذاتية، للتمكن من بسط الأمن وسلطة القانون. والأمر الثاني، أن سورية ضمان لإقرار الإصلاحات السياسية، في صورة دستورية. الإصلاحات السياسية، أُقر قسم كبير منها، ولكنّ هناك قسم أساسي، لم تجرِ مناقشته، حتى الآن، وهو متعلق بإلغاء الطائفية السياسية...».

أمّا اتفاق الطائف، فورد فيه: «ومن واقع العلاقات الأخوية، التي تربط سورية بلبنان، تقوم القوات السورية، مشكورة، بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية على بسط سلطة الدولة اللبنانية، في فترة زمنية محددة، أقصاها سنتان، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية، بصورة دستورية. وفي نهاية هذه الفترة، تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي، في ضهر البيدر، حتى خط حمانا المديرج عين دارة؛ وإذا دعت الضرورة، في نقاط أخرى، يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم اتفاق بين الحكومتين، يجري، بموجبه، تحديد حجم ومدة القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه، وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها».

سابعاً: موقف سورية من المستجدات

أدت أزمة الخليج الثانية، وما ارتبط بها، وترتب عليها من تحالفات وتوازنات، إلى تدعيم الدور السوري في لبنان، إلى الحدّ الذي جعل دمشق الفاعل الإقليمي الرئيسي على الساحة اللبنانية. وفيما يتعلق بالانتخابات النيابية، وهي أحد أهم المستجدات على الساحة اللبنانية، فقد عكست زيارات المسؤولين اللبنانيين المتوالية إلى دمشق، خلال الفترة من يوليه حتى أكتوبر 1992، الدور الذي ما زالت تؤديه سورية في لبنان. فضلاً عن تدخّلها للتغلب على بعض الخلافات بين ترويكا الحكم في لبنان.

ولجأت سورية في هذه الانتخابات، إلى تفنيد حجج وادعاءات بعض القوى والأحزاب السياسية، التي قاطعت الانتخابات، ووجهت اتهامات إلى دمشق. فأكد المسؤولون السوريون عدة أمور منها: عدم تحديد اتفاق الطائف موعداً لإعادة انتشار القوات السورية في البقاع، بل جعلها بعد عامين من الإصلاحات السياسية. وعلى هذا الأساس، فإن الاتفاق لم يحدد موعداً لإجراء الانتخابات النيابية، ولم يأتِ على ذكر ربطها بإعادة انتشار القوات السورية، وأي شروط تطرحها المعارضة، من هذا النوع، تُعَدّ غير صحيحة. وأكد السوريون أن مسألة إعادة انتشار القوات السورية في البقاع ومناطق أخرى، ستكون، حسبما جاء في اتفاق الطائف، موضوعاً للنقاش والتباحث والتفاهم، بين الحكومتَين، اللبنانية والسورية، بمساعدة بعض اللجان العسكرية، فيما بعد.

إضافة إلى ذلك، أكدت سورية ضمانها لنزاهة الانتخابات، وعدم تدخّلها فيها. كما رأت في الانتخابات اللبنانية مدخلاً لبناء لبنان، القادر على مواجَهة فترة ما بعد الحرب، فضلاً عن كونها

بنداً أساسياً من بنود اتفاق الطائف.

وعلى هذا النحو، رأت سورية، أن القوى الرافضة لإجراء الانتخابات، تمثّل قوى مدعومة من إسرائيل. وطالبت النظام اللبناني بعدم الاستجابة لمطلب تأجيلها، تأكيداً لهيبة الدولة اللبنانية. وساعدت الجيش اللبناني على تأمين سير العملية الانتخابية، بما منع قوى المعارضة من اللجوء إلى استخدام السلاح، لتعطيل الانتخابات. ويمكن إرجاع هذا الموقف السوري في لبنان إلى رغبة دمشق في تثبيت دورها في لبنان، على صعيد المؤسسات الدستورية الرسمية. ومن ثَم، فإن وجود مجلس نيابي لبناني، منتخَب، يضم غالبية مؤيدة أو متفهمة الدور السوري في لبنان، يُعَدّ أمراً مهماً من وجهة النظر السورية. فمثل هذا المجلس لن يثير قضايا، ولن يوافق على قرارات، من شأنها إحراج سورية، أو التأثير، سلباً، في دورها في لبنان، وبخاصة في ضوء التطورات الحالية، الإقليمية والدولية. كما لم تسمح سورية لأي قوى لبنانية داخلية، بأن تناقش الدور السوري في لبنان، خاصة أن القوى، التي عارضت الانتخابات، عام 1992، قد عرضت قبولها إياها بشروط، من بينها إعادة تركيز القوات السورية في البقاع، بل إن هناك من طالب بالانسحاب السوري الكامل من لبنان، كشرط لإجراء الانتخابات.

الجزء الثاني

التاريخ السياسي للدول العربية

الفصل الأول

سوريا

أولاً: الحكومة العربية في سوريا 1918 - 1920

شكَّل الملك فيصل بعد دخوله دمشق في تشرين الأول 1918 حكومة عسكرية برئاسة رضا باشا الركابي تشمل صلاحياتها جميع الأراضي السورية الطبيعية. وأرسل شكري باشا الأيوبي إلى بيروت لتأسيس إدارة عسكرية فيها ورفع العلم العربي على مقر الحكومة في بيروت، إلا أن المؤامرة الفرنسية - البريطانية قضت بأن تجزأ سوريا إلى ثلاث مناطق مبدئية: الساحل تحت الإدارة الفرنسية، والداخل تحت الإدارة العربية برئاسة فيصل، والمنطقة الجنوبية وتضم فلسطين تحت الإدارة البريطانية. إلا أن فرنسا طالبت بريطانيا بتنفيذ معاهدة سايكس - بيكو، وأخذت تثير الفرقة داخل سوريا معتمدة على إثارة النعرات الطائفية، وتظاهرت بريطانيا بالإخلاص للعرب وطلبت من فيصل أن يتفاوض مع فرنسا، وكانت اتفاقية فيصل كليمنصو وهي نسخة معدَّلة عن معاهدة سايكس -

بيكو، أي اعتراف بانتداب فرنسا على سوريا.

كانت ردة الفعل لدى الشعب السوري كبيرة، إذا قوبلت هذه الاتفاقية بالسخط والشجب، وقامت التظاهرات المنددة، فاجتمع المؤتمر السوري في دمشق 8 آذار 1920. وقرر إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية ورفض القبول بالانتداب.

ثانياً: مؤتمر سان ريمو 1920

جاء هذا المؤتمر رداً على مقررات المؤتمر السوري العام، الذي انعقد في آذار 1920. الذي أعلن فيه عن استقلال سوريا، ومبايعة فيصل ملكاً لها. وألح على رفض الانتداب. وعندما سمع الفرنسيون والبريطانيون بمقررات هذا المؤتمر اجتمعوا في سان ريمو لتوزيع الانتدابات في المنطقة العربية على الشكل التالي:

1 - سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

2 - فلسطين والعراق وشرقي الأردن تحت الانتداب الإنكليزي مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور بالنسبة لفلسطين.

ثالثاً: الاحتلال الفرنسي لسوريا 1920

أثارت مقررات سان ريمو استياءً كبيراً عند العرب السوريين، فهاجت البلاد، وقامت المظاهرات وسقطت حكومة الركابي التي كانت تهادن الفرنسيين وشكلت حكومة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي التي أعلنت برنامجاً وطنياً، والتي أسندت فيها وزارة الدفاع إلى يوسف العظمة، الذي أعلن التجنيد الإجباري، وشجع الثورات ضد القوات الفرنسية المتواجدة في المناطق الغربية.

عزم الملك فيصل السفر إلى أوروبا لعرض موضوع بلاده على مؤتمر الصلح، إلا أن الجنرال غورو الذي عين قائداً جديداً للجيش الفرنسي في سوريا، أعلمه بضرورة البقاء في البلاد، عبر رسالة متغطرسة بعث بها إليه، ووصلت هذه المطالب على شكل إنذار عرف فيما بعد بـ «إنذار غورو» الذي تضمن ما يلي:

1 - قبول الانتداب الفرنسي على جميع سوريا.

2 - قبول التعامل بالعملة الورقية التي أصدرتها فرنسا.

3 - تسليم خط حديد رياق حلب.

4 - إلغاء التجنيد الإجباري وتسريح الجيش الوطني.

5 - معاقبة الأشخاص الذين يقومون بأعمال ثورية ضد الفرنسيين.

أعطيت الحكومة السورية مهلة محددة لقبول الإنذار، درس الملك فيصل وحكومته الإنذار وتقرر قبول بعض شروطه (وقف التجنيد وتسريح الجيش) إلا أن الشعب رفض رضوخ الحكومة السورية، وأصدر المؤتمر السوري قراراً يقضي بعدم شرعية أية حكومة تقبل باسم الأمة أي شرط من هذه الشروط. وأعلن وزير الدفاع يوسف العظمة عن تشكيل الجيش الوطني لمقاومة الاحتلال وفتح باب التطوع.

أمر الجنرال غورو قواته بالزحف على دمشق متذرعاً بتأخر وصول الرد من الحكومة السورية، فكانت مواجهة غير متكافئة مع القوات السورية الشعبية المتواضعة بقيادة يوسف العظمة في معركة

ميسلون التي استشهد فيها عدد كبير من السوريين في مقدمتهم يوسف العظمة، ودخل الفرنسيون دمشق وأعلن إلغاء الحكومة السورية وغادر الملك فيصل إلى أوروبا.

رابعاً: تجزئة سوريا والثورات الوطنية

لاحق الفرنسيون المواطنين الأحرار، وعمدوا إلى كم الأفواه، وفرض الضرائب الباهظة، كما فرضوا اللغة والتاريخ الفرنسيين على المناهج التعليمية، كما عمدوا إلى تجزئة البلاد إلى دويلات منها: دمشق، حلب، الأسكندرونة، اللاذقية، جبل العرب، لبنان الذي أعلن الجنرال غورو قيامه في 31 آب 1920. وكان قد سبق كل ذلك فك لواء شرقي الأردن عن مرجعه دمشق ليكون تحت الانتداب البريطاني.

قاوم الشعب السوري التجزئة والتقسيمات بكل ضراوة، فاضطرت فرنسا إلى إصدار قرار في حزيران 1922 بإنشاء دولة اتحادية تضم دمشق وحلب واللاذقية بصلاحيات محدودة. إلا أن الشعب لم ينخدع بهذه القرارات فقامت الثورات في العديد من المناطق.

خامساً: الثورات الوطنية

بين عامي 1919 - 1921. قاد ثورة اللاذقية الشيخ صالح العلي، حيث تعاون مع الحكم الوطني في دمشق، وهزمت القوات الفرنسية في معارك كثيرة واتصلت مع ثورة إبراهيم هنانو في حلب. ولم تتمكن فرنسا من القضاء عليها إلا بحملة عسكرية كبيرة أدت إلى استشهاد عدد كبير من المقاومين. أما ثورة إبراهيم هنانو في حلب فقد قامت في جبل الزاوية، وسيطرت على الكثير من

المناطق منها إدلب جسر الشغور معرة النعمان، وهزمت الفرنسيين في عدة معارك. تفرغت لها فرنسا بعد القضاء على ثورة الشيخ صالح العلي، فانسحب هنانو إلى حمص ثم لجأ إلى الأردن حيث سلمه البريطانيون للقوات الفرنسية. أما الثورة السورية الكبرى التي اندلعت بين 1925 - 1927، فتعتبر من أهم الثورات لشمولها كامل الأراضي السورية، واستمرت حوالي 3 سنوات، اضطرت فرنسا خلالها لاستدعاء خيرة قوادها لقمع الثورة واحتوائها، كما أجبرت الثورة فرنسا على تغيير مفوضها السامي وخطتها في معاملة السوريين.

قاد هذه الثورة سلطان باشا الأطرش في السويداء، وقد استطاع الأطرش مع الثوار إلحاق خسائر كبيرة في صفوف الجيش الفرنسي وخاضوا معهم العديد من المعارك أهمها معركة الكفر، ومعركة المزرعة ومعركة المسيفرة.

سادساً: السياسة الفرنسية الجديدة في سوريا

اضطرت فرنسا إثر الثورة السورية الكبرى إلى تعديل سياستها، فعمدت إلى تغيير مندوبها السامي، وسلوك طريق المفاوضات والوقوف على مطالب الشعب. فألف المندوب السامي الجديد حكومة مؤقتة للإشراف على إجراء انتخابات الجمعية التشريعية ووضع دستور للبلاد، تنبثق عنه حكومة تفاوض الانتداب لنيل الاستقلال. ونجح الوطنيون في هذه الانتخابات بأكثرية ساحقة وأطلقوا على أنفسهم اسم «الكتلة الوطنية» ذلك عام 1928. وفي عام 1931 جرت انتخابات جديدة رافقتها أحداث دامية في دمشق ومع ذلك فاز الوطنيون بأغلبية ساحقة. واجتمع المجلس الجديد في حزيران 1932 وأعلن النظام الجمهوري وانتخب محمد علي

العابد أول رئيس للجمهورية. وحاول المجلس الجديد الوصول إلى معاهدة صريحة مع فرنسا ينهي فيها الانتداب، إلا أن الفرنسيون أفشلوا جميع المحاولات، ثم عطلوا أعمال المجلس وأخضعوا البلاد للحكم المباشر. فحدثت اضطرابات دامية ومظاهرات وإضرابات عام 1936 التي عمت مختلف المدن السورية واستمرت في العاصمة دمشق لمدة ستين يوماً، فشلت الحركة الاقتصادية نهائياً، فاضطرت فرنسا لتغيير سياستها والقبول بتأليف وفد سوري للمفاوضة بهدف الوصول للمعاهدة.

تألف الوفد برئاسة هاشم الأتاسي الذي سافر إلى باريس، وتوصّل بعد عدة مفاوضات إلى عقد مشروع معاهدة عام 1936 والتي تضمنت عدة نقاط أهمها:

1 - تسود بين سوريا وفرنسا علاقة صداقة دائمة وتتشاوران في الشؤون الخارجية.

2 - تنقل جميع الالتزامات التي أبرمتها فرنسا باسم سوريا إلى الحكومة السورية.

3 - تتعاون الدولتان في الحرب.

4 - مسؤولية حفظ الأمن في سوريا على الحكومة السورية.

5 - مدة المعاهدة 25 سنة تبدأ منذ دخول سوريا في عصبة الأمم.

استقبل الوفد العائد من فرنسا استقبالاً حاراً، ودعي الشعب لانتخابات جديدة نجح الوطنيون بغالبية مقاعدها وانتخب هاشم

الأتاسي رئيساً للبلاد. وتألفت حكومة جديدة برئاسة جميل مردم بك لمتابعة تنفيذ المعاهدة، إلا أن فرنسا عادت لتتلكأ في تنفيذ معاهدتها وتقيم العراقيل، إلى أن أعلنت عزوفها عن مشروع المعاهدة بعد اضطرابات عنيفة فاستقال رئيس الجمهورية بعد استقالة حكوماته المتتالية، وعادت البلاد تحت السيطرة المباشرة للفرنسيين.

سابعاً: فصل لواء أسكندرون

الأسكندرون منطقة سورية معروفة باسم «لواء أسكندرون» ضمت إلى تركيا عام 1938 وباتت تحمل اسم «محافظة هاتاي»، ويقع هذا اللواء في أقصى الشمال الغربي من سوريا وتبلغ مساحته 18 ألف كلم2، سكنه عام 1939 حوالي 220 ألف نسمة منهم 87 ألف نسمة فقط من الأتراك. وقد ظهرت أول إشارة حول النزاع في مراسلات حسين مكماهون حين أشار مكماهون إلى فصل هذه المنطقة زاعماً أن سكانها ليسوا عرباً، وقد رفض الشريف حسين هذه الادعاءات إلا إنه تنازل عن مرسين وأضنة فقط. وعندما عقد الحلفاء معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية في 10 آب 1920 (معاهدة سيغر) تنازلت الدولة العثمانية عن منطقتي الأسكندرون وكيليكيا، لكن هذه المعاهدة أثارت ثائرة بعض الأتراك فالتفوا حول مصطفى كمال (أتاتورك) الذي قاد حركته في شرقي الأناضول ورفض الاعتراف بمعاهدة سيغر ووضع «ميثاق المجلس الوطني الكبير» الذي أعلن بموجبه إعادة تكوين تركيا من جميع أجزاء الدولة العثمانية التي تسود فيها غالبية تركية.

قام «الكماليون» باستغلال الأوضاع الدولية لصالحهم، فأقنعوا السوفيات بالاعتراف بميثاقهم، وعدم الاعتراف بمعاهدة سيفر، كما عقدوا معاهدة مع فرنسا سميت معاهدة أنقرة، قدمت فيها

فرنسا لتركيا بعض الامتيازات في لواء أسكندرون حيث اعتبرت اللغة التركية اللغة الرسمية ذلك عام 1921، وفي 24 تموز 1923 عقد الحلفاء معاهدة الصلح مع الحكومة التركية الجديدة (معاهدة لوزان) التي أقرّت معاهدة انقرة ؛حيث استندت تركيا بهذه المعاهدة في مطالبتها فيما بعد بلواء اسكندرون. ثم استغلت تركيا انشغال فرنسا بإخماد الثورة السورية الكبرى فطالبت بتعديل الحدود السورية التركية، فعدلت لمصلحتها، ثم عادت ثانية للمطالبة بتعديل الحدود من جديد وكان لها ذلك، ثم قادت تركيا حملة دبلوماسية بهذا الخصوص ونجحت باستصدار قرار من مجلس عصبة الأمم يقضي بتعيين وسيط خاص للنظر بهذا الأمر هو ساندلر ممثل السويد، وجاء تقريره بمنح هذا اللواء استقلاله التام بشؤونه الداخلية وجعل اللغة التركية هي الرسمية وهكذا تقدمت تركيا خطوة جديدة نحو فصل اللواء عن سوريا، في هذا الوقت لم يكن بيد السوريين في دمشق أي شيء فحكومة سعد الله الجابري عجزت عن التصدي لمشاريع السلخ، لضعفها أمام سلطة الانتداب وانشغالها في المعاهدات مع فرنسا بهدف الحصول على الاستقلال.

حاولت الحكومة السورية حسم الخلاف مع تركيا بتقسيم اللواء بينهما على أن تكون مدينة اسكندرونة في القسم التركي ومدينة انطاكية في القسم السوري إلا أن أتاتورك رفض ذلك، وفي 15 تموز 1938 اجتاز الجيش التركي حدود اللواء واحتل مدن الاسكندرونة وبيلان وقرقمان وبقي الجيش الفرنسي في باقي المدن. ثم حصلت الانتخابات في ظل هذا الوجود فحصل الأتراك على 22 مقعدا والعرب السوريين على 18 مقعدا، ثم قامت فرنسا في 23 حزيران 1939 بتسليم تركيا كامل أراضي اللواء وتم ذلك فعلياً في 23 تموز 1939.

ثامناً: سوريا أثناء الحرب العالمية الثانية ونيل الاستقلال

خضعت سوريا أثناء هذه الحرب للحكم العسكري الفرنسي، وفي عام 1940 أعلنت حكومة فيشي الموالية للألمان مندوباً سامياً لها في سوريا هو الجنرال دانتز فأثار ذلك البريطانيين حلفاء ديغول فعملوا على انتزاع سوريا من أيدي حكومة فيشي وتم ذلك عام 1941. وعند دخول مندوب فرنسا الحرة إلى سوريا أعلن استقلال لبنان وسوريا وإلغاء الانتداب عنهما، ذلك في 27 أيلول 1941 ووقع هذا الإعلان الجنرال كاترو والرئيس السوري الشيخ تاج الدين الحسني.

أجريت انتخابات جديدة وأنتخب شكري القوتلي رئيساً للبلاد في 17 آب 1943، وفارس الخوري رئيساً للمجلس النيابي، وبعد يومين تألفت الحكومة برئاسة سعد الله الجابري. وعملت هذه الحكومة لإنهاء الانتداب فعلياً عن سوريا ولبنان، فكانت النتيجة في 23 كانون الأول 1943 حيث عقد الاجتماع في دمشق بحضور الرئيس السوري شكري القوتلي ورئيس وزراءه سعد الله الجابري ووزير الخارجية جميل مردم بك. وعن لبنان رئيس وزراءه رياض الصلح والوزير سليم تقلا والمندوب الفرنسي. وقد تم في هذا الاجتماع الاتفاق على انتقال الصلاحيات إلى الدولتين المستقلتين مع حق التشريع والإدارة اعتباراً من 1 كانون الثاني 1944.

تاسعاً: سوريا بعد الاستقلال 1945 - 1970

بدأ رئيس الجمهورية شكري القوتلي عهد الاستقلال، وسط أزمة اقتصادية خانقة سنة 1949، وكانت أولى مهام هذا العهد رسم السياسة الخارجية، وبخاصة الموقف من الدول العربية المجاورة

والعلاقة مع تركيا، وقد تميزت السنتان السابقتان بانحلال وفساد كبيرين في شكليها النيابي والإداري. فالرجال الذين قادوا العمل النضالي الاستقلالي لا تجربة لهم في الحكم والعمل الحكومي، فبدأت الإضرابات تتوالى، وجرى تشكيل عدة حكومات في هذه المرحلة لتصحيح الوضع، وكان أكبر امتحان في هذه المرحلة مر على حكومة جميل مردم بك هو القضية الفلسطينية، فحين أُعلن قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين سارت المظاهرات في مختلف المدن السورية، فقام مجلس النواب بإقرار قانون خدمة العلم وزيادة الضرائب وشراء الأسلحة، واستقال كثير من الضباط السوريون كي يشاركوا في جيش الإنقاذ، وبدأت المقاومة التي قادها أديب الشيشكلي وأكرم الحوراني بمهاجمة مستوطنات يهودية قرب الحدود مع سوريا، وفي 16 أيار أي بعد يومين من إعلان بن غوريون قيام دولة إسرائيل دخل الجيش السوري فلسطين ولكن سرعان ما صُدَّ في وادي الأردن بعد قتال ضار. وفي آب 1948 تشكلت حكومة جديدة برئاسة جميل مردم بك قامت باعتقال ميشال عفلق بتهمة توزيع منشورات تدعو إلى حل البرلمان. فنشبت بعد ذلك أزمة سياسية صحبها تدهور اقتصادي وحصلت مواجهات دموية فاستقالت الحكومة في أول كانون أول 1948 وأصبحت سوريا بلداً بلا حكومة ويهيمن عليه مواطنون ثائرون واقتصاد منهار؛ وقد اخفق معظم السياسيين في تلك الفترة بتشكيل حكومة جديدة. وفي 3 كانون أول 1948 أمر قائد الجيش حسني الزعيم بالتدخل لوضع حد للاضطرابات الواسعة وأخضع الصحافة لرقابة قاسية ونجح خالد العظم بتشكيل حكومة حكمت تحت مظلة الجيش حتى أواخر 1949.

عاشراً: انقلاب الزعيم

في صباح 30 آذار 1949 قام الزعيم حسني الزعيم بتسلم

زمام الأمور في سوريا، فعمد في 3 نيسان إلى حل المجلس النيابي رسمياً وقام في 7 نيسان بإعلان إقالة كل من شكري القوتلي وخالد العظم ووضعهما في سجن المزة.

شكل الزعيم في 17 نيسان 1949 حكومة وترأسها بنفسه، ثم انتخب رئيساً للجمهورية بالإجماع؛ ثم شكلت حكومة رأسها محسن البرازي واتخذ الزعيم لنفسه لقب المشير.

حدث في عهده العديد من المشاكل والقضايا الحساسة مع بعض الدول العربية، لعل أهمها قضية أنطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي فر من لبنان واستقبل لاجئاً سياسياً في سوريا، حيث أكرم الزعيم في وفادته ولكنه سرعان ما قام في أول تموز بتسليمه إلى السلطات اللبنانية حيث أعدم بعد محاكمة صورية. فكانت ردة الفعل السورية شديدة ومستنكرة ما أضعف شعبيته، إضافة إلى سياسته العامة الموالية للغرب وإصلاحاته العلمانية.

حادي عشر: انقلاب الحناوي

تم وضع حد للزعيم حين أطاح به خصومه العسكريين في 13 آب 1949 بقيادة سامي الحناوي ومحسن البرازي، وبعد يومين على الانقلاب سلم الحناوي السلطة رسمياً إلى هاشم الأتاسي، وأعلن الحناوي أن مهمته قد انتهت.

حُدد موعد الانتخابات في 15 تشرين الثاني 1949 وكان من أبرز المرشحين في حزب البعث: ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار وشكلت رابطة العلماء الجبهة الاشتراكية الإسلامية برئاسة مصطفى السباعي.

قبيل هذه الانتخابات برز موضوع الاتحاد مع العراق، وعادت مصر والسعودية لتمارسان ضغطاً معارضاً، وكان الحناوي أقرب إلى الجهات التي تحبذ هذا الاتحاد. وكان أمام المعادين للاتحاد بديل واحد تشكيل تحالف معارض له، وكان العقيد أديب الشيشكلي قائد اللواء الأول المتمركز في درعا قائداً لهذه العناصر وأكرم الحوراني في حلقة الوصل وتحرك الشيشكلي في 19 كانون الأول 1949 واحتجز اللواء سامي الحناوي وأعلم الرئيس الأتاسي بالأمر وطلب منه تشكيل حكومة جديدة، وعندما فشل بذلك، قام خالد العظم بتشكيلها، وفي 7 نيسان أدى الرئيس الأتاسي القسم الدستوري.

ثاني عشر: عهد هاشم الأتاسي

تغيرت عدة حكومات في ذلك العهد، فبعد حكومة خالد العظم قام ناظم القدسي بتشكيل حكومتين متتاليتين، وكان الجيش ممثلاً بوزير الدفاع فوزي سلو، ثم عاد خالد العظم وشكل وزارة جديدة عام 1951 في شهر آذار، وفي شهر تموز قدَّم استقالته ليقوم حسن الحكيم بتشكيل حكومة جديدة وكان الزعيم سلو وزيراً للدفاع ما يعني موافقة الشيشكلي على هذه الحكومة، إلا أن الخلاف سرعان ما عاد إلى هذه الحكومة حول نفوذ الجيش. فقامت أزمة جديدة أطاحت بوزارة الحكيم في 10 تشرين أول 1951 وبين 10 تشرين الثاني و 28 تشرين الثاني كلف الرئيس الأتاسي على التوالي كل من رشدي الكيخيا، ناظم القدسي، زكي الخطيب، معروف الدواليبي، وسعيد حيدر، عبد الباقي نظام الدين بتشكيل الوزارة وجميعهم اعتذر بعد يوم أو يومين. إلى أن اقنع الأتاسي الدواليبي بتشكيل الحكومة ونجح في ذلك.

ثالث عشر: انقلاب الشيشكلي

في اليوم التالي حصل الانقلاب الأبيض برئاسة أديب الشيشكلي، فاعتقل الوزراء وقدم الأتاسي استقالته فتولى الشيشكلي كافة أمور الدولة وحلَّ البرلمان وأصدر أمراً بتولي فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحظرت الأحزاب ما عدا البعث والاشتراكي إلا أنهما في 6 نيسان لقيا المصير نفسه.

وفي حزيران 1952 شكَّل الشيشكلي حكومة سلو الذي تسلم السلطتين التنفيذية والتشريعية ولم تحوِ أي أسماء لامعة، ومنذ أواخر صيف 1952 بدأت تظهر علامات تململ وسخط في الجيش. ففي 28 كانون الأول كشف عن مؤامرة فأحيل عدد من الضباط على التقاعد. منهم رئيس الأركان السابق أنور بنود، كما اعتقل العديد من المدنيين أهمهم محمود وشوكت وأكرم الحوراني وميشال عفلق وصلاح الدين البيطار. وفي عام 1953 ثبت الشيشكلي رئاسته باستفتاء شعبي، ثم أعلن عن عفو عام عن السجناء السياسيين وتخلى عن منصبه كرئيس للأركان لشوكت شقير. وفي أيلول 1953 رفع الشيشكلي الحظر المفروض على الأحزاب مستثنياً الشيوعيين واندمج حزبا عفلق (البعث) والحوراني (الاشتراكي) ليصبحا «حزب البعث العربي الاشتراكي» وجاءت نتائج الانتخاب لمصلحة حركة التحرير العربي التابعة للشيشكلي.

رابع عشر: عودة الأتاسي

عمَّ حراك الطلبة أنحاء سوريا، كما بدأت حالة من التمرد العسكري في حلب في 25 شباط 1954، ما لبثت أن انضمت لها القيادات العسكرية في باقي المدن السورية، فتباحث شوكت شقير

مع الرئيس الشيشكلي، الذي قدَّم استقالته وهرب إلى بيروت ومنها إلى السعودية. ثم أعلن بعد ذلك شقير أن الأسباب التي منعت استمرار الحكم الشرعي ومنعت هاشم الأتاسي من متابعة ممارسة صلاحياته قد زالت.

وبعد مشاورات أجراها الأتاسي، شكَّل سعيد العزبي في 19 حزيران عام 1954 وزارة محايدة، ثم عيَّن الرئيس الأتاسي موعداً لإجراء الانتخابات في 24 أيلول، وفي 5 تموز عاد القوتلي بعد 5 سنوات من المنفي، ولقيَّ ترحيباً واسعاً، وجرت الانتخابات ففاز المستقلون بـ 29 مقعدا من بينهم خالد العظم، فيما فاز حزب البعث بـ 17 مقعداً.

كلف فارس الخوري بتشكيل حكومة من مهامها مواجهة التوتر بين دمشق والقاهرة، نتيجة الحلف الذي أقامه الغرب في المنطقة، إضافة إلى اختيار جماعة الإخوان المسلمين دمشق مقراً لها، وهي على عداء مع مجلس قيادة الثورة المصرية، ثم كان إعلان العراق في كانون الثاني 1955 عقد ميثاق مع تركيا،. واتخذت الحكومة السورية موقفاً رافضاً للانضمام الى حلف بغداد، بعده قدَّم الخوري استقالته.

بعد ذلك بأيام شكل العسلي وزارته متضامناً مع خالد العظم، وكان البيان الوزاري تصريحاً بالحياد ورفضاً مجدداً للحلف العراقي - التركي ودفاعاً شديداً عن ميثاق الأمن القومي الذي ترعاه القاهرة، بعد ذلك انضمت سوريا إلى هذا الميثاق مع مصر والسعودية.

ثم جاءت قضية اغتيال عدنان المالكي، معاون رئيس الأركان

العامة للجيش، المقاوم العنيد لحلف بغداد لكنه اغتيل عبر الحزب القومي السوري الاجتماعي في 22 نيسان 1955، ما أدى إلى تصفية هذا الحزب وتعميق التقارب مع مصر.

خامس عشر: عهد شكري القوتلي

في 18 آب 1955 انتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، وشكل سعيد العزبي في 23 آب حكومته الجديدة، واكتسب الاندفاع نحو اليسار زخماً جديداً قطباه الأساسيان حزبا البعث والشيوعي.

وفي أواخر 1955 انشق حزب البعث بين جناحيه (الاشتراكي العربي أكرم الحوراني والبعث الاشتراكي ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار) حول الحلف الذي شكله جناح الحوراني مع زعيم الشيوعيين خالد بكداش، وكذلك حول دعوة جناح عفلق الحكومة بضرورة عدم الذهاب بعيداً في معاداة العراق.

وفي 15 حزيران 1956 شكل صبري العسلي وزارته، وأعلنت في بيانها أنها ستعمل لتحقيق الوحدة مع مصر والأردن والدول العربية المتحررة الأخرى. في ذلك الوقت، حصلت أزمة السويس في مصر وحصل العدوان الأثيم الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر، فقامت قوات سورية بأمر من عبد الحميد السراج بتدمير عدد من محطات الضخ البترولية الخاصة بنفط العراق.

وأعلن عن كشف مؤامرة لقلب نظام الحكم بدعم من العراق، فأوقف أفراد المجموعة بينهم 8 نواب، وفي هذا الجو المحموم أعاد العسلي تشكيل حكومة جديدة، بهدف التصدي للمؤامرات والاقتراب أكثر من مشروع الوحدة مع مصر.

طرح وفد سوري الموضوع عند زيارته لمصر ومقابلة عبد الناصر أوائل آذار 1957 ؛كان رد الرئيس فاتراً، بسبب طبيعة المشاكل السائدة في سوريا، ثم تحوّل الخلاف الداخلي في سوريا إلى خلاف دولي. فقد أعلنت دمشق في 23 آب 1957 عن كشف مؤامرة حاكتها أميركا للإطاحة بالحكومة السورية، فقامت حملة تطهير في صفوف الجيش، ثم أعلنت مصر في 9 أيلول 1957 أنها تمنح سوريا دعمها غير المشروط. وبعد يومين عقد في القاهرة فجأة اجتماع قمة عسكري سوري مصري برئاسة الرئيس عبد الناصر، انتهى بوضع جيش الدولتين بإمرة القيادة المشتركة وبقيادة الفريق عبد الحكيم عامر، ووصلت إلى سوريا وحدة من الجيش المصري نزلت في اللاذقية، ما أدى إلى انفجار شعبي حماسي مطالب بالوحدة السورية - المصرية.

سادس عشر: الوحدة بين سورية ومصر (1 شباط 1958 أيلول 1961)

جاءت الخطوة الأولى في 9 كانون الأول 1957، حين عرض ميشال عفلق الفكرة حول وضع مشروع قانون بهدف قيام اتحاد فيدرالي مع مصر، حيث كان حزب البعث متخوفاً من ازدياد نفوذ الحزب الشيوعي داخل سوريا، فوجد البعثيون في الوحدة مع مصر المخرج الوحيد من هذا المأزق. فعقيدة البعث الوحدوية والاقتصادية تتفق وعقيدة الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، وعلى حين غرة، وصل إلى مصر في 21 كانون الثاني 1958 وفد من الضباط السوريين وانضم إليه صلاح الدين البيطار وزير الخارجية للطلب من الرئيس عبد الناصر إقامة اتحاد فوري بين البلدين باعتبار أن الشيوعيين على وشك استلام مقدرات البلاد.

بادئ الأمر، وافق الشيوعيون على مشروع الوحدة لكن سرعان ما رفض خالد بكداش التوقيع على إعلان الوحدة، كما رفض حل الحزب وغادر سوريا إلى الاتحاد السوفيتي مقاطعاً جلسة انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة.

سابع عشر: عودة الانقلابات

في اليوم التالي للانقلاب الانفصالي، أعلنت في سوريا حكومة جديدة برئاسة مأمون الكزبري، حيث حُدد موعد للانتخابات، وفاز فيها غالبية الأحزاب والنواب الذين كانوا في مجلس 1958، واتجه الحكم من جديد باتجاه العراق فبدأت المعاهدات والاتفاقات تعقد بين البلدين.

بدا اللقاء بين رئيسي الدولتين، وكأنه يوشك أن يفضي إلى الوحدة بينهما. ولكن سرعان ما غاصت سوريا في الانقلابات والانقلابات المضادة من جديد خاصة في صفوف ضباط الجيش. بدأت الأزمة بقيام العقيد النحلاوي، الذي حطم الوحدة بالقبض على الحكومة وإيداعها السجن مع رئيسها القدسي، وقد أضاف هذا الاستباق باقي الضباط والناصريين، فقاموا بتجميع بعضهم ضده وتمردوا عليه واقتحموا قلعة حلب، وانضم إليهم فيما بعد حافظ الأسد وصلاح جديد ومحمد عمران. وبدأت هذه الجماعات تخطط للانقلاب، وفي 8 آذار 1963 استطاع الضباط البعثيون من السيطرة على الحكم وإنشاء «المجلس الوطني لقيادة الثورة» الذي راح يبحث في توحيد الجبهة مع العراق الذي كان البعث فيها قد سبق البعث في سوريا في الانقلاب الذي أطاح بحكم عبد الكريم قاسم، ولإجراء مباحثات مع عبد الناصر لإقامة وحدة ثلاثية بين سوريا ومصر والعراق.

أعلنت الوفود المتفاوضة في 16 نيسان 1963 عن «ميثاق الوحدة الثلاثية» إلا إن هذا الميثاق لم يعد الثقة ولم يوقف الصراع بين البعث والقوى الناصرية في سوريا والعراق. وبفشل الميثاق اندلعت الاضطرابات من جديد واضطر البعث من جديد لإجراء عمليات إقصاء لكل من خالفهم الرأي، فتم منح المجلس الوطني لقيادة الثورة السلطة التنفيذية والعسكرية.

وفي أعقاب هذه الأزمة ومجيء حكومة تهدئة رأسها صلاح البيطار، تولّت الحكم وزارة برئاسة أمين الحافظ التي عملت على تأميم موارد البلاد النفطية والمعدنية.

انتقلت هذه الصراعات إلى داخل حزب البعث لا سيما بعد أن احتل العسكريون مواقع مهمة ومؤثرة داخل الحزب، وساد تشكيل القيادات والوزارات جو من التنافس الحاد على السلطة، وانفجر الصراع الحزبي العلني في حركة حزبية عسكرية ضد القيادة القومية، سُميت حركة 23 شباط 1966 حيث تسلم مقاليد الأمور في سوريا إثرها كبار ضباط الحزب، فعين نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية ويوسف زعين رئيساً للوزراء، وصلاح جديد أميناً قطرياً مساعداًلحزب البعث، ونشطت الحكومة في إنجاز بعض المشاريع الكبرى: مثل سد الفرات والنزاع مع شركة abc.

ثامن عشر: عدوان 1967 وخسارة الجولان

بدأت إسرائيل قبل شهرين من اندلاع الحرب سلسلة من الانتهاكات لاتفاقية الهدنة مع سوريا، نجم عنها اشتباكات وتهديدات إسرائيلية، وفي 13 أيار علمت القيادة المصرية عن طريق المخابرات السوفيتية بوجود حشود إسرائيلية على الحدود مع سوريا، فبدأت

القوات المصرية عملية حشد واسعة لقواتها وعلنية لتؤكد أن مصر ستقف مع سوريا إذا ما اعتدت عليها إسرائيل.

وفي صباح الخامس من حزيران 1967 بدأت إسرائيل بهجوم جوي على القواعد الجوية المصرية واستطاعت بفترة قليلة القضاء على القوات الجوية، وسيطرت بالتالي على الجو الأمر الذي سهّل لقواتها البرية بالاندفاع بقوة في سيناء والضفة الغربية والجولان. ولم يتوقف القتال إلا في 10 حزيران 1967 بعد ما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وسيناء والجولان.

تاسع عشر: سيطرة الأسد على الوضع الداخلي

ظل الرئيس حافظ الأسد محجوباً بظل محمد عمران وأمين الحافظ وصلاح جديد، وبعد حرب 1967، عقد حافظ الأسد العزم على بناء قاعدة شخصية له في القوات المسلحة. ثم اشتدت الخلافات بينه وبين زملائه في 1968 حول الأمور السياسية والحزبية، وكذلك الموقف من الثورة الفلسطينيين، وسرعان ما أصبح الخلاف المتزايد بين الأسد وصلاح جديد مدار الحديث في الجيش والحزب، وخطوة بعد خطوة راح الرئيس الأسد يبعد مناصري جديد من مراكز النفوذ المختلفة فطرد رئيس الأركان أحمد سويداني في شباط 1986 وعين مصطفى طلاس المقرب منه، واستمر الأسد في إحكام قبضته على الجيش، أما في الحزب فقد رفض المؤتمران القطري والقومي أكثر طروحات الأسد، لكنه استطاع إزاحة اثنين من خصومه، رئيس الوزراء يوسف زعين ووزير الخارجية إبراهيم ماخوس. وبانتحار عبد الكريم الجندي في 1 آذار 1969 مدير مكتب الأمن القومي في الحزب، المسيطر على جهاز الأمن والاستخبارات في الدولة والسند الرئيسي لصلاح جديد، تغيّر ميزان القوة بشكل كبير لصالح الأسد

وشقيقه رفعت الذي كان ذراعه الأيمن في النزاعات الداخلية.

عشرون: تدخل سوريا في أيلول الأسود 1970

قبل انفجار الأزمة في الأردن، كان الأسد قد أصبح سيد سوريا الأول، ولم يقم بنزاع مع صلاح جديد حول التدخل السوري لدعم الفدائيين. فعبرت القوات السورية الحدود الأردنية في 18 أيلول وسيطرت على مدينة اربد، وكان الأسد يدير هذه العمليات شخصياً، وفي 22 أيلول أمر الحسين اللواء المدرع المعزز بالدعم الجوي بالاشتباك مع الدبابات السورية، وبعد ظهر اليوم نفسه انسحبت الوحدات السورية عائدة إلى سوريا، وكان الملك حسين قبل يومين قد طلب المساعدة من الأمريكيين، عندها قامت دبابات الحسين وطائراته بالاشتباك مع السوريين في 22 أيلول، فأدرك الأسد جدية الموقف ولم يكن لديه النية الانخراط في معركة غير متكافئة.

واحد وعشرون: الحركة التصحيحية والإمساك بالسلطة (1971 - 2000)

بعد أسبوع من مغادرة دبابات سوريا الأردن، رحل الرئيس جمال عبد الناصر. وبعد شهر أي في 30 تشرين الأول 1970 دعا صلاح جديد إلى مؤتمر استثنائي للقيادة القومية، وكانت أولى قرارات المؤتمر، أمر وزير الدفاع حافظ الأسد، بأن يتوقف عن إجراء أي مناقلات في الجيش طيلة فترة انعقاد المؤتمر، ثم اتبعتها بقرارات جردت الأسد وزميله مصطفى طلاس من مناصبهما القيادية في الجيش والحكومة، إلا أن الأسد كان قد اتخذ احتياطاته ونشر قواته حول قاعة المؤتمر وعندما انتهى المؤتمر في 12 تشرين الثاني، اعتقل الأسد العديد من خصومه، فزج بصلاح جديد ويوسف زعين

ونور الدين الأتاسي بالسجن وهرب وزير الخارجية إبراهيم ماخوس إلى الجزائر، وأطلق الرئيس الأسد على هذه العملية الحركة التصحيحية.

بدأ الرئيس الأسد بإتباع سياسة جديدة، فعمل على تعديل الخطاب السياسي الذي اعتاده السوريون. فتخلى عن حرب الطبقات وبدأ بتوسيع قاعدته الشعبية وفرغ إلى المصالحة الوطنية. وفي 22 شباط 1971 تمتع بصلاحيات كرئيس الجمهورية وفي 12 آذار أدَّى استفتاء شعبي إلى تثبيته كرئيس للبلاد لمدة سبعة أعوام.

اثنان وعشرون: حرب تشرين الأول 1973

رفضت سوريا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 باعتباره رمزا تصفية القضية الفلسطينية. ووضعت القيادة السورية تسليح الجيش وتقويته في صدارة أولوياتها. وتعددت اللقاءات بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس المصري أنور السادات لتحديد موعد نهائي لبدء الحرب، واتفقا على أن تكون ساعة الصفر في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة بعد ظهر يوم السبت في 6 تشرين الأول 1973. وفي التاريخ المحدد اجتاح المصريون والسوريون حواجز الدفاع الإسرائيلية على جبهتي سيناء والجولان في واحدة من أبرز حالات العبور في تاريخ الحروب، إلا أن الأمور تغيّرت في الأيام التالية، فغيّرت مصر من خطتها مع سوريا، فقامت إسرائيل باستفراد سوريا في الجولان، فأعادت الوضع إلى ما كان عليه وحاولت التغلغل إلى العمق السوري لولا تدخل الجيوش العربية (العراق والأردن) وتشدد الموقف السوفيتي في إيقاف الحرب.

ثلاث وعشرون: سوريا والحرب اللبنانية

بطلب من الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، تدخلت القوات

السورية في لبنان في 13 أيار 1976 لوقف الاقتتال الداخلي بين الأطراف اللبنانية المتنازعة وكذلك القوات الفلسطينية. إلا أن الأوضاع بدأت تتأزم بشكل متلاحق بين الأطراف اللبنانية فيما بينهما من جهة، وكذلك في الجنوب مع الاحتلال الإسرائيلي، فتذرعت إسرائيل بمحاولة اغتيال سفيرها في لندن شلومو آرغوف، وبررت اجتياحها لبيروت عام 1982 بالقضاء على المقاومة الفلسطينية، وكانت سوريا ضمن هذا النزاع فوقعت عدة معارك بين الطرفين في البقاع الغربي والأوسط واستطاعت إسرائيل تدمير بطاريات صواريخ «سام» السورية في عملية مباغتة. وفي هذه الأثناء كان الرئيس المصري أنور السادات قد توصّل إلى حل سلمي مع إسرائيل، فأبلغ الرئيس الأسد في زيارة خاطفة، نيته زيارة إسرائيل، وقد حاول الرئيس الأسد ثني السادات عن عزمه، إلا إنه فشل في ذلك. وقام السادات بزيارة مفاجئة لتل أبيب في 20 تشرين الثاني 1977.

وفي 26 آذار 1979 وقّعت مصر اتفاقاً للسلام مع اسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية في كامب دايفيد، واستطاعت إسرائيل والولايات المتحدة تحييد أكبر وأقوى دولة عربية في الصراع العربي - الإسرائيلي.

أما في لبنان، وبعد اجتياح بيروت عام 1982 عملت إسرائيل على إقامة صلح منفرد أيضاً مع لبنان عبر رئيسه المنتخب أمين، فكان اتفاق 17 أيار وقد عملت القوى الوطنية اللبنانية وبدعم من سوريا على إسقاطه. ومن ثم القيام بعمليات فدائية جريئة ضد القوات الإسرائيلية أجبرتها على الانسحاب من بيروت، ومن بعض المناطق الأخرى.

أربع وعشرون: الوضع الداخلي

سار الوضع داخل سوريا بسرعة نحو الانفجار، فحادثة مدرسة الضباط في حلب 16 حزيران 1979 التي أودت بحياة عدد كبير من الضباط منهم علويون وكان قد سبقها عدة عمليات اغتيال لشخصيات علوية، فاضطر الرئيس الأسد إلى مواجهة تلك المشاكل بحزم شديد، وأوكل هذه المهمة إلى شقيقه الأصغر رفعت. وجاءت المعركة الحاسمة في حماه أوائل شباط 1982، حيث استطاعت القوات الحكومية ضبط الوضع وإعادة الأمن، وإلقاء القبض على جميع الأخوان المسلمين.

إلا أن بروز نشاط رفعت الأسد مكّنه من أن يصبح على رأس قوة عسكرية وحزبية وسياسية منافسة للرئيس حافظ الأسد. ووصلت المواجهة إلى حد كبير، بحيث قام كل منهما بتوزيع قواته في دمشق استعداداً للمعركة الفاصلة لولا تدارك الرئيس الأسد للموقف في اللحظة الأخيرة واستطاع بحنكته المعهودة ومن موقع الرئيس والأخ الأكبر، أن يعيد الوضع إلى طبيعته وانتهى الأمر برفعت منفياً في باريس منذ عام 1986. وفي 10 شباط 1986 أعيد من جديد انتخاب حافظ الأسد رئيساً للجمهورية لولاية ثالثة على التوالي، وأولى الرئيس في هذه الولاية اهتماماً كبيراً للاقتصاد، فأطلق سياسة الانفتاح الاقتصادي نوعاً ما. وسار في المشاريع الاقتصادية الكبرى المريحة للبلد.

خمس وعشرون: سوريا وحرب الخليج الثانية

اجتاحت الجيوش العراقية الكويت في آب 1990. فعقدت قمة عربية طارئة في القاهرة وانقسمت البلاد العربية بين مؤيد ومحايد

ومعارض للعراق. أدانت سوريا الغزو العراقي للكويت وقررت إرسال قوات سورية رمزية إلى السعودية، متهمة بغداد بتقديم الذريعة للأمريكيين لإرسال قواتهم إلى المنطقة، وسمحت بنفس الوقت للمنظمات الفلسطينية في دمشق أن تشن هجوماً إعلامياً على الوجود الغربي في الخليج العربي. وعمل الرئيس الأسد على حل الأزمة سلمياً فطلب من الرئيس العراقي الانصياع لقرارات الأمم المتحدة القاضية بسحب قواته من الكويت لتجنيب الأمة العربية مخاطر عظيمة. وفي 17 كانون الثاني 1991 أطلقت الغارات الجوية الأولى على العراق وبعد خمسة أيام من القصف الجوي المتواصل بدأت الجيوش العراقية بالانسحاب من الكويت.

ست وعشرون: تسوية الوضع النهائي في لبنان

تركّز الاهتمام في لبنان على الموعد المقرر لانتخاب رئيس جديد خلفا للرئيس أمين الجميل، وتعقد الموقف ولم تجر انتخابات الرئاسة وانتهت ولاية الجميل إلى حكومتين مختلفتين أحداهما برئاسة سليم الحص والثانية برئاسة العماد ميشال عون الذي حكم منطقة محاصرة من كل الجهات مساحتها لا تتعدى 1500 كلم2، فأطلق في 14 آذار 1989 حرب التحرير ضد السوريين فتشكلت لجنة عربية خاصة لحل الأزمة اللبنانية تمثلت بالملك فهد بن عبد العزيز والملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد التي عملت على اتفاق خاص جمعت عليه النواب اللبنانيين في الطائف سمي «اتفاق الطائف» في 22 تشرين الأول 1989.

ساندت دمشق مؤيدي الطائف، ورفض الجنرال ميشال عون الاتفاق واعتبر الرئيس اللبناني الياس الهراوي (الذي انتخب رئيساً للجمهورية عقب اغتيال الرئيس رينيه معوض) غير شرعي، ثم

قام عون بحرب الإلغاء (هدف إلغاء الميليشيات المسلحة للقوات اللبنانية في مناطقه)، فطلب الرئيس الهراوي من الرئيس الأسد التدخل لوضع حد للوضع المتدهور، فقامت سوريا مع الجيش اللبناني الشرعي بقيادة الجنرال إميل لحود في 13 تشرين الثاني بدخول المناطق التي يسيطر عليها ميشال عون، وبعد ساعات على بدء المعارك أعلن عون الاستسلام ولجأ إلى السفارة الفرنسية. وهكذا بسطت الشرعية اللبنانية سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية وأقرّت حل جميع الميليشات وسلمت أسلحتها إلى الجيش اللبناني، وتمت هذه العملية برعاية رئيس الأركان السوري العماد حكمت الشهابي، ثم وقّع الرئيسان الأسد والهراوي في 22 أيار 1991 معاهدة أخوة وتعاون وتنسيق.

سبع وعشرون: سوريا ومؤتمر السلام الدولي

ثمة عدة أسباب سياسية خارجية دعت القيادة السورية لتغيير سياستها إلى السلام مع إسرائيل من بينها:

1 - عودة الحوار بشكل قوي بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل الذي أدى إلى هجرة كثيفة لليهود الصوفيات إلى إسرائيل.

2 - كثافة الاتصالات بين العرب والإسرائيليين وخاصة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

3 - نقض الاتحاد السوفيتي لكل تعهداته السابقة لسوريا. إضافة إلى الضغط المتواصل من الولايات المتحدة على سوريا.

عقد على هذا الأساس مؤتمرا دوليا للسلام في 30 تشرين الأول 1991 في مدريد برعاية أمريكية سوفيتية وحضور كل من سوريا والأردن وفلسطين ولبنان وإسرائيل. ومن هذا المؤتمر انطلقت المفاوضات الثنائية والمتعددة بين العرب والإسرائيليين.

ثماني وعشرون: المفاوضات السورية الإسرائيلية

جلس السوريون والإسرائيليون على طاولة المفاوضات وكانت صعبة في بادئ الأمر بسبب تعنّت حكومة الليكود الإسرائيلية برئاسة اسحق شامير في قراراتها ببناء المستوطنات، إلا إن نجاح حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية ومجيء رابين إلى رأس الحكومة الإسرائيلية غيّر الأوضاع، فقد قرَّر تجميد المستوطنات فدارت الجولة السادسة من المفاوضات بين 24 آب و 25 أيلول 1992 في جو خف فيه التوتر.

أصبحت دمشق في تلك الفترة مركز لقاء العرب المفاوضين لإسرائيل على أساس الصف الواحد. إلا أن المفاوضات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لم تكن قد توقفت بل وصلت إلى اتفاق بينهما سمي «اتفاق أوسلو» مكان المفاوضات.

وقّع الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على الاتفاق رسمياً في 13 أيلول 1993 في واشنطن، وأعلنت فيه إسرائيل عن استعدادها إعادة غزة وأريحا للفلسطينيين بهدف إقامة حكم ذاتي مستقل، على أن تتبع لاحقاً بتنازلات أخرى. ولم يوافق السوريون واللبنانيون والأردنيون على هذا الاتفاق إلا أن مصر ودول الخليج رحبت فيه.

في 16 كانون الثاني 1994 التقى الرئيسان الأمريكي بيل كلنتون والسوري حافظ الأسد في جنيف، وبدا على الرئيس الأسد

بعض الاطمئنان بعد اللقاء، وأشرفت المفاوضات الثنائية على الاستئناف، إلا أن وقوع مجزرة الخليل في 25 شباط 1994 على يد مستوطن يهودي، أدى إلى انسحاب الوفود السورية واللبنانية والأردنية، واستمر الرئيس ياسر عرفات في مفاوضاته إلى أن وقع اتفاقاً جديداً في القاهرة في 4 أيار 1994 حول نقل السلطة إلى غزة وأريحا. وفي 11 تموز 1994 غادر ياسر عرفات تونس مركز منظمة التحرير بعد 11 سنة من بقائه فيها، وتوجّه إلى غزة ليقيم فيها «السلطة الفلسطينية».

في 25 تموز 1994 أعلن عن اتفاق «وادي عربة» بين الأردن وإسرائيل، وتالياً وجهت ضربة أخرى للرفض السوري ولوحدة المفاوضات العربية. ثم عملت سوريا على تعزيز موقفها مع الدول العربية، فعقدت قمة ثلاثية بين الرئيس الأسد والرئيس المصري مبارك والملك السعودي فهد في الإسكندرية في 28 - 29 كانون الأول 1994 صدر عنها مواقف إيجابية. إذ أخذت دول الخليج والأردن تخفف من اندفاعها باتجاه إسرائيل وأبدت بعض الصمود تجاه ضغوطات واشنطن وأعلنت دعمها لموقف دمشق.

بعد ذلك اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي، شميون بيريز الذي جاء عقب اغتيال اسحق رابين على يد أحد المتطرفين اليهود في 4 تشرين الثاني 1995 بالدور الأساسي لسوريا في المنطقة، وتمنى العودة إلى المفاوضات الثنائية دون شروط مسبقة.

عاد الوفدان إلى واشنطن في 28 كانون الأول 1995 لإجراء سلسلة من المحادثات السرية وكانت هذه المفاوضات تسير قليلاً وتتعثر كثيراً بسبب الإصرار السوري على ضرورة الانسحاب أولاً من الجولان وجنوب لبنان ومن ثم الدخول في مناقشة باقي المواضيع.

توقفت المفاوضات بعد انسحاب الجانب الإسرائيلي بسبب ثلاث عمليات استشهادية نفذتها حركة المقاومة الإسلامية حماس، فقررت إسرائيل مقاطعة المفاوضات واتهمت الأسد بدعم جبهة الرفض في دمشق، وكان الرد السوري أن مثل هذه العمليات هي نتيجة طبيعية للاحتلال في فلسطين وجنوب لبنان.

عقدت في مصر قمة دولية لمواجهة ما أسمته أعمالا إرهابية في 13 آذار 1996 لم تقدم شيئاً، فقام بيريز بشن حملة عسكرية على لبنان «عناقيد الغضب» في نيسان 1996 بحجة ضرب «حزب الله» إلا إنه لم يستثن منطقة في لبنان من غاراته الجوية، إلا أن هذه الحملة باءت بالفشل الذريع خاصة بعد المجزرة التي قام بها الإسرائيليون في بلدة «قانا»، وقامت سوريا ولبنان باستغلال هذه الأحداث لمصلحتهما إذ استطاعا تشريع عمل المقاومة في الجنوب مع بعض الشروط الهامشية وذلك فيما عرف بتفاهم نيسان.

خسر بيريز الانتخابات وحل محله بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة عن حزب الليكود الذي نسف كل ما كانت الحكومة السابقة قد تعهدت به حول السلام. فأعلن عن رفض إسرائيل القبول بدولة فلسطينية والتفاوض حول القدس، كما لم يعد وارداً الانسحاب من الجولان. وتزامن ذلك مع زيادة عملية الاستيطان في الجولان وباقي الأراضي المحتلة.

وفي مواجهة التصعيد الإسرائيلي، دعت سوريا البلدان العربية لعقد قمة طارئة هي الأولى بعد حرب الخليج الثانية، والتي عقدت في القاهرة في 22 حزيران 1996، تقرر فيها الدعوة إلى استئناف المفاوضات على قاعدة المؤتمر الدولي في مدريد، وأكدت

على ضرورة التمييز بين الإرهاب وأعمال المقاومة[1].

تسع وعشرون: الولاية الرابعة للأسد

في شباط 1998 تم تجديد انتخاب الأسد لولاية رابعة على التوالي بأغلبية ساحقة بلغت 99.9٪، وعادت المساعي الأمريكية من جديد لإحياء المفاوضات السورية الإسرائيلية. وكان الرئيس الأسد يؤكد التزامه عملية السلام في ظل القرارات الدولية التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في 5 حزيران 1967.

ومع مجيء ايهود باراك على رأس الحكومة الإسرائيلية، وتشجيعه لعملية السلام مع سوريا، استطاعت واشنطن جمع باراك مع فاروق الشرع وزير الخارجية السورية في واشنطن، إلا أن مفاوضات الطرفين وصلت إلى طريق مسدود، بسبب التعنّت الإسرائيلي بعدم الانسحاب من الجولان السوري المحتل. ثم رفعت الإدارة الأمريكية يدها عن موضوع المفاوضات عقب قمة جنيف الفاشلة بين الرئيس الأسد وبيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، عندما أصرَّ الرئيس السوري على عدم التنازل عن أي بقعة محتلة من الأراضي السورية.

---

(1) يذكر أن الرئيس حافظ الأسد مني بنكسة كبيرة بخسارته لابنه البكر باسل في 1994/1/12 في حادث سير على طريق مطار دمشق الدولي، ومعلوم أن الرئيس حافظ الأسد كان يعد ابنه باسل لأخذ دور مهم في السياسة السورية خاصة أنه كان على صلة بالعديد من القضايا السياسية المحلية والخارجية وكان برتبة رائد ركن، وبوفاة باسل انتقل الاهتمام إلى شقيقه الأصغر الدكتور بشار الأسد الذي باشر تدريباته بالتحاقه بالمدرسة الحربية وتدرجه بالرتب العسكرية أضف إلى ذلك أنه قد أسندت إليه بعض القضايا السياسية على الساحة الداخلية، وعلى الساحة الخارجية عبر زياراته للعديد من الدول العربية وعلاقاته مع العديد من المسؤولين العرب.

ثلاثون: وفاة الرئيس حافظ الأسد

في 10 حزيران 2000 أذيع نبأ وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد عن عمر يناهز تسع وستين سنة بعد حكم طال 30 سنة في رئاسة الجمهورية، تميّز فيها بالحكمة والحنكة وعدم التوقيع على اتفاق للسلام مع الجانب الإسرائيلي وعدم التفريط بالحقوق العربية، وقد شارك في تشييع الأسد حوالي مليون شخص تقدمهم كبار الرؤساء في العالم العربي والإسلامي. وشهدت جنازة الأسد مبايعة من الشعب السوري لنجله الدكتور بشار حافظ الأسد، فاختار الشعب السوري فيما يشبه الإجماع الدكتور بشار الأسد رئيساً منتخباً للجمهورية بعد حصوله على رئاسة حزب البعث الحاكم وترشيح مجلس الشعب وكافة القوى السياسية الوطنية في المجلس.

الفصل الثاني

مصر

القسم الأول

مصر من 1936 حتى ثورة تموز / يوليو 1952

شهدت مصر في الفترة من توقيع معاهدة 1936 إلى قيام ثورة 1952 عدة أحداث عجلت بقيام الثورة - نذكر منها:

أولاً: فساد أداة الحكم

فقد تعددت الحكومات التي حكمت مصر في هذه الفترة - مما أدى إلى اضطراب الأمور وترتب على قصر فترة حكم تلك الوزارات عجزها عن إنجاز أي مشروع إصلاحي هام. ففي 30 كانون الأول/ ديسمبر 1937 أُقيلت الوزارة الوفد وشكّل محمد محمود باشا وزارة جديدة وحلّ البرلمان، وأجريت انتخابات جديدة أسفرت عن

برلمان يؤيد الوزارة الجديدة، وقد أصبحت الوزارة والبرلمان لعبة في يد السراي تسقط الوزارة التي لا تسير حسب هواها وتحل البرلمان القائم لتجري انتخابات لبرلمان جديد يؤيد الوزارة.

وتوالت الوزارات فألف على ماهر باشا الوزارة، ثم خلفه حسن صبري، وخلفته في تشرين الثاني/نوفمبر 1940 وزارة حسين سري الائتلافية، ولما رأت إنكلترا أن ظروف الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) تتطلب وجود وزارة تستند إلى أغلبية شعبية طلبت من الملك فاروق في شباط/فبراير 1942 تكليف الوفد بتشكيل الوزارة.

ثانياً: تدخل إنكلترا في شؤون مصر

طلب ممثل إنكلترا في مصر (اللورد كليرن) من الملك تكليف الوفد بتشكيل الوزارة، ولما لم يجد استجابة فورية من القصر قدم إنذاراً للملك بأنه إن لم يدعُ النحاس باشا لتأليف الحكومة - فإن الملك فاروق يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج وحاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين - وقبل الملك الإنذار وكلف النحاس باشا بتشكيل الوزارة. وكان طبيعياً أن تقدم هذه الوزارة لإنكلترا كل ما تحتاجه من تسهيلات لقواتها في الحرب فسخّرت كل موارد البلاد وإمكانياتها لخدمة قوات الحلفاء.

ثالثاً: معاهدة صدقي بيفن (أكتوبر 1946)

بعد انتهاء الحرب لم تجد إنكلترا ضرورة لبقاء الوفد في الحكم، وانتهز الملك الفرصة فأقال وزارة النحاس، وألّف النقراشي باشا رئيس حزب السعديين الوزارة التي لم تستمر في الحكم طويلاً فقد سقطت وخلفتها في 17 شباط / فبراير 1946 وزارة برئاسة صدقي باشا.

دخل صدقي في مفاوضات مع الإنكليز أسفرت عن مشروع معاهدة أطلق عليها اسم (معاهدة صدقي - بيفن) وقعت في 25 تشرين الأول / أكتوبر 1946 بالحروف الأولى من الطرفين - لكن البرلمان المصري لم يقبلها ورأى أنها تربط مصر عسكرياً ببريطانيا إلى الأبد، ولا تُحقق كل آمال الشعب المصري فسقطت وزارة صدقي وشكل النقراشي للمرة الثانية وزارة جديدة في 9 كانون الأول / ديسمبر 1946.

رابعاً: عرض قضية مصر على مجلس الأمن (10 آب/ أغسطس 1947)

لما لم تُجِد الجهود المبذولة لحل القضية المصرية بالتفاوض مع إنكلترا - تقدم محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء بعريضة إلى مجلس الأمن طالباً حسب المادتين 35، 37 من ميثاق المجلس بما يلي:

1 - جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً وناجزاً.

2 - إنهاء النظام الإداري بالسودان.

نظر المجلس طلب الحكومة المصرية في 5 آب/أغسطس، لكن المجلس لم يُنصف مصر ودعا المجلس الدولتين للتفاوض لحلّ خلافاتهما.

خامساً: حرب فلسطين 1948

دخلت مصر مع الدول العربية الأخرى هذه الحرب - دون أن

تكون قد استعدت لها استعداداً كاملاً وحاولت مصر الحصول على السلاح بأي ثمن ومن أي جهة، وأدى ذلك لتسليح فرق من الجيش بأسلحة فاسدة.

وأثبتت الحملات العسكرية التي جرت أن الدول العربية لم تُنسق بين جيوشها وقياداتها وانتهت الحرب بنكسة عسكرية، وشعر الجيش المصري بالمرارة، فقد أظهرت المعارك مدى الاستهانة بأرواح الجنود وبمصير البلاد ومستقبلها.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1948 أُغتيل النقراشي باشا وكان قد أصدر قبل اغتياله أمراً بحل (الإخوان المسلمين) فوجهت إليهم أيدي الاتهام في اغتياله.

سادساً: الوزارة الوفدية 1950 وإلغاء معاهدة 1936

بعد اغتيال النقراشي تولى إبراهيم عبد الهادي رئاسة الوزارة، وخلفتها في تموز/يوليو 1949 وزارة برئاسة حسين سري باشا، وانتهى الأمر بأن عهد للنحاس الباشا في كانون الثاني/يناير 1950 بتشكيل الوزارة.

وإزاء إصرار إنكلترا على عدم الإذعان للمطالب المصرية أعلنت الوزارة الوفدية في 8 تشرين الثاني/أكتوبر 1951 من جانبها إلغاء معاهدة 1936، وأحكام اتفاقيتي 19 كانون الثاني يناير الخاصتين بالسودان. لم تعترف إنكلترا بهذا الإجراء الذي اتخذ من جانب واحد، وفرض الإنكليز الحكم العسكري على منطقة القناة، واقترفت قوات الاحتلال أعمالاً وحشية ضد السكان في هذه المنطقة.

وظهر أن الحكومة المصرية لم تتخذ أي إجراء لمواجهة الموقف، واكتفت بتقديم الاحتجاجات للحكومة الإنكليزية وسحبت السفير

المصري من لندن، كما تقدمت بالشكوى للأمم المتحدة وبالطبع لم تكترث إنكلترا بذلك.

سابعاً: مذبحة الإسماعيلية (25 كانون الثاني/يناير 1952)

لم تعترف بريطانيا بإلغاء معاهدة 1936، وأدى ذلك لاصطدام بين المصريين والقوات البريطانية المرابطة في منطقة القنال. وفي 25 كانون الثاني/يناير 1952 هددت القوات الإنكليزية المدينة وهاجمت مبنى المحافظة، وصدرت الأوامر من الحكومة المصرية لقوات الشرطة بالمحافظة المسلحة بالبنادق للتصدي للقوات الإنكليزية المهاجمة بمدافعها، كما اشترك الأهالي مع قوات البوليس في التصدي للقوات المهاجمة وترتب على ذلك استشهاد خمسين من رجال البوليس وعدد من الأهالي.

ثامناً: حريق القاهرة (26 كانون الثاني/يناير 1952)

تتالت حوادث الاضطرابات، وفي هذه الأثناء شبَّ حريق القاهرة الذي أتى على مناطق متعددة منها الأوبرا والعديد من دور السينما الكبرى والمحلات خاصة المملوكة للأجانب، وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية ونزول قوات من الجيش للشوارع، واستغلَّ القصر هذه الفرصة لإقالة الوزارة الوفدية. وتعاقب عل حكم مصر في خلال الستة شهور الأولى من عام 1952 أربع وزارات وهكذا كان لا بدَّ من حدوث تغيير سريع وجذري يُعيد الأمور لنصابها، ويؤمن الشعب على مصالحه وحقوقه. وفي صبيحة 13 تموز / يوليو سنة 1952 تحرك الضباط الأحرار لوضع حدّ لهذه الاضطرابات والقلاقل التي كانت تُخيم على جو مصر.

القسم الثاني

ثورة 1952

اعتمد القصر على الجيش لضرب أي حركة شعبية تحاول إصلاح الفساد الذي استشرى في البلاد، لكن الطليعة من رجال الجيش كانوا في مقدمة الذين يُدركون ما عانت منه البلاد من فساد، وقد حفزت حرب فلسطين 1948، وما حدث فيها من متاجرة بأرواح رجال الجيش هم جماعة (الضباط الأحرار) للقيام بالواجب الملقى على عاتقهم لتخليص البلاد مما تعانيه.

وكانت انتخابات مجلس إدارة نادي الضباط فرصة لإظهار عدم خضوع الضباط الأحرار لإرادة الملك وحاشيته، فقد فشلت صنائع الملك في الانتخابات وكانت أول مواجهة علنية بين السراي والضباط الأحرار ممَّا دعا القصر لأن يسعى للقضاء على المطالبين بإصلاح شؤون الجيش وقيادته ليمكنه أن يقود حركة النضال الوطني.

أولاً: حالة مصر قبل الثورة

كانت الأوضاع في مصر - قبل الثورة - قد وصلت إلى درجة لا تحتمل السكوت فكما جاء في الميثاق الوطني الذي قدمه جمال عبد الناصر في 21 آذار / مارس 1962 إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية:

1 - احتلال الأجانب أرض مصر

2 - احتكار الإقطاع كل خيرات البلاد

3 - فساد الحكم:

4 - إضعاف الجيش

5 - الديمقراطية الزائفة

ثانياً: ما حققته الثورة

1 - في المجال السياسي

أ - اتفاقية السودان 1953

كان على الثورة أن تواجه المشكلات الملحة مع بريطانيا - وهي مشكلة الجلاء ومشكلة السودان.

ورأى رجال الثورة أن علاج السودان كفيل بحلّ مشكلة الجلاء - إذ أن بريطانيا اتخذت من عدم حل مسألة السودان ذريعة لتأخير الجلاء عن مصر، ولما كانت بريطانيا تتستر خلف حق السودانيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم لتجد من ذلك حُجةً لاستمرار سيطرتها على دفة الحكم والإدارة، وتشويه صورة المصريين في أعين السودانيين، لذلك رأت حكومة الثورة أن تنتهج سياسة جديدة تفضح أساليب إنكلترا وأغراضها فقدمت في نوفمبر سنة 1952 للحكومة البريطانية مذكرة بشأن الحكم الذاتي للسودان وتقرير مصيره تضمنت:

1) إن الحكومة المصرية تؤمن بحق السودانيين في تقرير مصيرهم.

2) للوصول لهذا الهدف لا بدَّ من تمكين السودانيين من إبداء رأيهم في جو محايد.

3) لا بدَّ من فترة انتقالية لتصفية الوضع القائم بالسودان (الإدارة الثانية).

4) تُنتخب جمعية تأسيسية لتقرير مصير السودان إمَّا بارتباط مع مصر على صورة ما، أو الاستقلال التام، وأن تُعد دستوراً يتمشى مع القرار الذي يُتخذ.

وفي 12 شباط/فبراير 1953 تمَّ الاتفاق بين الحكومتين المصرية والإنكليزية على الخطوات الضرورية للحكم الذاتي، وتقرير المصير للسودان، وحسب هذا الاتفاق غادرت القوات الإنكليزية والمصرية السودان - في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1953. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 1955 أصدر مجلس النواب السوداني قراراً يقضي بأن الأمر لا يدعو إلى إجراء استفتاء آخر بشأن شكل الحكم القادم في السودان، وأنه يعتبر جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان - استقلالاً له. وأعلنت حكومة الثورة في مصر اعترافها بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة، كما اعترفت إنكلترا بالوضع الجديد.

ب - إعلان الجمهورية (18 حزيران / يونيو 1953)

أعلن مجلس قيادة الثورة في 18 حزيران/يونيو 1953 قيام الجمهورية المصرية - وفي عام 1956 (16 كانون الثاني/يناير 1956) أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الدستور الجديد متضمناً - مبادئ المجتمع الجديد موضحاً حدود كل سلطة من السلطات الثلاثة - التشريعية، والتنفيذية، والقضائية - ولما قامت الوحدة بين

مصر وسوريا أعلن في (5 شباط/فبراير 1958) الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة. لكن بعد نكسة الانفصال صدر في (27 أيلول / سبتمبر 1962) إعلان دستور جديد.

ج - الجلاء عن مصر

تعددت المفاوضات بين مصر وإنكلترا - بعد الحرب العالمية الأولى لحلّ مشكلة وجود القوات البريطانية في مصر، وصدر تصريح 28 شباط / فبراير 1922 اعترفت فيه إنكلترا باستقلال مصر - لكنها تحفظت على أربع مسائل جعلت هذا الاستقلال صورياً، وفي 1936 عُقدت معاهدة التحالف بين مصر وإنكلترا وبموجبها تمركزت القوات الإنكليزية في منطقة القناة، ولم تنجح المفاوضات المتعددة بعد ذلك للوصول لاتفاق بشأن جلاء هذه القوات نهائياً عن مصر.

وبعد حلّ مشكلة السودان التي كانت في مقدمة العقبات التي حالت دون الوصول لاتفاق بين الطرفين - وبعد قيام ثورة 23 تموز / يوليو 1952 - وجدت إنكلترا نفسها مضطرة لأن تستجيب لطلب الجانب المصري الذي كان يُصر على الجلاء غير المشروط للقوات البريطانية عن أرض مصر، وعلى عدم دخول مصر في أحلاف أو منظمات دفاعية. وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا - في 19 تشرين الأول / أكتوبر سنة 1954 وبموجبها تقرّر:

1) إلغاء معاهدة 1936.

2) تحددت فترة لا تزيد عن عشرين شهراً يتم في خلالها خروج جميع القوات البريطانية من مصر.

3) الاعتراف بقناة السويس كجزء لا يتجزأ عن مصر، على أن تكون الملاحة فيها مكفولة لجميع الدول على السواء طبقاً لاتفاقية القسطنطينية عام 1888.

4) الاحتفاظ بالقواعد والمنشآت العسكرية بمنطقة القناة في حالة صالحة مع إبقاء بعض الخبراء المدنيين الإنكليز لإدارتها وصيانتها.

5) في حالة حدوث هجوم مسلح على مصر أو على إحدى الدول العربية المشتركة في ميثاق الضمان الجماعي، أو على تركيا، تقوم مصر بتقديم التسهيلات اللازمة لبريطانيا لعودة جنودها إلى القاعدة للدفاع عنها، على أن تسحب إنكلترا قواتها فوراً من مصر بعد انتهاء الحرب.

6) يُعمل بهذه الاتفاقية لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها. وهكذا نجحت حكومة الثورة في حل مشكلة الاحتلال الإنكليزي لمصر الذي استمرَّ أكثر من سبعين عاماً.

د. تأميم قناة السويس

تأزمت العلاقات بين مصر والدول الغربية بسبب موقف مصر المناصر للقضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وكذلك مساعدتها للشعب الجزائري في نضاله ضد المستعمرين الفرنسيين، وكان لجوء حكومة الثورة في مصر لشراء الأسلحة اللازمة للجيش المصري من تشيكوسلوفاكيا - صفعة للدول الغربية التي رفضت إمداد مصر بحاجتها من الأسلحة.

وفي ذلك الوقت كانت مصر مقدمة على تنفيذ (مشروع السد العالي) لتوفير المياه اللازمة للتوسع في الرقعة الزراعية، وكانت مصر في حاجة للمال لتمويل هذا المشروع الضخم الحيوي بالنسبة لها، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية قد وعدت بتمويل هذا المشروع لكن في 20 تموز / يوليو سنة 1956 سحبت هذه الدول وعدها بتمويل المشروع متعللة بأسباب غير حقيقية في مقدمتها شكها في مقدرة مصر الاقتصادية.

وفي مساء السادس والعشرين من شهر تموز / يوليو سنة 1956 أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس، وأصدر قراراً جمهورياً بذلك، وتقرر أن تتولى إدارة مرفق المرور في القناة (هيئة مستقلة) تكون لها الشخصية الاعتبارية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية.

جاء ردّ الفعل لدى الدول الاستعمارية - التي كانت تعمل جاهدة لمد أجل الالتزام الذي كان مفروضاً أن ينتهي في 16 تشرين الثاني / نوفمبر 1968 - عنيفاً، فأصدرت حكومات إنكلترا وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية بيانا في لندن ادعت فيه أن الشركة العالمية لقناة السويس ذات طابع دولي فليس من حق الحكومة المصرية أن تؤمم القناة، وقد ردت الحكومة المصرية على هذا الادعاء - فذكرت أن شركة قناة السويس - شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد، وقد سبق في مناسبات متعددة أن اعترفت بريطانيا بهذه الحقيقة.

اتجهت الدول الاستعمارية لمحاولة تعطيل الملاحة في القناة، فأصدرت الأوامر لقناصلها ببور سعيد للاتصال بالمرشدين وموظفي الشركة الأجانب في سائر الفروع والأقسام لتقديم استقالتهم

ظناً منهم أن مصر عاجزة عن إدارة قناتها وأن الملاحة في القناة ستضطرب وتتوقف.

أُحيل النزاع على مجلس الأمن، ونُظر الأمر في جلسة المجلس في 13 تشرين الأول / أكتوبر 1956 ولم تستطع الدول الغربية أن تُصدر قراراً يدين مصر، فاتجهت فرنسا وإنكلترا للقيام بمؤامرة مسلحة ضد مصر مستعينةً بإسرائيل فكان العدوان الثلاثي على مصر.

ترتب على العدوان الثلاثي على مصر تعطيل الملاحة في قناة السويس، وعانت الدول الأوربية من ذلك بسبب تعذر وصول شاحنات البترول التي كانت تمر بالقناة في طريقها إلى البحر المتوسط.

سارت الملاحة في القناة بدقة متناهية في ظل الإدارة المصرية، وفي 12 تموز / يوليو سنة 1958 – وقع اتفاق بين مصر وممثلي الشركة السابقة صُفيت بموجبه كافة المشكلات المعلقة.

هـ - مساندة حركات التحرير العربي

أعلنت الثورة منذ البداية إيمانها (بالوحدة العربية)، وأن ثمة عوامل تؤكد حقيقة الوحدة العربية – منها وحدة اللغة ووحدة التاريخ، ووحدة الأمل – وأعلنت الثورة أن الجامعة العربية – وهي جامعة للحكومات العربية المستقلة – تستحق كل تأييد.

وقد ساندت حكومة الثورة بمصر حركات المقاومة الوطنية في كافة البلاد العربية وخاضت أكثر من حرب مساندة للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الصهيونية ولاسترداد حقه في أرضه.

وساندت مصر ثورة الشعب الجزائري وقدمت له العون

العسكري والمادي، وكان هذا الموقف من حكومة الثورة من أسباب العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956.

كما ساندت مصر ثورة العراق في عام 1958 - ولما نشبت الثورة في اليمن في 26 أيلول / سبتمبر 1962 كانت مصر في مقدمة الشعوب التي دعمت ثورة الشعب اليمني، وعقدت - معاهدة دفاع مشترك مع حكومة اليمن.

وقد ساندت الثورة حركات التحرر في كل من تونس والمغرب الأقصى (مراكش).

ولم يقتصر الأمر على مؤازرة الحركات التحررية في البلاد العربية، فقد ساندت حكومة الثورة في مصر الحركات التحررية في كافة الأقطار - وفي إفريقيا بالذات، وكان نجاح ثورة 23 تموز/ يوليو في مصر دافعاً قوياً للثوار في كل أنحاء القارة الإفريقية بل وفي العالم كله للمطالبة بحقوقهم.

القسم الثالث

العدوان الثلاثي وحرب 1967

تعددت الأسباب التي جمعت أطراف العدوان، فلم يكن تأميم قناة السويس السبب الوحيد للعدوان، لكن ثمة أسباب تعلقت بكل دولة.

فإسرائيل قابلت نجاح مفاوضات الجلاء المصرية البريطانية بتوتر شديد، إذ رأت انه سيؤدي إلى إزالة الحاجز للقوات البريطانية التي كانت ترابط على طول قناة السويس بين القوات المصرية والإسرائيلية. اضافة الى موقف مصر من القضية الفلسطينية في مؤتمر باندونغ 1956.

أما فرنسا فقد رأت في موقف مصر المؤيد للثورة الجزائرية ومد الثوار بالسلاح والدعم المادي موقفاً عدائياً لفرنسا. كذلك كان لفرنسا وضع خاص وفوائد متعددة جنتها من قناة السويس منذ عُهد بحفرها لشركة فرنسية، وكانت فرنسا تسعى سعياً حثيثاً لمد امتياز شركة قناة السويس بعد فترة انتهائها، فجاء قرار التأميم لطعة لأطماع فرنسا.

أما إنكلترا فقد أجبرتها حكومة الثورة في مصر على الجلاء عن منطقة القناة. كذلك كان لإنكلترا مركز ممتاز في مجلس إدارة القناة بعد شرائها أسهم مصر في شركة القناة من الخديو إسماعيل.

وجاء قرار الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس رداً على سحب البنك الدولي للإنشاء والتعمير - عرضه بتمويل مشروع إنشاء السد العالي وذلك تحت ضغط وتدخل الدول الغربية التي أغضبها لجوء مصر لشراء الأسلحة من المعسكر الشرقي.

كما أدت بعض الأحداث التي حدثت في بعض البلدان العربية لتوتر الموقف في المنطقة العربية كلها، فمثلاً اضطُر الملك حسين في آذار / مارس 1956 لطرد الجنرال غلوب من منصبه كقائد الفيلق العربي في الأردن، تحت ضغط الضباط الأحرار في الأردن. وكذلك

موقف الرئيس اللبناني كميل شمعون من حلف السانتو ووقوفه الى جانب الغرب. وقد ظنت بريطانيا أن عبد الناصر هو المحرك لهذه الأحداث.

أولاً: التخطيط للعدوان

بدأ تكوين محور العدوان والاتفاق على خطته بزيارات لرئيس وزراء فرنسا غي موليه إلى لندن في آذار / مارس 1956 واجتماعه بأنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا للاتفاق على سياسة تتسم بالعنف ضد مصر. حيث بدأ التخطيط الفعلي للغزو اعتباراً من 28 تموز / يوليو 1956 بعد أن أعلنت مصر في 26 تموز تأميم قناة السويس - فقد اتفقت إنكلترا وفرنسا على اختيار مالطة كقاعدة لتجمع القوات المعتدية، وحددت أهداف العدوان بما يلي:السيطرة على قناة السويس. وإسقاط نظام الحكم في مصر.

أبدت إسرائيل استعدادها لأن تلعب دوراً هاماً في العدوان، فقد اقترح موشي ديان على بن غوريون خطة للهجوم، واحتلال شبه جزيرة سيناء وقناة السويس، والسيطرة على شرم الشيخ واحتلال قطاع غزة. كما أكد ديان قدرة إسرائيل على تنفيذ هذا المخطط خاصة بعد وصول شُحنات الأسلحة الفرنسية التي وُعدت بها إسرائيل. وفي تشرين الأول / أكتوبر 1956 دعا غي موليه بن غوريون للاجتماع في 20 آذار / مارس وانضم إليهما وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد. حيث تم وضع الخطة النهائية للعدوان. وقد اختير للعملية اسم رمزي هو عملية قادش.

ثانياً: موقف مصر

رفضت مصر الإنذار البريطاني - الفرنسي وأعلنت تصميمها

على القتال، وقد ردت الدول المعتدية بضرب المدن المصرية بالقنابل ودكت الطائرات البريطانية والفرنسية عدة أماكن في بور سعيد - لكن صمود المدافعين عن بور سعيد وتضافر القوة الشعبية مع القوات العسكرية المدافعة عن المدن أذهل العالم كله.

استهجنت دول العالم العدوان المدبر، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية حليفة إنكلترا وفرنسا فقد رأت أن الحرب ومقاومة المصريين، وعدم نجاح الدول المعتدية في تحقيق نصر سريع، فقد يؤدي إلى وضع عالمي خطير وقد يجر ذلك العالم لحرب عالمية ثالثة.

أما الموقف الروسي فكان واضحاً وقوياً، فقد أنذرت إنكلترا وفرنسا بأنهما إذا لم يوقفا العدوان فوراً، فإنها ستقف مع الشعب المصري ضد هذا العدوان. وأدى هذا الإنذار السوفيتي واحتجاجات دول العالم الأخرى لأن تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة وتصدر قراراً بوقف إطلاق النار وانسحاب المعتدين. واضطرت الدول المعتدية - أمام إجماع دول العالم واستهجانها لهذا العدوان إلى الانسحاب.

ترتبت على العدوان عدة نتائج تتعلق بمصر والدول المعتدية ذاتها، بل انسحبت أثار هذا العدوان ونتائجه على القارة الإفريقية كلها وغيرها من الدول التي كانت تعاني من جبروت الدول الكبرى.

كان صمود شعب مصر ومقاومتها مثلاً امتدت آثاره للعديد من الدول التي كانت تئن من نير الاستعمار، فأيقنت أن الشعوب الصغيرة تستطيع بصمودها ومقاومتها كسر شوكة الدول الكبرى المعتدية وإجبارها على الجلاء عن أرضها. كما أكدت النهاية التي آل

إليها العدوان، الخطوات التي خطتها مصر لممارسة حقها في تأميم قناة السويس المصرية وبسط سيادتها عليها وإدارتها بمعرفتها. كما انتهزت مصر الفرصة وأعلنت في أول كانون الثاني / يناير 1957 إلغاء اتفاقية الجلاء التي سبق إبرامها مع إنكلترا في 1945بعد أن أخلّت إنكلترا ببنود الاتفاق باشتراكها في العدوان على مصر. كما اتخذت مصر من هذا العدوان ذريعة لتصفية المؤسسات المالية والاقتصادية للدول المعتدية التي كانت قائمة في مصر وتمارس نشاطها.

ثالثاً: حرب حزيران 1967

انتهى العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 - بانسحاب إسرائيل من سيناء في آذار / مارس 1957 نزولاً عند قرار الأمم المتحدة، دون أن يحقق أهدافه، فقد ظلَّ النظام الثوري في مصر قوياً وصامداً، واستمرت ثورة الجزائر بعنفها واستمر التعاون المصري - السوفيتي قائماً.

وقد درست المؤسسة العسكرية في إسرائيل نتائج هذه المعركة وأسباب فشلها، والدروس المستفادة منها. وبعد المعركة طوّرت إسرائيل سياستها، ورسم بن غوريون سياسة إسرائيل على أساس:

1 - إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة الإسرائيلية لتُصبح قوة ضاربة فعالة تستطيع أن تواجه التفوق العربي العددي.

2 - تسليح هذه القوات بأحدث الأسلحة.

3 - اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة سواء في الحصول

على السلاح لقواتها أو في المحافل الدولية حيث تستطيع مساندتها في منطقة الشرق الأوسط.

وكانت حرب 1956 قد انتهت بالاتفاق على: وجود قوات طوارئ دولية على الحدود بين مصر وإسرائيل، خاصة في منطقة شرم الشيخ حيث مضايق تيران التي تتحكم في خليج العقبة. والسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في مضيق تيران، وفتح الملاحة أمام إسرائيل إلى البحر الأحمر.

رابعاً: التطورات السياسية في المنطقة بعد عدوان 1956

شهدت الفترة التي تلت العدوان الثلاثي عدة تطورات هامة منها :

1 - **التحول الأمريكي لصالح إسرائيل:** فقد تطورت العلاقات الإسرائيلية بحيث أصبحت الولايات المتحدة القوة الداعمة والحامية لإسرائيل سياسياً وعسكرياً.

2 - **النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط:** فقد أدى انسحاب بريطانيا، وفرنسا من منطقة الشرق الأوسط بعد هزيمتهما في حرب عام 1956 إلى (فراغ) كما ادعت الولايات المتحدة وبالتالي لا بدَّ من شغله (مبدأ إيزنهاور) ووجدت إسرائيل فرصتها في هذه الظروف فقد أملت إسرائيل للعب دور هام لحساب الولايات المتحدة عبر إجهاض كل محاولة لتوحيد القوى العربية، فسعت للسيطرة على الأردن، ولما تمت الوحدة بين مصر وسوريا في عام 1958 وتصدت مصر لضرب المخططات

الأمريكية، ومبدأ إيزنهاور، وحلف بغداد، اتجهت الولايات المتحدة لإجهاض الوحدة، وقامت في عام 1958 بالتدخل في لبنان، وأنزلت الولايات المتحدة مشاة أسطولها على شواطئ بيروت، لكن مصر واجهت كل هذه المحاولات وتصدت لها.

3 - **تشتت الجهود المصرية:** فقد اندفعت مصر في أكثر من ميدان - فكان تدخلها في الحرب في اليمن، ومساندتها لثوار الجزائر، وظروف الوحدة بين مصر وسوريا وانتكاسها، كل ذلك أدى لعدم تركيز قوة مصر لمواجهة أي محاولة عدوانية أخرى على أرضها، فقد استنفذت هذه الجهود جزءً كبيراً من قوات مصر العسكرية.

4 - **مضاعفة قوة إسرائيل:** أما إسرائيل فقد نجحت بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية في عقد صفقة أسلحة ثقيلة مع ألمانيا الغربية، كما أيدتها الولايات المتحدة بصواريخ (هوك) المضادة للطائرات، وشهدت فترة رئاسة كيندي، وخليفته (جونسون) في عام 1964 تطوراً سريعاً في الدعم الأمريكي لإسرائيل، وفي عام 1965 وافقت الولايات المتحدة على إمداد إسرائيل بالطائرات الأمريكية النفاثة من طراز (سكاي هوك) فأصبح سلاح الطيران الإسرائيلي يمثل قوة ضاربة لها وزنها.

خامساً: مقدمات حرب 1967

منذ أوائل 1967 بدأ التوتر يسود منطقة الشرق الأوسط بسبب تهديد إسرائيل العلني بغزو الأراضي السورية. وفي السابع من نيسان/

أبريل 1967 شنت إسرائيل هجوماً جوياً ضخماً على سوريا.

وفي نفس الوقت أبلغ الاتحاد السوفيتي مصر بوجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية. وقد أسرعت القيادة السياسية في مصر في 14 أيار/مايو 1967 بإعلان حالة الطوارئ، وبدأت حشد قوات ضخمة بشبه جزيرة سيناء. وفي 15 أيار/مايو 1967، وهو ذكرى قيام إسرائيل، أقدمت مصر على خطوة جريئة إذ طلبت سحب القوات الدولية التي كانت مرابطة على الحدود وتجميعها في قطاع غزة.

وإزاء الإصرار المصري على سحب القوات الدولية، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في 19 أيار / مايو 1967 - إنهاء وجود قوات الطوارئ الدولية في مصر وقطاع غزة لاستحالة بقائها هناك دون موافقة مصر. وبعد انسحاب القوات الدولية من شرم الشيخ - أعلنت مصر رسمياً في 23 أيار / مايو عدم السماح بمرور السفن الإسرائيلية أو السفن التابعة لأي دولة أخرى - وتحمل مواد إستراتيجية متجهة لإسرائيل بالمرور في مضيق خليج العقبة، وكانت مصر تستند في ذلك القرارات الدولية التي تعطيها هذا الحق في حالة الحرب. وقد أدى هذا القرار لزوبعة في إسرائيل واعتبرته بمثابة إعلان للحرب من جانب مصر.

سادساً: أحداث الحرب

في 2 حزيران / يونيو 1967 اجتمعت القيادة السياسية والعسكرية المصرية بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة، وأكد جمال عبد الناصر في هذا الاجتماع أن القوات الجوية الإسرائيلية تستعد لتوجيه ضربتها تمهيداً للمعركة.

وقد اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي في حزيران / يونيو 1967، واتخذ قرار شن الحرب في صباح اليوم التالي في 5 حزيران / يونيو 1967، وذلك بعد أن حصلت القيادة الإسرائيلية على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الوعد بتقديم كل معونة تطلبها إسرائيل.

وقد رسمت إسرائيل خطتها على أساس أن تركز ضرباتها الأولى على الجبهة المصرية، وأن يبدأ الهجوم بتوجيه ضربة جوية واستغلال النتيجة النفسية والعسكرية لهذه الضربة وما تحدثه من إرباك في الخطوط المصرية فتوجه إسرائيل ضربتها الثانية إلى الأردن باعتبارها تمثل التهديد المباشر لوسط إسرائيل والسهل الساحلي، ثم تتجه بعد ذلك نحو سوريا للتخلص من التهديد المستمر الذي تمثله هضبة الجولان السورية على إسرائيل.

بدأت إسرائيل بخطة خادعة هدفها جذب أقطار القيادة المصرية بعيداً عن سيناء فقامت إسرائيل بحركات خداعية. أدت إلى قلب خطة الدفاع المصرية في سيناء وتحويل القوة الرئيسية للقوات نحو الجنوب على حساب الدفاعات في القطاعين الشمالي والأوسط حيث وقع الهجوم الإسرائيلي.

سابعاً: كارثة الانسحاب

استطاعت إسرائيل بضربتها الجوية في صباح يوم 5 حزيران/ يونيو 1967 أن تدمر معظم الطائرات المصرية الرابطة على أرض المطارات.

وأدى ذلك لاتخاذ قرارات عسكرية مفاجئة وغير مدروسة، فقد تقرر في مساء 6 حزيران / يونيو الانسحاب الكامل من سيناء دون

خطة منظمة، وترتب على ذلك أن تحول الانسحاب إلى فوضى، أدت إلى كارثة محققة، وأدى خروج القوات من معاقلها الدفاعية تجاه الغرب للدمار وأتاح الفرصة للقوات الاسرائيلية الجوية لاصطيادها.

وفي 7 حزيران / يونيو بدأت الطائرات الإسرائيلية تبحث عن القوات المنسحبة والمتحركة فوق الطرق المكشوفة المكدسة بالمعدات الجوية والأسلحة حيث دمرتها بالكامل.

ويمكن أن تلخص الأسباب التي أدت لهذه الكارثة فيما يلي:

1 - لم يكن ثمة تنظيم وتنسيق بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية مما أدى للاضطراب في الأوامر الصادرة للقوات المحاربة.

2 - عدم تقدير النتائج التي قد تترتب على الدعم الذي يمكن أن تتلقاه إسرائيل طوال المعركة من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

3 - عنصر المفاجأة خاصة من القوات الجوية الإسرائيلية الذي أدى إلى تحطيم القوة الجوية المصرية قبل أن تشترك في المعركة.

4 - عدم وجود تخطيط وتنسيق بين قوات الدول العربية المشتركة في المعركة، مما أتاح لإسرائيل فرصة ضربها الواحدة تلو الأخرى دون أن تُتيح الفرصة لأي منها لتقديم العون أو تخفيف الضغط على القوة التي تعرّضت للهجوم الإسرائيلي، فأمكن للعدو أن يجهز عليها في ضربات متتالية.

5 - الاستهانة بقوة اسرائيل مما يدل على نقص وجهل المخابرات العسكرية للدول العربية بالقوة الحقيقية لإسرائيل وما وصلت إليه نتيجة الدعم المستمر من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية.

6 - استطاعت إسرائيل بدعاياتها القوية قبل الحرب وأثنائها أن تكسب الرأي العام العالمي إلى جانبها بادعائها أنها تحارب حرباً دفاعية ضد دول تصرح بأنها ستُلقي بإسرائيل في البحر.

القسم الرابع

حرب تشرين أول / أكتوبر 1973

انتهت حرب 1967 بنكسة عربية وكان على مصر أن تعمل لإعادة بناء قواتها المسلحة والاستعداد لإزالة العدوان والنكسة. وكانت الجبهة الداخلية في مصر يشوبها نوع من التوتر والشعور بأن الجيش المصري لم تُتَح له الفرصة القتال الحقيقية وأن الانسحاب الذي تمَّ والذي أتاح فرصة للعدو لإسرائيل للإستيلاء على أرض سيناء، والضفة الشرقية من القنال لا يتحمل الجيش مسؤوليته ولم يكن مرده ضعف الجيش المصري.

أولاً: حرب الاستنزاف

كان الجيش المصري منذ نكسة 1967 بحاجة لإعادة تسليحه، وإعادة ثقته بنفسه وبقيادته. ولذلك كان قرار القيادة المصرية أن

يتم العمل على بناء القوات المسلحة من جديد، وهذا يستغرق بعض الوقت، لكن يجب خلال هذا الوقت أن يشعر العدو، ويشعر الشعب المصري أن المعركة لم تنته، وأن الجيش المصري قادر على أن يسترد ما أُخذ من ترابه الوطني، ولذلك قررت الحكومة المصرية أن تباشر في هذه الفترة ما عُرف بحرب الاستنزاف حتى تستكمل القوات المسلحة استعدادتها للحرب.

في هذه الأثناء عُقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في آب/أغسطس 1967 وتطوعت فيه الدول البترولية العربية بتقديم مساعدات مالية للدول المتضررة من العدوان الإسرائيلي لمساعدتها على تعويض خسائرها والاستعداد للمحاربة.

وفي مجال تعويض الخسائر في السلاح في حرب 1967 اتجاه جمال عبد الناصر إلى الاتحاد السوفيتي لإقناع قيادته ليونير بريجنيف، وألكسي كوسيغن بضرورة تلبية طلبات مصر من السلاح. وبعد هذه الزيارة بدأت شحنات الأسلحة السوفيتية ينتظم وصولها لمصر.

وضع الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة أركان الحرب المصرية، خطة العمل الرسمية على الجبهة في هذه الفترة، كما شارك فيها عدد من الخبراء السوفييت الملحقين بالقوات المسلحة المصرية. ومن أهم مبادئ هذه الخطة عمليات عبور للحدود لأفراد مسلحين من القوات المصرية، تدخل إلى المواقع، وتواجه تحصيناتها، وتشتبك مع قوات العدو وتتعرض لدورياته[1].

(1) وفي 9 آذار/مارس 1969 استشهد الفريق عبد المنعم رياض في إحدى معارك المدفعية في الجبهة، وقد خسرت مصر بوفاته رجلاً من أبرز رجالها - كانت تدخره للمعركة الفاصلة، وقد كان واحداً من القلائل الذين يملكون الثقة في إمكانية الانتصار في المعركة مع إسرائيل، وكان يعتبر القتال قضية شرف حتى على المستوى الفردي لكل مواطن مصري.

وفي الأيام الأخيرة من شهر نبيان / أبريل 1969 كانت الجبهة بطول 125 كيلو متراً من رأس العريش في الشمال إلى خليج السويس في الجنوب مشتعلة بالنار ومن أحداث هذه الفترة، إغراق المدمرة (إيلات) بصاروخ بعيد المدى. وحدثت في هذه الفترة أيضاً عمليات هجوم الضفادع البشرية على ميناء إيلات عدة مرات وفقدت في إحداها البحرية الإسرائيلية ثلاث قطع في ليلة واحدة بفضل ألغام تمكنت الضفادع من السباحة ليلاً إلى مراسيها وإلصاق الألغام بهيا كلها .

واجهت إسرائيل حرب الاستنزاف بتوجيه ضربات جوية إلى مواقع الجبهة المصرية وردت مصر على الغارات الجوية ببناء قواعد الصواريخ على طول خط الجبهة حتى يمكن حمايتها من غارات العدو. وردت إسرائيل بنقل غاراتها من الجبهة إلى الصعيد المصري، فأغارت الطائرات الإسرائيلية على منشآت الري المصري في الصعيد، واستهدفت جسر نجع حمادي بقصد تدميره وإغراق مساحات شاسعة من الأرض الزراعية وراءه. كما ضُربت منشآت في طره، وكذلك مصنع في أبي زعبل، وضربت مدرسة في بحر البقر استشهد فيها أكثر من ثلاثين طفلاً. وهكذا امتدَّ القتال إلى البر، والبحر، وفوق الجبهة، وداخل الصعيد.

وكان رأي القيادة المصرية أن الحل السلمي لا يُجدي إن لم يصاحبه عمل عسكري يمثل ضغطاً حقيقياً على إسرائيل. كما أن العمل الدبلوماسي للدول الأربع الكبرى - وفي مقدمتها القوتان الأعظم لم يُجد وكذلك لم تُسفر جهود السفير غونار يارنغ الذي اختاره يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة سفيراً له للاتصال بالأطراف المتنازعة عن نتيجة حاسمة.

ونتيجة للزيارة التي قام بها جمال عبد الناصر للاتحاد السوفيتي في كانون الثاني / يناير 1970 - اتخذت القيادة السوفيتية قراراً من أخطر قراراتها في عصر الحرب الباردة بالموافقة الكاملة على طلبات جمال عبد الناصر.

وفي ظرف شهر كانت أسراب الطيران السوفيتية قد تمركزت في قواعد جديدة في قاعدة (جانا كليس) غرب الدلتا، وقاعدة المنيا في قلب الصعيد، وبدأت بطاريات الصواريخ السوفييتية تأخذ موقعها مما اضطر إسرائيل للتوقف عن غارات الصعيد.

ثانياً: مبادرة روجرز

قدم روجرز مبادرته التي تقضي بأن تُحل الأزمة على أساس أن تتفق مصر وإسرائيل على جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي الجمهورية العربية المحتلة منذ حرب 1967، لكن لم يقبل الطرف الإسرائيلي هذا الحل السلمي للمشكلة.

ثالثاً: وفاة عبد الناصر وخلافة السادات

وفي مساء الاثنين 28 أيلول / سبتمبر 1970 توفي الرئيس جمال عبد الناصر. وخلفه أنور السادات الذي كان نائباً للرئيس.

كلف أنور السادات، محمود فوزي بتشكيل الوزارة الجديدة - ولعل اختياره لهذه المهمة في هذه الظروف كان راجعاً إلى أنه كان معروفاً في العالم العربي، وفي الأمم المتحدة، وفي العالم الثالث، وفي مجموعة عدم الانحياز، ولخبرته الطويلة فيها يتعلق بأزمة الشرق الأوسط وبكل احتمالاتها سلماً وإن حرباً.

رابعاً: تجديد وقف إطلاق النار

كان على القيادة السياسية الجديدة التي آلت إليها الأمور بعد رحيل جمال عبد الناصر أن تعيد دراسة الموقف، وكان القرار تجديد وقف إطلاق النار.

كان الأجل المحدد لوقف إطلاق النار 6 شباط / فبراير 1971 وكانت إسرائيل قد قامت في الشهور الأخيرة من عام 1970 ببناء خط دفاعي حصين على حافة خط المياه وهو ما عرف بخط بارليف.

وكان التقرير هو أن عبور مانع مائي لبر من قناة السويس، ثم التعامل مباشرة مع خط تحصينات على حافة القناة يمكن أن يتسبب في خسائر تقدر بعشرات الآلاف، وقد قدر الخبراء السوفييت أن 15٪ من حجم القوات التي ستشترك في مثل هذه العملية، عملية عبور قناة السويس والتعامل مباشرة مع خط التحصينات الإسرائيلية التامة ستلقى حتفها، أي أن الخسائر ستصل إلى عشرة أو خمسة ألف ضابط وجندي من القوات التي تقوم بمثل هذه العملية.

وفي 8 شباط / فبراير 1971، أعلن السفير غورنار باريخ صيغة اتفاق تقدم به إلى الطرفين يقضي بـ:إعلان إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية، ومن قطاع غزة ليعود الوضع لما كان عليه قبل حرب حزيران / يونيو 1967. وتتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يقضي بإنهاء حالة الحرب بين الطرفين والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ويحق كل دولة من دول المنطقة بالعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، والعمل على منع أية أعمال عدائية «من أراضي كل دولة ضد الأخرى».

ورغم أن إجابة مصر مع مقترحات باريخ كانت إيجابية وقد قبلت مصر وقف إطلاق النار لإتاحة الفرصة لتحقيق هذا الحل السلمي، لكن إسرائيل لم تبدِ استعدادات لقبول وتنفيذ هذا العرض.

وتطورت الأحداث بسبب الخلاف بين الذين كانوا يرون ضرورة الإسراع بالمعركة والذين يرون أن الاستعدادات للمعركة لم تكتمل بعد وأنه من الخطر المغامرة بالاندفاع لمعركة سريعة وفي أول آذار / مارس 1971 سافر الرئيس أنور السادات إلى موسكو لاستعجال إرسال الأسلحة للجيش المصري وفي مقدمتها طائرات الردع السوفيتية.

وفي خطابه في عيد العمال أول أيار / مايو 1971 أعلن أنور السادات إعفاء السيد علي صبري من كل مناصبه، وفي 6 أيار / مايو 1971 حضر وزير الخارجية الأمريكي لمقابلة الرئيس السادات. وفي تموز / يوليو 1973، اتخذ الرئيس السادات قراراً خطيراً بطرد الخبراء السوفييت من مصر. وفي 26 تشرين الأول / أكتوبر 1972 أصدر الرئيس السادات قراراً بإعفاء الفريق صادق وتعيين أحمد إسماعيل علي وزيراً للحربية بدلاً منه.

كانت الاتصالات مستمرة بين القاهرة ودمشق للتنسيق بينهما بخصوص المعركة، ومنذ أول أيار / مايو 1973 كانت القيادة العسكرية في البلدين تستعد لرفع درجة الإنذار في البلدين إلى جبهة العمليات. ووصلت الأخبار لإسرائيل مما دعاها لإعلان حالة التعبئة الجزئية.

وفي هذه الأثناء برز دور الملك فيصل ملك السعودية التي أرسلت السيد كمال أدهم لمعرفة ما يمكن أن تقدمه مساهمة في المعركة.

خامساً: قرار الحرب

كان الرئيسان أنور السادات وحافظ الأسد قد اجتمعا في شهر أيلول / سبتمبر 1973 حيث تم اتخاذ قرار الحرب.

وفي الساعة الثانية من ظهر يوم السبت 6 تشرين الأول / أكتوبر 1973 (العاشر من رمضان) بدأت معركة التحرير. فقد بدأت مائتا طائرة مصرية في تنفيذ المهمة الأولى في العملية بتوجيه الضربة الجوية الأولى للقوات المتمركزة في الضفة الشرقية للقناة فعبرت على ارتفاع منخفض فوق قناة السويس، وتم ضرب مراكز قيادة ومواقع رادار ومناطق حشد وعقد مواصلات وقواعد جوية.

وبدأت قوارب المطاط تنزل في القناة بجنودها ونجحت مجموعات الصاعقة في تعطيل عمل مواسير اللهب لمواجهة العبور للضفة الشرقية من القناة. واستطاعت الدبابات البرمائية، والمدرعات السابحة عبور القناة كما تمكنت قوات من الضباط والجنوب العبور إلى الضفة الشرقية.

وفي العملية الأولى من نوعها استطاعت قوات المهندسين فتح ثغرات في الساتر الترابي على الضفة الشرقية من القناة باستخدام خراطيم للمياه أعدت لهذا الغرض، وبدأ تركيب جسور للعبور، وراحت الدبابات تتقدم على الجسور التي جرى تركيبها، وتم إزاحة الرمال، وتمكنت فرق كاملة من المشاة والمدرعات من العبور للضفة الشرقية للقناة، وتم افتتاح مواقع خط بارليف الحصينة كلها.

وكان الجبهة السورية تعيش مشهداً مماثلاً، فقد كان الطيران السوري قد قام بضربته الأولى، واستطاعت المدرعات السورية تخطي خنادق التحصينات الإسرائيلية في الجولان، وكانت تتقدم

في اتجاه القنيطرة عاصمة الجولان.

وحسب تقدير إسرائيل أن الجيش الإسرائيلي فقد خُمس طائراته، وربع دباباته في الأيام الأربعة الأولى من القتال، وتقدم الجنرال موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي بطلب لمجلس الوزراء الإسرائيلي، بالسماح بانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خط الدفاع الثاني في سيناء وراء خط المضايق.

وفي الوقت الذي كان الاتحاد السوفيتي يحرض الدول العربية الأخرى على دخول الحرب مساندة لمصر وسوريا، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تبذل قصارى جهدها لدعم إسرائيل بالإضافة للاتصال بالدول العربية (الأردن، والمغرب) لضمان وقوفها على الحياد.

سادساً: خطاب السادات أمام مجلس الأمة

في 16 تشرين الأول / أكتوبر 1973 ألقى الرئيس السادات خطاباً أمام مجلس الأمة وجاء في خطابه.

1 - إن قواتنا قاتلت وسوف تقاتل لتحرير أراضينا التي احتلها العدو في 1967، ولاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين.

2 - مصر على استعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة فوراً.

3 - مصر على استعداد فور إتمام الانسحاب من كل الأراضي

أن تحضر مؤتمر سلام دولي في الأمم المتحدة لوضع قواعد وضوابط السلام في المنطقة يقوم على أساس احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة.

4 - مصر على استعداد لتبدأ في تطهير مياه قناة السويس وفتحها أمام الملاحة العالمية.

5 - مصر ليست على استعداد لقبول وعود مبهمة أو عبارات مطلقة تقبل كل تفسير وكل تأويل وتستنزف الوقت فيما لا جوى فيه.

وفي نفس الوقت تقريباً كانت رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير تلقي خطاباً في الكنيست الإسرائيلي.

سابعاً: الثغرة

أعلنت رئيسة وزراء إسرائيل في خطابها - رفضها وقف إطلاق النار وفق المشروعات التي كانت تناقش في ذلك الوقت في مجلس الأمن.

وذكرت في خطابها أن القوات الإسرائيلية تحارب شرق وغرب قناة السويس وكانت بذلك تشير إلى تشكيل بعض الدبابات الإسرائيلية بقيادة الجنرال شارون إلى الضفة الغربية من القناة (عند منطقة الدفرسوار).

وفي نفس يوم 16 تشرين الأول/أكتوبر قام الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف بزيارة للقاهرة وقيل إن الزيارة تهدف لإقناع الرئيس السادات بقبول وقف إطلاق النار.

وقد حدث خلاف في الرأي بين وزير الحربية والقائد العام وبين رئيس الأركان.

فالفريق أحمد إسماعيل كان رأى ضرب الثغرة من الشرق، بينما الفريق سعد الشاذلي كان رأى قطع الثغرة عن سيناء من الغرب وقد بلغ الخلاف بين الاثنين مبلغاً خطيراً، وقد أيد الرئيس السادات رأي الفريق أحمد إسماعيل. وفي 17 تشرين الأول / أكتوبر - عقد وزراء خارجية السعودية، والكويت، والمغرب، والجزائر اجتماعاً مع هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية لمناقشة الوضع. ودور الولايات المتحدة الأمريكية، والحل الذي يرتضيه العرب. وفي نفس التاريخ كان وزراء النفط العرب يعقدون اجتماعاً في الكويت قرروا فيه أن يدخل النفط سلاحاً في المعركة. عبر رفع الأسعار وإيقاف تصدير النفط

وفي 20 تشرين الأول / أكتوبر - قرر الرئيس السادات عزل الفريق الشاذلي من رئاسة الأركان وأن يحل الجمسي مكانه رئيساً للأركان.

وقد أصدر مجلس الأمن قراره 338 بتاريخ 1973/10/22 بعد اتفاق الدولتين العظميين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بوقف إطلاق النار في الساعة 18. 52 بتوقيت القاهرة وتل أبيب وتنفيذ ما جاء في قرار المجلس السابق 242 الذي يقضي بانسحاب القوات إلى مواقعها قبل اندلاع الحرب والبدء في مفاوضات تحت إشراف مناسب، بهدف الوصول إلى سلام عادل ودائم.

التزمت مصر بالقرار - لكن القوات الإسرائيلية انتهكت وقف القتال بمحاولة استغلال الإذعان المصري لقرار المجلس باحتلال

مواقع جديدة، وقد قدمت مصر طلباً إلى السكرتير العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم يدعو إلى اجتماع عاجل لمجلس الأمن لبحث الانتهاكات الإسرائيلية لقاء وقف القتال وطلبت مصر إرسال قوة مراقبين على الفور إلى جبهات القتال للتحقق من التزام الأطراف بالقرار.

ثامناً: تقييم حرب أكتوبر 1973

كانت هناك إيجابيات عديدة لحرب تشرين الأول/أكتوبر منها:

1 - استطاعت مصر أن تمتلك شجاعة القرار وأن تختار الوقت المناسب للمعركة.

2 - كان مستوى التخطيط للمعركة واقعيا وحقق أهدافه.

3 - كان عبور القناة، والإطاحة بالساتر الترابي، وبخط بارليف عملاً عسكرياً فريداً.

4 - كان التأييد العربي للمقاتلين ودخول سلاح النفط المعركة دليلاً قوياً على قدرة العرب على توحيد الجهود والتضامن وقت المحنة.

5 - كان التأييد العالمي للمقاتلين في سبيل تحرير أراضيهم دليلاً على أن الرأي العام العالمي يحترم من يترافع عن حقوقه الطبيعية والتصدي للعدوان عليها.

6 - أثبتت الانتصارات الأولى التي تحققت أن نظرية الأمن الإسرائيلي القائم على القوة سراب وليست حقيقة ورغم

ذلك فقد أظهرت المعركة عدة سلبيات منها:

1 - لم يكن ثمة تنسيق كامل بين الجبهة الجنوبية في مصر، والجبهة الشمالية في سوريا، واقتصر الأمر على التخطيط الميداني للمعركة.

2 - كان الوضع يحتم في 9 تشرين الأول / أكتوبر التقدم نحو المضايق لكن القيادة المصرية تلكأت في تحقيق ذلك على الرغم من إلحاح بعض القادة وفي مقدمتهم اللواء محمد عبد الغني الجمسي لضرورة الإسراع بالتقدم إلى المضايق.

3 - التقليل في البداية من خطورة الثغرة الإسرائيلية أدى لمضاعفات عديدة.

4 - القبول بقرار وقف إطلاق النار دون التشاور مع سوريا كان خطأً جسيماً.

5 - الاكتفاء بالشكوى من خرق إسرائيل لوقف إطلاق النار وطلب مراقبين دوليين للإشراف على خطوط القتال كان تحولاً غريباً في حرب بدأت بداية ممتازة لكنها انتهت إلى قبول أوضاع لم يكن هناك مبرر لقبولها.

6 - الخلافات بين القادة أثناء المعركة أمر غير مقبول وأدى لتطورات خطيرة ولاتخاذ قرارات فردية.

هكذا انتهت حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 التي فتحت المجال لعقد صلح بين مصر وإسرائيل.

تاسعاً: اتفاقية كامب ديفيد

في افتتاح دورة مجلس الشعب في العام 1977، أعلن السادات استعداده للذهاب للقدس والكنيست الإسرائيلي، ألقى السادات خطابا أمام الكنيست الإسرائيلي في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1977. وشدد على أن فكرة السلام بينه وبين إسرائيل ليست جديدة، وأنه يستهدف السلام الشامل، ودعا السادات بيغن لزيارة مصر، وعقد مؤتمر قمة في الإسماعيلية.

بعد اجتماع الإسماعيلية بشهر واحد اجتمعت اللجنة السياسية من وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في القدس. وفي أثناء انعقاد اللجنة شرعت إسرائيل في بناء مستوطنات جديدة في سيناء، لاستخدامها كورقة مساومة على مصر. لم يكن بيغن مستعدًا لقبول تنازلات، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي موشى ديان: «إنه من الأفضل لإسرائيل أن تفشل مبادرة السلام على أن تفقد إسرائيل مقومات أمنها».

عرض الإسرائيليون على مصر ترك قطاع غزة للإدارة المصرية مقابل تعهد بعدم اتخاذها منطلقًا للأعمال الفدائية، وكان هدفهم من ذلك عدم إثارة موضوع الضفة الغربية، شعر السادات أن الإسرائيليين يماطلون؛ فألقى خطابًا في تموز / يوليو 1978 قال فيه: إن بيغن يرفض إعادة الأراضي التي سرقها إلا إذا استولى على جزء منها كما يفعل لصوص الماشية في مصر.

أنشأ السادات الحزب الوطني الديمقراطي وتولى رئاسته، وزادت قبضته العنيفة على القوى المعارضة لتوجهاته، ثم لجأ إلى الاستفتاء الشعبي على شخصه، ترددت مصر بين المضي في المبادرة

أو رفضها، ولكن تدخل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بثقله، ودعا السادات وبيغن إلى اجتماعات في كامب ديفيد.

وصل الوفدان المصري والإسرائيلي إلى كامب ديفيد في 5 أيلول / سبتمبر 1978. ذهب السادات إلى كامب ديفيد وهو يردد مشروع قرار مجلس الأمن رقم 242 كأساس للحل. أما كارتر والإسرائيليون فكانوا مقتنعين أن السادات لن يوافق على أي وجود إسرائيلي في سيناء.

في اليوم الأول من المحادثات قدم السادات أفكاره عن حل القضية الفلسطينية بجميع مشاكلها متضمنة الانسحاب الإسرائيلي من الضفة وغزة وحلول لقضية المستوطنات الإسرائيلية، حاولت الإدارة الأمريكية إقناع الجانبين أن يتجنبوا التركيز على القضايا الشائكة مثل الانسحاب الكامل من الضفة الغربية وغزة على ان تبدأ المناقشات في قضايا أقل حساسية مثل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، وكانت المحادثات التي استمرت 12 يوما تتمحور على ثلاثة مواضيع رئيسية.

الضفة الغربية وقطاع غزة: استند هذا المحور على أهمية مشاركة مصر وإسرائيل والأردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني في المفاوضات حول حل هذه القضية التي إقترحت الولايات المتحدة إجراءات انتقالية لمدة 5 سنوات لغرض منح الحكم الذاتي الكامل لهاتين المنطقتين وانسحاب إسرائيل الكامل بعد إجراء انتخابات شعبية في المنطقتين، ونص الاقتراح أيضا على تحديد آلية الانتخابات من قبل مصر وإسرائيل والأردن على أن يتواجد فلسطينيون في وفدي مصر والأردن. وحسب الاقتراحات في هذا المحور كان على إسرائيل بعد الانتخابات المقترحة ان تحدد في فترة

5 سنوات مصير قطاع غزة والضفة الغربية لجهة علاقة هذين الكيانين مع إسرائيل والدول المجاورة الأخرى.

أما لجهة علاقات مصر وإسرائيل: استند هذا المحور على أهمية الوصول إلى قنوات اتصال دائمة لجهة الحوار بين مصر وإسرائيل وعدم اللجوء إلى العنف لحسم النزاعات واقترحت الولايات المتحدة فترة 3 أشهر لوصول الجانبين إلى اتفاقية سلام.

أما علاقة إسرائيل مع الدول العربية: حسب المقترح الأمريكي كان على إسرائيل العمل على إبرام اتفاقيات سلام مشابهة مع لبنان وسوريا والأردن بحيث تؤدي في النهاية إلى اعترافات متبادلة وتعاون اقتصادي في المستقبل. وكان الموقف الإسرائيلي متصلبًا متشددًا يرفض التنازل، وهو ما جعل السادات يعلن لمرافقيه أنه قرر الانسحاب من كامب ديفيد، فنصحه وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس أن يلتقي بكارتر على انفراد.

في 26 آذار / مارس 1979 وقع الجانبان على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وكانت المحاور الرئيسية للمعاهدة إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين البلدين،، وانسحاب إسرائيل من سيناء، وتضمنت الاتفاقية أيضا ضمان عبور السفن الإسرائيلية قناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية. كما تضمنت الاتفاقية البدء بمفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.

يرى البعض إنه وحتى هذا اليوم لم ينجح السفراء الإسرائيليين في القاهرة ومنذ عام 1979 في اختراق الحاجز النفسي والاجتماعي

والسياسي والثقافي الهائل بين مصر وإسرائيل ولا تزال العديد من القضايا عالقة بين الدولتين ومنها:

1 - مسألة محاكمة مجرمي الحرب من الجيش الإسرائيلي المتهمين بقضية قتل أسرى من الجيش المصري في حرب أكتوبر والتي جددت مصر مطالبتها بالنظر في القضية عام 2003.

2 - امتناع إسرائيل التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي.

3 - مسألة مدينة أم الرشراش والواقعة تحت سيطرة إسرائيل ويطلق على المدينة اسم «إيلات» من قبل الإسرائيليين. حيث إن البعض مقتنع إن قرية أم الرشراش أو إيلات قد تم احتلالها من قبل إسرائيل في 10 آذار / مارس 1949 وتشير بعض الدراسات المصرية أن قرية أم الرشراش أو إيلات كانت تدعى في الماضي (قرية الحجاج) حيث كان الحجاج المصريون المتجهون إلى الجزيرة العربية يستريحون فيها.

4 - قضية الأموال التي تعتبرها مصر «أموال منهوبة» نتيجة استخراج إسرائيل للنفط في سيناء لمدة 6 سنوات.

استغل بيغن الأيام التي تلت كامب ديفيد مباشرة للإعلان عن عزمه على إقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة، ثم بلغت ذروة تصريحاته عام 1981 عندما أقسم أنه لن يترك أي جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس.

أما لجهة التأثيرات الإستراتيجية والسياسية للاتفاقية فتتلخص بالتالي:

1 - إنهاء حالة الحرب

2 - تمتع كلا البلدين بتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

3 - تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989 نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية.

أثارت اتفاقيات »كامب ديفيد« ردود فعل معارضة في مصر ومعظم الدول العربية، ففي مصر. استقال وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لمعارضته الاتفاقية التي سماها مذبحة التنازلات.

يرى البعض أن الاتفاقية أدت إلى نشوء نوازع الزعامة الإقليمية والشخصية في العالم العربي لسد الفراغ الذي خلفته مصر وكانت هذه البوادر واضحة لدى القيادات في العراق وسوريا فحاولت الدولتان تشكيل وحدة في عام 1979 ولكنها انهارت بعد أسابيع قليلة وقام العراق على وجه السرعة بعقد قمة لجامعة الدول العربية في بغداد في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1978 ورفضت اتفاقية كامب ديفيد وقررت نقل مقر الجامعة العربية من مصر وتعليق عضوية مصر ومقاطعتها وشاركت بهذه القمة 10 دول عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وعرفت هذه القمة باسم «جبهة الصمود والتصدي». وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1979 عقدت قمة تونس العادية وأكدت على تطبيق المقاطعة على مصر. وازداد التشتت في الموقف بعد حرب الخليج الأولى إذ انضمت سوريا وليبيا

إلى صف إيران وحدث أثناء هذا التشتت غزو إسرائيل للبنان في عام 1982 بحجة إزالة منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان وتمت محاصرة للعاصمة اللبنانية لعدة شهور.

عاشراً: اغتيال السادات وخلافة حسني مبارك

في السادس من تشرين الأول/أكتوبر وفي الذكرى الثامنة للحرب، اغتيل أنور السادات أثناء عرض عسكري بالمناسبة، على يد خالد الاسلامبولي احد الضباط الإسلاميين المشاركين في العرض. خلفه حسني مبارك، وشهد عهده الذي استمر ثلاثون عاماً، مزبداً من التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وابتعاده عن القضايا العربية المركزية، ومنها القضية الفلسطينية. وشهد أواخر عهده تنسيقاً واضحاً وكاملاً مع إسرائيل حيث شارك نظامه بحصار غزة.

انتهى عهد مبارك بثورة شعبية في الخامس والعشرين من كانون الثاني 2011، حيث تسلم المجلس العسكري الحكم، وبدأ بمحاكمة رموز النظام، وسط استياء شعبي من تردد المجلس بمحاكمة هذه الرموز محاكمة سريعة ومنها الرئيس حسني مبارك.

الفصل الثالث

العراق

في 25 نيسان سنة 1920 صدر قرار مؤتمر الحلفاء في سان ريمو الذي قضى بانتداب بريطانيا على العراق. فغضب العراقيون واندلعت الثورة في 30 حزيران 1920 التي استمرت زهاء ستة أشهر أصبح فيها العراق ساحات حرب. حيث ارتكب الإنكليز مذابح كثيرة، وكانت النتيجة أن استبدلت بريطانيا السير برسي كوكس المعروف بالمرونة واللين بحاكمها العام ولسن المعروف بالشدة. وفي تشرين الأول 1920 أنشأ كوكس الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني نقيب الأشراف في بغداد. وفي أثناء ذلك كان فيصل بن الحسين في لندن بعد أن طرده السوريون من دمشق. وفي 9 آذار 1921 عقد مؤتمر القاهرة برئاسة تشرشل، فقرر إنشاء دولة عراقية برئاسة الملك فيصل. وفي 23 آب 1921 توج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق. وفي 10 أيلول 1921 أعيد تأليف الوزارة النقيبية الثانية برئاسة عبد الرحمن الكيلاني.

عندما انتهت حركة النساطرة الآشوريين في شمال العراق في

آب 1933 التي أدت إلى مقتل أكثر من 1000 شخص منهم، اطمأن الملك فيصل إلى الوضع حيث رجع إلى أوروبا للاستجمام والراحة، فقضى نحبه في مدينة برن بسويسرة في 8 أيلول 1933 فنقل إلى بغداد ودفن فيها.

بويع غازي بن الملك فيصل ذات الأعوام التسع والعشرين ملكاً على البلاد. وظن البريطانيون أنه سيكون ألعوبة بين أيديهم، إلا أن الملك غازي خيَّب ظنهم، فكانت أول حكومة في عهده برئاسة رشيد الكيلاني[1].

توالت الحكومات بعد ذلك وكانت المشاكل الداخلية تزداد اتساعا، حتى كانت ثورة بكر صدقي التي أرغمت الملك على إقالة حكومة ياسين الهاشمي في تشرين الأول 1936، ثم جرت حادثة مماثلة بقيادة نوري السعيد في كانون الأول 1938 حيث أجبر الجيش الملك على إقالة حكومة جميل المدفعي وتكليف نوري السعيد تشكيل حكومة جديدة. وفي 4 نيسان 1939 قتل الملك غازي بن فيصل بحادث سيارة كان يقودها بنفسه، في وقت تقاطعت معلومات كثيرة تفيد أن الحادث مفتعل من قبل إنكلترا وبالتعاون مع رئيس الوزراء نوري السعيد ومرافق الملك الشخصي الذي كان يجلس خلفه والذي قتل أيضاً بعد الحادث.

أولاً: الملك فيصل الثاني ووصاية عبد الإله

بعد مقتل الملك غازي اجتمع مجلس الوزراء وأعلن تنصيب ولي العهد الأمير فيصل ملكاً على العراق باسم «فيصل الثاني» بتاريخ 6

(1) في عهد الملك غازي حدث خلاف بين العراق وإيران على الحدود أدى إلى نزاع أو حدثت معارك غير نظامية بين الطرفين وذلك أثناء تولي جميل المدفعي رئاسة الحكومة.

نيسان 1939. وسمي عبد الإله بن علي وصياً على الملك الذي لم يبلغ سن الرشد القانونية. وهكذا استطاعت إنكلترا المضي في سياستها في العراق. إلى ما تريد بعد تعيين عبد الإله وصياً على الملك في ظل وجود نوري السعيد إلى جانبه ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 وقف العراق إلى جانب إنكلترا وأعلن الحرب على ألمانيا، وظهرت السياسة الانكليزية بوضوح على الساحة العراقية بوجود الوصي ونوري السعيد، إلا أن ضباط الجيش الوطنيين وبعض الزعماء الآخرين كرشيد الكيلاني الذي أطلق شرارة الثورة في نيسان 1941، فهرب الوصي عبد الإله إلى البصرة واحتمى بالقوات الإنكليزية. وأعلن رشيد الكيلاني تشكيل حكومة الدفاع الوطني مدعومة من الجيش العراقي والشعب، وكان مجلس النواب قد اجتمع وعيَّن الشريف شرف وصياً على الملك بعد فرار الوصي السابق عبد الإله. لم ترض إنكلترا عن حكومة الكيلاني وثورته فقامت باستدعاء قواتها من الهند وأنزلت قواتها في البصرة، وقامت بقصف مواقع الجيش العراقي بالطائرات. كما انتقل الجيش البريطاني الموجود في الأردن إلى العراق. أدى ذلك إلى هروب أركان الحكومة الوطنية إلى طهران، بعدما قاوم الجيش العراقي والعديد من المتطوعين من الشعب العراقي والشعوب العربية الثورة ضد الإنكليز. بعد ذلك عاد الوصي عبد الإله في 22 أيار 1941 على متن طائرة إنكليزية ليعود ويحكم العراق من جديد، وقامت القوات البريطانية بمطاردة الثوار في إيران فألقت القبض على غالبيتهم باستثناء الكيلاني الذي استطاع الهرب، ثم قامت حكومة نوري السعيد بإعدامهم بعد محاكمات صورية. وكان الحال يزداد سوءاً، إذ استمر نوري السعيد بولائه المطلق للإنكليز.

ثانياً: الإطاحة بالملكية

عملت إنكلترا مجدداً على ضمان سيطرتها على العراق بتكبيله

بقيود أشد، لذلك عمدت إلى إلغاء معاهدة 1930 لقاء انضمامه إلى حلف بغداد 1955 الذي ضم كلاً من تركيا وبريطانيا وباكستان وإيران. وهدفت بريطانيا من الحلف حماية النظام العراقي خشية تنامي حركة التحرر العربي التي أخذت تشتد عودا في فترة الخمسينيات بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر الذي توج أعماله بإعلانه تأميم قناة السويس، فكان إثر ذلك العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. وقد استخدمت بريطانيا في هذه المعركة مطار الحبانية في العراق لتعبئة الوقود ولاستراحة الطائرات المغيرة. ما أثار الشعب والزعماء العراقيين الوطنيين فسنحت فرصة تفجير الثورة عندما أقدمت قيادة الجيش على نقل بعض الوحدات العسكرية التي يسيطر عليها بعض الضباط الأحرار بإشراف عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف إلى الأردن عبر بغداد عشية 13 14 تموز 1958. وقد تولى عبد السلام عارف صباح 14 تموز عملية الاستيلاء على المرافق الحساسة وإذاعة البيان رقم واحد من الإذاعة. ومن ثم توجهت وحدة صغيرة لاحتلال القصر الجمهوري. وعند شيوع الخبر راح مؤيدو الثورة يتدفقون على الشوارع الأمر الذي أضفى على الحركة طابع الثورة الشعبية. وقتل الملك فيصل والوصي عبد الله فوراً، وحاول نوري السعيد الفرار إلا إنه اعتقل واعدم وأعلن عن قيام الجمهورية العراقية.

ثالثاً: عهد عبد الكريم قاسم (14 تموز 1958 - 8 شباط 1963/)

فور قيام الثورة ونجاحها، اعترف النظام الجديد بالجمهورية العربية المتحدة وانسحب من الاتحاد الهاشمي، الذي كان «نوري السعيد» رئيساً لحكومته الأولى والأخيرة وكذلك انسحب من حلف بغداد، وأعلن عن إتباع سياسة الحياد الايجابي ومعاداة الاستعمار.

وكان خروج العراق من حلف بغداد ضربة قاصمة للحلف وكذلك للسياسة الاستعمارية في المنطقة.

استلم رئاسة البلاد عبد الكريم قاسم ونائبه عبد السلام عارف. إلا أن الخلافات لم تلبث أن نشبت بين زعيمي الثورة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف الذي شعر أنه هو من قام بالثورة ونقل عنه أن مصير عبد الكريم قاسم مثل مصير محمد نجيب في مصر، وأثارت هذه الأقاويل الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم فعمد إلى تجريد عارف من مراكزه السياسية والعسكرية، وحاول ايفاده في لإحدى السفارات في الخارج، إلا أنه رفض ذلك، فاتهم فيما بعد بمحاولة إغتيال الرئيس قاسم، فحكم عليه بالإعدام إلا أن الحكم لم ينفذ وأودع السجن حتى عام 1961 حيث أفرج عنه وسمح له بمغادرة البلاد.

رابعاً: حركة رشيد الكيلاني

بعد نجاح ثورة الضباط الأحرار في العراق عام 1958، رجع إلى بغداد زعيم ثورة 1941 رشيد الكيلاني في تشرين الأول 1958. بعد ذلك ترامى إلى عبد الكريم قاسم أن رشيد الكيلاني يعد انقلاباً، فتم القبض عليه وعلى معاونيه وقدم للمحاكمة التي أنزلت به حكم الإعدام غير أن الحكم لم يصدق وظل في السجن حتى أفرج عنه في 14 تموز 1964. كما قامت في الموصل حركة انقلابية بقيادة عبد الوهاب الشواف في 8 آذار 1958 وهو أحد الضباط الأحرار إلا أن قاسم كان عنيفاً في تعامله مع هذه الحركة فقام بقصف الموصل بالمدفعية، وقتل الشواف في هذه المعركة.

خامساً: ثورة شباط 1963 وعهد عبد السلام عارف (8 شباط 1963 - 13 نيسان 1966)

مال بعض قادة ثورة تموز إلى الحكم الفردي، فمارسوا أعمالاً أدت إلى عزلتهم عن الشعب وإلى عدة تحركات ضد النظام، واعتبر حزب البعث المحرك الرئيسي لهذه التحركات، وفي 8 شباط 1963 بدأ ضباط الثورة تسلم المراكز واعتقال الضباط الموالين لنظام الحكم، وتمكنوا فيما بعد من السيطرة على مقر إقامة الرئيس قاسم، ووجد البعثيون انفسهم مضطرون لتسليم زمام الأمور إلى ضابط مقبول من قبل الشعب، فكان عبد السلام عارف الذي تسلم رئاسة البلاد. وقوبلت هذه الحركة بتأييد شعبي واسع.

سيطر حزب البعث على الوضع في العراق، وعين عارف رئيساً للجمهورية، إلا أن الخلافات سرعان ما دبت داخل الحزب نتيجة تجاوزات كثيرة، ما أدى إلى حدوث نزاعات وانشقاقات، فاتفق الرئيس عارف الذي لم يكن حزبيا، مع رئيس الأركان طاهر يحيى لحسم الوضع، وفي 18 تشرين الثاني 1963 ألقيَّ القبض على أعضاء القيادتين القومية والقطرية، وأودعوا السجن، كما احتجز كل من أمين الحافظ وميشال عفلق اللذان حضرا من سوريا لفض النزاعات بين البعثيين.

وضع عبد السلام عارف يده على السلطة بشكل مطلق، وكلف طاهر يحيى تشكيل الحكومة التي أخذت منحًى قومياً وحدوياً إلى جانب المد الناصري في مصر. وكادت الوحدة بين البلدين أن تتم لولا ردود الفعل الشعبية تجاه قرارات التأميم التي اتخذتها حكومة طاهر يحيى، فاضطر الرئيس إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً. أدى هذا التحوّل إلى وجود ثغرات في الحكم من قبل مؤيدي الوحدة

مع مصر، فاستغل هؤلاء الضباط وعلى رأسهم عارف عبد الرزاق وجود الرئيس عبد السلام عارف في الدار البيضاء لحضور اجتماع القمة العربية في 12 أيلول 1965، وقاموا بمحاولة انقلاب إلا أن وجود شقيق الرئيس عبد الرحمن عارف في رئاسة الأركان أعاد الأمور إلى وضعها، وتمكن من صد الانقلاب وتمكن عارف عبد الرزاق من الفرار إلى القاهرة. وفي 13 نيسان 1966 وأثناء رحلة جوية بين البصرة وبلدة القرنة تعرضت طائرة الرئيس عبد السلام عارف المروحية لعاصفة رملية أدت إلى وقوعها ومقتل جميع من فيها. فتولى رئيس الحكومة عبد الرحمن البزاز السلطة حسب الدستور ريثما يتم اختيار رئيس جديد للبلاد.

سادساً: عهد عبد الرحمن عارف (17 نيسان 1966 - 17 تموز 1968)

نجح عبد الرحمن عارف باستلام الحكم بعد وفاة شقيقه فعمل على تهدئة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وفي حزيران 1966 قام عارف عبد الرزاق بمحاولة انقلاب ثانية إلا أنه فشل وأودع السجن لمدة سنة ثم أفرج عنه. ثم اتسعت المشاكل الداخلية بين العسكريين والمدنيين في وقت كان الرئيس عبد الرحمن واقفا بين الجماعتين. ومع أحداث نكسة حزيران 1967 كان عارف مترئساً الحكومة إضافة إلى رئاسة الجمهورية، وقد أرسل العراق حينها قوات عسكرية لمساندة سوريا ومصر والأردن في حربهم ضد إسرائيل. وبعد الحرب ازدادت النشاطات الحزبية وخاصة لحزب البعث الذي عاد بقوة إلى الساحة الداخلية كما الحزب الشيوعي. وفي 17 تموز 1968 حدث انقلاب أطاح بعبد الرحمن عارف ونظام حكمه.

سابعاً: عهد أحمد حسن البكر (7 تموز 1968 - 1979)

استطاع البعثيون وضع يدهم على السلطة من جديد، وتسلم زمام الأمور أحمد حسن البكر الذي ناصره حردان التكريتي وصالح مهدي عماش وصدام حسين. ومن أهم العقبات التي واجهت البكر القضية الكردية، إذ عاد القتال معهم في تشرين الأول 1968 وازدادت ضراوة واستمرت عامين، حيث اتهمت الحكومة الأكراد بالتمرد والتعامل مع إيران وإسرائيل. وفي 11 آذار 1970 جرى اتفاق بين الحكومة (برئاسة البكر نفسه) والأكراد منحوا على إثره حكماً ذاتياً وتقرر أن تكون مدينة اربيل عاصمة إقليمهم، واشترط عليهم تطبيق الاتفاق بدءاً من آذار 1974 أي بعد أربع سنوات؛ إلا أن الاتفاق لم يطبق فيما بعد وعادت المعارك بين الجانبين. وفي مطلع عام 1971 قتل حردان التكريتي في حادث طائرة، ثم أعفي صالح مهدي عماش عن مهامه بعد ستة أشهر وكذلك عبد الكريم الشيخاني، فخلا الطريق بذلك أمام صدام حسين التكريتي الذي أصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة.

في أول حزيران 1974 أعلن البكر تأميم النفط ما أدى إلى قفزات كبيرة في مستوى الدخل الفردي. وعندما اندلعت حرب تشرين 1973 أرسل البكر قوات عسكرية عراقية للمشاركة في القتال. وعلى إثر اتفاقية كامب دايفيد بادر حزب البعث في العراق إلى الدعوة لمؤتمر قمة عربية عقدت في بغداد أدت إلى تقارب سوري عراقي بهدف الحفاظ على تماسك الصف العربي. وأدت القمة إلى قطع الصلات العربية مع مصر والإعلان عن قيام جبهة التصدي والصمود.

ثامناً: عهد صدام حسين (16 تموز 1979 - 2003)

في 16 تموز 1979. أعلن أحمد حسن البكر تنحيه عن الرئاسة

لصالح نائبه ورفيقه صدام حسين. وسرعان ما أعلن فيما بعد عن (مؤامرة رفاق سابقين وانقلاب أبيض). وقد تعامل الرئيس الجديد بسرعة وحزم فأعدم عدداً من المتآمرين وثبت موقعة في الرئاسة.

تاسعاً: حرب العراق إيران أيلول 1980

كانت مسألة العلاقة مع إيران من المسائل الرئيسية التي واجهها صدام حسين منذ تسلمه الرئاسة. فاتفاقية الجزائر بنظر الرئيس العراقي لم يطبقها الجانب الإيراني، إذ إنه لم ينسحب إلى المواقع المتفق عليها. كما تخوف النظام في بغداد من الثورة الإسلامية التي قلبت نظام الشاه واستولت على الحكم.

أعلن النظام العراقي عن نقضه لاتفاقية الجزائر، وأعلن الحرب ضد إيران في 17 كانون الثاني 1980. واستمرت هذه الحرب حتى 18 تموز 1988 إذ أعلنت إيران من جانبها قبول وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب مع العراق الذي وافق على مبادرة الأمم المتحدة في 6 آب 1988، والتي أدت إلى خسائر فادحة. فقد سقط لإيران بين 1980 و1988 ما لا يقل عن 400،000 قتيل مقابل 300،000 قتيل عراقي. أما الخسائر المادية فقد كلفت الحرب إيران حوالي 400 مليار دولار أمريكي وكلفت العراق 193 مليار دولار أمريكي. فيما أدت النتائج السياسية إلى فراق بين الدول العربية، حيث دعمت دول الخليج العراق، فيما وقفت سوريا إلى جانب إيران، خاصة أن العلاقات بين البلدين كانت قد قطعت إثر إعلان العراق عن إحباطه محاولة انقلاب بدعم من سوريا رغم إنكار سوريا.

عاشراً: حرب الخليج الثانية 2 آب 1990

رفض أمير الكويت الشيخ جابر الصباح إلغاء ما كان يتوجب

على العراق من ديون (15 مليار دولار) إضافة إلى الدين الخارجي البالغ حوالي 35 بليون دولار. فقامت الجيوش العراقية في 2 آب 1990 بغزو الكويت الأمر الذي أدى إلى سقوط العديد من القتلى في صفوف الكويتيين (منهم الشيخ فهد الصباح شقيق الأمير جابر)، ولجأت الحكومة الكويتية إلى الرياض حيث ناشدت المجتمع الدولي بالتدخل لوقف الكارثة.

وفي 6 آب أعلن مجلس الأمن الدولي فرض الحظر الشامل على العراق وإقفال أنابيب النفط العراقية. رفض الرئيس العراقي صدام حسين جميع المبادرات الدولية والعربية لحل الأزمة سلمياً والانسحاب من الكويت.

حادي عشر: معركة عاصفة الصحراء

في 25 آب سمح مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية لفرض الحظر على العراق.، وأعلنت الولايات المتحدة عن حشد قواتها العسكرية لتحرير الكويت اضافة الى 27 دولة عربية وأجنبية. وفي 16 كانون الثاني 1991 بدأت عملية عاصفة الصحراء ضد العراق. والتي استخدمت فيها أحدث الآلات والمعدات العسكرية من طائرات وصواريخ وبوارج ومدرعات. وفي 24 شباط بدأ الهجوم البري عبر الأراضي الكويتية، وسرعان ما بدأ الجيش العراقي بالتراجع أو وفي 27 شباط دخلت القوات الكويتية تساندها قوات التحالف مدينة الكويت العاصمة. وفي 28 شباط أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش وقف العمليات العسكرية لدول التحالف ضد العراق.

ثاني عشر: العراق بعد العاصفة

استمر الحصار المفروض على العراق منذ 6 آب 1990 عقب

الاجتياح للكويت، وقد رفضت الأمم المتحدة وبضغط واضح من الولايات المتحدة أي مبادرة أو حل لفك هذا الحصار أو التخفيف من أعبائه، فتفاقمت الأوضاع الاقتصادية بشكل مأساوي، وبدأت نتائج الحصار تظهر في نقص الأدوية والمواد الغذائية والمواد الأولية، الأمر الذي أدى إلى موت الآلاف من أفراد الشعب العراقي غالبيتهم من الأطفال وكبار السن.

تذرعت الولايات المتحدة لرفض فك الحصار عن العراق، بالاعتراض الذي طالما أبداه العراق على اللجنة الدولية الخاصة المكلفة بإزالة الأسلحة العراقية المحظورة. وقد عملت هذه اللجنة على إزالة عدد كبير من الأسلحة ولمدة طويلة، إلا إنها كانت بين الفترة والأخرى تعود أدراجها إلى نيويورك مدعية أن السلطات العراقية تمنعها من القيام بعملها كما يجب. وبعد تعالي الصرخات والأصوات المنادية لحماية الحقوق الإنسانية، وبعد صور الجنازات الجماعية للأطفال العراقيين، وافق مجلس الأمن على «اتفاقية النفط مقابل الغذاء» في كانون الأول 1996. فحددت بعض أنواع الأغذية والأدوية التي تم بيعها للعراق مقابل كمية محددة من النفط.

ثالث عشر: الضربات العسكرية مجدداً

تسارعت الأحداث بشكل كبير، عندما أعلن العراق أواخر عام 1998، أن لجنة نزع الأسلحة العراقية «أونسكوم» تمارس التجسس على العراق لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعملت على طردها ورفضت للتعامل معها بشكل مطلق. وبعد عدة تحذيرات وتهديدات أميركية وبريطانية بمعاودة قصف المنشآت العراقية إن ظل النظام على موقفه. قامت القوات العسكرية من جديد بقصف أهداف عراقية من البوارج الحربية المنتشرة في الخليج في 15 كانون

الأول 1998. ثم تبع ذلك غارات جوية يومية ومكثفة من القوات الأمريكية والبريطانية على الأراضي العراقية في الشمال والجنوب والوسط. ما أدى إلى وقوع المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين العراقيين.

رابع عشر: الخسائر العراقية من جراء الحظر

إزاء الظروف المأساوية التي مر بها الشعب العراقي عقب الحظر الاقتصادي المفروض عليه منذ شهر آب 1990 بلغت حصيلة الضحايا حتى آب 1999 ما يقرب من مليون و187 ألفاً و486 شخصاً، وتضاعفت نسبة وفيات الأطفال عما كانت عليه قبلا بسبب الحصار.

أما الخسائر المالية جراء الحظر فقد تجاوزت 200 مليار دولار حتى آب 1999، نتيجة توقف الصادرات النفطية طيلة هذه الأعوام، إضافة إلى تعطل التجهيزات النفطية، وانخفاض القدرة الإنتاجية للحقول وطاقة التصدير في موانئه. وإذا احتسبت الصادرات غير النفطية، فإن الخسائر ستزيد حتى 250 بليون دولار، علماً أن العراق يعد ثاني أكبر قوة نفطية في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

خامس عشر: غزو العراق وسقوط بغداد

منذ وصول الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض حاول التأثير في مجلس الأمن لاصدار قرار يجيز تنظيم حملة عسكرية تطيح بنظام الرئيس صدام حسين، إلا أن مجلس الأمن لم يحقق له رغبته هذه بسبب معارضة كل من فرنسا وروسيا والصين وتهديدهم باستخدام حق النقض (الفيتو)، ما دفع الولايات

المتحدة بالتنسيق مع إنكلترا واستراليا وبعض الدول الأخرى إلى شن حملة عسكرية على العراق بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل دون صدور قرار من مجلس الأمن يجيز ذلك. وتم بالفعل غزو العراق وسقطت بغداد بتاريخ 2003/4/9. وتمكنت القوات الأمريكية في 13 كانون الأول 2003؛ أي بعد 8 أشهر من سقوط بغداد في قبضتها، من اعتقال الرئيس العراقي صدام حسين، وبعد محاكمات أمام محكمة جنائية عراقية أدين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية فحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم فيه.

الفصل الرابع

فلسطين

شكلت فلسطين عبر التاريخ هدفاً مهماً لجميع الدول الهادفة إلى التوسع سواء في التاريخ القديم أو الحديث[1]. وفي أعقاب

(1) يعود أصل الفلسطينيين إلى سواحل بحر إيجه في آسيا الصغرى وإلى جزيرة كريت، هاجروا إلى فلسطين أواخر القرن الثالث عشر ق.م. وسميت هذه السواحل التي أقاموا عليها بـ «فلسطين» نسبة لهم. ويذكر المؤرخون أنهم شيّدوا خمسة مدن مهمة هي: غزة وعسقلان وغاث وعقرون وأشدود.. ولم يمض القرن الحادي عشر ق.م. حتى كان الفلسطينيون قد اندمجوا بشكل كامل في الحضارة الكنعانية. وقد دل على ذلك عدة أدلة أثرية وتاريخية. بعد ذلك، تعرضت فلسطين إلى غزوة من قبل اليهود مارسوا خلالها ضروباً من القسوة والوحشية والإبادة، إلا أنهم لم يستطيعوا طرد السكان الأصليين. حاول يوشع بن نون احتلال مدينة يبوس (القدس) فقاومه اليبوسيون بقوة، وظلت القدس ممنوعة على اليهود بنحو مائتي عام، وأخيراً نحو عام 997 ق.م. تمكن النبي داود من الاستيلاء على القدس، وبعد وفاته عليه السلام تولى ابنه سليمان عليه السلام حكمها ومن بعده ولده رحيمام سنة 975 ق.م. وقد انقسمت البلاد إلى دولتين: مملكة يهودا وعاصمتها أورشليم، ومملكة إسرائيل وعاصمتها السامرة، واشتدت الحرب بين المملكتين مما شجع الآشوريين على مهاجمتهم وإخضاعهم واحتلال القدس، وانقرضت مملكة يهودا سنة 586 ق.م. وبهذا انتهت أسرة داوود المالكة في أورشليم وكذلك انقرضت مملكة إسرائيل في سنة 332 ق.م. استولى الاسكندر المقدوني على أورشليم، فانقسم اليهود إلى قسمين: منهم من اقتدى باليونانيين وحضارتهم، ومنهم من بقي متعصباً،=

احتلال بريطانيا للهند في القرن السابع عشر، استعاد الغرب اهتمامه بالمنطقة، كما كان لحملة نابليون على مصر وفلسطين أثر في إبراز الأطماع البريطانية في السيطرة على المنطقة.

أولاً: وعد بلفور (2 تشرين الثاني 1917)

هو الوعد البريطاني الرسمي الذي أعلنت فيه بريطانيا تعاطفها مع الأماني اليهودية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، عبر رسالة بعث بها اللورد بلفور - وزير الخارجية البريطاني آنذاك - إلى اللورد روتشيلد، المليونير اليهودي المعروف.

= وقام بتمرد ضد الاضطهاد اليوناني. وفي عام 135 ق.م. تمكن الإمبراطور الروماني هدريان من إخماد ثورة اليهود ودمر أورشليم، وقتل أعداد كبيرة من اليهود ومنعهم من دخول القدس. وفي أواخر القرن الأول ق.م. ولد السيد المسيح في بيت لحم وعاش في فلسطين حيث انتشرت تعاليمه رغم ما لقيت دعوته ورسالة من عداء ومقاومة من جانب اليهود والرومان. حتى كان مطلع القرن الرابع الميلادي حيث تنصر الإمبراطور قسطنطين فشيّد عدة كنائس أشهرها كنيسة القيامة في القدس، وكنيسة المهد في بيت لحم. وفي العهد الإسلامي اتجهت الجيوش الإسلامية لفتح بلاد الشام ومحاربة الروم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب. وكان على رأس الجيش الصحابي الجليل أبو عبيدة بن الجراح. فتولى القيادة خلال معركة اليرموك الفاصلة القائد المحنك خالد بن الوليد الذي استطاع إلحاق هزيمة منكرة بالجيش البيزنطي، وتوغل الجيش الإسلامي في مختلف المناطق. وسار أبو عبيدة باتجاه بيت المقدس وحاصرها، فأجابوا إلى الصلح ولكنهم اشترطوا أن لا يسلموا المدينة إلا لأمير المؤمنين، فأرسل أبو عبيدة إلى أمير المؤمنين يخبره بالأمر. فخرج الخليفة عمر من المدينة باتجاه بيت المقدس. وترك الإمام علي بن أبي طالب على المدينة، فدخل بيت المقدس ثم دخل المسجد الأقصى وصلى فيه مع المسلمين، ثم سار إلى الصخرة وجعل المسجد في قبلة بيت المقدس، ورجع إلى المدينة المنورة. وبقيت القدس عربية إسلامية تعاقب عليها الحكام العرب والمسلمون من الخلفاء الراشدين إلى الأمويين والعباسيين إلى بني طولون والأخشيديين فالفاطميين والسلاجقة والمماليك والعثمانيين منذ فتحها الخليفة عمر بن الخطاب سنة 15 هـ/636 م حتى سنة 1367. باستثناء فترة الحروب الصليبية، حيث تمكن الناصر صلاح الدين الأيوبي من تحريرها من يد الصليبيين بعد معركة حطين (1099 - 1187). وقد شهدت فلسطين في العهد الإسلامي انتعاشاً واسعاً، فشيدت المعاهد الإسلامية العلمية، وبرز العديد من العلماء والمفكرين والقادة.

ثانياً: الانتداب البريطاني

وبعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، كانت فلسطين من الأراضي التي وقعت بأيدي البريطانيين، وأصبحت بالتالي تحت الانتداب البريطاني (1922 - 1948) بموجب صك منحه الحلفاء وعصبة الأمم لبريطانيا عام 1922 ضد رغبة سكان فلسطين المعبر عنها أمام لجنة كينغ - كراين. وقد أدخلت في صك الانتداب مادة تتضمن التزاماً من قبل الدولة المنتدبة بإقامة «وطن قومي لليهود في فلسطين» وتنفيذ وعد «بلفور».

وكان المندوب السامي الذي عينته الحكومة البريطانية على فلسطين هربرت صموئيل اليهودي الأصل الانكليزي الجنسية الذي أخذ على عاتقه أن يضع إمكانات الدولة المنتدبة لمساعدة اليهود على تنفيذ وعد بلفور، وذلك بتقديم المعونات لهم من تشجيع للهجرة، وتسهيل لعمليات شراء الأراضي وتسجيلها، وإعطائهم مساحات واسعة من أملاك الدولة، والتضييق على الفلاح الفلسطيني بكل الوسائل لإجباره على بيع أراضيه لليهود. كما جعلت بريطانيا اللغة العبرية إحدى اللغات الرسمية في فلسطين، وسمحت بإقامة مدارسهم الخاصة، وبإنشاء المستعمرات والمنظمات الصهيونية، ومنها الوكالة اليهودية التي كانت بمثابة دولة ضمن دولة، وقد نتج عن ذلك ازدياد كبير في عدد اليهود ما أشعر العرب بالأخطار التي كانت تحيق بهم ما أدى إلى قيام عدة ثورات وانتفاضات. في الوقت الذي كانت فيه معظم الحكومات العربية خاضعة للنفوذ الأجنبي.

ثالثاً: ردة الفعل الفلسطينية

أحس الشعب الفلسطيني أن المهاجرين اليهود ليسوا إلا محتلين

ينوون الاستيلاء على البلاد وطرد أهلها منها، وزاد في هذه القناعة شروع هؤلاء المهاجرين في شراء العديد من الأراضي الفلسطينية، وإقامة المستعمرات عليها حيث بدأت المقاومة بانتفاضات عفوية في مختلف المناطق وخاصة إثر وصول هجرات جديدة. وأهم هذه الانتفاضات كانت انتفاضة نيسان 1920 في القدس التي عبر فيها عرب فلسطين عن معارضتهم لسياسة بريطانيا ووعد بلفور والصهيونية.

رابعاً: ثورة البراق 1929

وقعت أحداث هذه الثورة في صيف 1929 عندما اعتدى جماعة من اليهود على حائط المبكى لدى اليهود حائط البراق والجدار الغربي للمسجد الأقصى وقاموا برفع العلم الصهيوني فلم يسكت المسلمون على هذا الاعتداء وقعت أحداث هذه الثورة في صيف 1929 وذلك عندما اعتدى جماعة من اليهود على (حائط المبكى لدى اليهود- حائط البراق والجدار الغربي للمسجد الأقصى) وقاموا برفع العلم الصهيوني فلم يسكت المسلمون على هذا الاعتداء ، وأدت هذه الحوادث إلى سقوط العديد من الشهداء العرب نتيجة الصدامات. وبسب تفاقم الوضع في فلسطين اضطرت بريطانيا من أجل تهدئة نفوس العرب إلى إصدار الكتاب الأبيض في تشرين الأول 1930. الذي نص على أن بريطانيا ستراعي في تحديد الهجرة اليهودية قابلية البلاد للاستيعاب كما ستراقب عملية انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود، وتشكل مجلساً تشريعياً في البلاد، إلا أن بريطانيا تراجعت عن كتابها الأبيض بضغط من اليهود فأصدرت بياناً تركت فيه باب الهجرة مفتوحاً، أطلق العرب عليه «الكتاب الأسود».

خامساً: الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939)

بدأت عبر سلسلة من الأعمال المسلحة وإضرابات عامة ومظاهرات شعبية واصطدامات محلية، ونضال سياسي شديد، ومقاومة جدية وفعلية لباعة الأراضي الفلسطينية وسماسرتها لليهود، وأخذت هذه الثورة طابعاً شعبياً وقومياً مشتركاً. اشترك فيها الشعب الفلسطيني بكل فئاته وتوحد الصف الداخلي تحت قيادة واحدة هي «اللجنة العربية العليا» وانتظم فيها المتطوعون العرب من جميع الدول العربية أشعلها المجاهد عز الدين القسام وأكملها أيضاً الضابط فوزي القاوقجي الذي قاد جموع المتطوعين العرب. واشتعلت هذه الثورة اثر اكتشاف العرب شحنات كبيرة من الأسلحة في براميل الاسمنت الآتية لليهود من أوروبا، فأخذ الثوار العرب يهاجمون الثكنات والمنشآت البريطانية والمستعمرات اليهودية، وكبدوا قوات الانتداب البريطاني واليهود خسائر كبيرة. ولم تهدأ الثورة على الرغم من استقدام بريطانيا قوات إضافية من الخارج واستخدامها للدبابات والطائرات في قصف مواقع الثوار، إلا أن توسط بريطانيا لدى الزعماء والملوك العرب (الملك عبد العزيز بن سعود والملك غازي (العراق) والأمير عبد الله (الأردن) في تشرين الأول 1936 أدى إلى توقف أعمال العنف وتعهد بريطانيا بإيجاد حل عادل. أوقف الثوار عملياتهم بناءً على نداءات الملوك والزعماء العرب ووعد بريطانيا التي أوفدت لجنة تحقيق برئاسة «اللورد بيل» للتحقيق في أسباب الاضطرابات وكيفية تنفيذ صك الانتداب وبعد عدة لقاءات عقدتها اللجنة مع عدد من اليهود والعرب اقترحت هذه الأخيرة بضرورة الإضراب إقامة دولة يهودية وأخرى عربية تتحد مع شرقي الأردن كما طالبت باحتفاظ بريطانيا بالأماكن المقدسة.

ما إن وصلت أخبار التقسيم إلى الشعب الفلسطيني حتى

تجددت الاضطرابات واتخذت طابعاً أكثر عنفاً وأبعد عمقاً من ثورة 1936 على الرغم من أن القيادة الأساسية لهذه الثورة كانت من أبناء الريف، ذلك أن الحاج أمين الحسيني اضطر إلى مغادرة فلسطين باتجاه العراق، وكذلك خرج معه العديد من القادة الوطنيين.

استخدمت بريطانيا في للقضاء على الثورة مختلف الأساليب البشعة كالقصف بالطائرات الحربية، وترويع السكان وفرض الغرامات النقدية عليهم وتهديم بيوتهم، ثم استقدمت قوات عسكرية إضافية وعينت الجنرال هانيغ قائداً للقوات العسكرية. وتمكن هذا الضابط في مطلع عام 1939 من إلحاق خسائر كبيرة بالثوار ومحاصرتهم في الريف، إلا أنها لجأت ومن جديد لمناصريها من الحكام العرب (خاصة وأنها كانت مسيطرة عملياً على الأردن والعراق ومصر، ويساندها الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. والصهيونية في فلسطين ونفوذها في العالم). لعقد مؤتمر في لندن حول القضية الفلسطينية.

وفي 7 شباط 1939 افتتح رئيس الوزراء البريطاني نفيل تشمبرلين المؤتمر بحضور الوفد البريطاني برئاسة مالكوم ماكدونالد والوفود العربية وكان الوفد الفلسطيني برئاسة جمال الحسيني، أما الوفد الإسرائيلي فقد اختلف موقفهم مع موقف البريطانيين فانسحبوا من المؤتمر، واستمر العرب في مفاوضاتهم، وتوصلوا بالنهاية إلى بيان ختامي نص على عدم شرعية وعد بلفور إضافة إلى تنظيم العديد من الأمور الأخرى كالهجرة اليهودية وبيع الأراضي ولكن الحكومة البريطانية تذرعت بالخلافات المحدودة نسبياً هادفة إلى إنهاء أعمال المؤتمر. والانفراد تالياً برسم سياستها الخاصة بالوضع في فلسطين وفقاً لمصالحها المرتبطة مع الصهيونية العالمية.

سادساً: تطور القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، برزت الولايات المتحدة كقوة عسكرية عظمى في العالم خاصة بعد أن أنهكت الحرب مختلف دول أوروبا بالأخص إنكلترا وفرنسا، فكثفت الحركة الصهيونية نشاطها في الولايات المتحدة. وأثمرت هذه النشاطات عندما طلب الرئيس الأمريكي ترومان في 31 آب 1945 من رئيس الوزراء البريطاني السماح بإدخال 100 ألف يهودي إلى فلسطين. وكانت بريطانيا تطمع بزيادة المساعدات إليها من الولايات المتحدة، فلم تكن تريد رفض طلبها، ولكن للتخفيف قليلاً عن العرب طلبت إرسال لجنة انكليزية أمريكية مشتركة للتحقيق في مشاكل مراقبة هجرة اليهود إلى فلسطين. وبالفعل، بدأت هذه اللجنة أعمالها في 4 كانون الثاني 1946 في واشنطن، ثم انتقلت إلى لندن ثم شكلت عدة لجان للإطلاع على أحوال اليهود في أوروبا، كذلك انتقلت اللجنة في 28 شباط 1946 إلى القاهرة حيث التقت بأمين عام جامعة الدول العربية عبد الله عزام، ثم زارت كلاً من فلسطين ولبنان وسوريا والعراق والسعودية وشرقي الأردن للاستماع إلى القادة العرب. وبعد هذه اللقاءات جاء تقرير اللجنة متعاطفاً مع اليهود ويسمح بإدخال 100 ألف يهودي إلى فلسطين، كما طالب التقرير بإلغاء القوانين الصادرة عن سلطات الانتداب عام 1940 ، التي تمنع انتقال ملكية الأراضي من العرب إلى اليهود.

كان رد الفعل العربي على تقرير لجنة التحقيق الانكلو – أمريكية عنيفاً. فأعلن الإضراب العام في فلسطين في 3 أيار 1946 وعمت التظاهرات والإضرابات سورية ولبنان والأردن والعراق. واقترح أمين عام جامعة الدول العربية لقاء قمة عربية والتي عقدت في

أنشاص قرب القاهرة يومي 27 و 28 أيار 1946. ومن بين مقرراتها: رفض تقرير اللجنة الانكلو - أمريكية المشتركة. والتمسك باستقلال فلسطين وصيانة عروبتها.

كما شدد المجتمعون على رفض مقررات اللجنة الانكلو - أمريكية. ودعت الحكومة البريطانية إلى مؤتمر يعقد في لندن مجددا لبحث القضية الفلسطينية. إلا أن وجهات النظر المختلفة أدت إلى عرض القضية على الأمم المتحدة ، التي قررت تأليف لجنة خاصة من الأمم المتحدة بشأن فلسطين.

توصلت هذه اللجنة بعد أخذ ورد طويلين تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية ومنطقة دولية تشمل الأماكن المقدسة والقدس، على أن تمنح الدولتان العربية واليهودية استقلالهما بعد فترة انتقالية مدتها عامين توضعان فيها تحت وصاية الأمم المتحدة.

عرض مشروع التقسيم الذي أوصت به اللجنة على الأمم المتحدة ، رغم معارضة العرب له في 29 تشرين الثاني عام 1947. وفي وقت كانت الجمعية العمومية تتجه لإقرار التقسيم، كانت جامعة الدول العربية تعقد اجتماعاً لها في صور (لبنان) في 16 أيلول 1947 قررت فيه تقديم كل إمكانيات الدعم لأهل فلسطين. ثم قررت في اجتماع آخر عقد في عالية (لبنان) 15 تشرين الأول 1947 تقديم ما لا يقل عن عشرة آلاف بندقية مع ذخائرها لأهالي فلسطين. وتأليف لجنة عسكرية لإعداد الدفاع عن عروبة فلسطين ووحدتها. وبعد إقرار التقسيم في القرار 181 دعت الجامعة العربية بعد اجتماع رؤساء الوزراء العرب فيها في القاهرة في 8 كانون الأول 1947 إلى عدم الاعتراف بقرار الأمم المتحدة ورفض تقسيم فلسطين واتخاذ

كافة التدابير اللازمة لإحباط القرار وخوض المعركة لاسقاطه. كما قررت المقاطعة الاقتصادية لليهود، وتأسيس مكاتب عربية للدعاية في أوروبا وأمريكا الشرح القضية الفلسطينية.

استعد اليهود استعداداً كبيراً انتظاراً للحظة جلاء الانكليز عن فلسطين، مستفيدين من العتاد والأسلحة التي تركوها لهم، وشكلوا عصابات إرهابية استولت على المواقع المهمة. وبدأوا بمهاجمة القرى العربية مرتكبين أفظع المجازر مثل مذبحة دير ياسين ومذبحة بيت الخوري، لإرهاب العرب وإجبارهم على الخروج من ديارهم. أما العرب فقد تطوع شبابهم من جميع الدول العربية للدفاع عن فلسطين وشكلوا «جيش الانقاذ» للمشاركة في الحرب.

سابعاً: حرب فلسطين «النكبة 1948»

أعلن دايفيد بن غوريون عند خروج البريطانيين في 15 أيار 1948 قيام دولة إسرائيل. وشكل حكومة مؤقتة لها. وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف فيها بعد 11 دقيقة من اعلانها. وتلاها الاتحاد السوفيتي، ثم توالت بقية الاعترافات من باقي الدول المؤيدة للصهيونية. وإزاء هذا الوضع تكررت الاعتداءات الصهيونية على القرى العربية عقب انسحاب القوات البريطانية حيث لم يعد أمام الدول العربية إلا التصدي والتدخل العسكري. وفي 15 أيار 1948 دخلت القوات المصرية (5 آلاف جندي) والأردنية (4550 جندي) والسورية (1876 جندي) واللبنانية (1500 جندي). بقيادة الملك عبد الله الذي أصر على تسلم القيادة. وكانت درجة استعداد القوات العربية ضعيفة، وكذلك التنسيق والتعاون بينها. ورغم كل ذلك، فقد حققت الجيوش العربية نصراً سريعاً، وتمكنت من الوصول إلى ضواحي تل أبيب، كما دخلوا القدس.

ثامناً: الهدنة الأولى 11 حزيران 1948

استنجدت القيادة الإسرائيلية بالولايات المتحدة وبريطانيا، ففرضتا على العرب الهدنة في 11 حزيران فاستغل الصهاينة فترة الهدنة وحصلوا على أسلحة متطورة كالطائرات والدبابات والمدرعات الثقيلة، بينما كان العرب ينتظرون انتهاء مبادرة الكونت برنادوت الذي سقط قبيل انتهاء الهدنة بالرصاص الإسرائيلي. وفي صبيحة 8 تموز 1948 عادت المعارك من جديد، وتصاعدت خاصة في القدس وتمكن الإسرائيليون من توسيع سيطرتهم على بعض الجبهات، في حين فشلوا في بعضها الآخر.

عاد مجلس الأمن للمرة الثانية وأصدر القرار الثاني بالهدنة في 15 تموز وبدأ تنفيذه في 18 تموز بعد أن تمكنت إسرائيل خلال عشرة أيام من احتلال مساحات أخرى من الأرض ومن تحسين مواقعها. ومع عودة القتال على نطاق واسع ونجاح القوات الصهيونية من بلوغ خط التقسيم تراجعت الجيوش العربية عن مواقعها وسلم الجيش الأردني اللد والرملة دون قتال واضطر الجيش المصري إلى الانسحاب بسبب فساد الأسلحة.

وهكذا توقفت الحرب بعد أن أخذت إسرائيل الجليل والنقب ووصلت إلى خليج العقبة ولم يبق من فلسطين إلا قطاع غزة الذي وضع تحت الإدارة المصرية، والضفة الغربية التي ألحقت بالأردن، والقدس التي قسمت بين الأردن وإسرائيل. وأجبرت الدول العربية على توقيع معاهدات هدنة منفردة مع إسرائيل.

تاسعاً: ضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن 1948 - 1967

عمل الأردن على ضم الضفة الغربية لأراضيه، فأقيمت المؤتمرات التي حضرها وفود شعبية فلسطينية تفوض الملك عبد الله مهمة تحرير فلسطين، كما عمل الأردن على حبس بعض المناضلين الفلسطينيين الذين تزعموا العمل الوطني الفلسطيني أمثال: جمال الحسيني، وأهم هذه المؤتمرات مؤتمر عمان في تشرين الأول 1948 ومؤتمر أريحا كانون الأول 1948 ومؤتمر رام الله ونابلس وقد عملت الحكومة الأردنية في نهاية هذه المؤتمرات على اتخاذ إجراءات ترمي إلى توحيد الضفتين كإضافة وزارة جديدة إلى حكومة أبو الهدى وهي وزارة اللاجئين وعين فلسطينياً وزيراً لها.

كما منح الفلسطينيون جوازات سفر أردنية وحل البرلمان، وأقيمت انتخابات جديدة عام 1950 للبرلمان الموحد. أما في قطاع غزة فقد اختلف الوضع، فالسلطات المصرية قامت بإدارة القطاع إدارة مدنية بمسؤولين عسكريين في أكثر الأحيان، وأعادت الدوائر الحكومية التي كانت قائمة في عهد الانتداب وعينت المجلس الإسلامي الأعلى للمنطقة.

وفي عام 1954 أعلن الرئيس محمد نجيب تعيين حاكم عام لقطاع غزة. وفي 5 آذار 1962 أعلن الرئيس عبد الناصر النظام الدستوري لقطاع غزة، ومن أهم بنوده: «إن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين، وإن شعبها جزء من الأمة العربية...». وبعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وضعت الإدارة المصرية جميع الإمكانيات المصرية في خدمتها حتى أصبح القطاع في فترة وجيزة قاعدة شعبية عريضة للمنظمة بوجود «جيش التحرير الفلسطيني».

وقد ظل الوضع على ما هو عليه حتى نكسة حزيران 1967 واحتلال إسرائيل للقطاع.

عاشراً: المقاومة الفلسطينية (1955 - .... م)

تمتد جذور العمل الفدائي الفلسطيني إلى عام 1948 وبعد نكبة 1948، تجلت الأعمال الفدائية في عبور المواطنين الفلسطينيين الذين طردوا من منازلهم إلى المناطق المحتلة لاسترجاع بيوتهم وماشيتهم. ثم بدأت هذه الأعمال تنظم أكثر فأكثر، فعينت القيادة المصرية المقدم مصطفى حافظ مسؤولاً وموجهاً لنشاطات الفدائيين في غزة. فنظم صفوف الفدائيين، حتى بلغوا حوالي ألف وخمسمائة فدائي، وكانت العمليات الفدائية تصل إلى عمق 65 كلم داخل الأراضي المحتلة، وعلى مساحة قدرها 300 كلم2. وقد اعترفت إسرائيل بوقوع 180 عملية هجوم خلال 3 أشهر ممتدة من 5 كانون الأول 1955 حتى مطلع آذار 1956.

حادي عشر: حرب النكسة 1967

قامت في هذه الحرب القوات الإسرائيلية بالهجوم صبيحة يوم الخامس من حزيران 1967 على القوات العربية المصرية والسورية والأردنية، التي كان غائباً عنها التنسيق والقيادة السياسية والعسكرية الواحدة. وقد جاءت هذه الحرب بعد تنامي القوة العسكرية العربية، لا سيما في مصر وسوريا إضافة إلى تنامي المد القومي العربي الذي قاده الرئيس جمال عبد الناصر، وظهرت نتائجه في ثورة 14 تموز 1958 في العراق، وفي انتصار الثورة الجزائرية 1962، وفي نشوء منظمة التحرير الفلسطينية 1964 وتعاظم قوة الثورة

الفلسطينية[1].

وقد حققت إسرائيل أهدافها العسكرية من الحرب، وأبرز ما حققته السيطرة على مساحات كبيرة من الأرض العربية، تزيد كثيراً على ما سبق لها واحتلته في حرب 1948، إذ كانت مساحة «دولة إسرائيل المعلنة» في أيار 1948 تقدر بـ 20700 كم2. فضمت إليها سيناء 61198 كم2، قطاع غزة 363 كم2، الضفة الغرببية 5878 كم2، والجولان 1150 كم2. وبذلك أصبح مجموع الأراضي 89،359 كم2. أعادت هذه الحرب، القضية الفلسطينية بقوة إلى الأمم المتحدة التي أصدرت قرارا حمل الرقم 242 في 22 تشرين الثاني 1967 والذي تضمن التأكيد على:

1 - انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

2 - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

وقد رفضت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة، وبذلك بدأت رحلة جديدة تميزت باتساع إطار الثورة الفلسطينية، وتزايد ساحات المعارك للمقاومة الفلسطينية.

ثاني عشر: منظمة التحرير الفلسطينية

جاءت ولادة المنظمة في المؤتمر الفلسطيني الأول الذي عقد في

(1) يذكر أن المنظمة قد قامت في مرحلة ما قبل الحرب بـحوالي 113 عملية هجومية ضد القوات الإسرائيلية. أضف إلى كل ذلك، مطامع اليهود الاستعمارية في الأراضي العربية المنزوعة السلاح وكذلك مطامعهم في منابع المياه العربية، إن في روافد نهر الأردن، أو في ينابيع هضبة الجولان السورية.

القدس في 28 أيار 1964، وشهدته عدة وفود عربية، وافتتحه الملك حسين بن طلال، وأهم قراراته إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وتم انتخاب أحمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية. وعملت المنظمة على افتتاح مكاتب لها في العواصم العربية وبعض بلدان أوروبا وأفريقيا وآسيا والولايات المتحدة، وتأسيس مكتب دائم لها في الأمم المتحدة.

واجهت المنظمة في دورتيها الثانية والثالثة صعوبات كبيرة خاصة مع الأردن الذي اعترض على مبدأ التسليح والتجنيد والجباية، فتم نقل مركز اللجنة المركزية من عمان إلى القاهرة. وبعد نكسة 1967، نشط العمل الفدائي، والتفت حوله جماهير فلسطين والدول العربية وسار شعور بضرورة إعادة النظر في بناء المنظمة، فقدم الشقيري استقالته واختير يحيى حمودة ليكون رئيساً بالوكالة. وفي اجتماع الدورة الرابعة للمجلس الوطني 1968 صححت عدة مفاهيم في الميثاق وحددت الأهداف الرئيسية والتي تتمثل بعدم الاعتراف بوجود إسرائيل، ورفض مقررات الأمم المتحدة القاضية بتقسيم فلسطين وآخرها رقم 242. وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد عام 1969 في القاهرة (وقد تألف هذا المجلس من: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة وبعض الشخصيات المهمة واعتذرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين).

انتُخبت اللجنة التنفيذية الجديدة التي بدورها انتخبت ياسر عرفات «أبو عمار» رئيساً لها. بعد هذه الدورة، عاشت الساحة الفلسطينية أحداثاً مهمة أهمها: صدامات لبنانية فلسطينية تم بعدها توقيع «اتفاقية القاهرة» في 2 تشرين الثاني 1969 التي نظمت العلاقة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير، وكانت أول اتفاقية تعقد بين حكومة عربية والمنظمة.

ثالث عشر: حرب 1973 والجانب الفلسطيني

ازدادت أعمال المقاومة الفلسطينية المسلحة، التي كانت ترد عليها إسرائيل بغارات جوية على قواعد الفدائيين في سوريا والأردن. وكانت عمليات المقاومة كبيرة ونوعية استطاعت في بعضها تحرير بعض المرتفعات في فلسطين المحتلة. وفي الأيام الأولى لاندلاع الحرب في 6 تشرين الأول، كانت القوات الفلسطينية تشارك على الجبهتين السورية والمصرية، إضافة إلى عمليات فدائية خارجية قامت بها المقاومة قبيل بدء الحرب هذه الحرب، كان أهمها عملية ميونيخ في ألمانيا في 5 أيلول 1972، وقد أسفرت هذه العملية عن مقتل عدد من الرياضيين الإسرائيليين إلى جانب خمسة من الفدائيين.

أعادت هذه العمليات القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، وتأظهرت إسرائيل والصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية، ما أعطى منظمة التحرير صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ثم جاءت الدعوة التي وجهتها الأمم المتحدة إلى منظمة التحرير للاشتراك في الدورة 29 بمثابة نصراً للمنظمة التي أصبحت أول حركة تحرير وطنية تشارك في أعمال الأمم المتحدة. وكانت هذه الدعوة نتيجة عدة أسباب أهمها:

1 - قرار القمة العربية السابقة في الرباط 1972 بمبايعة منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

2 - قرارات حركة عدم الانحياز «ومنظمة المؤتمر الإسلامي» بالاعتراف بمنظمة التحرير ومنحها العضوية الكاملة فيهما.

3 - ازدياد الدول التي اعترفت بالمنظمة بشكل رسمي.

4 - نتائج حرب 6 تشرين الأول 1973.

وفي 13 تشرين الثاني 1974 ألقى ياسر عرفات من على منبر الجمعية العامة في نيويورك خطاباً وجهه إلى وفود دول العالم المشتركة في الدورة 29 للجمعية التي كان يرأسها عبد العزيز بوتفليقة هذه الحرب، وزير خارجية الجزائر آنذاك والذي أصبح رئيساً عقب انتخابات نيسان 1999، واستقبل عرفات في الأمم المتحدة وفق المراسم التي يستقبل بها رؤساء وملوك الدول.

رابع عشر: التخاذل العربي والدولي إزاء القضية

استمرت إسرائيل بعد حرب 1973 في سياستها الاستيطانية والتوسعية على حساب العرب، فقامت على مصادرة الأراضي العربية من أصحابها وبناء المستوطنات عليها لاستيعاب اليهود القادمين من شتى أنحاء العالم.

إلا أن الشعب الفلسطيني لم يهدأ ولم يستكين في الداخل، فقامت بانتفاضة 30 أذار 1976 التي تمثلت بإضراب شامل ومظاهرات شعبية في كافة القرى والمدن الفلسطينية احتجاجاً على الممارسات الإسرائيلية ضدهم. وقد سمي هذا اليوم بـ «يوم الأرض» الذي أصبح ذكرى سنوية دائمة. لكن في أعقاب هذه الانتفاضة بدأت سلسلة التخاذل العربي بدءاً بمؤتمر جنيف الدولي بمشاركة أمريكية وسوفيتية وبحضور إسرائيل ومصر والأردن وغياب سوريا ولبنان، ومنظمة التحرير التي لم تدع أصلاً، فكان ذلك كافياً لفشل المؤتمر وكانت الاتصالات السرية تنشط بشكل مكثف وخاصة بين أميركا وإسرائيل ومصر والذي كان يتجه نحو تسويات ثنائية جزئية

بين إسرائيل والدول العربية وكان أولها مع مصر، حيث توصلا إلى توقيع اتفاقية كامب دايفيد في 26 آذار 1979 بين أنور السادات ومناحيم بيغين وبرعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. الأمر الذي أدى إلى زيادة الخلافات العربية والتي قطفت إسرائيل ثمارها خاصة على الساحة اللبنانية والفلسطينية، فقامت باجتياح بيروت في حزيران 1982 وأخرجت المقاومة الفلسطينية منها باتجاه تونس والجزائر.

وزاد من هذا التراجع والإحباط انشغال العالم بحرب كبيرة بين دولة عربية كبيرة بقوتها العسكرية وموقعها الصامد (العراق) وبين دولة إسلامية مشهود لها بالتزامها بالقضية الفلسطينية (إيران)، وجاء قتال هذين البلدين بمثابة ضربة موجعة جداً للقضية الفلسطينية. أضف إلى ذلك وبعد خمس سنوات بداية تحييد قوة عالمية صديقة وداعمة للقضية الفلسطينية والقضايا العربية ألا وهو الاتحاد السوفيتي.

خامس عشر: ثورة الحجارة الانتفاضة (1987 - 1994)

في إطار الظروف العربية غير الداعمة، والدولية المتناحرة، وحتى الداخلية الفلسطينية (خلافات متعددة بين الفصائل الفلسطينية) اندلعت انتفاضة أطفال الحجارة في الأراضي المحتلة في كانون الأول 1987. أما ابرز أسبابها:

1 - الإحباط الشديد لدى فلسطينيي الداخل والتخلي عن قضيتهم من قبل المجتمع العربي والمجتمع الدولي.

2 - ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إزاء سكان الضفة على وجه الخصوص (تمييز، حرمان، مضايقات، ملاحقات).

3 - ازدياد عدد المستعمرات والمستوطنات اليهودية في الصفة، ومصادرة الأراضي العربية.

4 - الوضع المزري لأهالي وسكان المخيمات في قطاع غزة الذين تضاعف عددهم في نفس المكان الذي كانوا عليه قبلاً.

أدت هذه العوامل والأسباب مجتمعة إلى اندلاع الانتفاضة من غزة ومن مخيم جباليا بالتحديد في 9 كانون الأول 1987 ،حيث دهست شاحنة إسرائيلية مجموعة من الشبان الفلسطينيين، وبذلك انفجرت غزة بالمظاهرات وحالات الغضب ضد الجنود الإسرائيليين، وسرعان ما عم الغضب مختلف المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، واكتملت الانتفاضة عندما أعلن فلسطينيو عام 1948 مشاركة إخوانهم الفلسطينيين بانتفاضتهم، فأعلنوا الإضراب العام والشامل في 21 كانون الأول 1987، ورفعت شعارات واحدة على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونظمت المسيرات والمظاهرات في مختلف المناطق.

تعاملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مع هذه الانتفاضة بمنتهى القسوة والوحشية، ولم يسلم منها لا الصغار ولا الكبار، وشاهد العالم بعض مظاهر الوحشية لدي اليهود، عندما نقلت شبكة CNN الأمريكية لقطات لرجال في الجيش الإسرائيلي وهم يجتمعون حول طفلين فلسطينيين ويكسرون أيديهم وأرجلهم بواسطة الحجارة الكبيرة.

وفي خضم الانتفاضة. وقعت حادثة الاعتداء على المصلين في المسجد الأقصى في مدينة القدس في 8 تشرين الأول 1990، التي

أدت إلى سقوط 22 قتيلاً ومئات الجرحى من المصلين، وظلت آثار المجزرة على حيطان المسجد شاهدة على وحشية اليهود.

أدان العالم المجزرة، وقرر مجلس الأمن إرسال بعثة دولية إلى فلسطين إلا أن إسرائيل رفضت القرار جملة وتفصيلاً، وضربت به عرض الحائط، ولم يحرك المجتمع الدولي ساكناً، ورفضت السماح لأي بعثة دولية بدخول الأراضي الفلسطينية.

استمرت وتيرة الانتفاضة الفلسطينية على ما هي عليه من الشدة، وظهر طرف آخر جديد في حركة الانتفاضة إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية وهي حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي كان لها دور كبير أيضاً في عمليات الانتفاضة إلى جانب القيام بعمليات فدائية ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي.

رفضت حركة «حماس» إعلان الدولة المستقلة الصادر عن المجلس الوطني في دورته الطارئة في الجزائر في 15 تشرين الثاني 1988، الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الصدامات بين الفريقين حاول الإسرائيليون إذكاء نارها، إلا أن الطرفان توصلاً إلى حل يوحد عملهما ويوقف هذه الصدامات.

سادس عشر: مؤتمر مدريد وبدء مفاوضات السلام 30 تشرين الأول 1991

قبل العمل على مؤتمر مدريد، كان هناك العديد من المبادرات لوضع حد للنزاع الحاصل في المنطقة، ولحل سلمي للقضية الفلسطينية، وكان سبق ذلك أيضاً بدء الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية في 16 كانون الأول 1988 في تونس، وبعد عدة زيارات قام بها وزير الخارجية الأمريكية

جايمس بايكر، إلى دول المنطقة (مصر، سوريا، الأردن، لبنان، إسرائيل) استطاع إقناع الجميع بضرورة التفاوض المباشر لإيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي.

عقد المؤتمر في مدريد في 30 تشرين الأول وأول تشرين الثاني 1991 وبحضور جميع المدعوين، وبرعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وجرت ثماني جولات من المباحثات الثنائية، كانت البداية في مدريد، ثم انتقلت الوفود المتفاوضة إلى واشنطن حيث استكملت باقي الجولات.

وفي 16 كانون الأول 1992 أبعدت إسرائيل إلى جنوب لبنان 400 فلسطينيا رافضة إرجاعهم إلى فلسطين، وقد رفض لبنان استقبال المبعدين، فظل المبعدين بين البلدين مقيمين في خيم قدمتها لهم قوات الطوارئ. وكانت عملية الإبعاد سبباً في توقف عملية المفاوضات في واشنطن لمدة أربعة أشهر. وفي 6 أيار 1993 عاد الفلسطينيون لإجراء الجولة التاسعة من المفاوضات في واشنطن ثم عقدت الجولة العاشرة في 3 تموز 1993. وانتهت بتسليم وثيقة فلسطينية إلى وزير الخارجية الأمريكية توضح الحل الأقرب لبداية فك النزاع.

سابع عشر: اتفاقية أوسلو - غزة - أريحا أولاً 13 أيلول 1993

برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، عقد في واشنطن حفل توقيع اتفاقية أوسلو بين اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، معلنين بذلك فتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط عندما تُصافح الرجلان

أمام وكالات الأنباء العالمية. ويمكن إيجاز أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها بما يلي:

1 - إقامة سلطة حكم ذاتي للفلسطينيين في منطقتي غزة وأريحا.

2 - تبدأ إسرائيل بسحب قواتها من قطاع غزة وأريحا في 13 كانون الأول 1993 .

3 - إجراء انتخابات مباشرة لتشكيل مجلس فلسطيني يحكم غزة وأريحا لمدة خمس سنوات، وانسحاب القوات الإسرائيلية من كل المناطق المأهولة في الضفة الغربية خلال عامين.

4 - بعد ثلاث سنوات على انتخاب تبدأ مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة.

قامت في وجه الاتفاق عاصفة من الاجتماعات والاعتراضات في صفوف الفلسطينيين، الذي رأوا أن الاتفاق ترك موضوعات كثيرة بلا حل، مثل: القدس واللاجئين وحق العودة، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع الجيران والأهم في كل ذلك قيام الدولة الفلسطينية وحق اللاجئين بالعودة إلى بلدهم فلسطين. وفي المقابل، وجد فلسطينيون آخرون، ومع اعترافهم بنواقص الإعلان إنجازات حققها الفلسطينيون للمرة الأولى. (كاعتراف حكومة إسرائيل بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبمطالبه العادلة).

وفـي 9 أيـار 1994 وقـع يـاسـر عـرفـات، ووزيـر الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز، اتفاقاً ضُمَّ إلى اتفاق غزة – أريحا وتناول تحديد مساحة منطقة أريحا وبعض الترتيبات الإداريـة والأمنية. كما تنـاول قطاع غـزة مـن حيث المستوطنات والمنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول حدود القطاع.

ثامن عشر: مجزرة الخليل 25 شباط 1994

فـي 25 شبـاط 1994، اقتحـم بـاروخ غـولـد شتـايـن (طبيب يهودي أمريكي) قاعة المصلين المسلمين في الحرم الإبراهيمي حيث كان نحو 800 مسلم يؤدون صلاة الفجر جماعة، وبدأ بإطلاق النار عليهم من سلاحه الناري. كانت الحصيلة 53 شهيداً.

بعد انتشار الخبـر، عمت مدينة الخليل المظاهـرات وأقفلت الطرقات بالإطارات، واصطدم المتظاهـرون بالجيش الإسرائيلي. ولقيت هذه المجزرة استنكاراً عالمياً. وبعد المذبحة واستجابة إلى حاجة الفلسطينيين الملحة للأمن، جـرى توقيع اتفاق حـول مدينة الخليل في 31 آذار 1994 بالقاهرة وقضى بإدخال قوات دولية إلى المدينة لتساهم في إرساء الاستقرار والأمن.

تـاسـع عشـر: اتفـاق القـاهـرة وتنفيذ الحكـم الـذاتـي فـي غزة وأريحا (4 أيار 1994)

وقع هذا الاتفاق ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين بحضور الرئيس المصري حسني مبارك ووزير خارجية الـولايات المتحدة وارن كريستوفر، ووزيـر خـارجية روسيـا أندريه كوزيريف. ونص الاتفاق على كيفية تطبيق اتفاق غزة أريحا. وعلى الصلاحيات المعطاة لسلطة الحكم الذاتي وإلى العديد من الأمور

الأخـرى التـي تنظم العـلاقـة بـين السلطة الفلسطينية، والقوات الإسـرائيلية.

وفي 17 أيار 1994 أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة البلاغ رقم 4، أعلن فيه حل الإدارة المدنية الإسرائيلية في غزة، ونقل صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية. في حين استمرت الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية وهو انتهاك واضح لإعلان المبادئ.

وفـي 29 أيـار 1994 تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب قرار من منظمة التحرير باعتبار السلطة امتداداً لها. وهذه السلطة هي سلطة مرحلة انتقالية لا تمارس مهامها إلا بعد إجراء الانتخابات في الأراضـي الفلسطينية. وفي الأول من تموز 1994 دخل ياسر عرفات مع عدد كبير الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد غياب طويل، واستقبل استقبالاً جماهيرياً حاشداً. وشكلت أول سلطة فلسطينية في الداخل برئاسة ياسر عرفات.

وفـي 22 كانون الأول 1995 عين محمود عباس (أبو مازن) رئيساً للجنة المختصة للتحضير والإشراف على الانتخابات المزمع إجراؤها في 20 كانون الثاني 1996. وحظي موضوع الانتخابات باهتمامات واسعة في أوساط الفلسطينيين في الداخل والخارج. كما أشـرف على عليها مراقبون دوليـون، وكانـت نسبة المشاركين 88،01% وانتخب ياسر عرفات بنسبة كبيرة جداً. وبالرغم من مقاطعة حركة حماس لهذه الانتخابات إلا أن خمسة من أعضائها قد فازوا، ثم منح المجلس التشريعي الفلسطيني الثقة للحكومة التي تألفت برئاسة ياسر عرفات وكانت إسرائيل منذ بدء المفاوضات تطالب بتعديل الميثاق الوطني لمنظمة التحرير وتعهد عرفات بإتمام

الأمر في عدة مناسبات، إلى أن جاءت الدورة 21 للمجلس الوطني الفلسطيني ،التي خصصت لموضوع التعديل في 24 نيسان 1996. وقد تضمن قرار التعديل فقرتين: ذلك بإلغاء المواد التي تتعارض مع رسائل الاعتراف المتبادل. ويكلف لجنة قانونية لإعادة صياغة الميثاق على هذا الأساس. وقد لقي هذا التعديل معارضة شديدة من الداخل ومن الخارج.

عشرون: انتفاضة أيلول 1996

مجزرة جديدة ارتكبها الإسرائيليون بحق المسلمين المصلين في المسجد الأقصى في مدينة القدس، ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى. وأقدمت الجماهير الفلسطينية في مختلف المناطق المحتلة على التظاهر ومواجهة الجنود الإسرائيليين. إضافة إلى قيام حركة حماس بعمليات استشهادية رداً على المجزرة، وانتقاماً لمقتل أحد قيادييها المهندس يحيى عياش. وكانت الحكومة الإسرائيلية آنذاك برئاسة الليكودي المتعصب بنيامين نتنياهو ،الذي اتبع سياسة عنصرية متشددة واستيطانية توسعية على حساب مفاوضات الوضع النهائي التي توقفت.

وقد عملت الحكومة الإسرائيلية على إرهاق الفلسطينيين وسلطتهم عبر حصار شديد على جميع أراضي سلطة الحكم الذاتي، إضافة إلى القرى والمدن الفلسطينية التابعة للاحتلال بحجة إيقاف عملية التفجير. وقد أدى هذا الحصار إلى آثار سلبية اقتصادية كبيرة على الفلسطينيين (الفلاحين والعمال). إلا أن هذا الحصار أظهر حقيقة مهمة كانت غائبة وهي السيطرة المطلقة للإسرائيليين على الفلسطينيين الضعفاء في مختلف المجالات، وخاصة الاقتصادية، إلا أن الأمر لم يبق على ما هو عليه.

ففي 25 أيلول 1996 انتفض الفلسطينيون من جديد واستطاعوا بأعمالهم الجريئة، إخراج القوى الفلسطينية بما فيها سلطة الحكم الذاتي من مأزق كبير، كانت إسرائيل تسعى لإيقاعهم به. فأذعنت إسرائيل للضغط الشعبي الهائل ورفعت حصارها عن الشعب الفلسطيني. إلا أن سياسة نتنياهو الاستيطانية ظلت على ما هي عليه، الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقات مع الجانب الفلسطيني، وقد عمل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لجمع الطرفين لإعادة المفاوضات المتوقفة عقب العملية الاستشهادية في القدس في 30 تموز 1997 وتوصل إلى ذلك في 6 تشرين أول 1997، إلا أن الخلافات كانت جذرية خاصة حول الانسحابات الإسرائيلية التي كانت تماطل بها حكومة نتنياهو، وبعد عدة وساطات أمريكية، استطاعت الدبلوماسية الأمريكية أن تجمع عرفات بنتنياهو في واي ريفر/ واشنطن بحضور ملك الأردن الراحل الحسين بن طلال في 23 تشرين الأول 1998 وهو يتضمن الخطوات الهادفة إلى تسهيل تنفيذ الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة والاتفاقات المتصلة به. إلا أن هذا العام لم ينته إلا وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أوقفت هذا الاتفاق وجمدت تنفيذه تماماً.

واحد وعشرون: أزمة إعلان الدولة الفلسطينية في 4 أيار 1999

في خضم العلاقات المحمومة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، كان ياسر عرفات يفتتح مطار غزة الدولي، الذي اعتبر رمزاً جديداً للسيادة الفلسطينية وباكورة التحضيرات لإعلان دولة فلسطين وعاصمتها القدس في 4 أيار 1999. وقد صرح عرفات في أكثر من لقاء دولي عن نيته إعلان قيام دولة فلسطين المستقلة في 4 أيار 1999. مع معارضة الإسرائيليين والأمريكيين

لهذا الإعلان.

وفي 14 كانون الأول 1998 زار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مدينة غزة الفلسطينية، وحضر مصادقة أعضاء السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير على إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير إسرائيل وعدم الاعتراف بوجودها. وكانت هذه القمة بمثابة دعم أمريكي للفلسطينيين. ومع كل ذلك فالإسرائيليين لم يقابلوا تلك المبادرة بحسن النية بل كعادتهم (وخاصة نتنياهو) رفض الانسحاب من أي شبر جديد. الأمر الذي زاد في إضعاف شعبيته في فدعا الكنيست الإسرائيلي إلى حل نفسه في 21 كانون الأول 1998 تحضيراً لانتخابات مبكرة.

ثاني وعشرون: المفاوضات في عهد حكومة باراك

بسبب الضغوط الأمريكية على الفلسطينيين، ونظراً لموعد قرب الانتخابات الإسرائيلية في 15 أيار ، أجل ياسر عرفات موعد إعلان قيام الدولة حتى لا يكون ذلك داعماً لنتنياهو في الانتخابات إلى وقت آخر.

وبالفعل مني الليكود بهزيمة أمام منافسة حزب العمل. وفاز ايهود باراك الذي صرح أثناء حملته الانتخابية عن تصميمه على المضي قدماً في عملية السلام مع الفلسطينيين والعرب بشكل عام، وعلى نيته كذلك بالانسحاب المبكر من جنوب لبنان. بدأت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لتطبيق اتفاق «واي بلانتيشن» وقد واجهت المتفاوضين عدة صعوبات. وبعد سباق طويل من المفاوضات، وقع المفاوضون الفلسطينيون والاسرائيليين في 2 أيلول1999 اتفاق «واي2» في احتفال أقيم في منتجع شرم الشيخ بمصر، بحضور

وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت وايهود باراك وياسر عرفات وعمرو موسى وزير الخارجية المصرية إلى جانب ملك الأردن عبد الله الثاني.

ثالث وعشرون: خطة خارطة الطريق

في عام 2003 سلمت اللجنة الرباعية-المكوّنة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوروبا والأمم المتحدة، والمكلفة بالإشراف على عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين خطة الطريق الأمريكية التي تنص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحلول عام 2005 إلى كل من إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ،وفي أيار من نفس العام وبعد أيام من تسلمها لخطة خارطة الطريق أعلن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عن قبولهما بها.

في شهر أيار عام 2003 تم استحداث منصب جديد في القيادة الفلسطينية من خلال منصب رئيس الوزراء الذي أوكلت له بعض الصلاحيات التي كانت من اختصاص الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وقد عين محمود عباس في هذا المنصب.لكنه لم يبق طويلاً في هذا المنصب إذ استقال بعد 90 يوماً من توليه منصب رئاسة الوزراء ليحل مكانه أحمد قريع.

وفي 22 آذار العام 2004 استشهد الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة المقاومة الإسلامية حماس واثنان من مرافقيه، إثر هجوم صاروخي اسرائيلي استهدف الشيخ ياسين بينما كان عائدا من أداة صلاة الفجر في مسجد المجمّع الإسلامي القريب من منزله مدينة في غزة.

رابع وعشرون: رحيل عرفات وتأثير ذلك في عملية السلام

مر النظام السياسي الفلسطيني، بعد رحيل عرفات، في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بمرحلة انتقالية حرجة، وربما استثنائية في تاريخ الشعب الفلسطيني؛ اعتراها الكثير من الإشكاليات والتحديات: الداخلية والخارجية. لقد وقف الشعب الفلسطيني خلالها أمام لحظة الحقيقة، التي استدعت مواجهة مسؤوليات غير مسبوقة؛ لتطوير النظام السياسي، على أُسُس ديموقراطية، في إطار ترتيب البيت الفلسطيني، وتعزيز الوحدة الوطنية والوفاق الوطني؛ لتأسيس شرعية وطنية، تراعي المتغيرات والمستجدات، داخل المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية؛ وتملك القوة والشرعية، للتعامل مع الاحتلال، والمجتمع الدولي بمدخلاته وضغوطه المختلفة.

الفصل الخامس

السعودية

وقع الخلاف بين أبناء الصباح في الكويت، إذ ثار أبناء إخوة الشيخ مبارك عليه واتجهوا إلى العراق يطلبون مساعدتهم من الدولة العثمانية، فأوكلت الأمر إلى ابن رشيد في حائل لمساعدة هؤلاء ضد عمهم الذي تفاهم مع الإنكليز.

كان عبد العزيز بن عبد الرحمن يقيم في الكويت مع والده، فرأى أن يستفيد من الخصومة بين الشيخ مبارك وآل رشيد فطلب من الشيخ مبارك أن يرسله بقوة يحتل بها الرياض وينقذها من آل رشيد، كي تضعف قوتهم ويقاتلوا في جبهتين، فوافق الشيخ مبارك، وسار عبد العزيز بقوة إلى الرياض 1900 وحاصرها غير أن هزيمة الشيخ مبارك اضطرته إلى العودة من حيث أتى، ولكنه سار في العام التالي 1901، ودخل الرياض على حين غرة من أميرها وقتله في قصره، وتسلّم حكم الرياض، وبدأ يوسع نفوذه فاحتلَّ الوشم وسدير عام 1904 وبريدة وعنيزة عام 1905 وبقية القصيم عام 1907 بعد مقتل أمير حائل في المعركة التي دارت بينهما في روضة

مهنا، ثم تجدد القتال بعد صلح، وبعد خلافات حدثت في آل البيت الرشيدي، وأخيراً دخل عبد العزيز بن عبد الرحمن حائل 1922 بعد أن ضعفت الدولة العثمانية إثر حروب البلقان(1).

اصطدم عبد العزيز بن عبد الرحمن مع شريف مكة الحسين بن علي الذي ثار على الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى وشعر بقوته، وتلقب باسم ملك العرب، وخصوصاً بعد أن حكم أولاده الأردن، والعراق، واستطاع السعوديون دخول الطائف عام 1925 بعد هزيمة (تربة) وتنازل الشريف حسين لابنه علي عن الملك وغادر البلاد، ثم تمكّن السعوديون من دخول مكة المكرمة في العام نفسه، وانسحب علي بن الحسين إلى جدة، ثم تنازل عن الحجاز، ودخل السعوديون جدة والمدينة المنورة عام 1926 بعد حصار، وهكذا انتهى حكم الأشراف عن الحجاز التي أصبحت جزءاً من ملك السعوديين(2).

كما استطاع الجيش السعودي دخول أبها عاصمة عسير عام 1920 وعاد آل عائض إلى الانتفاض على السعوديين ولكنهم هزموا عام 1922 بعد معارك دامية، ونقل آل عائض إلى الرياض.

كما ضمَّ عبد العزيز بن عبد الرحمن تهامة التي كان الأدارسة قد استقلوا فيها عن الدولة العثمانية، وتحالفوا مع الايطاليين ثم مع الإنكليز... وثار السكان ضد علي الإدريسي فالتجأ إلى الرياض، وبايع أهل المنطقة عمه الحسن الذي فاوض إنكلترا وأعطاها حق التنقيب عن النفط في جزر فرسان، كما فاوض إيطاليا، وإمام اليمن، ثم فاوض السعوديين ونجح في ذلك، وضمت تهامة إلى

---

(1) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ط، بيروت 1970 م، ص 57 - 67.

(2) الزركلي، المرجع السابق، ج 2، ص 145 - 170.

السعوديين 1926 [1].

بويع عبد العزيز أميراً على نجد بعد أن دخل الرياض عام 1901، وأصبح سلطاناً على نجد وملحقاته بعد أن دخل حائل عام 1922، وغدا ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاته بعد أن استولى على الحجاز عام 1926 ، بعد عام أصبح ملك الحجاز ونجد وملحقاته، وأخيراً في 17 من جمادى الأولى عام 1932 أصبح ملك المملكة العربية السعودية[2].

استفاد ابن سعود من جماعة أسماها «الإخوان» تضم الجماعة المتدينين من أهل البادية الذي استقروا في الهجر التي أسسها لهم، وقد ضحت هذه الجماعة بكل شيء في سبيل نشر الدعوة، ثم بدأ الخلاف بينها وبين الملك عبد العزيز، ودارت معارك بين الطرفين خرج عبد العزيز منها منتصراً، وقضى على خصومه.

وجرى الخلاف بين المملكة العربية السعودية واليمن على الحدود، وجرت مفاوضات بين الطرفين لحلّ هذا الخلاف غير أن اليمن قد احتلت جيزان وما حولها أثناء المفاوضات، فأرسل الملك عبد العزيز جيشاً بقيادة ابنه فيصل احتلَّ (ميدي) و(الحديدة)، ثم تدخلت الدول العربية فتوقف القتال، وعقدت معاهدة الطائف عام 1935 التي حددت الحدود بين الدولتين.

عمل الملك عبد العزيز على تطبيق حدود الشريعة الإسلامية

---

(1) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج 2، بيروت 1957 م، ص 275 - 290.

(2) خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ط، بيروت 1977 م، ص 145 - 170.

فساد الأمن، واستقر الوضع، ووجد النفط في المنطقة الشرقية من بلاده، فاتجهت أنظار الدول نحو الخليج أكثر من ذي قبل، واتفق مع الدول المجاورة ذات الشأن فرسمت الحدود، وعقدت المعاهدات لحسن الجوار، وتوفي عام 1953 فخلفه ابنه الأكبر سعود، حسب النظام القائم بحكم الولد الأكبر من أسرة الملك عبد العزيز[1].

سار سعود بن عبد العزيز بالبلاد شوطاً، ثم انصرف عن الشؤون العامة فوقع الخلاف بينه وبين أخيه ولي عهده فيصل الذي كان نائبه على الحجاز، وبايع العلماء فيصلاً فنجح في نقل الملك إليه، وغادر سعود البلاد إلى أن توفي في مصر عام 1967.

قام الملك فيصل بالأمر وسار سيرة حميدة، ودعا إلى التكتل الإسلامي، وفي عهده زادت خيرات البلاد مع زيادة الثروة النفطية، والحاجة الماسة إلى النفط الذي أصبح شريان الحياة الاقتصادية، ونعمت المملكة بالرخاء، وساد الأمن والاستقرار، واتسع العمل، وجلبت الأيدي العاملة من جهة، ثم قتل من قبل ابن أخيه مساعد في عام 1975، فاعتلى الحكم أخوه خالد، وبايعته الأسرة جميعها، واستمرَّ في الحكم حتى 1982 حيث توفي فجأة، فخلف أخوه فهد بن عبد العزيز، ولقب بخادم الحرمين الشريفين، وشهدت البلاد في عهده ازدهاراً وتطوراً في شتى الحالات وحظيت بسمعة ومكانة دولية إسلامية وعربية ثم خلفه الأمير عبدالله[2].

(1) الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، ج 4، ص 1440 - 1453.

(2) عبدالله الشبل، تاريخ الدولة السعودية، الرياض 1395 هـ، ص 120 - 160.

الفصل السادس

الأردن

تعاقب على الأردن العديد من الدول والمماليك المختلفة. لوقوعه في وسط الطريق الذي يجمع شبه الجزيرة العربية ببلاد الشام ومصر. فقد سكنها بداية الكنعانيون، ثم دخلها الفلسطينيون واستمروا فيها حتى دخلها اليهود العبرانيون. وفي عهدهم تعرضت المنطقة لهجوم كاسح من قبل الآشوريين والكلدانيين والذين ألحقوا بهم خسائر جمة. أما في عهد دولتي الفرس والروم، فقد كانت المنطقة تتبع الدولة الأقوى فيهما، وقامت فيها عدة ممالك ودول مستقلة بنت فيها حضارتها المستقلة وأهم هذه الممالك الأنباط، وهم قبائل بدوية ظهرت حوالي القرن الخامس قبل الميلاد. ويعود أول تاريخ ثابت للأنباط إلى عام 312 ق.م حين تمكنوا من صد حملتين عن سوريا بقيادة انتيفوس أحد خلفاء الاسكندر. وقد اتخذ الأنباط من البتراء عاصمة لهم. ووسعوا سلطتهم ومركزهم إلى المناطق الشمالية. وأصبحت البتراء منذ أواخر القرن الرابع ق.م. المدينة الرئيسية على طريق القوافل تربط بين جنوبي الجزيرة العربية وبلاد الشام. وكانت حضارة الأنباط عربية في لغتها آرامية

في كتابتها. واستطاع الرومان إضعاف دور البتراء اقتصادياً بتغيير الطريق التجاري، ثم حاصروها واستولوا عليها في عام 106م.

امتدت إلى هذه المنطقة نفوذ دولة تدمر التي نشأت في قلب بادية الشام وازدهرت وعاشت عصرها الذهبي أيام ملكها أذينة وزوجته زنوبيا. وقد سقطت مملكة تدمر عام 273م.

وفي خضم تصارع الدولتين العظميين «الفرس» و«الروم» سمحت كل دولة منهما بقيام دولة عربية صغيرة على حدودهما الجنوبية، كي تقومان بمهمة الدفاع عن الدولتين العظميين، فأقام الفرس دولة المناذرة. وأقام الروم دولة الغساسنة الذين سكنوا جنوبي بلاد الشام. والغساسنة قسم من عرب اليمن هجروا بلادهم عقب انهيار سد مأرب واتجهوا شمالاً إلى بلاد الشام. وأسسوا دولتهم بزعامة أميرهم «جفنة بن عمرو» وكانت عاصمتهم السياسية الجابية، وعاصمتهم الدينية «بصرى».

ارتبط الغساسنة بعلاقات وطيدة مع الإمبراطورية البيزنطية، واتسع نفوذهم حتى امتدت مملكتهم على كل بادية الشام من الرصافة حتى خليج العقبة. إلا أن الروم عملوا على إضعاف دولتهم بإثارة الخلافات فيما بينهم، وظلوا على وضعهم حتى دخول الجيوش الإسلامية إلى بلاد الشام وتحريرها في معركة اليرموك الخالدة زمن أمير الغساسنة جبلة بن الأيهم.

أولاً: العهد الإسلامي

بعد استتباب الدولة الإسلامية الأولى في شبه الجزيرة ونشر الدين الجديد فيها، توجهت الجيوش الإسلامية لنشر الدين

الإسلامي في الخارج وخاصة في بلاد الشام. فوجَّه الخليفة أبو بكر الصديق خمسة جيوش باتجاه بلاد الشام وألحقها بخالد بن الوليد الذي كان يحارب في العراق. وكانت الجيوش الإسلامية الخمسة بقيادة كل من: يزيد بن أبي سفيان إلى دمشق. عمرو بن العاص إلى فلسطين. شرحبيل بن حسنة إلى الأردن. أبو عبيدة بن الجراح إلى حمص. وعكرمة بن أبي جهل دعماً للجيوش الإسلامية. وقد توحدت هذه الجيوش الخمسة في معركة اليرموك عام 636 م تحت قيادة الصحابي خالد بن الوليد الصديق وبعد ذلك تمكن شرحبيل بن حسنة من متابعة سيره وفتح جميع أراضي منطقة الأردن. ومع تولي الأمويين زمام الحكم تمتعت هذه المنطقة بازدهار تجاري واقتصادي جيد وذلك لقربها من مركز الخلافة في دمشق.

أما في العصر العباسي فقد قل الاهتمام بشؤونها وخاصة في العصر العباسي الأول. وفي العصر العباسي الثاني تعرضت المنطقة للانقسام التام عن الخلافة وكانت تتبع الدويلة الأقوى في المنطقة، فقد تبعت الدولة الطولونية والإخشيدية في مصر، كما تبعت برهة من الزمن للقرامطة، وكذلك للدولة الحمدانية والدولة الزنكية والفاطمية، كما تعرضت للهجمات الصليبية حتى حررها صلاح الدين الأيوبي إثر معركة حطين عام 1187.

في الفترة من القرن السادس عشر إلى مشارف القرن العشرين شكل الأردن جزءاً من سوريا خلال الحكم العثماني الذي استمر إلى عام 1916. حيث اندلعت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي من مكة المكرمة بدعم من البريطانيين والفرنسيين.

ثانياً: نشوء الإمارة بعد الثورة العربية وعهد الأمير عبد الله

عقب اندلاع الثورة العربية الكبرى عام 1916. وما صاحبها من وعود الحلفاء الانكليز والفرنسيين عبر مراسلات حسين - مكماهون، وبعد هزيمة العثمانيين عام 1918، وصل إلى معان في جنوب الأردن عام 1920 الشريف عبد الله بن الشريف حسين على رأس حملة عسكرية، وأعلن عن نيته طرد الفرنسيين من سوريا لإعادة أخيه الملك فيصل إلى العرش. وكان الانكليز قد وعدوا عبد الله سابقاً بعرش العراق، فغيروا خططهم، فنصبوا فيصلاً على العراق. أما عبد الله فقد خشي البريطانيون من أن يعطل اتفاقية سايكس - بيكو مع الفرنسيين، فعرضوا عليه إنشاء إمارة خاصة به في شرق الأردن، مع مساعدة مالية، مقابل تعهده بإيقاف حملته، ومنع الغارات ضد الفرنسيين، وتأييده للانتداب البريطاني في فلسطين فوافق عبد الله، وقامت إمارة شرق الأردن بعد أن تنازل الشريف حسين لابنه عن معان والعقبة وألحقتا بالإمارة. علما أن إمارة شرقي الأردن كانت في العهد العثماني متصرفية تابعة لولاية دمشق. وبعد خروج الأتراك من بلاد الشام أصبحت تابعة لحكومة دمشق.

ثالثاً: عهد الملك حسين بن طلال (1953 - 1999)

بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، دخل الأردن في «الاتحاد العربي» مع العراق، إلا أن ثورة 14 تموز 1958 أطاحت بالوحدة، بعدما أطاحت بالنظام الملكي في العراق وحكومته. ولمنع امتداد الثورة إلى الأردن، طالب الملك حسين بالتدخل العسكري البريطاني، فنقلت قوات جوية بريطانية إلى عمان وفي الوقت نفسه

كانت قوات الأسطول السادس الأمريكي تنزل على الساحل اللبناني في بيروت.

بعد هذه المرحلة، دخلت البلاد في فترة من الهدوء النسبي، فتفرغت الدولة للإنماء الاقتصادي. حتى كانت نكسة عام 1967، وقد تعرض الأردن للعدوان الإسرائيلي الذي أسفر عن استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية، ولجوء ما يزيد على 400 ألف فلسطيني إلى شرق الأردن، الأمر الذي أدى إلى خلق المزيد من المشاكل السياسية والاقتصادية. خاصة بعد ظهور المقاومة الفلسطينية، التي باتت تهدد مصير العرش الهاشمي، بسبب تمادي بعض عناصر المقاومة بالظهور المسلح وكسر قوانين الدولة، الأمر الذي أدى إلى تصادم عسكري كبير مع الدولة الأردنية عام 1970، حيث شكل الملك حسين حكومة عسكرية تمكنت من ضرب المقاومة بشكل قاسٍ، وأخرجتها من الأردن بعد مبادرة عربية قام بها الرئيس جمال عبد الناصر.

بعد ذلك حاول الملك حسين أن يعيد مطالبته بوضع الضفة الغربية تحت سيادته لدى تحقيق الانسحاب الإسرائيلي، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية نالت الموافقة العربية والدولية على أنها من حقها وحدها حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني وذلك بعد قمة الرباط العربية عام 1974.

رابعاً: الأردن في الثمانينات

دعا الأردن إلى مصالحة عربية مع مصر في ربيع 1982 بعد تسلم مبارك الرئاسة، وأعاد هو علاقته معها في 25 أيلول 1984. وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران 1982 عقدت قمة عربية في فاس بالمغرب، تشكلت على إثرها لجنة عربية سباعية

برئاسة الأردن دعت كبار الدول العالمية لمشروع السلام العربي وطلبت منهم تأييده، ثم جرت مفاوضات فلسطينية أردنية على أساس مشروع السلام العربي ومبادرة رونالد ريغان، ثم أعلنت الحكومة الأردنية فشل هذه المبادرة. وفي شباط 1985 وقّع اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، إلا أن العلاقات عادت وتدهورت مجدداً في العام 1986 حيث أغلقت الحكومة الأردنية 26 مكتباً لمنظمة التحرير في الأراضي الأردنية. وفي كانون الثاني 1989 عادت العلاقات وتحسّنت حيث افتتح الملك حسين وياسر عرفات مكتب سفارة فلسطين في الأردن. كما شهد هذا العام فوز ليلى شرف أول امرأة أردنية في مجلس الأعيان.

خامساً: الأردن في التسعينات

في 27 آب 1992 أعلنت السلطات الأردنية اعتقال جماعة من شباب النفير الإسلامي بينهم النائب الإسلامي يعقوب قرش، وبعد أربعة أيام أوقف النائب ليث شبيلات أيضاً بتهمة تزويد هذه الجماعة بأسلحة ومتفجرات. وقد وجهت إليهم محكمة أمن الدولة تهمة «محاولة قلب الحكم» وحكمت عليهما بالسجن لمدة 20 سنة. وتحت الضغط الشعبي والنيابي، أصدر الملك حسين بمناسبة عيد ميلاده السابع والخمسين في 14 تشرين الثاني 1992 عفواً عاماً شمل شبيلات وقرش.

بعد ذلك مرت المملكة الأردنية بمرحلة ضغط سياسي واقتصادي كبير بسبب موقف الأردن المساند للعراق في حرب الخليج الثانية ضد الكويت، وقد تمثل هذا الضغط بمقاطعة الدول الخليجية قاطبة للأردن، وقد حاول الملك حسين كسر هذا الحاجز عن طريق انتقاده المستمر لسياسة الرئيس العراقي صدام حسين.

وفي 30 تشرين الأول 1991 شارك الأردن دول مجلس الطوق في مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد، غير أنه سرعان ما دخل في مفاوضات سرية مع اسرائيل وتوصل إلى إبرام معاهدة «وادي عربة» التي وقعها الملك حسين مع اسحق رابين في 29 تشرين الأول 1994. لتطوى بذلك صفحة الحرب بين الطرفين والتي استمرت 46 عاماً، وفي تشرين الثاني أقام البلدان علاقات دبلوماسية للمرة الأولى.

في آب 1996 جرت تظاهرات كبيرة في جنوبي المملكة احتجاجاً على تدهور الأوضاع الاقتصادية، وعلى ارتفاع الأسعار أدت إلى مواجهات عنيفة مع القوات الحكومية.

وفي نيسان 1997 عاد الملك حسين إلى مستشفى «مايو كلينيك» حيث خضع مجدداً للعلاج وبقي في المستشفى حتى شهر تشرين الأول من العام 1998. وقد شارك الملك حسين في مفاوضات «واي بلانتيشن» التي أفضت إلى توقيع الاتفاق في واشنطن بين بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي وياسر عرفات.

وفي كانون الثاني 1998 عاد الملك حسين إلى عمان معلناً شفاءه التام من السرطان، وبعد مجيئه بستة أيام فقط عزل الملك حسين شقيقه وولي عهده الأمير حسن عن ولاية العهد والتي استمرت له 34 عاماً، وعين مكانه نجله الأمير عبد الله.إلا أن المرض عاود من جديد الملك حسين، فعاد إلى مايو كلينيك في أمريكا في 26 كانون الثاني وخضع في شباط 1999 لعملية زرع ثانية للنخاع العظمي إلا إن عمليته الثانية باءت بالفشل فعاد إلى بلده حيث توفي قي 7 شباط 1999.

سادساً: عهد الملك عبد الله الثاني 1999 - ....:

تسلم الملك عبد الله الثاني مُلك الأردن عقب وفاة والده وسط دعم عربي ودولي كبير تجلى في الحضور الرسمي الكبير لجنازة الملك حسين يتقدمهم كبار زعماء العالم (الولايات المتحدة - روسيا - بريطانيا - فرنسا - مصر - سوريا - السعودية ....) وقد أكد الجميع على المحافظة على وحدة وسلامة الأردن، ودعمهم المطلق للملك عبد الله الذي سرعان ما وطد حكمه في البلد، وقام بزيارة شكر إلى العديد من دول العالم، وكانت المحطة السورية في دمشق من أهم هذه الزيارات، إذ عادت العلاقات السورية - الأردنية إلى طبيعتها بعدما توترات وانقطاع في عهد الملك حسين قبيل مفاوضات واتفاق وادي عربة مع إسرائيل عام 1994.

الفصل السابع

الإمارات العربيّة المتحدة

قامت فيها عدة إمارات مختلفة منها ما خضع لسلطة الخلافة الإسلامية، ومنها ما انفصل واستقل عنها. إلى أن احتلتها البرتغال في القرن السادس عشر، ومع انهيار الاحتكار البرتغالي للتجارة في الخليج لمصلحة هولندا وبريطانيا، انتقلت الوصاية والهيمنة لمصلحة بريطانيا بالكامل وذلك خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ثم وقعت بريطانيا والقبائل العربية معاهدة عامة وضعت حداً لأمور عدة تتعلق بالتجارة والقوافل عام 1820.

ورداً على بوادر أطماع ألمانيا وروسيا في المنطقة، دخلت بريطانيا في اتفاقيات مع شيوخ القبائل تمنع بموجبها بيع أجزاء من أراضيهم، أو التنازل عنها لصالح أي طرف عدا الحكومة البريطانية، ومن إجراء أي علاقات خارجية إلا بموافقة بريطانيا. وفي عام 1952 استقلت الشارقة والفجيرة بعد أن اعترفتا بحق بريطانيا في رسم الحدود وحل النزاعات بين الإمارات. وفي السنة

نفسها أقيم مجلس ضمّ حكام الإمـارات السبع برئاسة المفوض السياسي البريطاني في دبي. وجاء بدء إنتاج النفط في أبو ظبي 1962 ليفسح مجالاً جديداً للتطور. وجاء بعد ذلك إزاحة الشيخ شخبوط في عام 1966، كذلك استفادت دبي من اكتشافات النفط وفي عام 1965 تمّ خلع الشيخ صقر حاكم الشارقة، فقدمت كل من مصر والعراق شكوى إلى الأمم المتحدة ضد ممارسات بريطانيا في الإمـارات، لكن دون نتيجة. وبحلول عام 1968، كان البريطانيون قد وسعوا قاعدتهم في الشارقة التي غدت الأهم في المنطقة. وفي السنة نفسها أعلنت بريطانيا أن جميع قواتها ستنسحب في أواخر عام 1971، واقترحت تحويل قوة كشافة عمان المكونة من 1600 رجل والخاضعة لقيادة بريطانية، إلى نواة قوة أمنية اتحادية، غير أن أبو ظبي كانت في هذه الأثناء تبني قوة خاصة بها. وفي عام 1970 تمت تسوية نزاعات الحدود بين قطر وأبو ظبي ودبي.

أولاً: دولة الإمارات العربية المتحدة

أعلن في 2 كانون الأول / ديسمبر عام 1971 عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي برزت إلى الوجود بفضل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة. فقد لقيت دعوته لجمع شمل الإمارات استجابة واسعة تجسدت في اللقاءات التي تمت بين حكام الإمارات منذ عام 1968 وحتى إعلان الاتحاد.

كانت مقترحات الاتحاد الأصلية تشمل قطر والبحرين إلى جانب الإمارات المتصالحة السبعة، غير أن قطر والبحرين اختارتا عدم الانضمام. وفي أول كانون الأول 1971 أنهت بريطانيا معاهداتها مع الإمارات المتصالحة. وفي اليوم التالي شكلت إمارات: أبو ظبي ودبي والشارقة والفجيرة وأم القيوين وعجمان ورأس الخيمة دولة

الإمارات العربية المتحدة التي وقعت معاهدة صداقة مع بريطانيا، وانتخب حاكم أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للاتحاد، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم أمير دبي نائباً للرئيس. جاءت ولادة الدولة الاتحادية الجديدة تصحيحاً لوضع شاذ، فقد كانت الإمارات مجرد «مشيخات» صغيرة متناثرة مع أجزائها غير مستقرة فيما بينها بسبب تداخل أجزائها فيما بينها. وفي عام 1972 قتل حاكم الشارقة الشيخ خالد وخلفه أخوه الشيخ سلطان.. اتبعت دولة الإمارات سياسة محافظة منذ نشأتها، فساندت الدول العربية المشاركة في حرب تشرين الأول 1973، وكانت أول دولة فرضت خطراً تاماً على صادرات البترول إلى الولايات المتحدة. وهي بشكل عام تتسق باستمرار مع السياسة السعودية في الخليج وفي المنطقة العربية. لقد عملت حكومة أبو ظبي بشكل خاص على تعزيز الوحدة بين الإمارات مستخدمة قوتها الاقتصادية لحض شركائها على الاندماج في الاتحاد بشكل أقوى وأشمل، بالرغم أن بعض المشايخ ظلوا مترددين في التخلي عن سلطاتهم الداخلية.وفي تشرين الثاني / نوفمبر 1975 دمجت الشارقة حرسها الوطني في قوة الدفاع الاتحادية، كذلك سلمت الإذاعة التابعة لها إلى وزارة المواصلات الاتحادية، وأخضعت شرطتها لوزارة الداخلية ومحاكمها لوزارة العدل في الاتحاد. كما ألغت علمها الخاص لتتخذ من علم الاتحاد علماً لها. وسرعان ما اتخذت الفجيرة ودبي قرارات مماثلة... وفي مطلع أيار /مايو 1976، تم التوصل إلى اتفاق دمج نهائي لقوة الدفاع الاتحادية مع قوات أبو ظبي ودبي. وعين الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي، نائب القائد الأعلى للقوات الاتحادية. وفي السنة نفسها عدلت الفقرة 142 من الدستور المؤقت على نحو حصر حق التجنيد والتسلح بالحكومة الاتحادية.وفي عام 1977 أبرمت دولة الإمارات اتفاقيات تعاون

عسكري مع فرنسا التي وافقت على توفير الأسلحة والطائرات لقوات الاتحاد إلى جانب تدريب أفرادها. وعرفت سنة 1976 وسنة 1977 مزيداً من الخطوات في اتجاه دعم المنحى المركزي الوحدوي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: عهد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

وافق الشيخ زايد في عام 1976 على رئاسة الاتحاد مجدداً بعد أن وافق المجلس الأعلى على منح الحكومة الاتحادية سلطة أكبر في مجال الدفاع والمخابرات والهجرة والأمن العام والإشراف على الحدود. وفي مطلع عام 1977 جرى تعديل حكومي أعلن فيه أن اختيار الوزراء يتم وفق الكفاءة الشخصية وليس بموجب تمثيلهم لإماراتهم، كذلك أعيد تشكيل المجلس الوطني الاتحادي وفق المبادئ نفسها. وتمكنت الدولة الاتحادية من تخطي بعض الأزمات التي نشأت في سنوات الاتحاد الأولى بين قطبي الاتحاد أبو ظبي ودبي حول مسألة الصلاحيات الدستورية، والتمثيل الوزاري. وبعد ترتيب وضع الدولة الداخلي رسمياً ونهائياً. انطلقت دولة الإمارات إلى الساحة الخارجية فعززت علاقاتها الأخوية مع مختلف الدول العربية والإسلامية ثم مع الدول الأجنبية.

ثالثاً: الإمارات في الثمانينات

تميزت هذه الفترة بتمتين العلاقة مع البلدان العربية والأجنبية، فقد قام سمو الشيخ زايد بزيارة العديد من الدول العربية والأجنبية بغية تقوية العلاقات، كما عمل على استيراد السلاح من البلدان المصنعة في خطوة كبيرة نحو تحسين دفاع الدولة، وتقوية جيشها وتحديثه، عبر تزويده بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة. كما قامت

الإمـارات بتشييد المشاريع الاقتصادية الضخمة في مختلف دول العالم كـان أهمها مشـروع بناء مصفاة النفط في جنوب الصين، لمعالجة النفط الوارد من الإمارات، وقد انتهى العمل بالمشروع في عام 1994 وأعلن عن بدء العمل به. وعلى الصعيد الداخلي، واجهت دولة الإمارات أزمة خطيرة في حزيران 1987، عندما أعلن حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي تنازله عن الحكم لصالح شقيقه الشيخ عبد العزيز بسبب وقوع أخطاء في إدارة عائدات النفط.إلا أن تلفزيون دبي أعلن في اليوم التالي أن شقيق الشيخ سلطان قد أطاح به، وكان عبد العزيز يتولى منصب نائب الحاكم ورئيس الحرس الأميري، وقد وضع عدة شروط لتسوية الخلاف مع أخيه، وقد استطاع المجلس الأعلى للاتحاد في الدولة من تسوية هذا الخلاف سلمياً وبغضون أيام قليلة، وأعاد الشيخ سلطان إلى مكانه، وأوكل إلى شقيقه عبد العزيز منصب ولي العهد.

رابعاً: الإمارات حديثاً

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة ازدهاراً اقتصادياً ملفتاً، فقد استطاعت أن تصبح مركزاً استراتيجياً مهماً للتجارة في منطقة الشرق الأوسط، بعدما أولت الحكومة هذا القطاع اهتماماً خاصاً، وأصدرت قرارات وقوانين جديدة ساعدت على تحسينها وازدهارها. كما أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بالعمران الحضاري الذي زاد من جمالها وروعتها، فأصبحت بالتالي مركزاً سياحياً مهماً، إلى جانب كونها مركزاً تجارياً وعلمياً من الدرجة الأولى في المنطقة.

السابع الثامن

الكويت

في أواسط القرن الثامن عشر، اختار أهل الكويت أول أمير لهم على رأس الأسرة الحاكمة، الشيخ صباح بن جابر، لم تتأثر الكويت بالحركة الوهابية، وأدرك آل سعود أهمية الكويت باعتبارها ميناء تموين لنجد، فقامت مناوشات صغيرة بين نجد والكويت في عامي 1793 و1796. وحاولت بريطانيا استغلال الموقف، فعرضوا على الكويت أن توضع تحت حمايتهم ، لكن الأمير عبد الله الأول لم يقبل، ولم يكن للأتراك منذ أن قامت الكويت أية صلة بها إلا بعد تولي الأمير عبد الله الثاني الحكم عام 1866 حين قبل رفع العلم العثماني.

وبعد وفاة عبد الله الثاني آل الصباح، خلفه ابنه محمد الذي حكم أربع سنوات حيث قام عليه أخوه مبارك وقتله. وفي أيامه ضعف حكم آل سعود وسيطر آل رشيد على نجد، وكانت الإحساء بيد العثمانيين. ووقعت الخلافات بين مبارك آل الصباح وبين آل رشيد. وكان يوسف آل إبراهيم منافسا الشيخ مبارك، واستعان

عليه في حكام قطر وحكام حائل، واتفق مع محمد آل رشيد على محاربة الشيخ مبارك. وكرد فعل، جهز الشيخ مبارك حملة للتوجه إلى حائل، وتحالفت معه قبائل المنتفق العراقية والظفير وانتصر في هذه الحملة، ثم سير حملة أخرى استنهض معه قبائل مطير، والعجمان، ومره، وقد سار معه في هذه الحملة هذه المرة عبد الرحمن بن فيصل آل سعود ومعه ابنه عبد العزيز، والتقى الجمعان في الصريف قرب القصيم فانتصر ابن الرشيد.

وفي عام 1899 وقع الشيخ مبارك على وثيقة الحماية البريطانية تضمنت التعهد بعدم إقامة أية علاقات مع أية دولة دون موافقة بريطانيا. وفي هذا الوقت استطاع عبد العزيز آل سعود أن يدخل مدينة الرياض وينتزعها من حكم آل رشيد، ما أضعف إمارة حائل فخف ضغطها على الكويت.

اتفق الشيخ مبارك مع الملك عبد العزيز ضد إمارة حائل فهزمت عام 1903. لكن سرعان ما هزما أمام الشيخ سعدون شيخ قبائل. ثم جرى الصلح بين الشيخين مبارك وسعدون. وعينت إنكلترا مندوباً سياسياً لها في الكويت عام 1322. توَّلى حكم الكويت بعد وفاة الشيخ مبارك ابنه جابر، الذي لم يلبث في الحكم سوى عام واحد توفي بعده وخلفه أخوه سالم الذي ساءت العلاقة على أيامه بين الكويت والإنكليز بسبب مساعدته العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى.كما ساءت العلاقات بينه وبين آل سعود وحدثت بينهما معركتين عنيفتين الأولى معركة حمض عام 1919 والتي انتصر فيها السعوديون، فوضعت الحدود بين البلدين بإشراف إنكلترا وشيد الكويتيون سوراً لحماية مدينتهم الكويت. والثانية معركة الجهرة 1920، حيث قاد فيصل الدويش أحد القادة السعوديين جيشاً لمحاربة الكويتيين، وبعد معركة شديدة انسحب الدويش إلى نجد بعد أن ألحق بالكويتيين.

خسائر فادحة، غير أن الكويتيين قد وصلتهم نجدات من ذويهم في المدينة فقلبوا هزيمتهم إلى نصر. وجرت بعد ذلك محاولات للصلح بين البلدين العربيين، وسافر من الكويت وفد لمقابلة ابن سعود عام 1921 برئاسة الأمير أحمد ابن جابر. وأثناء المحادثات توفي الشيخ سالم 1921، فرأى ابن سعود أن المشاكل القائمة بين البلدين قد انتهت بوفاة خصمه، وعاد الشيخ أحمد أميراً للكويت في 2 آذار 1921 ومكث في الحكم 30 سنة. وابرز ما عمل عليه إزالة سوء التفاهم بين البلدين. حيث حددت التخوم بين البلدين عام 1922، وعقدت اتفاقية حسن الجوار والصداقة وتبادل التجارة. وفي عام 1923 اعترفت بريطانيا بالحدود بين الكويت والعراق. واكتشف في هذه الفترة النفط، وبُدء في تنظيم الأمور الإدارية وفتحت المدارس التعليمية.

أولاً: عهد الأمير عبد الله السالم الصباح 1950 - 1965

تولى الحكم بعد وفاة الشيخ أحمد الجابر ولي عهده وابن عمه الأمير عبد الله السالم الصباح. وفي عهده استكملت الكويت سيادتها على أراضيها ونالت استقلالها في عام 1961، وأنشىء أول مجلس تأسيسي من 34 عضواً، وأفتتح عام 1962، ثم انضمت الكويت إلى جامعة الدول وتم تشكيل أول مجلس وزراء. في 30 حزيران / يونيو 1961، في ذلك العام طلب أمير الكويت مساعدة الجيش البريطاني لمواجهة تهديد العراق بضم الكويت إليه. وقد لبت الحكومة البريطانية طلبه. وفي 10 أيلول / سبتمبر 1961 بدأ وصول القوات العربية (الأردنية والسعودية والسودانية والتونسية والجمهورية العربية المتحدة) إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية المنسحبة. وبعد ثورة 8 شباط / فبراير 1963 في العراق اعترف هذا الأخير باستقلال الكويت.

ثانياً: عهد الشيخ صباح السالم الصباح 1965 - 1977

توفي الأمير عبد الله السالم وتسلم مقاليد الحكم شقيقه الأمير صباح السالم الذي أكمل مسيرة سلفه في فتح المدارس التعليمية وتطوير المناهج ودعم الاقتصاد وتحسينه. وتم في عهده افتتاح جامعة الكويت عام 1966. وانضمت الكويت بعد ذلك إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك، ومجلس التعاون الخليجي، وساهمت مادياً في دعم دول المواجهة العربية في حرب 6 تشرين الأول / أكتوبر 1973،وفي سنة 1975 أعلن عن تأميم النفط الكويتي، ولاقت هذه الخطوة ترحيباً شعبياً وعربياً كبيرين.

ثالثاً: عهد الشيخ جابر الأحمد الصباح 1977 - 2006

بعد وفاة الشيخ صباح السالم الصباح تسلم إمارة البلاد سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وعين الشيخ سعد العبد الله الصباح ولياً للعهد. وعاشت البلاد فترة من الرخاء والازدهار الاقتصادي الذي انعكس إيجاباً على حياة المواطنين. إلا أن عدة حوادث إرهابية هزت الكويت واستهدفت عدة مواقع للدولة من ضمنها بعض المنشآت النفطية في عام 1983. وبعد عامين تعرض الأمير جابر لمحاولة اغتيال، وألقي القبض على الفاعلين، ثم قام أنصارهم باختطاف طائرة ركاب كويتية قادمة من تايلاند وحوَّل الخاطفون خط سير الطائرة إلى إيران ثم إلى الجزائر، وعمدوا إلى قتل بعض الركاب الكويتيين بهدف الضغط على الحكومة الكويتية للإفراج عن زملائهم منفذي محاولة الاغتيال.

رابعاً: الكويت تحت الاحتلال العراقي

أثناء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام 1980.

وقفت الكويت إلى جانب العراق وأمدته بالأموال والنفط، وبعد انتهاء الحرب وقع خلاف بين البدلين بشأن الديون المتوجبة على العراق، فقام هذا الأخير باجتياح عسكري للكويت في 2 آب/ أغسطس 1990، فلجأت الحكومة الكويتية إلى السعودية وطالبت المجتمع الدولي بالتدخل، فصدر القرار رقم 660 عن مجلس الأمن الذي نص على الانسحاب الفوري للجيش العراقي من الكويت. وقد استنكرت غالبية الدول العربية عملية الاجتياح عدا الأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية الفلسطينية والسودان.

بعدها أعلن العراق عن تشكيله حكومة كويتية مؤقتة. وفي 25 آب/أغسطس سمح مجلس الأمن باستخدام القوة لفرض الحظر على العراق. فأعلن هذا الأخير في 28 آب/أغسطس الكويت محافظة عراقية تحمل الرقم 19.

خامساً: التحالف الدولي لتحرير الكويت

في منتصف تشرين الأول / أكتوبر 1990 حشدت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 200000 جندي أمريكي في منطقة الخليج، وأضافت إليهم 200000 آخرين في تشرين الثاني / نوفمبر من دول عربية وغربية.

وفي 16 كانون الثاني / يناير 1991 ،بدأت عملية عاصفة الصحراء العسكرية لتحرير الكويت. وفي 27 شباط / فبراير 1991، دخلت القوات الكويتية مدعمة بقوات التحالف الدولي إلى العاصمة الكويت بعد انسحاب الجيش العراقي وفي اليوم الثاني أعلنت بغداد وقفت إطلاق النار بعد أن تكبدت خسائر فادحة بلغت أكثر من 20 ألف قتيل و60 ألف جريح عراقي حسب المصادر

العراقية و100 ألف قتيل حسب مصادر الحلفاء. يذكر أن الاحتلال العراقي للكويت دام سبعة أشهر.

سادساً: الكويت بعد التحرير

عملت الحكومة الكويتية بعد تحريرها للكويت على إزالة آثار الاعتداء العراقي الهائلة. وأهمها إطفاء نيران آبار النفط الكويتية التي أشعلها العراق قبل انسحابه، وكذلك إيقاف ضخ بعض الآبار الأخرى للنفط في البحر، الأمر الذي أدى إلى حدوث كارثة بيئية وقد طلبت الكويت من القوات الأمريكية والبريطانية إبقاء قواتها العسكرية على الأراضي الكويتية تحسباً لأي تحرك من الجانب العراقي.

وفي عام 1999 حُلَّ البرلمان الكويتي للمرة الثالثة في تاريخه إلا أن هذه المرة لم يعمد الأمير لتعطيل الحياة النيابية، بل دعا لانتخابات جديدة وفقاً للمهلة التي حددها الدستور والبرلمان الجديد الذي كانت غالبيته من القوى المعارضة للتوجهات الحكومية.

وقد أصدر أمير الكويت قراراً بتعديل قانون الانتخاب ليصبح مسموحاً للمرأة الكويتية المشاركة ترشيحاً وتصويتاً في كافة الانتخابات العامة التي تجري في الكويت ابتداءً من العام 2003.

الفصل التاسع

قطر

فتح خالد بن الوليد عام 633 إقليم اليمامة وكانت قطر تشكل جزءاً منه . ومنذ ذلك الحين أصبح الإقليم تابعاً من الناحية الإدارية للخلافة الإسلامية إلى أن احتله القرامطة عام 900. ومكثوا فيها حتى عام 1075. حيث قضى عليهم العيونيون وانقرضت أيضاً دولة الأخضريين في اليمامة فيما بعد.

ومع زوال هذه الدولة تفرق شمل القبائل، فكانت السيطرة للأقوى. واستمر هذا الوضع حتى انتهاء العصر العباسي ومجيء عصر المماليك، وزاد أمر اليمامة ضعفاً وعاش سكانها على هامش التاريخ حتى خضعت هذه البقعة لبني خالد عام 1776. وأقام المعاضيد من آل علي في (الفويرط) في الشمال الشرقي من شبه الجزيرة. كما أقام بعض السودانيين في الدوحة التي عرفت باسم البدع.

وفي عام 1179 نزل آل خليفة وهم من العتوب في الزبارة

قادمين من الكويت، وبعد مدة تبعهم أقرباؤهم الجلاهمة، ولم يلبث أن وقع الخلاف بين الطرفين. ولكنهم أبيدوا على أيدي آل خليفة. ومن بقي منهم انتقل إلى خورجستان.

حاولت إيران إخضاع الزبارة لكنها فشلت عام 1197. وقام آل خليفة عام 1198 بهجوم على البحرين التي كانت تتبع لإيران، واستسلم الإيرانيون وانتقل آل خليفة من الزبارة إلى المنامة، وكان الشيخ أحمد بن خليفة أول شيخ من عرب العتوب يحكم البحرين.

توسعت الدولة السعودية في المنطقة الشرقية وضمت إليها قطر والبحرين وذلك عام 1224. لكنهم خرجوا من قطر عام 1226 بمساعدة سلطان مسقط.

حدث خلاف في أسرة آل خليفة في البحرين إذ نافس محمد بن خليفة ابن عمه عبد الله بن أحمد لكنه هزم ، فلجأ إلى السعوديين وطلب الدعم والمساعدة فأيدته قبائل النعيم والجلاهمة والبوكوارة فرجع إلى قطر بعد أن انتصر على ابن عمه وتسلم حكم البحرين عام 1258 هـ.

في عام 1285 هـ اتفقت بريطانيا مع الشيخ محمد آل ثاني بالعودة إلى الدوحة، وتعد قبيلته أكثر القبائل رجالاً ونفوذاً، وهي فرع من المعاضيد. واستمر نفوذه حتى عام 1288 حيث خلفه ابنه قاسم الذي تعرض لهجوم عثماني بقيادة أمير الكويت. واضطر قاسم بن محمد لرفع العلم العثماني عام 1288 بعدما هزمت القوات العثمانية جنوب الدوحة، كما اضطر للتنازل عن الإمارة لشقيقه أحمد بن محمد كمصالحة مع العثمانيين، واغتيل أحمد بن محمد بيد أحد خدامه من بني هاجر، وتولى الأمر بعده عبد

الله بن قاسم، وفي عهده بدأت المفاوضات بين العثمانيين والإنكليز وذلك عام 1329هـ لحل مشاكل الخليج بينهما ومنها قطر. وهدف الانكليز إلى طرد العثمانيين، وتم توقيع المعاهدة في لندن تخلت بموجبها الدولة العثمانية عن حقوقها في قطر، واعترفت بخط يفصل بين نجد وقطر ثم نشبت الحرب العالمية الأولى وانسحبت الدولة العثمانية من قطر نهائياً عام 1334.

أولاً: عهد الاستقلال

في عام 1916 وقع الشيخ عبد الله بن قاسم حاكم قطر مع إنكلترا اتفاقية حماية مقابل إشراف بريطانيا على شؤون قطر الخارجية والتشريعات. ثم منح الشيخ عبد الله بن قاسم شركة قطر للنفط ،حق التنقيب في بلاده وهي شركة إنكليزية - إيرانية، إلا أن عمليات الإنتاج تأخرت بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1949 حيث تم استخراج حوالي 80 ألف طن من النفط.

وفي عام 1960 تنازل الشيخ علي آل ثاني لابنه الشيخ أحمد بعد حكم دام 11 سنة سعت قطر عام 1968 للاتحاد مع البحرين والإمارات العربية بعد إعلان بريطانيا عزمها سحب قواتها من الخليج عام 1970. وفي نفس العام أصبح الشيخ خليفة آل ثاني رئيساً للوزراء.

وفي عام 1971 نالت قطر استقلالها بعد ما فشلت في محاولاتها للاتحاد مع جيرانها من دول الخليج. واستبدلت معاهدة 1916 بمعاهدة صداقة مع بريطانيا. وفي عام 1972 قام الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني بانقلاب أبيض وأصبح أميراً لقطر وأعلن عن إصلاحات سياسية واقتصادية وقلص الامتيازات التي تتمتع بها

العائلة الحاكمة في قطر. ثم وقعت قطر اتفاقية دفاع مشترك مع السعودية عام 1982.

وفي نيسان 1986 نشأت مشكلة حدودية بين قطر والبحرين على جزيرة فشت الديبال المتنازع عليها بين البلدين، ثم تم حسم هذه المشكلة عن طريق مجلس التعاون الخليجي. كذلك وقع خلاف بين الدولتين بخصوص جزيرة هاوار، وقد حاولت المملكة العربية السعودية التوسط لحل المشكلة، ثم جاءت محاولة قطر لعرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية وذلك في العام 1994.

إلا أن تسلم أمير قطر الجديد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني زمام الأمور بدلاً من أبيه في حزيران 1995، قد غيَّر من بعض الأمور، إذ أكد الشيخ حمد أن تسوية هذه الخلافات يمكن أن تسوى ضمن البيت العربي الخليجي وهذا ما شجع السعودية على المضي قدماً في مبادرتها.

وفي حزيران 1995 تسلم ولي العهد حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم، وفي عهده ألغيت وزارة الإعلام وجرت في آذار 1999 انتخابات بلدية شاركت فيها للمرة الأولى النساء القطريات.

الفصل العاشر

البحرين

ارتبطت جزيرة البحرين سياسياً واجتماعياً. بمجتمع الجزيرة العربية. وكانت تحت سلطة الخلافة الإسلامية في مختلف العهود. وفي أواخر القرن الثالث الهجري احتل أبو سعيد الجنابي، أحد قادة القرامطة، مدينة هجر عاصمة البحرين حينها، واتخذ من مدينة الإحساء عاصمة لدولة القرامطة. وانتهت هذه الدويلة سنة 976.

ثم تعرضت هذه المنطقة لغزو جينكزخان ثم زعيم المغول هولاكو، وبقي المغول فيها إلى أن استولى عليها البرتغاليون وحصنوها، كما حصنوا بعض موانئ الخليج العربي لتأمين طريق تجارتهم إلى الهند.

ظل البرتغاليون يسيطرون على البحرين من سنة 1521 إلى سنة 1602 حين أجلاهم عنها الفرس واحتلوها. ولكن سلطان عُمان ما لبث أن انتزعها منهم. ثم عاد الفرس لاحتلالها في عهد نادر

شاه، فتصدت لهم القبائل العربية بزعامة آل خليفة وأخرجتهم منها عام 1783.

في عام 1861 تعهد أمير البحرين الامتناع عن الحرب والقرصنة وتجارة العبيد مقابل المساعدة والحماية البريطانية، وكان هذا الاتفاق نتيجة تخوف حاكم البحرين من الأطماع الإيرانية، ورغبة بريطانيا في منع فرنسا وروسيا وألمانيا من التقدم باتجاه الهند.

وفي عام 1880 و1892 تعهد الحاكم مجدداً بعدم التنازل عن أجزاء من أرضه أو رهنها لأحد ما عدا الحكومة البريطانية، وكذلك عدم إقامة أية علاقات مع أي حكومة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية.

في تلك الفترة بدأت البحرين تتأثر بالأحداث العربية التي حصلت في بعض الدول العربية وخاصة عقب الحرب العالمية الثانية، وإبّان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 شهدت البحرين تحركات شعبية واضطرابات. وفي عام 1957 أعلنت سيادتها القانونية على الأجانب الذين كانوا يخضعون لامتيازات خاصة بحيث لا يطالهم القانون المحلي، ثم أصدرت طوابعها الخاصة في عام 1960 وكذلك أول عملة خاصة بها.

شهدت البحرين إضراباً آخر في عام 1965 سببه الرئيسي التخوف من صرف العمال في شركات النفط. وفي أيار 1966 أعلنت بريطانيا أنها سوف تنقل قاعدتها الرئيسية في الخليج من عدن إلى البحرين في عام 1968. غير أنها أعلنت مجدداً أنها ستسحب كل قواتها الموجودة في شرقي السويس قبل نهاية 1971.

أولاً: الاستقلال

أعلن استقلال البحرين في آب 1971، وعقدت معاهدة صداقة مع بريطانيا، وأطلق الحاكم الشيخ عيسى على نفسه لقب «أمير». وفي أيلول 1971 انضمت البحرين إلى جامعة الدول العربية وإلى الأمم المتحدة. وفي كانون الأول 1972 أجريت انتخابات مجلس تأسيسي وضع دستوراً جديداً أجريت على أساسه انتخابات مجلس وطني في كانون الأول 1973.

ثانياً: البحرين بعد الاستقلال

من انعكاسات حرب الخليج الأولى (العراق - إيران) على البحرين إعلانها عن كشف محاولة تغيير للحكم بدعم من إيران، فسارعت السعودية إلى توقيع اتفاقيات أمنية مع دول الخليج ومنها دولة البحرين الأمر الذي زاد في توطيد الأمن وتثبيته.

وفي 15 كانون الأول 1992 أعلن أمير الدولة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة عزمه على إنشاء مجلس للشورى، وما لبث أن شكله بعد أسبوع من 30 عضواً، علماً أن البحرين تختلف عن باقي دول الخليج العربي بميزة كبيرة وهي وجود الأحزاب السياسية المختلفة فيها، وسبب ذلك يعود إلى تركيبتها الاجتماعية المتشكلة من عدة طبقات عمالية لم تغيرها فورة البترول فجعلت من مجتمعاتها قريبة من مجتمعات العراق وسوريا ولبنان. وقد أثر ذلك كثيراً على طبيعة القوى السياسية التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالحركات السياسية في أرجاء البلدان العربية مثل أحزاب البعث والناصرية وتيار الإخوان المسلمين.

وعاشت البحرين أجواء اضطرابات وأعمال عنف متكررة بدأت

في 21 كانون الأول 1994 لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية، وقد عملت السلطات على توطيد علاقتها مع مختلف الدول وفي طليعتهم رأسهم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما بخصوص النزاع الحدودي بين البحرين وقطر حول جزر حوار والمنزور والذي يعود إلى عام 1939 فإن محاولات الوساطات كانت متعددة وخاصة مبادرة المملكة العربية السعودية، والتي كانت شديدة الحرص على إنهاء هذا الخلاف. ثم جاءت محاولة قطر عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية في العام 1994 إلا أن أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الذي تسلم زمام الأمور في قطر بعد والده في حزيران 1995 أكد أن تسوية هذه الخلافات يمكن أن تسوى ضمن البيت العربي الخليجي، ما شجع على المضي قدماً في المبادرة السعودية.

توفي الأمير عيسى بن سلمان في آذار 1999. وتسلم الحكم من بعده ابنه الأمير حمد بن عيسى آل خليفة الذي بدأ عهده بإصدار عفو عام، وعلى رأسهم الشيخ عبد الأمير الجمري، في خطوة إيجابية بمثابة صفحة جديدة يفتحها الأمير في عهده .وفي عام 2002 أعلن أمير البحرين نفسه ملكاً على البلاد بعد أن صارت البحرين مملكة وفقاً للإصلاحات الدستورية الأخيرة التي أدخلت على الدستور.

إلا ان ثمة حراكاً شعبياً واسعاً انطلق بداية العام 2011 تماشياً مع الحراك في غير بلد عربي، هدفه إجراء إصلاحات دستورية واقتصادية واجتماعية تراعي متغيرات الوضع البحريني.

الفصل الحادي عشر

عُمان

أولاً: الدولة اليعربية وتصفية الوجود البرتغالي

بعد مرحلة طويلة من التمزق الداخلي، وتجذر الروح القبلية، إضافة إلى الاحتلال الأجنبي. اجتمع حوالي سبعون من نخبة علماء عمان الاباضيين في قرية قصوى، في منطقة الرستاق عام 1624. وانتخبوا ناصر بن مرشد بن مالك اليعربي مرشداً وإماماً، إلا إنه اشترط وبشكل غير عادي الولاء التام، فأدى العلماء القسم على ذلك. واستطاع الامام ناصر بن مرشد بفضل سياسته الثابتة والحازمة تجاه القبائل المتمردة أن يخضع كافة الممالك الصغيرة في المقاطعات والمناطق، ثم سقطت في يده القرى والمدن الواحدة تلو الأخرى. بعد ذلك بدأ بدحر الاحتلال البرتغالي فاستطاع أن يطرده من كل أنحاء عمان باستثناء بعض المناطق المحصنة مثل: مسقط، ومطرح، وصحار. توفي ناصر بن مرشد عام 1649. بعد 26 سنة من الحكم، وكانت انجازاته تاريخية. فمحى آثار خمسة قرون من التمزق.

وخلفه ابن عمه سلطان بن سيف بن مالك اليعربي، الذي استطاع أن ينقذ مسقط من أيدي البرتغاليين، كما أخذ قائده سعيد بن خليفة قلعة الميراني المشهورة في مسقط. وعلى عهده قويت الدولة العمانية حتى إنها شنت هجوماً على منطقة ديو قرب خليج بومباي.

وفي عام 1090 توفي السلطان بن سيف وخلفه ابنه بلعرب. وعلى الرغم من كفاءة بلعرب، إلا أن انتخابه أعطى مؤشراً على بداية تغيير طبيعة الإمامة في التاريخ الحديث، إذ بدا أن الإمامة تتحول من الانتخاب إلى الوراثة. وهذا ما حدث بعد ذلك، إذ تعاقب سبعة أئمة ينتمون إلى الأسرة نفسها، لكن الأخيرين منهم لم يتمتعوا بشرعية كلية. فأعيد انتخاب سيف بن سلطان ثلاث مرات، وعليه تقع مسؤولية إنهاء التجربة اليعربية، ومسؤولية إهانة وطنه بطلبه مساعدة من الفرس في محاولة يائسة لتوطيد إمامته، الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب أهلية طويلة الأمد.

وعلى الرغم من كل ذلك، كانت عمان قد توصلت خلال تلك الفترة إلى تحرير البحرين من الفرس، كما احتل العمانيون مواقع على الساحل الفارسي مثل قشم، لارك، هرمز. وهكذا تم إرساء السيطرة العمانية على منطقة الخليج والتي استمرت حتى القرن التاسع عشر.

ومع ضمور التقاليد الأباضية، في هذه الحرب، وضعف نفوذ العلماء وأهل الحل والعقد، التف العمانيون حول قبائلهم، وبدأت هذه الأخيرة تلعب دوراً سياسياً متنامياً على حساب الإمامة والوحدة الاجتماعية، ولوضع حد للنزيف اتفق العلماء على ترشيح شخصية من خارج الأسرة اليعربية. فانتخب محمد بن ناصر الغافري إماماً

عام 1724. لكنه قتل في إحدى المعارك في صحار عام 1728، فأعيد انتخاب سيف بن سلطان فعادت المشاكل من جديد. إلى أن تمت البيعة لرجل آخر هو سلطان بن مرشد اليعربي وبموته انتهى عهد الدولة اليعربية عام 1740.

ثانياً: دولة البوسعيديون

انتهى نظام الإمامة مع الدولة اليعربية إبان الحرب الأهلية 1728 - 1738 وبدأ نظام السلطنة مع مؤسس الدولة البوسعيدية الإمام أحمد بن سعيد الذي استطاع أن يوقف الحرب الأهلية، ويخرج عمان من أزمتها الداخلية، وطور إدارة البلاد، وبنى أسطولاً تجارياً وبحرياً، ووطد موقع دولته كقوة إقليمية في المحيط الهندي والخليج العربي. وأعاد تثبيت سلطة عمان على الممتلكات العمانية في شرقي أفريقيا. وداخلياً تمكن الإمام أحمد من القضاء على حركتي تمرد قام بها ولداه سيف وسلطان. وبدأ يغير في بنية السلطة مبتعداً عن النموذج التقليدي الإباضي للإمامة. فلم تعد تستند إلى العلماء وحدهم، فضعف نفوذهم.

ثالثاً: خلافة الإمام أحمد وانقسام الدولة

هيأ الإمام أحمد أبناءه لخلافته في الحكم ومنحهم لقب «السادة». وبعد وفاته عام 1783.. انتخب ابنه الرابع سعيداً إماماً الذي أرغم على التنازل عن الحكم لصالح ابنه حمد بن سعيد الذي نقل العاصمة من نزوى إلى مسقط. ولكن حمداً لم يلبث أن توفي في السنة نفسها التي تولى فيها الحكم، وبذلك تجدد الصراع على السلطة بين سعيد وأخويه قيس وسلطان، وكانت النتيجة اجتماعاً بين ورثة السلطة أسفر عن عقد اتفاق يتعلق بتقسيم عمان بين:

سعيد الذي ظل في الرستاق فيما سلطان استولى على السلطة في مسقط، أما قيس فاتخذ منطقة صحار قرب مضيق هرمز مركزاً لسلطته .

وفي سنة 1798، نجح الإنكليز من خلال أحد ممثلي شركة الهند الشرقية في بوشهر في إقناع السيد سلطان بضرورة عقد اتفاق مع بريطانيا الذي تم توقيعه في 12 تشرين الأول / أكتوبر 1798 ويقضي بصورة رئيسية إلى تحييد عمان وقطع علاقاتها مع الفرنسيين عن طريق استرجاع المقر الذي أعطي للوكالة الفرنسية في مسقط. بعد ذلك بدأ المد الوهابي بالوصول إلى عمان، فطلب السيد سلطان المساعدة العسكرية من البريطانيين والفرنسيين والعثمانيين، إلا أن الدعوة الوهابية كانت قد كسبت مؤيدين ومريدين كثر لها بين القبائل في المنطقة.

رابعاً: سعيد بن سلطان البوسعيدي 1806 - 1856

خلال السنتين اللتين تلتا وفاة سلطان بن أحمد دخلت عمان من جديد طور الصراعات الداخلية بين ولديه القاصرين: سالم وسعيد وولدي عمهما قيس وبدر. وبفضل النفوذ الوهابي انتصر بدر ووافق على دفع مبلغ سنوي للدرعية، إلا إنه قتل في الصراع العائلي، فاستولى على الحكم سعيد بدءاً من عام 1807 وحكم طوال نصف قرن وكان أول سيد لعمان لقب بـ«السلطان». وكان قوياً وطموحاً. وعاشت عمان عصرها الذهبي في النصف الأول من القرن التاسع عشر. فالنفوذ العماني اتسع حتى شمل زنجبار وبعض الأجزاء الأخرى من شرقي أفريقيا بالإضافة إلى المقاطعات الجنوبية من بلاد فارس وبلوشستان.

خامساً: ثويني بن سعيد 1856 - 1866

بعد وفاة السلطان سعيد في 30 تشرين الأول / أكتوبر 1856، أعلن ثويني نفسه الوريث الوحيد للسلطة في عمان وتوابعها. لكن ماجداً، الابن الآخر للسلطان سعيد، أعلن نفسه بعد وفاة أبيه سلطاناً على زنجبار. وهو ما كان يعني عملياً انفصال القسم الأفريقي عن عمان. وقد عمل الإنكليز على تأكيد هذا الانفصال وأجبرت ثويني على قبول هذا الانفصال في اتفاق وُقع في 31 أيلول / سبتمبر 1859. وهكذا فإن تاريخ عمان بعد انفصال القسم الافريقي دخل طور الانحدار، فقد انتقل التجار والأثرياء إلى القسم الأفريقي، الذي كان أكثر ازدهاراً، وعانت البلاد من تدهور اقتصادي إضافة إلى الصراعات الداخلية التي كانت تواجهها الدولة ضد الوهابيين.

وبينما كان السلطان ثويني يعد ابنه مع قوة مسلحة لمواجهة الوهابيين فإذا بابنه يدخل عليه ويقتله ليتسلم الحكم من بعده.

سادساً: سالم بن ثويني 1866 - 1868

دعمت القبائل الغافرية (حليفة الوهابيين) سالماً. وقد ظهر أول تحدي لسلطة سالم من عمه السيد تركي بن سعيد الذي وجد معارضة قوية له من الإنكليز والذي كان ضد القرار الإنكليزي بفصل زنجبار عن عمان واعترفت بريطانيا بسالم وفتحت قنصلية لها في مسقط.

سابعاً: عزَّان بن قيس والثورة الجديدة

في أيلول / سبتمبر 1869 سار عزان بن قيس على رأس قوة مدعومة من العلماء إلى مسقط وأسقطها، فتدخل الإنكليز

وأنقذوا سالماً فنقلوه إلى بندر عباس وبويع عزان بالإمامة وانتهى بها نظام السلطنة وشكل مجلس الشورى. ثم وقع اتفاقية معاهدة مع الوهابيين في واحة البريمي. ومع أن نظام عزان لقي اعترافاً دولياً ملحوظاً إلا إن الأحداث المتسارعة التي أعقبت الاعتراف قضت على نظام عزان، فقد استطاع تركي بن سعيد قلب النظام بعد ما لقي الدعم المطلوب من بريطانيا وقبائل الغافري وكذلك المساعدة المالية من زنجبار. وهكذا استطاع إلحاق الهزيمة بجيش عزان وقتله مطلع عام 1871.

ثامناً: تركي بن سعيد 1871 - 1888

أعاد تركي بمساعدة بريطانية نظام السلطنة، لكنه لم يسيطر على الوضع تماماً في الداخل فقد كان من أهم معارضيه زعيم الإباضية وداعم ثورة عزان الشيخ صالح بن علي الحارثي. كما حاول تركي مجدداً إعادة الوحدة مع زنجبار إلا أن بريطانيا أفشلت الموضوع. وبقي الوضع على ما هو عليه حتى تسلم ولده فيصل بن تركي.

تاسعاً: فيصل بن تركي 1888 - 1913

حاول فيصل منذ توليه إرضاء الثوار فلقب نفسه بالإمام بدلاً من السلطان ولم يرض الثوار بهذا الإجراء وخاصة بعدما وقعت السلطنة «معاهدة الصداقة» مع بريطانيا التي عارضها العمانيون بشدة، فكان تحالف قبائل عمان مع بعضها ضد فيصل وقامت بمهاجمة مسقط، فهرب السلطان فيصل من عاصمته. لكنه عاد واستردها في 10 آذار 1894. ونتيجة عدم مساعدة بريطانيا له في هذه المحنة حاول فيصل إقامة علاقات جيدة مع فرنسا، إلا أن

بريطانيا راحت تجهز ابنه تيمور لخلافته فإرسلته إلى جامعاتها في الهند. وفي شهر تشرين الأول / الأول 1913 توفي السلطان فيصل وخلفه ابنه تيمور.

عاشراً: تيمور بن فيصل 1913 - 1932

سعى تيمور لإخماد الثورة بالتفاوض، غير أن الثوار لم يقبلوا بأي تنازل، بل شنوا عليه هجوماً كبيراً بقيادة الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، إلا أن السلطان تمكن بمساعدة من الجيش الإنكليزي من الانتصار على القبائل، لكن الأوضاع ظلت على ما هي عليه فظل السلطان تيمور مسيطراً على مسقط والمدن الساحلية، فيما ظل الإمام مسيطراً على بقية المناطق. وفي عام 1920 وقعت «معاهدة السيب» بين السلطان تيمور والقبائل التي مثلها الشيخ عيسى بن صالح الحارثي. وبذلك أصبحت عمان منذ توقيع تلك المعاهدة في 1920/9/25 ولمدة حوالي نصف قرن مقسمة بشكل فعلي إلى عمان الساحل تحت سلطة السلطان، ومسقط وعمان الداخل تحت سلطة الإمام. ثم عمدت بريطانيا على إغراق السلطان تيمور بالديون، فأدرك السلطان عجزه عن القيام بأي شيء فتخلى في عام 1932 عن العرش لولده سعيد.

حادي عشر: سعيد بن تيمور 1932 - 1970

تولى سعيد بن تيمور الحكم رسمياً في 10 شباط / فبراير 1932، وكان في العشرين من العمر. وعمد سعيد إلى فرض ضرائب باهظة على الشعب بحجة تسديد الديون لبريطانيا فعاشت البلاد في حالة تخلف تام واستمرت على هذه الحال طيلة عهده حتى عام 1970.

وبالنسبة لسلطة الإمام فقد توفي الإمام محمد بن عبد الله الخليلي، فانتخب الإمام طالب بن علي مكانه، وقد عمل على استرجاع بعض ما فقدته الإمامة من نفوذ، إذ أن السلطان إضافة إلى تدعيم سلطته في المناطق الساحلية أخذ يمد نفوذه شيئاً فشيئاً إلى بعض المناطق الأخرى. فأعلن الإمام الثورة على السلطان لكنه وبمساعدة القوات الانكليزية استطاع إفشال ثورته..

ثاني عشر: الدول العربية تثير القضية في الأمم المتحدة

لاقى مكتب نصرة إمامة عمان في القاهرة دعماً كبيراً من السلطات المصرية زمن الرئيس جمال عبد الناصر، فعاد الإمام طالب إلى عمان في صيف 1957. وقاد ثورة مسلحة ضد السلطان، فاستعان السلطان سعيد مجدداً بالإنكليز فتمكن من إعادة سلطته وتدعيم موقعه.

إلا أن الأوضاع السيئة التي كانت تعيشها عمان نتيجة الحظر المفروض عليها من كافة الجوانب دعا العديد من الدول العربية إلى طرح «القضية العمانية» على الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشتها في عام 1960. فأفشلت بريطانيا المناقشة ثم أثير الموضوع مجدداً عام 1961 وكذلك أفشل الموضوع.

إلا أن إصرار العديد من الدول العربية على طرح هذا الموضوع دعا بالأمم المتحدة إلى إرسال لجنة عام 1963 لتقصي الحقائق، إلا أن اللجنة وضعت تقريراً منافياً لأخبار الدول العربية، فاتهمتها الدول العربية والعديد من دول العالم الثالث بالانحياز لبريطانيا فتكونت لجنة ثانية من أعضاء الأمم المتحدة لدراسة القضية

العمانية كانت نتيجتها أن وضعت تقريراً يوصي بأن تنهي بريطانيا «حمايتها» أو احتلالها لعمان فوراً.

ثالث عشر: ثورة ظُفار

اندلعت ثورة ظفار عام 1963 بقيادة «جبهة تحرير ظفار» التي كانت تتألف من عناصر مختلفة المشارب السياسية. وبعد مؤتمر حمرين عام 1968 أصبح توجه هذه الجبهة ماركسياً، بفضل الدعم اليمني الجنوبي.

وقد لاقت هذه الجبهة تأييداً واسعاً من مختلف القطاعات نتيجة حالة البؤس والحرمان الذي كانت تعيشه البلاد. وحققت أفواج هذه الثورة انتصارات كبيرة وكادت تقضي على السلطان سعيد، إلا أن السلطان قابوس ابن السلطان سعيد تسلم زمام الحكم في 23 تموز / يوليو 1970.

رابع عشر: السلطان قابوس بن سعيد 1970 .....

بعد توليه الحكم بادر السلطان قابوس إلى جعل اسم «سلطنة عمان» الإسم الرسمي لدولته، وعمد إلى نهج سياسة جديدة قامت على إزالة كل مظاهر التخلف الشديد التي طبعت عهد السلطان سعيد، والانفتاح على العواصم العربية والأجنبية. أراد السلطان قابوس الذي كان متفهماً ومتعاطفاً مع كثير من مطالب الثوار قبل تسلمه السلطة، أن يخرج الجيش العماني من مأزقه، فطلب دعماً من الأردن، ثم من المملكة العربية السعودية، وكذلك من باكستان، وفي عام 1973 أرسل شاه إيران حملة عسكرية مؤلفة من 8 آلاف رجل، فنزل قسم منهم في صلالة عاصمة ظفار. وبدأت المعارك مع الثوار. وفي أقل من سنتين، تمكن السلطان قابوس مع هذه القوات

من القضاء نهائياً على الثورة.

خامس عشر: النهضة العمرانية والاقتصادية في عهد السلطان قابوس

ما إن تمكن السلطان قابوس من القضاء على ثورة ظفار 1975، حتى وقع اتفاق لوقف إطلاق النار مع جمهورية اليمن الجنوبي الذي كان الداعم الأساسي للثورة في 11 آذار / مارس 1976.

بعد ذلك، أطلق السلطان قابوس بن سعيد خطته التنموية الأولى. أعقبها بالثانية فتحقق تقدم، أجمع المؤرخون على اعتباره فريداً من نوعه وقياسياً، إذ نقل عمان وفي غضون سنوات قليلة من عصر القرون الوسطى إلى العصر الحديث، وعلى مختلف الأصعدة والقطاعات خاصة في التربية والتعليم والمواصلات. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، وضع السلطان قابوس خطوط عريضة لهذه العلاقات أهمها:

1 - انتهاج سياسة حسن الجوار مع الجيران وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة.

2 - تدعيم علاقة عمان مع مختلف الدول العربية، وإقامة علاقات ودية مع باقي دول العالم.

3 - الوقوف إلى جانب القضايا العربية في المجالات الدولية.

4 - الالتزام بالخط الذي تسير عليه دول العالم الثالث.

انضمت عمان إلى جامعة الدول العربية عام 1971 وكذلك

إلى الأمم المتحدة في ذات العام. وانفردت عمان بعدم قطع علاقاتها مع مصر بعد زيارة الرئيس المصري السادات إلى إسرائيل. ولدى قيام مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 انضمت سلطنة عمان إلى عضويته، وما لبثت أن أصبحت عضواً فاعلاً ومؤثراً.

الفصل الثاني عشر

اليمن

ظلت اليمن تحت الخلافة الراشدة، فلم تقم بها أي حركة تذكر حتى قيام العصر العباسي حيث ضعف أثر الدولة في هذه المنطقة فقامت عدة دويلات في مناطق مختلفة في اليمن. فقامت دولة بني يعفر في صنعاء التي أسسها إبراهيم بن يعفر سنة 225 هـ. ثم تسلم قيادة هذه الدولة آل حاتم بن علي الهمذاني الذي استطاع بسط سيطرته. تبعه بعد ذلك الإمام المتوكل أحمد سليمان عام 556 هـ حيث استولى الأيوبيون على البلاد. وكذلك قامت دولة بني زياد في زبيد وقد كانت اليمن كلها تحت نفوذهم إلى أن استولى بنو يعفر على صنعاء عام 225 هـ. ثم انتقلت هذه الدولة إلى بني نجاح ومنهم إلى الصليحيين الذين استمروا في الحكم حتى عام 569 هـ حيث دخلها توران شاه من قبل الدولة الأيوبية. كما قامت الدولة الزيدية على يد يحيى بن الحسين الطالبي في مدينة صعدة عام 284 هـ. وقد بقي الأيوبيون مسيطرين على بلاد اليمن حتى عام 612 هـ، حيث استطاع بنو رسول وهم من قادة الأيوبيين استلام الحكم وتمكنوا من بسط سيطرتهم على اليمن، وكانوا على خلاف

دائم مع المماليك، واستمروا بالسلطة حتى عام 858 هـ حيث تسلم بنو طاهر السلطة في زبيد عام 859 هـ بمساعدة الأمير جيّاش أحد موالي أهل زبيد وبدأوا بتوسيع نفوذهم وبسط سيطرتهم، حتى كانت اليمن جميعها خاضعة باستثناء شمالها لسلطانها عامر بن عبد الوهاب في مطلع القرن العاشر.

وفي هذه الأثناء وصل البرتغاليون إلى أطراف الجزيرة العربية وبدؤوا يغيرون عليها فهاجموا عدن وقصفوها بالمدافع. وقد عمل المماليك على الدفاع عن بلاد اليمن فأرسلوا أشهر قادتهم لمواجهة المعتدين وهو حسين الكردي، غير أن الطاهريين وقفوا بوجهه، بينما ساعده الأئمة الزيديين الموجودين في شمال البلاد، فحارب الطاهريين ولاحقهم إلى داخل اليمن.وعندما سقطت دولة المماليك في مصر بيد العثمانيين عام 923 هـ. انسحبت قواتهم الموجودة في اليمن حتى زبيد ونزلت القوات العثمانية في اليمن عام 945 هـ بقيادة سليمان باشا الذي حاول بسط سيطرته على البلاد إلا إنه فشل أمام الإمام المنصور القاسم بن محمد علي الذي استطاع بسط نفوذه، واستمرت أسرته بالحكم حتى عام 1252 هـ حين قامت الخلافات فيما بينهم. وكان الانكليز قد احتلوا عدن أيام الناصر عبد الله بن الحسن. واستمرت الخلافات بين الأئمة في صنعاء وفي صعدة حوالي ربع قرن. إلا أن العثمانيين رغم كل ذلك لم يستطيعوا بسط سيطرتهم بسبب المقاومة الكبيرة التي أبداها الأئمة، ثم عادت السيطرة من جديد لأسرة القاسم بن محمد علي وذلك عام 1307 هـ، واستطاع الإمام مجابهة العثمانيين، وكذلك فعل من بعده ابنه يحيى الملقب بالمتوكل فوقف بوجه حكومة الاتحاديين.

انتهت الحرب العالمية الأولى وانهزم العثمانيون، فانسحب الوالي العثماني من صنعاء وتسلم الإمام يحيى الحكم كاملاً منذ

عام 1337 هـ، إلا إن اليمن كانت قد أصبحت قسمين: الأول تحت حكم الإمام يحيى حميد الدين والثاني تحت السيطرة الإنكليزية وتشمل حضرموت والمهرة.

أولاً: ثورة السلال 1962

قام عبد الله السلال بثورة على نظام الإمام نتيجة تأثره بالجو العربي المعاصر وتضييق الحريات من قبل أسرة الإمام التي كان لها كل النفوذ في البلاد. فقام بانقلابه وأعلن قيام الجمهورية. حاول الإمام محمد البدر استعادة الحكم في اليمن بدعم من السعودية فقام السلال بالاستعانة بمصر التي أرسلت فرقة عسكرية للدفاع عن النظام الجديد، ونشبت بين الطرفين حرب طويلة انهكتهما دون أن يتحقق النصر لأي منهما. وعقب هزيمة حزيران 1967 اتفقت مصر والسعودية أثناء انعقاد قمة الخرطوم على حل المشكلة اليمنية، وذلك بسحب مصر لقواتها من اليمن وتوقف السعودية عن تقديم الدعم للإمام، وجرت مصالحة وطنية بين الطرفين، واتفقا على إقصاء السلال ومحمد البدر، والإبقاء على النظام الجمهوري، وتشكيل حكومة يتمثل فيها الطرفان.

اليمن الجنوبي والاحتلال الإنكليزي

عمل الاحتلال الإنكليزي إلى تقسيم اليمن الجنوبي إلى مستعمرة عدن وإلى عدد من المحميات. وكانت أوضاعها سيئة، بحيث سادها الجهل والفقر والمرض فظهرت الحركة الوطنية كرفض لهذا الواقع منذ عام 1953 وشكلت رابطة أبناء الجنوب اليمني المحتل وقد عملت الرابطة على توحيد الآراء والأفكار في اليمن الجنوبي، فاستبقت بريطانيا الأمر وعملت على توحيد اليمن الجنوبي بحيث

ظل تحت سيطرتها في عام 1959، وقد نصت هذه المعاهدة على قيام اتحاد اليمن الجنوبي على أن تتولى بريطانيا شؤونه الخارجية وقيادة جيشه.

ثانياً: ثورة اليمن الجنوبي

بدأت الثورة بإضرابات ومظاهرات في عدن وبعض المناطق الأخرى، وتحولت إلى حرب شرسة انطلقت من الجبال واتسعت لتشمل اليمن الجنوبي بأكمله وتمكن الثوار من توحيد صفوفهم في جبهة واحدة، وأقاموا حكومة موحدة نظمت العمليات الثورية ضد الإنكليز أدت إلى إلحاق خسائر فادحة بالقوات البريطانية. وقامت الدول العربية بعرض قضية اليمن الجنوبي على الأمم المتحدة التي أصدرت عام 1965 قراراً يقضي بإنهاء الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن، والاعتراف بحق تقرير المصير والمطالبة بالسماح للجنة دولية بالتحقيق في أوضاع المنطقة. فرفضت بريطانيا هذا القرار، ولجأت إلى إرهاب السكان وقمعهم ما دفع بقسم كبير من جيش الاتحاد اليمني بالانضمام إلى الثوار، الذين شددوا من عملياتهم ضد القوات البريطانية، عندئذ اضطرت بريطانيا إلى التفاوض مع الثورة اليمنية ثم الانسحاب الكامل. وأعلن عن قيام الجمهورية في عام 1967. وعاصمتها عدن، وانتخب إبراهيم الحمدي رئيساً للجمهورية، لكنه اغتيل في عام 1977، كما قتل خليفته أيضاً أحمد بن حسن القشمي، فانتخب من بعده الرئيس علي عبد الله صالح.

ثالثاً: اليمنين قبل الوحدة

تعددت النزاعات في شطري اليمن، وقامت الانقلابات ففي الجمهورية العربية اليمنية قتل الرئيس إبراهيم الحمدي عام

1977، وكذلك قتل خلفه الرئيس أحمد بن حسن القشمي، فانتخب خلفا له علي عبد الله صالح. وفي اليمن الديمقراطية تم خلع سالم ربيع علي وأعدم على يد المعارضة، واختير خلفا له علي ناصر محمد الذي أقصى عبد الفتاح إسماعيل ونفاه إلى موسكو. وفي عام 1985 عاد عبد الفتاح إلى سكرتارية الحزب الحاكم. فعاد الصراع ونشب بين جماعة الرئيس علي ناصر محمد وجماعة عبد الفتاح إسماعيل حيث قتل هذا الأخير. وهرب علي ناصر محمد وحوكم غيابياً، وخلفه بالرئاسة حيدر أبو بكر العطاس.

رابعاً: الوحدة بين شطري اليمن

في عام 1989 أعلن عن دستور للوحدة بين اليمنين طرح للاستفتاء وقد وافقت عليه الأغلبية في البلدين في أيار 1990. وأطلق على دولة الوحدة اسم: الجمهورية العربية اليمنية، برئاسة علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض وحيدر أبو بكر العطاس لرئاسة الوزراء.

خامساً: انتخابات داخلية

في نيسان 1997 فاز الحزب الحاكم الذي يرأسه علي عبد الله صالح بالانتخابات البرلمانية. كما شهد اليمن عام 1998 نزاعات واضطرابات داخلية عديدة خاصة في جنوب اليمن، وفي 20 حزيران/يونيو 1998 وقعت أعمال شغب هي الأوسع في البلاد منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1994 وذلك عقب قرار الحكومة زيادة الأسعار في العديد من المواد اليومية الغذائية أسفرت عن مقتل 52 شخصاً. كذلك أدت الاشتباكات والمناوشات المحدودة بين الجيش الحكومي وقبائل يمنية إلى سقوط بعض القتلى.

سادساً: إعادة انتخاب صالح رئيساً لليمن

في 23 أيلول 1999 أجريت الانتخابات الرئاسية بين مرشحين اثنين هما: الرئيس علي عبد الله صالح، ومنافسه الوحيد نجيب قحطان الشعبي، انتهت هذه الانتخابات بفوز الرئيس صالح بـ 70٪ من أصوات الناخبين المسجلين. وفي 13 حزيران / يونيو 2000 توجت الاحتفالات الكبرى بمناسبة مرور عشر سنوات على إعلان الوحدة بتوقيع معاهدة ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية.

سابعاً: ثورة الشباب اليمنية

هي ثورة شعبية انطلقت في 11 شباط عام 2011 الذي أطلق عليه اسم «جمعة الغضب» (وهو يوم سقوط نظام حسني مبارك في مصر) متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 وبخاصة الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي وثورة 25 كانون الأول المصرية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك. قاد هذه الثورة الشبان اليمنيون بالإضافة إلى أحزاب المعارضة للمطالبة بتغيير نظام الرئيس علي عبد الله صالح الذي يحكم البلاد منذ 33 عاماً ، والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. وكان لمواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت مثل فيسبوك مساهمة فعالة في الثورة إلى حد كبير، حيث ظهرت العديد من المجموعات المناوئة للنظام الحاكم بدأت بمطالب إصلاحية ثم ارتفع سقف المطالب إلى إسقاط النظام. ومنها مجموعة «ثورة الشباب اليمني لإسقاط النظام». ولعبت هذه المواقع دوراً كبيراً في تنظيم الاعتصامات واستمرارها، وفي الخروج بالمسيرات. و كان يوم الجمعة التي عرفت بجمعة الكرامة

18 آذار يوماً مفصلياً في الثورة اليمنية حيث انضم بعدها الكثير من المشايخ وزعماء القبائل والشخصيات الاجتماعية إلى الثورة بعد أن انضم إليها اللواء علي محسن الأحمر في 21 آذار بعد تأثره بمذبحة جمعة الكرامة التي راح ضحيتها 52 شهيدا من الشباب المعتصمين السلميين في ساحة التغيير بصنعاء إلى جانب أكثر من 700 جريح بنيران القناصة التي قال المعتصمون أنهم ينتمون إلى الحرس الجمهوري وأنصار الحزب الحاكم فيما رد الرئيس صالح أنهم من سكان الحارات المجاورة لساحة الاعتصام والذين تضرروا من المعتصمين. ورغم كمية الاستقالات الذي حصل بعد انضمام علي محسن للثورة إلا أن التباطؤ في الزحف للقصر الجمهوري من قبل شباب الثورة أعطى الوقت لصالح لإعادة ترتيب أوراقه ومنها مسارعته إلى حل الحكومة وتكليفها بتصريف الأعمال خشية ان يقدم الوزراء استقالتهم. واستمرت المناورات بين شباب التغيير والمعارضة من جهة وبين صالح من الجهة الأخرى وقد غادر الرئيس علي عبد الله صالح البلاد متوجهاً إلى السعودية في 4 حزيران للعلاج بعد سقوط قذيفة على القصر الرئاسي في 3 حزيران.

الفصل الثالث عشر

المغرب

يرجع العديد من المؤرخين ولادة تاريخ المغرب إلى فترة حانون القرطاجي، وبعضهم يقول بأن البربر هم أول من استوطن تلك البقعة، فاتصل الفينيقيون بهم وأسسوا عدة مراكز على الشاطئ. منها طنجة ومليلية والعرائش وغيرها. وظلت علاقتهم مع السكان علاقة تجارية. ولم يستعمروا داخل البلاد، ثم نزل عدد كبير من الفينيقيين في تونس وأسسوا مدينة «قرطاجة» وعظمت تجارتها ونمت ثروتها واتصلت بالقبائل البربرية الداخلية، فاعتبروا أنفسهم تابعين للفينيقيين.

تأثر أهل المغرب بأساليبهم في الفلاحة والصناعة، على الرغم من عدم دخولهم تحت سلطة القرطاجيين، ثم زالت دولتهم في أعقاب الحروب الكبيرة التي شنتها روما عليهم. وحل العصر الروماني بالمغرب وامتد لطيلة عدة قرون. ولم يكن نفوذهم يشمل من المغرب الأقصى سوى قطعة شمالية، وكانت عاصمتهم مدينة «أوليلى» وما تزال فيها بعض آثارهم شاهدة. استوطنت قبائل

الوندال المغرب في القرن الخامس قبل الميلاد بعد تغلبها على الرومان، وقد استعاد البربر قوتهم أثناء احتلالهم، فاستقل بعض أمراؤهم. ولم يثبت حكم الوندال إلا في مدينتي طنجة وسبتة. ثم خلفت الوندال الدولة البيزنطية في حكم المغرب عام 533، ولكن البربر اعتصموا بالجبال لمحاربتهم، واستمرت المعارك بين الجانبين حتى أن فتح العرب المسلمين هذه البقاع عام 683.

أولاً: العهد الإسلامي

دخل الفتح الإسلامي إلى البلاد على يد القائد موسى بن نصير ومساعديه طارق بن زياد وعقبة بن نافع عام 683. وتعاقب الولاة من قبل الدولة الأموية في دمشق، وبعد فترة من الزمن وفي عهد الدولة العباسية بدأت تحركات أهل المغرب، ونشبت ثورات كثيرة، وتأسست إمارات مستقلة كدولة بني مدرار بسجلماسة، ولم يقض على الفوضى التي عمت البلاد بسبب ضعف السلطة المركزية للدولة العباسية إلا بعد قدوم إدريس بن الحسن والتفاف البربر حوله، فاستقل بالمغرب عام 788 وأسس مدينة فاس، وشيدت جامعة القرويين عام 856. وقد امتد ملك الإدريسيين إلى سنة 988. وفي آخر أيامه قام موسى بن أبي العافية المكناسي وأسس دولته (917 - 1053) لكن قضى عليها المرابطون الذين وحدوا المغرب وأسسوا ثاني دولة مستقلة.

ثانياً: دولة المرابطين

أسس هذه الدولة يوسف بن تاشفين الذي استقر في مدينة مراكش عام 1062. ثم فتح المدن والقلاع المغربية، ومنها مدينة فاس، وانتقل إلى بلاد الأندلس ليقف بوجه الغزوات الاسبانية، ويسترجع منهم الأراضي

التي احتلوها. وقد خاض عدة معارك ضد الأسبان، وأكمل الطريق من بعده ابنه علي بن يوسف الذي تم في حكمه إخضاع ملوك الطوائف بالأندلس، واستولى على جزر البليار، جاء بعد المرابطين الموحدون بزعامة ابن تومرت، فأخذوا ينظمون دعوتهم، وخلفه عبد المؤمن بن علي عام 1130 ، فتابع انتصاراته على المرابطين، وفتح فاس عام 1145، ومراكش واتخذها عاصمة له، ثم فتح المدن والقلاع المغربية، ثم دخل بلاد الأندلس واسترجع البلاد التي كانت قد وقعت في أيدي الأسبان بالأندلس، وخلفه ابنه يعقوب، فوحد البلاد المغربية والأندلسية تحت لوائه وقاتل الأسبان وهزمهم، وفي أيام ابنه يعقوب المنصور أسست مدينة الرباط، وشيّدت أشهر المساجد بالمغرب والأندلس، وانتصر على الأسبان في معركة الأراك عام 1195 فألحق بهم خسائر جسيمة، ثم أفل نجم هذه الدولة بموت آخر خلفائها الواثق عام 1266.

ثالثاً: حكم المرينيين

قام على أنقاض دولة الموحدين حكم بنو مرين في المغرب الأقصى، وقد امتد نفوذهم إلى المشرق ومن أكبر ملوكهم أبو الحسن الذي وحد أفريقيا الشمالية من جديد، بعد استرجاعه المغرب الأوسط والأدنى، وإن كانت انتصاراته لم تدم طويلاً. وكذلك ابنه أبو عنان مؤسس مدرسة أبي عنان في فاس. وهذه الدولة هي التي أعطت المغرب الأقصى الشكل الذي استقر عليه باعتباره أمة لها نظمها وقواعدها الخاصة. وقد بلغت فاس في عهدهم درجة عالية من الحضارة. وقد استمر حكم المرينيين حوالي 250 سنة.

رابعاً: حكم بني وطاس

جاء بعدهم بنو وطاس وقد احتل الاسبان الشواطئ المغربية

كسبتة، القصر الصغير، أصيلاً، طنجة، مليلية فتضايق المسلمون من هذا التوسع الصليبي، وخاصة عقب طرد المسلمين من الأندلس، والتنكيل الذي لحق بهم، فانطلقت جموع المسلمين هاربة من محاكم التفتيش الاسبانية باتجاه بلاد المغرب، فتأثر المسلمون كثيراً لما حل بأهل الأندلس، فسقطت أسهم بني وطاس.

خامساً: حكم السعديين

اتجهت الأنظار نحو شيخ السعديين أبي عبد الله محمد القائم بأمر الله الذي أعلن عن أمله في إنقاذ المغرب واستعادة بلاد الأندلس، فالتفت الجموع حوله وتمت مبايعته عام 1509. فقضى على حكم بني وطاس، وقاتل البرتغاليين وانتصر عليهم وأخرجهم من الأراضي التي احتلوها لمدة 72 سنة، وبعد وفاته بويع ابنه أبو العباس الأعرج الذي سار على سياسة والده في منازلة الأسبان والبرتغاليين، فأحرز انتصارات بارزة. إلا أن عدة خلافات وقعت بينه وبين أخيه أبو عبد الله محمد الشيخ انتهت لمصلحة هذا الأخير الذي تولى قيادة الأمور في البلاد، فأكمل مسيرة الحرب ضد الوطاسيين والبرتغاليين والأسبان.

وعقب دخول العثمانيين للجزائر، ساءت العلاقات بين السعديين والعثمانيين خاصة أن الجزائر كانت تتبع للسعديين، وبعد أن لجأ أبو حسون الوطاسي إلى العثمانيين ولقي منهم كل ترحيب ودعم ليعيد الحرب على السعديين، واستطاع أبو حسون وجيشه العثماني من دخول فاس عام 1560، لكن أبا عبد الله الشيخ تمكن من استرجاعها وقتل أبو حسون الوطاسي وأسر الجيش العثماني ما زاد التوتر بين الدولتين. وفي بداية حكم أحمد المنصور السعدي توترت العلاقات مع العثمانيين ثم تم الصلح بينهما، فتفرغ المنصور أحمد

لبلاده حيث عمل على توسيع رقعة بلاده فضم إليه مناطق غربي السودان واستفاد من خيراتها، إضافة إلى العديد من الإصلاحات التي قام بها في مختلف أنحاء دولته وبناء القصور والأبراج والحصون وبموت المنصور السعدي بدأ نجم دولة السعديين بالأفول، فقام ولداه يتنازعان ملك أبيهم فقامت بينهما حروب كثيرة ضربت معظم ما بناه المنصور، وفقد المغرب بسببها سلطانه على بلاد السودان إلى أن انقرضت هذه الدولة على أيدي أشراف الأسرة العلوية.

سادساً: حكم الأسرة العلوية

تزعم محمد بن محمد الشريف الأسرة العلوية وعمل على تأسيس دولته وبسط نفوذها على الأراضي المغربية، وتوالى أبناء الأسرة العلوية على الحكم، إلا أن الاختلاف الذي أصابهم، واستعانة بعضهم بالصليبيين ضد بعضهم، وهزائمهم المتكررة أمام النصارى، ما قلل من هيبة البلاد أمام الأعداء فطمعوا بها، وأخذت الدول الغربية تسعى لبسط نفوذها على البلاد.

سابعاً: الاحتلال الفرنسي للمغرب

اتفقت فرنسا مع إسبانيا على اقتسام الصحراء المغربية، فأخذت فرنسا موريتانيا، وأخذت اسبانيا الصحراء المغربية (ساقية الذهب). ثم راحت فرنسا تتفق مع باقي الدول الأوروبية، فاتفقت مع إيطاليا في 1 تشرين الثاني 1920 على أن تترك إيطاليا لفرنسا حرية العمل في المغرب مقابل أن تطلق إيطاليا يدها في ليبيا.

خضعت طنجة لمجلس دولي، الأمر الذي أثار حفيظة المغاربة، وأشعل بداية الثورة، ثم اتفقت فرنسا مع كل من بريطانيا وألمانيا على اقتسام النفوذ. وحاول السلطان عبد العزيز مع مجلس الأعيان

من إضعاف النفوذ الفرنسي عن طريق عرض أمر مراكش على مؤتمر دولي. فانعقد مؤتمر الجزيرة في 15 - 16 حزيران 1906 حضره ممثلو خمس عشرة دولة ومن أهم نتائجه: الاعتراف بسيادة السلطان واستقلاله ووحدة أراضيه تشكيل قوة من الشرطة لحفظ الأمن تكون مكونة قوات فرنسية واسبانية ولم يمض عام حتى احتلت فرنسا الجزء الشرقي من البلاد، ولحجة صغيرة قامت باحتلال الميناء كما قامت اسبانيا بإنزال قواتها بالريف.

ثامناً: الثورة المغربية

نتيجة للديون المترتبة لسلطان المغرب عبد الحفيظ على فرنسا، استطاعت هذه الأخيرة فرض معاهدة الحماية في عام 1912، وقد رفض الشعب والجيش هذه المعاهدة، واشتعلت الثورة المغربية في مختلف المناطق، فاضطر السلطان عبد الحفيظ للتنازل عن العرش لأخيه يوسف. واستمرت الثورة المغربية، وكان في الجنوب هبة الله بن الشيخ ماء العينين الذي دعا إلى الجهاد، فالتف حوله الناس وسار بهم إلى مدينة مراكش فدخلها عنوة وبويع بالإمامة بعد بيعة يوسف بن الحسن بأربعة أيام. فأرسلت فرنسا جيشاً لمحاربة هبة الله، فانتصر في المعركة الأولى لكن هزم في مراكش وانسحب إلى تارو وتحصن بها وأعاد هجومه على الفرنسيين. وألحق بهم خسائر جمة، فجهز الفرنسيون جيشاً مدعماً بالدبابات والطائرات بقيادة الجنرال غورو استطاع القضاء على جيش هبة الله.وهكذا ترسخت القوات الفرنسية على الأراضي المغربية، وجنّدت المغاربة في جيشها للاستعانة بهم في الحرب العالمية الأولى، كما ترسخ تقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق، منطقة النفوذ الفرنسي ومنطقة الحماية الاسبانية (الريف)، مدينة طنجة الدولية.

تاسعاً: ثورة عبد الكريم الخطابي

كما في منطقة الاحتلال الفرنسي، كذلك في منطقة الاحتلال الاسباني قامت الثورات الشعبية، ومن أهمها ثورة أحمد بن محمد الريسوني وثورة محمد عبد الكريم الخطابي 1920 - 1926 في منطقة الريف وانتصر على القوات الاسبانية، وأرغمها على التراجع عن معظم المناطق التي احتلتها وأسس حكومة وطنية وضعت ميثاقاً لتحرير المغرب في مدينة أغادير وأعلن قيام جمهورية الريف.

أدى انتصار قوات الخطابي في المغرب على القوات الاسبانية إلى قيام حركة انقلابية في إسبانيا هدفت إلى إعادة تنظيم الجيش للوقوف في وجه الثورة. وفعلاً أرسلت إسبانيا عام 1922 قوات جديدة لاستعادة المناطق التي حررها الخطابي لكنها منيت بخسائر فادحة.

خشيت فرنسا من ازدياد نفوذ الخطابي، وتشكيله خطراً على المناطق التي تحتلها فأمدت الأسبان بقوات كبيرة لمساندتها في القضاء عليه، لكنها فوجئت بقوات منظمة ومقاومة قوية تمكنت من الوقوف بوجه هاتين الدولتين مدة عام كامل قبل أن تنهار هذه المقاومة في عام 1925، واضطر الخطابي لتسليم نفسه، فنفته فرنسا إلى جزيرة رينينيون في المحيط الهندي، وبتوسط من الجامعة العربية نقل إلى القاهرة حيث ظل فيها عام من 1947 حتى وفاته.

وفي الحرب العالمية الثانية نزلت حملة بريطانية أمريكية عام 1942 في المغرب فازدادت الروح الوطنية. وتشكل بالمغرب في عام 1930 كتلة العمل الوطني وهي أول تحمع سياسي بالمغرب ركز أهدافه في إلغاء التفرقة والاعتراف باللغة العربية، وقدمت الكتلة

ميثاق الاستقلال للملك محمد الخامس الذي أيدها ودعمها، فدفعت فرنسا بعض عملائها للتمرد عليه، ثم طلبت منه التنازل عن العرش، وعندما رفض نفته إلى جزيرة مدغشقر وجيء بمحمد بن عرفة ليكون بديلاً منه، إلا أن الشعب المغربي رفض تصرف الاستعمار الفرنسي وقام بعمليات انتقامية وإضرابات عامة لإعادة السلطان محمد بن يوسف إلى عرشه وللحصول على استقلاله.

عاشراً: الكفاح المسلح والاستقلال

قامت في مراكش ثورة مسلحة نسقت عملياتها العسكرية مع الثورة الجزائرية، ما أجبر فرنسا على إعادة محمد بن يوسف (محمد الخامس) إلى عرشه والتفاوض معه حول الاستقلال، وذلك في آذار عام 1956. وتلاه استقلال الريف ثم طنجة عن اسبانيا، واتحدت أجزاء المغرب في دولة ملكية مع بقاء بعض أجزائه تحت السيطرة الاسبانية، وانضمت المملكة المغربية بعد ذلك إلى هيئة الأمم المتحدة في عام 1956 والجامعة العربية عام 1961.

حادي عشر: عهد الملك محمد الخامس

عُرف عهد الملك محمد الخامس بهزات اقتصادية، خاصة بعد نيل الاستقلال. وقد تباطأت الحكومة المغربية في حل العديد من المشكلات التي واجهتها وأهمها مسألة وجود القواعد العسكرية الأجنبية على الأراضي المغربية، وسيطرة الأجانب على الاقتصاد، ومشكلة التعريب، فقامت حركة شعبية طالبت بالإصلاح وتصفية القواعد العسكرية تزعمها المهدي بن بركة.

ثاني عشر: عهد الملك الحسن الثاني (1961 - 1999)

توفي الملك محمد الخامس عام 1961. وتولى ابنه الحسن

الثاني الحكم وقد افتتح الملك الجديد حكمه بمطالبته ببعض المناطق الجزائرية الأمر الذي أدى إلى وقوع صدام بين البلدين. ثم حاول ضم موريتانيا ورفض الاعتراف بها، ثم عاد واعترف بها، وحاول أن يتقاسم معها الساقية الحمراء ووادي الذهب بعد انسحاب اسبانيا منها. كما ساهم الحسن الثاني في حرب 6 تشرين 1973 بقوات رمزية .

وفي ذكرى احتفالات الثورة الفرنسية في 14 تموز 1999 شارك الملك في الاحتفالات الفرنسية كضيف شرف مع فرقة من الحرس الملكي المغربي. وبعد عودة الملك إلى الرباط بأسبوع، أصيب بنوبة قلبية حادة توفي على إثرها.

ثالث عشر: عهد الملك محمد السادس (1999 - .... م)

حرص زعماء دول العالم على انتقال العرش إلى ابن الملك الحسن الثاني وولي عهده محمد السادس الذي تسلم زمام الحكم وفق المراسيم الملكية المغربية. وكانت أولى الأعمال التي بدأ بها الملك محمد السادس عهده وفي خطوة تحمل دلالات إنسانية كبيرة من شأنها أن تطبع بدايات الحكم الجديد بكثير من التعاطف والدعم، أصدر الملك الجديد قراراً بالعفو عن عشرات الآلاف من المساجين المغاربة، وسمح بعودة جميع الفارين من الحكم المغربي السابق، وكان في مقدمة العائدين عائلة المناضل المغربي المهدي بن بركة والتي عادت بعد أكثر من 35 عاماً من النفي.

كما عمل الملك محمد السادس على إعادة العلاقات المقطوعة مع الجزائر، وتهدئة الأوضاع بين البلدين.وشهدت المملكة في نهاية شهر أيلول العام 2002 الانتخابات البرلمانية السابعة منذ

الاستقلال، وأظهرت النتائج حصول الاتحاد الاشتراكي الذي تزعمه عبد الرحمن اليوسفي على أكثرية المقاعد بين الأحزاب الـ 26 التي شاركت في الانتخابات، فيما حل حزب الاستقلال بقيادة عباس الفاسي في المرتبة الثانية، وعلى إثر ذلك عين الملك محمد السادس إدريس جطو رئيساً للوزراء.

الفصل الرابع عشر

الجزائر

أولاً: الاحتلال الفرنسي

إبان الثورة الفرنسية اشترت فرنسا القمح من الجزائر بديون مؤجلة، إلا أنها لم تفِ بتسديد ديونها، ولم تستمع إلى مطالب الجزائريين. وفي عام 1816 جاء القنصل الفرنسي لقصر الداي للتهنئة بمناسبة عيد الفطر، فسأله الداي عن رد الملك الفرنسي على رسالة الداي، فأساء القنصل الأدب في رده على الداي، فصفعه وطرده من القصر، فاعتبرت باريس ذلك إهانة وأخذت تستعد للغزو. كانت هذه هي الذريعة الظاهرة للاحتلال، أما السبب الحقيقي فكان رغبة بولينياك رئيس الوزراء في عهد شارل العاشر، تحسين مركزه أمام الرأي العام الفرنسي، إضافة للمطامع الاستعمارية الكثيرة.

أكملت فرنسا استعداداتها فأرسلت في 25 أيار 1830 حملة عسكرية ضخمة مؤلفة من 103 سفينة عسكرية وأربعمائة سفينة نقل تحمل العتاد، وأربعين ألف مقاتل. ونزلت هذه القوة على البر

واحتلت موقع (سيدي فرج).

وبعد معركة طاحنة بين الطرفين ومقاومة عنيفة أبدتها القوات الجزائرية وتضحيات جسيمة قدمتها، انتصر الفرنسيون ودخلوا مدينة الجزائر في 5 تموز 1830، واضطر الداي إلى الاستسلام، وترك مدينة الجزائر واتجه إلى مصر حيث نزل بالاسكندرية.

ثانياً: المقاومة الجزائرية

في 20 تموز 1830 اجتمع زعماء القبائل في تامنفست، بينهم الأمير محي الدين والد عبد القادر الجزائري، وأعلنوا بدء المقاومة الوطنية. وفي 27 تشرين الثاني 1832 تمت مبايعة الأمير عبد القادر الجزائري كأمير على كامل البلاد الجزائرية، وهو لم يتجاوز الرابعة والعشرين من العمر. فحارب الجيش الفرنسي لمدة 17 عاماً، وامتاز ببراعته الدبلوماسية وعبقريته الحربية، فعقد في البداية معاهدات مع الفرنسيين وطدت مركزه كزعيم لاتحادات القبائل في الغرب. غير أنه ما لبث أن أعلن الحرب على الفرنسيين عام 1839، ثم حقق توحيد العرب والبربر ضد المحتل استمرت مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري للفرنسيين حتى عام 1847 بعدما ألحق بالقوات الفرنسية خسائر فادحة وبعدما أرسى مبادئ الدولة الحديثة في الجزائر ضمن المناطق التي كانت تحت سيطرته، استسلم الأمير عبد القادر إثر هزيمته في إحدى المناورات الحربية التي استخدمها الجنرال الفرنسي بيجو.

في 26 تشرين الأول 1852 عرضت عليه السلطات الفرنسية، وهو في معتقله في قصر أمبواز المغادرة إلى حيث يشاء. وفي 7 كانون الثاني 1853 نقلته السفينة الحربية لابرادور مع عائلته

وحاشيته إلى إسطمبول. وبعد ثلاث سنوات قضاها هناك انتقل إلى دمشق التي استقبلته استقبال الفاتحين والذي لم يحظ به من قبل سوى الناصر صلاح الدين الأيوبي. وظل في دمشق إلى أن توفي عام 1883. بعد رحيل الأمير عبد القادر لم تهدأ المقاومة ولم تتوقف، فما إن تهدأ ثورة، حتى تقوم حركة ثورية أخرى وأهمها: حركة ناصر بن شهرة – حركة محمد الأمجد بن عبد الملك – حركة محمد المقراني. حركة الشيخ محمد أمزيان الحداد. حركة أحمد بومرزاق.

تم إخماد هذه الثورة. بعدها ضعفت حركة الجهاد الجزائري وخفت المقاومة بسبب ردات الفعل الوحشية من قبل الفرنسيين والتي تمثلت بعمليات الإبادة التامة للمواطنين العزل، وبسبب فقدان العنصر القيادي بعد عمليات القتل والحبس والنفي وغير ذلك من الأساليب اللاإنسانية. لقد اتبعت السياسة الفرنسية الاستعمارية مصادرة الأراضي على نطاق واسع وإعطائها للمستوطنين الفرنسيين، حيث اعتبرت الجزائر مقاطعة فرنسية.

ثالثاً: بداية الصحوة الجزائرية

بعد الحرب العالمية الأولى اجتاحت الشعوب المستعمرة بشكل عام روح وطنية تتطلع إلى الاستقلال، كانت نتيجة للعديد من الأمور أهمها: أن بعضاً من الشباب الجزائريين كانوا يدرسون في فرنسا فتأثروا هناك بمبادئ الثورة الفرنسية فحملوها معهم إلى بلادهم. ومنهم من كان يحارب مع الجيش الفرنسي ضد المستعمر الألماني وهكذا. وكان من هؤلاء الطلاب الذين درسوا في فرنسا مصالي الحاج الذي أسس في باريس أول جريدة وطنية جزائرية بالتعاون مع الحزب الشيوعي الفرنسي. وكان هناك مجموعات أخرى من

الجزائريين الذين تعلموا في فرنسا وكان اتجاههم أكثر اعتدالاً من خط مصالي الحاج وأهمهم فرحات عباس. وامتازت سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة بنهوض وطني متزايد لعبت فيه القوى الدينية بزعامة عبد الحميد بن باديس ،رئيس جمعية العلماء المسلمين دوراً بارزاً في إعادة روح الوحدة الإيمانية الإسلامية إلى الشعب الجزائري وعلمائه حيث وحد كلمتهم وجمعها. لقد أثمرت الدروس التي كان يلقيها الشيخ ابن باديس في جامع سيدي الأخضر بقسطنطينة، وبدا أثرها في المجتمع، وأثمرت في المقالات التي كان يكتبها في «الشهاب» وفي «المرصاد» وبانت نتائجها في كافة أرجاء الجزائر. فبعد إنزال قوات الحلفاء في شمالي أفريقيا عام 1942 قامت جماعة فرحات عباس بتقديم مذكرة إلى السلطات الفرنسية والقيادة الحليفة تطالب بإنشاء جمعية تأسيسية جزائرية على أساس حق الانتخاب الشامل. وأعقب هذه المطالب التي تجاهلتها السلطات الفرنسية صدور «بيان الشعب الجزائري» في مطلع 1943 الذي دعا لإصلاحات فورية من بينها اعتبار اللغة العربية لغة رسمية. وفي شهر أيار 1943 قدمت مقترحات جديدة تدعو إلى قيام دولة جزائرية على أن يعقبها اتحاد شمالي أفريقيا. ورفضت الإدارة الفرنسية جميع تلك المقترحات. وعلى إثر زيارة ديغول للجزائر في عام 1942، منحت الجزائر نظاماً جديداً وضع على أساس حل وسط، غير أنه لم يرض الجزائريون ولا المستوطنون الفرنسيون. وبعد مدة أسس فرحات عباس جماعة «أصدقاء البيان والحرية» للعمل من أجل جمهورية جزائرية تتمتع بالحكم الذاتي وتقيم علاقة فدرالية مع فرنسا. وكان عام 1945 منعطفاً حاسماً في تاريخ الجزائر الحديث، إذ أقدم الفرنسيون على قمع مظاهرات سطيف بصورة عنيفة أسفرت عن مقتل الآلاف من الجزائريين، وحلوا التكتلات الوطنية التي صارت تقتنع أكثر فأكثر بأن القوة هي

السبيل الوحيد لتحقيق مطالبها. ومع ذلك، فقد حاول الجانبان مرة أخرى إيجاد حلول سياسية، غير أنها كانت تصطدم دائماً بتصلب المستوطنين الفرنسيين الذين راحوا يقومون بأعمال وحشية ضد الشعب الجزائري.وفي مطلع عام 1947 شكل شباب أعضاء في «حركة انتصار الحريات الديمقراطية» ما سميَّ «بالمنظمة السرية» التي بدأت بجمع الأسلحة والأموال وببناء شبكة خلايا عبر الجزائر، استعداداً لانتفاضة مسلحة عارمة وإنشاء حكومة ثورية، وبعد سنتين من العمل السري الدؤوب باتت المنظمة جاهزة للقيام بالمطلوب، فقامت بالعديد من العمليات الثورية في وهران، ثم اكتشفت هذه الحركة فيما بعد ولوحق قادتها فمنهم من سجن ومنهم من هرب إلى خارج الجزائر ،كأحمد بن بلة الذي لجأ إلى القاهرة عام 1952. وفي هذه الأثناء كانت صفوف الحركة الديمقراطية لأنصار الحرية قد انقسمت على بعضها، وإزاء هذا النزاع شكلت لجنة جديدة برئاسة محمد بوضياف مؤلفة من تسعة أشخاص مهمتهم إشعال الثورة.

رابعاً: الثورة الجزائرية

تمادت السلطات الفرنسية في جرائمها، وزادت في طغيانها حتى فشل كل حل سلمي. وجاءت انقسامات الحركة الديمقراطية لأنصار الحرية. فتشكلت لجنة جديدة لإطلاق الثورة مؤلفة من تسعة أشخاص برئاسة محمد بوضياف هم: محمد خيضر من مدينة الجزائر، حسين آيت أحمد من جبال القبائل، وأحمد بن بلة من منطقة الحدود مع المغرب. وهؤلاء الثلاثة ارتحلوا خارج البلاد إلى باقي دول المغرب لتوحيد العمل الثوري ضد المحتل الفرنسي ولتلقي الدعم المناسب من الدول العربية الأخرى. أما الستة الباقون فهم: مصطفى بن بوالعيد من جبال الأوراس، محمد العربي بن مهيدي

من وهران، رابح بيطاط من منطقة قسنطينة، محمد بوضياف من مسيلة، مراد ديدوش من الجزائر العاصمة، كريم بلقاسم من منطقة القبائل. وقام هؤلاء بتشكيل «جبهة التحرير الوطني الجزائرية» وكلف محمد بوضياف بمهمة القيام بالتنظيم. أما جماعة مصالي الحاج فقد رفضوا التأييد، فيما جماعة الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان – جماعة فرحات عباس – وافقوا على الانضمام إلى الجبهة. واجتمع أعضاء الجبهة في 10 تشرين أول 1954 في وادي الصومام لتحديد موعد انطلاق الثورة وقسمت البلاد إلى ولايات وعين لكل ولاية مسؤول عسكري وبدأت العمليات الثورية في الأول من تشرين الثاني 1954، وبعد أن غير المجلس اسمه إلى «جيش جبهة التحرير الوطني». وانطلقت الثورة من جبال الأوراس وامتدت إلى منطقة قسنطينة ومنطقة القبائل وشملت منطقة الحدود المغربية غربي وهران. ومع نهاية عام 1956 كان جيش التحرير قد انتشر في جميع أنحاء الجزائر. وقد أصدرت جبهة التحرير بيانها الأول وحددت فيه أهدافها ووسائلها، وكان هذا البيان شاملاً بحيث أن فرنسا ذعرت وأحست بالخطر فأرسلت نجدات سريعة لمساندة القوات الفرنسية الموجودة على أرض الجزائر. بعد ذلك انضمت جمعية العلماء المسلمين (التي أسسها وترأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس ثم خلفه بعد وفاته الشيخ محمد البشير الابراهيمي) إلى جبهة التحرير الوطني في عام 1956. بحيث أصبحت تضم جميع الاتجاهات باستثناء حركة مصالي الحاج. وفي 20 آب من نفس السنة انعقد مؤتمر سري للجبهة في منطقة القبائل انتخب لجنة مركزية ومجلساً وطنياً للثورة.

في مطلع انطلاق الثورة اقتنعت فرنسا أن الدعم الخارجي كان سند الثورة الأول. لذلك أرسلت وزير خارجيتها إلى القاهرة

واجتمع مع الرئيس جمال عبد الناصر ليقنعه بسحب تأييده للثورة، لكن المهمة فشلت، فلجأ غي موليه رئيس الحكومة الفرنسية إلى التواطؤ مع إسرائيل وبريطانيا في الاعتداء الثلاثي على مصر عام 1956. غير أن الهجوم لم يغير من موقف عبد الناصر، ولم تتوقف العمليات الثورية الجزائرية، بل قوّت من مركز جبهة التحرير إذ نالت مزيداً من الدعم وخاصة من الدول حديثة الاستقلال. وبين أيلول 1956 وحزيران 1957 شنّت الجبهة سلسلة هجمات قوية أوقعت في صفوف الاحتلال خسائر فادحة، فكان الرد الفرنسي مزيداً من القتل والتشريد والسجن ،ما أثار الاستنكار في فرنسا والعالم. اجتمع قادة جبهة التحرير الوطني في المغرب في 5 تشرين الأول 1957، غير أنهم وفي طريق عودتهم إلى تونس حط الطيار الفرنسي بهم في الجزائر فألقي القبض عليهم ووضعوا في السجن في فرنسا، وهؤلاء القادة هم: رابح بيطاط ومحمد بوضياف وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد. إلا أن هذا الاعتقال وقصف الفرنسيين لقرية «ساقية سيدي يوسف» في تونس والذي أسفر عن مقتل 79 شخصاً لم يؤثر في تحركات الجبهة ونشاطها. بل زادها تصميماً على المضي في طريق التحرير. وهكذا وجدت فرنسا نفسها مضطرة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، ما أثار المستوطنين الفرنسيين في الجزائر الذين تمردوا في 13 أيار 1958 وشكلوا لجاناً عسكرية للأمن، وبارك الجيش الفرنسي تحركهم، فاستغل المستوطنون خوف الحكومة الفرنسية من اندلاع حرب أهلية في فرنسا وأطاحوا بالجمهورية الرابعة وأعادوا الجنرال شارل ديغول إلى الحكم، آملين أن يحقق لهم مطلبهم بدمج الجزائر بفرنسا. ومع أن ديغول عزز العمل العسكري، فإن ذلك لم يؤد إلا إلى مزيد من أعمال الإرهاب في الجزائر. التوتر على الحدود مع المغرب وتونس، وردت جبهة التحرير في عام 1958 بإنشاء «الحكومة

المؤقتة للجمهورية الجزائرية» برئاسة فرحات عباس وعضوية القادة المخطوفين. وفي هذا الوقت بدأ ديغول يميل للاعتراف بقوة الجبهة والقبول بمطالبها. وبدأت المحادثات الاستطلاعية الأولى بين الفرنسيين والجزائريين سراً قرب باريس في صيف 1960 ،غير أنها انتهت بالفشل. وفي شباط 1961 أجرت حكومة فرنسا اتصالات جديدة مع جبهة التحرير عبر رئيس تونس، وأدت إلى بدء محادثات جديدة في إيفيان على الحدود الفرنسية السويسرية. غير أن هذه المفاوضات فشلت بسبب قضية الصحراء. في هذه الأثناء كان المستوطنون قد شكلوا مع بقايا الجيش الفرنسي (منظمة الجيش السري) المعارضة للمفاوضات وكان على رأسهم كبار ضباط الجيش الفرنسي أمثال سالان وزيلر. حيث شن عمليات هجومية على الجزائريين. ثم استأنفت المفاوضات في كانون الأول 1961، وانتقلت في كانون الثاني 1962 إلى جنيف وروما، وشارك فيها القادة المعتقلون بعدما أصرّت الجبهة على أن يكونوا هم الوفد المفاوض. وقد أسفرت المرحلة الأخيرة من المفاوضات التي جرت في إيفيان عن التوقيع في 19 آذار 1962 على اتفاقية وقف إطلاق النار مع إعلان استقلال دولة جزائرية مستقلة بعد فترة انتقالية، وعلى صيانة حقوق الأفراد وحرياتهم. واستناداً إلى هذه الاتفاقية تشكلت حكومة مؤقتة في 28 آذار 1962 برئاسة عبد الرحمن فارس وجرى إطلاق سراح بن بلة ورفاقه، واعترف الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والعديد من الدول في آسيا وأفريقيا بهذه الحكومة.

قامت «منظمة الجيش السري» بالرد على الاتفاقية بشن العديد من الهجمات ضد السكان والوطنيين الجزائريين، ودمرت عدة أماكن عامة بهدف خرق وقف إطلاق النار. إلا أن هذه الأعمال باءت بالفشل. ووقع الجنرال «سالان» قائد المتمردين في الأسر.

وتجددت العمليات الفدائية من جديد. كل ذلك أدى إلى ازدياد عدد الفرنسيين الذين بدأوا بمغادرة الجزائر. ومع حلول شهر حزيران 1962 كان أكثر من نصف الأوروبيين قد غادروا البلاد.

وفي استفتاء عام جرى في أول تموز اقترع 91% من الجزائريين مع الاستقلال وفي الثالث من الشهر نفسه أعلن الجنرال ديغول انسحاب فرنسا من الجزائر بعد استعمار دام أكثر من 130 عاماً.

خامساً: الجزائر بعد الاستقلال

في أيار 1962 أقرَّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه في ليبيا برنامجاً أعدته لجنة ترأسها أحمد بن بلة تناول في بنوده الاصلاح الزراعي، ومصادرة الأراضي وتوزيعها وإقامة تعاونيات فلاحية. وفي نهاية أيلول 1962 تم انتخاب فرحات عباس أول رئيس للجزائر، وعين أحمد بن بلة رئيساً للحكومة. وأقدمت الحكومة فيما بعد على حل الحزب الشيوعي، وحزب الثورة الاشتراكي.

سادساً: عهد الرئيس أحمد بن بلة

في نيسان 1963 تولى بن بلة منصب سكرتير جبهة التحرير، ثم انتخب في 23 أيلول بعد تبنيه لدستور رئاسي رئيساً للجمهورية لمدة 5 سنوات بالإضافة إلى توليه رئاسة الحكومة ومنصب القائد الأعلى للجيش، واستقال فرحات عباس من رئاسة الجمعية التأسيسية إثر هذه التطورات، ثم طرد من جبهة التحرير. ثم قام تمرد في منطقة القبائل بقيادة زعيم جبهة القوات الاشتراكية حسين آيت أحمد والمسؤول السابق للولاية محند ولد الحاج الذي استطاع بن بلة التفاهم معه في حين ظل آيت أحمد متمرداً.

وفي تشرين الأول أممَّ بن بلة ما تبقى من المؤسسات الفرنسية، كما عطل الصحف التي كان الفرنسيون يشرفون عليها .وفي تشرين الأول 1963 تحولت الخلافات حول الحدود مع المغرب إلى اشتباكات عسكرية ما لبثت أن توقفت بعد توسط بعض الدول الأفريقية.

سابعاً: عهد هواري بومدين

في 19 حزيران 1965 ووسط الاستعداد لاستضافة المؤتمر الآسيوي الأفريقي، أطاح انقلاب عسكري تزعمه قائد جيش التحرير العقيد هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلة ،بعد صراعات سياسية وخلافات على النهج العام للسياسة الداخلية.

شكل هواري بومدين حكومة بنفسه تسلم فيها حقيبة الدفاع، وأوكل إلى عبد العزيز بوتفليقة مهمة وزارة الخارجية، وكان هدفه كما حدد في بيانه الوزاري إعادة تأكيد مبادئ الثورة وتصحيح أخطاء السلطة وإنهاء الانقسامات الداخلية. واعتمد الرئيس بومدين في سياسته الداخلية على مبدأ السياسة التنموية لكافة قطاعات الإنتاج وتزامن هذا الأمر مع عمليات الإصلاح الزراعي في الريف التي انحصرت في تأميم الملكيات الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين. وفي مجال السياسة الخارجية وضع هواري بومدين العلاقة مع الفرنسيين وفق شروط ومعاهدات، واستطاع استرداد الشركات الجزائرية من الفرنسيين رغم الاحتجاجات التي صدرت من الدولة الفرنسية، كما متّن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.

أما على صعيد الصراع مع إسرائيل ،فقد قامت الجزائر بدعم منظمات المقاومة الفلسطينية كما وعمدت إلى أخذ موقف متصلب من إسرائيل وبعد اتفاقية «كامب ديفيد» انضمت الجزائر

إلى جبهة الصمود والتصدي كما شاركت في قمة بغداد التي أدانت هذه الاتفاقية.ومنذ عام 1975 توترت العلاقات الجزائرية المغربية والجزائرية الموريتانية بسبب قضية الصحراء وظلت الجزائر ترفض تسليم إسبانيا الصحراء للمغرب وموريتانيا، حيث دعمت جبهة البوليزاريو.

ثامناً: عهد الشاذلي بن جديد

انتخب الشاذلي بن جديد رئيساً للجمهورية في 7 شباط 1979، وشهدت السنوات الأولى من عهده ارتفاعا في أسعار البترول ما انعكس إيجاباً على الجزائر، فشهدت البلاد نوعاً من الرخاء والازدهار الأمر الذي ساهم في تهدئة الجزائريين من المشادات السياسية الخفية التي حدثت في الحكم، والذي استمر على هذا المنوال حتى عام 1985، حيث أعلن المؤشر الاقتصادي عن انهيار ملحوظ في مداخيل الدولة من العملة الصعبة، فأصبحت لقمة العيش الهم اليومي للمواطن الجزائري وتراكمت الأخطاء واستشرى الفساد، إضافة إلى أزمة أسعار النفط التي اندلعت عام 1986.

أدت هذه التراكمات السلبية إلى انفجار اجتماعي تمثل بانتفاضة تشرين الأول 1988، التي بدأت في الرابع منه بمظاهرات شعبية ما لبثت أن تطورت إلى عمليات شغب واسعة وإلى حرق وتدمير العديد من المحلات التجارية. وفي الثامن منه فتحت قوات الجيش نيران أسلحتها على المتظاهرين في ضاحية القبة فقتلت 60 شخصاً وفي العاشر من الشهر نفسه، عمّت المواجهات كافة المدن الجزائرية فجرت أعنف المواجهات بين الجيش والمتظاهرين وخاصة في العاصمة الجزائر حيث سقط أكثر من خمسمائة قتيل.

هكذا طوت انتفاضة تشرين الأول 1988 صفحة ثورة التحرير وحزبها الحاكم، وفتحت صفحة الثورة الاجتماعية في تاريخ الجزائر المستقلة، فأقدم الشاذلي عقب هذه الأحداث على حل حكومته ،وتم اختيار قاصدي مرباح لتشكيل الحكومة الجديدة. وأخذ على عاتقه السير بإصلاحات جذرية يبدأها بالأداء السياسي مروراً بسياسة الاقتصاد الجديدة.

لم يكمل قاصدي مرباح سنته الأولى في الحكومة، فأخرج منها بحجة تباطئه في تنفيذ الإصلاحات. وجاء مكانه مولود حمروش للتسريع في وضع البرنامج الإصلاحي موضع التطبيق. واشتمل البرنامج على شقين رئيسيين. الأول سياسي وينص على تطبيق التعددية الحزبية من خلال السماح بتشكيل الجمعيات التي لها طابع سياسي، ونزع صفة الحزبية عن الدولة (إذ أصبح الأمين العام لجبهة التحرير عبد الحميد مهري وبقي الشاذلي بن جديد رئيساً للدولة). والثاني وهو الاقتصادي ويعني العمل بسرعة نحو اقتصاد السوق.

كان من أبرز الأحزاب السياسية التي ظهرت بشكل شرعي. جبهة الإنقاذ الإسلامية في 22 آب 1989، وترافق ذلك مع تحجيم جبهة التحرير بعد انسحاب العسكريين من عضويتها ثم جاءت الانتخابات البلدية في 12 حزيران 1990 التي فازت بها «جبهة الانقاذ الإسلامية» بـ 853 بلدية من أصل 1541، في حين لم تحصل جبهة التحرير إلا على 487 بلدية. لتدل على الشعبية الواسعة التي أصبحت تملكها جبهة الإنقاذ.

فاجأ الرئيس الشاذلي الجميع حين قرر إجراء الانتخابات التشريعية في نهاية 1990، بينما كان رئيس وزراءه حمروش يرى

ضرورة تأخير الموعد وتسريع الإصلاحات التي كانت تتطلب ما لا يقل عن ثلاث سنوات كي تؤتي ثمارها. وفي 26 تموز 1990 أجرى الرئيس الشاذلي تعديلاً وزارياً في حكومة حمروش تنازل بموجبه رئيس الجمهورية ولأول مرة منذ الاستقلال عن منصب وزير الدفاع، وحل مكانه اللواء خالد نزار الذي كان قد عين رئيساً لأركان الجيش بعد انتفاضة تشرين الأول 1988.

جاءت أحداث 25 أيار إلى 4 حزيران 1991 حيث أعلن عباسي مدني زعيم جبهة الإنقاذ الإضراب المفتوح وبدأت التظاهرات الضخمة، وبدا أن الحركة الإسلامية تتحرك نحو مشروع استلام السلطة فأقدم الشاذلي وتحت ضغط الجيش ووزير الدفاع خالد نزار في 4 حزيران إلى إعلان حالة الطوارئ وإقالة حكومة حمروش وتأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة إلى إشعار آخر وفي اليوم التالي تم تعيين سيد أحمد غزالي على رأس حكومة جديدة وبعد مدة وجيزة أعلن الشاذلي بن جديد استقالته من رئاسة جبهة التحرير الوطني.

بدا واضحاً بعد ذلك نية الجيش في إبعاد النصر عن جبهة الإنقاذ وبدا للإنقاذ أن المواجهة مع الجيش صارت حتمية مع أنها كانت تطالب دائماً الجيش برفع حالة الطوارئ عن البلاد (الحصار) وكان الجيش يرد عليها بأنها تخل بالأمن وتدعو لاستعمال العنف. حاول سيد أحمد غزالي متابعة سياسته في إضعاف جبهة التحرير وتشتيت جبهة الإنقاذ إلا أن الأخيرة سرعان ما أعادت تكوين قيادة بديلة وأبقت جماهيرها متماسكة وخاضت الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية أواخر 1991، واستطاعت أن تفوز فوزاً كاسحاً فعمد الجيش إلى تعطيل هذه الانتخابات بإلغاء الدورة الثانية فاضطر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى الاستقالة

في كانون الثاني 1992.

تاسعاً: عهد محمد بوضياف

بسبب فراغ السلطة الذي أدت إليه استقالة الشاذلي، تم تشكيل المجلس الأعلى للأمن الذي تألف من رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والدفاع والعدل ورئيس المجلس الدستوري وقيادة أركان الجيش، وأقر في 14 كانون الثاني 1992 تشكيل المجلس الأعلى للدولة المؤلف من خمسة أعضاء فقاموا بانتخاب محمد بوضياف رئيساً في 19 كانون الثاني 1992 الذي كان طيلة 28 سنة موجوداً في المغرب وهو من قادة الثورة الجزائرية. وخلال أسابيع استطاع تثبيت نفسه، إذ صمم على ممارسة كاملة كمنقذ للجزائر. ولهذا اغتيل بعد 166 يوماً في سدة الرئاسة على يد الملازم مبارك بومعرافي المكلف بحراسته في بيت الفنون والثقافة لمدينة عنابة في 29 حزيران 1992.

عاشراً: عهد علي كافي

إثر اغتيال محمد بوضياف اجتمع المجلس الأعلى للدولة وانتخب علي كافي رئيساً له، فقام كافي بتعيين حكومة انتقالية في 19 تموز 1992 برئاسة بلعيد عبد السلام. وفي عام 1993 شهدت الجزائر مزيداً من التدهور فالمواجهات الدموية أصبحت يومية بين قوى الأمن وأعضاء الحركات الإسلامية المسلحة (المنفصلة عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وخاصة الجماعة الإسلامية المسلحة). وتركزت حملة الاغتيالات الأخيرة على الأجانب. وعلى الصعيد السياسي أجرت السلطات حواراً مع الأحزاب لم يسفر عن نتيجة حاسمة وفي 21 آب 1993 عُين رضا مالك رئيساً للحكومة خلفاً لبلعيد عبد

السلام وبعد يومين اغتيل قاصدي مرباح رئيس الحكومة السابق وتبنت العملية «الجماعة الإسلامية المسلحة» وفي آخر كانون الثاني 1994 انتهت مدة ولاية علي كافي.

حادي عشر: عهد اليمين زروال

كان منصب الرئاسة شبه محسوم لمصلحة عبد العزيز بوتفليقة، لكن المجلس عاد في اللحظة الأخيرة وعين وزير الدفاع في حكومة رضا مالك، اليمين زروال رئيساً للدولة الذي أدى اليمين الدستورية في 31 كانون الثاني 1994 مؤكداً أن نفاذ كل الحلول هو الذي دفع الجيش إلى استلام السلطة. وطلب زروال من رضا مالك البقاء في منصبه الحكومي وتعهد بإنهاء المرحلة الانتقالية والرجوع إلى المسار الديمقراطي.

وفي شهر أيلول أطلقت السلطات قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من سجن البليدة وعلى رأسهم الشيخ «عباسي مدني» ونائبه علي بلحاج، وقد أشاعت هذه الخطوة جواً من الارتياح مشجعاً على الحوار، وفي كانون الثاني 1995 قامت الجماعة الإسلامية المسلحة بخطف طائرة فرنسية بغية نقل الحرب إلى فرنسا وقد استطاعت السلطات الجزائرية بالتعاون مع السلطات الفرنسية إفشال العملية وفي تموز جرى توزيع نص «وثيقة المبادئ» التي توصلت إليها السلطة مع زعيم جبهة الإنقاذ الإسلامية الشيخ عباسي مدني، واعتبرت رئاسة الدولة وثيقة الإنقاذ تراجعاً منها عن الاتفاق الذي تم مع مدني، الأمر الذي أدى إلى فشل الحوار بين الحكم والجبهة.

ثاني عشر: عهد بوتفليقة

تسلم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم بعد انتخابات نيسان

1999 وقام باتصالات مع قيادة الجيش الإسلامي للإنقاذ التي أثمرت عن إعلان الهدنة من جانب الجيش الإسلامي، ووعد الرئيس بوتفليقة الجزائريين بالأمن وأصدر العديد من قرارات العفو عن المساجين الإسلاميين، الأمر الذي أعطى الأمل الكبير بإنهاء الأزمة الجزائرية نهائياً. وأعلن الرئيس بوتفليقة عن مشروع الوئام المدني عبر الاستفتاء الشعبي في 16 أيلول 1999، ولم تكن النتائج مفاجئة إذ وافق 98،63٪ من الذين شاركوا في الاستفتاء على المشروع الذي تقدم به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وأتت هذه النتيجة نظراً لما كان يتوق إليه الشعب الجزائري من حل سريع ونهائي لتلك العشرية السوداء التي عصفت ببلد المليون شهيد على جميع الصعد.

عرفت الجزائر في ربيع عام 2001 اضطرابات أمنية واجتماعية، التي بدأت في منطقة القبائل وتوسعت لتشمل عدة مناطق مختلفة من الجزائر. 12 آذار 2002: أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اللغة الأمازيغية لغة وطنية بجانب اللغة العربية في البلاد استجابة لمطالب الحركة البربرية التي رفعت غداة الاضطرابات التي شهدتها منطقة القبائل شهري نيسان وأيار 2001 تخليدا لذكرى ما يعرف بالربيع الأمازيغي.

أظهرت النتائج الرسمية الخاصة بالانتخابات الرئاسية في الجزائر التي أجريت في 8 نيسان 2004 أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أعيد انتخابه رئيساً للجزائر بعد أن حصل على 83.5 ٪ من مجموع أصوات الناخبين، وأعيد انتخاب بوتفليقة من بين ستة مرشحين يمثلون التيارات الإسلامية والوطنية والشيوعية والعلمانية في ثالث انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ البلاد.

الفصل الخامس عشر

تونس

قبل وصول الفينيقيين، في القرن الرابع عشر ق.م. إلى شواطىء تونس الحالية، كان داخل البلاد مأهولاً بشعب أطلق العرب عليه فيما بعد أسم »البربر« ولم يتوصل المؤرخون حتى اليوم إلى تحديد أصل البربر المنتشرين في شمال أفريقيا.

أقام الفينيقيون مرافئ تجارية لهم على شواطئ أفريقيا الشمالية حتى وصلوا إلى حدود روما. وخلال القرن الخامس ق.م. أصبحت مدينة قرطاجة مركز الإمبراطورية الفينيقية التجاري الأهم.

استطاع الرومان بعد عدة حروب استمرت نحو قرن كامل (264 - 146 ق.م) من إخضاع قرطاجة وهدمها، ثم أعادوا بناءها تحت اسم «جونونيا» بعد أن وسعوها حتى أصبحت تضم كامل المناطق التي تتشكل منها تونس الحالية.

الحكم الإسلامي

في عام 647 توجه الفتح الإسلامي نحو بلاد المغرب العربي بقيادة موسى بن نصير وعقبة بن نافع، ولم يجد المسلمون صعوبات كبيرة في السيطرة على تلك البلاد وعلى سكانها البربر الذين سرعان ما دخلوا في الدين الجديد، وأصبحوا عماد جيشه، وفي عام 670 أسس عقبة بن نافع القائد الإسلامي مدينة القيروان بالقرب من قلعة بيزنطية، فكانت أول عاصمة للمغرب العربي، وقد نالت القيروان شهرة كبيرة بفضل موقعها الاستراتيجي حتى أصبحت من المدن الإسلامية الأشهر. وعرفت القيروان عصرها الذهبي في عهد الأغالبة الذين أسسوا دولتهم على عهد هارون الرشيد الخليفة العباسي. وقد اشتهر الأغالبة برعايتهم للعلوم والفنون ومن أشهر آثارهم الجامع الكبير في القيروان وبيت الحكمة. وهكذا فقد ساهمت القيروان بصورة أساسية في نشر الدين الإسلامي واللغة العربية في أفريقيا. بعدما أصبحت من أهم مراكز الإشعاع الديني والعلمي في العالم الإسلامي.

وعندما قامت الدولة الفاطمية العبيدية في تونس، بنوا مدينة المهدية لتكون عاصمتهم الجديدة بدلاً من القيروان. قبل أن ينقلوا عاصمتهم إلى القاهرة في مصر.

ومع بداية حكم الحفصيين في القرن الثالث عشر انتقلت العاصمة إلى مدينة تونس، التي برزت وتفوقت على مدينتي القيروان والمهدية، وشهدت هذه الفترة نهضة علمية، ففي زمن الحفصيين ولد ابن خلدون في تونس (1332) ودرس في جامع الزيتونة ثم عمل في خدمة السلطان الحفصي أبي اسحق الثاني في فترة ساد فيها القلق والاضطراب. واستمر حكم الحفصيين حتى عام 1574 حيث

سيطرت الدولة العثمانية على المنطقة وتحولت أفريقيا الشمالية إلى ولاية من ولايات الدولة العثمانية.

ومنذ عام 1590 بدأ الأتراك بحكم تونس بواسطة »الداي« وبعده «الباي» حكم الداي من 1598 إلى 1630 والباي من 1631 إلى 1702. وبعد ثلاث سنوات سيطر الباي حسين على السلطة، وأسس أسرة مالكة عرفت بالأسرة الحسينية التي ظلت تتوارث السلطة حتى استقلال تونس في عام 1957.

تميزت هذه الفترة بصراعٍ خفي في السلطة بين القوى المحلية والقوى العثمانية، وبمجيء الباي حسين، حاول كسب نوع من الاستقلال الذاتي فزاد من عدد الموظفين ودعم اللغة العربية ورجال الدين، وأهم ما ميز الأسرة الحسينية في القرن التاسع عشر موجة الإصلاحات الكبيرة التي حدثت في حقول الإدارة والجيش وغيرها...، ذلك في عهد أحمد باشا باي (1837 - 1855). ومن أهم رموز التغيير والإصلاح «خير الدين التونسي» المتحدر من أصول شركسية الذي كان من ألمع رجالات النهضة.

أولاً: الاحتلال الفرنسي

احتلت فرنسا تونس في عام 1881. وفي أعقاب ذلك قامت حركة تونسية مناهضة للاحتلال. وفي عام 1907 تم إنشاء حزب «تونس الفتاة» بزعامة علي باشا، وقد حدثت عدة ثورات عسكرية ضد الفرنسيين في تلك الفترة، وفي عام 1920 تخلت تركيا عن حقوقها في تونس نتيجة ضعفها والضغوط الأوروبية عليها. وفي عام 1934 أسس الحبيب بورقيبة حزب دستوري جديد، والذي تعرض لعدة حملات اعتقال بسبب قيادته لاضطرابات عدة في

العاصمة، كان أهمها في 9 نيسان 1938.

وفي 8 تشرين الثاني 1942 دخلت الجيوش الألمانية تونس. ومع مجيء «جان مونس» إلى تونس كمقيم عام بادر إلى إجراء بعض الإصلاحات فأعاد تنظيم مجلس الوزراء من ست تونسيين وست فرنسيين، على أن يرأس المجلس تونسي. وفي آب 1947 جرت مواجهات عنيفة بين العمال التونسيين والقوات الفرنسية في مدينة صفاقس أدت إلى مقتل 30 شخصاً، الأمر الذي أدى إلى تزايد حدة المطالبة بالاستقلال، فاعتقل الحبيب بورقيبة مجدداً في عام 1952، وكذلك المنجي سليم ورئيس الحكومة محمد شنيق وصالح بن يوسف، إلا أن عمليات الثوار التي عمت كل البلاد أجبرت الحكومة الفرنسية أن تفاوض التونسيين حول نيل الاستقلال.

ثانياً: استقلال تونس

أقرت فرنسا رسمياً باستقلال تونس عام 1956، وجاء الحبيب بورقيبة رئيساً للحكومة، وفي أول حزيران 1957 طلب من الحكومة الفرنسية سحب قواتها، وفي 25 تموز 1957 قررت الجمعية التأسيسية التونسية إلغاء منصب الباي. وانتخاب بورقيبة رئيساً للجمهورية.

وبعد مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم، تم الاتفاق على سحب القوات العسكرية الفرنسية مع إبقاء قوة صغيرة في قاعدة بنزرت، وتردت العلاقة بين فرنسا وتونس بخصوص قضية بنزرت، وأعلن الرئيس بورقيبة معركة الجلاء لتحرير بنزرت بعد رفض الفرنسيين الخروج منها في 17 تموز 1961.

وقد وقع ضحية هذه المعركة أكثر من ألف قتيل تونسي وقطعت

تونس علاقتها مع فرنسا وفي أيلول 1961 تم الاتفاق على انسحاب الجيش الفرنسي من بنزرت عام 1963 وعادت العلاقة الدبلوماسية بين البلدين بدءاً من عام 1962.

ثالثاً: عهد الحبيب بورقيبة (1957 - 1987)

عمل الحبيب بورقيبة على تحسين الأوضاع الداخلية في البلاد، إلا إنه أحكم قبضته على الحكم بشدة، وقد انشغل كثيراً بتوجيه الانتقادات إلى أنظمة الحكم العربية حيال قضية فلسطين، فدعا إلى خط أكثر تساهلا يقوم على التفاوض المباشر مع إسرائيل حول التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1948. وأدى ذلك إلى توتر العلاقات مع بعض الدول العربية، ووصل الأمر إلى حد القطيعة مع الجمهورية العربية المتحدة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ولم تتحسن العلاقات إلا بعد حرب 1967.

عمل الحبيب بورقيبة على تغيير سياسته الداخلية عقب المؤتمر العام الذي عقده الحزب عام 1979، واستطاع تطبيع الوضع الداخلي حتى أن أهم زعماء المعارضة قد أعلنوا موافقتهم وتأييدهم لخطوات الحكم وتوجت بإطلاق سراح زعيم الحركة النقابية وبإجراء الانتخابات التشريعية. وفي 10 آب 1982 شهدت تونس حدثاً مهماً إذ استقبلت زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وجميع عناصره الذين كانوا في بيروت إثر الحصار الإسرائيلي المفروض عليها وذلك بعد الدور الدبلوماسي الذي لعبته تونس عربياً (بعد انتقال مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس عقب اتفاقية كامب دايفيد) ودولياً.

وفي 7 تشرين الثاني عام 1987 نظراً لحالة الرئيس بورقيبة

من تدهور صحي وشيخوخة طويلة ومرض مستفحل جعلته عاجزاً تماماً عن المسك بمقود الحكم والمكوث أكثر على دفة القيادة، وتطبيقا لنص المادة 57 من الدستور تولى السيد زين العابدين بن علي الوزير الأول مهام رئاسة الجمهورية التونسية والقيادة العليا للقوات المسلحة ورئاسة الحزب الاشتراكي الدستوري.

رابعاً: عهد زين العابدين بن علي 1987

تسلم زين العابدين بن علي الحكم من الرئيس الحبيب بورقيبة في 7 تشرين الثاني 1987، وكانت من أولى مهام العهد الجديد العمل على تقوية الساحة الداخلية. فأصدر عفواً رئاسياً عن ما يقارب من 9700 شخص. وفي عام 1988 صدر الميثاق الوطني الذي شدد على الهوية العربية والإسلامية لتونس.

وفي 21 آذار 1994 تم التجديد لبن علي لولاية ثانية لمدة خمس سنوات فيما فاز الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) بغالبية مقاعد البرلمان. وفي 13 حزيران 1994 شهدت تونس انعقاد قمة أفريقية مميزة من حيث عدد الرؤساء الحاضرين فقد بلغ عددهم 42 رئيساً من أصل 53 دولة أفريقية واعتبرت هذه القمة تاريخية لجهة قرارها بحل لجنة حركات التحرير إذ لم يعد هناك أي بلد أفريقي تحت السيطرة الأجنبية. وفي عام 1996 عادت العلاقات التونسية الليبية إلى طبيعتها اثر لقاءين للرئيس القذافي وبن علي، بعد ذلك أيضاً وإثر تبادل الزيارات بين وزراء تونسيين وخليجيين بدأت العلاقات بين الجانبين تتحسن بعد أحداث حرب الخليج الثانية.

عمل زين العابدين بن علي على تغيير نظام الحكم القائم في

تونس على مبدأ الرئاسة لمدى الحياة الذي أقره الرئيس السابق «الحبيب بورقيبة» عام 1975 عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة في عهده يذكر أن بورقيبة أعيد انتخابه لأول مرة عام 1959 ثم 1964 و1969 و1974 وبمجيء الرئيس بن علي في السابع من تشرين الثاني 1987 تم إلغاء نظام الرئاسة مدى الحياة ونظمت أول انتخابات رئآسية في العهد الجديد في 2 نيسان 1989 ثم جرت الثانية يوم 20 آذار وفاز بها الرئيس زين العابدين بن علي.

خامساً: الانتخابات الرئاسية عام 1999

للمرة الأولى في التاريخ التونسي ترشح للانتخابات الرئاسية في تشرين الأول 1999 مرشحان إضافة إلى الرئيس زين العابدين بن علي هما: أمين عام حزب الوحدة الشعبية محمد بلحاج عمر، وأمين عام الاتحاد الديمقراطي الوحدوي عبد الرحمن التليلي، إلا أن الفوز كان حليف الرئيس السابق زين العابدين بن علي بنسبة 99،44%.

سادساً: الثورة التونسية 2011

اندلعت في 18 كانون الأول 2010 تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 - 18 كانون الأول 2010 تعبيرًا عن غضبه على بطالته، أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 كانون الأول 2010 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن،

وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014.

بعد خطابه فتح المواقع الالكترونية، كما تم تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضًا طفيفًا. لكن الانتفاضة توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية ما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية في 14 كانون الثاني 2011 فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في نفس اليوم عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل 56 من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن في يوم السبت 15 كانون الثاني 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يوماً. لكن احليل زين العابدين على المحاكمة وصدرت بحقه أحكام بالسجن.

الفصل السادس عشر

ليبيا

عمل العثمانيون على إنهاء الاحتلال الصليبي للبلاد العربية والإسلامية، ولذلك وصل القائد العثماني سنان باشا إلى طرابلس الغرب، واستطاع قائد البحرية في الجيش العثماني طرغول دخولها عام 958 وإخراج المالطيين منها المدعومين من إسبانيا. وحاولت اسبانيا العودة إلى ليبيا، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل. وهكذا أصبحت ليبيا ولاية عثمانية، وكان «مراد آغا» أول والٍ عثماني على البلاد. ومن أهم آثاره المسجد الذي لا يزال قائماً حتى الآن في مدينة «تاجوراء». واستمر الولاة العثمانيون يتعاقبون على الحكم حتى عام 1711.

إلا أن احتلال الفرنسيين للجزائر، وتمرد محمد علي في مصر واحتلاله لبلاد الشام، دعا الدولة العثمانية إلى إعادة التفكير بجدية في ليبيا، فأرسلت حملة عسكرية قضت على الدولة القرمانية وأعادت ليبيا إلى حكمها، وراحت ترسل الولاة من جديد، وعملت على إثارة العاطفة الإسلامية، كما عملت على تخفيف الضرائب عن

السكان في محاولة منها لتحسين الأوضاع الاقتصادية. ولزيادة عدد المسلمين في ليبيا، قامت بإسكان بعض العائلات الكردية المسلمة في منطقة سرت، إلا أن المشروع قد فشل.

أولاً: الاحتلال الإيطالي

اعتبرت إيطاليا كل من تونس وليبيا مناطق نفوذ لها بعد احتلال فرنسا للجزائر. فقد هاجر عدد من الايطاليين إليها، وأنشأوا شركات تجارية، وبنوا المدارس النصرانية لأفراد جاليتهم، إلا أن فرنسا عملت على احتلال تونس، وقد ساعدتها الظروف السياسية على ذلك، فوجهت إيطاليا عند ذلك نظرها إلى ليبيا، وخاصة بعد أن هُزمت في القرن الأفريقي الغربي، وقد وقفت ايطاليا إلى جانب فرنسا في العديد من المواقف الدولية أملاً بأن تقف فرنسا معها في قضية احتلال ليبيا.

أصبح الطريق أمام إيطاليا مفتوحاً إلى ليبيا، لكنها انتظرت المناسبة، فعمدت إلى فتح فرع لبنك دي روما في طرابلس، وراحت تقدم المساعدات المالية للفلاحين، وعندما تعذر تسديد ديونهم كان البنك يستولي على أراضيهم. كما أرسلت الدولة الإيطالية بعثات التبشير النصرانية الكاثوليكية، كما بدأ الغزو الفكري.

وبذلك شعرت الدولة العثمانية بالخطر الآتي من إيطاليا، فعملت على إرسال كميات من الأسلحة إلى ليبيا، فاحتجت إيطاليا بشدة وطلبت من العثمانيين الانسحاب خلال 24 ساعة، والتخلي عنها لمصلحتهم. وساعد إيطاليا على ذلك، الضعف الذي حلَّ بالدولة العثمانية إثر الانقلاب الذي اوصل جماعة الاتحاد والترقي إلى الحكم. ومع انتهاء المدة المحددة، قامت البوارج الإيطالية بضرب

مدينة طرابلس الغرب واحتلتها إضافة إلى مدن بنغازي وبرقة وطبرق. وعملت على توسيع رقعة المعركة بهدف الضغط على الدولة العثمانية، فاحتلت الجزر القريبة من سواحل الأناضول ورودوس، وأرسلت أسطولاً ضرب بيروت. ما اجبر العثمانيين على عقد معاهدة (أوشي) مع روما، تنازلت فيها عن ليبيا لايطاليا 1912.

واجه الإيطاليون عند احتلالهم ليبيا المجاهدين المتطوعين للدفاع عن أرضهم بقيادة أحمد شريف السنوسي، وكان هناك بعض القوات العثمانية بقيادة عبد العزيز علي المصري في منطقة برقة، فوقعت فيها أشرس المعارك قرب الساحل، وأشهرها معركة يوم الجمعة في 1913، واشترك فيها أيضاً أحمد شريف السنوسي بنفسه، وهُزم الايطاليين وفشلوا في احتلال الجبل الأخضر.

ثانياً: المجاهدون الليبيون

اندلعت الحرب العالمية الأولى 1914، ودخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، وأرسلت بعض قادتها إلى ليبيا لمحاربة الايطاليين. ومن أهم هؤلاء القادة: نوري بك، وجعفر العسكري، وعبد الرحمن عزام. فقامت بعض المعارك التي استطاع فيها المجاهدون الانتصار على القوات الإيطالية.

وعندما انتهت الحرب بهزيمة ألمانيا وشركائها ومن بينهم تركيا، سحبت هذه الأخيرة قواتها من ليبيا، فظل هؤلاء القادة الذين بادروا إلى جمع زعماء القبائل والأعيان لتوحيد جهودهم لتأليف حكومة من أبناء البلاد. وأنتخب الزعماء مجلساً جمهورياً مؤلفاً من خمسة أعضاء، واختير عبد الرحمن عزام مستشاراً للهيئة التي استمرت لمدة خمس سنوات وكان مقرها مدينة مصراته.

كان زعماء الحركة السنوسية قد بايعوا محمد إدريس السنوسي، الذي قاتل الايطاليين وهزمهم، فاضطروا إلى إبرام اتفاقية معه اعترفوا له بنفوذه على بعض المناطق. كما عقد الليبيون مؤتمراً عاما 1920 في مدينة سرت حضره ممثلون عن السنوسيين وعن منطقة طرابلس، وكان قد وقع الخلاف بين زعماء طرابلس وبرقة. وتمت فيه البيعة إلى محمد ادريس السنوسي. فشن الايطاليون هجوماً على طرابلس ولم يستطع المجاهدون الوقوف بوجههم، فاحتلوها في أيلول 1923. وقضوا على الجمهورية الأولى.

أما في برقة، فقد أعطى السنوسي القيادة فيها إلى المختار عمر بن مختار بن عمر المنفي، الذي اتخذ مدينة شحات في الجبل الأخضر مقراً لقيادته، وراح يهاجم القوات الايطالية ويحرز الانتصارات الباهرة عليها.

تسلم موسوليني زعامة إيطاليا وتعامل بشدة مع القضايا الليبية. فنقض الاتفاقات المعقودة مع حكومة محمد إدريس السنوسي ورفض الاعتراف بالمحاكم الشرعية في المناطق التي يسيطر عليها الايطاليين، وعين حاكماً جديداً هو «بونجيوفاني» وزوده بصلاحيات واسعة وجيش كبير بقيادة اللواء «غرازياني» واللواء «بادوليو».

شنت القوات الإيطالية حرب إبادة بكل معنى الكلمة ضد الشعب الليبي، وكان محمد إدريس السنوسي ترك ليبيا وأقام في مصر، تاركاً أمر الجهاد للقائد عمر المختار الذي قام بحرب عصابات في منطقة الجبل الأخضر، طيلة ثماني سنوات، وألحق بالايطاليين خسائر فادحة. وقدر عدد الشهداء الليبيين في السنوات العشر الأولى من الاحتلال الايطالي بسبعين ألف شهيد، بعد ذلك شنت القوات الإيطالية هجوماً كاسحاً على مدينة أجدابيا العاصمة

السنوسية في نيسان 1923 فدخلتها، ثم دخلت إلى واحة جغبوب، بعد تنازل الانكليز عنها وتقدم الايطاليون فاحتلوا العقيلة ومرزوق وغات وبذلك سيطروا على فزان، ثم أسقطوا واحات الكفرة، آخر معاقل السنوسيين عام 1931.

وبذلك عُزل الجبل الأخضر من كل الجهات، وبقي من المجاهدين عمر المختار مع جماعته فقط. فأعلن عن استئناف الجهاد المقدس ضد الاحتلال الإيطالي واستمر في جهاده في هذه المرحلة عشرين شهراً، إلى أن وقع في كمين للايطاليين فاصطدم معهم، واستشهد أكثر فرسانه، وسقط هو مثخناً بالجراح، وقد قتل حصانه، فحمله الأعداء أسيراً دون أن يعرفوه وذلك في 11 أيلول 1931، وعندما تم التعرف عليه نقل إلى سوسة بحرا، حيث حوكم محاكمة صورية اعترف بمسؤولياته عن أعمال المقاومة والجهاد، فقررت المحكمة إعدامه رغم سنه الذي جاوز الخامسة والسبعين، فأعدم في اليوم التالي في 16 أيلول 1931 بمركز »سلوق« في بنغازي.

ومن أهم المعارك التي خاضها المختار ضد الايطاليين «الرصيبة» و«عقيرة المطمورة» و«كرسة». وباستشهاد المختار ضعفت المقاومة بشكل كبير، حيث أقدمت السلطات العسكرية الايطالية على إغلاق الزوايا السنوسية.

واصل الايطاليون استباحتهم للشعب الليبي، فوصل عدد الشهداء إلى 570928 شهيدا إضافة إلى مصادرتهم الأراضي الليبية من أصحابها، وشجعوا هجرة الايطاليين إلى ليبيا وأمدوهم بالأموال وفتحوا لهم المدارس. وفي 9 كانون الثاني 1939، أي قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بتسعة أشهر أعلنت إيطاليا ضم طرابلس وبرقة إلى ليبيا (ليبيا بالأصل تطلق على الصحراء

التي تقع غرب نهر النيل وجنوب برقة وطرابلس) ومنحت للسكان الجنسية الإيطالية وألزمتهم تعلم اللغة ، وألقت كثيراً من الناس من الطائرات وهم أحياء إلى غير ذلك من الأعمال الوحشية.

ثالثاً: الحرب العالمية الثانية على الأراضي الليبية

اندلعت الحرب العالمية الثانية في أيلول 1939. ودخلت فيها إيطاليا إلى جانب ألمانيا واليابان، بينما كانت فرنسا وانكلترا والولايات المتحدة في الطرف الثاني. وبالتالي أصبحت الساحة الليبية ساحة معركة لوقوعها بين الفرنسيين من جهة الغرب في تونس والجزائر والإنكليز من جهة الشرق في مصر، إلا أن الفرنسيين لم يشعلوا جبهتهم لقيام ألمانيا بغزو فرنسا واحتلالها باريس، فكانت معركة الإيطاليين مع الإنكليز من جهة الشرق وقد استغل الإنكليز وجود السنوسي في الأراضي المصرية بعدما أخرج من ليبيا، فعمدت إلى دعمه بالمال والسلاح ليعود ثانية إلى ليبيا ليكون رأس حربة لها.

إلا أن إيطاليا كانت السباقة لإشعال هذه الجبهة بمساعدة من ألمانيا، فقام «رومل» بقيادة الجيشين الألماني والإيطالي بهجوم على القوات الإنكليزية في مصر، فجمع الإنكليز قواتهم الأسترالية والنيوزيلاندية والهندية وقاموا بهجوم مضاد، وعاود رومل هجومه الكاسح واستطاع اختراق الحدود مجدداً ووصل إلى منطقة العلمين باتجاه الإسكندرية، إلا أن القائد الانكليزي مونتغمري استطاع كسر الجيش الألماني وتوغل في الحدود الليبية حتى دخل إلى طرابلس الغرب في 23 كانون الثاني 1943، ما لبثت ان انسحب الجيش الايطالي من ليبيا بعد أسبوعين من احتلال طرابلس.

رابعاً: ليبيا تحت الاحتلالات الأجنبية المتعددة

بينما كانت القوات الإنكليزية تتقدم من الشرق وانهيار المقاومة الألمانية والإيطالية، كانت القوات الفرنسية تتقدم من الجنوب، فأصبحت ليبيا محتلة من قبل عدوين، فأقدمت إنكلترا على إقامة حكم عسكري في كل من برقة وطرابلس، وأقامت فرنسا حكماً عسكرياً في فزان، وحصلت الولايات المتحدة على قواعد جوية.

قامت مقاومة سلمية في بعض المناطق الاحتلال الفرنسي، فقد وعد ديغول السكان بالطمأنينة والأمن، فلم تقم أي جمعية سياسية، أما في المنطقة الانكليزية (برقة وطرابلس) فقد اختلف الوضع، فأُنشئت النوادي السياسية وقامت رابطة الشباب الإسلامية، حيث تمت المطالبة بإمارة السنوسي على الأقسام الثلاثة المجزأة والوحدة فيما بينها.

استطاع السنوسي كسب المعركة مع الإنكليز، وفي 29 تموز 1946 طلب من كافة الهيئات السياسية في برقة حل نفسها لتشكيل مؤتمر جديد، حيث كانت الدعوة بداية لاستقلال برقة، أما في طرابلس فكانت الاتجاهات السياسية تنطلق من الوحدة بين الأقاليم كلها، وقد عملت الهيئات السياسية والنوادي التي تأسست على هذه المطالب.

وقد طلب وفد طرابلسي من السنوسي أن يتسلم إمارة البلد، فطلب من الهيئات السياسية الطرابلسية حل نفسها لتشكيل هيئة واحدة، وقد عمل رئيس الجامعة العربية عبد الرحمن عزام على ذلك، فساهم في تسوية الأمور، وحلت الهيئات السياسية نفسها في 13 آذار 1947 وشكلت ما عرف بـ «هيئة تحرير ليبيا» وكان من

بين أعضائها البارزين: بشير السعداوي، محمود المنتصر، أحمد السويحلي، طاهر المريض، منصور قدارو، وجواد ذكرى، وقد أرسلوا وفداً إلى بنغازي حيث التقى بالسنوسي لبحث موضوع الوحدة.

لقد عجزت أي من الدول الأوروبية أخذ موافقة الدول الأخرى على أن تكون ليبيا تحت وصايتها، فحوِّل الأمر إلى الأمم المتحدة التي درسته وقررت في 30 21 تشرين الثاني 1949 إعلان استقلال ليبيا، وعارضت كل من فرنسا وإنكلترا هذا القرار، علماً أن هذا الاستقلال عُلق حتى عام 1952.

عمل إدريس السنوسي بعد المؤتمر البرقاوي في الأول من حزيران 1949 على إعلان استقلال إقليم برقة، فاعترفت به إنكلترة مباشرة. ولقي هذا القرار استياء شعبياً ليبياً وعربياً عارماً، إذ قامت مظاهرات عنيفة نددت بالقرار، كما أرسلت هيئة تحرير ليبيا إلى السنوسي تخبره بعدم اعترافها بما حدث، وخطر ذلك على وحدة الأراضي الليبية، إلا أن السنوسي تابع نهجه فشكل أول حكومة برئاسة فتحي الكيحيا وجرت الانتخابات وتألفت الجمعية الوطنية التي أصدرت قانون الجنسية البرقاوية.

خامساً: استقلال المملكة الليبية

ومع اقتراب موعد الاستقلال التام، دعا مندوب الأمم المتحدة «ادريان بلت» إلى أن يحتفظ المعتمد البريطاني في برقة، ورئيس الإدارة البريطانية في طرابلس، والمعتمد الفرنسي في فزان، بجميع السلطات التنفيذية، والخارجية، والمالية، إلا أن المعارضة كانت من داخل الأمم المتحدة عبر مندوبي مصر وباكستان وهما أعضاء المجلس الاستشاري الذي شكلته الأمم المتحدة إضافة إلى فرنسا

وإيطاليا وإنكلترا والولايات المتحدة.

بعد ذلك قررت اللجنة تشكيل لجنة أخرى تتألف من واحد عشرين عضوا ممثلين عن الأقاليم كلها. وقد وافقت لجنة الأمم المتحدة بإجراء هذه الانتخابات وتشكيل الجمعية الوطنية التي عين أعضاؤها بالتساوي بين الأقاليم الثلاثة. ووضعت دستوراً للبلاد، وقررت الحكم الاتحادي ومبايعة محمد إدريس السنوسي ملكاً على البلاد في 2 أيلول 1950.

سادساً: عهد الملك محمد ادريس السنوسي

كانت كل ولاية تظن أن لها الحرية التامة في التصرف ضمن أراضيها، بل راحوا يتفاوضون حول تحديد الحدود الفاصلة فيما بينهم. إلى جانب هذه الأوضاع السيئة، كانت المملكة الليبية تعيش تحت وطأة ثلاث معاهدات مع ثلاث دول غربية هي: إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة. فمع إنكلترا نصت المعاهدة على منح المساعدات الدائمة إلى ليبيا، على أن يكون لإنكلترا موظفين دائمين مشرفين على الأمور المهمة في البلاد داخلياً وخارجياً وقد تم التوقيع على هذه المعاهدة في 29 تموز 1953 عبر رئيس الحكومة محمود المنتصر. أما مع الولايات المتحدة فقد منحتها الاتفاقية حق البقاء في قاعدة الملاحة (هويلس) مدة عشرين عاماً وحرية تنقل القوات الأمريكية في البر والبحر والجو، مقابل مساعدة أمريكية قيمتها أربعة ملايين دولار، ووقع هذه المعاهدة وزير الخارجية الليبي وهبي البوري في حكومة عبد المجيد الكعبار. أما مع فرنسا فوقعت الحكومة الليبية يوم الاستقلال معاهدة عسكرية مؤقتة مع فرنسا سمحت بموجبها للقوات الفرنسية بالبقاء في منطقة فزان مقابل مساعدة مالية تقدمها إلى المجلس التنفيذي في تلك الولاية، ثم

عدلت هذه المعاهدة إلى انسحاب القوات الفرنسية، ولكن السماح للطائرات الفرنسية، وبناء على إشعار مسبق، بالهبوط في مطاري سبها والإقلاع منه، وكذلك الأمر في مطار غات وغدامس لمدة سنتين. وقد صودق على هذه المعاهدة في 20 آذار 1956.

ظهرت صحوة الشعب الليبي مجدداً، نتيجة مطالبة بعض النواب تحرير ليبيا من هذه القيود، إلى جانب أخبار الوطن العربي وخاصة في مصر، حيث كان الرئيس جمال عبد الناصر يتزعم الحركة القومية ويطالب بالوحدة العربية ويندد بالاستعمار الغربي على الدول العربية ويساعدها في نيل استقلالها. ونتيجة لهذا الضغط الهائل، عملت الحكومات المتعاقبة في ليبيا إلى بحث قضية المعاهدات مع هذه الدول، وطلبت منهم سحب قواتهم من الأراضي الليبية.

ثم جاءت أحداث حرب 5 حزيران 1967 وظهر الدعم الإنكليزي الأمريكي لليهود، فثارت ثائرة الشعب الليبي وجرت محاولات لحرق سفارتيهما في بنغازي. فتزايد الضغط على الحكومات في هذا المجال، فكانت كل حكومة تدخل في المفاوضات مع البلدين لسحب قواتهما، وقد وافقت بريطانيا وأميركا على الدخول في المفاوضات لإنهاء الوجود العسكري في ليبيا.

سابعاً: عهد الرئيس معمّر القذافي

بدأت الأوضاع المادية في المملكة الليبية تتحسن بعد ظهور النفط وزيادة مردوده. فأخذ الناس يتطلعون إلى خارج منطقتهم، فأدركوا أن سياسة دولتهم الخارجية لا تتعاطى مع القضايا العربية كما يجب وخاصة القضية الفلسطينية، وقضية الاعتداءات الإسرائيلية

على الدول العربية (مصر، سوريا، الأردن، فلسطين)، إضافة إلى ذلك ممارسات بعض رموز الحكم من وزراء وغيرهم التي كانت تدل على سلطة الاستبداد التي كان يمارسونها. كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت الشعب الليبي تواقاً للتغيير في نظام الحكم.

بدأ التخطيط وتوحيد الجهود في الجيش الليبي، الذي كان على صلة كبيرة مع القيادة المصرية وفي الأول من أيلول 1969. تحرك الجيش الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي وقضى على الوضع القائم، وتشكل المجلس الأعلى لقيادة الثورة، برئاسة القذافي وعضوية اثني عشر ضابطاً أهمهم: عبد السلام جلود وبشير الصغير هوادي. وأعلن عن قيام الجماهيرية الليبية.

بداية تم الطلب من الولايات المتحدة الأمريكية الدخول في مفاوضات بشأن الجلاء عن قاعدة الملاحة، وبعد فترة قصيرة سلمت الولايات المتحدة القاعدة لليبيين وأطلق عليها قاعدة «عقبة بن نافع». كما اتفق العهد الجديد على إلغاء المعاهدة المعقودة مع إنكلترا، فانسحبت الأخيرة أيضاً. وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970، أعلن قائد الثورة الليبية أنه الوريث له في الزعامة العربية. فأخذ يهاجم الشيوعية ومبادئها، وعمل على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة الذي تألف من ليبيا ومصر وسوريا، كما دعم الثورة الإسلامية في تشاد ضد الأقلية المتسلطة التي أقامها الاستعمار الفرنسي، وساعدت الثورة الليبية المسلمين في أوغندا ودعمت الرئيس عيدي أمين، وأيدت باكستان عندما اعتدت عليها الهند.

ودعمت ليبيا القضية الفلسطينية، كما ساعدت بعض الدولة العربية اقتصادياً وبعد مدة وجيزة بدأت السياسة الليبية تتوجه

نحو الشرق (الاتحاد السوفياتي السابق) وابتعدت عن السياسة الأمريكية، حتى أصبح هناك عداءٍ ظاهراً انقلب إلى أعمال عسكرية فيما بعد.

وفي شهر آذار 1977، جرت انتخابات مجلس الشعب، وأنتخب المجلس العقيد معمر القذافي رئيساً للدولة. فأصدر كتابه الأخضر، وأعلن ولادة «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى» والتي يتولى فيها الشعب السلطة المباشرة عبر إقامة المؤتمر الشعبي العام وهو بمثابة برلمان.

ثامناً: العلاقة مع الغرب

في عام 1983 أعلن الرئيس الليبي أن خليج سرت كله يقع ضمن المياه الإقليمية وليس المسافة المعروفة دولياً أي 12 ميلاً بحرياً. وفي كانون الأول 1985 رسم الرئيس الليبي خطاً سماه «خط الموت» لا يسمح للسفن الأمريكية والأجنبية تجاوزه نحو الجنوب، فازداد التوتر بين البلدين، فنشرت القوات الأمريكية أسطولها على طول الساحل الليبي.

وفي آذار 1986 أطلقت القوات الليبية صواريخ باتجاه طائرات أمريكية حلقت فوق خليج سرت، فهاجمت طائرات أمريكية تجهيزات الرادار ومواقع الصواريخ الليبية، كما هاجمت أربعة زوارق بحرية. وفي نيسان 1986 أغارت الطائرات الأمريكية على مواقع عسكرية ليبية ومطارات ومبان حكومية ضمنها مسكن الزعيم الليبي. ولم تكتف الولايات المتحدة بهذه العمليات، بل قامت في كانون الثاني 1988 بضربة عسكرية ضد مصنع للأسلحة قرب بنغازي وحصل اشتباك بين الطائرات أسقط خلاله طائرتين ليبيتين في كانون

الثاني 1989.

وفي عام 1990 اتهمت ليبيا بالاشتراك مع سوريا والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأنهم وراء تفجير الطائرة الفرنسية فوق النيجر قبل عام، إلا أنها نفت ذلك. وفي حرب الخليج الثانية، شارك العقيد القذافي في قمة القاهرة التي عقدت عقب الاجتياح العراقي للكويت في 10 آب 1990 حيث رفض القرار القاضي بإرسال قوات عسكرية إلى جانب الولايات المتحدة للوقوف في وجه الجيش العراقي.

تاسعاً: حادثة لوكربي

جاء الحدث الأهم في تاريخ الجماهيرية الحديث في 14 تشرين الأول 1989 عندما اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية مواطنين ليبيين هما عبد الباسط المقراحي والأمين خليفة فحيمة بتفجير طائرة أمريكية فوق مدينة لوكربي في اسكتلندا في كانون الأول 1988 أدت إلى مقتل حوالي 270 شخصاً. وفي 31 آذار من العام ذاته فرضت الأمم المتحدة حظراً جوياً وعسكرياً على ليبيا، وبعد عام واحد فرضت عقوبات اقتصادية، واشترطت لرفع الحصار تسليمها المتهمين لمحاكمتهما في لندن أو واشنطن بهذه التهمة.

تمسكت ليبيا بحقها بعدم تسليم المتهمين، وذلك حسب القانون الدولي الذي لا يسمح لأي دولة بتسليم أحد رعاياها إلا بعد توفر شرطين أساسيين هما: أن تكون هناك اتفاقية قضائية بين الدولتين، وهي غير موجودة. وأن يكون هناك تشريع في القانون الليبي ينص على تسليم رعاياها للدولة المطالبة بهم، وهذا أيضاً غير متوفر. واستطاعت ليبيا بذلك حشد الدعم المطلوب لها من الدول العربية

والأفريقية وعهدت بملف القضية إلى خبراء دوليين.

رافق هذا الأمر مبادرة من السعودية وجنوب أفريقيا. وقد نجحا في إغلاق هذا الملف، فقد استطاعت ليبيا انتزاع اعتراف محكمة العدل الدولية باختصاصها بالنظر في هذه القضية حيث يعطي القانون الاسكتلندي فرصة كبيرة لإثبات براءة المتهمين في حال عدم تورطهما في الحادث. وأبطلت بذلك كل محاولات أمريكا وبريطانيا كي تتراجع في آخر الأمر عن تسليم المتهمين كي تستمرا في لعبتهما تجاه فرض العقوبات خاصة بعد أن بدأ خرق الحظر الجوي من جانب بعض الدول.

أرادت ليبيا إغلاق هذا الملف لتخوفها من محاولات الدولتين لجرها إلى الفخ الذي وقع فيه العراق، فسلمت في 5 نيسان 1999 مواطنيها عبد الباسط المقراحي والأمين فحيمة المتهمين باعتداء لوكربي إلى هولندا لمحاكمتهما أمام محكمة اسكتلندية، وعلى أثر ذلك علقت الأمم المتحدة العقوبات الدولية المفروضة على الجماهيرية الليبية، علماً أن منظمة الوحدة الأفريقية كانت قد رفعت جزئياً الحظر الجوي عن طرابلس الغرب من حزيران 1998.

وفي تموز 1999 أنهت ليبيا أزمتها مع فرنسا عندما وافقت على دفع أكثر من 200 مليون فرنك فرنسي كتعويضات لعائلات الضحايا الـ 170 الذين سقطوا في تفجير طائرة «يوتا» الفرنسية فوق النيجر عام 1988. أما الولايات المتحدة وبريطانيا فكانت لديهما الرغبة في إنهاء الأزمة. وإذا كانت واشنطن لا تزال تضع بعض العراقيل أمام إعادة تطبيع العلاقة مع طرابلس، فإن لندن بادرت سريعاً إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بدءاً من شهر تموز 1999.

وفي شهر آب من العام 2003 توصلت ليبيا إلى اتفاق مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، يقضي بأن تدفع ليبيا تعويضاً قدره 2،7 مليون عن كل ضحية من ضحايا حادث لوكربي، مما سوغ لفرنسا أن تطالب هي الأخرى بتعويضات إضافية لعائلات الضحايا الـ 170 الذين سقطوا في تفجير طائرة «يوتا» الفرنسية.

ومع نهاية العام 2003 عرفت العلاقات الخارجية للجماهيرية مع الدول الغربية انفراجاً واسعاً بعدما أعلنت ليبيا تخليها طواعية عن برامجها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل وقبولها لعمليات التفتيش، وقد جسَّد ذلك الانفراج تبادل الزيارات الذي تم مع مطلع العام 2004 بين المسؤولين الليبيين ونظرائهم من مختلف الدول الغربية والتي تأتي على رأسها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

في بداية العام 2011 وتأثراً بالثورتين التونسية والليبية انطلق حراك شعبي واسع ضد النظام، وانطلقت فيما يشبه حرباً أهلية بين موالين للنظام ومعارضيه، ما لبث ان تدخلت قوات الأطلسي مساندة المعارضة.

وفي 23 آب دخلت المعارضة طرابلس الغرب، معلنة سقوط النظام الليبي الذي حكم 41 عاماً. يشار إلى ان القذافي مطلوب للمحاكمة امام المحكمة الجنائية الدولية بتهم جرائم حرب. كما هو مطلوب بحكم قضائي أمام المحاكم اللبنانية في جريمة اختطاف وتغييب الامام السيد موسى الصدر منذ العام 1978.

الفصل السابع عشر

موريتانيا

يطلق على موريتانيا اسم صحراء الملثمين وعرفت أيضاً باسم شنقيط، وهي تقع في أقصى المغرب العربي الكبير. تعرضت موريتانيا للاحتلال الفرنسي كغيرها من دول المغرب العربي، ونالت استقلالها عام 1960.

سادت في هذه البلاد الحضارات التي أثرت في شمال غرب أفريقيا، فتأثرت بحضارة وادي النيل، وحضارة برقة، ثم حكمها الفينيقيون والرومان الذين دخلوها حوالي 146 ق.م. واستوطنوا فيها على المناطق الساحلية حتى تم طردهم من قبل الوندال في 428 م، وتمكن منها البيزنطيون عام 534م. ويعود أصل غالبية السكان إلى قبيلة صنهاجة، سواء كانت عربية أم بربرية، ثم دخلت قبائل بنو حسان الذين جاؤوا إلى أفريقية مع قبائل بني هلال، واستقر بنو حسان في موريتانيا، وطبعوا هذه المنطقة بطابعهم حتى أن اللغة التي يتكلمها السكان تعرف باللهجة الحسانية. وجاءت قبيلة بافور وانصهرت ضمن المجموعة العربية.

شكل العرب أو العرب والبربر نسبة 85% من مجموع السكان، ويعرفون باسم البيضان، حتى إن نهر السنغال إنما جاءت تسميته نهر صنهاجة نسبة إلى هذه القبيلة التي تنتشر على ضفاف هذا النهر. وتشكل القبائل الإفريقية 14% من عدد السكان، وهي من الولوف، والسوننكية، والهالبولار، ويعرفون باسم «السودان» مقابل «البيضان».

أولاً: موريتانيا في العهد الإسلامي

انتشر الإسلام في موريتانيا في وقت مبكر ويعود إلى القرن الأول والثاني الهجريين. وخاصة أيام دولة الأدارسة، التي انضوى تحت لوائها عدد من القبائل الموريتانية (جدالسة - لمتونة - مسوفة)، ونتج عن ذلك تحالف قوي بين بطون صنهاجة بزعامة لمتونة وفي عام 427 كانت بداية نشأة حركة المرابطين الملثمين على يد أميرهم يحيى بن إبراهيم الجدالي والشيخ عبد الله ياسين الجزولي. وبعد وفاة يحيى الجدالي انتقلت الزعامة إلى قبيلة لمتونة بقيادة يحيى بن عمر اللمتوني، وساعده في هذا الأمر ابن عمه يوسف بن تاشفين، الذي استطاع توحيد كلمة المرابطين ورص صفوفهم، ثم راح يتوسع، فتمكنوا جنوباً من دخول عاصمة غانا مدينة كومبي صالح. وذلك بمعاونة قبائل التكرور، وقبل ملك غانا (تنكامنين) الدخول في الإسلام والخضوع لسلطان المرابطين، وبإسلام الملك دخل الرعايا في الدين الجديد وفي عام 1217 قامت دولة مالي، وامتد نفوذها حتى شمل الأجواء الشرقية من الأراضي الموريتانية. كذلك استقر قسم من بني معقل وهم بنو حسان عند مصب نهر السنغال والذين يعرفون باسم الترارزة، وقد أسسوا عدة إمارات أهمها: إمارة أولاد رزق بن ودي بن حسان التي حكمت منطقة الترارزة، والبراكنة الذين استمر سلطانهم من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر

الهجريين. ثم تغلب عليهم بنو عمهم المغافرة، فأقاموا عدة إمارات منها: إمارة الترارزة: التي أسسها أحمد بن دامان، الذي انتصر على أولاد رزق في معركة «انتيتام» عام 1619. وبقيت هذه الإمارة حتى جاء الاستعمار، وقاعدتها (بوتيليميت).

وفي الوقت نفسه، حاول أهل الزوايا إقامة دولة لهم في القرن الحادي عشر بقيادة أوبك (أبو بكر) بن أبهم الملقب ناصر الدين الذي بايعته قبائل الجنوب حوالي 1624. وعمل على نشر الإسلام ودخول السودان الغربي، وتصدى للمؤسسات الاستعمارية وألغى تجارة الرقيق، وحاول إخضاع القبائل العربية. فنشبت حرب أهلية قتل فيها ناصر الدين عام 1085 هـ وفشلت محاولة الزوايا.

ثانياً: الأطماع الاستعمارية وبدء الاحتلال

هُزم المسلمون في الأندلس لاختلافهم فيما بينهم وانصرافهم إلى أمور الدنيا عام 1477. وما دفع بالأوروبيين استكمال خططهم الرامية إلى احتلال هذه الأراضي والاستفادة من خيراتها، ولضرب المسلمين في عقر دارهم. وحسب التقسيمات التي حصلت بين الدول الأوروبية إثر الحروب النابليونية عبر اتفاقية باريس عام 1814. فقد أعطيت منطقة السنغال وما حولها إلى فرنسا التي راحت تحرك قواتها نحو الداخل بحذر، وأخذوا يقيمون لهم مراكز على طول مجرى النهر، وعمل الفرنسيون على اختطاف بعض السكان للمتاجرة بهم (رقيق)، كما جمعوا الصمغ العربي لبيعه. فكان السكان يقومون بعمليات إغارة عليهم، وغالباً ما كانت ردة الفعل الفرنسية شرسة وهمجية. فقامت حركة الشيخ ماء العينين في عام 1900 لمقاومة الاحتلال الفرنسي إلا إنها فشلت بسبب الخلافات القائمة بين القبائل.

دخلت فرنسا بقيادة «كوبولاني» إلى منطقة الترارزة ثم منطقة براكنا واتبعتها بمنطقة تاغنت بالاتفاق مع الاحتلال الاسباني، إذ جرى التفاهم أن تأخذ فرنسا المنطقة المعروفة باسم موريتانيا، وأن تأخذ اسبانيا منطقة الصحراء الغربية أو ساقية الذهب. وبذلك، أصبحت منطقة موريتانيا تحت النفوذ الفرنسي. همَّ كوبولاني بالتحرك نحو منطقة «أدرار» غير أنه قتل على يد الشريف زين أخو السلطان عبد العزيز، ثم استشهد الشريف زين في المعركة نفسها، وتولى قيادة الفرنسيين آنذاك الجنرال «مانغان» الذي أكمل سيره باتجاه أدرار، فوقف في وجهه الشيخ «ماء العينين» الذي أعلن الجهاد المقدس وطلب مساعدة سلطان المغرب، الذي أمده بحملة عسكرية بقيادة الأمير إدريس.

استمرت المعارك بين الطرفين عامين كاملين تمكن الفرنسيون بعدها من بسط نفوذهم على منطقة ادرار، بعد وفاة الشيخ «ماء العينين». ثار أحمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين في منطقة موريتانيا عقب وفاة والده، ودعا إلى الجهاد وانقاذ البلاد. فاتجه إلى مدينة مراكش فحاصرها ودخلها عنوة، وبويع فيها سلطاناً للمغرب الأقصى في عام 1911. فأرسلت فرنسا جيشاً لملاقاة أحمد هبة الله، إلا إنه انتصر عليهم، واستعملت الخداع والحيلة فهزمته، وهرب من مراكش باتجاه تارودانت وتبعه الفرنسيين إلى أن جمع قواته في مدينة (تندوف) واستعد للفرنسيين حيث استطاع الفتك بهم. بعد ذلك تعددت المعارك بين الفرنسيين وبين جماعة أحمد هبة الله. وفي عام 1918 توفي أحمد هبة الله في بكردوس فضعف رجاله وتمكن منهم الفرنسيون.

ثالثاً: الاستقلال

طالبت المغرب بضم موريتانيا إليها على أنها جزء من أراضيها،

وقد عرضت المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشر عام 1959. غير أن المشروع رفض. وقررت الأمم المتحدة منح موريتانيا الاستقلال في 26 تشرين الثاني 1960. واعترفت بالدولة الجديدة أربع وأربعون دولة مباشرة إلا أن الدول العربية لم تعترف بها آنذاك، معتبرين أنها فصلت من المغرب.

إلا أنها عادت واعترفت بها رسمياً وانضمت إلى جامعة الدول العربية واختير مختار ولد داده رئيساً للدولة الجديدة وفي العام التالي تمت المصادقة على أول دستور للدولة الموريتانية المستقلة. وضرب الرئيس ولد داده عملة جديدة خاصة بالبلاد أسماها «أوقية»، وأمم شركة المعادن. وفي 1973 بدأ الخلاف بين المغرب وموريتانيا والجزائر على الصحراء المغربية ووقفت الجزائر إلى جانب موريتانيا في وجه المغرب.

رابعاً: الانقلابات (10 تموز 1978)

تفاقم الوضع الاقتصادي وازدادت الضيقة على الناس، وأربكت قضية الصحراء المغربية وضع البلاد، وانتقل التذمر للعسكريين. فقامت حركة انقلاب لإعادة تقويم وضع البلاد بشكل عام.

اختير العقيد ولد مصطفى ولد محمد السالك رئيساً للجمهورية، إلا أن الانقلابيين اختلفوا فيما بينهم واتفقوا على عزل العقيد السالك واستلم زمام الأمور كرئيس للحكومة أحمد بوسيف، إلا أنه توفي في حادث طائرة، فتسلم المقدم محمد خونا ولد هيداله رئاسة الحكومة وأبقى العقيد السالك في صورة رئاسة الجمهورية، إلا إنه عاد وعزله عن الرئاسة وعين نفسه رئيساً للبلاد وعهد برئاسة الحكومة إلى أحمد ولي بني جارا، إلا إن الحالة ازدادت سوءاً، وانتشر الفساد في

البلاد، وحاول الرئيس ولد هيداله تغيير الوضع، فعين معاوية ولد سيدي هيداله تغيير الوضع، فعين معاوية ولد سيدي طايع رئيساً للحكومة، إلا أن الوضع ازداد سوءاً.فقام العقيد معاوية ولد سيدي طايع رئيس الوزراء الأسبق بانقلاب عسكري في 12 كانون الأول 1984، وشكل حكومة بنفسه، وأطلق سراح السجناء السياسيين، وسمح للهاربين والمنفيين بالعودة إلى البلاد، وأطلق الحريات ومنع التدخل في شؤون القضاء. وفي تشرين الأول 1987 قامت محاولة انقلابية من قبل الجناح العسكري لجبهة التحرير الإفريقي لموريتانيا، إلا أنها فشلت وأعدم ثلاثة ضباط.

خامساً: النزاع بين موريتانيا والسنغال

بدأ النزاع بمقتل اثنين من السنغاليين في قرية على الحدود في الجنوب الشرقي من موريتانيا، على يد رعايا موريتانيين من الزنوج في 5 رمضان 1989، وحاول وزيري داخلية البلدين إنهاء الوضع باجتماع عقد في موريتانيا، إلا أن مظاهرة كبيرة قامت في مدينة بوكل السنغالية تحولت إلى هجوم كاسح على محلات الموريتانيين ونهبوا ما فيها، ثم أشعلوا فيها النيران. ومنعاً أيضاً لأي عمل مضاد، قام وزير الداخلية الموريتاني بزيارة لداكار للجم الأوضاع، إلا أن الوضع كان قد انفجر في السنغال، وراح الشعب ينهب محلات الموريتانيين ويقتلون من يستطيعون قتله، فنجى من القتل من لجأ إلى السفارة أو إلى المساجد.

وكذلك حدث في موريتانيا ما حدث في السنغال، إذ في 19 رمضان انفجر الوضع وهاجم السكان في نواكشوط وانواذيبو الرعايا السنغاليين. وبعد نفاذ كل الحلول، تقرر إقامة جسر جوي بين البلدين لنقل رعايا البلدين، فنقل أكثر من مائتي ألف موريتاني

من السنغال، ومائة ألف سنغالي من موريتانيا. واستمر النزاع بين البلدين عندما اتهمت السلطات الموريتانية حكومة السنغال بتدبير مؤامرة للإطاحة بالحكم في موريتانيا.

سادساً: إعادة انتخاب ولد طايع 1992

في 17 كانون الثاني 1992 جرت انتخابات رئاسية في البلاد انتخب فيها ولد طايع بنسبة 62،7%. وبعد شهرين جرت الانتخابات التشريعية، بعد انسحاب ستة من أحزاب المعارضة بدعوى انحياز السلطة بشكل غير رسمي إلى الحزب الجمهوري الديمقراطي والاشتراكي ، وفاز هذا الحزب بسبعة وستين مقعداً من أصل تسعة وسبعين مقعداً. وفي كانون الثاني وشباط 1994، جرت انتخابات البلديات التي كانت تعددية لأول مرة وفاز فيها الحزب الجمهوري الديمقراطي بمائة وسبعين محافظة إدارية من أصل مائتان وثمان بلديات. وفي عام 1995 وقعت عدة أعمال شغب وتظاهرات بسبب ارتفاع الأسعار في البلاد، الأمر الذي أدى إلى اعتقال أحمد ولد داده، وحمدي ولد مكناس زعيم حزب الوحدة للديمقراطية والتقدم. وفي 12 كانون الأول 1997 تم إعادة انتخاب العقيد معاوية ولد طايع رئيساً للجمهورية مرة أخرى ولمدة ست سنوات قادمة. وفي شهر حزيران من العام 2003 جرت محاولة انقلاب باءت بالفشل بعد أن حاصر المتمردون عدة مباني حكومية لأكثر من 24 ساعة.

الفصل الثامن عشر

السودان

ظلت منطقة شمال السودان المحاذية للحدود المصرية دائمة التأثر بالدولة المصرية، فقد وقعت تحت النفوذ المصري أيام التوسع الامبراطوري (1530 . 750 ق.م) ومنذ أواسط القرن الثامن ق.م تقوى الكوشيون (أصحاب منطقة شمال السودان والمعروفة باسم كوش) بحيث أقدموا على احتلال مصر، وأقاموا فيها الأسرة الخامسة والعشرين. وخاصة على عهد ترحاكا (688 - 663 ق.م) الذي وسع مجال فتوحاته ووصلت أيام تحوتمس الثالث في القرن الخامس عشر ق.م. إلى شمال سوريا. إلى أن جاء الآشوريين إلى مصر عام 666 ق.م واحتلوها، وجاء بعدهم الكلدانيون فالفرس واليونان. أما مملكة كوش فقد استمرت نحو ألف سنة بعد ذلك وتوسعت جنوباً ونقلت العاصمة إلى ميروي على بعد حوالي 160 كلم شمال الخرطوم. وانتهى أمر هذه المملكة سنة 350 م على يد مملكة أكسيوم المسيحية. فقامت بعد ذلك الممالك النوبية التي وصلت إليها المسيحية من مصر في أوائل القرن السادس للميلاد، منها مملكة علوة، ومملكة المغرة، ومملكة مافوريا.

أولاً: الفتح الإسلامي

دخل المسلمون إلى مصر عام 636 فعقدوا معاهدة مع الدولة النوبية الواقعة في الشمال التي استمرت لفترة طويلة، وخلال هذه المدة انتشر الدين الإسلامي في هذه المنطقة بسبب تنقل التجار المسلمين فيها، كما ازدادت هجرة المسلمين اليها وخاصة أيام الدولتين الفاطمية والأيوبية. وكذلك في عهد المماليك. وتكللت سيادة الإسلام والعرب على هذه المنطقة بالقضاء على الدولة النوبية المسيحية عام 1504. وقيام دولة الفونج أو «السلطنة الزرقاء».

قامت دولة فونج في عام 1504 إلى 1821، نتيجة تحالف العرب القواسمة والفونج وامتدت على قسم كبير من السودان، وخاصة في عهد «عمارة دنقس»، واتخذت ستار عاصمة لها بعد أن قضت على مملكة علوة. ومع هذه الدولة بدأ انتشار المذهب المالكي.

بدأ تفكك هذه الدولة في القرن الثامن عشر بسبب تمرد عدد من القبائل على السلطة، بينما بدأت تنشأ في غربي السودان قوة جديدة عرفت بمملكة دارفور وعاصمها طرة. وصمدت المملكة الجديدة قرنين ونصف من الزمن حتى فتحت قوات محمد علي السودان.

ثانياً: عهد محمد علي

تسلم محمد علي باشا شؤون مصر في عام 1805. فخطط لدخول السودان طمعاً في ذهبه ورجاله للقتال. فأرسل ابنه اسماعيل باشا على رأس حملة عسكرية لإخضاعه، فقضى على مملكة الفونج وأنهى حكم آخر ملوكها باديس السادس، إلا أن اسماعيل قتل في

المئمة قرب مدينة شندي شمالي الخرطوم على يد قبيلة الجعليين بقيادة الملك نمر، فأرسل محمد علي فرقة انتقمت من أهل شندي وقامت بحرق المدينة وإخضاعها لسلطته.وفي عام 1821 استسلم له آخر ملوك مملكة درافور.

اتخذت الخرطوم (ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق) عاصمة للسودان للمرة الأولى. وبدأ محمد علي في تنظيم إدارة السودان معتمداً أسلوب المحافظة على سلطة زعماء القبائل مع إخضاعها لسلطة نائب له في السودان ولقبه «حكمدار»، وشهد السودان مرحلة من الاستقرار السياسي انعكست على التنمية الزراعية، لكن سرعان ما انتشر الفساد في الإدارة السودانية خاصة بعد وصول الخديوي اسماعيل إلى الحكم والبدء بحفر قناة السويس، حيث بدأت مصر تتخبط في أزمتها المالية التي سببتها الديون، مع ازدياد تدريجي لسيطرة بريطانيا.

تفاقمت الأمور في مصر أثناء ثورة أحمد عرابي، حيث تدخلت بريطانيا وقمعت الثورة عام 1882 وعيّنت اللورد كرومر حاكماً عاماً لمصر والسودان. في هذه الأثناء أعلنت ثورة المهدي في السودان واستطاع إقامة دولته التي استمرت حتى عام 1898، فكبّدت هذه الثورة القوات الانكليزية خسائر فادحة في الأرواح والمعدات. وكان الخليفة عبد الله الذي جاء بعد محمد أحمد المهدي أحد أهم رجالات الثورة.

ثالثاً: الاحتلال الانكليزي

اجبرت إنكلترا حكومة مصر على سحب جيشها من السودان بعد انتصار ثورة المهدي، وقاد كيتشنر مع عدد من الضباط الانكليز

حملة الجيش المصري لإعادة دخول السودان من عام 1896 حتى عام 1898، حيث هُزم المهديون في معركة أم درمان، فأجبر الانكليز مصر على توقيع اتفاقية عام 1899 فنصت على رفع العلمين المصري والانكليزي. وعلى تعيين حاكم عسكري للسودان تختاره بريطانيا ويعينه الخديوي، ويفصل بالطريقة ذاتها. واحتفاظ مصر بفرقة عسكرية في السودان. وبعد ثورة 1919 في مصر، استغل الانكليز مقتل السردار فأجبروا حكومة مصر على سحب تلك الفرقة ولكن بعض الوحدات المصرية ما لبثت أن عادت بعد معاهدة 1936.

بدأت التظاهرات والاحتجاجات تعم مصر والسودان، وشهد العام 1924 اغتيال الحاكم العام للسودان أثناء زيارته لمصر، ما أدى إلى رد عنيف تمثل بمنع مشاركة مصر في حكم السودان حسب معاهدة 1899. وفي الفترة التي نالت فيها مصر استقلالها، تنامت حركات المعارضة في السودان. ففي عام 1938 قام «مؤتمر الخريجين» وهو اتحاد المعلمين السودانيين بقيادة اسماعيل الأزهري بالاندماج مع الحزب الوطني الاتحادي.

وفي عام 1941 تأسس حزب الأشقاء، وفي عام 1943 تأسس حزب الأمة بقيادة عبد الرحمن المهدي. وفي 1946 تأسس الحزب الشيوعي وتبعه بعد ذلك الإخوان المسلمون. ونجح البريطانيون في مطلع العشرينات في تكوين تيار سوداني قوي معادٍ لمصر تحت شعار «السودان للسودانيين» وتشكل من: علي الميرغني زعيم الطائفة الختمية، وعبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الأنصار والشريف يوسف المهتدي زعيم الطائفة الهندية. وأدت التحولات السياسية السودانية في الثلاثينيات إلى تصدع هذا الحلف، ما أدى إلى إثارة حفيظة الميرغني الذي قرر التحالف مع القوى الوطنية «مؤتمر الخريجين» منادين من جديد بالوحدة مع مصر.

إلا أن خيبات الأمل والضربات التي كسرت الصورة المثالية لمصر عند السودانيين توالت وخاصة عند الشباب الذي سافر للتعلم في القاهرة. وكانت الضربة الثانية بعد معاهدة 1936 بين مصر وبريطانيا التي أعادت إلى مصر شيئاً من نفوذها على السودان. فقد صدمت المعاهدة السودانيين باعبارها لم تذكر لهم أي دور، ما أعاد بعث الحركة الوطنية التي وإن كانت تتطلع إلى مصر، إلا أنها أدركت أن من الصعوبة بمكان الاعتماد عليها كلياً لتعبر عن صوت السودانيين.

أعطت ثورة 23 تموز 1952 في مصر بعداً آخر للعلاقات المصرية السوديانية ببروز اللواء محمد نجيب الذي كان يتمتع بشعبية واسعة في السودان، وكذلك من بعده الرئيس جمال عبد الناصر، فأعطت هذه الثورة دفعة قوية لتيار الوحدة المتجاوب مع الوحدويين السودانيين، وتمكنوا في الوقت نفسه من طمأنة حزب الأمة والاستقلاليين إلى نوايا مصر، ولم يترددوا في توقيع اتفاق مع كل الأحزاب السودانية في عام 1953 لمنح السودان حق تقرير مصيره.

رابعاً: الاستقلال

بعد قيام ثورة تموز 1952 بدأت محادثات مصرية بريطانية تتعلق بالوضع السوداني، ومهد لها الطرف المصري بالاسهام في توحيد الأحزاب السودانية الهادفة لوحدة النيل. ونصت الاتفاقية على الاعتراف بحق السودانيين في تقرير المصير والاختيار بين الاستقلال التام وبين الوحدة مع مصر. وحددت مهلة لإنهاء الإدارة الثنائية وانسحاب القوات البريطانية والمصرية منه.

وفي عام 1953 حصل السودان على الحكم الذاتي للشمال، بينما حافظت بريطانيا على مركزها في الجنوب. وأسفرت الانتخابات عن فوز الحزب الوطني الاتحادي، فعين اسماعيل الأزهري رئيساً للحكومة الجديدة. وفي أول كانون الثاني 1956 أعلن رسمياً استقلال السودان وتألفت حكومة جديدة برئاسة الأزهري.

خامساً: حركة الضباط الأحرار

أمام تخبط الحكومات في معالجة الأزمات، كان التيار الناصري يلاقي تجاوباً في كافة أرجاء العالم العربي، فقام في عام 1969 مجموعة من «الضباط الأحرار» بقيادة محمد جعفر النميري بانقلاب على السلطة في السودان معلنة التزامها بالمبادىء الناصرية. ترأس النميري مجلس قيادة الثورة، وعين بابكر عوض الله رئيساً للحكومة الجديدة. وعلى الصعيد الاقتصادي عمل النظام على تأميم المصارف والمؤسسات الأجنبية، ودعم العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية. ووقفت عدة احزاب سودانية في وجه هذه التوجهات مثل: حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي، وتنظيم الإخوان المسلمين إلى جانب الحزب الشيوعي المحظور.

وفي شباط 1970 انتفض المهديون ،الأنصار وحزب الأمة، ضد حكم النميري، لكنهم هزموا حيث قتل الإمام الهادي المهدي. وفي تموز 1971 نفذ الحزب الشيوعي انقلاباً كاد يطيح بالحكم، حتى إنه سجن لمدة يومين قبل أن يعود إلى السلطة بعد تدخل مباشر من ليبيا ومصر وبعد فشل هذا الانقلاب قام بجملة اعتقالات وإعدامات واسعة. وفي عام 1972 وبعد مباحثات طويلة ساهمت فيها أطراف دولية تم في أديس أبابا توقيع اتفاقية بين النميري وممثلين عن الأحزاب الانفصالية في الجنوب، تقضي بإعطاءهم حكماً ذاتياً في

الجنوب للولايات الثلاث. وفي عام 1976 حدثت محاولة انقلابية مهمة قادها العميد محمد نور سعيد الذي أعدم بعد فشل الانقلاب الذي سقط فيه مئات القتلى.

وبسبب التهديدات الداخلية المستمرة، ازداد تقرب السلطة من كل سلطة تتوسم فيها الحماية، فوقع السودان المزيد من الاتفاقيات الأمنية مع مصر. كما ازداد انفتاحاً على الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي طلب منها بناء قواعد عسكرية لها في السودان ، بعد فشل انقلاب 15 أذار 1981 وهو الانقلاب الخامس عشر ضد الرئيس جعفر النميري.

وفي أذار 1983 عادت مسألة الجنوب إلى الواجهة، وخاصة إثر بروز تمرد مسلح في الجنوب برئاسة جون غارنغ الذي أكد أن حركته تسيطر على الأراضي في الجنوب السوداني، وتفاقمت الأوضاع في نيسان 1984 عقب قرار النميري تطبيق الشريعة الإسلامية في سعي منه لإرضاء الحركة الإسلامية. وعاد ورفع حالة الطوارىء في أيلول 1984 مرتداً على الإخوان المسلمين.

سادساً: الانقلاب على النميري

في أذار 1985 أعلنت الحكومة عن زيادة في أسعار المواد الأولية، فقامت تظاهرات كبيرة في مقدمتها آلاف الأطباء والمحامين وأساتذة الجامعات وعمت المظاهرات مختلف المدن السودانية مطلقة شعارات مناهضة للحكم ووصل الأمر إلى ذروته عند كشف دور النميري في تهريب يهود الفالاشا إلى إسرائيل، وتواصلت أعمال الشغب مع الإضراب العام حتى 6 نيسان حيث قام الفريق سوار الذهب بحركته التي لقيت دعماً من الجيش فاضطر النميري للتخلي

عن حكمه والبقاء في مصر حيث كان في زيارة خاصة.

بعد سنة، نفذ المجلس العسكري وعده بإجراء الانتخابات العامة في نيسان 1986 ففاز حزب الأمة برئاسة الصادق المهدي بغالبية المقاعد وحل بالمركز الثاني الاتحاد الديمقراطي وبعده الجبهة القومية الإسلامية. فشكل المهدي حكومته إلا أنها سرعان ما تهاوت أمام حزب الاتحاد الديمقراطي الذي أعاد تنظيم نفسه ونجح في عامي 1987 و1988 في السيطرة على 70% من قوى الانتاج وبالتالي أعاد التوازن الجماهيري بينه وبين حزب الأمة. وأدى هذا الأمر إلى فقدان المهدي ثقته في الغالبية البرلمانية التي يتمتع بها، ما دفع به إلى تبديل، وتعديل حكوماته عسى أن يؤدي ذلك إلى استقرار حكمه.

سابعاً: عهد عمر حسن البشير (1989 - ....)

في 30 حزيران 1989 جاء انقلاب الفريق عمر حسن البشير مدعوماً من الجبهة القومية الإسلامية، ورئيسها حسن الترابي. فاعاد إطلاق العمليات العسكرية ضد ثوار الجنوب. وتسنى للجيش الحكومي في عامي 1991 و1992 تحقيق عدد من الانتصارات الميدانية في الجنوب عن طريق دفع قوات المتمردين نحو المناطق الحدودية مع البلدان المجاورة وحصرهم هناك. بهدف إعادة سيطرة الدولة على المناطق الجنوبية.

وفي شباط 1993 زار البابا يوحنا بولس الثاني السودان والتقى بالرئيس عمر البشير، وشدد في كلمته على ضرورة أن يتمتع المسيحيون في السودان بالحرية في ممارسة شعائرهم. وفي آب، توترت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت

الخرطوم في قائمة الدول الداعمة للارهاب وفرضت عليه حصاراً غير مباشر أدى إلى نشوء ضائقة إقتصادية في البلاد. وفي كانون الثاني 1994 نزح أكثر من 100،000 شخص من سكان الجنوب باتجاه أوغندا البلد الداعم لقوات جون غارنغ الانفصالية. ثم أقيم في شهر أيلول من نفس العام مؤتمر ضم إلى جانب السودان كلاً من إثيوبيا وأريتريا لتحقيق الأمن بين أوغندا والسودان بسبب المناوشات العسكرية بين الطرفين، ولسحب جيش كل منهما من الحدود.

وفي 2 أذار 1996 أسفرت الانتخابات التشريعية في البلاد عن فوز حسن الترابي ليترأس المجلس التشريعي وليدعم الرئيس البشير في سياسته الإسلامية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، فقد تعرضت العلاقة مع مصر إلى فتور وتوتر شديد عقب رفض السلطات السودانية تسليم ثلاثة من المتهمين من قبل السلطات الأثيوبية والمصرية بمحاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في شهر حزيران 1995 في إثيوبيا. فاتهمت مصر السودان لدى الأمم المتحدة بإيوائها للإرهابيين ومساندتهم في أيار 1996.

سببت قضية دارفور المزيد من المتاعب للرئيس عمؤ حسن البشير، وصلت إلى إصدار مذكرة توقيف بحقه عن المحكمة الجنائية الدولية. كما جرى في العام 2010 استفتاء على انفصال جنوب السودان وسط تدخل اميركي واضح لمصلحة هذا الانفصال.

الفصل التاسع عشر

الصومال

يفتخر الصوماليون بانتسابهم إلى القبائل العربية التي انحدرت من شبه الجزيرة العربية، وخاصة من قريش. كما يفتخرون بأنهم يشكلون مجتمعاً واحداً موحداً بالدين واللغة والتقاليد. وإن كان ثمة عدة لهجات محلية مختلفة. فالأثر الحافز والموحد للتأثير العربي الإسلامي كان أكبر في الصوماليين منه على أي شعب آخر من شمالي أفريقيا، فقد أصبح الإسلام عامل توحيد في الحضارة الصومالية، وكانت شدة إيمان الصوماليين تتعزز باستمرار من جانب الدعاة الذين تدفقوا من الجزيرة العربية وأصبح هؤلاء هم الأولياء الصالحين للشعب الصومالي ومنهم إسماعيل الجبرتي المعروف. عندما ضعف أمر الدولة الإسلامية خف سلطانها على الأقاليم البعيدة عنها فنشأت عدة إمارات محلية يحكمها شيوخ القبائل. ووقع صراع بين الإمارات الإسلامية وبين دولة الحبشة النصرانية. وصل المستعمرون البرتغاليون إلى هذه المنطقة حوالي العام 1497. حيث سيطروا على الإمارات والمدن الإسلامية، وقد تحالفوا مع ملك الحبشة ضد المسلمين. وجاء العثمانيون ليقفوا في وجه المد

الصليبي الجديد إلى هذه المنطقة واستطاعوا بعد دخولهم القاهرة عام 1517 أن يستولوا على هذه الإمارات والممالك. ازداد نفوذ الدولة العثمانية بالضعف، وأصبح واليها على مصر (محمد علي باشا) صاحب النفوذ مكانها في بلاد الصومال، وأخذت مصر تحكم تلك الأجزاء باسم الدولة العثمانية. حيث بدأ الصراع الاستعماري يدخل المنطقة، فاحتلت بريطانيا عدن عام 1839. ودخلت فرنسا في هذا الباب أيضاً فنزلت قواتها في مدينة تاجورا ثم أوبوك الساحلية وأما الإيطاليين في أول الأمر كانوا في عصب ثم تمركزوا في الساحل الجنوبي.

أولاً: بداية الاستعمار

ورث المصريون في عهد الخديوي إسماعيل تركة تركيا في المنطقة، وبسطوا نفوذهم على الساحل الشمالي للصومال. إلا أن الإنكليز الذين حلموا بتملك تركة الدولة العثمانية، سرعان ما حركوا قواتهم في المنطقة، فاحتلوا مصر عام 1882 ونالوا حصتها في الساحل الصومالي وأقاموا منذ العام 1887 الصومال الإنكليزي. وتنازلت بريطانيا عن منطقة جوبا السفلى في أقصى جنوب الصومال لإيطاليا، حيث كانت تتبع لكينيا، وأُعطيت كينيا مقابل ذلك الأراضي الصومالية الواقعة شرق بحيرة رودولف. كما أعطيت فرنسا منطقة جيبوتي. وواجه الاستعماران البريطاني والإيطالي ثورة الزعيم محمد عبد الله حسن الملقب بمهدي الصومال،والذي قاوم المستعمرين لعشرين عاماً.

كانت بداية المقاومة عام 1899. واستطاع حسن انتزاع حق السيادة على مناطق عديدة. وفي عام 1913. وألحقت قواته هزيمة نكراء بالقوات الإنكليزية التي قادها الكولونيل «كورفيلدو».

وكان محمد عبد الله حسن قد أجرى عدة أحلاف مع العثمانيين وإمبراطور الحبشة (ليدجي يسوع الذي اعتنق الإسلام وفقد جراء ذلك عرشه). واستطاع ونستون تشرشل بإصداره الأمر باستعمال الطيران الحربي أن ينال من الزعيم الصومالي عام 1920 فتكبدت قواته خسائر كبيرة، إلا إنه نجا من الموت، فلجأ إلى أثيوبيا حيث توفي هناك عام 1921.

هزمت إيطاليا في الحرب العالمية الثانية أمام الحلفاء، واستطاعت بريطانيا تشكيل إدارة عسكرية في الصومال الإنكليزي والإيطالي في عام 1942. بعد ذلك طالبت إيطاليا بحقوقها في الصومال الإيطالي عقب توقيعها معاهدة السلام في شباط 1947. وبعد سنتين أعادت الأمم المتحدة الصومال الإيطالي إلى الإدارة الإيطالية لمدة عشر سنوات، على ان يحصل بعدها على الاستقلال. كما تسلمت إيطاليا إقليمها من بريطانيا في كانون الأول 1950 في الوقت الذي هدف الصوماليون إلى توحيد أجزاء الصومال وإعلان الاستقلال. في هذا الوقت سمحت بريطانيا بتأسيس حزب وحدة الشباب الصومالي عام 1947 وفي عام 1948 ضُمت أوغادين إلى أثيوبيا.

ثانياً: الاستقلال

أرسلت الأمم المتحدة عام 1948 وفداً إلى الصومال يمثل الدول الأربع الكبرى: بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا. في وقت كانت الحبشة تسعى لضم الصومال بكل ثقلها. فوقعت عدة أحداث دامية كثرت فيها القتلى. وجرت الانتخابات الأولى في موعدها عام 1956. حيث حصل حزب وحدة الشباب الصومالي على الأكثرية وشكل عبد الله عيسى أول حكومة وطنية وانتخب آدم

عبد الله عثمان رئيساً للجمعية التشريعية.

وفي عام 1951 ألحق إقليم العمود بالحبشة وأثارت هذه المشكلة موجة من الاعتراضات في الصومال البريطاني. وفي عام 1957 أسست بريطانيا مجلساً تشريعياً معينا في الصومال البريطاني. وتحت تأثير الضغط المتزايد من أجل الوحدة مع الصومال الإيطالي، اعترفت بريطانيا باستقلال الصومال البريطاني قبل أيام قليلة من انتهاء فترة الوصاية. وتحققت الوحدة فوراً بين الصوماليين وهو مثل فريد في تاريخ التحرر من الاستعمار. واندمجت الجمعيتان التشريعيتان وانتخب عبد الله عثمان رئيساً للجمهورية وعبد العزيز علي شرمايكة رئيساً للوزراء، وأصبح محمد إبراهيم عقال رئيس وزراء الصومال البريطاني سابقاً وزيراً للدفاع.

وفي 29 تشرين الثاني 1954 عقدت معاهدة في لندن بين بريطانيا والحبشة تنازلت بموجبها بريطانيا عن منطقة الهود للحبشة. وهكذا استطاعت الحبشة الظفر بإمارة الهرر ومنطقتي الهود وأوغادين، لكن سرعان ما انفجرت الأوضاع وعمت الثورات مختلف المناطق ، وازدادت الحركات بعد استقلال الصومال وأخذت تطالب بعودة هذه الأجزاء إلى الوطن الأم .

وفي آب 1960 زار وفد صومالي المقاطعة الشمالية على حدود كينيا ليطالب بانضمامه إلى الصومال. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار 1964 أجمعت الأحزاب الثلاثة (جامعة الشبيبة الصومالية والحزب الوطني الصومالي وحزب الاتحاد الديمقراطي الصومالي) على النضال من أجل تحقيق الصومال الكبير. وبعد تشكيل حكومة جديدة برئاسة عبد الرزاق حجي حسين أمين عام حزب وحدة الشباب الصومالي، جرت سلسلة من التسويات

والمساومات، وصاحب ذلك تدهور في الوضع البرلماني عامة وحجب المجلس التشريعي الثقة عن حكومة حسين في عام 1967، وعين إبراهيم عقال أحد قادة جامعة الشبيبة الصومالية على رأس الحكومة. وفي الانتخابات التشريعية عام 1969 خرج حزب جامعة الشبيبة الصومالية منتصراً وبذلك ظل إبراهيم عقال على رأس الحكومة.

ثالثاً: الانقلاب الأول والاستقرار

في 15 تشرين الأول 1969 اغتيل رئيس الجمهورية عبد الرشيد علي شرمايكة، وبعد مدة نُفذ انقلاب عسكري وانتقلت السلطة إلى الجيش واستلم زمام الأمور قائده محمد زياد بري، فعلق دستور عام 1960 وحل المجلس الوطني والأحزاب الوطنية، وعين رئيس الأركان محمد عنيشه نائباً له. وما لبث النظام الجديد أن أعلن الصومال دولة اشتراكية، فأمم الشركات الخاصة وأقام علاقات جيدة مع الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي. واستطاع الرئيس بري في عام 1971 جمع دول وسط أفريقيا وتوقيعهم «بيان مقديشو» الذي دعا إلى مواصلة الكفاح المسلح في أفريقيا الجنوبية ومعارضتها الشديدة لإجراء أي حوار مع الدولة العنصرية، أما في الداخل فقد واجه النظام عدة محاولات انقلابية. ففي عام 1970 اعتقل علي كورشل قائد الشرطة السابق، واتهم بالتآمر لمصلحة إبراهيم عقال. وفي عام 1971 اعتقل نائب الرئيس عنيشة بتهمة تدبير انقلاب عسكري فحوكم ونفذ فيه حكم الإعدام في عام 1972. وفي عام 1973 أطلقت الحكومة سبيل 18 من القادة السابقين، بينهم الرئيس السابق عثمان ورئيس الوزراء السابق حسين.

باشر محمد زياد بري بتنفيذ برنامج إصلاحي وإنمائي ومثل بذلك تجربة اشتراكية لم تعهد القارة السوداء مثيلاً لها، ومع ذلك فإن الصومال ظل أفقر الدول في العالم، وبالرغم من ذلك فقد حققت السلطات نجاحات في شتى القطاعات الاقتصادية، فاستطعت القضاء على عجز الموازنة ابتداء من العام 1971، كما نجحت في التخفيف من حدة كارثة الجفاف التي أصابت البلاد بين عامي 1973 و1975 باتخاذها إجراءات حوّلت آلاف البدو إلى فلاحين. كما عملت الدولة على محو الأمية على نطاق واسع، إلا أنها ألغت الحرف العربي من أحرفها واعتمدت الحرف اللاتيني بعدما دخلت في جامعة الدول العربية في 21 تشرين الأول 1972. وفي كانون الثاني 1975 وعلى أثر خطاب ألقاه بري أعلن فيه عن ضرورة إعادة النظر في التشريع الصومالي بحيث تكرّست حقوق المرأة وهاجم بعض العادات والأعراف الإسلامية، قام بعض العلماء ورجال الذين بحملة مركزه في المساجد تستهدف النظام القائم وتعدياته، فتحركت السلطات وجابهت العلماء بعنف وقسوة فألقت القبض عليهم ونفذت بهم حكم الإعدام. وفي عام 1978 جرت محاولة انقلاب فاشلة قام بها بعض رجال القوات المسلحة، قتل فيها مئات الأشخاص، وألقي القبض على 17 ضابطاً وحكم عليهم بالإعدام، وهرب ضباط آخرون نحو الحبشة حيث شكلوا جبهة العمل الديمقراطي الصومالي، ومنهم عبد الله يوسف.

في كانون الأول 1979 أجريت الانتخابات العامة لمجلس الشعب وفق الدستور الجديد. كما أجريت الانتخابات الرئاسية في كانون الأول 1986. وكان محمد زياد بري المرشح الوحيد فحصل على 99،93% من أصوات الناخبين وأعيد تشكيل الحكومة من جديد برئاسة اللواء محمد على سماتر. وكان هذا المركز من مراكز بري

سابقاً، وفي نيسان 1988 وقع الصومال معاهدة سلام مع الحبشة، وجاءت هذه المعاهدة بعد حرب طويلة كانت تشنها حكومة الصومال عبر دعمها لجبهة تحرير الصومال الغربية التي كانت تقوم بعمليات عسكرية كبيرة ضد الجيش الحبشي منذ عام 1977. وأدى الدعم الصومالي إلى توتر الأجواء بين الصومال والاتحاد السوفيتي الذي أصبح الحليف الأول للحبشة في أفريقيا.

رابعاً: التوتر الداخلي... والحرب الأهلية

استنزفت الحرب الصومالية - الحبشية في إقليم أوغادين القوات والاقتصاد الصوماليين بعد تخلي الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه الشيوعيين عن مواصلة الدعم المادي الذي كانوا يقدمونه للصومال. وحاول الرئيس الصومالي محمد زيّاد بري إعادة العلاقات إلى ما كانت عليه، إلا أن المساعدات لم تعد تتدفق على الصومال. الأمر الذي أدى إلى تفاقم كبير للأزمة الاقتصادية تحت لجوء أعداد كبيرة من الصوماليين من إقليم أوغادين إلى الصومال. وكانت حركة المعارضة الصومالية في ازدياد وتطور على رأسها العقيد عبد الله يوسف الذي أعلن في آذار 1981 أن جبهة الإنقاذ الصومالية دخلت مرحلة تفجير الثورة المسلحة ضد النظام القائم، وأن مجموعات كبيرة من الجيش الصومالي تدفقت إلى الجبهة والتحقت بها. وبعد حصول زياد بري في انتخابات 86 على 99،93% من الأصوات بأقل من شهر واحد بدأت سلسلة أحداث أمنية في العاصمة مقديشو ، وبدأ الآلاف من الشعب الصومالي بالتدفق نحو الحبشة وخاصة في شهر آب 1988. حاول الرئيس بري معالجة الموضوع، ولكن بعد فوات الأوان فسمح بتعدد الأحزاب في 24 كانون الأول 1990 وعين رئيساً جديداً للحكومة، لكن بعد شهر واحد أي 27 كانون الثاني 1991 استولى المتمردون الثوار على قصره، وفر هارباً إلى الجنوب حيث

قبيلته، وتسلم رئاسة البلاد على مهدي محمد استنزفت وسقطت بربرة وكيسما بيد المتمردين، ورافق ذلك أحداث دموية أودت بحياة الآلاف من الصوماليين. وكانت القوات الصومالية المعارضة دخلت العاصمة مقديشو برئاسة الجنرال محمد فارح عيديد من أفراد قبيلة الهوبة. وفي أول أيار 1991 أعلنت «جمهورية أرض الصومال» في الشمال ،بعد ذلك دبت الخلافات داخل تنظيمات المعارضة المسلحة، فقبيلة الهوبة التي ينتمي إليها كل من عيديد ومهدي محمد ورئيس الحكومة الجديدة عمر عرتة، قد تسلمت مقاليد الحكم ما أثار حفيظة باقي القبائل في المعارضة التي ساهمت في الثورة، وخاصة قبيلة المجرتين وتنظيمها الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال بقيادة عبد الله يوسف وقبائل الإسحاق وتنظيمها «الحركة الوطنية الصومالية» برئاسة عبد الرحمن أحمد علي تور.

واشتد الخلاف عندما قام عمر عرتة بتسريح الجيش وسحب الأسلحة منه حيث حصرت الأسلحة بيد أفراد قبيلة الهوبة الذي تزعمهم محمد فارح عيديد، فوقع الخلاف بين أفراد القبيلة الواحدة، فعشيرة الأبغال تؤيد علي مهدي محمد الذي يتزعم الجناح السياسي ويؤيده أحمد جيلو، وعشيرة الهيرجدر تؤيد محمد فارح عيديد الذي يتزعم الجناح العسكري. واشتد الصراع بين الفصائل الصومالية ووقع آلاف الضحايا، وفي تشرين الثاني 1991 أطيح بالرئيس علي مهدي محمد وتصعدت عمليات الحرب الأهلية التي طالت أرجاء البلاد، وزادت من مآسيها مجاعة ضربت نحو 1،5 مليون صومالي فتنادت الدول الغربية لوقف ما يحصل في الصومال ومساعده الشعب.

خامساً: مفاوضات إنهاء الحرب الأهلية

في أول شباط 1997 أنهت الفصائل الصومالية المؤلف من

26 فصيلاً اجتماعات أسفرت عن اتفاق زعماء الفصائل باستثناء فصيل حسين عيديد والاتحاد الإسلامي وجمهورية أرض الصومال، على تشكيل مجلس وطني للإنقاذ تنبثق عنه هيئة أساسية جماعية. وقد أطلق على هذه الاجتماعات التي عقدت في أديس أبابا »مؤتمر سودري«. وقد برَّر عيديد عدم مشاركته أن هذه اللقاءات يجب أن تتم على أرض الصومال. ولهذا وافق على المشاركة في مؤتمر بوصاصو (على الساحل الشمالي للصومال) الذي دعت إليه الفصائل الصومالية في 10 حزيران 1997. وكان مؤتمر سودري نقطة البداية الجادة في إنهاء المنازعات واستكمل ذلك اللقاءات اللاحقة بين حسين عيديد وعلي مهدي في صنعاء والقاهرة. وفي كانون الأول 1997 رعت القاهرة محادثات بين مختلف الفصائل الصومالية وأسفرت عن توقيع «اتفاق القاهرة» في 22 كانون أول 1997 الذي نص على تبني نظام فدرالي وتشكيل حكومة انتقالية وطنية موحدة وعقد مؤتمر شامل للوفاق الوطني في بيداوة ورحبت الأوساط الدولية بهذا الاتفاق المهم. إلا إنه يبقى غياب ممثلين مهمين عن هذا الاتفاق أهمهم عن «جمهورية أرض الصومال» فرغم أن الاتفاق دعا إلى التفاوض مع المسؤولين في هذه الجمهورية إلا أن رئيسها إبراهيم عقال شدد على رفضه الدخول في أي حكومة موحدة للصومال وطالب بالاعتراف بدولته المستقلة. وفي 15 شباط 1998 كان مؤتمر بيداوة الصومالية التي تقرر فيه إعلان القاهرة لتشكيل أول حكومة مركزية في البلاد منذ انهيار نظام زياد بري في عام 1991. إلا أن هذا اللقاء قد ألغي لأسباب لوجستية. وانتخب السيد عبد القاسم صلات رئيساً للجمهورية الصومالية في مؤتمر عقد بمدينة عرته بدولة جيبوتي حضرته كافة القوى السياسية والقبلية في الصومال وقد حصل على اعتراف دولي به.

الفصل العشرون

جيبوتي

يعتبر قدماء المصريين أول من أقام علاقات مع هذا الجزء من العالم، إذ أن أول بعثة مصرية بحرية إلى هذه المنطقة كانت في الألف الثالث ق.م. خلال حكم فرعون مصر بيبي الأول. إلا أن علاقات القرن الأفريقي مع جنوب غربي شبه الجزيرة العربية أكثر ثباتاً من علاقاته بالمصريين. فقد نزحت قبائل سامية من جنوبي الجزيرة العربية في موجات متعاقبة عبر البحر الأحمر. انصهرت ونتج عن ذلك حضارة أكسوم. ومع مجيء الإسلام، فقد كانت هذه الأراضي لقربها من الشرق إحدى أول المحطات لنشر الدين الجديد بين القرن الثامن والعاشر حيث شكلوا سلطنات وممالك إسلامية منها إمارة «عدل» التي يفخر أهالي جيبوتي بها لكونها إمارة أجدادهم. وكانت دولة مسيحية قبطية قد تكوَّنت على المرتفعات عرفت بـ «الامبراطورية الحبشية».

ظلت هذه المناطق معزولة لمدة قرون إلى أن بدأ التوسع الأوروبي الاستعماري يتجه نحوها. وكان العثمانيون والمصريون

يسيطرون على شواطئ البحر الأحمر، وبعد فتح قناة السويس عام 1869 أصبحت هذه السواحل متنافساً عليها من قبل الأوروبيين. وكانت بريطانيا قد ظهرت كقوة بحرية كبيرة بعد هزيمة نابليون في معركة واترلو 1815، فبدأت بتدعيم المواقع والنوافذ التي تتحكم بالبحر الأحمر وطريق الهند فأسرعت إلى شراء جزيرة في مدخل تاجورة جيبوتي. وبعد احتلال بريطانيا لمصر بعامين 1884 احتلت ميناءي زيلع وبربرة وأتبعتهما بمحمية الصومال 1827. وفي العام الذي احتلت فيه بريطانيا عدن أرسلت فرنسا إحدى بوارجها بهدف السعي لشراء قطعة أرض على ساحل أفريقيا الشرقي، وتمكنت في عام 1862 من إقناع زعماء العفر (الدناقل) في جيبوتي ببيع ميناء أوبوك على الساحل الشمالي لخليج تاجورة.

أولاً: الاستعمار الفرنسي

بعد احتلال بريطانيا لمصر، اقتسمت أملاكها في أفريقيا كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبليجكا وأثيوبيا. فتوسع الفرنسيون بالاستيلاء على تاجورة وبقية الأراضي التي تشكل جمهورية جيبوتي الآن.

وفي عام 1892 اتخذ الحاكم الفرنسي قراراً بالبدء في تشييد مدينة جيبوتي التي أصبحت مقراً للإدارة الاستعمارية الفرنسية. وقد أصبحت هذه المستعمرة تعرف باسم الصومال الفرنسي منذ عام 1896. وظل هذا الاسم متداولاً حتى 3 تموز /يوليو 1967 حين أطلقت الإدارة الفرنسية عليه اسم «الإقليم الفرنسي للعفر والعيسى».

ثانياً: بدايات التحرك الشعبي

بعد الحرب العالمية الثانية قويت الحركة العمالية في الصومال

الفرنسي (جيبوتي) بعد إنشاء خط سكة الحديد الذي يربط جيبوتي بأديس أبابا وكذلك الميناء الجديد، وقد ساعد في تقوية الحركة العمالية ما كان يتنامى من حركة نضال سياسي بهدف الاستقلال الذي بدأ في الصومال البريطاني والصومال الإيطالي.

اضطرت الإدارة الفرنسية أن تسمح للعمال بتكوين نقابة تضم عمال الميناء والسكة الحديدية وتزعم هذه النقابة محمود حربي الذي كان زعيماً سياسياً ومؤسساً لحزب الاتحاد الديمقراطي عام 1948. وحاول محمود حربي ترشيح نفسه لانتخابات المجلس الوطني الذي أقامته فرنسا نتيجة للضغوط، إلا أنها عملت جهدها في حصر نشاطه ومحاربته. فهرب محمود إلى مقديشو حيث أسس حزباً جديداً يهدف إلى تحقيق وحدة الصومال بكل أقسامه غير أنه قتل في حادث طائرة أثناء رحلته من جنيف إلى القاهرة في تشرين أول / أكتوبر 1961، في وقت كانت حركات التحرر في العالم تسير بخطى ثابتة وخاصة في الجزائر.

وفي عام 1960 كان الصومال الإيطالي والصومال الإنكليزي قد حصلا على استقلالهما وتوحدا في دولة واحدة عاصمتها مقديشو. أما الصومال الفرنسي (جيبوتي) فقد ساده التوتر واتبعت فرنسا سياسة التفرقة بين قبائل العفر وقبائل العيسى. والتحالف مع نظام هيلاسي لاسي حتى أصبحت مدينة جيبوتي سجناً كبيراً. فبدأت الأحزاب السياسية تتكون وتتحرك، فعلي عارف كوَّن حزبه العفري «الاتحاد الوطني للاستقلال». ثم تكوَّن حزب «الرابطة الشعبية الأفريقية للاستقلال» وضم حركتين واحدة عفرية وأخرى من العيسى. وهذا الحزب هو الذي قاد البلاد إلى الاستقلال مع العلم أن شعب جيبوتي مؤلف من هاتين القبيلتين.

ثالثاً: الاستقلال وما بعده

بدأ موقف حزب الرابطة الشعبية يتحسن باستمرار وخاصة بعد سقوط نظام هيلاسي لاسي في إثيوبيا عام 1974 فلجأت فرنسا لمواجهة التغيرات التي حدثت في هذه المنطقة، وبعد عدة مشاورات قرَّرت إجراء استفتاء للانتخابات. وعملت فرنسا على التفرقة بين قبيلتي العفر والعيسى. فتخلت عن علي عارف وحزبه الاتحاد الوطني وفتحت المجال في حق التصويت لآلاف الصوماليين المقيمين في جيبوتي. وفي خلال عام واحد انتقل عدد الناخبين من 52 ألفاً (57،6% من العفر) إلى 93 ألفاً 40% من العفر و52،8% من العيسى). وفي 8 أيار 1977 جرى استفتاء أعقبه انتخابات نيابية فاز فيها حزب الرابطة الشعبية (العيسى) بـ 85% فتولى السلطة بعد الاستقلال في 27 حزيران 1977 وانتخب زعيمه حسن غوليد أبتيدون رئيساً للجمهورية.

وقعت جيبوتي معاهدة دفاع عسكري مع فرنسا للاحتفاظ بوجود عسكري على أراضيها. وفي الأشهر الأولى بعد الاستقلال بدأ نظام الحكم يعمد إلى إبعاد العفريين من المراكز الحساسة في الدولة، ما أدى أواخر عام 1977 إلى استقالة رئيس الحكومة أحمد ديني وأربعة من وزرائه إضافة إلى اعتقال عدد من شباب العفر بتهمة المساس بالأمن، إلا أنه وبعد نجاح الهجوم الأثيوبي المضاد في أوغادين ضد الصومال (أثيوبيا تدعم العفر والصومال يدعم العيسى) اضطر الرئيس حسن لإيجاد حل وسط فشكل لجنة خاصة من العفر لتلبي مطالبهم برئاسة رئيس الحكومة عبد الله كميل، وقد عملت الحكومة على إطلاق سراج أغلبية العفر المسجونين وإعادتهم إلى مناصبهم لكن هذه العلاقة سرعان ما توترت من جديد بين الرئيس حسن غوليد العيسوي ورئيس حكومته العفري

عبد الله كميل. فحلت الحكومة في 21 أيلول 1978 وكلف عفري آخر هو بركات حماد بتشكيل حكومة جديدة. وقد عمل حسن غوليد على تطوير العلاقات مع الدول العربية بعدما أصبحت جيبوتي عضواً في جامعة الدول العربية.

الفصل الواحد والعشرون

جزر القُمر

يعتقد المؤرخون أن عدداً من المالغاشيين القادمين من أندونيسيا نزلوا في هذه الجزر[1]. وابتداءً من القرن الخامس سكن جزر القمر ملاحة أندونيسيون وهنود وفرس وصينيون، بعدما نشطت الحركة التجارية بين آسيا وأفريقيا. واستطاع المسلمون العرب بدءاً من القرن السابع أن يسيطروا على حركة التبادل التجاري في المنطقة،

---

(1) تقع جمهورية جزر القمر في مضيق موزمبيق بين مدغشقر والساحل الأفريقي، وتضم أربعة جزر رئيسية هي إنجوان والقمر الكبرى ومايوته وموامي وعدداً كبيراً من الجزر المرجانية الصغيرة، وتبلغ مساحتها 2236 كم2. أما سبب تسمية «القمر» (بضم القاف على عكس ما هو متداول) فتعود إلى القرن الثامن حيث هبط على ساحل هذه الجزر بعض الرحالة العرب العائدة أصولهم إلى عدن ومسقط وحضرموت ولأن القمر كان بدراً فقد أسموها (القُمر). يبلغ العدد الإجمالي لسكان جزر القمر نحو 750 ألف نسمة. وهم خليط إتني تغلب عليه القسمات العربية. فمعظمهم من أصول يمنية وحضرمية وعمانية. وهناك نسب قليلة من الملاويين والأفارقة والهنود الإسماعيلية. ولأنهم جميعهم مسلمون فقد تزاوجوا وامتزجت عناصرهم لتكّون شعباً مسلماً تغلب عليه السمة العربية بإضافات أفريقية وآسيوية. انضمت جزر القمر إلى الأمم المتحدة في 12 تشرين الثاني 1975، وللمنظمة الإسلامية عام 1976 وللجامعة العربية في 20 أيلول 1993.

حيث كان غالبية هؤلاء التجار من عدن ومسقط وحضرموت. ومع استتباب النفوذ للمسلمين في الأرخبيل حكم كل جزيرة سلطان مسلم وظل على صلات متينة بينه وبين بلده الأصلي.أما البرتغاليون فلم يكتشفوا جزر القمر إلا في بداية القرن السادس عشر، إلا أنهم لم يبقوا فيها طويلاً، فتركوها وعاد إليها حكم السلاطين المسلمين وظلوا فيها حتى القرن الثامن عشر، وسمي هذا العهد عهد «السلاطين المحاربين» لما كان من حروب بين سلاطينها.

أولاً: تاريخ جزر القمر الحديث

في أواخر القرن الثامن عشر قام المالغاش بغزوات عديدة على جزر القمر. وبدأ القراصنة الأوروبيون باستخدام الجزر كقاعدة لعملياتهم في المحيط الهندي. ونفى إليها نابليون عدداً من معارضيه اليعاقبة. ولم يمض الثلث الأول من القرن التاسع عشر حتى كانت جزيرتا موالي ومايوته في قبضة المالغاش.

استفاد الأوروبيون من الصراعات التي عصفت بين حكام الجزر المحليين، وتعتبر فرنسا أول بلد أوروبي وقَّع معاهدة مع حاكم جزيرة مايوته في 10 شباط 1843. إلا أن التوسع الفرنسي في المنطقة أوقفه الإنكليز الذين فتحوا لهم قنصلية في جزيرة إنجوان، ووضعت كل من جزيرة موالي والقمر الكبرى تحت حماية زنجبار. إلا أنه بعد فتح قناة السويس قللت بريطانيا من اهتمامها بالجزر، فتركت المجال لألمانيا كي ترفع علمها في فومبوني (القمر الكبرى) عام 1884، فأسرعت فرنسا ووضعت جزيرة موالي وهنزوان وجزيرة القمر الكبرى تحت وصايتها عام 1886 فضلاً من جزيرة مايوته.

ثانياً: جزر القمر في التاريخ المعاصر

بعد انضمام مدغشقر إلى حكومة فيشي احتلت بريطانيا جزر القمر وأقامت عليها قاعدة بحرية. وبعد انتصار الحلفاء استرجعت فرنسا الجزر وطبقت عليها نظام الأقاليم الفرنسية ما وراء البحار ضمن الاتحاد الفرنسي (1946). وبدا أن أهل الجزيرة قد اكتفوا بما قدمه لهم قانون دفير (1956) من حريات باعتبارهم رفضوا الاستقلال في استفتاء عام 1958 متمسكين بنظام الاتحاد الفرنسي. إلا أن إصلاحاً دستورياً جرى في عام 1961 أعطى القمريين قدراً كبيراً من الحكم الذاتي، إذ أخذت الجمعية العمومية والحكومة المحليتان تديران هامشاً واسعاً من شؤون البلاد مع احتفاظ المفوض السامي الفرنسي بوضع اليد على شؤون الدفاع والخارجية والعدل. كما أتيح المجال أمام القمريين لأن يرسلوا ممثلين عنهم (نائبان وشيخان) إلى البرلمان الفرنسي.

ثالثاً: الاستقلال

بدأت مرحلة من عدم الاستقرار في الحياة السياسية القمرية بعد وفاة رئيس الحكومة سعيد محمد الشيخ في آذار 1970. وكانت مسائل الاستقلال والعلاقات مع باريس والنظام الأساسي الداخلي هي المواضيع الرئيسة للنزاع الداخلي. ففي حزيران 1972 اضطر الأمير سعيد إبراهيم المعروف بارتباطاته بالسياسة الفرنسية إلى الاستقالة.

وفي 3 كانون الأول 1972 جرت انتخابات تشريعية فازت فيها الأحزاب المنادية بالاستقلال، إلا أن جزيرة مايوته أعلنت وحدها الرغبة في الإبقاء على النظام الذي يربطها بفرنسا. وتمكن الرئيس

المنتخب أحمد عبد الله من إنقاذ وحدة الجزر. ووقع في باريس اتفاقاً نص على وعد بالاستقلال في مدة أقصاها خمس سنوات. وفي 22 كانون الأول 1974 جرى استفتاء للسكان أعلنوا من خلاله بمن فيهم سكان مايوته تأييدهم للاستقلال. وحاولت فرنسا أن تعطل نتائج الاستفتاء بإثارة رغبة جزيرة مايوته البقاء تحت راية الاتحاد الفرنسي. فلجأ أحمد عبد الله إلى إعلان استقلال جزر القمر من جانب واحد في 7 تموز 1975. واكتفت فرنسا بالإبقاء على سيطرتها العسكرية والإدارية على جزيرة مايوته.

رابعاً: أحمد عبد الله وعلي صويلح

لم يكد أحمد عبد الله يمسك بزمام السلطة حتى أطاحه انقلاب 3 آب 1975 الذي جاء بزعيم «الجبهة الموحدة» علي صويلح على رأس السلطة بمساعدة من الأمير سعيد محمد جعفر والمرتزق بوب دونار. وسرعان ما انفجرت في وجه صويلح الأزمات الاقتصادية فضلاً عن قضية إعادة جزيرة مايوته إلى الحظيرة الوطنية. فلجأت الحكومة إلى طلب المساعدة من المنظمات الدولية والجامعة العربية والدول الأوروبية. ولما لم تنفع نداءات الاستغاثة فرض علي صويلح برنامجاً اقتصادياً تقشفياً على الطريقة الصينية.

منذ ذلك الحين حالت فرنسا دون تطوير أوضاع الجزر، ومنعت عنها جميع المساعدات. وفي كانون الثاني 1976 أنتخب علي صويلح رئيساً للدولة، ومنحه الدستور صلاحيات إضافية؛ لكنه تعرَّض لمحاولتي انقلاب. فأحبط الأولى عام 1976 لكن الثانية التي قام بها المرتزق بوب دونار نجحت وتم قتله، وأعيد أحمد عبد الله الذي ظلَّ رئيساً للبلاد الذي كان المرشح الوحيد للرئاسة عام 1984. وفي محاولة من أحمد عبد الله لإرضاء معارضيه، أعلن

في شباط 1987 عن إجراء انتخابات لمجلس فدرالي تجري في 23 آذار 1987. إلا أن مرشحو المعارضة طعنوا في هذه الانتخابات التي جاءت لمصلحة أحمد عبد الله فردت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة في صفوف المعارضة.

خامساً: عهد سيد محمد جوهر

في أعقاب تجديد أحمد عبد الله رئاسته لست سنوات أخرى في تشرين الثاني 1989 ،عمت البلاد تظاهرات واسعة اعتقل فيها زعماء المعارضة، إلا أن حكم عبد الله لم يكمل الشهر، إذ قام المرتزق بوب دونار بعملية انقلاب دموية أودت بحياة أحمد عبد الله في 27 تشرين الثاني. وبمقتله انتهت فترة من الاضطرابات في البلاد وفتحت صفحة جديدة على مشاكل وقضايا واضطرابات أخرى، فعقب الانقلاب مباشرة، عُيّن رئيس المحكمة العليا سيد محمد جوهر رئيساً مؤقتاً إلى حين إجراء الانتخابات. فقام بوب دونار مجدداً بعملية انقلاب ثانية أودت بحياة 27 جندياً من قوات الأمن، إلا أن الانقلابيين واجهوا إدانة شاملة من المجتمع الدولي إلى جانب اتهام دونار بقتل الرئيس أحمد عبد الله. وتدخلت فرنسا فأرسلت وحدات مظلية إلى العاصمة موروني للضغط على دونار الذي وافق على ترك البلاد سلمياً إلى جنوب أفريقيا.

عمد سيد محمد جوهر بعد ذلك إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وافقت عليها جميع الأحزاب، كما أفرج جوهر عن جميع السجناء السياسيين. وقرر إجراء انتخابات في كانون الثاني 1990. غير أن صعوبات جمة واجهت حكومة جوهر وخاصة من قبل منافسه القوي في الانتخابات محمد تقي عبد الكريم رئيس الاتحاد الوطني للديمقراطية من أجل القمريين الذي قام في 18 و19 آب 1990

بعملية تمرد مسلح فاشلة أدت إلى اعتقال عبد الكريم، وكذلك إقالة وزير الداخلية إبراهيم هاليدي لتورطه في المحاولة. ثم واجه جوهر من داخل حزبه ،إذ انشق عضوان في مجلس الوزراء عن هذا الحزب وأعلنا عن تشكيلهما حزباً جديداً.

وفي 3 آب 1991 عاد مسلسل الانقلابات في حلقة جديدة قادها وزير الداخلية السابق إبراهيم هاليدي، الذي شغل منصب رئيس المحكمة العليا وقد أعلن عزل الرئيس جوهر وعين نفسه رئيساً مؤقتاً. إلا أن حكومة جوهر أدانت هذه العملية وقامت باعتقال هاليدي مع عدد من مؤيديه وأودعتهم السجن. وبعد اتساع جبهة المعارضة عمد جوهر إلى إجراء إصلاحات جذرية وتغييرات مهمة، انتهت إلى وضع دستور جديد للبلاد أقره الشعب باستفتاء جرى في 7 حزيران 1992.

سادساً: الانضمام إلى الجامعة العربية

تابع الرئيس سيد محمد جوهر طلب بلاده الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وأرسل في العامين 1991 و1992 مبعوثين إلى القاهرة والرياض وصنعاء ومسقط لقبول الطلب بعد تجديده مرة أخرى، وانتهز جوهر فرصة حضوره القمة الأفريقية التاسعة والعشرين في القاهرة في حزيران 1993، فالتقى الرؤساء العرب المشاركين في القمة خصوصاً الرئيس مبارك وأمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد.

وفي دورة مجلس جامعة الدول العربية رقم 100 في 20 أيلول 1993، وافق مجلس الجامعة بالإجماع على طلب الانضمام الذي قدم للمرة الأولى في الدورة 68 في العام 1977.

اعتبر 20 أيلول 1993 هو يوم الاستقلال الحقيقي، وقد ناشد جوهر الدول العربية مساعدة بلاده ومساندته دبلوماسياً لإنهاء الاحتلال الفرنسي لجزيرة مايوته. كما ناشد الدول العربية والإسلامية مساعدة بلاده اقتصادياً عقب زيارته إلى المملكة العربية السعودية، إلا أن أياً من ذلك لم يحدث فأعلن وزير الخارجية القمري أن بلاده لم تستفد أبداً من انضمامها إلى جامعة الدول العربية بل إنها تفكر في إغلاق سفارتها في القاهرة.

لهذه الأسباب ولغيرها، أدت إلى خيبة أمل القمريين تجاه الدول العربية، والتي أوصلتها إلى توقيع اتفاق يقضي بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في 10 تشرين الثاني 1994. عقب محادثات أجراها الرئيس سيد محمد جوهر مع السفير الإسرائيلي في فرنسا يهودا لانكري. وبذلك أصبحت جزر القمر ثالث دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بعد مصر والأردن. إلا أن الرئيس جوهر عاد وأعلن بعد ثلاثة أيام من توقيعه الاتفاق أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل يتم بعد تسوية الخلافات مع الفلسطينيين وبعد إقامة اتفاقيات سلام مع سوريا ولبنان، وأن الاتفاق الموقع مع إسرائيل هو بيان مشترك فقط.

سابعاً: نهاية عهد الرئيس جوهر

تعرضت حكومة الرئيس جوهر لانتقادات كبيرة بعد الاتفاق المبرم مع إسرائيل ما اضطرته لتغيير حكومته السابقة التي كان يرأسها محمد خليفة، وتعيين رئيس جديد للحكومة هو كعب الياشورطي في أواخر آذار 1995.

وفي 28 أيلول 1995 قامت مجموعة مسلحة بقيادة المرتزق

بوب دونار بمحاولة انقلابية واحتجزت الرئيس جوهر. إلا أن وصول قوات فرنسية إلى جزر القمر وسيطرتها على الوضع بالكامل أدى إلى استسلام الانقلابيين وحلفاؤهم المرتزقة. وجاء هذا التدخل نتيجة طلب رئيس الحكومة الياشورطي مساعدة القوات الفرنسية وكان الياشورطي قد لجأ فور وقوع الانقلاب إلى السفارة الفرنسية وأعلن في 3 تشرين الأول توليه الرئاسة حسب القانون لتعذر الرئيس عن القيام بمهامه، وطلب من فرنسا القيام بمهامها في تطبيق المعاهدة الدفاعية الموقعة عام 1978. أما رئيس الجمهورية جوهر فقد أفرجت عنه قوات التدخل الفرنسي ونقلته إلى جزيرة رينيون.

ثامناً: عهد الرئيس عبد الكريم محمد تقي

في آذار 1996 انتخب عبد الكريم محمد تقي رئيساً للبلاد. وقد واجهته مشكلة طلب جزيرة إنجوان الانفصال عن الاتحاد القمري وانضمامها إلى فرنسا في 3 آب 1997. فأرسل الرئيس محمد تقي فريقاً من الجيش القمري قوامه 300 جندي لإخماد الانتفاضة الانفصالية وإعادتها إلى رحاب الدولة. وفي 30 نيسان 1999 تسلم الجيش مقاليد السلطة في البلاد بقيادة غازلي الصوماي رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة القمرية. وهي المبادرة التي ضمنت وحدة الأراضي القمرية.

ملحق

سلسلة حكام الدول العربية

وقائمة الانقلابات والاغتيالات

سلسلة حكام الدول العربية

وقائمة الانقلابات والاغتيالات

قامت الدول العربية الحديثة بعد فترة من الاحتلال الأجنبي أو ضمن امتدادات الدولة العثمانية مع الهيمنة الغربية القريبة من الاحتلال، وفي حالات قليلة لم يكن ثمة احتلال أجنبي مباشر وإن كان تأثيره قوياً، وساهمت هذه الحالة في تشكيل الدول العربية وفي أنظمة تولي الحكم وانتقال السلطة، ويسهل القول إجمالاً أن تداول السلطة في الوطن العربي قائم على حكم عائلي أو فردي وأن الديمقراطية التي هبت على العالم لم تغير فيه كثيراً، ولكن قراءة واقع السلطة في الوطن العربي تقدم مؤشرات من أهمها.

أولاً: كان حكم الأسر والعائلات هو السائد المتبع في الدول العربية كما كان الأمر عليه طوال التاريخ وما زال هذا الوضع قائماً في ثمانية دول عربية هي دول الخليج الست (السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان) والأردن والمغرب، وكان نظام الحكم ملكياً في مصر حتى عام 1952 وفي ليبيا حتى عام 1969 وفي العراق حتى عام 1958 وفي اليمن حتى عام 1962 وبدأ جمهورياً منذ الاستقلال في سورية ولبنان والجزائر وتونس والسودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي.

ولكن الأنظمة الجمهورية تشهد ظاهرة جديدة وهي الاتجاه إلى انتقال السلطة من الرؤساء إلى أبنائهم، وقد طبق ذلك بالفعل في سوريا، وعدل الدستور السوري في جلسة عقدت بعد وفاة الرئيس

حافظ الأسد مباشرة ليتيح لابنه بشار تولي الرئاسة، إذ يشترط الدستور ألا يقل عمر الرئيس عن أربعين سنة.

ثانياً: لم يمنع النظام الوراثي في انتقال السلطة حدوث حالات عزل وعنف وقوة رافقت الانتقال كما حدث في الأردن عام 1952 عندما أعفي الملك طلال من منصبه، وفي السعودية عام 1964 عندما عزل الملك فيصل أخاه الملك سعود وفي عمان عام 1970 عندما عزل السلطان قابوس أباه سعيد، وفي قطر عام 1972 عندما عزل الشيخ خليفة بن حمد سلفه وابن عمه الشيخ أحمد بن علي وفي عام 1995 عندما عزل الشيخ حمد بن خليفة أباه، وفي حالات السعودية وقطر وسلطنة عُمان كان ولي العهد هو الذي يقود عملية العزل أو الانقلاب السياسي، ويقترب من هذه الحالات ما حدث في الأردن عام 1999 عندما عزل الملك حسين ولي عهده وأخاه الأمير حسن لينقل ولاية العهد إلى ابنه عبد الله وذلك قبيل وفاته بأيام قليلة، وحدثت حالات عنف قتل فيها الملوك وإن لم يغير ذلك من نظام انتقال السلطة كما حدث في الأردن عام 1951 عندما اغتيل الملك عبد الله وفي السعودية عندما اغتيل الملك فيصل عام 1975.

ثالثاً: عرفت الانقلابات في الوطن العربي أول مرة عام 1949 في سوريا على يد حسني الزعيم الذي كان رئيس أركان الجيش السوري ثم توالت الانقلابات في سورية والدول العربية الأخرى، فقد وقع انقلاب في مصر عام 1952 أنهى حكم أسرة محمد علي الذي بدأ عام 1805، وفي العراق أنهى انقلاب عسكري عام 1958 حكم الهاشميين الذي بدأ في العراق منذ عام 1918 وفي اليمن عام 1962 الذي أنهى حكم الأئمة الزيديين بعد أكثر من

أربعمائة وخمسين عاماً من الحكم.

رابعاً: لم يكن للبرلمانات إن وجدت أثر مهم في عملية انتقال السلطة سوى تقديم الغطاء الدستوري في بعض الأحيان كما حدث في سوريا عام 2000 وفي الأردن عام 1952 عندما أعفي الملك طلال من الحكم لأسباب صحية، وفي تونس عام 1987 عندما أعفي الرئيس بورقيبة من منصبه لأسباب صحية.

خامساً: في الدول التي حكمها حزب واحد كما في العراق وسوريا واليمن الجنوبي (1967 - 1990) ومصر وتونس لعبت الصراعات الداخلية بين مراكز القوى في الحزب أو مؤسسات الحكم دوراً في انتقال السلطة أو التوازن بين مراكز القوى، ولكن الأحزاب تحولت أيضاً إلى مؤسسة فرد واحد وانتهى صراع مراكز القوى لأنها لم تعد موجودة، حدث هذا في مصر أوائل السبعينيات، وفي العراق أواخر السبعينيات، وفي سورية أوائل السبعينيات، ولم تعد الأحزاب القائمة حتى وهي أحزاب حاكمة تؤدي دوراً حقيقياً في تنظيم انتقال السلطة. وإذا بقيت هذه الحالة قائمة في دول الحزب والجمهوريات فإنها ستؤسس لعائلات حاكمة تتحول إلى ملكية، وهكذا فإن الدول العربية تتجه إلى الحالة السابقة للجمهوريات لتعود ملكية من جديد.

سادساً: شهدت أنظمة الحكم العربية استقراراً ورسوخاً، وانتهت ظاهرة الصراع الدموي والعنيف على السلطة، وتوقفت تقريباً الانقلابات العسكرية حيث لم تشهد حقبة السبعينيات والثمانينيات أي انقلاب عسكري إلا ما كان في السودان من انقلاب عبد الرحمن سوار الذهب وبعده انقلاب عمر البشير وكانا انقلابين

أبيضين، ونفس الأمر ينطبق على قدوم زين العابدين إلى السلطة في تونس حيث عرف انقلابه بالانقلاب الطبي لأنه أزاح بورقيبة لأسباب طبية. وكانت الصراعات التي حدثت في اليمن الجنوبي عام 1986 سبباً مهماً في نهاية نظام الحكم فيها والانضمام إلى اليمن الشمالي، وكانت التغييرات في الأنظمة الملكية أسبق من الجمهوريات في الرسوخ والاستقرار وفي هدوء عمليات التغيير والعزل، كما حدث في الأردن عام 1952 وفي السعودية عام 1964 وفي عمان عام 1970 وفي قطر عامي 1972 و1995. وحدثت عمليات اغتيال لبعض الحكام العرب ولكنها لم تغير من نظام الحكم ولا عمليات انتقال السلطة، كما حدث في الأردن عام 1951 عندما اغتيل الملك عبد الله، وفي السعودية عام 1975 عندما قتل الملك فيصل، وفي مصر عام 1981 عندما قتل الرئيس أنور السادات.

ولكن هل يعبر هذا الاستقرار والرسوخ في الأنظمة العربية عن رضا وقبول شعبي؟ أو مشاركة عامة والتزام بعقد اجتماعي يحظى بأغلبية أو إجماع؟ إن معظم الرؤساء العرب (ربما جميعهم عدا الرئيس الليبي معمر القذافي) يغطيهم في السلطة انتخابات شعبية أو استفتاءات كانت نتيجتها تقترب من المائة بالمائة من المواطنين، ولم تسجل طعون ولا مخالفات دستورية أو قانونية ولا حوادث عنف وإكراه رافقت عمليات انتخاب الرؤساء العرب أو الاستفتاء عليهم، وهكذا فإنهم وفق المعايير الديمقراطية يمتلكون شرعية تفوق رئيس أي دولة في الغرب الديمقراطي.. فإلى أي مدى يبدو هذا الكلام مقنعاً؟ في الواقع ثمة متغيرات كثيرة جرت بعد العام 2010 حيث الكثير من الحراك العربي، أدى بعضها إلى عزل الرئيس المصري حسني مبارك وقبله الرئيس التونسي زين العابدين بن علي. كما تجري محاولات أحرى في ليبيا وسوريا.

أولاً: الدول الملكية

1 - الأردن

تكونت إمارة شرق الأردن عام 1921 بقيادة الأمير عبد الله بن الحسين بن علي، وكان الأردن قبل ذلك جزءاً من ولاية الشام التابعة للدولة العثمانية منذ عام 1516، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى قامت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي شريف مكة في ظل الدولة العثمانية، وكانت بريطانيا تدعم هذه الثورة، ولكنها رتبت بالاتفاق مع فرنسا لاحتلال الدول العربية التابعة للدولة العثمانية، وهو الترتيب الذي عرف بـ «اتفاقية سايكس بيكو» عام 1916، ووضعت الأردن تحت الانتداب البريطاني، ونشأت في ظل هذا الانتداب إمارة شرق الأردن، التي كانت شبه مستقلة، أو تتمتع بوضع هو بين الاستقلال والحكم الذاتي.

أعلنت المملكة الهاشمية لشرق الأردن عام 1946، وملكها عبد الله بن الحسين، وعين إبراهيم هاشم رئيسا للوزراء، وهو من أصل سوري قدم من سورية للعمل في القضاء، وفي عام 1949 سميت الأردن المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بعد إعلان وحدة ضفتي نهر الأردن، وهما شرق الأردن، والضفة الغربية وهي الجزء الذي تبقى من فلسطين بعد حرب 1948 وقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين.

وفي عام 1951 تولى طلال بن عبد الله الملك بعدما اغتيل الملك عبد الله وهو يدخل المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة، ثم أعفي من منصبه عام 1952 بناء على تقرير طبي يرى عدم قدرته على تولي الحكم، وتولى الملك ابنه الحسين بن طلال الذي ظل ملكاً

للأردن أكثر من 47 سنة.

وفي عام 1999 تولى عبد الله الثاني بن الحسين الملك بعد وفاة الملك حسين، وكان الأمير حسن بن طلال وليا للعهد لأكثر من 34 سنة، وقد نحي عن موقعه قبل وفاة الملك بأسبوع، وكان الملك في حالة احتضار بسبب مرض السرطان الذي اكتشف في جسمه عام 1992، وقد أمضى الملك السنة الأخيرة في الولايات المتحدة للعلاج وكان الأمير حسن في أثناء ذلك هو الملك الفعلي.

سلسلة الحكام في الأردن

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
عبد الله بن الحسين	1921-1951	اغتيال
طلال بن عبد الله	1951-1952	إعفاء
الحسين بن طلال	1952-1999	موت طبيعي
عبد الله بن الحسين	منذ 1999	

ملاحظة:

❖ عزل الملك الحسين بن طلال أخاه الأمير الحسن من ولاية العهد قبيل وفاته وولى ابنه الأمير عبد الله بدلا عنه الذي تولى الملك بعده.

2 - الإمارات العربية المتحدة

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة إمارات متفرقة لا يربطها كيان سياسي واحد قبل عام 1971، وكانت ترتبط بمعاهدات حماية مع بريطانيا، وفي اليوم التالي لانسحاب القوات البريطانية من

الإمـارات المتصالحـة فـي الخليـج وافـق حكـام تلـك الإمـارات على الاتحـاد فيمـا بينهم تحت اسم الإمـارات العربيـة المتحدة، واختاروا حاكم إمارة أبو ظبـي الشيـخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً والشيـخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس. ولا يزال الشيـخ زايد يتولى مقاليد السلطة ويعاونه ابنه وولي عهده الشيخ خليفة.

وفي عام 1976 أعيد انتخاب الشيخ زايد رئيساً للبلاد من قبل المجلس الوطني الاتحادي، ووافق المجلس كذلك على منح الحكومة الفيـدراليـة سلطـات أوسـع فيمـا يتعلق بتنظيم شـؤون المخابرات والهجرة والجوازات والجنسية والأمن العام والإشراف على الحدود. وتحكم كل إمارة من الإمارات السبع أسرة حاكمة ينتقل فيها الحكم وراثياً، آل نهيان في أبو ظبي، وآل مكتوم في دبي، والقاسمي في الشارقة ورأس الخيمة، والنعيمي في عجمان، والمعلا في أم القيوين، والشرقي في الفجيرة.

في عـام 1971 أقـر الدستور المؤقت لـلاتحـاد الـذي بموجبه أنشئت هيئاته الاتحادية والسلطة العليا بموجب هذا الدستور هي المجلس الأعلى الـذي يضم حكام الإمـارات السبع، والـذي ينتخب رئيساً ونـائب رئيس مـن بين أعضـائه، ويعين رئيس البـلاد رئيس الـوزراء والـوزراء، كما يوجد مجلس تشريعي متمثلاً فـي المجلس الوطني الاتحادي مكوّن من 40 عضواً تعينهم الإمارات لمدة عامين يتمتع بصفة استشارية.

الأسر الحاكمة في الإمارات

1 - أبو ظبي

تأسست مشيخة أبو ظبي عام 1761 تحت حكم قبيلة بني

ياس برئاسة ذياب بن عيسى بن نهيان، ومازالت تحكم أبو ظبي ثم الإمارات منذ ذلك الوقت حتى الآن.

حكام آل نهيان في أبو ظبي

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
ذياب بن عيسى بن نهيان	1793-1761	الاغتيال
شخبوط بن دياب	1816-1793	سلمي (نقل الحكم لابنه)
محمد بن شخبوط	1818 1816	الوفاة الطبيعية
طحنون بن شخبوط	1833-1818	الاغتيال
خليفة بن شخبوط	1845-1833	الاغتيال
سعيد بن طحنون	1855-1845	عزل بإرادة شعبية
زايد بن خليفة	1909-1855	وفاة طبيعية
طحنون بن زايد	1912-1909	وفاة طبيعية
حمدان بن زايد	1922-1912	اغتيل على يد أخيه سلطان بن زايد
سلطان بن زايد	1926-1922	اغتيل على يد أخيه صقر
صقر بن زايد	1926-1929م	اغتيل على يد ابن أخيه شخبوط
شخبوط بن سلطان	1966-1928	تنازل لأخيه زايد
زايد بن سلطان	منذ 1966	

2 - دبي

تأسست أسرة آل مكتوم في دبي عام 1833 وهي فرع من قبيلة بني ياس التي ينتمي إليها أيضاً آل نهيان.

حكام آل مكتوم في دبي

مدة الحكم	الحاكم
1852-1833	مكتوم بن بطي بن سهيل
1859-1852	سعيد بن بطي
1886-1859	حشر بن مكتوم
1894-1886	راشد بن مكتوم
1906-1884	مكتوم بن حشر
1912-1906	بطي بن سهيل (أخو حشر) بن مكتوم
1958-1912	سعيد بن مكتوم
1958 - 1990	راشد بن سعيد
منذ 1990	مكتوم بن راشد

حكام القاسمي في الشارقة ورأس الخيمة

مدة الحكم	الحاكم
1866-1803	سلطان بن صقر القاسمي حاكم الإماراتين
1868-1866	خالد بن سلطان بن صقرالشارقة فقط
1900-1866	حميد بن عبد الله بن سلطان رأس الخيمة

ملاحظة:

- أسس أسرة القاسمي في الشارقة ورأس الخيمة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي، وحكم المشيختين حتى عام 1866، وبعد وفاته انفصلتا وحكم ابنه الشيخ خالد الشارقة وحفيده الشيخ حميد رأس الخيمة على النحو التالي:

رأس الخيمة

مدة الحكم	الحاكم
-	رحمن القاسمي
-	مطر بن رحمن القاسمي
(-) - 1777	راشد بن مطر القاسمي
1777-1803	صقر بن راشد القاسمي
1803-1808	سلطان بن صقر القاسمي (المرة الأولى)
1808-1814	الحسين بن علي القاسمي
1814-1820	الحسن بن رحمن
1820-1866	سلطان بن صقر القاسمي (المرة الثانية)
1866-1867	إبراهيم بن سلطان القاسمي
1867-1868	خالد بن سلطان القاسمي
1868-1869	سالم بن سلطان القاسمي
1869-1900	حميد بن عبد الله القاسمي
1921-1948	سلطان بن سالم القاسمي
منذ 1948	صقر بن محمد القاسمي

الشارقة

مدة الحكم	الحاكم
(-) - 1840	سلطان بن صقر المرة الأولى
1840 - (-)	صقر بن سلطان
1840-1866	سلطان بن صقر المرة الثانية
1866-1868	خالد بن سلطان القاسمي

الحاكم	مدة الحكم
سالم بن سلطان القاسمي بالاشتراك مع الحكام الآتي أسماءهم	1883-1868
إبراهيم بن سلطان القاسمي	1871-1869
صقر بن خالد القاسمي	1914-1883
خالد بن أحمد القاسمي	1924-1914
سلطان بت صقر القاسمي	1951-1924
محمد بن صقر القاسمي	أوائل 1951- مايو/أيار من العام نفسه
صقر بن سلطان القاسمي	1965-1951
خالد بن محمد	1972-1956
صقر بن محمد القاسمي	1-5/1972
سلطان بن محمد القاسمي	1987-1972
عبد العزيز بن محمد القاسمي	17-1987/5/23
سلطان بن محمد القاسمي المرة الثانية	منذ 1987/1/23

حكام النعيمي في عجمان

الحاكم	مدة الحكم	الوفاة الطبيعية
راشد بن حميد النعيمي	1838-1820	الوفاة الطبيعية
حميد بن راشد بن حميد النعيمي المرة الأولى	1841-1838	العزل بالقوة
عبد العزيز بن راشد بن حميد النعيمي	1848-1841	القتل
حميد بن راشد بن حميد النعيمي المرة الثانية	1873-1848	الوفاة الطبيعية

الوفاة الطبيعية	مدة الحكم	الحاكم
الوفاة الطبيعية	1891-1873	راشد بن حميد بن راشد بن حميد النعيمي
القتل	1900-1891	حميد بن راشد بن حميد بن راشد بن حميد النعيمي
وفاة طبيعية	1908-1900	عبد العزيز بن حميد بن راشد
وفاة طبيعية	1928-1908	حميد بن عبد العزيز
وفاة طبيعية	1981-1928	راشد بن حميد بن عبد العزيز
	منذ 1981	حميد بن راشد

ملاحظة:

❖ أسس الأسرة الشيخ راشد بن حميد النعيمي عام 1820 حتى وفاته عام 1838 ثم خلفه ابنه حميد حتى عام 1841 إلى أن عزله بالقوة أخوه عبد العزيز وتولى الحكم حتى عام 1848 حيث قتل وعاد مرة أخرى حميد إلى الحكم حتى وفاته عام 1873، وورث الحكم ابنه الشيخ راشد وخلفه بعد وفات ابنه الشيخ حميد إلى عام 1900 وهو العام الذي اغتيل فيه على يد عمه الشيخ عبد العزيز الذي تولى الحكم منذ ذلك التاريخ وحصر الحكم في أبنائه حتىالآن.

4 - أسرة آل معلا في أم القوين

مدة الحكم	الحاكم
1775- (-)	ماجد آل معلا
(-) 1816-	راشد بن ماجد آل معلا
1853-1816	عبد الله بن راشد بن ماجد آل معلا

الحاكم	مدة الحكم
علي بن عبد الله	1873-1853
احمد بن عبد الله	-1873 1904
راشد بن أحمد	1922-1904
عبد الله بن راشد	1923-1922
أحمد بن إبراهيم آل معلا	1929-1923
أحمد بن راشد	1981-1929
راشد بن أحمد	منذ 1981

ملاحظة:

❖ غير معلوم لدينا متى انتهت فترة حكم الشيخ ماجد آل معلا وكذلك غير معلوم أيضاً متى تولى الشيخ راشد بن ماجد الحكم خلفاً لأبيه.

5 - حكام الفجيرة

الحاكم	مدة الحكم
محمد بن أحمد الشارقي	1974-1942
أحمد بن محمد الشارقي	منذ 1974

3 - البحرين

استطاع عرب العتوب بقيادة آل خليفة إخراج الإيرانيين من جزيرة البحرين، وأقاموا فيها إمارة شبه مستقلة، وقد هاجر العتوب من الكويت، واستقروا على ساحل قطر المواجه للبحرين (الزبارة) ودخلوا في معارك طويلة مع الإيرانيين، ولكنهم انتصروا عليهم نهائيا عام 1783، وقد تحالفت معهم قبائل قطرية، مثل آل مسلم من الحويلة،

وآل بن علي من الفويرط، وآل سودان من الدوحة، وآل بو عينين من الوكرة، والقبيسات من العديد، وآل السليط من الدوحة، والمنانعة من أبو الظلوف، والسادة من داخل قطر.وتحولت البحرين من مستعمرة إيرانية إلى إمارة عربية يحكمها شيوخ آل خليفة من العتوب، وبنوا أسطولاً تجارياً مهماً، وازدهرت تجارة اللؤلؤ، وحركة نقل البضائع. في عام 1868 وقعت بريطانيا معاهدة مع الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، وكان شيخ آل خليفة هو محمد بن خليفة، ولكنه فر إلى قطر خوفا من البريطانيين، وقد بدأت بريطانيا في تلك الفترة سلسلة من المعاهدات مع شيوخ القبائل المسيطرة على ساحل الخليج، حتى إنه كان يسمى الساحل المعاهد.وفي 1869 تولى الشيخ عيسى بن علي الإمارة، وأجرى في عام 1897 تنظيما لانتقال الحكم في ذريته، وعين ابنه الشيخ حمد ولياً للعهد، ووثق ذلك في وثيقة وقع عليها عدد كبير من وجهاء البحرين، وطلب أيضاً مصادقة الحكومة البريطانية على ذلك، واعترفت حكومة الهند البريطانية بتنصيب الشيخ حمد وليا للعهد، وصدقت الحكومة البريطانية المركزية، ولكنها تأخرت في إبلاغ الشيخ عيسى حتى عام 1901 لأنها كانت تريد من الشيخ عيسى ملاحقة بعض الشيوخ والقبائل المزعجة لبريطانيا. وظل الحكم ينتقل سلمياً في أبنائة حتى اليوم.

سلسلة حكام البحرين

مدة الحكم	الحاكم
1783–1794	أحمد بن محمد بن خليفة الفاتح المؤسس
1794–1821	سلمان بن أحمد بن محمد
1821–1842	عبد الله بن أحمد بن محمد
1842–1867	محمد بن خليفة بن سلمان

مدة الحكم	الحاكم
1869-1867	علي بن خليفة بن سلمان
خلال 1969	محمد بن عبد الله بن أحمد
1932-1869	عيسى بن علي بن خليفة
1942-1932	حمد بن عيسى بن علي بن خليفة
1961-1942	سلمان بن حمد بن عيسى بن علي
1999-1961	عيسى بن سلمان بن حمد بن عيسى
منذ 1999	حمد بن عيسى بن سلمان

4 - الكويت

نشأت الكويت في الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي في عام 1613م حينما توافدت مجموعة من الأسر والقبائل إلى هذه المنطقة قادمة من شبه الجزيرة العربية، وبعد فترة اختارت القبائل حاكما لها من أسرة آل الصباح وظلت هذه الأسرة تحكم الكويت منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى.

سلسلة حكام الكويت

مدة الحكم	الحاكم
(-)- 1776	صباح الأول بن جابر
1776- 1814	عبد الله الأول بن صباح الأول
1814 - 1859	جابر بن عبد الله الأول
1859 - 1866	صباح بن جابر بن عبد الله
1866 - 1892	عبد الله بن صباح
1892 - 1896	محمد بن صباح

مدة الحكم	الحاكم
1896 – 1915	مبارك الصباح (مبارك الكبير)
1915-1917	جابر المبارك الصباح
1917-1921	سالم المبارك الصباح
1921-1950	أحمد لاجابر الصباح
-1950 1965	عبد الله السالم الصباح
1965-1977	صباح السالم الصباح
منذ1977	جابر الأحمد الصباح

ملاحظة

- ❖ غير معلوم تحديدا متى تولى صباح الأول الحكم.
- ❖ قتل محمد بن صباح على يد أخيه مبارك عام 1896 وانتقل العرش إليه.

أجريت أول انتخابات تشريعية في الكويت عام 1938 ووضعت مسودة للدستور كانت أهم بنوده تنص على التخلص من التبعية للاحتلال البريطاني إلا أن الحرب العالمية الثانية أخرت الحياة النيابية الكويتية، واكتفي فقط بمجلس استشاري آنذاك. وفي عام عام 1960 وافقت بريطانيا للحكومة الكويتية على إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول العربية، كما تخلت لتلك الحكومة عن حق حماية الأجانب المقيمين على أرضها، وتفاوض الشيخ عبد الله الصباح مع بريطانيا من أجل الاستقلال، وتوصل الجانبان إلى معاهدة وقعت في 19 يونيو/ حزيران 1961 ألغت بريطانيا بموجبها معاهدة 1899 ووقعت بدلاً منها اتفاقية «الدفاع والصداقة» واعترفت بالتالي باستقلال الكويتوفي عام 1962 أعلن الدستور الكويتي المؤقت الذي يجعل من الأمير عبد الله سالم الصباح

رئيساً للدولة والحكومة، وينص الدستورعلى أن الكويت إمارة وراثية محصورة في الذكور من خط مبارك من عائلة الصباح وذلك عن طريق ولاية العهد، ويعين ولي العهد بتزكية من أحد أعضاء الأسرة، ثم تعرض التزكية على مجلس الأمة في جلسة خاصة، وتتم مبايعة ولي العهد بموافقة أغلبية الأعضاء، ثم يصدر مرسوم أميري بهذا التعيين، وتتم الإجراءات خلال سنة من توليته.

5 - المملكة العربية السعودية

قامت الدولة السعودية في نجد عام 1746 على يد محمد بن سعود، ولكن البداية القوية الحديثة تعود إلى الملك عبد العزيز بن سعود الذي استرد الملك من آل رشيد، ووسع مملكته حتى شملت الحجاز وعسير وسواحل الخليج العربي (المملكة العربية السعودية في حالتها الراهنة) وبعد وفاة الملك عبد العزيز عام 1953 انتقل الحكم إلى ابنه سعود، ثم انتقل بين الأخوة من أبناء عبد العزيز، وقد قام الملك فيصل عام 1964 بحركة سياسية عزل فيها الملك سعود، وفي عام 1975 قتل الملك فيصل على يد أحد أبناء إخوانه، فتولى الملك أخوه خالد الذي توفي في عام 1982 ليتولى الملك أخوه فهد، وأسندت ولاية العهد إلى أخيه الأمير عبد لله.

كان نظام الحكم في الدولتين السعوديتين الأولى والثانية بسيطاً، يعتمد على الحاكم الذي سمي بالإمام، ويعاونه مجلس شورى مكون من بعض العلماء والأعيان والأمراء وحكام الأقاليم، ويستعين بجيش بسيط التكوين. وشهدت الدولة السعودية الثانية التي تبدأ منذ استعادة الإمام تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود الحكم في الدرعية عام 1820 وتنتهي باستيلاء أمير جبل شمر محمد بن عبد الله بن رشيد على الرياض وبسط نفوذه على نجد عام 1891

ورحيل آخر حكامها الإمام عبد الرحمن بن فيصل عنها إلى قطر والبحرين ثم الكويت، وانتهت هذه الفترة بتدخل خورشيد باشا القائد العسكري التركي التابع لمحمد علي الذي أجبر الأمير فيصل على الاستسلام ليتولى الحكم خلفاً له الأمير خالد بن سعود، وهو من الأمراء السعوديين الذين كان إبراهيم باشا قد نفاهم إلى مصر والمحسوبين على السياسية المصرية في إقليم نجد، إلا أن النجديين نفروا من سياسته فخلعوه عام 1842 ليتولى الحكم من بعده عبد الله بن ثنيان بن إبراهيم بن سعود، ولم يستمر حكمه لأكثر من عام ونصف، حيث تمكن الأمير فيصل بن تركي من استعادة إمارته بعد أن أطلق محمد علي سراحه، ومن هنا بدأت الفترة الثانية للدولة السعودية الثانية التي تميزت بالاستقرار النسبي، ودان لها القسم الأكبر من شبه الجزيرة العربية كالإحساء والقطيف ووادي الدواسر وعسير والجبل والقصيم وغيرها.

وبدأت الدولة السعودية الثالثة التي أسست للدولة الحديثة عندما استعاد الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الرياض عام 1902 من آل رشيد بفرقة مكونة من 42 رجلاً واستطاع بالفعل دخول قصر «المصمك» وقتل عجلان ابن محمد أحد عمال ابن الرشيد المقربين، أما الأمير عبد العزيز بن متعب بن رشيد نفسه فكان في حفر الباطن. ولم يهتم بالأمر كثيراً على اعتبار أنه سيحصل على مدد من الأتراك يعود به لغزو الرياض والكويت نفسها.

طلب الأمير عبد العزيز من أبيه أن يتولى هو الحكم، وفي اجتماع بالمسجد الكبير بالعاصمة السعودية الرياض عقب صلاة الجمعة أعلن الإمام عبد الرحمن تنازله عن الإمارة لولده عبد العزيز، فوافق عبد العزيز على أن يساعده والده في أمور الحكم، وتمت البيعة للأمير عبد العزيز في المسجد نفسه. وفي عام 1924

قرر عبد العزيز وقوات الأخوان التابعة له غزو الحجاز وتمكن من ذلك بالفعل في عام 1924، وفي العام المذكور اجتمع أعيان مكة والطائف وأجبروا الحسين على التنازل عن الملك وتنصيب ابنه علي ملكاً مقيداً بدستور مجلسين وطنيين.

ورأى االملك علي بن الحسين أن الوضع العسكري في مكة ضعيف فانسحب إلى جدة وأخذ ينظم قواته هناك، في ذلك الأثناء نجحت قوات الإخوان من دخول مكة في أكتوبر/تشرين أول 1924 ثم المدينة المنورة في عام 1925، واستسلمت جدة بعد ذلك بقليل، وتنازل الملك علي عن الحجاز وسافر إلى الخارج، وبذلك توحدت نجد والحجاز تحت سلطة الأسرة السعودية، وفي مطلع عام 1926 نودي بالسلطان عبد العزيز ملكاً على نجد والحجاز.وفي عام 1932 أطلق رسمياً على المنطقة التي يحكمها عبد العزيز آل سعود اسم المملكة العربية السعودية. واعترف الاتحاد السوفيتي بالمملكة الجديدة، ثم تبعتها فرنسا والمملكة المتحدة.

سلسلة حكام السعودية

مدة الحكم	الحاكم
1765-1746	محمد بن سعود
1803-1765	عبد العزيز الأول
1814-1803	سعود بن عبد العزيز
1818-1814	عبد الله الأول بن سعود
1822-1818	الحكم العثماني
1834-1823	تركي بن عبد الله
1837-1834	خالد بن سعود

مدة الحكم	الحاكم
1841-1837	عبد الله الثاني بن ثنيان (نائبا لمحمد علي)
1843-1841	فيصل الأول (المرة الثانية)
1865-1843	عبد الله الثالث بن فيصل المرة الأولى
1871-1865	سعود بن فيصل
1874-1871	عبد الله الثالث المرة الثانية
1887-1874	غزو محمد بن رشيد حاكم حائل، مع بقاء عبد الله حاكماً للرياض من قبل ابن رشيد حتى 1889
1891-1889	عبد الرحمن بن فيصل
1891 - 1902	محمد بن فيصل (المطوع) (نائب حاكم تحت سلطة آل رشيد)
1953-1902	عبد العزيز الثاني
1964-1953	سعود بن عبد العزيز
1975-1964	فيصل الثاني بن عبد العزيز
1982-1975	خالد بن عبد العزيز
منذ 1982	فهد بن عبد العزيز

ملاحظات:

- ❖ تنازل عبد الرحمن بن فيصل لابنه الأمير عبد العزيز عن الحكم.
- ❖ أجبر الملك سعود بسبب مرضه على التنازل عن العرش لأخيه الأمير فيصل.
- ❖ اغتيل الملك فيصل بن عبد العزيز على يد ابن أخيه الأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز وانتقلت السلطة بطريقة سلمية إلى ولي عهده الأمير خالد بن عبد العزيز.

6 - قطر

بدأت قطر الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر عندما أسس الشيخ محمد بن ثاني إمارة تابعة للدولة العثمانية، كما عقد معاهدة مع بريطانيا عام 1868 وظلت تبعية قطر للدولة العثمانية قائمة حتى عام 1913 وهو العام الذي تنازلت فيه الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى عن هذه التبعية الشكلية لأهل قطر.وظلت معاهدة الحماية البريطانية قائمة حتى عام 1971 حيث استقلت قطر وانضمت إلى هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

نظام الحكم في قطر وراثي في أسرة آل ثاني وهم من المعاضيد من آل بني علي/ قبيلة عيسى بن مطرف، وهي من قبائل بني تميم من نجد، وقد انتقل الحكم من محمد بن ثاني إلى أبنائه وأحفاده سلميا حتى عام 1972 عندما قام الشيخ خليفة بن حمد ولي العهد بعزل الشيخ أحمد استناداً إلى أنه صاحب الحق في الحكم.

سلسلة حكام قطر

مدة الحكم	الحاكم
1878-1850	محمد آل ثاني
1913-1878	قاسم بن محمد
1949-1913	عبدالله بن قاسم
1960-1949	علي بن عبد الله
1972-1960	أحمد بن علي
1995-1972	خليفة بن حمد بن عبد الله
منذ 1995	حمد بن خليفة

ملاحظات:

- ❖ عزل الشيخ أحمد بن حمد بن عبد الله ليتولى الحكم ولي عهده الشيخ خليفة بن حمد.
- ❖ عزل الشيخ خليفة بن حمد ليتولى الحكم ابنه وولي عهده الشيخ حمد بن خليفة.

7 - سلطنة عمان

تحكم أسرة آل بوسعيد عمان منذ عام 1746 حتى اليوم وكان حكمها يشمل أيضا شرق أفريقيا، وفي عام 1856 انقسمت السلطنة البوسعيدية إلى دولتين منفصلتين إحداهما في مسقط والأخرى في زنجبار ولكن حكم الأسرة انتهى في زنجبار عام 1964 بعد انقلاب عسكري.

تحكم أسرة آل بوسعيد عمان بدون دستور مكتوب حتى اليوم ولكن السلطة عملياً تنتقل من الأب إلى الابن منذ عام 1888 وقد عزل السلطان سعيد والده تيمور عام 1932 وظل يحكم حتى عام 1970 عندما عزله ابنه قابوس الذي يحكم عمان حتى اليوم. حصلت سلطنة عمان على عضوية جامعة الدول العربية عام 1971، وعلى عضوية منظمة الأوبك العالمية عام 1981، وأصبحت عضواً في مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه عام 1981.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 1996 صدر مرسوم سلطاني يحدد النظام الأساسي للدول العمانية، ويعتبر هذا المرسوم الذي يتكون من 81 مادة أول دستور لسلطنة عمان، شملت مواد الدستور طريقة اختيار من يخلف السلطان وصلاحياته، طبقاً للنظام الأساسي للدولة العمانية، ورئاسة مجلس الوزراء وتعيين نواب رئيس مجلس

الوزراء والوزراء، ويمنع النظام الجديد الوزراء من امتلاك حصص في الشركات التي تقوم بأعمال مع الحكومة، كما ينشئ هيئة تشريعية عمانية من مجلسين. وبذلك فالسلطان هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في الوقت نفسه، ومجلس الوزراء يعينه السلطان.

وبالنسبة للهيئة التشريعية في عمان فتتكون من مجلسين، الأول الهيئة التشريعية وتتكون من 41 عضواً يعينهم السلطان ولهم سلطة استشارية فقط. والثاني مجلس الشورى ويتكون من 82 عضواً ينتخبهم مجموعة محددة من المقترعين، ولكن الاختيار الأخير يكون للسلطان ويحق له إلغاء نتائج الانتخابات، ولهذا المجلس سلطات محدودة تتمثل في اقتراح القوانين، وغير ذلك فسلطاته استشارية فقط، ومدة العضوية به أربع سنوات.

سلسلة حكام سلاطنة مسقط ثم سلاطنة زنجبار

في عمان وزنجبار

أولاً: السلطنة المتحدة

مدة الحكم	الحاكم
1783-1741	أحمد بن سعيد
1786-1783	سعيد بن أحمد
1792-1786	حمد بن سعيد
1806-1792	سلطان بن أحمد
1856-1806	سعيد بن سلطان

ملاحظة:

❖ بعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان اقتسمت السلطنة بين عمان وزنجبار.

ثانياً: في عمان

الحاكم	مدة الحكم
1866-1856	ثويني بن سعيد
1868-1866	سالم بن ثويني
1870-1868	عزان بن قيس
1888-1870	تركي بن سعيد
1913-1888	فيصل بن تركي
1932-1913	تيمور بن فيصل
1970-1932	سعيد بن تيمور
منذ 1970	قابوس بن سعيد

ملاحظة:

❖ عزل السلطان قابوس والده السلطان سعيد بن تيمور وتولى الحكم منذ عام 1970.

ثالثاً: في زنجبار

مدة الحكم	الحاكم
1870-1856	ماجد بن سعيد
1888-1870	برعش بن سعيد
1893-1890	علي بن سعيد
1896-1893	حمد
1902-1896	حمود
1911-1902	علي بن حمود

مدة الحكم	الحاكم
1960-1911	خليفة
1963-1960	عبد الله بن خليفة
1964-1963	جمشيد بن عبد الله

8 - المملكة المغربية

يحكم الأشراف من أبناء الحسن بن علي المغرب على نحو متصل منذ عام 1511م وقد حكم الأدارسة وهم من الأشراف الحسنيين المغرب في الفترة 789 926م ثم انتهت دولتهم حتى عاودوا حكم المغرب بعد سبعمائة عام، وبقيت المغرب مستقلة في عهد الأشراف ولم تخضع للدولة العثمانية كما حدث لجميع البلدان العربية، وكان يحكم أولا الأشراف السعديون من أبناء محمد حفيد الحسن واختفى آخر سلاطين السعديين عام 1659 ليحل مكانهم الأشراف الفيلاليون الذين قضوا على الوجود البرتغالي في المغرب ودخلوا في حرب مع الفرنسيين عام 1844 ومع الأسبان عام 1859 ثم فرضت الدولتان الحماية على المغرب إلى أن استقلت المغرب عام 1956 في عهد الملك محمد الخامس من ملوك الأسرة الفيلالية. وبعد وفاة الملك محمد الخامس عام 1961 انتقل الحكم إلى ابنه الحسن الثاني، ثم انتقل الملك إلى ابنه محمد السادس عام 1999.

صدر الدستور المغربي عام 1962، وفي عام 1970 أعلن الملك الحسن الثاني العودة إلى الحياة النيابية وصدور دستور جديد ووقعت في تلك الأثناء محاولتان انقلابيتان من المؤسسة العسكرية منيتا بالفشل، الأولى قادها الجنرال محمد المذبوح والكولونيل محمد عبابو في يوليو/ تموز 1971 والثانية قادها وزير الداخلية الجنرال محمد أوفقير.

بعد هذين المحاولتين صدر دستور جديد للبلاد في عام 1972 ووسع من هامش الديمقراطية. وفي عام 1992 أجري استفتاء شعبي على إجراء تعديلات دستورية، ثم أدخلت تعديلات على الحياة النيابية المغربية في عام 1996.

توفي الملك المغربي الحسن الثاني في عام 1999 عن عمر يناهز السبعين عاماً ليخلفه بطريقة طبيعية ابنه وولي عهده محمد السادس.

سلسلة الحكم في المغرب

أولاً: السعديون

مدة الحكم	الحاكم
1517-1511	محمد المهدي القائم بأمر الله في سوس
1540-1517	أحمد الأعرج في مراكش
1557-1517	محمد الشيخ المهدي بن محمد في سوس ثم فاس
1574-1557	عبد الله الغالب
1576-1574	محمد المتوكل المسلوخ
1578-1576	عبد الملك بن محمد الشيخ المهدي
1603-1578	أحمد المنصور
1603-1578	محمد الشيخ المأمون
1603-1578	عبد الله الواثق في مراكش
1623 /1034	زيدان الناصر أولاً في فاس فقط
1631-1623	عبد الملك بن زيدان في مراكش فقط
1636-1631	الوليد
1654-1636	محمد الأصغر
1659-1654	أحمد العباس

ملاحظة:

- تنافس أولاد أحمد المنصور (محمد الشيخ المأمون وعبد الله الواثق وزيدان الناصر) على الخلافة وحكم كل منهم فترة وجيزة من عام 1603
- اضمحلت وحدة السلطنة أواخر القرن السابع عشر مع ظهور الحركات التحررية في أجزاء مختلفة من البلاد المغربية، وفي عام 1659 اختفى آخر سلاطنة السعديين، مما مهد الطريق أمام مولاي الراشد ومولاي إسماعيل (من شرفاء الفلالية) لاستعادة سلطةالشرفاء وبسطها على جميع أنحاء البلاد.

ثانياً: الفلاليون

مدة الحكم	الحاكم
1631-1635	محمد الأول الشريف في تافلالت
1635-1664	محمد الثاني بن محمد الأول
1664-1672	الراشد
1672-1727	إسماعيل السمين
1727-1729	أحمد الذهبي
1729-1735	عبد الله
1757-1790	محمد الثالث بن عبد الله
1790-1792	يزيد
1792-1793	هشام
1793 - 1822	سليمان
1822-1859	عبد الرحمن
1859-1873	محمد الرابع بن عبد الرحمن
1873-1895	الحسن الأول بن محمد

مدة الحكم	الحاكم
1907-1895	عبد العزيز
1912-1907	الحافظ
1927-1912	يوسف
1953-1927	محمد الخامس المرة الأولى
1955-1953	محمد بن عرفة
1962-1955	محمد الخامس المرة الثانية
1999-1962	الحسن الثاني بن محمد الخامس
منذ 1999	محمد السادس

ملاحظة:

- ❖ كانت السلطة خلال الفترة من 1729-1735 في يد عبد الله وكان ينازعه فيهاعدد من المطالبين بالحكم.

ثالثاً: الدول الجمهورية

9 - تونس

استقلت تونس عن الاحتلال الفرنسي عام 1956، وفي العام التالي (1957) أعلنت الجميعية التأسيسية إلغاء الملكية وإعلان الجمهوية واختيار الحبيب بورقيبة رئيساً بصورة مؤقتة، وفي الأول من يناير/ كانون ثاني 1959 صدر الدستور الأول لتونس وأجري اقتراع عام على منصب الرئيس فاز فيه الحبيب بورقيبة، وتكرر الحال في أعوام 1964 ثم في عام 1971، وفي عام 1974 اختير بورقيبة كرئيس لتونس مدى الحياة.

سلسلة حكام تونس

مدة الحكم	الحاكم
1735-1705	علي الترك
1756-1735	علي بن الحسين
1759-1756	محمد الرشيد
1782-1759	علي الثاني بن الحسين
1814-1782	حموده بن علي
1814/10-9	عثمان بن علي
1824-1814	محمود بن محمد
1835-1824	الحسين الثاني بن محمود
1837-1835	المصطفى بن محمود
1855-1837	أحمد بن مصطفى
1859-1855	محمد بن الحسين
1882-1859	محمد الصادق
1902-1882	علي مودات بن الحسين
1906-1902	محمد الهادي
1922-1906	محمد الناصر
1929-1922	محمد الحبيب
1942-1929	أحمد بن علي
1943-1942	محمد المنصف
1957-1943	محمد الأمين

حكام تونس منذ الاستقلال

مدة الحكم	الحاكم
1987-1957	الحبيب بورقيبة
منذ 1987	زين العابدين بن علي

ظل الحبيب بورقيبة على رأس السلطة في تونس طيلة ثلاثين عاماً (1957-1987) إلى أن تدهورت حالته الصحية، فانتقلت السلطة إلى الوزير الأول (رئيس الوزراء) زين العابدين بن علي الذي استطاع الحصول على تقرير طبي من سبعة من كبار الأطباء التونسيين يؤكد إصابة بورقيبة بأمراض الشيخوخة وعدم قدرته من الناحية الذهنية على إدارة شؤون الحكم. وفي الثاني من أبريل/ نيسان 1989 أجريت انتخابات نيابية ورئاسية فاز فيها زين العابدين بن علي بمنصب رئيس البلاد. في 20 مارس/ آذار 1994 أعيد انتخاب بن علي بعد انتخابات برلمانية ورئاسية، في 24 أكتوبر/ تشرين 1999 أعيد انتخاب بن علي في انتخابات شارك فيها للمرة الأولى مرشحون آخرون غيره، كما فازت المعارضة بـ 20 % من مقاعد البرلمان البالغة 182، وفازت النساء بـ 21 مقعداً.وعزل بحراك شعبي في كانون الأول 2010.

10 - الجزائر

بعد احتلال فرنسي دام لأكثر من 130 عاماً وبعد ثورة شعبية راح ضحيتها أكثر من مليون شهيد، أعلن الجنرال الفرنسي شارل ديغول انسحاب قواته من الجزائر، فنالت استقلالها في يوليو/ تموز 1962، وتشكلت أول حكومة وطنية مؤقتة برئاسة فرحات عباس. وعلى مدى العقود الماضية حكم الجزائر:

رؤساء الجمهورية في الجزائر

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
فرحات عباس	1962 - 1963	انقلاب عسكري
أحمد بن بيلا	1963 - 1965	انقلاب عسكري
هواري بو مدين	1965 - 1978	وفاة طبيعية
رابح بيطاط	1978 - 1979	مؤقت
الشاذلي بن جديد	1979 - 1991	استقالة
محمد بوضياف	1991 - 1992	اغتيال
مجلس عسكري	1992 - 1994	-
الأمين زروال	1994 - 1999	استقال
عبد العزيز بوتفليقة	منذ 1999	-

في سبتمبر/ أيلول من عام 1962 انتخب فرحات عباس رئيساً للجمهورية وأحمد بن بيلا رئيساً للوزراء، وفي 13 سبتمبر/ أيلول 1963 انتخب أحمد بن بيلا رئيساً جديداً لمدة خمس سنوات، فجمع بين رئاسته للحكومة والدولة ومنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي العام نفسه قاد آيت أحمد تمرداً في منطقة القبائل والعقيد شعباني قائد الجيش الذي ألقي القبض عليه وأعدم.وفي 19 يونيو/ حزيران 1965 تزعم قائد جيش التحرير هواري بومدين انقلاباً عسكرياً أطاح بالرئيس أحمد بن بلا، وشكل العقيد مجلساً للرئاسة أطلق عليه مجلس قيادة الثورة برئاسته وعضوية عشرين عضواً وكان من الأسماء اللامعة في ذلك المجلس عبد العزيز بوتفلية وزير الخارجية آنذاك، وفي عام 1967 أعلنت الجزائر نفسها دولة اشتراكية.

ظل هواري بومدين يحكم الجزائر حتى وفاته في السابع

والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول 1978 فخلفه رابح بيطاط رئيس الجمعية الوطنية «الهيئة البرلمانية» كرئيس مؤقت، حيث ينص الدستور على أن يتولى رئيس الجمعية الوطنية منصب الرئاسة لمدة خمسة وأربعين يوماً في حالة خلوه فجأة لحين انتخاب رئيس جديد للبلاد.

حدث صراع سياسي على السلطة داخل جبهة التحرير الوطنية، ودامت اجتماعاتها لاختيار مرشح لمنصب الرئيس سبعة أيام انتهت باختيار الشاذلي بن جديد، الذي أجري استفتاء شعبياً عليه في السابع من فبراير/ شباط 1979 كانت انتهى بفوزه بمنصب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات. وفي عام 1980 شهدت الجزائر تنامي الاضطرابات في منطقة الأمازيغ وبالأخص في منطقة تيزي وزو للمطالبين بمزيد من الاستقلالية الثقافية، وأعيد انتخاب الشاذلي بن جديد لفترة رئاسية ثانية في يناير/ كانون الثاني 1984 تنتهي في عام 1989. وفي عام 1988 وقعت مظاهرات عنيفة احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد راح ضحيتها حوالي 500 قتيل، وفي 26 ديسمبر/ كانون الأول 1991 أجريت انتخابات في البلاد حققت فيها جبهة الإنقاذ الإسلامي فوزاً كبيراً كان سيمكنها من تشكيل الحكومة، لولا تدخل الجيش وإلغائه نتائج الجولة الثانية من تلك الانتخابات في يناير/ كانون الثاني 1992 وإعلانه الأحكام العرفية، مما أدى إلى اندلاع عمليات عنف في البلاد راح ضحيتها بحسب المصادر الرسمية أكثر من 100 ألف قتيل.

استقال الشاذلي بن جديد من الحكم ليخلفه محمد بوضياف الذي كان يعيش في المغرب منذ عقود طويلة، ولم يدم حكمه غير عدة أشهر، إذ اغتيل نهاية عام 1992. وتشكل مجلس عسكري من خمسة ضباط تولوا حكم البلاد حتى اختارت المؤسسة العسكرية

الأمين زروال رئيساً جديداً للبلاد خلفاً لمحمد بوضياف في عام 1994، وأجريت انتخابات برلمانية في يونيو/ تموز 1997 اشترك فيها عشرة أحزاب حقق حزب الرئيس الأمين زروال المركز الأول وفاز بـ 155 مقعداً وجاء في المركز الثاني حزب مجتمع السلم بزعامة محفوظ نحناح بعدد مقاعد وصل 65 مقعداً. وفي 15 أبريل/ نيسان 1999 انتخب عبد العزيز بوتفيلقة رئيساً للجمهورية بعد أن انسحب المرشحون الآخرون الذين كانوا يتنافسون على هذا المنصب.

11 - جيبوتي

أعلنت فرنسا جيبوتي مستعمرة خارجية لها في عام 1946، وبعد كفاح سياسي حصلت على استقلالها في يونيو/ تموز 1977، وانتخب زعيم حزب الرابطة الشعبية حسن غوليد رئيساً للجمهورية الوليدة.

رؤساء جيبوتي

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
حسن غوليد	1977–1999	انتهاء ولايته
إسماعيل عمر غيله	منذ 1999	

مع الأشهر الأولى لحكم غوليد بدأ في اتباع سياسية تستهدف إبعاد العفاريين عن المراكز الحساسة (معروف أن جيبوتي تتكون من قوميتين كبيرتين هما عفار والعيسي)، فحدثت اضطرابات كادت تطيح بحكم غوليد مما اضطره إلى التعايش السياسي مع العفار، وأفرج عن عدد كبير من المسجونين السياسيين مما أوجد نوعاً من الاستقرار.

ظل الرئيس حسن غوليد في الحكم منذ عام 1977 حتى عام 1999، وفي ذلك العام قرر عدم خوض انتخابات الرئاسة التي جرت، مما أتاح الفرصة لمدير الديوان الرئاسي إسماعيل عمر غيله للفوز فيها ليصبح الرئيس الثاني للبلاد منذ الاستقلال

12- العراق

كان العراق جزءا من الدولة العثمانية، وفي عام 1920 أقام الملك فيصل بن الحسين مملكة في العراق من خلال معاهدة مع بريطانيا، وفي عام 1932 استقل العراق وشارك في عصبة الأمم.

حكام العراق من 1921

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
فيصل الأول	1933-1921	وفاة طبيعية
غازي الأول	1939-1933	وفاة بحادث سيارة
فيصل الثاني	1958-1939	انقلاب عسكري أدى إلى قتله
عبد الكريم قاسم	1963-1958	انقلاب عسكري
عبد السلام عارف	1966-1963	اغتيال
عبد الرحمن عارف	1968-1966	انقلاب سياسي عنيف
أحمد حسن البكر	1979-1968	أجبر على الاستقالة
صدام حسين	2005-1979	إعدام بعد محاكمة

طالب الملك فيصل الأول بالإلغاء الانتداب البريطاني مع التوقيع على تحالف مع بغداد، وقد وافقت بريطانيا وظهر التحالف البريطاني العراقي إلى الوجود عام 1922 وفي عام 1925 أجريت

أول انتخابات برلمانية.

توفي الملك فيصل سنة 1933 وخلفه ابنه غازي الأول الذي ألغى الأحزاب وفرض نوعاً من الحكم الشمولي في البلاد، مما أدى إلى ثورة القبائل الكردية وعزز من مكانة الجيش. واستمر الملك غازي في الحكم حتى توفي في حادث سيارة سنة 1939. وتولى فيصل الثاني ابن الملك غازي الحكم تحت الوصاية وهو لم يبلغ الثالثة من عمره، وكان نوري السعيد هو الذي يدير الدولة، واندلعت في هذه الأثناء (1941) ثورة رشيد عالي الكيلاني، واستمرت حالة من عدم الاستقرار تخيم على الأوضاع السياسية في العراق تخللتها ثورة القبائل الكردية عامي 1945 /1946 ثم معاهدة التعاون العسكري المشترك بين العراق والأردن عام 1947، وانتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول 1952 التي طالبت بانتخابات مباشرة والحد من صلاحيات الملك، وفي عام 1958 وقع العراق والأردن على اتحاد فيدارلي فيما بينهما إلا أن الإنقلاب العسكري الذي قاده عبد الكريم قاسم عجل بسقوط الملكية بعد أن قتل الملك فيصل الثاني وخاله عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد ثم أعلنت الجمهورية.

قاد حزب البعث انقلاباً على عبد الكريم قاسم في 8 فبراير/ شباط 1963، وأصبح عبد السلام عارف الذي لم يكن بعثياً رئيساً للعراق، وبعد موت عبد السلام عارف في عام 1966 تولى الحكم من بعده أخوه عبد الرحمن عارف. وفي 17 يوليو/ تموز 1968 قاد حزب البعث بالتنسيق مع بعض العناصر غير البعثية انقلاباً ناجحاً بقيادة أحمد حسن البكر الذي أصبح رئيساً جديداً للبلاد. استمر حكم البكر حتى عام 1979 حينما أجبر على الاستقالة ليخلفه الرئيس صدام حسين الذي اعدم بعد الغزو الأمريكي للعراق.

13 - سوريا

أقام الملك فيصل مملكة في سورية بعد الحرب العالمية الأولى ولكنها سقطت على يد الاحتلال الفرنسي عام 1920، وحصلت سوريا على استقلالها، وأعلنت الجمهورية في 17 إبريل/ نيسان 1946، غير أن السنوات التي تلت الاستقلال لم تشهد استقراراً في الحكم وحدثت خلالها العديد من الانقلابات العسكرية.

سلسلة الحكام في سوريا (1932 إلى 2011)

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
محمد على العابد	1932 - 1936	-
هاشم الأتاسي المرة الأولى	1936-1939	-
ناصوحي سالم البخاري مؤقت	7-10/1939	-
بهاء الدين الخطيب رئيس مجلس المفوضين	1939-1941	-
خالد العظم رئيس مجلس الوزراء	4-9/1941	-
الشيخ تاج الدين الحاساني	1941 - 1943	-
جميل الألوسي بالوكالة	7-3/1943	-
عطا الأيوبي	1943-1949	-
شكري القوتلي المرة الأولى	1943-1949	-
حسني الزعيم انقلاب عسكري هو الأول من نوعه في الوطن العربي	3-8/1949	-
محمد سامي حلمي الحناوي رئيس المجلس العسكري الأعلى	14-15/8/1949	-
هاشم الأتاسي المرة الأولى	1949-1951	-
أديب الشيشكلي المرة الأولى	2-3/12/1951	-
فوزي السلو	1951-1953	-

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
أديب الشيشكلي المرة الثانية	1954-1953	العزل بالقوة
مأمون الكزبري المرة الأولى	25-1954/2/28	-
هاشم الأتاسي المرة الثانية	1956-1945	العزل بالقوة
شكري القوتلي المرة الثاني	1958-1955	العزل بالقوة
جزء من الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر	1961-1958	-
مأمون الكزبري المرة الثاني	9-1961/11	-
عزت أنوس	11-1961/12	-
ناظم القدسي	1963-1961	العزل بالقوة
لؤي الأتاسي رئيس مجلس قيادة الثور حتى 1964/5/13 ثم أصبح رئيس مجلس الرئاسة	3-1963/7	انقلاب عسكري
محمد أمين الحافظ	1966-1963	العزل بالقوة
نور الدين مصطفى الأتاسي	1970-1966	العزل بالقوة
سيد أحمد الحسن الخطيب فترة انتقالية	1971-1970	انقلاب سياسي عنيف
حافظ الأسد	2000-1971	سلمي بالوفاة الطبيعية
عبد الحليم خدام رئيساً بالوكالة	10-2000/7/17	انتهت مهمته الدستورية المؤقتة
بشار حافظ الأسد	منذ 2000/7/17	

كان شكري القوتلي أول رئيس جمهورية بعد الاستقلال إذ حكم سوريا في الفترة الواقعة من 1946 إلى 1949 حيث قاد حسني الزعيم في ذلك العام أول انقلاب عسكري تشهده سوريا بعد الاستقلال، واستمر حكم الزعيم خمسة أشهر فقط إلى أن قام سامي الحناوي بانقلاب عليه لكنه لم يبق في السلطة أكثر

من بضعة أشهر حيث أطاح به الانقلاب الثالث في ديسمبر/كانون أول من العام نفسه بقيادة أديب الشيشيكلي ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام 1970 كان تاريخ سوريا عبارة عن سلسلة من الانقلابات العسكرية.

عادت سوريا إلى الانقلابات بتسلم ناظم القدسي رئاسة الجمهورية حتى انقلاب 8 مارس/ آذار 1963 واستلام حزب البعث السلطة.وكان أول رئيس للدولة من ضباط حزب البعث الفريق أمين الحافظ (1963-1966)، وقد شهدت تلك الفترة تفجر الصراعات على السلطة بين البعثيين، واستمرت حتى بعد تسلم نور الدين الأتاسي الحكم ليصبح أول رئيس مدني من البعثيين. وقد سجن الأتاسي قرابة 22 عاماً في عهد الرئيس حافظ الأسد، وتوفي بعد الإفراج عنه بأربعة أشهر في باريس.

وتولى الحكم أحمد الخطيب لمدة أربعة أشهر لفترة انتقالية تمهيدا لانتخابات تشريعية حكم فيها حافظ الأسد الذي انتهى في عهده عصر الانقلابات، واستقرت سوريا في حكم قوي سيطر على جميع المؤسسات الدستورية والتشريعية. وقد توفي حافظ الأسد في العام الماضي (2000) وانتخب نجله بشار (34 عاماً) خلفاً له بعد أن عدل الدستور السوري في جلسة خاصة ليتم التغلب على عائق السن الذي كان يشترط بلوغ الرئيس الجديد أربعين عاماً.

14- لبنان

غلبت التركيبة السكانية وطبيعة التنوع الديني والمذهبي والسياسي في لبنان على خريطة تدول السلطة بها، فمنذ الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي عام 1946 واختيار بشاره الخوري أول رئيس

للبلاد حتى الآن شهدت خريطة السلطة أنماطا مختلفة من الصراع بعضها بالانقلابات العسكرية كما حدث مع كميل شمعون واللواء فؤاد شهاب وبعضها بالانقلاب السياسي كما حدث مع الرئيس شارل الحلو عام 1970.

سلسلة حكام لبنان

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
شارل ديباس	1934-1926	-
أنطوان أبو أرض	1934/1/30-2	-
حبيب السعد	1936-1934	-
إميل أده المرة الأولى	1941-1936	-
ألفريد نقاش	1943-1941	-
أيوب ثابت	1943/7-3	-
بيترو تراد	1943/9-7	-
بشارة الخوري المرة الأولى	1943/11-9	-
إميل أده المرة الثانية	1943/11/22-11	-
بيشاره الخوري المرة الثانية	1952-1943	العزل بالقوة
فؤاد شهاب المرة الأولى	1952/9/22-18	-
كميل شمعون	1958-1952	العزل بالقوة
فؤاد شهاب المرة الثانية	1964-1958	الاعفاء من المنصب
شارل الحلو	1970-1964	الاعفاء من المنصب
سليمان فرنجيه	1976-1970	العزل بالقوة
إلياس سركيس	1982-1976	انتهاء الولاية

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
بشير الجميل	8-1982/9	الاغتيال
أمين الجميل	1988-1982	سلمي
سليم الحص المرة الأولى	1989-1988	سلمي
رينيه معوض	5-1989/11/22	الاغتيال
سليم الحص المرة الثاني	22-1989/11/24	سلمي
إلياس هراوي	1998-1989	سلمي
إميل لحود	1998- 2005	سلمي
فراغ دستوري رئاسي	أيلول 2005 – تشرين الأول 2008	سلمي
ميشال سليمان	2008	سلمي

حصلت لبنان على استقلالها عن الاحتلال الفرنسي في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1943، وتولى بشاره الخوري رئاسة الجمهورية في 21 سبتمبر/ أيلول كما اختير رياض الصلح كأول رئيس للوزراء في العام نفسه.

اغتيل رياض الصلح في عمان عام 1952 على إثر اغتيال أنطون سعادة رئيس الحزب السوري القومي بعد اتهامه بحركة انقلابية عام 1949.

نظم اللبنانيون إضراباً عاماً طالبوا فيه بعزل بشارة الخوري من منصبه، وتدخل الجيش بقيادة اللواء فؤاد شهاب الذي تولي السلطة بصورة مؤقتة عقب استقالة بشارة الخوري وانتخب كميل شمعون رئيساً للجمهورية في 23 سبتمبر/ أيلول 1952 لمدة ست سنوات كما ينص الدستور اللبناني الصادر في مايو/ أيار 1926

والميثاق الوطني الصادر عام 1943.

رفض كميل شمعون التنازل عن السلطة رغم انتهاء فترة رئاسته الدستورية، مما أدى إلى تدخل الجيش وتولية اللواء فؤاد شهاب الحكم مرة أخرى في 23 سبتمبر/ أيلول 1958، وفي نهاية السنوات الست أعفي من منصبه، لتولى الحكم شارل الحلو بعد انتخابات غير مباشرة في 23 سبتمبر/ أيلول 1964.

وقعت محاولة انقلابية في عهد اللواء فؤاد شهاب بقيادة الضابطان شوقي خير الله وفؤاد عوض، وبمساندة من الحزب السوري القومي الاجتماعي لكنها باءت بالفشل.

استمر حكم الرئيس شارل الحلو حتى عام 1970 ثم أعفي من منصبه ليخلفه الرئيس سليمان فرنجية.

خلال الحرب الأهلية التي شهدتها لبنان منذ أواسط السبعينيات وحتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي، تنازع السلطة خلالها العديد من الميليشيات الطائفية المسلحةّ. وقد تولى الحكم خلال تلك الفترة المضطربة إلياس سركيس، ثم بشير الجميل بعد انتخابه من قبل البرلمان اللبناني رئيساً للجمهورية اللبنانية يوم 1982/8/23، ولكنه اغتيل مع عدد من زملائه في انفجار بمقر قيادة الكتائب في قطاع الأشرفية يوم 1982/9/14.

بعد اغتيال بشير الجميل تولى السلطة أخوه أمين الجميل منذ عام 1982 حتى عام 1988 حيث انتهت فترة رئاسته، فتشكلت حكومة مؤقتة مكونة من ستة من الضباط واختار العماد ميشيل عون رئيساً للوزراء إلا أن المسلمين رفضوا هذا الخيار، وتولى الوزارة رشيد كرامي ثم سليم الحص.

انتخب إلياس الهراوي رئيساً للبلاد عام 1995 وتولى الوزراة في عهده سليم الحص، وبعد ثلاث سنوات، تسلم السلطة الرئيس إميل لحود بعد انتخابات فاز فيها، وتولى الوزارة في عهده سليم الحص ثم رفيق الحريري، ثم انتخب ميشال سليمان رئيسا بعد فراغ رئاسي استمر قرابة سنتين..

15 - مصر

كانت مصر جزءاً من الدولة الإسلامية منذ الفتح الإسلامي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وقد قامت دول مستقلة في مصر مثل الإخشيديين والطوليين والفاطميين، وكانت مصر مركز الدولة الأيوبية والمملوكية، وفي عام 1517 أصبحت جزءاً من الدولة العثمانية، وبقي الحكم الفعلي فيها بيد المماليك، وفي عام 1805 عين محمد علي والياً للدولة العثمانية في مصر الذي أسس دولة مستقلة تتبع اسميا للدولة العثمانية وبقي الحكم في أسرة محمد علي حتى قيام ثورة 23 يوليو عام 1952 التي أجبرت الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه الطفل أحمد فؤاد الثاني ثم ألغيت الملكية عام 1953 واختير اللواء محمد نجيب رئيساً للجمهورية، وفي عام 1954 نحي نجيب ليحل مكانه جمال عبد الناصر الذي كان الحاكم الفعلي منذ قيام الثورة عام 1952 و بعد وفاة عبد الناصر عام 1970 انتقلت السلطة سلمياً إلى نائبه محمد أنور السادات وبعد اغتيال السادات عام 1981 على يد مجموعة من الجيش المصري فقد انتقلت السلطة سلمياً لنائبة محمد حسني مبارك. الذي جددت له الرئاسة في استفتاء شعبي كل خمس سنوات منذ عام 1982.

سلسلة الحكام في مصر

1- أسرة محمد علي (1805- 1952)

مدة الحكم	الحاكم
1805 -1848	محمد علي
4-10/1848	إبراهيم بن محمد علي
1848 - 1854	عباس الأول
1854 - 1863	سعيد
1863 - 1879	إسماعيل اتخذ لقب الخديوي
1879 - 1892	توفيق
1892 - 1914	عباس حلمي الثاني
1914 - 1917	حسين كامل اتخذ لقب السلطان
1917 - 1936	أحمد فؤاد الأول اتتخذ لقب الملك عام 1922
1936-1952	فاروق تولى السلطة بعد بلوغ سن الرشد عام 1938
1952-1953	أحمد فؤاد الثاني تحت مجلس وصاية لصغر سنه

ملاحظات

❖ عزل الخديوي توفيق بضغط من الانجليز

❖ أجبر الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه بعد الثورة عام 1952 وخرج من مصر إلى إيطاليا، وتوفي في المهجر عام 1976.

2- سلسلة حكام مصر بعد انقلاب 23 يوليو

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
محمد نجيب	1953–1954	أجبر على الاستقالة
جمال عبد الناصر	1956–1970	وفاة طبيعية
محمد أنور السادات	1970–1981	اغتيال
محمد حسني مبارك	منذ 1981 – 2011	عزل
المجلس العسكري	2011	

16 - السودان

حصل السودان على استقلاله عام 1956 تحت نظام حكم مدني برئاسة إسماعيل الأزهري، وعبد الله خليل رئيساً للوزراء، وأطاح انقلاب عسكري برئاسة الجنرال إبراهيم عبود، وظل الحكم العسكري قائماً حتى أطاحت به سلسلة من الاضرابات والمظاهرات أجبرت عبود على التنازل عن السلطة وتولي الصادق المهدي (حزب الأمة) رئاسة الدولة ومحمد أحمد المحجوب (حزب الاتحاد) رئاسة الحكومة، وهي حالة فريدة أن تعود السلطة بالقوة من أيدي العسكريين إلى المدنيين، وفي 1969/5/19 أطاح انقلاب عسكري بقيادة جعفر النميري بالحكم المدني الذي أقام حكماً عسكريا حتى عام 1985 عندما أطاح به عصيان مدني جعل الجيش بقيادة الجنرال سوار الذهب يتدخل وعزل النميري ويقيم حكماً انتقاليا برئاسته لمدة سنة واحدة ثم أجريت انتخابات عامة جاءت بحزب الأمة برئاسة الصادق المهدي إلى الحكم بالائتلاف مع حزب الاتحاد، وفي عام 1987 خرج الاتحاد من الائتلاف ليحل مكانه حزب الجبهة الإسلامية القومية برئاسة د. حسن الترابي، وفي عام 1989 أطاح انقلاب عسكري بقيادة عمر البشير بحكومة الصادق

المهدي، وعززت الحكومة العسكرية المتحالفة مع الحركة الإسلامية وجودها بانتخابات برلمانية ورئاسية

سلسلة الحكم في السودان

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
إسماعيل الأزهري	1958 1956	انقلاب عسكري
الجنرال إبراهيم عبود	1964 1958	أجبر على التنازل بفعل المظاهرات والإضرابات لحكومة مدنية يرأسها المهدي
الصادق المهدي	1969 1964	أطاح به انقلاب عسكري بقيادة النميري
جعفر النميري	1985 1969	أطاح به عصيان مدني أدى إلى تدخل الجيش وإقامة حكومة انتقالية تمهيداً لانتخابات عامة
الجنرال عبد الرحمن سوار الذهب	1986 1985	سلم السلطة لحكومة مدنية
الصادق المهدي	1989 1986	انقلاب عسكري بقيادة بقيادة الرئيس الحالي عمر البشير
عمر أحمد البشير	1989	جاء بانقلاب عسكري بالتحالف مع الحركة الإسلامية ثم عزز حكمه بانتخابات رئاسية وبرلمانية

وفي عام 2001 حدث اختلاف بين البشير رئيس الجمهورية والترابي رئيس البرلمان ورئيس حزب المؤتمر الشعبي الحاكم أدى إلى تنحية الترابي عن المشاركة في الحكم، ثم ألقي القبض عليه بعد المذكرة التي وقعها مع جون غرانغ زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان.

17 - **ليبيا**

أعلن عن استقلال المملكة الليبية المتحدة في 24 ديسمبر/ كانون الأول 1951 مملكة دستورية تحت حكم الملك محمد إدريس السنوسي، وتشكلت أول حكومة ليبية برئاسة محمود المنتصر في 29 مارس/ آذار 1951، وصدر أول دستور للمملكة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه (1951)، وقد منح ذلك الدستور الملك سلطات واسعة.

قام العقيد معمر القذافي بانقلاب أبيض عام 1969، وألغى الملكية والدستور وأعلن الجمهورية، وحكم البلاد مجلس قيادة الثورة بعد أن حل المجالس الإقليمية، ثم تشكلت الوزارة برئاسة عبد السلام جلود. وفي عام 1976 ألغى مجلس قيادة الثورة من قبل مؤتمر الشعب العام الذي يعتبر ملتقى المؤتمرات الأسياسية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية واللجان الشعبية. ثم تم إعلان قيام سلطة الشعب في 1977 لتنتقل ليبيا إلى صورة جديدة من الحكم انقسمت مؤسساتها إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية التي يلزم كل ليبي بلغ 18 عاماً التسجيل فيها وحضور اجتماعاتها، وهي تعتبر الهيئة التشريعية في ليبيا. وإلى اللجان الشعبية المنتخبة من أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية والتي تمثل السلطة التنفيذية في ليبيا. وعلى رأس المؤتمرات الشعبية يوجد مؤتمر الشعب العام الذي يعتبر أعلى هيئة تشريعية في ليبيا. وقد أصدر مؤتمر الشعب العام عام 1991 وثيقة أطلق عليها «الشرعية الثورية» نصت المادة الأولى منها على اعتبار كل توجيهات العقيد القذافي لازمة التنفيذ.

18 - موريتانيا

حصلت موريتانيا على استقلالها عن الاحتلال الفرنسي في 28 نوفمبر 1960، وتولى السلطة فيها المختار ولد داده وظل يشغل هذا المنصب حتى عام 1978، إلى أن قاد الكولونيل المصطفى ولد محمد السالك انقلاباً عسكرياً ناجحا تولى من خلاله السلطة.

سلسلة حكام موريتانيا

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
المختار ولد داده	1978-1960	انقلاب عسكري
مصطفى ولد السالك	1979-1978	أجبر على الاستقالة
محمد ولد لولي	1980-1979	أجبر على الاستقالة
محمد خونه ولد هيداله	1984-1980	انقلاب سياسي
معاوية ولد سيدي أحمد طايع	منذ 1984	

ولم يترك صراع الأجنحة داخل اللجنة العسكرية للخلاص الوطني الحاكمة فرصة استقرار لولد السالك ومن بعده لولد أحمد لولي مما اضطرهما للاستقالة قبل أن يستلم السلطة الكولونيل محمد خونه ولد هيداله. وبعد أربعة أعوام (1984) استطاع الكولونيل معاوية ولد سيدي أحمد طايع القيام بانقلاب سياسي استولى به على الحكم.

في عام 1992 أجريت أول انتخابات رئاسية فاز فيها معاوية ولد سيدي أحمد طايع، ثم فاز في انتخابات أخرى أجريت عام 1997.

19 - اليمن

حكم الأئمة الزيديون اليمن على نحو متصل منذ عام 1592م/ 1000هـ إلى عام 1382/ 1962، وقد حكموا اليمن على فترات متقطعة منذ منتصف القرن الثالث الهجري وتخلل هذه الفترة حكم الأيوبيين العثمانيين والإسماعيليين الصليحيين. وكان نظام انتقال السلطة وراثياً لكنه لم يخل من العنف، وفي عام 1918 تخلى العثمانيون عن اليمن نهائياً وكان يحكمه الإمام يحيى الذي لقب نفسه بالملك.

وفي عام 1948 قاد عبد الله بن أحمد الوزير وهو من الأشراف الهاشميين ثورة مسلحة على الإمام يحيى الذي قتل وتولى الوزير الحكم، ولكن أسرة الإمام استعادت الحكم بعد فترة لم تتجاوز الأسابيع الثلاثة، فقد تمكن سيف الإسلام أحمد بن يحي حميد الدين من تأليب القبائل وحشد قوة مسلحة من مقر إقامته الحصين في «حجه» واستطاع استعادة حكم أبيه في صنعاء. وفي عام 1955 استولى على العرش عبد الله ين يحيى شقيق الإمام أحمد ولكن استعاد العرش بعد خمسة عشر يوماً، وتعرض احمد لمحاولة اغتيال عام 1961 نجا منها لكنه أصيب إصابات بالغة توفي على أثرها عام 1962 وخلفه ابنه الإمام محمد البدر الذي لم يمكث في السلطة سوى ثمانية أيام، فقد أطاح به انقلاب عسكري بقيادة السلال.

وانتقلت السلطة في اليمن الشمالي من النظام الملكي (الأئمة الزيديون) إلى النظام الجمهوري عام 1962 بعد ثورة مسلحة قادها المشير عبد الله السلال بمساعدة مصر، وشهدت اليمن منذ ثورة 1962 اضطرابات وصراعات سياسية داخلية بين شطري اليمن،

وفي عام 1967 نحي عبد الله السلال بالقوة عن طريق انقلاب سياسي وكون مجلس رئاسي برئاسة عبد الرحمن الأرياني. وفي عام 1974 تمكن إبراهيم الحمدي من القيام بانقلاب عسكري عزل به عبد الرحمن الأرياني من السلطة، وأعلن عن تشكيل مجلس عسكري للحكم، وفي عام 1977 دبر أحمد حسين الغشمي انقلاباً استولى به على السلطة بعد أن قتل إبراهيم الحمدي. ولم يطل المقام بالغشمي إذ اغتيل في عام 1978، وانتخبت اللجنة الدستورية (الهيئة التشريعية) في السابع عشر من يوليو/ تموز 1978 العقيد علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية.

وفي عام 1990 قامت وحدة بين دولتي اليمن بقيادة رئيس اليمن الشمالي علي عبد الله صالح، ولكن في عام 1994 دبت الخلافات مرة أخرى وحاول قادة اليمن الجنوبي الانفصال، ونشبت حرب بين الطرفين انتهت بهزيمة الجنوبيين وتأكيد الوحدة اليمنية.

كان الطابع العام لانتقال السلطة على مدى القرن الماضي هو العنف سواء داخل الأسرة الحاكمة أو مع أسر منافسة مثل «الوزير» أو الانقلابات العسكرية على الأسرة ثم داخل مؤسسة الحكم الجمهورية، وشهدت فترة الرئيس علي عبد الله صالح استقراراً نسبياً وإن شهدت صراعات عسكرية مع اليمن الجنوبي انتهت بتوحيد اليمن، ولم تحسم مسألة الخلافة بعد في اليمن ويبدو أن الرئيس صالح يمهد لانتقالها من بعده إلى ابنه أحمد.

سلسلة الحكام في اليمن

1 - الأئمة الزيديون

الحاكم	سنوات الحكم
القاسم المنصور	1592 -1620
محمد المؤيد الأول	1620 - 1654
إسماعيل المتوكل	1654 - 1676
محمد المؤيد الثاني	1676-1681
محمد الهادي	1681 - 1686
محمد المهدي	1686 - 1716
القاسم المتوكل	1128 /1716
الحسين المنصور للمرة الأولي	1726 - 1726
محمد الهادي المجيد	1726 - 1728
الحسين المنصور للمرة الثانية	1728 - 1747
العباس المهدي	1747 - 1776
علي المنصور	1776 - 1806
أحمد المهدي	1806
علي المنصور للمرة الثانية	-
القاسم المهدي	1841 - 1845
محمد يحيى	1845 - 1872
استيلاء العثمانيين على صنعاء	1872 - 1890
حميد الدين يحيى	1890 - 1904
يحيى حمود المتوكل	1904 - 1948
سيف الإسلام أحمد	1948 - 1962
محمد البدر	1962 - 1962

ملاحظة:

- غير معلوم الفترة التي تولى فيها الحكم للمرة الثانية علي المنصور
- قامت الثورة عام 1962 بقيادة المشير عبد الله السلال وألغت النظام الإمامي وأعلنت الجمهورية.

2 - رؤساء الجمهوريات

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
عبد الله السلال	1962 -1976	عزل بالقوة
عبد الكريم الأرياني	1967 1974-	عزل بالقوة
إبراهيم الحمدي	1974 1977-	اغتيال
أحمد الغشمي	1977 1978-	اغتيال
علي عبد الله صالح	1978	

3- رؤساء اليمن الجنوبي (1967 - 1990)

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
قحطان الشعبي	1967-1969	تولى الرئاسة عند الاستقلال عن بريطانيا بقيادة جبهة التحرير الوطينية ثم أعفي من منصبه
سالم ربيع علي	1969 - 1978	العزل بالقوة
علي ناصر محمد	6-12/1978	الاعفاء من المنصب

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
عبد الفتاح إسماعيل	1978 – 1980	تنازل عن الحكم طوعياً
علي ناصر محمد	1980 – 1986	العزل بالقوة
على سالم البيض	1986–1990	ترك الرئاسة بعد إعلان الوحدة

20- الصومال

قسمت أراضي الصومال إلى خمسة مناطق بين القوى الاستعمارية أواسط القرن العشرين، وظلت حتى الآن تعاني من هذا التقسيم في صورة اضطرابات سياسية، ما تكاد تهدأ حتى تعود مرة أخرى للتفجر من جديد.

ففي عام 1884 سيطرت بريطانيا على شمال الصومال، ثم سيطرة إيطاليا عام 1889 على الشمال الشرقي منه، وفي عام 1905 بسطت سيطرتها على الجنوب ، ومع بداية عام 1939 أصبح الصومال الإيطالي جزء من المستعمرات الإيطالية في شرق أفريقيا ودمج مع إقليم إوغادين.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية احتلت إيطاليا المنطقة التي تسيطر عليها بريطاينا والمعروفة باسم الصومال البريطاني، إلا أنها عادت للإدارة البريطانية عام 1950 مرة أخرى بعد هزيمة إيطاليا تلك الحرب.

استقتلت الصومال عام 1960 تحت اسم دولة الصومال، وفي عام 1969 اتحد الصومال الإيطالي والصومال البريطاني تحت اسم الجمهورية الصومالية الديمقراطية، وغير الاسم في عام 1991 إلى جمهورية الصومال.

سلسلة حكام الصومال

مدة الحكم	الحاكم
1967-1960	عبد الله عثمان دار
1969-1967	عبد الرشيد علي شرماكيه
1969/10-6	شيخ مختار محمد حسين بالوكالة
1991-1969	محمد سياد بري
2000-1991	غياب السلطة
منذ 2000	عبدي قاسم صلاد حسن

ملاحظة:

- اغتيل الرئيس عبد الرشيد شرماكي وتولى الحكم من بعده الجنرال محمد سياد بري.
- لم يكن في الصومال حكومة مركزية في الفترة من 1991-2000.

أجريت أول انتخابات عامة في الصومال عام 1956 فاز فيها «جامعة الشبيبة الصومالية» التي شكلت بدورها أول حكومة وطنية برئاسة عبد الله عيسى.وظهرت أحزاب أخرى معارضة كان من أهمها «جبهة الاتحاد الوطني» بزعامة مايكل ماريانودعي، والتشكيل السياسي الذي أطلق على نفسه «جامعة الصومال الأكبر» بقيادة محمد حسين وفي عام 1957 أسست بريطانيا مجلساً تشريعياً في الصومال البريطاني درجت على تعيين معظم أعضائه. وازدادت المطالبة الشعبية باتحاد الصوماليين الإيطالي والبريطاني، وقبل أيام من انتهاء فترة الوصاية المقررة من قبل الأمم المتحدة اعترفت

بريطانيا باستقلال الصومال البريطاني، وتحققت الوحدة بين الصوماليين الإيطالي والبريطاني، وانتخب عبد الله عثمان رئيساً للجمهورية وعبد الرشيد علي شرمايكه رئيساً للوزراء، وهما من قادة «جامعة الشبيبة الصومالية» في حين أصبح محمد إبراهيم إيغال رئيس وزراء الصومال البريطاني سابقاً وزعيم «جامعة الصومال الوطنية» وزيراً للدفاع وعبد الله عيسى وزيراً للخارجية.

انتخبت حكومة جديدة في الصومال عام 1964 برئاسة عبد الرزاق حاجي حسين أمين عام جامعة الشبيبة الصومالية، وفي تلك الأثناء توثقت صلة الحكومة الجديدة بالاتحاد السوفيتي الذي كان يقدم دعمه للجيش الصومالي، في محاولة منه لوقف الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإثيوبيا المجاورة.وفي عام 1967 سحبت الثقة في البرلمان الصومالي من حكومة عبد الرزاق حاجي حسين، وكلف محمد إبراهيم إيغال بتكوين حكومة جديدة. وأعيد انتخاب الرئيس عبد الرشيد علي شرمايكة.

في العام الذي أعيد انتخاب الرئيس عبد الرشيد شرمايكه اغتاله أحد أفراد الشرطة، ليتولى الحكم من بعده الجنرال محمد سياد بري في عام 1967.

شكل محمد سياد بري مجلساً أطلق عليه مجلس قيادة الثورة وتولى الجنرال محمد عينشه رئيس هيئة الأركان منصب نائب الرئيس، وأصدر سياد بري قراراً بحل جميع الأحزاب السياسية التي كانت قد بلغت آنذاك 27 تنظيماً سياسياً. وكان من أوائل القرارات التي اتخذها بري إلقاء القبض على الرئيس السابق عبد الله عثمان ورئيس وزرائه عبد الرزاق حسين، ثم اتخذ قرارات بتأميم الشركات الأجنبية العاملة في بلاده.

واجه نظام حكم سياد بري عدة محاولات انقلابية، من أشهرها محاولة قائد الشرطة على كورشل عام 1971 الذي ألقي القبض عليه ووجهت له تهمة التآمر مع رئيس الحكومة إبراهيم إيغال للانقلاب على سياد بري، وقد أودع رئيس الحكومة رهن الاعتقال، وفي عام 1972 ألقي القبض على نائب الرئيس محمد عينشه بتهمة العمل على قلب نظام الحكم، ونفذ فيه حكم الإعدام.

اتحدت العديد من الفصائل الصومالية وزعماء العشائر الذين قادوا ثورة شعبية استطاعت التخلص من حكم محمد سياد بري عام 1991، وقد أثرت تلك الثورة على المحاصيل الزراعية مما جعل أكثر من مليون ونصف المليون صومالي يواجهون المجاعة آنذاك.

أدت الحرب الأهلية التي انتهت بعزل محمد سياد بري إلى فراغ في السلطة، واستمرت الحرب الأهلية بين الفصائل المعارضة، ولم يستطع أي منها إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، كما فشلت الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت ذلك عن طريق ما أسمته بعملية إعادة الأمل إلى الصومال.

وبعد صراع استمر أكثر من عشر سنوات، تمكنت بعض القبائل الصومالية وبمساعدة إقليمية خاصة من جارتها جيبوتي من تكوين سلطة منتخبة برئاسة عبد القاسم صلاد حسن بعد مؤتمر المصالحة الوطني الذي عقد في مدينة «عرتا» الجيبوتية، وشكل الرئيس الجديد حكومة، تحاول إلى الآن بسط سيطرتها ونفوذها على الأراضي الصومالية وإن كانت تجد في ذلك صعوبة حتى الآن.

21 - جزر القمر

منذ استقلال جمهورية جزر القمر عام 1975 وهي تعيش حالة

من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي، وشهدت خلال السنوات القليلة الماضية العديد من الانقلابات العسكرية، ولا تزال تعاني من الفوضى والنزاعات الانفصالية حتى الآن.

سلسلة حكام جزر القمر

الحاكم	مدة الحكم	الخروج من السلطة
علي صويلح	1975–1978	اغتيال
أحمد عبد الله	1978–1989	اغتيال
محمد جوهر	1989–1995	انقلاب عسكري
بوب دينارد (مرتزق فرنسي)	1995–1996	عزلته فرنسا بالقوة بعد أن قبضت عليه
تقي عبد الكريم	1996–1998	وفاة بأزمة قلبية
الجنرال أزال أسوماني	منذ 1999	

تقع جزر القمر في المحيط الهندي القريب من الساحل الأفريقي الجنوبي الشرقي، وتتكون من أربعة جزر صغيرة لا تتجاوز مساحتها 1.147 كلم مربع، وقد اتفقت ثلاثة جزر منها على تكوين اتحاد فيدرالي فيما بينها، وانتخبت علي سويليه أول رئيس لها في عام 1975، لكن حكمه لم يستمر لأكثر من ثلاث سنوات.وي عام 1978 قاد أحمد عبد الله انقلاباً عسكريا مدعوما من فرنسا وجنوب أفريقيا واستولى على السلطة، لكنه اغتيل عام 1989 على يد محمد جوهر الذي بقي على رأس السلطة في جزر القمر حتى عام 1995 وهو العام الذي شهد انقلابا أطاح به بقيادة المرتزق الفرنسي بوب دينارد. ولم ترض الحكومة الفرنسية عن انقلاب دينارد فحركت بعض جنودها في أكتوبر عام 1996 وألقت القبض

عليه ونظمت انتخابات استطاع تقي عبد الكريم الفوز فيها. وصدر خلال تلك الفترة أول دستور للبلاد أقر الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع، وحدد مدة ولاية رئيس الجمهورية لست سنوات، يعاد انتخابه بعدها بدون حد اقصى.

توفي تقي عبد الكريم عام 1998 بعد اصابته بأزمة قلبية، وحدثت اضطرابات عرقية في الجزر الثلاث، أعلنت على إثرها اثنتان منهما (انجوان وموهيلي) Anjouan and Moheli الاستقلال عن الاتحاد الفيدرالي. وفي عام 1999 قاد الكولونيل أزالي أسوماني انقلاباً عسكرياً هدف منه إعادة توحيد الجزر الثلاث، وتوسطت منظمة الوحدة الأفريقية ونجحت في تنظيم مباحثات جمعت زعماء الجزر الثلاث، وتوصلت تلك المفاوضات إلى اقتراح يسمح بحكم ذاتي موسع للجزيرتين الراغبتين في الانفصال مع بقاء نوع من الاتحاد الفيدرالي وافقت جزيرة موالي على الاقتراح بينما طلبت جزيرة زواني مهلة لتنظيم استفتاء شعبي، وفي يناير/ كانون الثاني 2000 جاءت نتيجة الاستفتاء لغير صالح الاتحاد الفيدرالي، ولا تزال تعيش جمهورية جزر القمر إلى الآن حالة من الاضطراب السياسي والتنازع على السلطة.

قائمة الاغتيالات

وقبل اختتام هذا الاستعراض لكيفية انتقال السلطة بين الحكام العرب يحسن بنا رصد حالات الاغتيالات السياسية التي أتاحتها لنا المصادر المتوفرة وهي ليست كل الحالات الدموية التي تمت في مجال الصراع على الحكم ولكنها قائمة قابلة للزيادة بحسب توفر المعلومات في المستقبل.

قائمة اغتيالات الحكام العرب

م	الحاكم	الدولة	سنة الاغتيال
1	عبد الله بن الحسين	الأردن	1951
2	ذياب بن عيسى بن نهيان	أبو ظبي	1793
3	طحنون بن شخبوط	أبو ظبي	1833
4	خليفة بن شخبوط	أبو ظبي	1845
5	حمدان بن زايد	أبو ظبي	1922
6	سلطان بن زايد	أبو ظبي	1926
7	صقر بن زايد	أبو ظبي	1929
8	عبد العزيز بن راشد بن حميد النعيمي	عجمان	1848
9	حميد بن راشد بن حميد بن راشد النعيمي	عجمان	1900
10	فيصل بن عبد العزيز آل سعود	المملكة العربية السعودية	1975
11	سعيد بن تيمور	سلطنة عمان	1970
12	محمد بو ضياف	الجزائر	1991
13	فيصل الثاني	العراق	1958
14	عبد السلام عارف	العراق	1966
15	بشير الجميل	لبنان	1982
15	رينيه معوض	لبنان	1989
16	محمد أنور السادات	مصر	1981
17	علي صويلح	جزر القمر	1978
18	أحمد عبد الله	جزر القمر	1989

م	الحاكم	الدولة	سنة الاغتيال
19	محمد بن صباح	الكويت	1896
20	إبراهيم الحمدي	اليمن	1977
21	أحمد الغشمي	اليمن	1978
22	عبد الرشيد شرمايكه	الصومال	1969

ملاحظة:

❖ مات السلطان سعيد بن تيمور حاكم سلطنة عمان في عام 1971 بالهند التي فر إليها متأثرا بجراحه التي أصيب بها عقب الانقلاب العسكري الذي قام به السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور عام 1970.

قائمة الانقلابات العسكرية

أما الانقلابات العسكرية والتي تعتبر شكلا عنيفا من أشكال الاستيلاء على السلطة في الوطن العربي فيمكن إجمالها تبعا للمصادر المتوفرة لدينا أيضاً في الحالات التالية:

قائمة الانقلابات العسكرية

م	الحاكم قائد الإنقلاب	الدولة	سنة الإنقلاب	الحاكم الذي وقع عليه الإنقلاب
1	أحمد بن بيلا	الجزائر	1963	فرحات عباس
2	هواري بو مدين	الجزائر	1965	أحمد بن بيلا
3	عبد الكريم قاسم	العراق	1958	فيصل الثاني
4	عبد السلام عارف	العراق	1963	عبد الكريم قاسم
5	عبد الرحمن عارف	العراق	1966	عبد السلام عارف
6	مأمون الكزبري	سوريا	1954/2/25	أديب الشيشكلي

م	الحاكم قائد الإنقلاب	الدولة	سنة الإنقلاب	الحاكم الذي وقع عليه الإنقلاب
7	شكري القوتلي	سوريا	1955	هاشم الأتاسي
8	لؤي الأتاسي	سوريا	1963/3	ناظم الأتاسي
9	محمد أمين الحافظ	سوريا	1963/7	لؤي الأتاسي
10	نور الدين مصطفى الأتاسي	سوريا	1966	محمد أمين الحافظ
11	سيد أحمد الحسن الخطيب	سوريا	1970	نور الدين مصطفى الأتاسي
12	حافظ الأسد	سوريا	1971	سيد أحمد الحسن الخطيب
13	فؤاد شهاب (المرة الأولى)	لبنان	1952	بشارة الخوري
14	فؤاد شهاب (المرة الثانية)	لبنان	1958	كميل شمعون
15	إلياس سركيس	لبنان	1976	سليمان فرنجيه
16	محمد نجيب	مصر	1952	الملك فاروق
17	جمال عبد الناصر	مصر	1956	محمد نجيب
18	إبراهيم عبود	السودان	1958	إسماعيل الأزهري
19	جعفر النميري	السودان	1969	الصادق المهدي
20	عبد الرحمن سوار الذهب	السودان	1985	جعفر النميري
21	عمر البشير	السودان	1986	الصادق المهدي
22	معمر القذافي	ليبيا	1969	محمد إدريس السونسي
23	مصطفى ولد السالك	موريتانيا	1978	المختار ولد داده
24	محمد ولد لولي	موريتانيا	1979	مصطفى ولد السالك

م	الحاكم قائد الإنقلاب	الدولة	سنة الإنقلاب	الحاكم الذي وقع عليه الإنقلاب
25	محمد خونه ولد هيداله	مرويتانيا	1980	محمد ولد لولي
26	معاوية ولد سيدي أحمد طايع	موريتانيا	1984	محمد خونه ولد هيداله
27	عبد الله السلال	اليمن	1962	محمد البدر
28	عبد الكريم الإرياني	اليمن	1967	عبد الله السلال
29	إبراهيم الحمدي	اليمن	1974	عبد الكريم الإرياني
30	أحمد الغشمي	اليمن	1977	إبراهيم الحمدي
31	علي ناصر محمد	اليمن الجنوبي	1978	سالم ربيع علي
32	محمد سياد بري	الصومال	1969	شيخ مختار محمد حسين بعد اغتيال الرئيس عبد الرشيد شرمايكه
33	أحمد عبد الله	جزر القمر	1978	علي صويلح
34	محمد جوهر	جزر القمر	1979	أحمد عبد الله
35	بوب دينارد (مرتزق فرنسي)	جزر القمر	1995	محمد جوهر

يتضح في ختام الاستعراض لكيفية انتقال السلطة من حاكم إلى آخر في الوطن العربي غلبة طابع الانقلابات العسكرية والسياسية والافتقاد إلى آليات ديمقراطية تضبط تداول السلطة بشكل سلمي وتوسع دائرة المشاركة السياسية. وهذا الانحسار السلطوي في يد فئة محددة يطرح تساؤلا مهما حول قضية الشرعية السياسية ومصدرها للعديد من الأنظمة العربية.

الفهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

صدر للمؤلف

الدكتور خليل حسين

1. حائز على دكتوراه دولة في العلوم السياسية / اختصاص علاقات دولية.
2. حائز على رتبة بروفسور من الجامعة اللبنانية.
3. أستاذ المنظمات والعلاقات الدولية في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.
4. أستاذ التنظيم الدبلوماسي والقضايا الدولية في كلية الحقوق في جامعة بيروت العربية.
5. أستاذ محاضر في كلية القيادة والأركان/الجيش اللبناني.
6. أشرف على عشرات اطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير.
7. مدير الدراسات في مجلس النواب اللبناني سابقاً.

8. أسَّس العديد من مراكز الدراسات والأبحاث، ورأس تحرير عدة مجلات دورية.

من مؤلفاته:

1. القانون الدولي العام: منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
2. العلاقات الدولية: النظرية والواقع - الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
3. قضايا عربية معاصرة: منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
4. التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
5. المراسم والتشريفات الدبلوماسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
6. التنظيم الدبلوماسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
7. التنظيم القنصلي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
8. الفلسفة والفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.

9. ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.

10. مكافحة الإرهاب الدولي: الاتفاقيات الدولية والإقليمية، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

11. موسوعة التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

12. موسوعة التنظيم الدولي: المنظمات القارية والإقليمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

13. الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

14. النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

15. الجغرافيا السياسية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008.

16. الصراعات الإقليمية والدولية في لبنان، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.

17. قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.

18. السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني بيروت، 2007.

19. العدوان الإسرائيلي على لبنان: الخلفيات والأبعاد، دار المنهل، اللبناني، 2006.

20. يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

21. حروب إسرائيل ضد لبنان، مجلس النواب اللبناني،1997، (بالاشتراك مع آخرين).

22. نظام الحياد في القانون الدولي ومدى مناسبته للبنان، 1994.

23. أثر المتغيرات الدولية في وحدة أوروبا، مركز دراسات السياسة الخارجية، 1993.

24. الكومنولث الروسي: مشروع اتحاد أم انحلال، مركز دراسات السياسة الخارجية، 1993.

25. المفاوضات العربية – الإسرائيلية، وقائع ووثائق، مكتبة بيسان، 1993.

26. مؤتمر مدريد وآفاق السلام، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام، 1991.

27. عهد الحكومتين في لبنان، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام، 1991.

28. شهادات الهزيمة: إسرائيل في لبنان، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام، 1991.

29. أثر المشاركة في سياسة لبنان الخارجية، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والأعلام،1988.

30. International & regional organizations, Dar Al Manhal Al alubnani, 2007.

31. Introduction to law; Dar-Al Manhal Al Lubnani, 2008.

إضافة إلى عشرات الدراسات المنشورة في مجلات لبنانية وعربية وأجنبية محكمة.